موسوعة

علوم اللغة العربية

إعداد

الأستاذ الدكتور إميل بديع يعقوب

الجزء الثاني

المحتوى:

باب الهمزة

أساس البلاغة - الإلغاز



Title: MAWSŪ^cAT ^cULŪM AL-LUĠAH AL-^cARABIYAH
(Encyclopedia of Arabic linguistics)
Author: Dr. Emīl Badī^c Ja^cqūb
Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah
Pages: 5608 (10 Volumes)
Year: 2006
Printed in: Lebanon
Edition: 1st

الكتاب: موسوعة علوم اللغة العربية
المؤلف: الدكتور إميل بديع يعقوب
الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت
عدد الصفحات: 5608 (10 أجزاء)
سنة الطباعة: 2006 م
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الأولى


ISBN 2-7451-4043-4

منشورات محمد علي بيضون



دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعة الأولى
٢٠٠٦ م. ١٤٢٧ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
هاتف: ١٢ / ١١ / ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+ — ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+ — رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٢٢٩٠

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أساس البلاغة

معجم لغويّ أدبي بيانيّ لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨ هـ/ ١١٤٤م). وهو يُعَدّ من مصادر اللغة وأصول الإنشاء فيها، إذ خصّص المؤلف معجمه لتتبُّع طرائق البلاغة العربية، فمعجمه بلاغيّ يُعنى بالعبارة المركّبَة التي لها مركز مُمَيَّز في عالم اللغة والأدب.

بدأه مؤلفه بمقدمة قصيرة استهلها بتحميد طويل، ثمّ بيّن فيها أهدافه في كتابه، ومصادره، وخصائصه، ثمّ ختمها بالدُّعاء.

أمّا أهمّ سمات معجمه، فتتلخص بما يأتي:

١ ـ قسّم معجمه إلى أبواب، وفقاً لحروف الألفباء المعروفة، مع تقديم باب الواو على باب الهاء. وضمّن كل باب الألفاظ التي أوّلها الحرف المعقود له بعد ردّها إلى جذورها، ثمّ رتّب ألفاظ كلٍّ باب بحسب الحرف الثاني، ثمّ الحرف الثالث، وهكذا. ويُعتبر الزمخشري رائداً في هذا الترتيب، وكانت المعاجم قبله بحسب نهاياتها كما فعل الجوهري والفيروزآبادي وغيرهما. وقد اتبع اللغويون بعده هذا المنهج في ترتيب موادّ معاجمهم.

٢ ـ اعتنى عناية خاصّة بالمجاز، حتى أفرد له قسماً خاصًّا في أكثر المواد، فَصَله عن القسم الذي تناول فيه المعاني الحقيقيّة. وكان يفصل القسم المجازي عن سابقه بعبارة «ومن المجاز» غالباً، وبعبارة «ومن الكناية» أو «ومن المستعار» في بعض الأحيان؛ دون أن يُميِّز بين المجاز والاستعارة والكناية، إذا كانت العناوين الثلاثة مترادفة عنده، وبمعنى المجاز، ونَثَرَ في هذا القسم المجازي الكثير من العبارات المجازية. وأساس البلاغة هو المعجم الوحيد في العربية الذي يُعنى بهذا الجانب.

٣ ـ أثبت الكثير من الآيات القرآنية في تضاعيف الكلام، دون أن يُشير إلى أنها من القرآن إلاّ قليلاً، كما أثبت الكثير من أمثال العرب والأحاديث النبوية، منبّهاً على بعضها، وغير منبّه على بعضها الآخر. أمّا أقوال العرب والأسجاع، فكثيرة جدًّا في هذا المعجم، لكن المؤلّف لم يُنبِّه إلى قائليها.

٤ ـ أثبت الكثير من الشواهد الشعريّة، ناسباً بعضها، ومغفلاً نسبة بعضها الآخر.

وأهمّ المآخذ على الأساس اضطراب الترتيب فيه، وخاصّةً بين المعتلّ الواوي والمعتلّ اليائي، وإدخال الموادّ الرباعيّة في الثلاثية، كما ظهر الاضطراب في وضْع كثير من العبارات، إذ نجد في معجمه الكثير من العبارات المجازيّة في الأقسام الحقيقية، والكثير من العبارات الحقيقية في الأقسام المجازيّة. كما أُخِذ عليه إغفاله ذكرُ أصحاب

العبارات والأسجاع وما إليها.

كان لِـ «أساس البلاغة» أثر مهم في الحركة المعجميّة العربيَّة. فقد اختصره محمد بن عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١ هـ/ ١٦٦٢ م)، وسمّى مختصره «إحكام الأساس»، مرتِّباً موادّه بحسب نهاياتها، كما أُعجب به ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ/ ١٤٤٩ م)، فلخّصه مقتصراً على ما فيه من مجاز، وسمّى ملخّصه «غراس الأساس».

ومهما يكن من أمر، يبقى للزمخشري في معجمه «أساس البلاغة» فضلان مُمَيَّزان في مسيرة المعجم العربي، أوّلهما: الترتيب القائم على أوائل الجذور، إذ كان الرائد في هذا المنهج الذي ساد وحيداً في حركة التأليف المعجمي في عصر النهضة. وثانيهما أنّ معجمه هذا هو المعجم الوحيد في اللغة العربية الذي خَصَّصَ القسم الأكبر منه للمجاز.

طُبع الكتاب طبعات عدّة، منها:

- طبعة القاهرة، سنة ١٢٩٩ هـ/ ١٨٨٣ م.
- طبعة مصرية، سنة ١٣٢٧ هـ على نفقة محمد مصطفى.
- طبعة دار الكتب في القاهرة، سنة ١٣٤١ هـ/ ١٩٢٣ م.
- طبعة دار صادر ببيروت، سنة ١٩٩٢ م.
- طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، وطبعة مكتبة لبنان ببيروت، وطبعة دار الفكر ببيروت، ودار المعرفة ببيروت، ودار بيروت ببيروت، ودار مكتبة الهلال ببيروت، وغيرها.

للتوسع انظر:

«أساس البلاغة للزمخشري». فاضل السامرائي. مجلة كلية التربية، جامعة بغداد، العدد ١٦ (١٩٦٩ م)، ص ١٤٩ ـ ١٧٢.

الأساليب البلاغيَّة

انظر: الأسلوب البلاغيّ.

أسامة بن سُفْيان

(.../...ـ.../...)

أسامة بن سفيان السِّجْزيّ. من نحاة سجستان وشعرائها. له شعر منسجم يعدّه بعضهم من الشعر المنحطّ.

(معجم الأدباء ٥/ ١٨٦ ـ ١٨٨؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٣٧؛ والوافي بالوفيات ٨/ ٣٧٧).

الأسباب والأوتاد

انظر: السَّبب والوتد.

الإسباغ

انظر: التَّسبيغ.

الأُسْبوع

كلمة تُعرب بحسب موقعها في الجملة، فإن دلَّت على الزمان، وصَحَّ وضع «في» أمامَها، كانت ظرفاً، نحو: «سأسافِرُ الأسبوعَ القادمَ» («الأسبوعَ»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة. «القادِمَ»: نعت منصوب بالفتحة الظاهرة).

الاستئناف

هو، في النحو، الابتداء بجملة بعد قطعها عمّا سبقها وعن حكمها الإعرابيّ، نحو: «لا تأكُلِ السَّمَكَ، وتَشْرَبُ اللَّبَنَ»، ونحو قول الشاعر (من الطويل):

على الحَكَم المَأْتِيِّ يوماً، إذا قضى
قَضِيَّتَه، أنْ لا يجورَ، ويَقْصِدُ

فالواو هنا للاستئناف وليست للعطف. إذ العطف يجعل المعنى أن على الحكم ألاّ يَقْصِدَ، وهذا غير مقصود.

وحرفا الاستئناف هما: الواو والفاء. انظر: كلاًّ في مادّته.

والاستئناف، في علم البيان، إسقاط العاطف بين جملتين ضُمِّنت الأولى سؤالاً، فكان في الثانية جواب عنه، وأهل المعاني يميِّزون ثلاثة أضرب في الجملة المستأنفة؛ لأن السؤال قد يكون:

١ ـ عن سبب الحكم مطلقاً، كما في قوله (من الخفيف):

قال لي: كَيْفَ أنْت؟ قلتُ: عليلُ
سَهَرٌ دائمٌ، وحزنٌ طويلُ

٢ ـ عن سبب خاصّ للحكم، نحو الآية: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

٣ ـ عن غيرهما، كقول الشاعر (من الكامل):

زَعَمَ العواذلُ أنَّني في غَمْرَةٍ
صَدَقوا ولكنْ غَمْرتي لا تَنْجلي

❊ ❊ ❊

للتوسُّع انظر:

القطع والاستئناف لأبي جعفر النحاس. أحمد خطاب العمر. جامعة القاهرة، ١٩٧٦م.

الاستئنافيّة

انظر: الجملة الاستئنافية في «الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب».

استأْهَل الاحترام

أجاز بعض المعاجم العربية الموثوق بها القول «فلان يستأهل الاحترام»، بخلاف بعض المخطِّئين[(١)].

اسْتَبْدَلَ الخيرَ بالشَّرِّ، أو اسْتَبْدَلَ الشَّرَّ بالخير

انظر: باء البدل ودخولها على المأخوذ[(٢)].

الاسْتِبْطاء

هو طلب الإبطاء، أو وجدان الشيء بطيئاً. وهو من معاني همزة الاستفهام.

انظر: الهمزة، الرقم ١، الفقرة «ح».

اسْتَبْيَنَ استِبْياناً

انظر: استعوضَ استِعْواضاً.

الاسْتِتْباع

الاستتباع، في اللغة، مصدر الفعل «اسْتَتْبَعَ»، واستَتْبَعَ فلاناً: طلب إليه أن يتبعه.

وهو، في عِلْم البيان، الوصف بشيء على وجه يستتبع الوصف بشيء آخر من نوعه، سواءٌ أكانَ مَدْحاً أمْ ذمًّا. ومنه قول الشاعر (من الطويل):

ألا أيُّها المالُ الذي قد أبادَه
تَسَلَّ! فهذا فعلُهُ بالكتائبِ

فقد وصفه بالكرم على صورة استتبعت وصفه بالشجاعة.

---

(١) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ٧٨.

(٢) وكذلك انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ٨٤ـ ٨٥.

ومن بديع ذلك قول أبي بكر الخوارزمي (من الكامل):

سَمحُ البديهة ليس يُمسكُ لَفْظَهُ
فَكَأَنَّما ألفاظُه من مالِه

فإنّه مدحه بذلاقة اللسان، ثم أتى بكلام آخر استتبع فيه معنى جديداً، وهو الكرم، فيُستفاد منه أنه أشدُّ فيه من الذّلاقة وسرعة البديهة، بدليل جعله سرعةَ تناثُرِ المال منه مُشَبَّهاً به، وسرعة تساقط الكلام مشبَّهاً. ولما كان أكثر هذا النوع في المدح، سمَّاه بعض البيانيين المدح الموجَّه، على أنه يرد في الهجاء كذلك.

ومنه قول بعض العراقيين في قاضٍ لم يقبل شهادته بهلال الفطر (من مجزوء الرمل):

أترى القاضيَ أعمى؟
أم تَراه يَتَعامى؟
سَرَقَ العيدَ، كأنَّ الـ
ـعيدَ أموالُ اليتامى!

والفرق بين الاستتباع والتكميل أنّ التكميل يكمِّل ما وُصِف به أوّلاً، والاستتباع لا يلزم منه ذلك، إذ هو مجرّد الانتقال من الوصف بشيء إلى الوصف بشيء آخر.

الاستْتمام

هو، في علم البديع، التتميم.

انظر: التَّتميم.

الاستِثْبات

الاستثبات، في اللغة، مصدر الفعل «استَثْبَتَ». واستثبتَ في الأمر أو الرأي: تثبَّتَ فيه.

وهو، في النحو والبلاغة، الإثبات، أو الاستفهام.

انظر: الإثبات، والاستفهام.

الاستثْقال

انظر: الثِّقل.

الاسْتِثْناء

١ ـ تعريفه: الاستثناء، في اللغة، مصدر الفعل «استَثْنى». واستثنى الشَّيءَ أو الأمرَ: أخرجه من قاعدة عامّة.

وهو، في النحو، إخراج الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها، مثل: «جاء التلاميذ إلّا سميراً»[١].

٢ ـ عناصره: تتكون جملة الاستثناء من عناصر ثلاثة، هي: المستثنى، والمستثنى منه، وأداة الاستثناء، مثل: «نام الأطفال إلّا هنداً»[٢].

٣ ـ أدواته: أدوات الاستثناء أربعة أنواع:

أ ـ حرف، هو: «إلاّ».

ب ـ فعلان، هما: «ليس»، و«لا يكون».

ج ـ أدوات تتردد بين الفعل والاسم، وهي: خلا، وحاشا، وعدا.

د ـ اسمان، هما: «غير»، و«سوى»[٣].

---

(١) يعتبر النحاة أنَّ المستثنى هو مفعول به لفعل محذوف تقديره: أستثني، تدل عليه كلمة الاستثناء التي هي في الأصل العامل في المستثنى. والتقدير في هذا المثل: جاء التلاميذ وأستثني منهم سميراً. ومعنى ذلك أن «سميراً» مفعول به للفعل المحذوف.

(٢) «الأطفال»: المستثنى منه. «إلّا»: أداة الاستثناء. «هنداً»: المستثنى.

(٣) «سِوى»: يقال فيها: «سِوى» كـ «رِضَى»، و«سُوى» كـ «هُدى»، و«سَوَاء» كـ «سَمَاء»، و«سِواء»، كـ «بِناء».

٤ ـ أنواعه: الاستثناء أنواع منها:

أ ـ الاستثناء التام، وهو ما ذكر فيه المستثنى منه، مثل: «ركبَ الطلابُ الطائرةَ إلاّ زيداً»[١].

ب ـ الاستثناء المفرَّغ، وهو ما حذف منه المستثنى منه، ويكون فيه الاستثناء غير موجب، مثل: «ما يكتم السرَّ إلاّ الأصدقاءُ»[٢].

ج ـ الاستثناء الموجب، أي: غير المنفي بأحد أدوات النفي وشبهها[٣]، كقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وفي الاستثناء الموجب التام يجب نصب المستثنى.

د ـ الاستثناء غير الموجب، وهو ما تضمَّنت جملته النفي[٤] أو شبهه، مثل: «ما رسب سوى زيدٍ».

هـ ـ الاستثناء المتّصل، وهو ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه، ويكون ما بعد «إلّا» مختلفاً عمّا قبلها، مثل: «قُضي على الفتن إلا على بعضها»[٥] ومثل: «خاطت الخيّاطة الثوبَ إلّا أكمامه»[٦].

و ـ الاستثناء المنقطع، وهو ما لم يكن المستثنى بعضاً من المستثنى منه[٧]، كقوله تعالى: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا﴾ [مريم: ٦٢][٨]، ومثل: «حضر الأساتذةُ إلا سياراتِهم»[٩].

٥ ـ أحكام المستثنى بـ «إلاّ»: إذا كانت الأداة «إلّا»، فللمستثنى أحكام ثلاثة:

أ ـ إذا كان الاستثناء تاماً، موجباً، يجب نصب المستثنى، مثل: «حفظت الدورسَ إلّا درساً واحداً»[١٠]، ومثل: «أعْدَدْتُ الحقائب إلّا

---

(١) «الطلاب»: المستثنى منه وهو فاعل «ركب». «إلّا»: حرف استثناء لا محل له من الإعراب. «زيداً»: مستثنى منصوب.

(٢) ذكر المستثنى «الأصدقاء»، وأداة الاستثناء «إلّا»، وحذف المستثنى منه. والتقدير: ما يكتم من الناس السّر إلاّ الأصدقاء. فالاسم الواقع بعد «إلاّ» الذي هو بحكم المستثنى وقع فاعلاً لـ «يكتم».

(٣) شبه النفي: هو النهي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، والاستفهام الإنكاري كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، والاستفهام التوبيخي كقوله تعالى: ﴿أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٧].

(٤) النفي يكون لفظياً أو معنوياً. فاللفظي هو ما تضمَّن أحد أحرف النفي، نحو: «ما نجح إلا زيدٌ»، والمعنوي هو ما يفهم من المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]. «يأبى»، أي: لا يريد، معناه النفي، ومثل: «قلّ رجل يكذب»، أي: لا رجل يكذب.

(٥) المستثنى «بعضها» جزء من المستثنى منه «الفتن».

(٦) المستثنى «الأكمام» جزء من المستثنى منه «الثوب».

(٧) ومع ذلك، يكون هناك نوع من الاتصال المعنوي بينهما، لذلك يصح في كل استثناء منقطع وقوع الحرف «لكن» (الساكن النون أو مشدّدها) موقع أداة الاستثناء. ولا يجوز في الاستثناء المنقطع أن تكون أداته فعلاً.

(٨) «سلاماً» المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه «لغواً».

(٩) «سياراتهم» ليست بعضاً من «الأساتذة».

(١٠) الاستثناء تام متصل موجب، لذلك وجب نصب المستثنى «درساً».

الملابسَ»[١]، وذلك سواء تقدم المستثنى منه كالمثلين السابقين، أم تأخَّر، نحو: «حفظت إلّا درساً واحداً الدروسَ»[٢].

ب ـ إذا كان الاستثناء تامًّا، غير موجب (أي: منفي)، يجوز نصب المستثنى، أو ضبطه على حسب حركة المستثنى منه[٣]، وإعرابه بدلاً منه، مثل: «ما تخلَّف المتبارون إلّا واحداً، أو واحدٌ»[٤].

ج ـ إذا كان الاستثناء مفرَّغاً، يعرب ما بعد «إلّا»[٥] حسب ما يتطلبه العامل قبلها، مثل: «ما أخطأ إلّا سميرٌ»[٦]، ومثل: «ما سمعت إلّا المتكلمين»[٧]، ومثل: «ما سلَّمت إلّا على الفصحاء»[٨].

٦ ـ **حالات المستثنى بتكرار «إلّا»**: تتكرر «إلّا» لغرض لفظي أو معنوي.

تكرار «إلّا» لفظاً:

تتكرر «إلّا» لفظاً، إمّا:

أ ـ للتوكيد اللفظي المحض، وذلك إذا كانت بعد حرف العطف «الواو»[٩]، والمستثنى يكون بسبب العطف لا بسبب تكرار «إلّا»، مثل: «أحبُّ ركوبَ السيارة إلّا الكبيرةَ وإلّا الشاحنةَ»[١٠].

ب ـ وإمّا للتكرار المحض، فيكون الاسم بعدها مماثلاً لما قبلها دون اعتبار «إلّا»[١١]، مثل: «جاءَ القومُ إلّا عليًّا إلّا ابنَ أبي طالب»[١٢].

تكرار «إلّا» معنى:

تتكرّر «إلّا» معنى[١٣]، ويكون لحكم المستثنى بعدها مسائل عدة:

أ ـ إذا كان الاستثناء تاماً موجباً، فالمستثنيات بعد «إلّا» كلها منصوبة، مثل: «ظهرت الكواكب إلّا الزهرةَ إلّا المريخَ»[١٤].

---

(١) الاستثناء تام موجب منقطع، لذلك نصب المستثنى «الملابس».

(٢) الاستثناء تام موجب متصل تقدم فيه المستثنى على المستثنى منه، ومثله قول الشاعر (من الطويل):

وما ليَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ ... وما ليَ إلا مذهبَ الحقِّ مذهبُ

(٣) أي: يكون مثله مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

(٤) «واحداً»: مستثنى منصوب. «واحدٌ»: بدل من «المتبارون» مرفوع.

(٥) تكون «إلّا»، ملغاة، فكأنها غير موجودة، لكنها في المعنى تُخرج ما بعدها من حكم ما قبلها.

(٦) «سمير»: فاعل: «أخطأ»، كأن «إلّا» غير موجودة.

(٧) «المتكلمين»: مفعول به لفعل «سمعت» منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم.

(٨) «الفصحاء» اسم مجرور بـ «على».

(٩) دون غيرها من حروف العطف.

(١٠) «الشاحنة»: معطوف على الكبيرة بسبب العطف لا بسبب «إلّا» المكرَّرَة التي لا يستفاد منها إلّا معناها، ونعرب «إلّا» الثانية حرفاً زائداً للتوكيد.

(١١) أي: كأنها غير موجودة.

(١٢) «إلّا» الثانية أفادت توكيداً لفظياً للأولى، ولا تأثير لها في إعراب الكلمة، فكأنها غير موجودة. «علياً» هو نفسه «ابن أبي طالب»، لذلك نعرب «ابن أبي طالب» بدل كل من كل من المستثنى منه «علياً».

(١٣) أي: لاستثناء جديد.

(١٤) «الزهرة»: مستثنى منصوب، ومثلها: «المريخ» بعد «إلا» الثانية.

ب ـ إذا كان الاستثناء تامًّا غير موجب، يجب نصب المستثنيات المتقدِّمة على المستثنى منه، مثل: «ما ظهرت ـ إلا الزهرةَ إلا المريخَ ـ الكواكبُ»[(١)]. أمّا إذا تأخرت، فالأوّل منها يكون منصوباً أو بدلاً من المستثنى منه، مثل: «ما ظهرت الكواكبُ إلّا الزهرةُ إلا المريخَ»[(٢)].

ج ـ إذا كان الاستثناء مفرَّغاً، وجب في المستثنى الأوّل أن يخضع لحكم العامل قبل «إلّا»، وتُنصب المستثنيات الباقية، مثل: «ما طبخْتُ إلّا سمكةً إلّا خضراً إلّا لحماً»[(٣)].

٧ ـ حكم المستثنى بعد «غير»: إنّ كلمة «غير» هي في الأصل نعت لنكرة أو لشبهها[(٤)]، مثل: «جاء رجلٌ غيرُ علي»[(٥)]، ومثل قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦ ـ ٧][(٦)]. وقد تقع مبتدأ، كقول الشاعر (من الطويل):

وغيرُ تقيٍّ يأمرُ الناسَ بالتُّقى
طبيبٌ يُداوي الناس وهو عليلُ[(٧)]

أو خبراً للأفعال الناسخة، كقول الشاعر (من الطويل):

وهل ينفع الفتيانَ حسنُ وجوههم
إذا كانت الأعمال غيرَ حسانِ[(٨)]

وتقع فاعِلاً، مثل: «جاء غيرُ سمير»[(٩)]، ومفعولاً به، مثل: «ما سمعتُ غيرَ سمير»[(١٠)]، ونائب فاعل، مثل: «سُمع غيرُ صوتٍ»[(١١)].

أمّا إذا استعملت «غير» في الاستثناء، فإنّ المستثنى بعدها يُجرّ بإضافته إليها، ويكون إعرابها:

أ ـ النصب على الاستثناء، وذلك إذا كان الاستثناء تامًّا موجباً، مثل: «فرح المتبارون غيرَ سمير»[(١٢)].

ب ـ جواز نصبها على الاستثناء أو إتباعها للمستثنى منه، إذا كان الاستثناء تامًّا غير موجب، مثل: «ما تحقَّقت الآمالُ غيرُ بعضها»[(١٣)].

---

(١) «الزهرة» و«المريخ» كل منها مستثنى متقدم على المستثنى منه «الكواكب»، فيجب فيهما النصب.

(٢) «الزهرة»: المستثنى الأول منصوب على الاستثناء، أو مرفوع على أنه بدل من المستثنى منه «الكواكبُ». أمّا المستثنى الثاني «المريخ»، فهو منصوب على الاستثناء.

(٣) «سمكة»: مفعول به للفعل «طبخ». «خضراً»: مستثنى منصوب. «لحماً»: مستثنى منصوب.

(٤) شبه النكرة هو المعرفة التي يراد منها الجنس.

(٥) «غير»: نعت للنكرة «رجل»، وهو مضاف. و«علي»: مضاف إليه.

(٦) «غير»: نعت «الذين» التي هي معرفة يراد بها الجنس.

(٧) «غَيرُ»: مبتدأ مرفوع.

(٨) «غير»: خبر «كان».

(٩) «غيرُ»: فاعل «جاء»، وهو مضاف. «سمير»: مضاف إليه مجرور.

(١٠) «غيرَ»: مفعول به لـ «سمعت».

(١١) «غيرُ»: نائب فاعل، وهو مضاف. «صوت»: مضاف إليه.

(١٢) «غير»: مستثنى منصوب، وهو مضاف. «سمير»: مضاف إليه.

(١٣) «غيرَ»: مستثنى منصوب. «غيرُ»: بدل من «الآمال» مرفوع. وفي الحالتين «غير»: مضاف، و«بعضها»: مضاف إليه. «الهاء»: في محل جر بالإضافة.

ج ـ في الاستثناء المفرَّغ تُعرب «غير» بحسب العامل قبلها؛ فقد تكون فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مجروراً، مثل: «ما أسرع غيرُ المتسابق»[١]. ومثل: «سمعت غيرَ عصفور يشدو»[٢]، و«ما سلَّمتَ على غير سعيد»[٣]. وما يجري على «غير» من إعراب يجري على «سوى»، ويكون ما بعدها مجروراً بإضافته إليها.

٨ ـ المستثنى بعد «ليس» و«لا يكون»: المستثنى بعدهما واجب النصب على أنه خبر لهما[٤]. أما اسمهما، فهو ضمير مستتر يعود إلى المعنى السابق. وجملة الفعل الناسخ في محل نصب حال، أو استئنافية[٥] لا محلّ لها من الإعراب. والاستثناء معهما يكون تامًّا، متصلاً، موجباً أو غير موجب، مثل: «حصدت القمح ليس قمحَ حقل»[٦].

٩ ـ المستثنى بالأدوات التي تكون أفعالاً وحروفاً: الأدوات المترددة بين الحروف والأفعال ثلاثة: عدا ـ خلا ـ حاشا[٧]. والاستثناء معها يجب أن يكون تامًّا، متصلاً، وهي أفعال ماضوية جامدة، إذا تقدّمتها «ما» المصدرية، نحو: «أحب العلماء ما خلا البخلاءَ»[٨]. أمّا إذا لم تتقدّمها «ما» المصدرية، فيجوز اعتبارها أفعالاً ماضوية، فينصب المستثنى بعدها، كما في المثل السابق، ويجوز اعتبارها حروف جرٍّ، فيُجَرُّ المستثنى بعدها، والجار والمجرور متعلِّقان بالفعل، مثل: «أحب العلماء خلا السفهاءِ».

١٠ ـ ملحوظة: تفترق «حاشا» عن غيرها في أنها غير مقتصرة على الاستثناء، وإنما هي على ثلاثة أوجه:

أ ـ للاستثناء، فتكون فعلاً ماضياً جامداً، والاسم بعدها منصوب بها، أو تكون حرف جر، فتجر المستثنى كالأمثلة السابقة.

ب ـ فعل ماضٍ متعدٍّ متصرِّف بمعنى «استثنى»، مثل: «حاشيتُ أملاكَ معلمي من الهَدْم»[٩].

---

(١) «غيرُ»: فاعل «أسرع»، وهو مضاف. «المتسابق»: مضاف إليه مجرور.

(٢) «غيرَ»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «عصفور»: مضاف إليه.

(٣) «غيرِ»: مجرور بـ «على».

(٤) «ليس» و«يكون» من الأفعال الناسخة. وشرط الفعل الثاني أن يكون مسبوقاً بـ «لا».

(٥) أي: لا علاقة لها بالجملة قبلها، بل يكون لها علاقة معنوية.

(٦) أي: حصدتُ مواسمَ القمح دون موسم حقل واحد. «قمح»: خبر «ليس» منصوب بالفتحة، واسم «ليس» ضمير مستتر وجوباً على خلاف الأصل تقديره: هو. والجملة في محل نصب حال أو استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

(٧) كلها بمعنى «جاوز».

(٨) «ما» مصدريَّة. «خلا»: فعل ماض جامد، فاعله ضمير مستتر وجوباً على خلاف الأصل تقديره: هو. «البخلاء»: مفعول به. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول به في محل نصب حال أو ظرف، والتقدير: مجاوزين البخلاء، أو وقت مجاوزتهم... أو تكون الجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

(٩) «حاشيت»: فعل وفاعل. «أملاك»: مفعول به، وهو مضاف. «معلمي»: مضاف إليه ومضاف إليه. و«حاشى» عندما تكون فعلاً متصرفاً، فإن ألفها الأخيرة تكتب بصورة الياء، أما في النوعين الآخرين، فتكتب ألفاً «حاشا».

ج ـ للتنزيه[١]، مثل: «حاشاً لِلَّه»[٢]، أو «حاشَ لله»[٣]، أو «حاشَ اللَّهِ»[٤]، أو: «حاشا اللَّهِ».

١١ ـ العامل في المستثنى[٥]: «اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النَّصْبَ»، نحو: «قام القومُ إلا زيداً»، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه «إلّا»، وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين، وذهب الفراء ومَنْ تابعه من الكوفيين ـ وهو المشهور من مذهبهم ـ إلى أن «إلّا» مركّبة من «إنَّ» و«لا»، ثم خُفِّفَت «إنَّ»، وأُدغمت في «لا»، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ«إنَّ»، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ«لا»، وحكي عن الكسائيّ أنه قال: إنما نصب المستثنى لأن تأويله: قام القوم إلّا أن زيداً لم يقم، وحكي عنه أيضاً أنه قال: ينتصب المستثنى لأنه مشبَّه بالمفعول. وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسُّطِ «إلّا».

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنَّ «إلّاَ» هي العامل، ذلك لأن «إلّاَ» قامت مقام «أستثني»، ألا ترى أنك إذا قلت: «قام القوم إلّا زيداً»، كان المعنى فيه: أستثني زيداً، ولو قلت: «أستثني زيداً»، لوجب أن تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه.

والذي يدلّ على أن الفعل المتقدّم لا يجوز أن يكون عاملاً في المستثنى النصبَ أنه فعل لازم. والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء؛ فدلّ على أن العامل هو «إلا» على ما بيّنّا.

والذي يدلّ أيضاً على أن الفعل ليس عاملاً قولهم: «القومُ إخوانك إلا زيداً»، فينصبون «زيداً»، وليس هاهنا فعل ألبتة؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه.

وأما الفراء، فتمسك بأن قال: إنما قلنا إنه منصوب بـ«إلّا»؛ لأنّ الأصل فيها إنَّ ولا؛ فزيد: اسم «إن»، و«لا»: كَفَتْ من الخبر؛ لأن التأويل: إن زيداً لم يقم، ثم خففت «إنَّ»، وأدغمت في «لا»، وركبت معها فصارتا حرفاً واحداً، كما ركبت «لو» مع «لا» وجعلا حرفاً

---

(١) أي: تنزيه ما بعدها من العيب. فتكون منصوبة باعتبارها مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف من معناه، وتقديره: أنزِّه تنزيهاً.

(٢) «حاشاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: أنزّه. «لله»: جار ومجرور، والجار متعلق بالفعل المحذوف.

(٣) «حاش»: مفعول مطلق... «لله»: جار ومجرور، والجار متعلق بالفعل المحذوف.

(٤) «حاش»: مفعول مطلق... وهو مضاف. «الله»: اسم الجلالة مضاف إليه.

(٥) انظر في هذه المسألة:
- المسألة الرابعة والثلاثين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».
- حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ١٢٥.
- شرح التصريح على التوضيح ١/ ٤٢١.
- أسرار العربية ص ٢٠١.
- شرح المفصل ٢/ ٧٦.

واحداً؛ فلما ركبوا «إنَّ» مع «لا» أعملوها عملين: عملَ «إنَّ»، فنصبوا بها في الإيجاب، وعمل «لا»، فجعلوها عطفاً في النفي، وصارت بمنزلة «حتّى»، فإنّها لما شابَهَتْ حرفين: إلى والواو، أجروها في العمل مجراهما، فخفضوا بها بتأويل «إلى»، وجعلوها كالواو في العطف؛ لأن الفعل يحسن بعدها، كما يحسن بعد الواو، ألا ترى أنك تقول: «ضَرَبْتُ القومَ حتّى زَيْدٍ»، أي: حتى انتهيت إلى زيد، و«ضَرَبْتُ القوم حَتَّى زيداً»، أي: حتى ضربت زيداً، فكذلك هاهنا: «إلّا» لمَّا ركبت من حرفين، أجريت في العمل مجراهما على ما بيّنّا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّ العامل هو الفعل، وذلك لأن هذا الفعل، وإن كان فعلاً لازماً في الأصل، إلا أنه قَوِيَ بـ «إلّا»، فتعدَّى إلى المستثنى، كما تعدَّى الفعلُ بحرف الجرّ، إلا أن «إلّا» لا تعمل، وإن كانت مُعَدِّية كما يعمل حرف الجرّ؛ لأن «إلّا» حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع، نحو: «مَا زَيد إلا يَقُومُ»، و«مَا عَمرو إلا يَذْهَبُ» وإن لم يجز دخوله على الفعل الماضي، نحو: «ما زيد إلا قامَ»، و«ما عمرو إلا ذَهَبَ». والحرف متى دخل على الاسم والفعل، لم يعمل في واحد منهما، وعدمُ العمل لا يدل على عدم التعدية، ألا ترى أنّ الهمزة والتضعيف يُعَدِّيان، وليسا عاملين. ونظيرُ ما نحن فيه نصبُهُمْ الاسم في باب المفعول معه، نحو: «استوى الماء والخَشَبَةَ»، و«جاء البرد والطَّيَالِسَةَ»، فإنّ الاسم نُصب بالفعل المتقدّم بتقوية الواو، فإنّها قوَّتِ الفعلَ، فأوصلته إلى الاسمِ فنصبه؛ فكذلك هاهنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: إن «إلّا» قامت مقامَ «أستثني»، فينبغي أن تعمل عمله، قلنا: الجوابُ عن هذا من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن هذا يؤدّي إلى إعمال معاني الحروف؛ وإعمالُ معاني الحروف لا يجوز، ألا ترى أنك تقول: «مَا زَيد قائماً»، فيكون صحيحاً. فلو قلت: «ما زيد قائماً» على معنى: نفيت زيداً قائماً، لكان فاسداً. فكذلك هاهنا. وإنما لم يجز إعمال معاني الحروف، لأن الحروف إنَّما وُضعت نائبة عن الأفعال طلباً للإيجاز والاختصار؛ فإذا أعملت معاني الحروف، فقد رجعت إلى الأفعال، فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار.

والوجه الثاني: أنه لو كان العاملُ «إلّا» بمعنى «أستثني»، لوجب أن لا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي، نحو: «ما جاءني أحد إلا زيدٌ»، و«ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ»، فدلّ على أنها ليست هي العاملة بمعنى «أستثني».

والوجه الثالث: أنه يبطل بقولك: «قام القوم غير زيد»، فإنّ «غير» منصوب، ولا يخلو: إما أن يكون منصوباً بتقدير «إلّا»، وإمّا أن يكون منصوباً بنفسه، وإمّا أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبله. وبَطَلَ أن يقال: «إنه منصوب بتقدير إلّا»؛ لأنا لو قدرنا «إلّا» لفسد المعنى؛ لأنه يصير التقدير فيه: قام القوم إلا غير زيد، وهذا فاسد. وبطل أيضاً أن يقال: «إنه يعمل في نفسه». فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدّم. وإنما جاز أن يعمل فيه،

وإن كان لازماً، لأن «غير» موضوعة على الإبهام. ألا ترى أنك إذا قلت: «مَرَرت بِرَجُلٍ غَيْرِكَ»، كان كل مَنْ جاوز المخاطَبَ داخلاً تحت «غير». فلمّا كان فيه هذا الإبهام المفرِطُ، أشْبَهَ الظروف المبهمة، نحو: «خلف»، و«أمام»، و«وراء»، و«قُدَّام»، وما أشبه ذلك. وكما أنّ الفعل اللازم يتعدّى إلى هذه الظروف من غير واسطة، فكذلك هاهنا.

والوجه الرابع: أنا نقول: لماذا قدرتم «أستثني زيداً»، فنصبتم؟ وهلاً قدرتم: «أمتنع»: فرفعتم! كما رُوي عن أبي عليّ الفارسيّ أنه كان مع عضد الدولة في المَيْدَان، فسأله عَضُدُ الدولة عن المستثنى، بماذا انتصب؟ فقال له أبو عليّ: انتصب لأن التقدير «أستثني زيداً». فقال له عضد الدولة: «وهلاّ قدرت امتنع، فرفعت زيداً». فقال له أبو علي: هذا الجواب الذي ذكرتُ لك مَيْدَانيّ، وإذا رجعنا ذكرتُ لك الجواب الصحيح، إن شاء الله تعالى.

والوجه الخامس: أنا إذا أعملنا «إلّا» بمعنى «أستثني»، كان الكلام جملتين، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة، ومتى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة، كان أولى من جَعْله جملتين من غير فائدة.

أما قولهم: «إن الفعلَ المتقدِّمَ لازم، فلا يجوز أن يكون عاملاً»، قلنا: هذا الفعل وإن كان لازماً إلا أنه تعدى بتقوية «إلّا» على ما بيَّنَّا.

وأما قولهم: «والذي يدل على أن الفعل ليس عاملاً قولهم: «القوم إخْوانُكَ إلا زيداً»؛ فينصبون «زيداً»، وليس هاهنا فعل ناصب»، قلنا: الناصبُ له ما في «إخوانك» من معنى الفعل؛ لأن التقدير فيه: القومُ يُصَادقونك إلا زيداً؛ فـ«إلّا» قَوَّت الفعل المقدر، فأوصلته إلى «زيد»، فنصبه.

وأما قول الفراء: «إنَّ الأصل فيها «إن» و«لا»، ثم خُفِّفت «إنَّ»، وركِّبت مع لا»، فمجرَّد دعوى يفتقر إلى دليل. ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحي وتنزيل، وليس إلى ذلك سبيل، ثم لو كان كما زعم، لوجب أن لا تعمل؛ لأن «إنَّ» الثقيلة إذا خُفِّفت، بطل عملها، خصوصاً على مذهبكم. وأما تشبيهه لها بـ«لولا»، فحجة عليه؛ لأن «لو» لما ركبت مع «لا»، بطل حكم كل منهما عما كان عليه في حالة الإفراد، وحَدَثَ لهما بالتركيب حكم آخر، وكذلك كل حرفين رُكِّب أحدهما مع الآخر؛ فإنَّه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر، وصار هذا بمنزلة الأدوية المركَّبة مع أشياء مختلفة، فإنه يبطل حكم كل واحد منها عما كان عليه في حالة الإفراد، ويحدث لها بالتركيب حكم آخر، وهو لا يقول في «إلَّا» كذلك، بل يزعم أن كلّ واحد من الحرفين باقٍ على أصلِه وعملِه بعد التركيب، كما كان قبل التركيب.

وأما تشبيهه لها بـ«حتى» فبعيد؛ لأنّ «حتى» حرف واحد، وليس بمركَّب من حرفين فيعمل عمل الحرفين، وإنما هو حرف واحد يتأوَّل تأويلَ حرفين في حالين مختلفين: فإن ذُهِبَ به مذهَبَ حرف الجرّ، لم يتوهم فيه غيره، وإن ذُهِبَ به مذهَبَ حرف العطف، لم يتوهّم فيه غيره، بخلاف «إلّا»، فإن «إلَّا» عنده مركَّبة من «إنَّ» و«لا»، وهما منطوق بهما، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر، وهو منطوق

به، فبان الفرق بينهما.

والذي يدلّ على فساد ما ذهب إليه قولهم: «مَا قَالَ إلّا لَهُ»، فإنّ «لَهُ» لا شيء قبله يعطف عليه، وليس في الكلام منصوب، فتكون «إلّا» عاملة فيه؛ فدلّ على فساد ما ذهب إليه.

وأما قول الكسائيّ: «إنّا نصبنا المستثنى؛ لأنّ تأويله إلّا أنَّ زَيْداً لَمْ يَقُمْ»، قلنا: لا يخلو إمّا أن يكون المُوجِبُ للنصب هو أنه لم يفعل، أو «أنَّ». فإنْ أراد أنّ الموجب للنصب أنه لم يفعل، فيبطل بقولهم: «قَامَ زَيْدٌ لا عمْرٌو». وإن أراد أن «أنَّ» هي الموجبة للنصب، كان اسمها وخبرها في تقدير اسم، فلا بدّ أن يُقَدَّر له عامل يعمل فيه، وفيه وقع الخلاف.

وقد زعم بعض النحويّين أن قول الكسائيّ تقديرٌ لمعنى الكلام لا لعامله، وإلّا فقوله يرجع إلى قول البصريين.

وأما ما حُكي عنه من أنّ المستثنى ينتصب لأنه مشبه بالمفعول؛ فهو أيضاً قريب من قول البصريين؛ لأنه لا عاملَ هاهنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدّم على ما بيّنا، والله أعلم»[1].

١٢ ـ هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام؟ اختلف الكوفيون والبصريون في جواز تقديم حرف الاستثناء في أوّل الكلام[2]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أوّل الكلام، نحو قولك: «إلّا طَعَامَكَ مَا أَكَلَ زَيْدٌ»، نصَّ عليه الكسائيّ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزّجاج في بعض المواضع. وذهب البصريّون إلى أنه لا يجوز ذلك.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدماً، قال الشاعر (من الوافر):

خَلاَ أنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا
حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إلَيْهِ شُوسُ[3]

وقال الآخر (من الرجز):

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيُّ
وَلاَ خَلاَ الْجِنِّ بِهَا إنْسِيُّ[4]

قالوا: ولا يجوز أن يقال إن الاستثناء يضارع البدل، بدليل قولهم: «ما قام أحد إلا زيداً، وإلا زيدٌ»، والمعنى واحد. فلما جاز

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٤٣ـ ٢٤٧.

(٢) انظر في هذه المسألة: حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ١٣٠؛ والمسألة السادسة والثلاثين من كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف».

(٣) البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٩٦؛ وسمط اللآلي ص ٤٣٨؛ ولسان العرب ٦/ ٤٩ (حسس).
والعتاق: جمع عتيق، وهو الكريم الأصيل. حسين به، أو حَسِسْن به: أيقنّ. الشوس: جمع أشوس، وهو الناظر بمؤخر عينه من الغيظ أو التكبّر.
المعنى: حتى الكريمات الأصيلات من الدوابّ قد أيقنت وأحسّت به، فنظرت إليه بمؤخر عيونها غيظاً منه، أو تكبّراً عليه.

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٩٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٨؛ والدرر ٣/ ١٦٥؛ وسمط اللآلي ص ٥٥٦.
اللغة: ليس بها طوري: أي: ليس بها أحد، أو ليس بها غريب.
المعنى: هذه بلدة ليس فيها أحد سوى الجنّ.

البدلُ، لم يجز تقديمُه، كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه»، لأنا نقول: لو كان الأمر كما زعمتم، لكان ينبغي أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه، كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه. وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم، قال الكميت (من الطويل):

فَمَا لِيَ إلَّا آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ
وَمَا لِيَ إلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ(١)

فقدم المستثنى على المستثنى منه، وقال الآخر (من البسيط):

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنا
إلَّا السُّيُوفَ وأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ(٢)

فقدَّم المستثنى على المستثنى منه، وهذا كثير في كلامهم.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا؛ ذلك لأنه يؤدّي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك لا يجوز؛ لأنها حرف نفي يليها الاسمُ والفعلُ كحرف الاستفهام. وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله؛ فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا؛ ذلك لأن الاستثناء يضارع البدل، ألا ترى أنك تقول: «ما جاءني أحد إلّا زيد، وإلّا زيداً»، والمعنى واحد. فلما جارى الاستثناء البدلَ، امتنع تقديمُه، كما يمتنع تقديمُ البدلِ على المبدَلِ منه، وما ذكروه على هذا فذكر فساده في الجواب عن كلماتهم، إن شاء الله تعالى.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقول الشاعر (من الوفر):

* خَلاَ أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا *

فنقول: لا نسلم هاهنا أن الاستثناء وقع في أول الكلام، فإن هذا الشعر لأبي زُبَيْدٍ، وقبل هذا (من الوافر):

إلَى أنْ عَرَّسُوا وَأغَبَّ مِنْهُمْ
قَرِيباً مَا يُحَسُّ لَهُ حَسِيسُ
خَلا أنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا
حَسِيْنَ بِهِ فَهُنَّ إلَيْهِ شُوسُ

وأما قول الآخر (من الرجز):

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيُّ
وَلاَ خَلاَ الْجِنِّ بِهَا إنْسِيُّ

فتقديره: وبلدة ليس بها طوريٌّ ولا إنسيٌّ خلا الجن، فحذف «إنسيًّا»، فأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسيرٌ لما أضمره. وقيل: تقديرهُ ولا بها إنسيّ خلا الجنُّ؛ فـ«بها» مقدّرة بعد «لا»، وتقديمُ الاستثناء فيه للضرورة؛ فلا

---

(١) التخريج: البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت ص ٥٠؛ وتخليص الشواهد، ص ٨٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣١٤، ٣١٩، ٩/ ١٣٨.

اللغة والمعنى: آل أحمد: أي أتباع النبي ﷺ. الشيعة: الأتباع والأنصار. مذهب: طريق.
يقول: ليس من أنصار إلا أتباع محمد ﷺ، وليس لي طريق إلاّ طريقهم، لأنّه قويم وصحيح.

(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه، ص ٢٠٦؛ وتذكرة النحاة ص ٧٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧٥؛ ولكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٠٩؛ وشرح المفصل ٢/ ٧٩؛ والكتاب ٢/ ٣٣٦.

اللغة: أَلَبَ إليه القوم: أتوه من كلّ جانب. القنا: الرماح. الوزر: الملجأ.
المعنى: اجتمع الناس ضدّنا بسببك، وليس لنا ملجأ يحمينا منهم سوى السيوف والرماح.

يكون فيه حجة.

والذي يدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه أنه قد ضارع البَدَلَ.

قولهم: «لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أنه لا يجوز تقديمُه على المستثنى منه، كما لا يجوز تقديمُ البدل على المبدل منه»، قلنا: هذا فاسد؛ لأن المستثنى لما تَجاذبه شَبَهان: أحدهما كونُه مفعولاً، والآخَرُ كونُه بدلاً؛ جعلت له منزلة متوسّطة، فجاز تقديمُه على المستثنى منه، ولم يجز تقديمه على الفعل الذي ينصبه، عَمَلاً بكلا الشبهين، على أن من العرب مَنْ يجوز البدل مع التقديم، فيقول: «ما جاءني إلا زَيْدٌ أحَدٌ»؛ فيرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه؛ لأن هذا التقديمَ التقديرُ به التأخيرُ، وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب، والله أعلم»[1].

١٣ ـ قال ابن مالك في ألفيته في الاستثناء:

مَا ٱسْتَثْنَتِ ٱلاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ
وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ ٱنْتُخِبْ
إِتْبَاعُ مَا ٱتَّصَلَ وَٱنْصِبْ مَا ٱنْقَطَعْ
وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ
وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي ٱلنَّفْيِ قَدْ
يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبَهُ ٱخْتَرْ إِنْ وَرَدْ
وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إِلاَّ لِمَا
بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ ٱلاَّ عُدِمَا
وأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلا
تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا ٱلْفَتَى إِلَّا ٱلْعَلاَ
وَإِنْ تُكَرَّرْ لا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ
تَفْرِيغِ ٱلتَّأْثِيرَ بِٱلْعَامِلِ دَعْ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا ٱسْتُثْنِي
وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي
وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ ٱلتَّقَدُّمِ
نَصْبَ ٱلْجَمِيعِ ٱحْكُمْ بِهِ وَٱلْتَزِمِ
وَٱنْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ
مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ
كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ ٱمْرُؤٌ إِلاَّ عَلِي
وَحُكْمُهَا فِي ٱلْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ
وَٱسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا
بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلاَّ نُسِبَا
وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ ٱجْعَلا
عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلا
وَٱسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلا
وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لا
وَٱجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ إِنْ تُرِدْ
وَبَعْدَ مَا ٱنْصِبْ وَٱنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ
وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ
كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلانِ
وَكَخَلا حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ مَا
وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَٱحْفَظْهُمَا

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ الاستغناء في أحكام الاستثناء. شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٢ هـ). تحقيق طه محسن. بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م.

ـ «جواز رفع المستثنى بـ «إلّا» بعد الكلام التامّ الموجب». البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين، مجمع اللغة العربية،

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٧.

القاهرة، ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ م، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

ـ الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي. كاظم إبراهيم كاظم. عالم الكتب، بيروت.

ـ وانظر مبحث «إلّا» في موسوعتنا هذه.

الاستثناء التامّ

هو الاستثناء الذي يكون فيه المستثنى منه مذكوراً، وسمّي تامًّا؛ لأن كلاً من المستثنى والمستثنى منه مذكور، نحو: «نَجَحَ الطلابُ إلّا زيداً». ويقابله «الاستثناء المنقطع».

انظر: الاستثناء، الرقم ٤، والرقم ٥.

الاستثناء التامّ المتّصِل

هو الاستثناء التامّ الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، نحو: «نَجَحَ الطلابُ إلّا زيداً».

الاستثناء التام المتَّصِل غيرُ المُوجَب

هو الاستثناء الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، ومذكوراً بعد نفي أو شبهه، نحو: «ما فازَ من الطلابِ إلّا نبيلاً»، ويقابله «الاستثناء التام المتصل المُوجَب».

وانظر: الاستثناء، الرقم ٤، والرقم ٥.

الاستثناء التامّ المتَّصِل المُوجَب

هو الاستثناء الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، ويكون الاستثناء خالياً من النفي أو شبهه، نحو: «فاز الطلابُ إلّا زيداً». ويقابله «الاستثناء التامّ المتَّصل غير الموجَب».

وانظر: الاستثناء، الرقم ٤، والرقم ٥.

الاستثناء التامّ المنقطِع

هو الاستثناء التامّ الذي يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، نحو: «جاءَ الصَّيّادون إلّا كِلابَهم».

الاستثناء التامّ المُنْقَطع غير الموجَب

هو الاستثناء الذي يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، ومذكوراً بعد نَفْي أو شبهه، نحو الآية: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا﴾ [مريم: ٦٢].

ويقابله «الاستثناء التامّ المنقطع الموجَب».

وانظر: الاستثناء، الرقم ٤، والرقم ٥.

الاسْتِثْنَاء التّامّ المُنْقَطِع المُوجَب

هو الاستثناء الذي يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، ويكون الاستثناء خالياً من النفي أو شبهه، نحو: «حَضَرَ الصَّيَّادونَ إلّا كِلابَهم».

ويقابله «الاستثناء التامّ المنقطع غير الموجب».

وانظر: الاستثناء، الرقم ٤، والرقم ٥.

الاسْتِثْناء الصَّحيح

هو الاستثناء التامّ.

انظر: الاستثناء التامّ.

الاسْتِثْناء غيرُ المُوجَب

هو الاستثناء الذي يتضمَّن نفياً أو شبهه، نحو: «ما جاء الطلابُ إلّا زيداً».

ويقابله «الاستثناء الموجَب».

انظر: الاستثناء، الرقم ٤، والرقم ٥.

الاستثناء المُتَّصِل

هو الاستثناء الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، نحو: «نجح الطلابُ إلّا زيداً».

ويقابله «الاستثناء المُنْقَطِع».

انظر: الاستثناء، الرقم ٤، والرقم ٥.

الاستثناء المُفَرَّغ

هو الاستثناء الذي حُذف فيه المُسْتَثنى منه، نحو: «ما نَجَحَ إلّا طالبٌ».

ويقابله «الاستثناء التامّ».

انظر: الاستثناء، الرقم ٤، والرقم ٥.

الاستِثناء المُفَرَّغ المُتَّصِل غيرُ المُوجَب

هو الاستثناء الذي حذِف منه المستثنى منه، ويكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، وفي استثناء يتضمَّن نفياً أو شبهه، نحو: «ما رَسَبَ إلّا الكسولُ».

ويقابله «الاستثناء المُفَرَّغ المتَّصِل الموجَب».

وانظر: الاستثناء، الرقم ٤، والرقم ٥.

الاستِثْناء المُفَرَّغ المُتَّصِل المُوجَب

هو الاستثناء الذي حُذف منه المستثنى منه، ويكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، وفي استثناء لا يتضمَّن نفياً أو شبهه. وهذا الاستثناء غير معروف في اللغة العربية، إذ لا يقال نحو: «رَسَبَ إلّا الكسول».

ويقابله «الاستثناء المُفَرَّغ المُتَّصِل غيرُ الموجَب».

وانظر: الاستثناء، الرقم ٤، والرقم ٥.

الاستثْناء المُفَرَّغ المُنْقَطع غيرُ المُوجَب

هو الاستثناء الذي حُذف منه المستثنى منه، ويكون المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه، ويكون الاستثناء متضمِّناً نفياً أو شبهه، نحو: «غاب الصّيادون، ولم يحضر إلّا كِلابُهم».

ويقابله «الاستثناء المُفَرَّغ المُنْقَطِع الموجَب».

وانظر: الاستثناء، الرقم ٤، والرقم ٥.

الاستِثْناء المُفَرَّغ المُنْقَطِع المُوجَب

هو الاستثناء الذي حُذف منه المستثنى منه، ويكون المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه، ويكون الاستثناء غير مُتَضَمِّن نفياً أو شبهه، وهذا الاستثناء غير معروف في اللغة العربية، إذ لا يقال: «حَضَرَ إلا كِلابُهم».

ويقابله «الاستثناء المُفَرَّغ المُنْقَطِع غيرُ المُوجَبَ».

وانظر: الاستثناء، الرقم ٤، والرقم ٥.

الاستثناء المُنْفَصِل

هو الاستثناء المُنْقَطِع.

انظر: الاستثناء المُنْقَطِع.

الاستثناء المُنْقَطِع

هو الاستثناء الذي يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، نحو: «حَضَرَ الصَّيّادون إلّا كِلابُهم».

ويقابله «الاستثناء المُتَّصِل».

وانظر: الاستثناء، الرقم ٤، والرقم ٥.

الاستثناء المُوجَب

هو الاستثناء الذي لا يتضمَّن نفياً أو شبهه، نحو: «نَجَحَ الطلابُ إلّا زيداً».

ويقابله «الاستثناء غيرُ المُوجَب».

وانظر: الاستثناء، الرقم ٤، والرقم ٥.

الاسْتِثْناء الناقص

هو الاستثناء المُفَرَّغ.

انظر: الاستثناء المفرَّغ.

اسْتَجْمَعَ قِواه

أجاز مجمع اللغة العربية استعمال الفعل «استَجْمَعَ» متعدِّياً، كما يقول الكتّاب: «استجمع قواه»، وجاء في قراره:

«يشيع استعمال هذا اللفظ كثيراً في لغة المعاصرين في مثل قولهم: «استجمع فلان أفكاره»، وهو ما يعترض عليه بأن صيغة «استجمع» لم ترد في مجمعات اللغة إلّا لازمة؛ يقال: «استجمع السيلُ»، أي: تجمّع من كل صوب.

وقد درست اللجنة هذا، ثم انتهت إلى أنّ اللفظ يمكن قبوله على أساس أن السين والتاء فيه للطلب المجازيّ أو التقديريّ، فكأن فلاناً يستدعي أفكاره، أو قواه، لتجمع، وقد أثبت فريق من كبار النُّحاة أن الطلب يكون بهذا المعنى الذي تستند اللجنة إليه في توجيه اللفظ، كما أن دلالة السين والتاء على الطلب قياسية في قرارات المجمع. هذا إلى أن صيغة «استفعل» تأتي بمعنى «فعَل»، ومن أمثلة ذلك: «علا» و«استعلى» ـ «فتح» و«استفتح» ـ «نسخ» و«استنسخ».

ولهذا كله، ترى اللجنة أن استعمال هذا اللفظ صحيح في المعنى الذي يستعمل فيه»[(١)].

اسْتَحالَ

فعل ماضٍ، يكون:

١ ـ ناقصاً، إذا كان بمعنى «صارَ»، نحو: «استحالَ الخَشَبُ فَحْماً».

٢ ـ تامًّا، إذا لم يكن بمعنى «صارَ»، نحو: «استحالَ شِفاءُ زيدٍ».

الاسْتِحْسان

هو، في اللغة، عَدُّ الشيء حَسَناً صالحاً. وهو، في النحو، ترك القياس، والأخذ بما هو أوفَق للناس، أي: بما استساغه هؤلاء. فقياس اسم الزمان واسم المكان من «شرق» و«غرب» هما «مشْرَق» و«مغْرَب» (بفتح الراء في الاسمين)، ولكن العرب تستعملهما منذ القدم بكسر الراء: «المشرِق» و«المغرِب». وهذا الاستعمال هو المستَحْسَن اليوم.

وكلّ ما هو مُطرِد في الاستعمال، وشاذّ في القياس، يُسْتَحْسَن استعماله. فقولك: «استَصْوَبْتُ الأمرَ»، و«واستَحْوَذْتُ الشَّيءَ»، و«اسْتَنْوَقَ الجَمَل» أحسن من «استصاب الأمرَ»، و«استحاذَ الشيءَ»، و«استناق الجَمَل».

وقال السيوطي في كتابه: «الاقتراح في علم أصول النحو»: قال في «الخصائص»: دلالته [أي: الاستحسان] ضعيفة غير مستحكمة إلا

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ١٦٠؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٩.

أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف، من ذلك تركك الأخفَّ إلى الأثقل من غير ضرورة: نحو: «الفَتْوَى» و«التَّقْوَى»، فإنهم قلبوا الياء هنا واواً من غير علة قوية، بل أرادوا الفرق بين الاسم والصفة. وقد شارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها، من ذلك قولهم في تكسير «حسَن»: «حِسَانٌ»، فهذا كـ «جَبَلٍ»، و«جِبَالٍ» وفي «غفور»: «غُفُر»، كـ «عمود» و«عُمُد». ولسنا ندفع أن يكونوا فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه، إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة، فليس بجارٍ مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول؛ لأنه لو كان واجباً، لجاء في جميع الباب مثله[1].

ومن الاستحسان ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه، نحو: «اسْتَحْوَذَ»، و«أَطْوَلْتِ الصُّدُود»[2]، و«مَطْيَبَةً لِلنَّفْسِ»، ومنه ما يبقى الحكم فيه مع زوال علته، كقولك (من الطويل):

* ولاَ نَسْأَلُ الأَقْوَامَ عَقْدَ المَيَاثِقِ *[3]

فإن الشائع في جميع «ميثاق» «مواثق»، برد الواو إلى أصلها لزوال العلة الموجبة لقلبها ياء وهي الكسرة، لكن استحسن هذا الشاعر ومن تابعه إبقاء القلب وإن زالت العلة، من حيث إن الجمع غالباً تابع لمفرده إعلالاً وتصحيحاً. قال ابن جني: قياس تحقيره على هذه اللغة أن يقال: «مُيَيْثِيق»[4]. ومنه ما ذكره صاحب «البديع» قال: إذا اجتمع التعريف العلمي والتأنيث السماعي أو العجمة في ثلاثي ساكن الوسط كهند ونوح، فالقياس منع الصرف والاستحسان الصرف لخفته.

وقال ابن الأنباري: اختلفوا في الأخذ بالاستحسان، فقال قوم: إنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس، وقال آخرون: إنه مأخوذ به واختلفوا فيه؛ فقيل هو ترك قياس الأصول لدليل، وقيل: هو تخصيص العلة. فمثال ترك قياس الأصول ما تقدم في الكلام على رفع المضارع. ومثال تخصيص العلة أن تقول: إنما جمعت «أَرْض» بالواو والنون فقيل: «أَرَضُون» عوضاً من حذف تاء التأنيث؛ لأن الأصل أن تقول في «أرض»: «أَرْضَةٌ» فلما حذفت التاء، جمعت بالواو والنون عوضاً عنها. وهذه العلة غير مطردة؛ لأنها تُنْقَضُ «بشَمْسٍ» و«دارٍ» و«قِدْرٍ»، فإن الأصل فيها: «شمسة» و«دارة» و«قدرة»، ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون»[5].

---

(١) انظر: «الخصائص» ١/ ١٣٣ وما بعدها.

(٢) هذه الجملة جزء من بيت لعمر بن أبي ربيعة وتمامه (من الطويل):
صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصدودِ يَدُومُ

(٣) هذا عجز بيت صدره:
* حِمًى لاَ يُحَلُّ الدَّهْرَ إلاَّ بِإِذْنِنَا *
وهو لعياض بن درّة الطائي في لسان العرب ١٠/ ٣٧١ (وثق)؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٥؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٥٧.

(٤) انظر: «الخصائص» ٣/ ١٥٧ وما بعدها.

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو. ص ١١٧-١١٩.

الاسْتِحْقاق

هو الجدارة بالشَّيء، وهذا المعنى من معاني اللام الجارّة.

انظر: اللام.

الاسْتِخْبار

هو الاستِفْهام.

انظر: الاستِفْهام.

الاستخدام

فصَّلَ ابن حجة الحموي القول في الاستخدام، فقال: «الاستخدام هو استفعال من «الخدمة»، وأمّا في الاصطلاح، فقد اختلفت العبارات في ذلك على طريقتين، الأولى: طريقة صاحب «الإيضاح» ومن تبعه، وعليه أكثر مشايخنا، وعليها مشى أكثر الناس، وهي: أن الاستخدام إطلاق لفظ مُشترك بين معنيين، فتريد بذلك اللفظ أحد المعنيين، ثمّ تعيد عليه ضميراً تريد به المعنى الآخر؛ أو تعيد عليه إن شئت ضميرين تريد بأحدهما أحد المعنيين وبالآخر المعنى الآخر. وعلى هذه الطريقة مشى أصحاب البديعيّات، كالشيخ صفيّ الدين الحليّ، والعميان، والشيخ عزّ الدين الموصليّ، وهلمَّ جرًّا...

الثانية: طريقة الشيخ بدر الدين بن مالك، رحمه الله تعالى، في «المصباح» وهي: أنّ الاستخدام إطلاق لفظ مشترك بين معنيين، ثمّ تأتي بلفظين يُفهم من أحدهما أحد المعنيين، ومن الآخر المعنى الآخر. ثمّ إنّ اللفظين قد يكونان متأخّرين عن اللفظ المشترك، وقد يكونان متقدّمَيْن، وقد يكونُ اللفظُ المشترك متوسّطاً بينهما، والطريقتان راجعتان إلى مقصودٍ واحد، وهو استعمال المعنيين، وهذا هو الفرق بين التورية والاستخدام، فإنَّ المراد من التورية هو أحد المعنيين، وفي الاستخدام كلّ من المعنيين مرادٌ.

ونقلَ الشيخ صلاح الدين الصَّفديّ في كتابه المسمّى بـ «فضّ الختام عن التورية والاستخدام» ما يؤكّد هذا، فإنه قال: المشترك إذا لزم استعماله في مفهومَيْهِ معاً، فهو الاستخدام، وإن لزم أحد مفهومَيْه في الظاهر مع لمح الآخر في الباطن، فهو التورية.

ومنهم من قال: الاستخدام عبارة عن أن يأتي المتكلّم بلفظة مشتركة بين معنَيَيْن اشتراكاً أصليًّا، متوسّطة بين قرينتين يستخدم كلّ قرينة منهما معنى من مَعْنَيَيْ تلك اللفظة المشتركة، وهذا مذهب ابن مالك، وعلى كلّ تقدير، فالطّريقتان راجعتان إلى مقصود واحد، وهو استعمال المعنيين بضمير وبغير ضمير.

وأعظم الشواهد على طريق ابن مالك ومن تبعه قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴿٣٨﴾ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٨-٣٩]، فإنّ لفظة «كتاب» يحتمل أن يُرادَ بِهَا «الأجل المحتوم»، و«الكتاب المكتوب»، وقد توسّطت بين لفظتي «أجل» و«يمحو»، فاستخدمت أحد مفهومَيْها وهو «الأمد» بقرينة ذكْر «الأجل»، واستخدمت المفهوم الآخر وهو «الكتاب المكتوب» بقرينة «يمحو».

ومنه قولي في القصيدة البرهانيّة (من البسيط):

حَوَيْتِ ريقاً نباتيًّا حَلا فَغَدَا
يُنَظِّمُ الدُّرَّ عِقْداً من ثناياكِ

فإنّ لفظة «نباتي» تحتمل الاشتراك بالنسبة

إلى السكَّر وإلى ابن نباتة الشاعر، وقد توسّطت بين «الرِّيق» و«حلاوته»، وبين «النظم» و«الدّرّ»، و«العقود»، فاستخدمت أحد مفهوميها وهو «السّكّر النباتيّ» بذكر «الريق» و«الحلاوة»، واستخدَمَتْ المفهوم الآخر، وهو قول الشاعر النباتيّ، بذكر «النظم» و«الدّرّ» و«العقود»، وليس في جانب من المفهومين إشكال.

وأمّا شواهد الضمائر على طريق صاحب «الإيضاح»، فجميع كتب المؤلفين لم يستشهدوا فيها على عَوْد الضمير الواحد إلّا بقول القائل (من الوافر):

إذا نَـزَلَ السّـمـاءُ بـأرضِ قَـوْمٍ
رَعَـيْـنـاهُ وإنْ كـانـوا غِـضَـابـاً[1]

فلفظة «السماء» يراد بها «المطر»، وهو أحد المعنيينِ، والضمير في «رعيناه» يراد به المعنى الآخر، وهو النبات. وأمّا شاهد الضميرين، فإنّهم لم يخرجوا به عن قول البحتريّ، وهو (من الكامل):

فَسقَى الغضا وَالسَّاكِنيهِ وإن هُمُ
شَـبُّـوهُ بـيـن جـوانـحٍ وقـلـوبِ[2]

فإنّ لفظة «غضا» محتملة «الموضع» و«الشجر»، و«السّقْيا» صالحة لكلٍّ منهما. فلمّا قال «والسّاكنيه»، استعمل أحد مَعْنَيَي اللفظ، وهو دلالتها بالقرينة على «الموضع»، ولمّا قال: «شبّوه»، استعمل المعنى الآخر، وهو الدلالة بالقرينة على «الشجر». انتهى.

والشيخ صفيّ الدين الحليّ، رحمه الله، لم يسْتطرد في شرح بديعيته إلى غاية ذلك، ولكن رأيته في شرحه قد أورد على بيت البحتريّ نقداً حسناً ليس فيه تحمّل ولا إشكال، فإنّه قال: شرط علماء البديع أن يكون اشتراك لفظة الاستخدام اشتراكاً أصْليًّا، والنظر هنا في اشتراك لفظة «الغضا»، فإنه ليس بأصْليّ، لأن أحد المعنيين منقول من الآخر، و«الغضا» في الحقيقة هو الشجر، وسمّوه «وادي الغضا» لكثرة نبته فيه، وسمّي «جمر الغضا» لقوّة ناره، فكلّ منقول من أصل واحد، ولم يَرِدْ في كتب المؤلفين غير هذين البيتينِ، وقول أبي العلاء (من الخفيف):

قَـصـدَ الـدهْـرُ مـنْ أبـي حـمـزةَ الأوْ
وَابِ مَـوْلـى حِـجـاً وخِـدْنَ اقْـتِـصـادِ
وفـقـيـهـاً أفـكـارُه شِـدْنَ لـلـنُّـعْـ
ـمَـانِ مـا لـمْ يَـشِـدْهُ شِـعْـرُ زِيـادِ[3]

فـ«النعمان» يحتمل هنا «أبا حنيفة»، رضي الله عنه، ويحتمل «النعمان بن المنذر» ملك الحيرة، فإنّ الزمخشريّ صنّف في مناقب أبي حنيفة كتاباً سمّاه «شقائق النعمان في حقائق النعمان»، وأمّا أبو العلاء فإنّه أراد بلفظ «النعمان» أبا حنيفة، وأراد بالضمير المحذوف ابن المنذر ملك الحيرة، و«زياد» هنا هو النابغة، وكان معروفاً بمدح النعمان بن المنذر، وهذا يصحّ على طريقة ابن مالك، فإن فقيهاً يخدم أبا حنيفة، وشعر زياد يخدم النعمان بن

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص٨٥؛ وتحرير التحبير ص٤٥٨؛ والعمدة ١/ ٤٢٢؛ ولمعوّد الحكماء (معاوية بن مالك) في لسان العرب ١٤/ ٣٩٩ (سما)؛ وللفرزدق في تاج العروس (سما).

(٢) البيت في ديوانه ١/ ٢٤٦؛ وفيه: «والنازليه».

(٣) البيتان في سقط الزند. ص ٩؛ والبيت الثاني في شرح الكافية البديعية. ص ٢٩٨.

المنذر، ولا يصحّ على مذهب صاحب «الإيضاح»، فإنّ ضمير «يَشِدْهُ» لم يعد على «النعمان» منهما، لأنّ شرط الضمير في الاستخدام أن يكون عائداً على اللفظة المشتركة ليستخدم بها معناها الآخر، كما قال البحتريّ في «شبُّوه»، فهذا الضمير عائد على «الغضا»، وهذا جعل الضمير في «يَشِدْهُ» غير عائد على اللفظة المشتركة التي هي «النعمان»، فصار طيب الذكر الذي «يَشِيدُه» زياد، لا يُعْلَم لمن هو، لأن الضمير لا يعود على «النعمان»، اللهَّمَّ إلّا أن يكون التقدير «ما لم يَشِدْهُ له»، فيعود الضمير على النعمان بهذا التقدير. انتهى.

وما أحلى قول بعض المتأخّرين مع عدم التعسّف والسّلامة من النقد وصحة الاشتراك الأصْليّ، وهو (من البسيط):

وَلِلْغزالةِ شيءٌ من تَلَفُّتِهِ
ونورُها من ضِيا خدَّيْهِ مُكْتَسَبُ

وأما بالأشواق إلى معرفة الناظم، وهذا النوع أعني «الاستخدام»، قلَّ من البُلغاء من تكلَّفه وصحَّ معه بشروطه، لصعوبة مَسْلكهِ وشدَّة التباسِه بالتورية، وقد تقدّم ما أوردناه من النقد على مثل البحتريّ وأبي العلاء؛ وهو أعلى رتبةً عند علماء البديع من التورية، وأحلى موقعاً في الأذواق السليمة، ولكن قلَّ منْ ظَفرَ منه بسلامة التخلّص من علق النقد، وصَعدَ من غوْر التعسّف إلى نجْد السّهولة.

قال الشيخ صلاح الدّين الصفديّ في كتابه المسمّى بـ«فضّ الختام عن التورية والاستخدام»: ومن أنواع البديع ما هو نادر الوقوع، ملحق بالمستحيل الممنوع، وهو نوع التورية والاستخدام، الذي تقف له الأفْهامُ حَسْرَى دونَ غايتِه عند مَرامي المرام (من الكامل):

نوعٌ يشقُّ على الغبيّ وجودُهُ
مِنْ أيِّ بابٍ جاءَ يغْدُو مُقْفَلا[1]

للتوسّع انظر:

كشف اللثام عن وجه التورية والاستخدام. ابن حجة الحموي (علي بن عبد الله). بيروت، المطبعة الأنسية، لا ط، ١٨٩٤ م.

* * *

الاسْتِخْفاف

هو، في اللغة، طلبُ الخِفَّة، وهو، في القراءة، التخَفُّف من كلّ ما يُؤدّي إلى بَذْل مجهود عَضَليّ، نحو قراءة: ﴿إنّ الله يأمُرْكم﴾ [البقرة: ٦٧] بتسكين الراء، وهي قراءة أبي عمرو.

الاسْتِدارة التَّشبيهيّة

نوع من التشبيه المركَّب يكون بأن يَذْكُر الشاعر المُشَبّه والمشبّه به، ثمّ يترك الأوّل، ويُكثِر من وصف الثاني، فيُردفه بتشبيه آخر، فيزيد في تبيان صفات الأوّل، كقول طرفة بن العبد (من الطويل):

كأنَّ حُدوجَ المالكيَّةِ غُدْوَةً
خلايا سفِينٍ بالنَّواصِفِ مِنْ دَدِ

عَدَوليّةٍ أو من سفينِ ابنِ يامِنٍ
يجورُ بها الملاّحُ طوراً ويَهْتَدي

يَشُقُّ حَبابَ الماءِ حيزومُها بها
كما قَسَّمَ التُّرْبَ المُفائِلُ باليَدِ

(١) خزانة الأدب وغاية الأرب ٢/ ٥ ـ ١١.

فقد شبَّه طرفة هودَجَ المرأة على الجمل بسفينة عظيمة يُديرها الملاّح فتشقّ الماء، ثمّ شقَّها البَحْر بِقَسْم اللاعب بالفِئال ترابه قسمين.

ومن الاستدارات التشبيهية الإفاضة في وصف المشبّه به، ثمّ العودة إلى المشبَّه، والمقارنة بينهما بلمحة موجزة، كما في تشبيه الأخطل عبد الملك بن مروان بالفرات فيضاً وكرماً (من البسيط):

وما الفراتُ إذا جاشَتْ حَوالِبُهُ
في حافتَيْه، وفي أوْساطه، العُشَرُ

وذَعْذَعَتْه رياحُ الصَّيفِ، واضْطَرَبَتْ
فوقَ الجآجِئ، مِنْ آذِيّهِ غُدُرُ

مُسْحَنْفِرٌ من جبال الرُّوم، يَسْتُرُهُ
منها أكافيفُ، فيها، دونَه، زَوَرُ

يوماً بَأجْوَدَ مِنْه حين تسألُهُ
ولا بأجْهَرَ منه حينَ يُجْتَهَرُ

الاسْتِدْراك

الاستدراك، في اللغة، مصدر «استدرَكَ الشيءَ بالشيءِ: تدارَكَه به». وهو، في الاصطلاح، رفع التوهُّم المُتولِّد من كلام سابق بلفظ «لكنْ»، أو «لكنَّ»، أو «على»، أو ما يقوم مقامها من أدوات الاستثناء؛ أو هو أن تنسب حكماً لما بعد حرف الاستدراك يخالف المحكوم عليه قبل هذا الحرف، نحو: «زيد شجاع لكنّه فقير».

انظر: «لكن» و«لكنَّ»، و«على».

والاستدراك، في علم البديع، على قسمين، قسمٌ يتقدّم الاستدراكَ فيه تقريرٌ لما أخبر به المتكلّم وتوكيد، وقسمٌ لا يتقدّمه ذلك، فمن أمثلة الأوّل قولُ القائل (من الوافر):

وإخْوانٍ تَخِذْتُهُمُ دروعاً
فكانُوها، ولكنْ لِلأعادي

وخِلْتُهُم سِهاماً صائباتٍ
فكانوها، ولكنْ في فؤادي

وقالوا: قدْ صَفَتْ منّا قلوبٌ
لقد صَدَقُوا، ولكنْ من وِدادي[1]

وقال زكيّ الدين بن أبي الأصبع: لم أسمع في هذا الباب أحسن من قول ابن دويدة المعرّيّ، يخاطب بها رجلاً أودع بعض القضاة مالاً، فادَّعى القاضي ضياعه، وهي (من الكامل):

إنْ قالَ قدْ ضاعَتْ فيَصْدقُ أنَّها
ضاعتْ ولكنْ منكَ يعني لَوْ تَعِي

أو قالَ قدْ وقعَتْ فيصْدُقُ أنَّها
وقَعَتْ ولكنْ منهُ أحْسَنَ مَوْقعِ

وممّن تلطَّف في هذا الباب وأجاد إلى الغايةِ القاضي الأرَّجانيّ بقوله (من الرمل):

غالَطَتْني إذْ كَسَتْ جسمي ضَنًى
كُسْوةً أعْرَتْ مِنَ الجِلْدِ العِظَامَا

ثمّ قالتْ: «أنتَ عندي في الهَوى
مثلُ عيني»، صَدَقَتْ لكنْ سقَاما[2]

ولقد أحسن القائل في شكوى الزمان بقوله (من الطويل):

---

(١) الأبيات لابن الرومي في ديوانه ٢/ ٣٠٥؛ وتحرير التحبير ص ٣٣١؛ ونهاية الأرب ٧/ ١٥١.

(٢) البيتان لم أقع عليهما في ديوانه؛ وهما له في تحرير التحبير ص ٣٣٢؛ وشرح الكافية البديعية ص ١١٠؛ ونفحات الأزهار ص ٩٧؛ ونهاية الأرب ٧/ ١٥١؛ وأنوار الربيع ص ١٢٨.

ولي فرسٌ من نسلِ أعوجَ سابقٌ
ولكنْ «على قدْرِ الشَّعيرِ يحَمْحِمُ»
وأقسمُ ما قصَّرْتُ فيما يَزيدُني
عُلُوًّا ولكنْ عندَ منْ أتَقدَّمُ[1]

هذه كلّها شواهد للقسم الأوّل من الاستدراك، وأمّا شواهد القسم الثاني، وهو الذي لا يتقدم الاستدراك فيه تقرير ولا توكيد، فمثل قول زهير (من الطويل)

أخو ثِقَةٍ لا تُهْلِكُ الخَمْرُ مالَه
ولكنَّه قد يُهْلِكُ المالَ نائِلُه[2]

ومتى لم يكن في الاستدراك نكتة زائدة عن معنى الاستدراك لتدخله في أنواع البديع، فإنّه لا يُعَدّ بديعاً. فقد اقتصر زهير في صَدْر بيته على أنّ ماله موفور، وهذه صفة ذمّ، فاستدرك ما يزيل هذا الاحتمال، ويخلص الكلام للمدح المحض بقوله: «ولكنه قد يهلكَ المالَ نائِلُه».

الاسْتِدْعاء

هو، في اللغة، مصدر الفعل اسْتَدْعى: طلب الشيء، أو استدعاه. وهو، في علم العروض، الإتيان بالقافية ليتمّ الوزن، دون أن تفيد معنًى زائداً، وهو عيب من عيوب القافية المعنوية.

انظر: القافية، الرقم ٦، الفقرة يب.

ومنه قول أبي عدي القرشي (من الخفيف):

وَوُقِيتَ الحتوفَ من وارثٍ وا
لٍ وأبقاكَ صالحاً ربُّ هودِ

فليس نسبة هذا الشاعر الله ـ عز وجل ـ إلى أنه «رب هود» بأجود من نسبته إلى أنه «رب نوح»، ولكن القافية كانت دالية، فأتى بلفظه «هود» مُراعاةً للقافية. أتى به منه.

وعرَّفه ابن رشيق، فقال: «هو ألا يكون للقافية فائدة، إلا كونها قافية فقط، فتخلو حينئذٍ من المعنى». وذكر البيت السابق وقول السيد الحميري (من السريع):

أُقْسِمُ بالفَجْرِ وبالعَشْرِ
والشَّفْعِ والوَتْرِ رَبِّ لقمانِ
في منزلٍ محكَّمٍ ناطِقٍ
بنور آياتٍ وبرهانِ
فالفَجْرُ فجْرُ الصبحِ والعَشْرُ عَشْـ
ـرُ النَّحْرِ والشفعُ نَجِيَّانِ
محمد وابن أبي طالب
والوَتْر رب العِزَّة الباني
باني سماواتٍ بناها بلا
تقدير إنْسيٍّ ولا جانِ

ثم قال ابن رشيق[3]: «فانظر إلى قوله: «رب لقمان» ما أكثر قلقه وأشد ركاكته»!

الاستِدلال

هو، في اللغة، مصدر استدلَّ على الشيء: طلبَ أن يُدَلّ عليه، أو يُرْشَدَ إليه.

وهو، في النحو، إثبات صحّة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بما ليس نصًّا ولا إجماعاً، ويكون بأحد الأدلّة الآتية:

١ ـ القياس.

٢ ـ استصحاب الحال.

(١) البيتان بلا نسبة في تحرير التحبير. ص ٣٣٢.

(٢) البيت في ديوانه. ص ١٤١؛ وتحرير التحبير. ص ٣٣٢.

(٣) ابن رشيق: العمدة ١/ ٦٨١ ـ ٦٨٢.

٣ ـ الاستقراء.
٤ ـ الاستحسان.
٥ ـ عدم النظير.
٦ ـ عدم الدَّليل.
٧ ـ العكس.
٨ ـ بيان العلّة.
٩ ـ الأصول.
١٠ ـ الدليل الباقي.

انظر كلّ دليل من الأدلّة السابقة في مادّته.

وقال السيوطي في كتابه: «الاقتراح في علم أصول النحو»:

«منها[1]: **الاستدلال بالعكس**، كأن يقول: لو كان نصب الظرف في خبر المبتدأ بالخلاف، لكان ينبغي أن يكون الأول منصوباً، لأن الخلاف لا يكون من وَاحد، وإنما يكون من اثنين، فلو كان الخلاف موجباً للنصب في الثاني، لكان موجباً للنصب في الأول، فلما لم يكن منصوباً، دلّ على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الثاني.

ومنها: **الاستدلال ببيان العلة**؛ قال ابن الأنباري: وهو ضربان: أحدهما أن يبيِّن علة الحكم ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم، والثاني أن يبيِّن العلة ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم. فالأول كأن يستدلّ من أعمل اسم الفاعل في محل الإجماع لجريانه على حركة الفعل وسكونه، فوجب أن يكون عاملاً. والثاني كأن يستدل من أبطل عمل «إنَّ» المخففة من الثقيلة، فيقول إنما عملت «إنَّ» الثقيلة لشبهها بالفعل، وقد عدم بالتخفيف فوجب أن لا تعمل.

ومنها: **الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه**؛ قال ابن الأنباري: هذا إنما يكون فيما إذا ثبت، لم يَخْفَ دليله، فتستدل بعدم الدليل على نفيه، كأن تستدل على نفي أنّ الكلمات أربعة[2]، وعلى نفي أن أنواع الإعراب خمسة، فتقول لو كانت الكلمات أربعة[1]، وأنواع الإعراب خمسة، لكان على ذلك دليل، ولو كان على ذلك دليل، لعرف مع كثرة البحث وشدة الفحص. فلما لم يعرف ذلك، دلّ على أنه لا دليل، فوجب أن لا تكون الكلمات أربعة[1]، ولا أنواع الإعراب خمسة. قال: وقد زعم بعضهم أن النافي لا دليل عليه، وليس كذلك، لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل، كما أن الحكم بالإثبات لا يكون إلا عن دليل؛ فكما يجب الدليل على المثبت يجب أيضاً على النافي.

ومنها: **الاستدلال بالأصول**؛ قال ابن الأنباري: كأن يُسْتَدل على إبطال أنَّ رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم، بأنّ ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول، لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، وهذا خلاف الأصول، لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب، لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول. فكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب، وكذلك تدل الأصول أيضاً على أن الرفع قبل الجزم، لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال. فكما أن رتبة

(١) أي: من أدلة النحو.

(٢) كذا كأنّه على تقدير «أنواع الكلمات أربعة».

الأسماء قبل الأفعال، فكذلك الرفع قبل الجزم. فإن قيل: فهَبْ أنَّ الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال، فَلِمَ قلتم: الرفع في الأفعال قبل الجزم؟ قلنا: لأن إعراب الأفعال فرع على إعراب الأسماء، وإذا ثبت ذلك في الأصل فكذلك في الفرع، لأن الفرع يتبع الأصل.

ومنها: الاستدلال بعدم النظير؛ ولم يذكره ابن الأنباري، وذكره ابن جني[1]. وهو كثير في كلامهم. وإنما يكون دليلاً على النفي لا على الإثبات. وقد استدلّ المازني رداً على من قال: إن السين و«سوف» ترفعان الفعل المضارع، بأنّا لم نَرَ عاملاً في الفعل يدخل عليه اللام. وقد قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]، قال في «الخصائص»: وإنما يستدل بعدم النظير على النفي حيث لم يقم الدليل على الإثبات، فإن قام، لم يُلْتَفَت إليه، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأُنس به لا للحاجة إليه، مثاله «أَنْدَلُسٌ» فإن همزته ونونه زائدتان، فوزنه «أَنْفَعُلٌ»، وهو مثال لا نظير له، لكن قام الدليل على ما ذكرنا، لأن النون زائدة لا محالة، إذ ليس في ذوات الخمسة شيء على «فَعْلَلُل»، فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين. وإذا ثبت زيادة النون، بقي في الكلمة ثلاثة أحرف أصول: الدال واللام والسين، وفي أولها همزة. ومتى وقع ذلك، حكمت بزيادة الهمزة، ولا تكون النون أصلاً والهمزة زائدة، لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أولها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها، نحو: «مُدَحْرِج» وبابه؛ فقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان، وأن الكلمة بهما على وزن «أَنْفَعُلٍ»، وإن كان مثالاً لا نظير له، فإن اجتمع الدليلُ والنظير فهو الغاية، كنون «عَنْبَر»، فالدليل يقتضي كونها أصلاً، لأنها مقابلة لعين «جعفر»، والنظير موجود، وهو «فَعْلَل»[2]. انتهى.

وقال الخضراوي: إذا ورد شيء حُمِلَ على القياس، وإن لم يوجدْ له نظير»[3].

الاسْتِشْعار من بعيد

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول المعاصرين: «الاستشعار من بعيد»، وجاء في قراره:

«يشيع في لغة العلميين مثل قولهم: «الاستشعار من بعيد». وهو مصطلح يعنون به علم ما على ظهر الأرض وما في بطنها من شيء بوسائل شتى، منها ما يتم عن طريق الذبذبات التي تصدر عن الطائرات ونحوها، فتصوِّر ما على الأرض من زروعٍ ومبانٍ ومعدات، أو تصوِّر ما في جوفها من نَفط وماءٍ ومعادن، وهذا المصطلح لحداثة استعماله وحداثة عهده بالحياة، قد يؤخذ عليه أنه غير صحيح لغويًّا؛ ففي اللغة:

«شعرت بالشيءِ شِعراً: علمت به، وأَشعرته الأمر، وأَشعرته به: أعلمته إياه. واسْتَشْعِرْ خشية الله: أي: اجعلها شعار قلبك».

---

(١) انظر: «الخصائص» ١/ ١٩٧ باب في عدم النّظير.
(٢) انظر: «الخصائص» ١/ ١٩٨ باب في عدم النَّظير.
(٣) الاقتراح في علم أصول النحو. ص ١١٥ ـ ١١٧.

وترى اللجنة بذلك أن مادة الشعور تحمل معنى العلم، وأن صيغة «استشعر» واردة، ولذلك تجيز استعمال «الاستشعار» في دلالته المعاصرة[١].

الاسْتِشْهاد

هو، في اللغة، مصدر اسْتَشْهَدَ بالشَّيء: احْتَجَّ به. وهو، في الاصطلاح، اعتماد السَّماع في الاحتجاج، كالاستشهاد على الابتداء بالنكرة الموصوفة بالحديث النبويّ: «سوداءُ ولودٌ خيرٌ من حَسْناءَ عقيم»، وكالاستشهاد على جواز حذف «كان» مع اسمها بقول النابغة الذبياني (من الكامل):

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطونُ ضِنَّةَ كُلُّها
إنْ ظالماً أبداً وإنْ مَظلوما

وانظر: الاحتجاج، والشواهد.

اسْتُشْهِدَ

فعلٌ ماضٍ للمجهول بمعنى: مات في سبيل الله أو الواجب أو الوطن، نحو: «استُشْهِدَ زيد» («زيد»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة).

ولا يجوز القول: «استَشْهَدَ فلان» (بالبناء للمعلوم) بالمعنى السابق؛ لأنَّ «استَشْهَدتُ فلاناً»؛ سألتُه أن يشْهَدَ. و«اسْتَشْهَدَ ببيت الشاعر»: أتى به شاهداً على صحّة رأيه.

الاسْتِصْحاب

هو، في اللغة، مصدر استَصْحَبَ فلاناً: دعاه إلى الصُّحْبَة، أو جعله في صُحْبَتِهِ أو لازَمه.

وهو، في النحو، أحد أدلَّته، وهو إبقاء حال اللَّفْظ على ما يَستَحِقّه، إذا لم يَقُم دَليل يُناهِضه، كاسْتِصْحَاب الإعراب في الأسماء حَتّى يُوجَد دَليل البِناء، واسْتِصْحاب البناء في الأفعال حتى يوجد دَليل الإعراب. ومن ذلك اعتبار «نِعْمَ» و«بِئْسَ» فِعْلَيْن، لا اسْمَيْن، بِدَليل أنّهما مَبْنِيّان على الفَتْح؛ ولَوْ كانا اسْمَيْن، لمّا كان لبنائِهما وَجْه، إذ لا عِلَّة هاهنا تُوجِب البِناء.

وقال السيوطي في كتابه «الاقتراح في علم أصول النحو» في الاستصحاب:

«قال ابن الأنباري: هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، قال: وهو من الأدلة المعتبرة، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو الإعراب، حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال، وهو البناء، حتى يوجد دليل الإعراب. وقال في «الإنصاف»: أجمع البصريون على عدم تركيب «كم» بأن الأصل الإفراد، والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل. ومن عدل عن الأصل، افتقر إلى إقامة دليل لعدوله عن الأصل. واستصحابُ الحال أحد الأدلة المعتبرة[٢]. وقال في موضع آخر منه: احتج البصريون على أنه لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد هاهنا فبقي فيما

---

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ٢٢٠؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٥.
(٢) مسألة «كم» هي المسألة الأربعون من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

عداه على الأصل. والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة[1]. انتهى.

وقال ابن مالك: من قال إنّ «كان» وأخواتها لا تدل على الحدث، فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلا بدليل. قلت: والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدًّا لا تحصى، كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: استدل الكوفيون على أن الضمير في «لولاك» ونحوه مرفوع بأن قالوا: أجمعنا على أن الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك في هذا الضمير بالقياس عليه والاستصحاب. وقال ابن الأنباري في «أصوله»: استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل؛ ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمين معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم. وقال في جدله: الاعتراض على الاستدلال بالاستصحاب بأن يذكر دليلاً يدل على زواله، كأن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في بناء فعل الأمر، فيبين أن فعل الأمر مقتطع من المضارع ومأخوذ منه، والمضارع قد أشبه الأسماء وزال عنه استصحاب البناء، وصار معرباً بالشبه، فكذلك فعل الأمر، والجواب أن يبين أن ما توهمه دليلاً لم يوجد، فبقي التمسك باستصحاب الحال صحيحاً»[2].

اسْتِصْحاب الحال

هو الاستصحاب.

انظر: الاستصحاب.

الاستطراد

قال ابن حجة الحموي في كتابه: «خزانة الأدب»:

الاستطراد، في اللغة، مصدر «استطرد» الفارس من قرنه في الحرب، وذلك أن ينفر من بين يديه يوهمه الانهزام، ثمّ يعطف عليه على غرّة منه، وهو ضربٌ من المكيدة. وفي الاصطلاح: أن تكون في غرض من أغراض الشعر وتوهم أنّك مستمرّ فيه، ثمّ تخرج منه إلى غيره لمناسبة بينهما، ولا بدّ من التصريح باسم المستطرد، بشرط أن لا يكون قد تقدّم له ذكر، ثمّ ترجع إلى الأوّل وتقطع الكلام، فيكون المستطرد به آخر كلامك، وهذا هو الفرق بينه وبين المخلص، فإنّ الاستطراد يشترط فيه الرجوع إلى الكلام الأوّل وقطع الكلام بعد المستطرد به، والأمران معدومان في المخلص، فإنّه لا يرجع إلى الأوّل ولا يقطع

(١) وهذه المسألة هي المسألة السابعة والخمسون من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو. ص ١١٣ـ ١١٤.

الكلام، بل يستمرّ إلى ما يخلص إليه.

وحدّ صاحب «الإيضاح» الاستطراد بحدٍّ أتى فيه بالغرض بعدما بالغ في الإيجاز، فإنّه قال: الاستطراد هو الانتقال من معنى إلى معنى آخر متّصل به لم يُقْصد بذكر الأوّل التوصّل إلى الثاني. ففي قوله: «متصلٌ به» جلّ القصد وعدم الاحتياج إلى الكلام الكثير.

وذكر الحاتميّ في «حلية المحاضرة» أنّه نقل هذه التسمية عن البحتريّ، وذكر غيره أنّ البحتريّ نقلها عن أبي تمّام.

وقال ابن المعتزّ: الاستطراد هو الخروج من معنى إلى معنى، وفسّره بأن قال: هو أن يكون المتكلّم في معنى، فيخرج منه بطريق التشبيه أو الإخبار أو الشرط أو غير ذلك إلى معنى آخر يتضمّن مدحاً أو هجواً أو وصفاً. وغالب وقوعه في الهجو، فمنه قوله تعالى في كتابه العزيز: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥]، فذكْر «ثمود» استطراد، وقيل: إنّ أوّل شاهد ورد في هذا النوع وسار مسير الأمثال قول السَّمْوأل بن عادياء اليهوديّ المشهور، هو (من الطويل):

وإنّـا لَـقَـوْمٌ لا نـرَى الـقـتْـلَ سُـبَّـةً
إذا مَـا رَأَتْـهُ عـامـرٌ وسَـلُـولُ[١]

فانظر إلى خروجه الداخل من الافتخار إلى الهجو، وحسن عوده إلى ما كان عليه من الافتخار بقول (من الطويل):

يُـقَـرِّبُ حُـبُّ الـمـوتِ آجـالَـنـا لَـنـا
وتَـكْـرَهُـهُ آجـالُـهُـمْ فَـتَـطُـولُ[٢]

ومنه قول حسان بن ثابت، رضي الله عنه، (من الكامل):

إنْ كـنـتِ كـاذبـةَ الـذي حَـدّثْـتِـنـي
فـنجـوْتِ منْجى الـحـارثِ بنِ هـشـامِ
تـركَ الأحِـبّـةَ أنْ يُـقـاتـلَ دونَـهـمْ
ونـجـا بـرَأْسِ طِـمِـرّةٍ ولـجـامِ[٣]

فانظر كيفَ خرج من الغزل إلى هجو الحارث بن هشام، والحارث هنا هو أخو أبي جهل، أسلم يومَ الفتح وحسُنَ إسلامُه، ومات، رَضي الله تعالى عنه يوم اليَرْموك بالشام. ومنه قول البحتريّ من قصيدةٍ في وصفِ فرس (من الكامل):

كـالـهـيـكـلِ الـمَـبْـنـيِّ إلّا أنّـهُ
في الـحسْنِ جاءَ بصورةٍ في هَيْكَلِ
مَـلَـكَ الـعـيـونَ فـإنْ بَـدَا أعْـطَـيْـتَـهُ
نـظَرَ المُحِبِّ إلى الحبيبِ المقْبلِ
مـا إن يَـعـافُ قَـذًى ولـو أوردْتَـهُ
يوماً خلائقَ حَـمْـدَوَيْـهِ الأحْـولِ[٤]

ومنه قول أحمد بن يحيى البلاذريّ يرثي أبا تمّام (من الكامل):

أمْـسـى حـبـيـبٌ رَهْـنَ قَـبْـرٍ مـوحـشٍ
لـم يَـدْفَـعِ الأقـدارَ عَـنْـهُ بـكـيـدِ

(١) البيت في ديوانه ص ٩١؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٣٤٣ (سلل)؛ والمخصص ١٧/ ٤١؛ وتاج العروس (سلل).

(٢) ديوانه ص ٩١؛ والعمدة ٢/ ٦٢.

(٣) البيتان في ديوانه ص ١٠٨؛ وتحرير التحبير ص ١٣٠.
وطِمِرّة: الفرس المشرفة السريعة. (اللسان ٤/ ٥٠٣ (طمر)).

(٤) الأبيات في ديوانه ص ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٨.

لَـمْ يُـنْـجِـهِ لـمّـا تـنـاهـى عُـمْـرُهُ
أدَبٌ ولـمْ يـسْـلَـمْ بـقـوّةِ أيْـدي
قَـدْ كـنـتُ أرْجـو أن تَـنـالَـكَ رحـمـةٌ
لـكـنْ أخـافُ قَـرابـةَ ابْـنِ حُـمَـيْـدِ

ما أحسن ما خرج من الرثاء إلى الهجو في حميد بن قحطبة، والقرابة التي بينه وبين حبيب، أنّهما طائيّان.

ومنه قول الحسين بن عليّ القميّ (من الكامل):

جـاورْتُ أجْـبـالاً كـأنَّ صُـخُـورَهـا
وجْـنـاتُ نـجـمِ ذي الـحـيـاءِ الـبـاردِ
والـشّـوْكُ يـفـعـلُ فـي ثـيـابـي مـثـلَ مـا
فَـعلَ الـهـجـاءُ بـعـرْضِ عـبـدِ الـواحـدِ

ومنه قول أبي محمد الزَّبْكَدَم، وهو غاية في هذا الباب وهو (من الطويل):

وَلَـيْـلٍ كـوجْـهِ الـبـرْقَـعـيـديِّ ظُـلْـمَـةً
وبَـرْدِ أغـانـيـهِ وطـولِ قُـرونـِـهِ
قـطـعْـتُ ونـومـي عـن جُـفـونـي مُـشَـرَّدٌ
كـعَـقْـلِ سُـلـيـمـانَ بْـنِ فـهـدٍ ودِيـنِـهِ
بـذي أوْلَـقٍ فـيـهِ اعْـوجـاجٌ كـأنّـهُ
أبـو جـابـرٍ فـي خَـبْـطِـه وجـنـونِـهِ
إلـى أن بـدَا ضَـوْءُ الـصـبـاحِ كـأنّـهُ
سـنـا وجْـهِ قِـرْواشٍ وَضَـوْءُ جـبـيـنِـهِ[1]

فانظر إلى قوّة استطراده من وصف حالِهِ مع الليلِ إلى هجاء الثلاثة ومدح قرواش.

ومنه (من الطويل):

إذا مـا اتّـقـى الـلّـهَ الـفـتـى وأطـاعَـهُ
فـلـيـسَ بـهِ بـأسٌ وإنْ كـانَ مِـنْ جَـرْمِ

انظر ما أبلغ ما خرج من الوعظ إلى الهجو المؤلم في قبيلة جرْم.

ومنه (من المنسرح):

وشـادنٍ بـالـدلالِ عـاتَـبَـنـي
وَمُـنْـيَـتـي مِـنْ تَـدَلُّـلِ الـعـاتِـبِ
فـكـانَ ردّي عَـلـيـهِ مِـنْ خَـجَـلـي
أبْـرَدَ مِـنْ شـعْـرِ خـالـدِ الـكـاتـبِ

ومنه قول ابن المعتز (من الكامل):

ولـقـد شـربْـتُ مُـدامـةً كَـرْخـيّـةً
مـعَ مـاجـدٍ طَـلْـقِ الـيـدَيْـنِ حَـمـيـدِ
عُـلّـتْ بـمـاءٍ بـاردٍ وكـأنّـمـا
عُـلّـتْ بِـبَـرْدِ قـصـيـدةِ ابْـنِ سـعـيـدِ

ومثله قول بعضهم يصف خمراً قد طبخت حتّى راقت وَصَفَتْ (من البسيط):

لـم يُـبْـقِ مـنـهـا وقـودُ الـطـابـخـيـنَ لَـهـا
إلّا كـمـا أبْـقَـتِ الأنـواءُ مـن داري

انظر ما أحلى ما استطرد من وصف الخمر إلى وصف داره بالخراب بألطف كناية، والغريب في هذا الباب الاستطراد من الهجو إلى الهجو، وهو كقول جرير يهجو أمّ الفرزدق (من الوافر):

لـهـا بَـرصٌ بـأسْـفـلِ اسْـكَـتَـيْـهـا
كـعَـنْـفَـقَـةِ الـفَـرَزْدَقِ حـيـنَ شـابـا[2]

(١) الأبيات في نفحات الأزهار ص ١٥٠، وفيه: «قطعت دياجيه بنوم مشرّدٍ»؛ و«على أولق فيه التفات».

والبرقعيديّ: لعلّه أحد المغنّين؛ وأَوْلَقٍ: جنون. اللسان ١٠/ ٣٨٤ (ولق)؛ وفي نسخة مطبوعة بشرح عصام شعيتو: «أولَق: جمع مفردها وَلْق، وهو الإسراع في الشيء»؛ وهذا وهمٌ.

(٢) البيت في ديوانه ص ٨١٧. والإسكتان: جانبا الفَرْج، وقيل: شُفرا الرحم. والعنفقة: ما نبت على الشفة السفلى من الشعر. (اللسان ١٠/ ٢٧٧ (عنفق)).

الاسْتِظْهار

هو، في اللغة، مصدر اسْتَظْهَرَ به: استعانَه، طلب مُساعَدَته. واستَظْهَرَ عليه: غَلَبه، أو علاه. واستظهَرَ له: اسْتَعَدَّ واحْتَاطَ.

وقد ذكر ابن رشيق الاستظهار في باب الإيغال، فقال:

«ومن هذا نوع يُسَمَّى الاستظهار، وهو قول ابن المعتز لابن طباطبا العلوي أو غيره (من المتقارب):

فَأَنْتُمْ بَنُو بِنْتِهِ دُونَنا
وَنَحْنُ بَنُو عَمِّهِ المُسْلِمِ

فقوله: «المسلم» استظهار؛ لأن العلوية من بني عم النبي ﷺ أيضاً أعني أبا طالب ومات جاهليًّا، فكأنّ ابن المعتز أشار بحذقه إلى ميراث الخلافة».

الاستعارة

١ ـ تعريفها: الاستعارة، في اللغة، مصدر استعارَ الشيء: أخذه على سبيل الرّدّ، وهي، في علم البيان، تشبيه حُذِف منه جميع أركانه إلّا المشبّه أو المشبّه به، وأُلحقت به قرينة تدلّ على أن المقصود هو المعنى المستعار لا الحقيقي، نحو قول المتنبّي في مدح سيف الدولة (من الطويل):

فلَمْ أَرَ قَبْلي مَنْ مَشى البحرُ نحوَه
ولا رَجُلاً قامَتْ تُعانِقُه الأسْدُ

ففي هذا البيت استعارتان: البحر، والأسد، إذ شبّه الشاعر ممدوحه بالبحر نظراً لكرمه، وبالأسد نظراً لشجاعته وقوّته، ثم حذف المشبّه (الممدوح أو سيف الدولة). أمّا القرينة التي تمنع من إرادة المعنى الحقيقي فلفظيّة، وهي: «مشى» و«تعانقه»، لأنّ البحر لا يمشي، والأُسْد لا تعانق.

وأركان الاستعارة ثلاثة: المستعار منه، (أي: المشبَّه به)، والمستعار له (أي: المشبَّه)، ووجه الاستعارة (أي: وجه الشبه).

٢ ـ إجراء الاستعارة: هو تحليل الاستعارة إلى عناصرها الأساسيّة التي تتألّف منها. وهذا التحليل يتطلّب تعيين كلٍّ من المشبّه (المستعار له) والمشبّه به (المستعار منه) وعلاقة المشابهة أو الصفة التي تجمع بين طرفي التشبيه، ونوع الاستعارة، وكذلك نوع القرينة التي تمنع من إرادة المعنى الحقيقي والتي تكون أحياناً لفظيَّة وأحياناً حاليّة تُفهم من سياق الكلام، نحو (من الكامل):

وإذا المنيَّةُ أنْشَبَتْ أظفارَها
أبْصَرتَ كلّ تَميمَةٍ لا تَنْفَعُ

ففي هذا البيت شُبِّهت «المنيَّة» بحيوان مفترس بجامع إزهاق روح من يقع عليه كِلاَهما، ثم حُذِفَ المشبَّه به «الحيوان المفترس» ورُمز إليه بشيء من لوازمه، وهو «أنشبت أظفارها» والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي لفظيَّة «أنشبت أظفارها»، والاستعارة هنا مكنيَّة لأن المشبّه به هو المحذوف.

٣ ـ الاستعارة باعتبار لفظها: الاستعارة باعتبار لفظها نوعان:

أ ـ أصليَّة: هي ما كان اللفظ المستعار، أو اللفظ الذي جرتْ فيه، جامداً غير مشتق، نحو قول الشاعر راثياً ابنه الصغير (من الكامل):

يا كوكباً ما كان أقصر عمرَه
وكذاك عمرُ كواكبِ الأسْحارِ

ففي هذا البيت شبَّه الشاعر ابنه بالكوكب بجامع صِغر الجسم وعلوّ الشأن، ثم استعير اللفظ الدال على المشبّه به: الكوكب، الذي هو اسم جامد.

ب ـ تبَعيَّة: هي ما كان اللفظ المستعار، أو اللفظ الذي جرت فيه الاستعارة، اسماً مشتقاً أو فعلاً، نحو قول ابن الرومي (من الكامل):

بلدٌ صحبْتُ بهِ الشبيبةَ والصِّبا
ولبِسْتُ ثوبَ اللهوِ وهو جديدُ

وهو في هذا البيت شبَّه الشاعر التمتّع باللهو بلبس ثوب جديد بجامع السرور في كلّ، ثم استعار اللفظ الدال على المشبّه به وهو «اللبس» للمشبّه وهو التمتع باللهو، ثم اشتقّ من «اللبس» الفعل «لبِسَ» بمعنى: تمتَّعَ.

٤ ـ الاستعارة باعتبار ما يتَّصل بها: الاستعارة باعتبار ما يتَّصل بها ثلاثة أقسام:

أ ـ الاستعارة المرشَّحة: هي التي تقترن بما يلائم المستعار منه، نحو الآية: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ [البقرة: ١٦]، حيث شُبِّه «الاختيار» بـ «الاشتراء» بجامع الفائدة، ثمَّ استُعيرَ فعل الاشتراء وهو «اشتروا» للمشبَّه (الاختيار)، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي، لفظيّة، وهي لفظة «الضلالة». وقد ذكِر في هذه الآية الكريمة شيء يلائم المشبَّه به «الاشتراء»، وهو: «فما ربحت تجارتهم».

ب ـ الاستعارة المجرّدة: هي ما ذُكِر معها ملائِم المشبَّه (المستعار له)، نحو قول سعيد بن حميد (من الخفيف):

وعَدَ البدْرُ بالزيارةِ لَيلاً
فإذا ما وفى قضَيْتُ نذوري

ففي هذا البيت شبَّه الشاعر محبوبته بالبدر ثم استعار المشبَّه به «البدر» للمشبَّه «المحبوبة» على سبيل الاستعارة التصريحيّة، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي هنا لفظيَّة وهي الفعل «وعد». وقد ذكر الشاعر بالإضافة إلى هذه القرينة، شيئاً يلائم المشبَّه (المحبوبة)، وهو «الزيارة» و«الوفاء».

ومن أمثلتها المتداولة، قول الشاعر (من البسيط):

وليلةٍ مرضَتْ من كلِّ ناحيةٍ
فما يُضيءُ لها نجمٌ ولا قَمَرُ

قول الشاعر (من الوافر):

فإن يَهلِكْ فكلُّ عمودِ قومٍ
من الدنيا إلى هَلْكٍ يصيرُ

قول كثيِّر عزّة (من الكامل):

غَمْرُ الرِّداءِ إذا تَبسّم ضاحكاً
عَلِقَتْ لضحكتِه رقابُ المالِ...

ج ـ الاستعارة المطلقة: هي ما خَلَتْ من مُلائمات المُشبَّه به والمُشبَّه، أو هي ما ذُكِر معها ما يلائم المشبّه والمشبَّه به معاً. ومن أمثلة النوع الأوّل قول المتنبِّي يخاطب ممدوحه (من المنسرح):

يا بَدْرُ، يا بحرُ، يا غمامةُ، يا
لَيْثَ الشَّرى، يا حِمامُ، يا رجلُ

حيث شبَّه الشاعر ممدوحه بـ «البدر»، و«البحر»، و«الغمامة»، و«ليث الشرى»، و«الحِمام». ثم حذف المشبَّه، وصرَّح بالمشبَّه به على سبيل الاستعارة التصريحيّة. والقرينة في هذه الاستعارات الخمس المانعة من إرادة المعنى الحقيقي هي النداء، وإذا تأمّلنا كل استعارة من هذه الاستعارات الخمس،

رأيناها، بعد استيفاء قرينتها (وهي النداء)، خالية ممّا يلائم المشبّه والمشّبه به.

ومن أمثله النوع الثاني قول كُثيِّر عزّة (من الطويل):

رَمَتْني بِسَهْمٍ ريشهُ الكُحْلُ لم يَضِرْ
ظواهِر جِلدي وهو للقلبِ جارِحُ

ففي هذا البيت شبّه الشاعر «طَرْف حبيبته» (جفنها) بـ«السهم» بجامع الإصابة بالضرر والأذى، ثم استعار اللفظ الدال على المشبّه به، وهو السهم، للمشبّه وهو «الطرْف» على سبيل الاستعارة التصريحيَّة. والقرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي لفظيّة، وهي «الكحل». وقد اقترن بهذه الاستعارة ملائم للمشبَّه به (السهم)، وهو: «الريش»، وملائم آخر للمشبَّه (الطرْف)، وهو الكحل.

ومن أمثلة الاستعارة المطلقة المتداولة:

قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ ﴿١١﴾﴾ [الحاقة: ١١].

قول أبي تمام (من المتقارب):

ويصعد حتّى يظنَّ الجهولُ
بأنَّ له حاجةً في السّماءِ

قول غيره (من الطويل):

سقاكِ، وحيّانا بكِ اللّهُ، إنّما
على العيس نورٌ، والخدورُ كمائمُهْ

٥ ـ الاستعارة من حيث ذِكْر أحد طرفيها:

الاستعارة من حيث ذكْر أحد طَرفيها نوعان:

أ ـ تصريحيّة: وهي ما صُرِّحَ فيها بلفظ المُشبَّه به أو المستعار منه، نحو قول المتنبي (من الطويل):

فَلَمْ أَرَ قَبْلي مَنْ مَشى البَحْرُ دونَه
ولا رَجُلاً قامَتْ تُعانِقُه الأُسْدُ

فالمستعار منه: البحرُ، وهو المشبَّه به.

والمستعار له: الرجلُ الكريم، وهو المشبَّه، وهو محذوف.

واللفظ المستعار: مَشى، وهو الجامع بين المستعار له والمستعار منه... وهو القرينة اللفظية. والعلاقة المشابهة بين الرّجل الكريم والبحر. والاستعارة تصريحيّة؛ لأن الشّاعر صرَّح بالمستعار منه، وحذف المستعار له.

وكذلك في الشطر الثاني:

المستعار منه: الأسد، وهو المشبَّه به.

المستعار له: الرّجال الشجعان، وهو المشبَّه المحذوف.

اللفظ المستعار: تعانقه، وهي القرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي، أي: معانقة الأسود للشَّاعر... والعلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي هي المشابهة بين الشجعان والأسد...

ومن الأمثلة الاستعارة التصريحية:

قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [إبراهيم: ١].

قول المتنبي يصف دخول رسول الروم على سيف الدولة (من الطويل):

وأقبل يمشي في البساطِ فما درى
إلى البحر يَسعى أم إلى البدر يرتقي

قول السري الرفاء في وصف مُزيِّن، أي: حلاق (من المتقارب):

إذا لمعَ البرقُ في كفِّه
أفاضَ على الوجه ماءَ النعيمْ
له راحةٌ سيرُها راحةٌ
تمرُّ على الوجه مرَّ النسيمْ

قول ابن الرومي (من البسيط):

أَجْنَتْ لكَ الوجدَ أغصانٌ وكُثبانُ
فيهنَّ نوعانِ: تفاحٌ ورمانُ
وفوقَ ذينكَ أعنابٌ مهدَّلةٌ
سودٌ لهنَّ مِنَ الظَّلماء ألوانُ
وتحتَ هاتيك أعنابٌ تلوحُ به
أطرافهنَّ قلوبُ القومِ قِنوانُ
ونرجسٌ بات ساري الطلِّ يَضربُه
وأقحوانٌ منيرُ النُّور ريّانُ
أُلِّفْنَ مِنْ كلِّ شيءٍ طيِّبٍ حسنٍ
فهنَّ فاكهةٌ شتَّى وريحانُ..

ب ـ مكنيّة: وهي ما حُذِف فيها المُشبَّه (المستعار له)، ورُمِز إليه بشيء من لوازمه، نحو قول دعبل الخُزاعي (من الكامل):

لا تَعجبي يا سَلْمَ من رجُلٍ
ضحكَ المشيبُ برأسِه فبكى

فالمستعار له: المشيبُ، وهو المشبَّه.

والمستعار منه: الإنسان، وهو المشبَّه به.

واللفظ المستعار: ضحك، وهو الجامع بين المستعار له والمستعار منه، وهو القرينةُ المانعةُ من إرادة المعنى الأصلي، وهي لفظية...

فالشاعر شبَّه المشيب بإنسانٍ، وحذفَ المشبَّه به، ورمزَ إليه بشيء من لوازمه، وهو: الضحك، على سبيل الاستعارة المكنية.

ومن الأمثلة المستحسنة المتداولة:

قول أبي تمام (من البسيط):

فَتحٌ تَفتَّحُ أبوابُ السَّماء له
وتبرزُ الأرضُ في أثوابها القُشُبِ
من عهد إسكندرٍ أو قبل ذلكَ قَدْ
شابت نواصي الليل وهْي لم تَشبِ

قول المتنبي (من البسيط):

المجدُ عوفيَ إذ عُوفيتَ والكرَمُ
وزالَ عنكَ إلى أعدائكَ الألَمُ

قول السريّ الرفاء (من الطويل):

مَواطنُ لم يَسْحَبْ بها الغيُّ ذيلَهُ
وكم للعوالي بينَها من مَساحِبِ

قول ابن سِنان الخفاجيّ (من الطويل):

وهاتفةٍ في البانِ تُملي غرامَها
علينا، وتتلو من صبابتها صُحْفَا
ولو صَدَقتْ فيما تقولُ من الأسى
لما لَبست طوقاً وما خضّبت كفَّا

قول الشاعر (من الطويل):

ولم نَرَ شيئاً كان أحسنَ مَنْظَراً
من الرَّوض يجري دمعُه وهو يَضحكُ...

٦ ـ الاستعارة باعتبار إمكانيّة اجتماع الطرفين: تُقسَم الاستعارة باعتبار إمكانية اجتماع الطرفين إلى قسمين:

أ ـ **وفاقية**، وهي ما أمكن فيها اجتماع الطرفين في شيء، نحو الآية: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، أي: ضالاً فهديناه. استعير الإحياء من جَعل الشيء حيًّا للهداية التي هي الدالة على ما يوصل إلى المطلوب. والإحياء والهداية ممّا يمكن اجتماعهما في شيء.

ب ـ **عناديّة**، وهي ما لا يمكن فيها اجتماع الطرفين في شيء، كاجتماع الرجل والأسد، فهو لا يمكن.

ومن العنادية الاستعارة التهكميَّة والتمليحيّة. وهما الاستعارة التي تُستعمل في ضدّ معناها الحقيقي، أو نقيضه، تنزيلاً للتضادّ والتناقض منزلة التناسب، بواسطة تمليح، أو تهكُّم. نحو: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل

عمران: ٢١]، أي: أنذرهم. استُعيرت البشارة، التي هي فيما يُظهر سروراً، للإنذار الذي هو ضدّها بإدخال الإنذار في جنس البشارة على سبيل التهكّم. ومثل ذلك قولك عن رجل جبان: «كان أسداً في هذه الحرب». فهذا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء.

٧ ـ الاستعارة باعتبار تحقق المستعار له حسِّيًّا أو عقليًّا: الاستعارة باعتبار تحقُّق المستعار له حسِّيًّا أو عقليًّا قسمان:

أ ـ تحقيقيّة، وهو ما كان فيها المستعار له محقّقاً حسِّيًّا أو عقليًّا.

والمقصود بالتحقيق الحسيّ نقلُ اللفظ إلى أمرٍ معلومٍ، تمكن الإشارةُ إليه إشارةً حِسِّيَّة، كما في نحو: «ضحكَ المشيبُ برأسه فبكى».

فالمشيبُ: مستعارٌ له، تمكن الإشارة إليه حِسِّيًّا، وقد استعيرت له لفظة الضَّحك باعتبار أن الضحك يكشف عن بياض الأسنان، والشيب يكشف عن بياض الشعر...

أما المقصود بالتحقيق العقليّ فإمكان النصّ على المستعار له، والإشارة إليه إشارة عقليةً، ومثالُ ذلك، قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: ٦]، أي: الدين الحق.

فالمستعار له: هو الدِّينُ الحقُّ، وهو حقيقةٌ عقليّةٌ، تشبه في استوائها الصِّراط المستقيم.

ب ـ تخييليّة، وهي التي لا يتحقّق المستعارُ له، حسيًّا أو عقليًّا، نحو قول أبي ذؤيب الهذلي (من الكامل):

وإذا المنيَّةُ أنشَبَتْ أظفارَها
ألفيتَ كلَّ تميمةٍ لا تنفَعُ

فالمستعار له هو المنية. استعير لها من الوحش أظفاراً. والحقيقة ليس فتك المنية بالناسِ كفتك الوحش بفريسته، لذلك فالصورة خيالية متوهَّمة، والاستعارة: تخييلية، أي: تُصوِّر غير المنظور وفاق خيالاتِ الشَّاعر المبدع لا وفاق الوقائع المتحقّقة...

٨ ـ الاستعارة باعتبار الجامع: تقسم الاستعارة باعتبار الجامع إلى قسمين:

أ ـ مبتَذَلة أو عامِّية، وهي ما كان الجامع فيها ظاهراً، نحو: «رأيت أسداً يَرمي النبال». فإن وجهَ الشبه بينهما، وهو الشجاعة، ظاهر بسبب القرينة «يرمي»، لأن الرمي لا يُتصَّور من الأسد الحقيقي؛ بخلاف قولك: «رأيت أسداً يُزمجر»، تريد: رجلاً كالأسد؛ فإن وجه الشبه غيرُ ظاهر لعدم ظهور قرينة تعيّن أحد الطرفين.

ب ـ غريبة أو خاصِّيَّة، وهي ما لم يظهر فيها الجامع، نحو: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، استعار اللباس للأزواج في كون كلّ من الفريقَين يصون عِرض صاحبه، كما يصون اللباس جسمَ لابسه. فوجهُ الشبه، وهو الصون، غامض لعدم وجود قرينة تدلّ عليه جليًّا.

والغرابة قد تحصل في نفس الشبه بحيث يكون التشبيه غريباً، كقول الشاعر يصف فرساً (من الكامل):

وإذا احتبى قربوسه بعنانه،
عَلَكَ الشكيمَ إلى انصراف الزائرِ

استعار الاحتباء لوقوع العنان في قربوس السرج بجامع الهيئة الحاصلة منهما، وهو تشبيهٌ غريب.

وقد تحصل في المبتذلة بحيث تنصرف إلى

الغرابة، كقول الآخر (من الطويل):

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا،
وسالت بأعناق المطيِّ الأباطِحُ

استعار سيلان الأمطار الواقعة في الأباطح لسير الإبل بالسرعة المشتملة على اللين والسلامة، فالجامع هنا ظاهر بقرينة السيلان في البطحاء، فالاستعارة مبتذلة، غير أنه أسند الفعل إلى الأباطح دون أعناق الإبل التي هي جزء منها، فتدلّ عليها، فكان يجب أن يقول: سالت أعناقُ الإبل في الأباطح كما يسيل الماء، غير أنه أراد أن يُفيد أن الإبل قد ملأت الأباطح كما يملأها الماء، حتى سالت بها، كما تسيل به، فأفاد الاستعارة غرابة.

ثم إن الجامع قد يكون داخلاً في مفهوم الطرفين، نحو: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩]، أي: شتَّتناهم، فإن وجه الشبه، وهو تفريق الاتصال، يُفهم من التمزيق، وهو المستعار منه؛ ومن التشتيت، وهو المستعار له. وقد يكون خارجاً عن مفهومهما، كما إذا استعرت الأسد للرجل الشجاع، فإن الشجاعة، وهي الجامع، عرض خارج عن مفهوم الرجل والأسد.

٩ ـ الاستعارة باعتبار الجامع والطرفين

تقسم الاستعارة باعتبار الجامع والطرفين إلى سبعة أقسام:

أ ـ الاستعارة من محسوسٍ لمحسوس بمحسوس، نحو: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، فإن المستعار له الشيب، والمستعار منه النار، والمستعار به، أي: الجامع، هو الانبساط الذي هو أقوى في النار. والجميع حسّيّ. والقرينة الاشتعال، وهو من خواص النار، فهي استعارة بالكناية، لذكر المشبَّه، وإضمار التشبيه، وذكر لازم المشبه به المتروك. وتخييلية لإثبات هذا اللازم.

ب ـ الاستعارة من محسوسٍ لمحسوس بمعقول، نحو: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، أي: رسمه. فإن المستعار له الرسم، والمستعار منه الكتابة، وهم حسّيّان، والجامع بينهما التقرير، وهو عقلي.

ج ـ الاستعارة من محسوسٍ لمعقول بمعقول، نحو: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]، أي: على هدى. فالمستعار منه النور وهو حسي، والمستعار له الهدى والجامع بينهما البصيرة، وهما عقليان.

د ـ الاستعارة من معقول لمعقول بمعقول، نحو: «إنَّ من البيان لسحراً». فإن كلاً من المستعار منه وهو العرافة، والمستعار له وهو البلاغة، والجامع وهو الإغراب، عقليّ.

هـ ـ الاستعارة من معقولٍ لمعقول بمحسوسٍ، نحو: ﴿فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩]، أي: جديب. فإن المستعار منه الموت، والمستعار له الجدب، وهما عقليان، والجامع اليبس، وهو حسي.

و ـ الاستعارة من معقولٍ لمحسوس بمعقول، نحو: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ⑪﴾ [الحاقة: ١١]، فإن المستعار له كثرة الماء، وهو حسي، والمستعار منه التكبُّر، والجامع الاستعلاء، وهما عقليّان.

ز ـ الاستعارة من محسوسٍ لمعقولٍ بمحسوس ومعقول معاً، نحو: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]، أي: تعفُّفاً.

فإن المستعار له التعفّف، وهو عقلي، والمستعار منه التحصن، وهو حسّيّ؛ والجامع اعتراض الحجاب، وهو حسّي، ومنع الطالب، وهو عقليّ.

وجعلها بعضهم خمسةً حاذفاً الأخير، والاستعارة من معقول لمعقول بمحسوس.

وجعلها بعضهم ستة حاذفاً ما ذكر، وزائداً الاستعارة من محسوس لمحسوس بمعقول ومحسوس معاً، نحو: «رأيت شمساً»، تريد رجلاً كالشمس. فالمستعار منه الكوكب، والمستعار له الرجل، وهما محسوسان، والجامع الضياء، وهي حسّي، وارتفاع الشأن وهو عقليّ.

١٠ ـ الاستعارة التمثيلية، أو الاستعارة المركّبة: هي ما كان المستعار فيها تركيباً، أو هي تركيبٌ استُعمل في غير ما وُضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي. نحو قول الشاعر (من الوافر):

ومـنْ مَـلَـكَ الـبـلادَ بـغـيـر حَـرْبٍ
يـهـونُ عـلـيـه تـسـلـيـمُ الـبـلادِ

يقال لمن يبذّر ما ورثه عن أبيه.

فالمعنى الحقيقي لهذا البيت أنّ من يستولي على بلاد دون مشقّة أو قتال يهون عليه تسليمها لأعدائه. ولكنّ الشاعر لم يقصد المعنى الحقيقي، وإنما استعمله مجازاً للوارث الذي يبذّر ما ورثه عن والده. فشبَّه حال الوارث هذا بحال من يستولي على بلاد بغير قتال أو تعب، بجامع التفريط فيهما لا يُتْعَبُ في تحصيله. ومنه قول المتنبّي (من الوافر):

ومـنْ يـكُ ذا فـمٍ مُـرٍّ مـريـضٍ
يـجِـدْ مُـرًّا بـهِ الـمـاءَ الـزلالا

فالمستعار له: عائب شعر المتنبّي، الذي ضعُفَ عن إدراكه، وقصّر عن ملاحقة صوره.

والمستعار منه: مريضٌ، تغيّرت نفسه، وفسدت ذائقته، فعجز عن تذوّقِ الشراب العذب.

والمستعار أو الجامع: هو صورة المريض العاجز عن تذوّق الأشربة العذبة، أي: المشبّه به.

والقرينة: حالية تفهم من سياق الكلام، وتمنع من إرادة المعنى الأصلي.

وتفسير الاستعارة: شبّه المتنبي أحوال المقصر عن فهم شعره بأحوال المريض الذي يجد كلَّ عذبٍ مرًّا، لفسادٍ في ذائقته. ثمَّ حذَف المشبّه وصرَّح بالمشبّه به... ولما كان كلٌّ منهما: المشبّه، والمشبّه به، صورة، أي: تركيباً منتزعاً من عدَّة أمور، سمّيت هذه الاستعارة: تمثيلية.

والاستعارة التمثيلية، تُذكّر بنوعين من التشبيه: تشبيه التمثيل، والتشبيه الضمني. فهي تشبيه ضمنيٌّ حذفت منه صورة المشبّه. وتكثر في الأمثلة المتداولة، ويقولون في تحديدها: «هي تركيبٌ استعمل في غير ما وضِعَ له، لعلاقة المشابهة مع قرينةٍ مانعةٍ من إرادة معناه الأصلي»[1].

ومن أمثلة الاستعارة التمثيلية المتداولة:

قول المتنبي (من الوافر):

(١) البلاغة الواضحة. ص ٩٨؛ وعلم البيان. ص ١٩٢.

إذا اعتاد الفتى خوضَ المنايا
فأهونُ ما يَمرُّ به الوحولُ

قول صالح بن عبد القدُّوس (من الطويل):

وإنَّ عناءً أن تُفهِّمَ جاهلاً
ويحسبَ جهلاً أنه منكَ أفهمُ

متى يبلغُ البنيانُ يوماً تمامه
إذا كنتَ تبنيه وغيرُك يهدمُ؟

قول لجيم بن صعب (من الوافر):

إذا قالَتْ حَذَامِ فصدِّقوها
فإنَّ القولَ ما قالَتْ حَذَامِ

- وقول الشاعر (من الوافر):

ومَن ملكَ البلادَ بغيرِ حربٍ
يهونُ عليه تسليمُ البلادِ

- قبل الرِّماءِ تُملأ الكنائنُ: يقال لمن يُريد بناء بيتٍ مثلاً قبل أن يتوافر لديه المال.

- أنتَ ترقُم على الماء: يقالُ لمن يُلحُّ في شأنٍ لا يمكن الحصول منه على غاية.

- ومن خَطَبَ الحسناءَ لم يُغْلِهِ المهرُ.

- في لجّةِ البحرِ ما يُغني عن الوشلِ.

- لا يضرُّ السّحابَ نباحُ الكلاب.

- لا يحمد السيفُ كلَّ مَن حمله.

- رضيتُ من الغنيمة بالإيابِ.

- أنت تُضيء للناس وتحترق.

- كفى بك داءً أن ترى الموتَ شافياً.

- ليس التكحلُ في العينين كالكَحلِ.

- ولا بُدَّ دون الشّهد مِن إبَر النّحل.

قول المتنبي (من الطويل):

ومن يَجْعَلِ الضِّرغام للصَّيْدِ بازَه
تَصَيَّدَهُ الضِّرغام فيما تَصَيَّدا

١١ - شروط الاستعارة: قال المعلم بطرس البستاني:

«يُشترط في حسن الاستعارة، وما يورد من الأمثال على سبيل الاستعارة، أن تُراعى فيها جهات حسن التشبيه، أي: أن يكون التشبيه فيها مستوفياً شروطه، كأن يشمل وجه التشبيه الطرفين، مع قرب الاستعارة وإيفاء التشبيه للغرض. فلا تحسُن الاستعارة في قول أبي نُواس (من مجزوء الرمل):

بُحَّ صوتُ المالِ مما
منك يشكو ويصيحُ

فكيف يمكن أن يُبَحَّ صوت المال، أو أي شبه بين المال والحيّ، حتى يجعل الشبه بين الصوتين، ويمكن أن يعرض على الواحد ما يعرض على الآخر؟

ثم أن تكون الاستعارة لطيفة مقبولة للذوق لا تنفر منها الآداب والرشاقة. فما أهجن استعارة بشَّار بن برد في قوله (من الطويل):

وجذَّت رقابَ الوَصل أسيافُ هجرنا
وقدَّت لرجل البين نعلَينِ من خدّي

وأن لا يشعر فيها بالتشبيه كقولك: «رأيت في الدار بدراً في البهاء». لأن الاستعارة يُدَّعى فيها المساواة بين الطرفَين. فإن شُعر بالتشبيه فَسدت. لأنه يأذن أن يكون المشبَّه أدنى رتبةً من المشبَّه به لفظاً، وهو مخالف لأصولها. وليس هذا الشرط مما يأذن بغموض وجه الشبه، بل يجب مع ذلك، أن يكون جَليًّا يدرك بسرعة، لئلاً تصير الاستعارة لغزاً. فلا تقول: «وجدتُ في القوم كلباً». تريد به رجلاً ودوداً، لأن الفهم لا يتبادر إلى المعنى المطلوب.

وحسن الاستعارة بالكناية يشترط فيه حسن التحقيقية، لأنّ الأصل فيهما واحد، كما علمت، وبحسن المكنيّ عنها حسن التخييلية،

كما لا يخفى.

وفي الاستعارة تفاصيل كثيرة يضيق دون ذكرها المقام. وقد صنّف القوم فيها أوراقاً عديدة، لما بها من التقاسيم والأقوال.

واعلم أن الاستعارة تُعَدّ من أنواع البديع المعنوي. وكثيراً ما تقع في كلام الشعراء والخطباء، وأحسنها الترشيحية، فتُفضَّل على ما سواها من أقسام الاستعارة، وكثيراً ما يقصدها أيضاً الشاعر أو الناثر، قصدَ تزيين الكلام وإيقاعه في السماع موقعاً حسناً. ورونق الاستعارة في الإنشاء ليس مثله رونق من الأمور البيانية، إلّا بعض أنواع أخرى بديعية. ومن جيّد ما قيل في الاستعارة، في نظر البيانيين، قولُ ابن النبيه في مطلع قصيدة (من الطويل):

تَبَسَّم ثغرُ الزهر عن شَنَب القطرِ
ودبَّ عِذار الظلِّ في وَجنة النهرِ

وقول مجير الدين بن تميم (من البسيط):

وليلةٍ بِتُّ أُسقى، في غياهبها،
راحاً تسلّ شبابي من يدِ الهَرَمِ
ما زلت أشربها حتى نظرتُ إلى
غزالةِ الصبح ترعى نرجِس الظُّلَمِ

وقول نجم الدين الإربلي (من الكامل):

أُصغي إلى قول العذول بجملتي
مستفهماً عنكم بغير ملالِ
لتلقُّطي زهراتِ وردِ حديثِكمْ
من بين شوك ملامة العذّالِ

وفي هذا الباب أشعارٌ لا تحصى، وخطب لا تُستقصى».

قال أحمد مصطفة المراغي:

لا تحسن الاستعارة ولا تقع الموقع الملائم إلا إذا حازت الشروط الآتية:

١ ـ رعاية حسن التشبيه[(١)]، إذ هو أساسها الذي تبنى عليه، خلا أنه مما يستملح هنا قوة الشبه بين الطرفين بعكس باب التشبيه، ومن ثمة تحسن الاستعارة فيما يقوي فيه الشبه بينهما بحيث يصير الفرع كأنه الأصل، ولا يحسن التشبيه، ألا ترى أن الرجل يقول إذا فهم مسألة: «حصل في قلبي نور»، ولا يقول: كأن العلم الذي حصل في قلبي نور، ويقول لمن أوقعه في شبهة: «أوقعتني في ظلمة»، ولا يقول: كأن الشبهة التي أوقعتني فيها ظلمة.

٢ ـ غرابة وجه الشبه ولطفه وكثرة التفصيل فيه وبعده من الابتذال وعدم خفائه إلى الغاية حتى لا يكون تعمية وألغازاً، ومن ثم لا يحسن استعارة الأسد لإنسان أبخر لخفاء وجه الشبه في مجرى العادة في مثل هذا.

٣ ـ ألا يشم منها رائحة التشبيه لفظاً، ومن ثم ضعفت الاستعارة في قوله: قد زر أزراره على القمر[(٢)].

٤ ـ بعدها عن الحقيقة بترشيحها تقوية لدعوى الاتحاد فيها، ومن أجل هذا قدمت المرشحة

(١) قال الجرجاني: ملاك الاستعارة قرب التشبيه ومناسبة المستعار للمستعار له وامتزاج اللفظ بالمعنى حتى لا يوجد بينهما منافرة، ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر.

(٢) إذ الضمير في «أزراره» لمحبوبه ولم يكن هذا من التشبيه لما تقدم من أن المشبه لم يذكر على وجه ينبي عن التشبيه بأن يكون المشبه به خبراً عنه أو حالاً أو صفة، بل فيه رائحة الأشعار فقط.

على المطلقة والمجردة في اعتبار البلغاء، فإن خلت الاستعارة مما سبق ذكره انحطت رتبتها واستهجنت كقول أبي نواس (من مجزوء الرمل):

بُحَّ صَوتُ المالِ مما ... مِنْكَ يَشْكو ويَصيحُ

يريد أن المال تظلم من إهانته إياه بتمزيقه بالعطايا، وهذا معنى حسن، لكن العبارة عنه قبيحة لا تروق في نظر البلغاء ويأباها ذوو الفطر السليمة[1].

وقوله أيضاً وهو أسخف من الأول (من مجزوء الرمل):

ما لِرِجْلِ المال أضْحَتْ ... تَشْتَكي مِنْكَ الكَلالا

فأين هذا من قول مسلم بن الوليد في هذا المعنى (من البسيط):

تَظَلَّمَ المالُ والأعداءُ مِنْ يَدِهِ ... لا زالَ لِلْمال والأعْداءِ ظَلّاما

وقول أبي تمام (من الطويل):

بَلَوْناك أمّا كَعْبُ عَرْضِكَ في العُلا ... فَعالٍ وأمّا خَدُّ مالِكَ أسْفَلُ

مراده أن عرضك مصون ومالك مبتذل، لكنه قد ساقه مستكرهاً، وأخرجه مخرجاً مستهجناً، وكقول بشار (من الطويل):

وجذَّتْ رقابَ الوَصْلِ أسيافُ هَجْرنا ... وقَدَّتْ لِرِجْلِ البينِ نَعْلَينِ مِنْ خَدي

قال في «العمدة»: فما أهجن رجل البيت وأقبح استعارتها ولو كانت الفصاحة بأسرها فيها، وكذلك رقابَ الوصل.

والاستعارة بجميع ضروبها وتعدد مذاهبها وشعوبها، أعلى مرتبة من التشبيه، وأقوى في المبالغة منه، لما فيها من تناسي التشبيه، وادعاء الاتحاد بين المشبه والمشبه به، كأنهما شيء واحد، يطلق عليهما لفظ واحد، انظر إلى قول المتنبي (من البسيط):

تَرْنُو إليَّ بعينِ الظَّبْيِ مُجْهِشَةً ... وتَمْسَحُ الطَّلَّ فَوقَ الوَرْدِ بالعَنَمِ[2]

تره وقد تمثلت له محبوبته ظبية تنظر إليه وهي حيرى تمسح طُلاً فوق خدها بأصابعها وهي كالعَنَم ليناً وحمرة، واختبأ عن عينيه مظهر التشبيه، وظهر له ذلك بمظهر الحقيقة، ورأيته وقد سما به الخيال فرأى الطلّ يسقط على الورد، فهل يؤدي التشبيه مثل هذا؟ وهل تصل فيه المبالغة إلى ما تصل إليه الاستعارة؟ فهبه قال: تمسح الدموع التي تشبه الطلّ والخدود التي هي كالورد والأصابع التي تشبه العنم، أتراه يصل إلى مثل ما قال؟ إنك لتحس بأن هذا أدنى من المعنى المجازي وأقل منه مبالغة، فإن في التشبيه جمعاً بين المشبه والمشبه به، وهذا إقرار بأنهما متقاربان، وتأمل قول أبي الحسن التهامي (من الكامل):

يا كَوْكَباً ما كانَ أقْصَرَ عُمْرَه ... وكذاكَ عُمْرُ كواكِبِ الأسْحارِ

يتبين لك فيه صورة النجوم وقد أفلت بعد طلوعها، وكواكب الأسحار وقد غادرت بعد ظهورها.

---

(١) إذ أي شيء أبعد استعارة من صوت المال، فكيف به إذا بح من الشكوى والصياح، مع أنه ليس له صوت حين يعطى.

(٢) العنم: شجر لين الأغصان، تشبه به الأصابع.

وقد استعمل العرب الاستعارة في كلامهم تقريباً للمعنى إلى ذهن السامع، واستثارة لخياله واختلاباً للبِّه، ليقنع بما يقال له ويلقى في روعه»[1].

الاستعارة الاحتماليّة

هي، أن يكون المُشبَّه المتروك صالح الحَمْل تارةً على ما له تحقُّق، وأخرى على ما لا تحقُّق له، أي: يُحتَمل أن تكون تخييلية أو تحقيقيّة، نحو الآية: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ﴾ [النحل: ١١٢]. فالظاهر من «اللباس» الحَمْل على التَّخْييل، ويُحْتَمَل أن يُحْمَل على التحقيق، وهو أن يُستعار لما يلبسه الإنسان عند جوعه من انتفاع اللون ورثاثة الهيئة.

وانظر: الاستعارة التخييليّة، والاستعارة التحقيقيّة.

الاستعارة الأصليّة

انظر: الاستعارة، الرقم ٣، الفقرة أ.

الاستعارة بالكناية

هي الاستعارة المكنيَّة.

انظر: الاستعارة، الرقم ٥، الفقرة ب.

الاستعارة التَّبعيَّة

انظر: الاستعارة، الرقم ٣، الفقرة ب.

الاستعارة التجريديّة

هي الاستعارة المُجَرَّدة.

انظر: الاستعارة، الرقم ٤، الفقرة ب.

الاستعارة التحقيقيّة

انظر: الاستعارة، الرقم ٧، الفقرة أ.

الاستعارة التَّخييليّة

انظر: الاستعارة، الرقم ٧، الفقرة ب.

الاستعارة التَّرشيحيّة

هي الاستعارة المُرَشَّحة.

انظر: الاستعارة، الرقم ٤، الفقرة أ.

الاستعارة التَّصريحيَّة

انظر: الاستعارة، الرقم ٥، الفقرة أ.

الاستعارة التمثيليّة

انظر: الاستعارة، الرقم ١٠.

الاستعارة التَّمليحيَّة

انظر: الاستعارة، الرقم ٦، الفقرة ب.

الاستعارة التهكُّميَّة

انظر: الاستعارة، الرقم ٦، الفقرة ب.

الاستعارة الحقيقيَّة

هي الاستعارة التحقيقيَّة.

انظر: الاستعارة، الرقم ٧، الفقرة أ.

الاستعارة الخاصِّيَّة

انظر: الاستعارة، الرقم ٨، الفقرة ب.

الاستعارة الخياليّة

هي الاستعارة التخييليَّة.

انظر: الاستعارة، الرقم ٧، الفقرة ب.

الاستعارة العامِّيَّة

انظر: الاستعارة، الرقم ٨، الفقرة أ.

---

(١) علوم البلاغة: أحمد مصطفى المراغي. ص ٢٧٩ ـ ٢٨١.

الاستعارة العَقْلِيَّة

هي الاستعارة التخييليَّة.

انظر: الاستعارة، الرقم ٧، الفقرة ب.

الاستعارة العِناديّة

انظر: الاستعارة، الرقم ٦، الفقرة ب.

الاستعارة الغريبة

انظر: الاستعارة، الرقم ٨، الفقرة ب.

الاسْتِعارَة في الأَسْماء

«تتم أقسام الاستعارة المختلفة بطريق الاسم أو الفعل، وكان عبد القاهر قد تحدث عن هذين القسمين، وقرر أنَّ اللفظة إذا دخلتها الاستعارة، فإنها لا تخلو من أنْ تكون اسماً أو فعلاً، وإذا كانت اسماً، فإنه يقع مستعاراً على قسمين:

أحدهما: أَنْ ينقل عن مسماه الأصلي إلى شيءٍ آخر ثابت معلوم ويُجرى عليه، ويجعل متناولاً تناول الصفة للموصوف. ومثل ذلك: «رأيت أسداً»، أي: رجلاً شجاعاً، و«عنَّتْ لنا ظبية»، أي: امرأة.

وثانيهما: أَنْ يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعاً لا يبين فيه شيء يشار إليه، فيقال هذا هو المراد بالاسم والذي استعير له وجعل خليفة لاسمه الأصلي، ونائباً منابه، ومثاله قول لبيد (من الكامل):

وغَداةِ ريحٍ قد كَشَفْتُ وقرةٍ
إذ أَصبحَتْ بيد الشمال زمامُها

وذلك أنّه جعل للشّمال يداً، ومعلوم أنَّه ليس هناك مشار إليه يمكن أنْ تُجرى اليد عليه كإجراء الأسد والسيف على الرجل في مثل: «انبرى لي أسد يزأر»، و«سللت سيفاً على العدو لا يُفَلُّ»، والظباء على النساء في «من الظباء الغيد»، والنور على الهدى والبيان في «أبديت نوراً ساطعاً».

والفرق بين القسمين أنَّ التشبيه في الأول يأتي عفواً، ولا يأتي في الثاني إلا بعد التأمل والتفكير.

وقد أوضح المتأخرون ما يجري من الاستعارة في الاسم، فقالوا إنّ الأسماء ثلاثة: الأول: الاسم العلم، ولا مدخل للمجاز فيه؛ لأنه في جميع مواقعه أصل، ومن حق المجاز أَنْ يكون مسبوقاً بوضع أصلي، ثم ينقل عنه، ومن حق المجاز أَنْ يكون بينه وبين ما نقل عنه علاقة يحسن لأجلها التجوُّز والنقل. وهذا غير موجود في الأعلام، ولكنهم جوزوا ذلك في الأعلام التي اشتهرت بنوع من الوصف، مثل: «حاتم» في «رأينا اليوم حاتماً»، أي: رجلاً كامل الجود.

الثاني: الاسم المصدر، وهو المشتق منه، وقد يدخله المجاز إذا وقع في غير موضعه، مثل: «رجل عَدْل»، وغير ذلك من المشتقات والصفات.

الثالث: اسم الجنس، وأكثر ما يرد المجاز في المفرد منه، مثل: «أسد»، و«بحر» و«ليث» وغير ذلك من الأسماء المفردة»[1].

الاسْتِعارَة في الأَفْعال

«تحدث عبد القاهر عنها، وقال: إنَّ الفعل

(١) معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها. ص ٩٨ ـ ٩٩.

إذا استعير لما ليس له في الأصل، فإنّه يثبت باستعارته له وصفاً هو شبيه بالمعنى الذي اشتق الفعل منه. ففي «نطقت الحالُ بكذا»، و«أخبرتني أساريرُ وجهه بما في ضميره»، و«كلمتني عيناه بما يحوي قلبه»، نجد في الحال وصفاً هو شبيه بالنطق من الإنسان، وذلك أنَّ الحال تدلّ على الأمر، ويكون فيها أمارات يعرف بها الشيء، كما أنَّ النطق كذلك، وكذلك العين فيها وصف شبيه بالكلام، وهو دلالتها بالعلامات التي تظهر فيها وفي نظرها وخواص أوصاف يحدس بها على ما في القلوب من الإنكار والقبول.

والفعل يكون استعارة، مرةً من جهة فاعله الذي رفع به، نحو: «نطقت الحال بكذا»، و«أخبرتني أسارير وجهه بما في ضميره»، «وكلمتني عيناه بما يحوي قلبه». ويكون أخرى استعارة من جهة مفعوله، كقول ابن المعتز (من المديد):

جُمِعَ الحَقُّ لنا في إمامٍ
قَتَلَ البخْلَ وأحيا السَّماحا

فـ «قتل» و«وأحيا» إنّما صارا مستعارين بأنْ عُدِّيا إلى البخل والسَّماح. ولو قال: «قتل الأعداء وأحيا»، لم يكن «قتل» استعارة بوجه، ولم يكن «أحيا» استعارة على هذا الوجه»[1].

الاسْتِعارَة في الحُروف

«لا مدخل للمجاز في الحروف؛ لأنَّ وضعها على أنّها تدُلُّ على معانٍ في غيرها، فلا بدّ من اعتبار الغير في دلالتها. ثم ذلك الغير إنْ كانت صالحة للدخول عليه، مثل: «زيد في الدار»، و«عمرو من الكرام»، فهي حقيقة في استعمالها، وإنْ كانت غير صالحة لما دخلت عليه، مثل: «من حرف جر»، و«لم حرف نفي»، صارت مجازاً، لكنَّ التجوُّز إنما كان من جهة تركيبها لا من جهة الإفراد والمنع. إنَّما كان في حالة الإفراد لا في التركيب.

ويمكن أنْ تدخل الاستعارة في الحرف إذا كان مضمَّناً، لأنه في هذه الحالة يخرج عن معناه الأصلي الذي وضع له. وقد تحدث النحاة عن ذلك في باب التضمين على سبيل التوسع والتجوُّز، وتكلم عليه البلاغيون في الاستعارة التبعية»[2].

الاسْتِعَارَة القَطْعِيَّة

«هي أنْ يكون المشبه المتروك مُتعيِّن الحمل على ما له تحقّق حسّيّ أو عقلي، أو على ما لا تحقق له ألبتة إلا في الوهم، وهي الاحتمالية التي «يكون المشبه المتروك صالح الحمل على ما لا تحقق له»».

وقد تحدث السكاكي عن لونين من هذه الاستعارة.

الأول: الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع، قال: «هي إذا وجدت وصفاً مشتركاً بين ملزومين مختلفين في الحقيقة، هو في أحدهما أقوى منه في الآخر، وأنت تريد إلحاق الأضعف بالأقوى على وجه التسوية بينهما، أن تدعي ملزوم الأضعف من جنس ملزوم الأقوى، بإطلاق اسمه عليه، وسدّ

(١) معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها. ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٢) معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها. ص ١٠٠.

طريق التشبيه بإفراده في الذكر، توصلاً بذلك إلى المطلوب لوجوب تساوي اللوازم عند تساوي ملزوماتها فاعلاً ذلك في ضمن قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذكر على ما يسبق منه إلى الفهم، كيلا يحمل عليه، فيبطل الغرض التشبيهي، بانياً دعواك على التأويل المذكور، ليمكن التوفيق بين دلالة الإفراد بالذكر وبين دلالة القرينة المتمانعتين، ولتمتاز دعواك عن الدعوى الباطلة. مثال ذلك أنْ يكون عندك شجاع، وأنت تريد أنْ تلحق جرأته وقوته بجرأة الأسد وقوته، فتدعي الأسدية له»(١).

الاستعارة المُبْتَذَلة

انظر: الاستعارة، الرقم ٨، الفقرة أ.

الاستعارة المُجَرَّدة

انظر: الاستعارة، الرقم ٤، الفقرة ب.

الاستعارة المُرَشَّحة

انظر: الاستعارة، الرقم ٤، الفقرة أ.

الاستعارة المُركَّبة

انظر: الاستعارة، الرقم ١٠.

الاستعارة المُطلقة

انظر: الاستعارة، الرقم ٤، الفقرة ج.

الاستعارة المُفيدة

هي ما كان لنقلها فائدة.

انظر: الاستعارة غير المفيدة.

الاستعارة المكنية

انظر: الاستعارة، الرقم ٥، الفقرة ب.

الاستعارة من محسوس لمحسوس بمحسوس

انظر: الاستعارة، الرقم ٩، الفقرة أ.

الاستعارة من محسوس لمحسوس بمعقول

انظر: الاستعارة، الرقم ٩، الفقرة ب.

الاستعارة من محسوس لمعقول بمحسوس ومعقول معاً

انظر: الاستعارة، الرقم ٩، الفقرة ز.

الاستعارة من محسوس لمعقول بمعقول

انظر: الاستعارة، الرقم ٩، الفقرة ج.

الاستعارة من معقول لمحسوس بمعقول

انظر: الاستعارة، الرقم ٩، الفقرة و.

الاستعارة من معقول لمعقول بمحسوس

انظر: الاستعارة، الرقم ٩، الفقرة هـ.

الاستعارة من معقول لمعقول بمعقول

انظر: الاستعارة، الرقم ٩، الفقرة د.

الاستعارة المُوَشَّحة

هي الاستعارة المرشَّحة.

انظر: الاستعارة، الرقم ٤، الفقرة أ.

الاستعارة الوفاقيَّة

انظر: الاستعارة، الرقم ٦، الفقرة أ.

(١) معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها. ص ١٠٠.

الاسْتِعانة

١ ـ في اللغة: مصدر استعانه واستعان به: طلب معونته ومساعدته، أو اتَّخذه عوناً.

٢ ـ في النحو: التأدِّي إلى شيء بوسيلة ما. وهذا المعنى من معاني أحرف الجرّ: «الباء»، و«مِنْ»، و«عَنْ»، فالمجرور بهذه الحروف يكون آلةً لحصول المعنى الذي قبلها، نحو: «قطعتُ التّفاحَةَ بالسِّكِّين».

انظر: «الباء»، و«مِنْ»، و«عَنْ».

٣ ـ في علم العَروض: هي، عند بعضهم، التضمين.

انظر: التضمين (في علم العروض، المعنى الثاني).

٤ ـ في علم البديع: هي «أن يستعين الشاعر ببيت لغيره في شعره، بعد أن يوطىء له توطئة لائقة به هنا، بحيث لا يبعد ما بينه وبين أبياته، وخصوصاً أبيات التوطئة له. وقد شرط بعض النقاد التنبيه عليه إنْ لم يكن البيت مشهوراً، وبعضهم لم يشترط ذلك، وهو الصحيح، فإن أكثر ما رأينا ذلك في أشعار الناس غير منبّه عليه. وأما الناثر، فإنْ أتى في أثناء نثره ببيت لنفسه، سُمِّي ذلك تشهيراً، وإنْ كان البيت لغيره سمي استعانة»[١].

ومثال ذلك في الشعر قول الحارثي (من الطويل):

وقائلةٍ والدَّمعُ سَكْبٌ مُبَادِرُ
وقد شَرِقَتْ بالماء منها المحاجِرُ
وقد أبصرتْ حمّان من بَعْدِ أُنسها
بنا وهي مِنّا مُوحشاتٌ دواثرُ
«كأنْ لم يكُنْ بين الحَجون إلى الصَّفا
أنيسٌ ولم يَسْمُرْ بمكةَ سامِرُ»
فقلْتُ لها والقلبُ مِنّي كأنَّما
يقلِّبُه بَيْنَ الجوانِحِ طائرُ
«بلى نحن كُنّا أهْلَها فأبادَها
صُروفُ الليالي والجُدودُ العواثِرُ»[٢]

فإن الشاعر استعان ببيتي حرفة بنت تُبّع: (الثالث والخامس)، وهذا قريب من التَّضمين، غير أنَّ ابن أبي الإصبع المصري فَرَّق بينهما، فقال: «والفرْقُ بين التضمين والإبداع والاستعانة والعنوان أنَّ التضمين يقع في النظم والنثر، ويكون من المحاسن ومن العيوب، والإيداع والاستعانة وإنْ وقعا معاً في النظم والنثر، فلا يكونان إلّا بالنظم دون النثر»[٣]. وفَرَّقَ بين الاستعانة والموارية فقال، وهو يتحدث عما يقع في تصحيف أو تحريف في الكلام المتقدم ليدخل في معنى الكلام المتأخر عند الاستعانة: «والفرْقُ بين هذا القسم من الاستعانة وبين الموارية أنَّ الموارية تكون في كلام المتكلم نفسه، والاستعانة لا تكون إلا بكلام غيره»[٤].

وقال السيوطي: «وتضمين البيت كاملاً

---

(١) تحرير التحبير. ص ٣٨٣.

(٢) المحاجر: العيون. الموحشات: المقفرات. الدواثر: البوالي. صروف الليالي: أحداثها. الجد: الحظ. العاثر: المهلك.

(٣) تحرير التحبير. ص ١٤٢.

(٤) تحرير التحبير ص ٣٨٥.

يسمى استعانة لأنه استعان بشعر غيره»[١].

«اسْتَعْرَضَ» بمعنى: طلب العَرْضَ

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال الفعل «استعرضَ» في نحو قول الكتّاب: «استعرضَ القائدُ جندَه»، بمعنى: طلب عرضَهم عليه. وجاء في قراره:

«يشيع في لغة العصر استعمال هذا اللفظ كثيراً في مثل قولهم: «استعرض القائد جنده»، وهو معنى لم تثبته المعجمات اللغوية.

درست اللجنة هذا، ثم انتهت إلى أن الفعل «استعرض» مشتق على صيغة «استفعل» من الثلاثي «عرض»؛ لإفادة الطلب المجازي، بناءً على قياسية دلالة السين والتاء على الطلب، كما سبق للمجمع إقرار ذلك، وعلى أن الطلب يكون غير حقيقي في كثير من أمثلة هذه الصيغة، كما جاءَ في أقوال كثير من العلماءِ القدماءِ.

ولهذا ترى اللجنة أن استعمال هذا اللفظ صحيح في المعنى الذي يستعمله المعاصرون فيه»[٢].

وهو، في علم المعاني، من معاني الأمر، وهو أن ينظر الآمر إلى نفسه على أنه أعلى منزلةً ممَّن يوجَّه إليه الأمر، وإن لم يكن كذلك.

الاسْتِعْلاء

هو، في اللغة، مصدر الفعل «استعلى»، واستعلى النهار أو نحوُه: تقدَّم وارتفع. واستعلاه أو عليه: غلبه. واستعلى الجدارَ أو نحوَه: عَدَّه عالياً.

وهو، في النحو، وقوع شيء فوق شيء آخر وقوعاً حسّيًّا أو معنويًّا. وحروف الجرّ التي تُفيد هذا المعنى هي: الباء، على، عَن، في، الكاف، مِنْ. انظر كلّ حرفٍ في مادَّته.

وهو، في القراءة والتجويد، استعلاء اللّسان إلى أعلى الحنك، وأحرفه سبعة، وهي: خ، ص، ض، ط، ظ، غ، ق.

ويقابله: الاستفال.

انظر: الاستفال.

الاسْتِعْمال

هو، في اللغة، مصدر الفعل «اسْتَعْمَل»، واستعمل الآلة: عملَ بها، واستعمل الرأيَ: عمل به، واستعمله: اتَّخذه عاملاً، أي: والياً وعاملاً.

وهي، في المصطلح اللغويّ، التداوُل والدَّوَران على الألسن، كقولنا: «هذه اللفظة من استعمال الصُّحفُ»، والاستعمال ضمَّن اللفظة «المُناخ» معناها المُسْتَحْدَث: حالة الجوّ.

استعمال الجَمْع مكان المُثنى

قد تستعمل العربُ الجمعَ مكان المثنى، إذا كان الشيئان كلّ واحد منهما متّصلاً بصاحبه، نحو: «ما أحْسَنَ رؤوسَهما!» ومنه الآية: ﴿فَاقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، والآية: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، ولم يقولوا

---

(١) شرح عقود الجمان. ص ١٧٠؛ وشرح الكافية. ص ٢٧١.

(٢) القرارات المجمعيّة. ص ١٦١؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٩.

في المنفصلين: «أفراسهما»، ولا «غلمانهما».

وبعضُ العرب يجعل الجمع مكان المثنى مطلقاً، وعليه قولهم: «ضَعْ رِحَالَهما».

اسْتَعْوَضَ استِعْواضاً، واسْتَبْيَنَ استِبْياناً

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الاستعواض» مصدراً لِـ «استعوضَ»، و«الاستبيان» مصدراً لِـ «اسْتَبْيَنَ»، وجاء في قراره:

«يجري على أقلام الكاتبين في هذه الأيام مثل قولهم: «استعوض استعواضاً»، و«استبين استبياناً». وهذه صورة ينكرها جمهور الصرفيين، إذ يرون نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله، لتصير الصيغة: «استعاض استعاضة، واستبان استبانة». ولكن فريقاً من اللغويين والنحاة، منهم الجوهري وابن مالك، قد نقلوا عن أبي زيد جواز مثل: «استعوض» دون إعلال، على أنه لغة قوم يقاس عليها.

وقد عُثِرَ على نحو عشرين مثالاً جاءَت بالتصحيح، ومنها: استجوب، واستصوب، واستحوذ، واستروض. ولهذا، ترى اللجنة جواز قول القائل: استعوض استعواضاً. واستبين استبياناً؛ لشيوع استعمالها»[1].

الاستغاثة

١ ـ تعريفها: هي، في اللغة، مصدر «استغاث الرجل، وبه: طلبَ منه الغوث، أي: العون والمساعدة. وهي، في النحو، نداء المستغاث له عند توقُّع أمر مكروه لا يقدر على دفعه، للمستغاث به، لينقذه ممّا وقع فيه. أو هي نداء شخص لإغاثة غيره، مثل: يا لَلناس لِلغريق»[2].

٢ ـ حكم المستغاث به: أ ـ أن يلي حرف النداء مجروراً بلام[3] مبنية على الفتح وجوباً، مثل: «يا لَلْأَحْرار للمستضعفين»، إلّا إذا كان ياء المتكلِّم أو مستغاثاً به غير أصيل[4]، فيجر بلام مكسورة، مثل: «يا لي للمحروم». و«يا لَلْأخ ولِلْأُختِ للفقير».

ب ـ أن يكون منصوباً ولو كان علماً، أو نكرة مقصودة؛ أمّا إذا كان مبنياً في الأصل، فيبقى مبنياً في محل نصب، مثل: «يا لهذا للمظلوم»[5].

ج ـ يجوز في تابع المستغاث به الجر مراعاة

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ١٦٣.

(٢) «ياء» حرف نداء. «للناس» «اللام» حرف جر. «الناس»: اسم مجرور باللام في محل نصب منادى، والجار متعلق بـ «يا» أو بالفعل المحذوف. «للغريق»: جار ومجرور، والجار متعلق بـ «يا»، أو بالفعل المحذوف، أو بمحذوف حال.

(٣) قد تحذف هذه اللام ويستعاض منها بألف في آخر المستغاث به، فيُبنى المنادى على الضم المقدر. وقد تلحق هذه الألف هاء السكت.

(٤) المستغاث به غير الأصيل هو ما كان معطوفاً على المستغاث به. أمّا إذا ذُكرت معه «يا»، فيعتبر أصيلاً، مثل: «يا للأخ ويا لَلأخت، لَلمسكين».

(٥) «لهذا»: اللام حرف جر. «الهاء»: للتنبيه. «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. والجار والمجرور متعلّقان بـ «يا»، أو بالفعل.

للفظ، والنصب مراعاة للمحل، مثل: «يا للطبيب الرحيمَ لِلمريضِ»[1].

د ـ يجوز في المستغاث به الجمع بين «يا» و«أل»، بخلاف المنادى، بشرط أن تفصل اللام المفتوحة بينهما، مثل: «يا لَلملك للرعيّة»[2].

٣ ـ حذف المستغاث به: يحذف المستغاث به في موضعين:

الأول: في ما سُمع فيه الحذف وهو «يا لي» مثل: «عرفت الشرير، فآلمني، فيا لي»[3].

الثاني: في ما أُمن فيه اللبس، مثل: «يا لِلْمُدْمِنِ الذي يأبى مناصحة»[4].

٤ ـ حكم المستغاث له: له أحكام عدة منها:

أ ـ أن يأتي بعد المستغاث به، مثل: «يا لَلشباب لِلوطن»[5].

ب ـ أن يجر بلام مكسورة[6] كالأمثلة السابقة؛ أمّا إذا كانت الاستغاثة عليه لا له، فيجر بـ «منْ». مثل: «يا للأحرار من الخونة المستبدين».

ج ـ يجوز حذفه إذا كان معلوماً، وقد أُمن اللبس، مثل: «قد هلكنا وهل بالذل يا لَلناس حياة»[7].

٥ ـ ملاحظات: يجوز وقوع المستغاث به والمستغاث له ضميرين، مثل: «يا لك لي»[8].

ب ـ يجوز أن يكون المستغاث به هو المستغاث له في المعنى، كأن تقول لمن يهمل نفسه: «يا لَعَلِيٍّ لِعَلِي»[9].

ج ـ إذا وقع بعد «يا» اسم غير عاقل، جاز جره بلام مفتوحة على أنه مستغاث به، أو مكسورة على أنه مستغاث له؛ مثل: «يَا لَلْعَجَبِ، ويا لِلْمروءة»[10].

د ـ قد تخرج الاستغاثة عن الغرض الأصلي، فيفيد النداء عندئذٍ التعجب من شيء، أو كثرته، أو أمر غريب فيه، وذلك إذا حذف

---

(١) الرحيم: نعت «الطبيب»، ويجوز أن يكون مجروراً تبعاً للفظاً، أو منصوباً تبعاً للمحل.

(٢) يا للملك: جمع بين «يا» حرف النداء، و«أل»، وفصل بينهما بحرف الجر (اللام المفتوحة). «للملك» جار ومجرور متعلّقان بـ «يا»، أو بالفعل بالمحذوف. «للرعية» جار ومجرور متعلّقان بـ «يا»، أو بالفعل المحذوف، أو بمحذوف حال.

(٣) الأصل: فيا للإخوان لي. الإخوان: المستغاث به محذوف.

(٤) التقدير: يا للناسِ للمدمن.

(٥) «للشباب»: المستغاث به. «للوطن» المستغاث له، وقد أتى بعد المستغاث به.

(٦) أمّا إذا كان المستغاث له ضميراً غير ياء المتكلم، فيجر بلام مفتوحة، مثل: «يا للطبيب لنا». فالمستغاث له ضمير غير ياء المتكلم، لذلك فهو مجرور بلام مفتوحة، وإذا كان المستغاث له هو ياء المتكلم، فيجر بلام مكسورة، مثل: «يا للطبيب لي».

(٧) والتقدير: وهل بالذل يا للناس للهالكين حياة.

(٨) «لك» المستغاث به جار ومجرور متعلّقان بـ «يا»، أو بالفعل المحذوف. «لي» المستغاث له جار ومجرور متعلّقان بـ «يا»، أو بالفعل المحذوف، أو بمحذوف حال.

(٩) أي: أدعوك يا علي لتُنْصف نفسك من نفسك.

(١٠) «للعجب» و«للمروءة»: يجوز فيهما الجر بلام مفتوحة أو مكسورة.

المستغاث به، ولا يطلب المستغاث له التخلص من مكروه. ويجوز أن يشتمل هذا المنادى على لام الجر مفتوحة أو مكسورة، أو أن يجرَّد منها، فيعوَّض منها بالألف. ولا يجوز أن تجتمع اللام والألف (وعند الوقف تلحق هذه الألف هاء السكت)، مثل: «يا حسناً... ويا عجباً من جمال البلاد».

ويكون هذا المنادى إما مبنيًّا على ضمة مقدّرة، مثل: «يا عجباً»[1] أو مجروراً على اللفظ منصوباً على المحل، مثل: «يا لَرَبِّي ما أجمل الحياة»[2]. ومثل هذا قول الشاعر (من البسيط):

يا لَلْبُدُورِ، ويا لَلْحُسْنِ قد سَلَبا
منِّي الفؤادَ، فأَمْسَى أمرُه عجبا[3]

٦ ـ ملحوظة: لا يستعمل للاستغاثة من أحرف النداء إلّا «يا»، ولا يجوز حذفها.

٧ ـ قال ابن مالك في ألفيّته في الاستغاثة:

إِذَا ٱسْتُغِيثَ ٱسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا
بِٱللاَّمِ مَفْتُوحاً كَيَا لَلْمُرْتَضَى
وَٱفْتَحْ مَعَ ٱلْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا
وَفِي سِوَى ذٰلِكَ بِٱلْكَسْرِ ٱئْتِيَا
وَلاَمُ مَا ٱسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ
وَمِثْلُهُ ٱسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

الاستِغْراب

هو، في اللغة، مصدر الفعل استَغْرَبَ الشيء: عَدَّه أو وجَدَه غريباً. وهو، في علم المعاني، أن يكون المعنى ممّا لم يُسْبَقْ إليه.

قال قدامة بن جعفر: «قد يضع الناس في باب أوصاف المعاني الاستغراب والطرفة، وهو أنْ يكونَ المعنى مما لم يُسْبَق إليه. وليس عندي أنَّ هذا داخل في الأوصاف، لأنَّ المعنى المستجاد إنّما يكون مستجاداً إذا كان في ذاته جيداً، فأما أنْ يقال له: جيد، إذا قاله شاعر من غير أنْ يكون تقدمه من قال مثله، فهذا غير مستقيم. بلى، يقال لما جرى هذا المجرى: طريف وغريب، إذا كان فرداً قليلاً، فإذا كثر، لم يُسَمَّ بذلك. وغريب وطريف هما شيء آخر غير حسن أو جيد؛ لأنَّه قد يجوز أنْ يكونَ حَسَنٌ جيدٌ غَيْرَ طريف ولا غريبٍ. وطريفٌ غريبٌ، غَيْرَ حَسَنٍ ولا جيد»[4].

وسَمّاه الآخرون إغراباً، ونقل ابن منقذ خلاصة كلام قدامة، وقال: «هو أنّ يكونَ المعنى مما لم يُسبق إليه على جهة الاستحسان، فيقال: طريف وغريب، إذا كان فرداً قليلاً، فإذا كثر لم يُسَمَّ بذلك»[5].

وقرن القرطاجني الشعر الجيد بالإغراب، فقال: «الشعر كلام موزون مقفى من شأنه أنْ

(١) «يا»: حرف نداء. «عجباً»: منادى مبني على الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الفتحة المناسبة لـ «الألف». و«الألف»: حرف عوض من لام الجر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

(٢) «يا»: حرف نداء. «لربي»: «اللام»: حرف جر. «ربي»: اسم مجرور باللام، وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما قبل الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الكسرة المناسبة للياء. وياء المتكلم: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة، وهو في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

(٣) «للبدور» و«للحسن» كل منهما منادى مقصود به التعجب مجرور بالكسرة في محل نصب.

(٤) نقد الشعر. ص ١٧٠.

(٥) البديع في نقد الشعر. ص ١٣٢.

يُحَبِّبَ إلى النفس ما قصد تحبيبه إليها، ويكره إليها ما قصد تكريهه، لتحمل بذلك على طلبه أو الهرب منه، بما يتضمن من حسن تخييل له ومحاكاة مستقلة بنفسها، أو متصورة بحسن هيئة تأليف الكلام، أو قوة صدقه، أو قوة شهرته، أم بمجموع ذلك. وكل ذلك يتأكد بما يقترن به من إغراب، فإنَّ الاستغراب والتعجب حركة للنفس، إذا اقترنت بحركتها الخيالية، قَوِيَ انفعالها وتأثرها»[١].

ولم يَخْتر معظم البلاغيين تسمية قدامةَ، وإنّما سَمَّوه «النوادر»، ومنهم المصري الذي قال: «وهو الذي سماه قدامة قديماً الإغراب والطرفة، وسماه من بعده التطريف، وسماه قوم النوادر، وقوم أبقوا على تسمية قدامة»[٢]. ثم قال: «وهو أنْ يأتي الشاعر بمعنى غريب لقلته في كلام الناس». وليس من شرطه على رأي قدامة أنْ يكونَ لم يُسْمَعْ مثله، وإنّما شرطه أنْ يكون قليلاً نادراً. وقد رأى غير قدامة فيه غير ذلك، وقال: لا يكون في المعنى إغراب إلا إذا لم يسمع مثله. والاشتقاق يعضد التفسير الثاني والشواهد تعضد تفسير قدامة؛ لأنّ شواهد الباب وقع فيها ما يجوز أنْ يكون قائله لم يسبق إليه».

وقال ابن الأثير الحلبي: «ويُسَمَّى هذا الباب بالإغراب، وهو أنْ يأتيَ المتَكلم بمعنى غريب نادر لم يسمع بمثله، أو سُمِعَ، وهو قليل الاستعمال»[٣].

وسماه المدني «النوادر»، وقال: «النوادر جمع نادرة، قال الجوهريّ: نَدَرَ الشيءُ يَنْدُرُ نَدْراً: إذا شذَّ، ومنه النوادر. وفي القاموس: نوادر الكلام: ما شذَّ وخرج من الجمهور. وسَمّاه قدامة ومن تَبِعَهُ: الإغراب ـ بالغين المعجمة ـ والطرافة»[٤].

ومن أمثلته مدح زهير للفقراء والأغنياء معاً، فإنّه غريب، إذ العادة جارية بمدح الأغنياء غالباً. وقيل: ما سُمع قط مدح فقير حتى قال زهير (من الطويل):

على مُكْثريهم حقُّ مَنْ يَعْتَرِيهُمُ
وعند المُقِلِّينَ السَّماحَةُ والبَذْلُ

ومن الإغراب قسم آخر، وهو أنْ يعمد الشاعر إلى معنى متداول معروف ليس بغريب في بابه، فيغرب فيه بزيادة، لم تقع لغيره، ليصير بها ذلك المعنى المعروف غريباً طريفاً، وينفرد به دون كل من نطق بذلك المعنى. من ذلك أنَّ تشبيه الحِسان بالشمس والبدر متداول معروف، ولكنَّ أبا تمام تَحَيَّلَ في زيادة طريفة لم تقع لغيره، فقال (من الطويل):

فَرُدَّتْ علينا الشمسُ والليلُ راغمٌ
بشَمْسٍ لهم من جانبِ الخِدْرِ تطلعُ
فوالله ما أدْرِي أأَحلامُ نائمٍ
ألَمَّتْ بنا أم كان في الرَّكْبِ يُوشَعُ

فالتشكيك الذي أدخله في كلامه، وذكر يوشع بعد إغرابه في التوطئة بإخباره بأنَّ هذه المرأة رُدّت بها الشمس على الرغم من الليل، نقل المعنى من المعرفة إلى الغرابة، فاستحق أبو تمام هذا المعنى الطريف دون كل من تناوله.

(١) المنهاج. ص ٧١.
(٢) تحرير التحبير. ص ٥٠٦؛ وبديع القرآن. ص ٢٢٢.
(٣) جوهر الكنز. ص ٢٢٧.
(٤) أنوار الربيع. ج ٥، ص ٣٣٨.

ومن الغريب الطريف قول أبي تمام (من الكامل):

لا تُنكِروا ضَرْبي له مَن دُونه
مَثَلاً شَروداً في النَّدى والباسِ
فاللَّهُ قد ضَرَبَ الأقلَّ لنورِه
مَثَلاً من المِشْكَاةِ والنِّبْراسِ

ومن لطيف الإغراب وطريفه قول بعضهم (من البسيط):

ظَلَّتْ تُبشِّرني عيني إذا اختلَجَتْ
بأَنْ أراكَ وقد كُنّا على حَذَرِ
فقلْتُ للعينِ إمّا كنْتِ صادقةً
إني ببشراك لي من أَسْعَدِ البَشَرِ
فما جزاؤك عندي لسْتُ أَعْرِفُهُ
بلى جَزاؤكِ أَنْ أَحْبُوك بالنظرِ
وأَسْتُرَ المقلةَ الأخرى فأحجبها
عن أن تراكِ كما لم تَأْتِ بالخبرِ

ومنه قول الآخر (من الطويل):

وما لَبِسَ العُشّاقُ ثوباً من الهَوَى
ولا بَدَّلوا إلا الثيابَ التي أبلي
وما شَرِبوا كأساً من الحُبِّ مُرّةً
ولا حُلْوَةً إلا وشِرْبُهم فَضْلي

ومنه قول أبي الفتح البُستي (من الكامل):

أرأيت ما قد قال لي بَدْرُ الدُّجى
لما رأى طَرْفي يُديمُ سهودا
حتامَ تَرْمقني بطَرْفٍ ساهِرٍ
أَقْصِرْ فلسْتُ حَبيبك المفقودا[1]

الاستِغراق

هو، في اللغة الاستيعاب والإحاطة. وهذا المعنى تفيده «ألْ» في بعض أوجهها، نحو: «الإنسان خير من البهيمة»، أي: إنَّ أيّ إنسان خيرٌ من أيّ بهيمة.

وهو يعني أيضاً تناول المعنى على سبيل الشُّمول، وهو خمسة أنواع:

١ ـ الاستغراق الجنسيّ، وفيه يشمُلُ المعنى الجنسَ كلّه، نحو: «لا حيوانَ في الملعب»، والمقصود جنس الحيوانات وليس حيواناً واحداً، ولذلك لا يصحّ القول: «لا حيوانَ في الملعب بل حيوانان».

٢ ـ الاستغراق الزَّمَنيّ، ويكون المعنى فيه مستغرقاً الزمان الماضي، وذلك بعد «لمّا» الجازمة، وظرف الزّمان «قطّ» (بعد النفي)، نحو: «ذَهَبَ ولمّا يَعُدْ»، ونحو: «ما هاجرتُ قطُّ»؛ أو مستغرقاً الزمان في المستقبل، وذلك بِظَرْفي الزمان: «عوضُ» و«أبداً»، نحو: «لا أهاجرُ عَوْضُ»، و«لن أكذبَ أبداً، أو أَبَدَ الدَّهر، أو أَبَدَ الآبدين...».

٣ ـ الاستغْراق العُرفيّ، ومرجِعُه العُرف في الإحاطة والشُّمول، نحو: «جمع الأميرُ البَنّائين»، والمقصود جمهورَهم، وليس جميعهم دون استثناء.

٤ ـ الاستغراق غير العُرْفيّ، ويشملُ جميع الأفراد في المعنى، نحو: «كافأ المعلِّمُ طلاّبه الناجحين»، والمقصود كلّ طلابه الناجحين.

٥ ـ الاستغراق الفردي، ويتناول فرداً واحداً فقط، نحو: «لا كتاب في الحقيبة»، والمعنى: لا كتاب واحد، وفي هذه الحالة هناك احتمالان:

(١) معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها. ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

ـ وجود أكثر من كتاب، فتقول: «لا كتابٌ في الحقيبة، بل كتابان أو ثلاثة...».

ـ عدم وجود أيّ كتاب، وهنا يصبح الاستغراق جنسيًّا.

ومن هنا الفرق بين «لا» النافية للجنس، التي تفيد الاستغراق الجنسي، و«لا» التي من أخوات «ليس»، وتفيد الاستغراق الفردي.

انظر: «أل»، و«لا» النافية للجنس، و«لا» التي من أخوات ليس، و«لمّا» و«قَطُّ»، و«عَوْضُ»، و«أبداً».

الاستغراق الجنسيّ

انظر: الاستغراق، الرقم ١.

الاستغراق الزمنيّ

انظر: الاستغراق، الرقم ٢.

الاستغراق العرفي

انظر: الاستغراق، الرقم ٣.

الاستغراق غير العرفي

انظر: الاستغراق، الرقم ٤.

الاستغراق الفردي

انظر: الاستغراق، الرقم ٥.

الاسْتِفال

هو، في اللغة، مصدر الفعل اسْتَفَلَ بمعنى انْخَفَضَ. وهو، في عِلْم القراءة والتجويد، انحطاط اللِّسان من الحنك إلى قعر الفم. وحروف الاستِفال هي جميع الحروف الهجائيّة ما عدا أحرف الاستِعْلاء السبعة: خ، ص، ض، ط، ظ، غ، ق.

الاسْتِفْتاح

هو، في اللغة، مصدر الفعل «اسْتَفْتَحَ»، واستَفْتَحَ البابَ: طلبَ فَتْحه. واستَفْتَحَ الأمرَ بالشيء: ابتدأه به.

وهو، في النحو، الابتداء بالكلام ابتداءً جديداً، كأنَّه كان باباً مغلقاً، ففُتِح بآلة يقال لها عند النحاة «أداة الاستفتاح».

وللاستفتاح حرفان هما: «ألا»، «أما». والأولى أكثر استعمالاً، وأكثر وقوعها قبل «إنَّ». وقيل: إنّ معناهما التَّنبيه، ويُسْتَفْتَح بهما الكلام لتنبيه السامِع إلى ما بَعْدهما.

وانظر: «ألا»، و«أما».

والاستفتاح من صفات الحروف، وهو جَرَيان النَّفَس لانفراج ظهر اللسان عند النُّطق بالحروف. وحروفه تشمل كلّ حروف الهجاء، ما عدا حروف الإطباق الأربعة: ص، ض، ط، ظ.

وانظر: الإطباق.

اسْتِفْعال

وزن مصدر الفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف «اِسْتَفْعَلَ»، نحو: «اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً»، و«اسْتَعْلَمَ اسْتِعْلاماً».

وانظر معانيه في «الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف».

اسْتَفْعَلَ

وزن من أوزان الفعل الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، نحو: «اسْتَفْهَمَ استفهاماً». وانظر معانيه في «الفعل الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف».

اسْتَفْعِلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف: «اسْتَفْعَل»، نحو: «استَخْرَجَ، استَخْرِجْ».

وانظر معانيه في «الفعل الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف».

اسْتُفْعِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف «اسْتَفْعَلَ»، نحو: «استَخْرَجَ، اسْتُخْرِجَ».

وانظر معانيه في «الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف».

الاستِفْهام

١ ـ تعريفه: هو، في اللغة، الاستِخْبار، والاستيضاح، وطلب الفَهْم. وهو، في الاصطلاح، طلب معرفة شيء مجهول، أو استيضاح ما في ضمير المُخَاطَب. ومنهم من فَرَّق بين «الاسْتِخْبار» و«الاستفهام»، فقال: «إنّ الاستخْبار ما سبق أوّلاً ولم يُفْهَم حَقّ الفَهْم، فإذا سألتَ عنه ثانياً كان استفهاماً. ولكنّ الشائع في كتب البلاغة، هو الاستفهام».

٢ ـ رُكناه: للاستفهام، ركنان، هما المُسْتَفْهَم عنه، والمُسْتَفْهَم به (أدوات الاستثناء).

٣ ـ أدواته: تتضمَّن أدوات الاستفهام حرفين هما: الهمزة، و«هَلْ»، والأسماء التالية: مَنْ ـ ما ـ ماذا ـ متى ـ أيّانَ ـ أينَ ـ كيْفَ ـ أنّى ـ كَمْ ـ أيّ.

انظر كلّ أداةٍ في مادّتها.

٤ ـ أقسامه باعتبار أداته: الاستفهام باعتبار أداته قسمان:

أ ـ استفهام لفظيّ، وهو ما ذُكِرت فيه أداة الاستفهام، نحو: «أَنَجَحَ زيدٌ؟»

ب ـ استفهام لِمُقَدَّر، وهو الاستفهام الذي لم تُذكَر فيه أداة الاستفهام، بل قُدِّرتْ، وعُرِف ذلك من نَبْرة الصَّوت، نحو: «نَجَحَ زيدٌ؟» والتقدير: أَنَجَحَ زيد؟

٥ ـ أقسامه باعتبار معناه: الاستفهام باعتبار معناه أنواع كثيرة، منها:

أ ـ اسْتِفْهام الإثْبات: ويأتي للإثبات مع التوبيخ، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً﴾ [النساء: ٩٧].

ب ـ اسْتِفْهَام الإخْبار: سماه بهذا الاسم أبو عبيدة، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠﴾﴾ [يس: ١٠]. ومنه قول زهير (من الطويل):

سواءٌ عليه أيَّ حينٍ أتيْتَهُ ... أساعةَ نَحْسٍ تُتَّقى أم بأسْعُدِ

وقال: «فخرج لفظها على لفظ الاستفهام وإنما هو إخبار».

وسماه البلاغيون «استفهام التقرير»، أما استِفهام الإخبار، فقد مثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾ [النور: ٥٠]، وقوله: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١].

ج ـ اسْتِفْهَام الاسْتِبْطاء: مَثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وقول الشاعر (من البسيط):

حتى متى أَنْتَ في لَهْوٍ وفي لَعِبٍ ... والموتُ نَحْوكَ يجري فاغِراً فاهُ

د ـ اسْتِفْهَام الاسْتِبْعاد: مَثَّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ١٣﴾ [الدخان: ١٣]. ومنه قول أبي تمام (من الكامل):

مَنْ لي بإنسانٍ إذا أغْضَبْتُهُ
وَجَهِلْتُ كان الحِلْمُ رَدَّ جوابِه؟

هـ ـ اسْتِفهَام الاسْتِرْشاد: مثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠]. والظاهر أنهم استفهموا مسترشدين، وإنما فرق بين العبارتين أدباً، وقيل: هي هنا للتعجب.

و ـ اسْتِفهَام الافْتِخار: مَثَّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ﴾ [الزخرف: ٥١].

ز ـ اسْتِفْهام الاكْتِفاء: مثّلَ له السيوطي بقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٦٠].

ح ـ اسْتِفْهام الأمْر: ذَكره الفراء، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّۦنَ ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠]، وقال: «وهو استفهام ومعناه أمر». ومثّل له السيوطي بالآية نفسها، وقال: «أي: أسلموا»، وبقوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، أي: انتهوا، وقوله: ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، أي: اصبروا.

ط ـ اسْتِفْهام الإنْكار: والمعنى فيه النفي وما بعده منفي، ولذلك تصحبه «إلا»، كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

وكثيراً ما يصحبه التكذيب. وهو في الماضي بمعنى «لم يكن»، وفي المستقبل بمعنى «لا يكون»، كقوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [الإسراء: ٤٠]، أي: لم يفعل ذلك. وقوله: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨]، أي: لا يكون هذا الإلزام.

ومنه قول امرىء القيس (من الطويل):

أيقتُلُني والمشرفيُّ مُضاجِعي
ومَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كأنيابِ أغْوالِ

ي ـ اسْتِفْهام الإياس: ذكره الزركشي، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ٢٦﴾ [التكوير: ٢٦].

يأ ـ اسْتِفْهام الإيْناس: مثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ١٧﴾ [طه: ١٧]، وقيل: هي للتقرير، فيعرف ما في يده حتى لا ينفر إذا انقلبت حيَّة.

يب ـ اسْتِفْهام التَّأْكيد: أي: التأكيد لما سبق من معنى أداة الاستفهام قبله، ومثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ١٩﴾ [الزمر: ١٩]، أي: من حق عليه كلمة العذاب، فإنك لا تنقذه، فـ«من» للشرط والفاء جواب الشرط، والهمزة في «أفأنت» معادة مؤكدة لطول الكلام.

يج ـ اسْتِفْهام التَّبْكيت: ذكره الزركشي، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وجعلهما السكاكي من باب التقرير، وفيه نظر، لأنَّ ذلك لم يقع منه عليه السلام.

يد ـ اسْتِفْهام التَّجاهُل: مَثَّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا﴾ [ص: ٨].

يه ـ اسْتِفْهام التَّحْذير: ذكره الزركشي، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ١٦﴾

[المرسلات: ١٦]، أي: قدرنا عليهم فنقدر عليكم.

يو - اسْتِفْهام التَّحْضيض: وهو الطلب بشدّة، وقد مَثَّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوۡمٗا نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ﴾ [التوبة: ١٣].

يز - اسْتِفْهام التَّحْقير: مَثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذۡكُرُ ءَالِهَتَكُمۡ﴾ [الأنبياء: ٣٦].

ومنه قول الشاعر (من الكامل):

فَدَعِ الوعيدَ فما وَعيدُك ضائري
أَطنينُ أَجْنِحَةِ الذبابِ يَضيرُ؟

يح - اسْتِفْهَام التَّذْكير: وفيه نوع اختصار، وقد مثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ أَعۡهَدۡ إِلَيۡكُمۡ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعۡبُدُواْ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ﴾ [يس: ٦٠]، وقوله: ﴿قَالَ هَلۡ عَلِمۡتُم مَّا فَعَلۡتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يوسف: ٨٩].

ح - اسْتِفْهام التَّرْغيب: مثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وقوله: ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [الصف: ١٠].

ك - اسْتِفْهام التَّسْهيل: وهو للتخفيف، وقد مثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿وَمَاذَا عَلَيۡهِمۡ لَوۡ ءَامَنُواْ﴾ [النساء: ٣٩].

كأ - اسْتِفْهام التَّسْوِيَة: وهو الاستفهام الداخل على جملة يصح حلول المصدر محلها، كقوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [يس: ١٠]. ومنه قول المتنبي (من الطويل):

ولستُ أُبالي بَعْدَ إدراكي العلى
أَكانَ تُراثاً ما تناولْتُ أم كَسْبا

كب - اسْتِفْهام التَّشْويق: جمعه السيوطي مع استفهام الترغيب، ومَثَّلَ لهما بقوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وقوله: ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [الصف: ١٠].

كج - اسْتِفْهام التَّعَجُّب: مثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨].

ومن هذا اللون قول المتنبي مخاطباً الحمّى (من الوافر):

أَبِنْتَ الدهرِ، عندي كلُّ بنتٍ
فكيفَ وَصَلْتِ أَنْتِ من الزِّحامِ

كد - اسْتِفْهام التَّعْظيم: مَثَّلَ له السيوطي بقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ومنه قول الشاعر (من الوافر):

أضاعوني وأيَّ فَتًى أضاعوا
ليومِ كَريهةٍ وسِدَادِ ثَغْرِ

كه - اسْتِفْهَام التَّفَجُّع: ذكره الزركشي، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةٗ وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ﴾ [الكهف: ٤٩]. ولعله التفخيم الذي ذكره السيوطي؛ لأنّ الآية لا تشعر بالتفجع كما تشعر بالتعظيم والتفخيم.

كو - اسْتِفْهام التَّفْخيم: مَثَّلَ له السيوطي بقوله تعالى: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةٗ وَلَا كَبِيرَةً﴾ [الكهف: ٤٩].

كز - استِفْهام التَّقْرير: وهو حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده، كقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ۝١ وَوَضَعۡنَا عَنكَ وِزۡرَكَ ۝٢﴾ [الشرح: ١ - ٢]، وقوله: ﴿أَلَمۡ يَجِدۡكَ يَتِيمٗا فَـَٔاوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ ۝٧﴾ [الضحى: ٦ - ٧]، وقوله: ﴿أَلَمۡ

يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ﴿٢﴾ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴿٣﴾﴾ [الفيل: ٢ ـ ٣].

وحقيقة استفهام التقرير أنّه استفهام إنكار، والإنكار نفي وقد دخل على النفي، ونفي النفي إثبات.

كح ـ استِفْهَام التَّكْثير: مثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الحج: ٤٥].

كط ـ استِفْهَام التَّمَنِّي: مثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ﴾ [الأعراف: ٥٣].

ومنه قول المتنبي (من الوافر):

أيَــدْري الــرّبْــعُ أيَّ دَم أراقــا
وأيَّ قـلـوبِ هـذا الـركْـبِ شَـاقـا

ل ـ اسْتِفْهَام التَّنْبِيه: وهو من أقسام الأمر، وقد مثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، أي: انظر.

لأ ـ اسْتِفْهَام التَّهْديد: ويكون للوعيد، وقد مثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴿١٦﴾﴾ [المرسلات: ١٦].

لب ـ اسْتِفْهَام التَّهَكُّم: ويكون للاستهزاء، وقد مثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧]، وقوله: ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [الصافات: ٩١ ـ ٩٢].

ومنه قول المتنبي (من الطويل):

أفـي كـلِّ يـوم ذا الـدِّمَـسْـتُـقُ مُـقْـدِمٌ
قَـفـاه عـلـى الإقـدامِ لـلـوجـهِ لائـمُ؟

مج ـ اسْتِفْهام التَّهْويل: ويكون للتخويف، وقد مثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٢﴾﴾ [الحاقة: ١ ـ ٢]، وقوله: ﴿الْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴿٢﴾﴾ [القارعة: ١ ـ ٢].

لد ـ اسْتِفْهام التَّوْبيخ: وجعله بعضهم من قبيل الإنكار، إلّا أنَّ الأول إنكار إبطال، وهذا الإنكار توبيخ، والمعنى أنَّ ما بعده واقع جدير بأنْ يُنفى، فالنفي هنا قصدي والإثبات قصدي، ويعبر عن ذلك بالتقريع أيضاً. ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [طه: ٩٣]، وقوله: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥]، وقوله: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢].

له ـ اسْتِفْهام الدُّعاء: وهو كالنهي، إلا أنَّه من الأدنى إلى الأعلى، ومنه قوله تعالى: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: لا تهلكنا.

لو ـ اسْتِفْهام العِتاب: مثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦]، وقوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣].

لز ـ اسْتِفْهام العَرْض: وهو الطلب بلين، وقد مثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

لح ـ اسْتِفْهام النَّفْي: كقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴿٦٠﴾﴾ [الرحمن: ٦٠]، وقول البحتري (من الطويل):

هـل الـدهْـرُ إلّا غَـمْـرةٌ وانـجـلاؤهـا
وشـيـكـاً وإلّا ضـيـقَـةٌ وانـفـراجُـهـا؟

لط ـ اسْتِفْهام النَّهْي: مثّل له السيوطي بقوله تعالى: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ [التوبة: ١٣]، بدليل قوله: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤].

م ـ اسْتِفْهام الوَعيد: قال السيوطي: «ومنه الوعيد كقولك لمن يُسيء الأدب: ألم أؤدِّب

فلاناً؟ إذا كان عالماً بذلك». ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٦﴾﴾ [المرسلات: ١٦] [(١)].

وللتوسُّع انظر:

- أساليب الاستفهام في القرآن. عبد العليم السيد فودة. القاهرة، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٩٥٢.
- الاستفهام في اللغة العربية على ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. محمد أحمد أبو فرج. جامعة الإسكندرية، ١٩٥٣ م.
- الشرط والاستفهام في الجملة العربية. سمير شريف ستيتية. دار القلم، دبي.
- أساليب النفي والاستفهام في العربية. خليل عمايرة. دار الفكر، عمان.

الاستفهام البلاغيّ

هو الخروج عن معنى الاستفهام الأصلي لمعانٍ أخرى تُستفادُ من سياق الكلام، كالنفي، والإنكار، والتقرير، والتوبيخ، والتعظيم، والتحقير، والاستبطاء، والتعجب، والتسوية، والتمني، والتشويق.

انظر: الاستفهام، الرقم ٥.

الاستفهام اللَّفْظِيّ

انظر: الاستفهام، الرقم ٤.

الاستفهام لمقدَّر

انظر: الاستفهام، الرقم ٤.

الاستِقْبال

هو، في اللغة، مصدر الفعل «اسْتَقْبَلَ» الشيء: واجَهَه، واستَقْبَلَ الرجلَ: تَلَقَّاه، جعله تِلْقَاءَ وجْهه.

وهو، في النحو، الزمن الآتي، أي: الذي يأتي بعد الوقت الذي أنتَ فيه، ويقال له أيضاً: «الزمان الواسِع».

وللاستقبال أداتان هما: السِّين وسوفَ، لكنّ الفعل قد يُفهم منه معنى الاستقبال بقرائن أخرى، كدخول حروف النصب عليه، وكذلك لام الأمر، و«لا» الناهية، وأدوات الشَّرْط.

انظر كل أداة من أدوات الاستقبال في مادَّته.

الاسْتِقْراء

هو، في اللغة، مصدر الفعل «استَقْرَأ» بمعنى تَتَبَّعَ. وهو، في النحو، تَعَرُّف الشَّيء الكُلِّي بجميع جُزئِيَّاتِه، نحو: «الكلمة ثلاثة أنواع: اسم، وفعل، وحرف».

وهو من أدلّة النحو.

انظر: أدِلّة النحو.

الاسْتِقْصاء

هو، في اللغة، مصدر الفعل «استقصى»، واستقصى الشَّيءَ: بَلَغ في التحرّي والتحقيق أقصاه. وأقصى الموضوع: غايته ومنتهاه.

وهو، في علم البيان، نوع من أنواع إطناب الزيادة، وهو أن يتناول المتكلِّم معنًى، فيستقصيه بجميع عوارضه ولوازمه، بعد أن يستقصي جميع أوصافه الذاتيَّة، بحيث لا يترك لمن يتناوله بعده فيه مقالاً.

ومن شواهده الآية: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن

(١) معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها. ص ١١٠ ـ ١١٦.

تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ﴾ [البقرة: ٢٦٦]. فإنه لو اقتصر على قوله: «جنة»، لكان كافياً، ولكنه لم يقف عند ذلك، وإنما استقصى فقال: ﴿مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾، ثم زاد: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾، ثم أضاف: ﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾، وقال في وصف صاحبها: ﴿وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ﴾، ثم استقصى المعنى بما يوجب تعظيم المصاب بقوله: ﴿وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ﴾، ثم أصاب الجنة: ﴿إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ﴾.

ومنه قول ابن الرومي (من الكامل):

وَحَدِيثُها السِّحْرُ الحلالُ لو أنَّه
لم يَجْنِ قَتْلَ المسلمِ المتحرِّزِ
إنْ طال لم يُمْلَلْ وإنْ هي أوجزَتْ
وَدَّ المُحدَّثُ أنَّها لم تُوجِزِ
شَرَكُ العقول ونزهةٌ ما مثلُها
للمطمئنِّ وعُقْلةُ المُسْتَوفِزِ

فقد استقصى وصف حديث هذه المحبوبة استقصاءً تاماً.

وفرّق ابن أبي الإصبع المصري بين هذا الفن الذي ابتدعه والتتميم والتكميل، فقال: «والفرق بين الاستقصاء والتتميم والتكميل كون التتميم يرد على معنى ناقص فيتم بعضه، والتكميل يرد على التام فيكمل وصفه، والاستقصاء له مرتبة ثالثة، فإنه يرد على الكامل، فيستوعب كل ما تقع عليه الخواطر من لوازمه بحيث لا يترك لآخذه مجالاً لاستحقاقه من هذه الجملة».

اسْتَقْطَبَ بمعنى «اجْتَذَبَ»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال الفعل «استقطب» بمعنى: اجتذب، وجاء في قراره:

«شاع استعمال هذا اللفظ كثيراً في لغة العصر في مثل: «استقطب الأُستاذ طلابه»، بمعنى اجتذبهم نحوه. وصيغة الفعل بهذه الصورة وهذا المعنى لم ترد في معجمات اللغة، ولهذا درسته اللجنة، ثم انتهت إلى أن كلمة «استقطاب» ـ وهي صيغة المصدر الذي أخذنا منه صيغة الفعل «استقطب» ـ مأخوذة من اللفظ العربي «قطب» لإفادة الطلب. ولا يقال: إن القطب اسم ذات؛ لأنّ المجمع قد أجاز ذلك في إقراره الاشتقاق من أسماءِ «الأعيان».

ولهذا ترى اللجنة إجازة استعمال لفظ «استقطب» في المعنى الذي يستعمله المعاصرون فيه»[1].

الاستلحاق

هو، في اللغة، مصدر الفعل «اسْتَلْحَقَ»، واستَلْحَقَ فلاناً، ادّعاه ونَسَبه إلى نفسه.

وهو، في علم البلاغة، من باب الأخذ والاستعانة، وقد قرنَه بعضُهم بالاجْتِلاب.

انظر: الاجْتِلاب.

إِسْتَلَفَ

يُخَطِّىء إبراهيم اليازجي من يقول:

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ١٦٢؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٩.

«اسْتَلَفَ»، بحجّة أنّ هذا الفعل لم يُسمع عن العرب[١].

ولكن جاء في أساس البلاغة: «اسْتَلَفَ فلان واسْتَسْلَفَ وتَسَلَّفَ»[٢]. وجاء في المعجم الوسيط: «اسْتَلَفَ: اقْتَرَضَ»[٣].

الاسْتِمْرار

هو، في اللغة، البقاء والدوام على وتيرة واحدة، وهو نوعان:

١ ـ دواميّ: وهذا الاستمرار من خصائص الصِّفة المُشَبَّهة وأفعل التفضيل، ومعناه أنَّ الصِّفة ملازمة لصاحبها في الأزمنة الثلاثة (الماضي، والحاضر، والمستقبل) بدون انقطاع، نحو: «زيد واسِع العلم، مُرتفِع القامة، أَعْدَلُ الناس».

٢ ـ تجدُّدي أو متجدِّد: وهو من خصائص اسم الفاعل واسم المفعول وصِيَغ المبالغة، ومعناه أنَّ الأمر يحدُث ثمَّ ينقطِع. ثمّ يعود ثمّ ينقطِع، نحو: «ما أروعَ زيداً مُديراً عَمَلَه في حَزْم».

الاستمرار التجدُّديّ

انظر: الاستمرار، الرقم ٢.

الاستمرار الدَّواميّ

انظر: الاستمرار، الرقم ١.

الاستمرار المُتَجَدِّد

انظر: الاستمرار، الرقم ٢.

استناداً

تُعرب في نحو: «استناداً إلى ما تقدم أقول...» مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة لفعل محذوف تقديره: «استند».

اِسْتَنْجَدَه يومَ حالَ زُطّ

جملة تجمع، في رأي بعض العلماء، الحروف التي تصلح للإبدال الصَّرفيّ.

انظر: الإبدال الصرفيّ.

الاسْتِنْطَاء

خاصَّة لهجيَّة تُنسب إلى قبيلة سعد بن بكر، وهُذيل، والأزد، وقيس، والأنصار، وتتمَثَّل بقلب عين «أعطى» نوناً، فيُقال: «أَنْطى». ومن شواهد هذه اللهجة القراءة القرآنية: ﴿إِنَّا أَنْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، وقول الأعشى (من المتقارب):

جِيادُكَ في القَيْظِ في نِعْمَةٍ ... تُصانُ الجِلالَ وتُنْطَى الشَّعِيرا

والرِّواية: تُعطى.

اسْتَهْدَفَ

أجاز مجمع اللغة العربيّة في القاهرة تعدِّي الفعل «استهدف» في مثل قول الكتّاب: «استهدفَ المصلحة العامّة». وجاء في قراره:

«بحثت اللجنة فعل «استهدف» متعدِّياً في مثل قول الكتاب: «استهدف المصلحة العامّة»، مع أنه لم يرد متعدِّياً في كتب اللغة، فرأت تخريجه على أنَّ السين والتاء فيه

---

(١) الأب جرجي جنن: مغالط الكتاب ومناهج الصواب. ص ٥٤.
(٢) انظر: مادة (س ل ف) في أساس البلاغة.
(٣) انظر: مادة (س ل ف) في المعجم الوسيط.

للجعل، أو الاتخاذ، واستهداف المصلحة العامة: جعلها أو اتخاذها هدفاً»[1].

الاسْتِهلال

الاستِهْلال، في اللغة، مصدر الفعل «اسْتَهَلَّ». واسْتَهَلَّ الشهرُ: ظهر هلالُه. واستَهَلَّ الوجْه: تَلألأَ فَرَحاً، واستَهَلَّ الكلام والقصيدة: افْتَتَحَهما.

والاستهلال، في علم البيان، أن يبتدىء الشاعر أو الكاتب بما يدلّ على الغَرَض، كقول الخنساء في أخيها صخر (من الطويل):

وما بَلَغَتْ كَفُّ امْرِىءٍ مُتَناوِلٍ
مِنَ المَجْدِ إلّا والذي نِلْتَ أَطْوَلُ
وَمَا بَلَغَ المهدونَ للناسِ مِدْحَةً
وإنْ أَطْنَبوا إلّا الذي فيكَ أَفْضَلُ

قال القرطاجني: «تحسين الاستهلالات والمطالع من أحسن شيء في هذه الصناعة، إذ هي الطليعة الدالة على ما بعدها المتنزلة من القصيدة منزلة الوجه والغرّة، تزيد النفس بحسنها ابتهاجاً ونشاطاً لتلقي ما بعدها»[2].

وقد تحدَّث البلاغيّون عن «الابتداء» و«حسن الابتداء»، و«براعة الاستهلال»، و«الافتتاح».

انظر كلاً في مادّته.

الاسْتِواء

الاستواء، في اللغة، مصدر الفعل «استوى» بمعنى «استقامَ واعْتَدَلَ»، أو «استَقَرَّ». واستوى الشَّيئان: تساوَيا.

والاستواء، في النحو، تساوي احتمالين أو أكثر في حالة نحويّة أو صرفيّة، كالتذكير والتأنيث في «رجل عَدْل» و«امرأة عَدْل»، أو الرفع والنصب في «يا زيدُ الناجحُ أو الناجحَ»، أو الرفع والنصب والبناء في نحو: «لا طقسَ باردٌ أو بارداً أو باردَ».

وانظر: «ما يستوي فيه المؤنّث والمذكّر».

اسْتَوضَحَ

لا تقلْ: «استوضَحْتُ منه عن رأيه في كذا»، بل «استوضحْتُه رأيَه»؛ لأنَّ الفعل «استوضَحَ» يتعدَّى بنفسه إلى مفعولين.

الاسْتيتاء

الاستيتاء، في اللغة، مصدر الفعل «استاتى فلاناً» (المُخَفَّف من استأتى): طلب إتيانه.

والاستيتاء، في النحو، هو الإغراء.

انظر: الإغراء.

الاسْتيحاء

الاستيحاء، في اللغة، مصدر الفعل «استوحى» بمعنى: استفهمه، أو استعجله، أو دَفَعه، أو حَثَّه.

والاستيحاء، في علم البيان، أن يأتي الكاتب بمعانٍ جديدة تستدعيها مطالعاته في كتب غيره.

الاسْتيعاب

الاستيعاب، في اللغة، مصدر الفعل «استوعَبَ الشيءَ»: حواه وتضمَّنه، أو أخَذَه

---

(١) في أصول اللغة ١/٢٠٣؛ والقرارات المجمعيّة. ص ٩١؛ والعيد الذهبيُّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٩.
(٢) منهج البلغاء. ص ٣٠٩.

كلّه. واستوعَبَ الحديثَ: تلقّاه واستوفاه وفهمه.

والاستيعاب، في علم البيان، «أن يتعلّق بالكلام معنى له أقسام متعدِّدة، فيستوعبها في الذكر، ويأتي عليها، نحو قوله تعالى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ [الشورى: ٤٩ ـ ٥٠]».

فهذا القول مستوعب لأصناف الناس الأربعة: فمنهم من له بنات لا غير، ومنهم من له بنون، ومنهم ذو بنات وبنين، ومنهم من هو عقيم لا ولد له من ابن أو بنت، فهذه الآية الكريمة مستوعبة بذلك كله.

ومنه قول بشار (من الطويل):

فـراحَ فـريـقٌ فـي الأسـارِ ومِـثْـلُـه
قَـتـيـلٌ وقِـسْـمٌ لاذَ بـالـبـحْـرِ هـاربُـه

فاستوعب أنواع التنكيل وتفريق الشمل، كأنّه قال: صاروا بين أسير ومقتول وهارب في البحار لعله ينجو.

وقد سَمّاه بعضُهم «التقسيم»، و«حسن التقسيم».

انظر: «التقسيم»، و«حُسْن التقسيم».

الإسْجال

الإسْجال، في اللغة، مصدر الفعل «أَسْجَلَ»، وأَسْجَلَ الكلامَ أو غيرَه: أرسله، أطلَقه. وأسْجَل الشيءَ: أطلقه وجَعَله مُباحاً. وأسْجَلَ الناسَ: تخَلّى عنهم.

والإسْجال أو الإسجال بعد المغالطة، في عِلْم البديع، «أنْ يَقْصِد الشاعِرُ غَرَضاً من ممدوح، فيأتي بألفاظ تُقرِّر بلوغه ذلك الغرض، فيُسجِّل عليه ذلك، مثل أن يشترط لبلوغه ذلك الغرض شرطاً يلزم من وقوعه وقوع ذلك الغرض ثم يُقرِّر وقوع ذلك الغرض، مُغالطةً ليقع المشروط»[1]. ومنه قول الشاعر (من البسيط):

جـاء الـشِّـتـاءُ ومـا عـنـدي لـقـرّتِـه
إلّا ارتـعـادي وتَـصْـفـيـقي بـأسـنـانـي
فـإن هَـلَـكْـتُ فـمـولانـا يُـكـفِّـنـنـي
هَبْني هَلَكْتُ فهَبْني بَعْضَ أكفاني

وقد يأتي الإسجال لغير مغالطة، نحو الآية: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤].

الإسْجال بعد المغالطة

انظر: الإسجال.

ابن أبي إسحاق

= عبد الله بن زيد بن الحارث (نحو ٣٩ هـ/ ٦٥٩ م ـ ١٢٧ هـ/ ٧٤٤ م).

إسحاق بن إبراهيم (ابن النّديم الموصليّ)

(١٥٥ هـ/ ٧٧٢ م ـ ٢٣٥هـ/ ٨٥٠ م)

إسحاق بن إبراهيم بن ميمون التَّميميُّ الموصليّ. كان رغم تفرّده بالغناء عالماً باللغة والموسيقى والتاريخ وعلوم الدّين وعلم الكلام، راوياً للشعر، حافظاً للأخبار. من أفراد الدّهر أدباً وظرفاً وعلماً. فارسيّ

(١) تحرير التحبير. ص ٥٧٤.

الأصل. ولد ببغداد، وتوفّي بها. ألّف كتباً كثيرة، وكان له ألف جزء من لغات العرب كلها سماعه. كان يُعَدّ من الوزراء والقوّاد والقضاة، والفقهاء والمعدِّلين والشعراء والمغنين. سأله الأصمعيّ، وقد خرج مع الرّشيد، ولقي إسحاق الموصلي: هل حملتَ شيئاً من كتبك؟ فقال إسحاق: ما خفَّ. فقال الأصمعي: كم مقداره؟ فقال: ثمانية عشر صندوقاً. فقال: فكم يكون ما ثقل؟ فقال: أضعاف ذلك.

كان إسحاق الموصلي أكره الناس للغناء والتَّسمِّي به. وكان يقول: وَدِدْتُ أن أُضْرَب كلّما أراد منّي مَنْ يندبني أن أغني.

(معجم الأدباء ٦/ ٥ ـ ٥٨؛ وذيل الأمالي ص ٨٨؛ والأعلام ١/ ٢٩٢؛ ووفيات الأعيان ١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٥؛ والوافي بالوفيات ٨/ ٣٨٨، وإنباه الرواة ١/ ٢٥٠ ـ ٢٥٤).

إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ

(... / ... ـ ٣٥٠ هـ/ ٩٦١ م)

إسحاق بن إبراهيم، أبو إبراهيم الفارابيّ. كان أديباً لغويًّا نحويًّا. هو خال إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب «الصحاح في اللغة». ألّف «ديوان الأدب» الذي وضعه على ستة كتب: الأول السّالم، والثّاني المُضاعَف، والثّالث المِثال (وهو ما كان في أوّله واوٌ أو ياءٌ)، والرّابع ذوات الثّلاثة (وهو ما كان في وسطه حروف العلّة)، والخامس ذوات الأربعة (وهو ما كان آخره حرف علّة)، والسّادس كتاب الهمزة. وله أيضاً كتاب «بيان الإعراب»، و«شرح أدب الكاتب». كان أبو إبراهيم مِمَّن تَرامى به الاغتراب، وطوّح به الزمان المُنْتاب إلى أرض اليَمَن فسكن زَبِيْد وبها صنّف كتابه «ديوان الأدب».

(معجم الأدباء ٦/ ٦١ ـ ٦٥؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨؛ والأعلام ١/ ٢٩٣؛ وأحمد مختار عمر: الفارابي اللغوي. جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٩٥٢؛ ومجلة اللسان العربي، المجلد ١٦ (١٩٧٨ م)، ج ١، ص ٣٧ ـ ٥١).

إسحاق بن أحمد بن شيث

(... / ... ـ بعد ٤٠٥ هـ/ ١٠١٤ م)

إسحاق بن أحمد بن شيث (عند ياقوت اسمه شَبِيب). من أهل بُخَارَى. كان أحد أفراد الزّمان في علم العربيّة والمعرفة بدقائقها الخفيّة. ورد إلى بغداد وخراسان والعراق والحجاز. من مصنّفاته: «المدخل إلى كتاب سيبويه»، و«المدخل الصغير في النّحو»، و«الرّدّ على حمزة في حدوث التَّصحيف». دخل الطائف واستوطنها، وبقي فيها حتى مات. ودُفِن بها، وقبره معروف.

(معجم الأدباء ٦/ ٦٦ ـ ٦٩؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٣٨).

إسحاق البغويّ

(... / ... ـ ... / ...)

إسحاق البغويّ (نسبة إلى بغشور ـ ويقال لها بغ ـ على غير قياس، وهي من بلاد خراسان). كان من أصحاب الكسائي. أخذ عنه طرفاً وافراً من نحو نحاة الكوفة. وله بينهم ذكر.

(إنباه الرواة ١/ ٢٥٠؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٤٠؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٤٨).

إسحاق بن الجنيد البزّاز

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

إسحاق بن الجنيد البزّاز. من أهل البصرة. يعرف بورّاق ابن دُرَيْد (كان يورّق لابن دريد، ويأخذ عنه). يُعدّ في الطبقة السابعة من اللّغويين البصريين.

(إنباه الرواة ١/ ٢٥٥؛ وطبقات النحويين واللّغويين ٢٠٢؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٣٨).

إسحاق بن الحسن القُرْطُبيّ

(. . ./ . . . ـ بعد ٤٤٠ هـ/ ١٠٤٨ م)

إسحاق بن الحسن. من أهل قرطبة. معروف بابن الزّيّات. كان نحويًا ماهراً. له كتاب في «المُعرب والمبنيّ».

(بغية الوعاة ١/ ٤٣٨).

أبو إسحاق الحضرميّ

= يعقوب بن إسحاق الحضرميّ (٢٠٥ هـ/ ٨٢٠ م).

إسحاق بن خليل

(. . ./ . . . ـ ٦٧٢ هـ/ ١٢٧٣ م)

إسحاق بن خليل بن غازي، الشيخ عفيف الدّين. من أهل حماة. نحويّ، مقرئ، فقيه فاضل. درّس بحماة وخطب بقلعتها. وكانت له حَلْقة أشغال. قال الصَّفَدي: أظنُّه كتب الإنشاء للنّاصر داود.

(الوافي بالوفيات ٨/ ٤١٢؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٣٩).

إسحاق بن محمد المَعَافِريّ

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

إسحاق بن محمد، أبو يعقوب المعافريّ. كان عارفاً بالنّحو والفقه والقراءات، فقيهاً كبيراً متقناً متفنِّناً. من مصنفاته: «المذهب في النّحو»، و«الإيجاز في القراءات».

(بغية الوعاة ١/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠).

إسحاق بن محمد الإستجّيّ

(. . ./ . . . ـ ٣٧٠ هـ/ ٩٨٠ م)

إسحاق بن محمد بن إسحاق، أبو بكر، النّصريّ الإستجيّ. كان عالماً بالنّحو واللّغة والطّب والشعر. شاعراً مطبوعاً مترسّلاً بليغاً.

(تاريخ علماء الأندلس ١/ ٨٨؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٣٩).

إسحاق بن مرار الشَّيباني

(٩٤ هـ/ ٧١٣ م ـ ٢٠٦ هـ/ ٨٢١ م)

إسحاق بن مرار، أبو عمرو الشَّيْباني. جاور شيبان للتأديب، فنُسب إليها. كان من الموالي. أخذ عنه الإمام أحمد بن حنبل ويعقوب بن السكيت وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهم. قال ابن السكيت في أبي عمرو: عاش مئة وثماني عشرة سنة، وكان يكتب بيده إلى أن مات. وقال عنه ولده عمرو: لمّا جمع أبي أشعار العرب ودوّنها، كان نيِّفاً وثمانين قبيلة، فكان كلَّما عمل منها قبيلة وأخرَجها إلى الناس، كتب مصحفاً وجعله في مسجد الكوفة حتى كتب نيِّفاً وثمانين مصحفاً. له من التصانيف كتاب «الخيل»، وكتاب

«اللغات»، ويعرف أيضاً بكتاب «الحروف»، وكتاب «النوادر الكبير»، وكتاب «النخلة»، وكتاب «الإبل»، وكتاب «خلق الإنسان». توفي سنة ٢٠٥ هـ وقيل: ٢١٣ هـ.

(وفيات الأعيان ١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢؛ وإنباه الرواة ١/ ٢٥٦؛ وتاريخ بغداد ٦/ ٣٢٩؛ والأعلام ١/ ٢٩٦؛ وشذرات الذهب ٢/ ٣١؛ والفهرست ص ١٠١؛ و«أبو عمرو الشيباني». مراد كامل. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، العدد ٣٢ (١٩٧٣ م)، ص ٣٥ ـ ٣٩).

أَسْدَلَ السِّتَارَ

يُخَطِّىء بعضُ اللغويين من يقول: «أَسْدَلَ السِّتارَ»، والصواب عنده أن نقول: «سَدَلَ السِّتارَ».

ولكنّ لسان العرب، والقاموس المحيط، وتاج العروس، ومدّ القاموس، ومتن اللغة، والمعجم الوسيط أجازت استعمال الفعلين: «سَدَلَ» و«أَسْدَل» كليهما[1].

الأسديّ

= عبيد الله بن محمد بن جرو (٣٨٧ هـ/ ٩٩٧ م).

أسرار البلاغة

كتاب في البلاغة لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمٰن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١ هـ/ ١٠٧٨ م).

ومن أهمّ مباحث الكتاب:

ـ التجنيس والاستعارة.

ـ التشبيه.

ـ الحقيقة والمجاز.

ـ الاتفاق والأخذ والسرقة والاستمداد والاستعانة.

وقد طُبع الكتاب طبعات عدّة، منها طبعة دار إحياء العلوم ببيروت بعناية محمد شريف سكر، وطبعة دار المعرفة ببيروت، وطبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، بعناية محمود شاكر، وطبعة دار المدني بجدّة بعناية محمود شاكر أيضاً سنة ١٩٩١ م.

* * *

للتوسُّع انظر:

عبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة. عبد الكريم أحمد العبد سالم. الجامعة الأردنية، ١٩٧٧ م.

أسرار العربية

كتاب في النحو لأبي البركات عبد الرحمٰن بن محمد الأنباري (٥١٣ هـ/ ١١١٩ م ـ ٥٧٧ هـ/ ١١٨١ م).

قال في مقدمته: «ذكرت في هذا الكتاب كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخِّرين من البصريين والكوفيين، وصححت ما ذهبت إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل، ورجعت في ذلك كلّه إلى الدَّليل، وأعفيتُه من الإسهاب والتطويل، وسهَّلته على المتعلّم غاية التسهيل».

وجاءت أبوابه على النحو التالي:

---

(١) انظر مادة (س د ل) في المعاجم الآنفة الذكر.

ـ الباب الأول: عِلْم ما الكَلِم.
ـ الباب الثاني: باب الإعراب والبناء.
ـ الباب الثالث: باب المعرب والمبني.
ـ الباب الرابع: باب إعراب الاسم المفرد.
ـ الباب الخامس: باب التثنية والجمع.
ـ الباب السادس: باب جمع التأنيث.
ـ الباب السابع: باب جمع التكسير.
ـ الباب الثامن: باب المبتدأ.
ـ الباب التاسع: باب خبر المبتدأ.
ـ الباب العاشر: باب الفاعل.
ـ الباب الحادي عشر: باب المفعول.
ـ الباب الثاني عشر: باب ما لمْ يُسَمَّ فاعله.
ـ الباب الثالث عشر: باب «نِعْم» و«بِئْس».
ـ الباب الرابع عشر: باب «حَبَّذا».
ـ الباب الخامس عشر: باب التعجُّب.
ـ الباب السادس عشر: باب «عسى».
ـ الباب السابع عشر: باب «كان» وأخواتها.
ـ الباب الثامن عشر: باب «ما».
ـ الباب التاسع عشر: باب «إنَّ» وأخواتها.
ـ الباب العشرون: باب «ظننت» وأخواتها.
ـ الباب الحادي والعشرون: باب الإغراء.
ـ الباب الثاني والعشرون: باب التحذير.
ـ الباب الثالث والعشرون: باب المصدر.
ـ الباب الرابع والعشرون: باب المفعول فيه.
ـ الباب الخامس والعشرون: باب المفعول معه.
ـ الباب السادس والعشرون: باب المفعول له.
ـ الباب السابع والعشرون: باب الحال.
ـ الباب الثامن والعشرون: باب التمييز.
ـ الباب التاسع والعشرون: باب الاستثناء.
ـ الباب الثلاثون: باب ما يُجَرّ به في الاستثناء.
ـ الباب الحادي والثلاثون: باب ما يُنصب به في الاستثناء.
ـ الباب الثاني والثلاثون: باب «كم».
ـ الباب الثالث والثلاثون: باب العدد.
ـ الباب الرابع والثلاثون: باب النداء.
ـ الباب الخامس والثلاثون: باب الترخيم.
ـ الباب السادس والثلاثون: باب النُّدْبة.
ـ الباب السابع والثلاثون: باب «لا».
ـ الباب الثامن والثلاثون: باب حروف الجرّ.
ـ الباب التاسع والثلاثون: باب «حتّى».
ـ الباب الأربعون: باب «مُذْ» و«مُنْذُ».
ـ الباب الحادي والأربعون: باب القَسَم.
ـ الباب الثاني والأربعون: باب الإضافة.
ـ الباب الثالث والأربعون: باب التوكيد.
ـ الباب الرابع والأربعون: باب الوصف.
ـ الباب الخامس والأربعون: باب عطف البيان.
ـ الباب السادس والأربعون: باب البدل.
ـ الباب السابع والأربعون: باب العطف.
ـ الباب الثامن والأربعون: باب ما لا ينصرف.
ـ الباب التاسع والأربعون: باب إعراب الأفعال وبنائها.
ـ الباب الخمسون: باب نواصب المضارع.
ـ الباب الحادي والخمسون: باب حروف الجزم.
ـ الباب الثاني والخمسون: باب الشرط والجزاء.
ـ الباب الثالث والخمسون: باب المعرفة والنكرة.

ـ الباب الرابع والخمسون: باب جمع التكسير.
ـ الباب الخامس والخمسون: باب التصغير.
ـ الباب السادس والخمسون: باب النَّسَب.
ـ الباب السابع والخمسون: باب أسماء الصِّلات.
ـ الباب الثامن والخمسون: باب حروف الاستفهام.
ـ الباب التاسع والخمسون: باب الحكاية.
ـ الباب الستون: باب الخطاب.
ـ الباب الحادي والستون: باب الألفات.
ـ الباب الثاني والستون: باب الإمالة.
ـ الباب الثالث والستون: باب الوقف.
ـ الباب الرابع والستون: باب الإدغام.

وقد نَشَرَ الكتاب المستشرق سيبولد (Seybold) في ليدن سنة ١٨٨٦ م، كما صدر عن مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق محمد بهجة البيطار، سنة ١٣٧٧ هـ/ ١٩٥٧ م. وصدر أيضاً عن دار الأرقم ببيروت بعناية بركات يوسف هبود. وعن دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٩٩٧ م.

أسرار النحو

كتاب في النحو لأحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (. . ./ . . . ـ ٩٤٠ هـ/ ١٥٣٤م). صدر بتحقيق أحمد حسن حامد عن دار الفكر بعمان.

الإسراف

الإسراف، في اللغة، مصدر الفعل «أَسْرَفَ»، بمعنى: جاوزَ الحَدّ.

وهو، عند بعض علماء العروض، الإصراف.

انظر: الإصراف.

الأسرة اللغوية

مجموعة لغات ذات أصل واحد، ومظاهر مشتركة.

الأسطواني

= محمد بن سعيد بن علي بن أحمد (. . ./ . . . ـ ١٢٣٠ هـ/ ١٨١٥ م).

أسعد بن علي

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

أسعد بن علي بن معمّر، أبو البركات، وقيل: أبو المبارك الحسينيّ. أصله من الموصل. سكن مصر. كان عالماً بالنحو أديباً فاضلاً، وله مكانة ورفعة عند الخلفاء العلويِّين. وكان شاعراً أدرك أيّام الصالح بن رزّيك ومدحه.

(إنباه الرواة ١/ ٢٦٥؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٤١).

أسعد بن محمد

(. . ./ . . . ـ ٥٩٦ هـ/ ١١٩٩ م)

أسعد بن محمد، أبو محمد. من أهل اليمن. كان بارعاً في العربيّة، فقيهاً، لبيباً، أديباً، عاقلاً، اشتغل بالتدريس وبقي يدرّس إلى أن مات.

(بغية الوعاة ١/ ٤٤١).

أَسْعَد بن نَصْر

(... / ... ـ ٥٨٩ هـ/ ١١٩٣ م)

أسعد بن نصر بن أسعد، أبو منصور العَبَرْتيّ. نحويّ، أديب. قرأ النّحو على ابن الخشّاب، ثم على أبي البركات الأنباريّ. تصدَّر لإقراء النّحو. وله شعر لا بأس به.

(إنباه الرواة ١/ ٢٧٠؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٤١).

أسعد بن هبة الله

(... / ... ـ ٥٩٠ هـ/ ١١٩٣ م)

أسعد بن هبة الله بن إبراهيم، أبو المُظَفَّر الحَنَفِيّ. المعروف بابن الخَيْزَرَانيّ من أهل بغداد. نحويّ أديب. قرأ على أبي موهوب الجواليقيّ وغيره.

(بغية الوعاة ١/ ٤٤٢).

الإسفراييني

= يعقوب بن سليمان بن داود (٤٨٨ هـ/ ١٠٩٥ م).

= محمد بن محمد بن أحمد (... / ... ـ ٦٨٤ هـ/ ١٢٨٥ م)

الإسفراييني (أبو الحسن)

= علي بن نصر بن محمد (٥٥٠ هـ/ ١١٥٥ م).

أَسْفَل

ظرف ملازم للإضافة. أحكامه أحكام «قَبْل».

انظر: «قَبْل».

الإسْقاط

هو، في اللغة، مصدر الفعل «أَسْقَط»: أوقع، رمى، طَرَحَ من فوق إلى أسْفل.

وهو، في علم النحو والصرف، حذف حرف أو مقطع من الكلمة لعلّة صرفية أو نحويّة نحو: «أَصِفُ» (أصلها: أَوْصِف)، ونحو: «لم أكوِ» (أصلها: لم أكوي).

الإسْقاط البَدْئيّ

هو، في علم الصرف، حَذْف حرف أو مقطع في بداية الكلمة، كحذف واو الأمر من الفعل «وَعَدَ»: عِدْ.

إسْقاط الخافِض

هو نَزْع الخافِض.

انظر: نَزْع الخافِض.

الإسْكان

الإسكان، في اللغة، مصدر الفعل «أَسْكَنَ»، وأسْكَنَ الحرفَ: جعله ساكناً (غير مُتَحَرِّك).

والإسكان، في النحو، هو الوَقْف، أو السكون، أو التَّسكين.

انظر: كلاً في مادّته.

أسلم بن ميمون

(... / ... ـ ... / ...)

أسلم بن ميمون الورْعَجْنيّ (نسبة إلى «وَرْعَجْن» من قرى فارس) نحويّ عروضيّ.

(بغية الوعاة ١/ ٤٤٢).

أَسْلَمَني وتاهَ

انظر: سألتمونيها.

ابن الأسْلميّ

= عبد الله بن محمد بن عيسى (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

الأُسْلوب

جاء في «المعجم الأدبي» للدكتور جبور عبد النور في تعريف الأسلوب ما يلي:

١ ـ طريقة يستعملها الكاتب في التَّعبير عن مَوْقفه والإبانة عن شخصيّته الأدبيّة المتميّزة عن سواها، لا سيّما في اختيار المفردات، وصياغة العبارات، والتشابيه والإيقاع. ويَرْتكز على أساسين: أحَدهما كثافة الأفكار الموضِّحَة، وخِصْبها، وعُمقها، أو طرافتها. والثاني تَنَخُّل المفردات، وانتقاء التَّركيب الموافق لتأدية هذه الخواطر، بحيث تأتي الصّياغة محصَّلاً لتراكم ثقافة الأديب ومعاناته. قال: بوفون: «الأُسْلوب هو الرَّجل نفسه»، مُحاولاً في عبارته تَمْييز المَضْمون الّذي هو في زَعْمه مُلْك الجميع، عَنِ المَبْني الّذي يَعْتبره مُحَصَّلاً لشَخْصية صاحبه. وإلى هذا المَعْنى ذَهَبَ سنك مِنْ قَبْل في قوله: «الأُسْلوب هو الوجه السَّافِر في الرُّوح . . . وأُسْلوب النّاس شَبيهٌ بحياتهم». والأسلوب، من حيث الشكل، وتَبَعاً للتَّقاليد المُتوارثة، على أنواع، منها:

أ ـ السَّهْل، الواضح الطَّبيعي.

ب ـ المُزَخْرَف، المُوَقَّع، الزّاخِر بالتَّشابيه والاستعارات والألوان.

جـ ـ المُعْتَدل الّذي يُراوح بين البَساطة والزَّخْرَفة.

٢ ـ أَشْكال جَماليّة تُميّز عَصْراً من العُصور.

٣ ـ خصائص تتجلّى في أحد الآثار، وتكون مُطابِقةً لنَهْج مُعَيَّن من التَّعبير الفنّيّ.

٤ ـ الأسلوب التَّجريديّ: هو الّذي يُعبّر بخاصّة عن الأفكار عِوَضاً عن الأشياء الحِسّيّة، والمشاهد، والأشْخاص».

الأسلوب الإبداعي

هو الإسلوب الأدبي.

انظر: الأسلوب الأدبي.

الأسلوب الأدبيّ

هو الأسلوب الذي يهدف الكاتب من استخدامه إلى إثارة مشاعر القارىء أو المستمع، متوخّياً الفنّ الجماليّ، تعبيراً عن المشاعر الذاتيّة، والتصوّرات الخاصّة والمبتكرة.

إنّه الأسلوب الذي لا يكتفي بنقل أفكار الكاتب، بل ينقل عواطفه ومشاعره بألفاظ فيها الحرارة والالتياع، فـ«حبر الأديب من دمه».

إنّه الأسلوب الذي يهدف إلى المتعة الأدبية الجماليّة، ولذلك يهتمّ الكاتب فيه بأناقة العبارة، وجَرْس الكلمات، وإيقاع العبارات، وجمال الصُّور، وخصْب الخيال، والمحسّنات اللفظيّة والمعنويّة، متَلَمّساً وجوه الشَّبه البعيدة بين الأشياء، مُلْبِساً المعنويّ ثوب المحسوس، ومُظهِراً المحسوس بصورة المعنويّ.

إنّه لغة العاطفة الجيّاشة، والخيال المُبدِع، والأفكار المجَنَّحَة الغنيَّة بالرموز التي تستوحيها المُخَيِّلة.

الأسلوب البلاغي

هو الأسلوب الذي يُدْخل فيه كاتبه شتَّى الفنون البلاغيّة التي من شأنها أن ترفع من أسلوبه، شريطة ألاّ يبالغ في هذه الفنون التي هي من أبواب العلوم الثلاثة الآتية:

١ ـ علم المعاني، وهو خاصّ بالأسلوب.

٢ ـ علم البيان، وهو طريقة استخدام الصُّوَر والتشابيه والاستعارات والكنايات.

٣ ـ علم البديع، وهو تزيين الأسلوب والصور بأنواع من الجناس والطباق والتورية ونحوها.

انظر: علم البديع، وعلم البيان، وعلم المعاني.

الأسلوب التجريدي

هو الذي يعبَّر به عن الأفكار عوضاً عن الأشياء الحسية والمشاهد والأشخاص والصور.

الأسلوب التهكُّميّ

هو الأسلوب الذي يعمد كاتبه فيه إلى استخدام العبارات بعكس معانيها، بهدف التهكُّم والسخرية، وذلك كأسلوب المتنبي في هجاء كافور الإخشيديّ بقوله: «أبا البيضاء».

أسلوب الحكيم

هو، في علم البديع، قسمان:

١ ـ تلقي المخاطب بغير ما يترقَّب، أي: أن نتجاهل المقصود من السؤال، فنُجيب محوِّلين معناه. كأن تُسأل: كم سِنُّكَ (عُمرُك)؟ فتُجيب: اثنان وثلاثون (عدد الأسنان).

ويروى أنّ الحطيئة كان يرعى غنماً، وفي يده عصا، فمَرَّ به رجل، فقال: يا راعيَ الغَنَم، ما عندكَ؟ قال: عجراء من سَلَم ـ يعني عصاه ـ قال: إنّي ضيف. قال الحطيئة: للضِّيفان أعددتها.

ومنه قول الشاعر (من الطويل):

أَتَتْ تشتكي عِنْدي مُزاوَلَةَ القِرى
وقد رَأتِ الضِّيفانَ داخِلَ مَنْزِلي
فَقُلْتُ كأنّي ما سَمِعْتُ كلامَها
هُمُ الضَّيْفُ جِدّي في قِراهُمْ وعَجِّلي

٢ ـ أن تحملَ كلام من يسألك سؤالاً مُعيَّناً على غير ما يقصد، إشارةً إلى أنّه كان ينبغي أن يسأل هذا السؤال، أو يقصد هذا المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]. فالسؤال هنا عن حقيقة الأهلّة (جمع هِلال): لِمَ تبدو صغيرة، ثم تزداد يوماً بعد يوم حتى تكتمل، ثم تبدأ بالتضاؤل حتى تصبح غير مرئية؟ ولمّا كانت الإجابة عن هذا السؤال تتطلّب دراسة فلكيّة صعبة، فإن القرآن الكريم، عَدَل عن هذه الإجابة، إلى إيضاح أنَّ الأهلّة وسائل للتوقيت في أمور العبارة وغيرها، مشيراً، بهذه الإجابة، إلى أنّه ما كان ينبغي على السائل أن يسأل عن حقيقة الأهلّة، بل يجب أن يسأل عن فائدتها، إلى أن تتيسَّر له الحقيقة العلميّة التي تعينه على فهم هذه الظاهرة الفلكيّة.

وذهب بعض علماء البديع إلى أنّ أسلوب الحكيم هو القول بالموجب، لكنّ كثيراً من البلاغيين فرَّقوا بينهما، فقال المدني: «هو والأسلوب الحكيم رضيعا لبان وفرسا رهان حتّى زعم بعضُهم أنّ أحدهما عينُ الآخر.

وليس كذلك»[١]. ثمّ قال: «هذا النوع ـ أعني القول بالموجب ـ يشترك هو والأسلوب الحكيم في كون كلٍّ منهما إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر. ويفترقان باعتبار الغاية. فإن القول بالموجب غايتُه ردّ كلام المتكلّم وعكس معناه. والأسلوب الحكيم هو تلقّي المخاطب بغير ما يترقَّب، بحمل كلامه على خلاف مُراده، تنبيهاً على أنّه الأولى بالقَصْد، أو السائل بغير ما يتطلّب، بتنزيل سؤاله منزلة غيره، تنبيهاً على أنّه الأولى بحاله أو المهم له»[٢].

وانظر: القول بالموجب.

الأسلوب الخطابي

هو الأسلوب الذي تبرزُ فيه قوة المعاني والألفاظ، وقوة الحجة والبرهان، وقوة العقل الخصيب. ويستخدم الخطيب فيه تعابير تُثير الهِمَم والعزائم. ولجمال هذا الأسلوب ووضوحه شأن كبير في التأثير بالسامعين. ومن أظهر مميّزاته: التكرار، واستخدام المترادفات، وضرب الأمثال، والشواهد، واختيار الكلمات الجزلة الرنّانة. ويحسُن أن تتعاقبَ ضروبُ التعبير من خبر إلى إنشاء، ومن تعجب إلى استفهام، لجذب المستمع والتأثير فيه.

الأسلوب العلميّ

هو الأسلوب الذي يتوخّى الكاتبُ فيه تقديم الحقائق والأفكار التي يودّ نقلها إلى السامع أو القارىء، مُرَتَّبَةً ومُنَسَّقَةً بصورة دقيقة واضحة لا لبس فيها وملائمة لمقتضى الحال.

إنّه الأسلوب الذي تكون فيه الألفاظ مقترنة بمعانيها القاموسية المباشرة، متنكِّباً ما أمكن طريق المجاز والصور البيانيّة والإثارة العاطفيّة، وضروب الرَّمْز والإيحاء.

إنّه لغة العقل والحقائق الموضوعيّة، واللغة الخالية من سيطرة العاطفة والخيال. إنّه لغة العقل المتَّجهة إلى العقول، لشرح الحقائق العلميّة بأسلوب سهل واضح خالٍ من الغموض والإبهام، مُتَّصِفاً بسطوع البيان، ورصانة الحجج، وسهولة العبارة، وحسن اختيار الألفاظ والتراكيب، في تسلسل منطقيّ متدرِّج، غايته إقناع القارىء بالحقائق العلمية.

الأسلوب المُتَكَلّف

هو الأسلوب المُفْعَم بألوان الصَّنْعة البديعيّة، والمُتْخَم بألوان المُحَسِّنات اللفظيّة والمعنويّة التي يقصدها الكاتب قصداً على حساب المعاني والأفكار، وعلى حساب الإبداع والصُّوَر الجمالية المبتكَرة.

وقد ساد هذا الأسلوب من العصر السلجوقي (القرن الخامس الهجري) حتى مطلع عصر النهضة.

أسلوب المولَّدين

هو الأسلوب الذي يُنسب إلى المولَّدين من الشعراء، أي: الذين جاؤوا بعد ما سُمّي بعصر الاحتجاج (بعد ١٥٠ هـ). وأولّهم بشّار بن برد، وهو يتميّز بخلوّه من الألفاظ الحوشيّة

---

(١) أنوار الربيع. ج ٢، ص ١٩٨.
(٢) أنوار الربيع. ج ٢، ص ٢٠٩.

والقريبة، ومن الألفاظ العاميَّة والمُسْتَهْجَنَة، وبتوليد المشتقات، وتجديد الألفاظ، والابتكار في الصُّور والأخيلة.

الأُسْلوبيَّة

الأسلوبية، أو علم الأسلوب، لون من ألوان الدراسة، غايتُه البحث في خصائص الأسلوب، وميدانُه الفنون الجميلة على أنواعها، والأدب، على اختلاف أغراضه واتجاهاته.

والأسلوبيَّة أوشكت منذ منتصف القرن العشرين أن تصبح علماً مستقلاً بذاته في مجال الأسلوب الأدبيّ دون غيره من المجالات. وهي هنا، في ميدان الأدب، علم الأسلوب (Stylistique)، الذي أضحى له أعلامه، ومناهجه، وتياراته، ومنجزاته من الأبحاث الوازنة في معظم الحواضر الأوروبية.

فإذا كان الأسلوب هو طريقة التعبير الخاصّة، وصفة الأداء المميّزة في كيفيَّة التعبير، التي تطبع أثراً أدبياً بطابع التفرُّد، فإن هدف الأسلوبيّة عند بعضهم هو البحث عن مصدر تلك الخصوصيّة في ذات الكاتب الواعية واللاواعية، وفي الموروثات السائدة في محيطه الاجتماعي والإيديولوجيّ.

وقد يكون هدف الأسلوبيّة، عند بعضهم الآخر، التركيز على استخلاص مواصفات الخصائص اللغويّة التي يتميّز بها أسلوب من الأساليب، بغضّ النظر عن المؤثّرات النفسيّة والبيئيّة الخارجيّة. كما قد تكون غاية الأسلوبيّة، أحياناً، رصد الأحاسيس الجماليّة التي يثيرها الأُسلوب لدى القرّاء والسامعين. وربما استهدفت الأسلوبيّة هذه الغايات جميعاً، منطلقةً من دراسة مختلف عناصر اللغة من أصوات، وألفاظ، وتراكيب، وصياغات، وقواعد صرفيّة، ونحويّة وصولاً إلى الكشف عن شتّى العناصر المميّزة للأسلوب، والكامنة وراء تفرّده وخصوصيّته.

وإذا كانت الأسلوبيّة قد بدأت، خلال النصف الأول من القرن العشرين، تنحو نحو الاستقلال كعلم قائم بذاته، فإن لها جذوراً سابقة تتمثَّل في أوجه بعض الدراسات القديمة التي تركّز على قيمة الصوتيّات، والدلالات الإيحائيّة، والإيقاع، وسواها في إضفاء التمايز، والخصوصيّة، على طبيعة الأسلوب وفرادته.

ويختلف علم الأسلوب في موضوعه عن دراسة اللغة: «لأن هذه تقتصر على تأمين المادة التي يعمد إليها المتكلِّم أو الكاتب ليفصِح بها عن فِكْرته. أمّا علم الأُسلوب فهو يُرْشدنا إلى اخْتيار ما يجب أَخْذه من هذه المادّة للتوصُّل إلى نوع مُعَيَّن من التأْثير في السَّامع أو القارىء، شَريطة اَحْترام ما اتَّفَقَ عليه العُلماء من مَدْلولات لَفْظيّة، وقواعدَ صرفيّة ونحويّة وبيانيّة.

وقد توسّع المَفْهوم العصريّ لعلم الأُسلوب فَشَمل كلّ ما يتعلَّق باللُّغة من أَصْوات وصيَغ، وكَلِمات، وتراكيب، وتَداخل مَعَ عِلْم الأَصْوات، والصَّرْف، واللَّفاظة، والدَّلالات، والتراكيب. وكلُّ ذلك لتوضيح الغاية منه، وإرساء مبادئه ومناهجه في سبيل تَحْسين الإبانة عن الخَواطر والانْفعالات والصُّور، وبلوغ أَقْصى دَرَجات التَّأْثير الفنّيّ. ولقد ارْتَقَى هذا العِلْم في السَّنوات الأَخيرة إلى مَصافّ العلومُ المستقلّة، واتَّسع مَيْدانه،

وتشعّبت مباحثه وفروعه، وكَثُر المتخصِّصون به.

وفي علم الأُسْلوب تيّاران بارزان، يُمثِّل الأوّل اللُّغويُّ السويسريّ شارل بَلّي (١٨٦٥ - ١٩٤٧) والمدرسةُ الفرنسيّة الّتي سارت على خُطاه. ويمثّل الثانيَ اللغويُّ النمساوي ليو سبتزر (١٨٨٧ م) الّذي عني بالعلائق بين خصائص الأُسْلوب في نصوص معيّنة والحالة الوِجْدانيّة المسيطرة على صاحبها، عند وضعها، مُؤكِّداً على الأبْعاد النفسيَّة في الظاهرة التَّعبيريّة. وقد سار كثير من الباحثين في هذا التّيّار، وأَغْنوا عِلْم الأُسلوب باكتشافات جديدة حتّى أصْبح من أهَمّ المَوْضوعات في الدّراسات الإنسانيّة»[١].

* * *

للتوسُّع انظر:

- دليل الدراسات الأسلوبية. جوزف شريم. المؤسسة الجامعية للدراسات (مجد)، بيروت.
- الأسلوبية، جورج مولينيه. ترجمة بسام بركة. المؤسسة الجامعية للدراسات (مجد)، بيروت.
- الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها. موسى ربابعة. دار الكندي، إربد، الأردن.
- الاتجاهات الأسلوبية في النقد الأدبي الحديث. إبراهيم عبد الجواد. دار المناهج، عمان.
- الأسلوبية. فتح الله أحمد سليمان. مكتبة الآداب، القاهرة.
- علم الأسلوب مفاهيم وتطبيقات. محمد كريم الكواز. مالطة، شركة إلجا للطباعة والنشر العلمي.

الأسلوبية الصوتيّة

انظر: دراسة الأسلوب الصوتيّة.

الاسم

١ - تعريفه: هو، في اللغة، ما يُعرف به الشيء، ويُستدلّ به عليه، وعند النحاة، ما دلَّ بذاته على شيء محسوس، نحو: «رجل، عصفور»، أو غير محسوس يُعرف بالعقل، نحو: «شجاعة، شرف». وهو، في الحالتين، غير مقترن بزمن.

٢ - علاماته: أهم علامات الاسم ما يلي:

أ - قبوله الجرّ، سواءٌ كان الجرّ بالإضافة، أو بحرف الجرّ، نحو الآية: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١﴾ [الفاتحة: ١].

ب - التنوين، نحو: «شاهدتُ طالباً مجتهداً».

ج - قبوله النِّداء، نحو: «يا سميرُ».

د - دخول «أل» غير الموصولة عليه[٢]، نحو: «الولد، الفارس، الشجاعةُ».

هـ - قبوله الإسناد، أي: قبوله أن يكون متحدَّثاً عنه، نحو: «المعلِّمُ في بيتنا»، «المعلِّمُ» هو المسند إليه، أو موضوع الكلام، أو المتحدَّث عنه.

---

(١) المعجم الأدبي. ص ٢٠ - ٢١.

(٢) أمّا «أل» الموصولة، فقد تدخل على الفعل المضارع، نحو قول الفرزدق (من البسيط):

ما أنتَ بالحكَم التُّرْضى حكومتُهُ ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

أي: ما أنت بالحكَم الذي تُرضى حكومته.

و ـ قبوله الجمع، نحو: «رجل، رجال ـ معلم، معلمون».

ز ـ قبوله التصغير، نحو: «كتاب كتيِّب، رجل رُجيل».

ح ـ كون لفظه موافقاً لوزن اسم آخر، لا خلاف في اسميّته، نحو: «نزالِ». (اسم فعل بمعنى: انزلْ)، فإنه موافق في اللفظ لوزن «حَذامِ» (اسم امرأة)، وهو وزن لا خلاف في أنه مقصور على الأسماء.

ط ـ قبوله أن يكون مضافاً، نحو: «معلِّمُ الصفِّ حَضَر».

ي ـ قبوله أن يُبدَل منه اسم صريح، نحو: «كيف سميرٌ: أمجتهدٌ أم كسول؟» فكلمة «مجتهد» اسم واضح الاسميّة، وهي بدل من كلمة «كيف»، فكلمة «كيف» بالتالي، اسم، لأن الأغلب في البدل والمبدل منه أن يتَّحِدا معاً في الاسميّة والفعليَّة.

يأ ـ أن يعود عليه الضمير، مثل: «جاء المُنْتَصِرُ» ففي «المنتصر» ضمير مرجعه «أل»، والمعنى: «جاء الذي هو محسِن»، ولهذا قالوا: «أل» هنا اسم موصول.

يب ـ أن يكون معناه موافقاً لمعنى لفظ آخر ثابت الاسميّة، مثل: «قطُّ»، و«عوضُ»، و«حيثُ». فالأولى ظرف يدلّ على الزمان الماضي. والثانية ظرف يدلّ على الزمن المستقبل. والثالثة بمعنى المكان غالباً. وبهذه العلامة أمكن الحكم على الكلمات الثلاث بالاسميّة، إذ يصعب وجود علامة أخرى.

والجدير بالملاحظة أنَّ هذه العلامات لا تصلح مجتمعةً لجميع أنواع الأسماء. فبعضها قد يصلح لبعض الأسماء دون بعضها الآخر. فالجرّ مثلاً يصلح علامةً ظاهرة للكثير من الأسماء، ولكنّه لا يصلح لضمائر الرفع، كالتاء، في «نجحتُ»، ولا لبعض الظروف مثل: «قطُّ»، و«عَوْضُ». والتنوين أيضاً يصلح لكثير من الأسماء المعربَة المنصرفة، ولكنه لا يصلح لكثير من المبنيّات، نحو: «هذا».

ـ أقسامه: للاسم أقسام كثيرة، فهو يُقسم باعتبار:

ـ عدد حروفه: إلى ثلاثيّ ورباعيّ وخماسيّ.
ـ تنوع حروفه: إلى صحيح ومعتلّ، وشبه صحيح.
ـ الزيادة في حروفه: إلى مجرّد ومزيد.
ـ ظهوره: إلى ظاهر ومُضْمَر.
ـ الدلالة: إلى اسم العين واسم المعنى.
ـ التصريف: إلى متَصَرِّف وغير متصرِّف.
ـ الجنس: إلى مذكَّر ومؤنَّث.
ـ العدد: إلى مفرد ومثنى وجمع.
ـ التعيين: إلى اسم جنس واسم عَلَم.
ـ التنكير والتعريف: إلى معرفة ونكرة.
ـ الإفراد والتركيب: إلى مفرَد ومُرَكّب.
ـ الاسميّة: إلى اسم مَحْض واسم غير مَحْض.
ـ البناء والإعراب: إلى مبنيّ ومعرَب.
ـ الصَّرْف: إلى مصروف وممنوع من الصّرف.
ـ الإبهام: إلى مُبْهَم وغير مُبْهم.
ـ التصغير: إلى مُصَغَّر ومُكبَّر.
ـ النسبة: إلى منسوب ومنسوب إليه.
ـ الإضافة: إلى ملازم الإضافة، وجائز الإضافة، وممتنِع الإضافة.
ـ الحَذْف: إلى مُلْغى ومُعْتَبَر.
ـ . . . الخ.

٤ ـ اشتقاقه:

اختلف الكوفيون والبصريون في أصل اشتقاق «الاسم»[(١)]، «فذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من «الوَسْم» ـ وهو العلامة ـ وذهب البصريّون إلى أنه مشتق من السُّمُوِّ ـ وهو العُلُوُّ ـ.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من «الوَسْم»؛ لأنَّ الوَسْمَ في اللغة هو العَلاَمَة، والاسْمُ وَسْمٌ على المسمَّى، وعلامة له يعرف به، ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد» أو «عمرو»، دلَّ على المسمّى؛ فصار كالوَسْم عليه؟ فلهذا قلنا: إنه مشتقّ من «الوَسْم»، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: الاسْمُ سِمَة تُوضَعُ على الشيء يعرف بها. والأصْلُ في «اسم»: «وَسْم»، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في «وَسْم»، وزيدتِ الهمزة في أوله عِوَضاً عن المحذوف، ووزنه «إعْلٌ»؛ لحذف الفاء منه.

وأما البصريون، فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من «السُّمُوِّ»، لأنَّ «السُّمُوَّ» في اللغة هو العُلُوُّ، يقال: «سما يَسْمُو سُمُوًّا»، إذا عَلاَ، ومنه سُمِّيت السماء سَمَاءً لعلوّها، والاسم يَعْلُو على المسمّى، ويدل على ما تحته من المعنى، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: الاسم ما دلَّ على مسمًّى تحته. وهذا القول كَافٍ في الاشتقاق، لا في التحديد، فلما سَمَا الاسمُ على مُسَمَّاهُ، وعَلاَ على ما تحته من معناه، دَلَّ على أنه مشتق من السُّمُوِّ، لا من الوَسْم.

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُوِّ، وذلك لأن هذه الثلاثَةَ الأَقْسَامَ ـ التي هي الاسم والفعل والحرف ـ لها ثلاثُ مَرَاتبَ؛ فمنها ما يُخْبَر به ويُخْبَر عنه، وهو الاسْمُ، نحو: «اللَّهُ رَبُّنَا، ومحمدٌ نَبِيُّنا»، وما أشبه ذلك، فأخبرتَ بالاسم عنه. ومنها ما يُخْبَر به ولا يُخْبَر عنه، وهو الفعل، نحو: «ذَهَبَ زيد»، و«انطلق عمرو»، وما أشبه ذلك، فأخبرتَ بالفعل، ولو أخبرت عنه، فقلت: «ذَهَبَ ضَرَبَ»، و«انْطَلَقَ كَتَبَ»، لم يكن كلاماً. ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الحرف، نحو: «مِنْ»، و«لَنْ»، و«لَمْ»، و«بَلْ»، وما أشبه ذلك. فلما كان الاسمُ يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما [الاسمُ] على الفعل والحرف، أي: عَلاَ، فَدَلَّ على أنه من السُّمُوِّ.

والأصلُ فيه «سِمْوٌ» على وزن «فِعْلٍ» ـ بكسر الفاءِ وسكون العين ـ فحذفت اللام التي هي الواو، وجعلت الهمزة عِوَضاً عنها، ووزنه «إفْعٌ»؛ لحذف اللام منه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم: «إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْم، لأن الوَسْم في اللغة العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمَّى، وعلامة عليه يعرف به»، قلنا: هذا

---

(١) انظر:
ـ المسألة الأولى في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف».
ـ لسان العرب (سمو).
ـ أسرار العربية. ص ٤ وما بعدها.
ـ شرح المفصل ١/٢٣.

وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ، وهذه الصناعة لفظية؛ فلا بُدَّ فيها من مراعاة اللفظ. ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنا أجمعنا على أنّ الهمزة في أوله همزة التعويض، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضاً عن حذف اللام لا عن الفاء، ألا ترى أنهم لما حذفوا اللام التي هي الواو من «بَنَو»، عَوَّضوا عنها الهمزة في أوله، فقالوا: «ٱبْنٌ»، ولمّا حذفوا الفاء التي هي الواو من «وَعْدٍ»، لم يُعَوِّضُوا عنها الهَمْزَة في أوله، فلم يقولوا: «إعْدٌ». وإنّما عَوَّضوا عنها الهاء في آخره. فقالوا: «عِدَةٌ»؛ لأن القياس فيما حُذِف منه لامُه أن يُعَوَّض بالهمزة في أوله، وفيما حذف منه فاؤه أن يُعَوَّض بالهاء في آخره، والذي يدلّ على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعُوِّض بالهمزة في أوله، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعُوِّض بالهاء في آخره[1]، فلما وجدنا في أول «اسم» همزةَ التعويض، علمنا أنه محذوف اللام، لا محذوف الفاء؛ لأن حَمْلَه على ما له نَظِير أَوْلى من حَمْلِهِ على ما ليس له نظير؛ فدلَّ على أنه مشتق من السُّمُوِّ لا من الوَسْم.

والوجه الثاني: أنك تقول: «أسْمَيْته» ولو كان مشتقًّا من الوَسْم لوجب أن تقول: «وَسَمْتُهُ»، فلما لم تقل إلا «أسْمَيتُ»، دَلَّ على أنه من السُّمُوِّ، وكان الأصل فيه «أسْمَوْتُ»، إلّا أنّ الواو التي هي اللام، لما وقعت رابعةً، قلبت ياء، كما قالوا: «أَعْلَيْتُ»، و«أدعيت»، والأصل: «أعلوت»، و«أدعوت»، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة، قلبت ياء، فكذلك هاهنا.

وإنما وجب أن تُقْلَبَ الواو ياء رابعةً من هذا النحو، حَمْلاً للماضي على المضارع، والمضارعُ يجب قلبُ الواو فيه ياء، نحو: «يُعْلِي»، و«يُدْعِي»، و«يُسْمي»، والأصل فيه «يُعْلِوْ»، و«يُدْعِوْ»، و«يُسْمِوْ». وإنما وجب قلبها ياء في المضارع لوقوعها ساكنة مكسوراً ما قبلها؛ لأنّ الواو متى وقعت ساكنة مكسوراً ما قبلها، وجب قلبها ياء. ألا ترى أنهم قالوا: «مِيقات»، و«مِيعاد»، و«مِيزان»، والأصل: «مِوْقَات»، و«مِوْعَاد»، و«مِوْزَان»؛ لأنه من «الوَقْت»، و«الوَعْد»، و«الوَزْن»؛ إلا أنه لما وقعت الواو ساكنة مكسوراً ما قبلها، وجب قلبها ياء، فكذلك هاهنا.

وإنما حملوا الماضي على المضارع، مُرَاعاة لما بَنَوْا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة، والمحافظة على أن تجري الأبوابُ على سَنَنٍ واحدٍ، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي، إذا اتصل به ضميرُ جماعةِ النسوة، نحو: «تَضْرِبْنَ». وحذفوا الهمزة من أخوات «أُكْرِمُ»، نحو: «نُكرم»، و«تُكرم»، و«يُكرم»، والأصل فيه: «نُؤَكرم»، و«تُؤَكرم»، و«يُؤَكرم»، كما قال (من الرجز المشطور):

* فإِنَّهُ أَهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَا[2] *

حملاً على «أُكْرِمُ».

---

(١) بلى، يوجد في كلام العرب ما حُذِفَ لامه وعوض بالهاء في آخره، مثل «عزة»، و«كرة»، و«جهة»، و«صفة» وغيرها.

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٣١٦/٢؛ والخصائص ١٤٤/١؛ والدرر ٣١٩/٦. وأهل: يستحق، خليق. يؤكرم: يكرم.

وإنّما حُذفت إحدى الهمزتين من «أُكرم»؛ لأن الأصل فيه «أأكرمُ»، فلما اجتمع فيه همزتان، كرهوا اجتماعهما؛ فحذفوا إحداهما تخفيفاً، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف.

وكذلك حذفوا الواو من أخوات «يَعِدُ»، نحو: «أعِدُ»، و«نَعِدُ» و«تَعِدُ»، والأصل فيها: «أَوْعِدُ»، و«نَوْعِدُ»، و«تَوْعِدُ»، حملاً على «يَعِدُ». وإنّما حذفت الواو من «يعد» لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم حلوا سائر أخواتها عليها في الحذف. كُلُّ ذلك لتحصيل التشاكل والفرار من نَفْرة الاختلاف، فكذلك هاهنا حملوا الماضي على المضارع، وبل أولى، وذلك لأن مراعاة المشاكلة بالقلب أقْيَسُ من مراعاة المشاكلة بالحذف؛ لأن القلب تغيير يعرض في نفس الحرف، والحذف إسقاط لأصل الحرف، والإسقاط في باب التغيير أتمُّ من القلب، فإذا جاز أن يُراعُوا المشاكلة بالحذف، فبالقلب أولى.

وأما قلب الواو ياء في الماضي في نحو: «تغازَيْتُ»، و«ترجَّيت»، وإن لم تقلب ياء في المضارع، لأنّ الأصل في «تغازيت»: «غازيت»، وفي «ترجّيت»: «رجّيت»، فزيدت التاء فيهما لتدلَّ على المطاوعة، و«غازيت» و«رجّيت»، يجب قلب الواو فيهما ياء في المضارع، ألا ترى أنك تقول في المضارع: «أُغازِي»، و«أُرَجّي»، فكذلك في الماضي، وإذا لزم هذا القلب قبل الزيادة في «غازيت أغَازي»، و«رَجّيت أرَجّي»، فكذلك بعد الزيادة في «تغازيت» و«ترجَّيْتُ»، حملاً لـ «تغازيت» على «غازيت»، و«ترجَّيْتُ» على «رجَّيْتُ»، مراعاة للتشاكل، وفراراً من نَفْرَةِ الاختلاف.

والوجه الثالث: أنك تقول في تصغيره «سُمَيٌّ»، ولو كان مشتقًّا من الوَسْم، لكان يجب أن تقول في تصغيره «وُسَيْم»، كما يجب أن تقول في تصغير «زِنَة»: «وُزَيْنَة»، وفي تصغير «عِدة»: «وُعَيْدَة»؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها، فلما لم يجز أن يقال إلّا «سُمَيّ»، دلَّ على أنه مشتق من «السُّمُوّ»، لا من «الوَسْم».

والأصل في «سمَيّ»: «سُمَيْو»، إلا أنه لمّا اجتمعت الياء والواو، والسابق منهما ساكن، قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشدَّدة، كما قالوا: «سيِّد»، و«جيِّد»، و«هيِّن»، و«مَيِّت». والأصل فيه: «سَيْود»، و«جَيْود»، و«هَيْون»، و«مَيْوِت»؛ لأنه من «السؤدد»، و«الجودة»، و«الهوان»، و«الموات»، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو، والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوها ياء مشددة.

وكذلك أيضاً قالوا: «طَوَيْتُ طَيًّا»، و«لَوَيْتُ لَيًّا»، و«شَوَيْتُ شَيًّا»، والأصل فيه: «طَوْياً»، و«لَوْياً»، و«شَوْياً»، إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء، والسابق منهما ساكن، قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشدّدة. وإنما وجب قلبُ الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى الواو، لأن الياء أخَفُّ من الواو؛ فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر، كان قلبُ الأثْقَلِ إلى الأخَفِّ أولى من قلب الأخف إلى الأثقل.

والوجه الرابع: أنك تقول في تكسيره «أسْمَاء»، ولو كان مشتقاً من «الوَسْم»، لوجب أن تقول: «أوسام»، و«أواسيم»؛ فلما لم يجز

أن يقال إلا «أسماء»، دلّ على أنه مشتق من «السموّ»، لا من «الوسم».

والأصل في «أَسْمَاء»: «أَسْمَاو»، إلّا أنه لما وقعت الواو طرفاً، وقبلها ألف زائدة، قلبت همزة، كما قالوا: «سَمَاء»، و«كِسَاء»، و«رَجَاء»، و«نَجَاء». والأصل فيه: «سماو»، و«كِساو»، و«رجاو»، و«نجاو»؛ لقولهم: «سَمَوْت»، و«كَسَوْت»، و«رَجَوْتُ»، و«نَجَوْتُ»، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً، وقبلها ألف زائدة، قلبت همزة.

ومنهم من قال: إنما قلبت ألفاً، لأن الألف التي قبلها، لما كانت ساكنة خفية زائدة ـ والحرف الساكن حاجِزٌ غيرُ حَصينٍ ـ لم يتعدُّوا بها، فقدَّروا أن الفتحة التي قبل الألف قد وليت الواو وهي متحرِّكة، والواو متى تحركت، وانفتح ما قبلها، وجب أن تقلب ألفاً، ألا ترى أنهم قالوا: «سَمَا»، و«عَلاَ»، و«دَعَا»، و«غَزَا»، والأصل فيها «سَمَوَ»، و«عَلَوَ»، و«دَعَوَ»، و«غَزَوَ»؛ لقولهم: «سَمَوْتُ»، و«عَلَوت»، و«دَعَوْت»، و«غَزَوت»، إلا أنه لَمَّا تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، قلبت ألفاً، فكذلك هاهنا قلبوا الواو في «أَسْمَاوٍ» ألفاً، فاجتمع فيه ألفان: ألف زائدة، وألف منقلبة عن لام الكلمة، والألفان ساكنان؛ وهما لا يجتمعان، فقلبت الألف الثانية المنقلبة عن لام الكلمة همزةً لالتقاء الساكنين. وإنما قلبت إلى الهمزة دون غيرها من الحروف؛ لأنها أقربُ الحروف إليها؛ لأن الهمزة هَوَائية كما أن الألف هَوَائية، فلما كانت أَقْرَبَ الحروف إليها؛ كان قلبها إليها أولى من قلبها إلى غيرها.

والوجه الخامس: أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في «اسم»: «سُمًى»، على مثال «عُلًى»، والأصل فيه «سُمَوٌ»، إلا أنّهم قلبوا الواو منه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار «سُمًى»، قال الشاعر (من الرجز المشطور):

والـلّـهُ أَسْمَاكَ سُمًى مُبَارَكَا
آثَرَكَ اللَّهُ بِهِ إيثَارَكَا[1]

وفيه خمس لغات: «إِسم» بكسر الهمزة، و«أُسم» بضمها، و«سِمٌ» بكسر السين، و«سُمٌ» بضمها. قال الشاعر (من الرجز المشطور):

وَعَامُنَا أَعْجَبَنَا مُقَدَّمُهْ
يُدْعى أَبَا السَّمْحِ وَقِرضَابٌ سُمُهْ
مُبْتَرِكاً لِكُلِّ عَظْمٍ يَلْحُمُهْ[2]

(١) الرجز لأبي خالد القناني في إصلاح المنطق ص ١٣٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٥٤. أسماك: أطلق عليك اسماً. سماً: اسماً. آثر: فضّل.

يقول: إنّ الله تعالى قد ألهم والديك بأن يطلقا عليك اسماً مباركاً، كما خصّك به دون سواك لأنك تؤثر سائر الناس بالمعروف.

(٢) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٩؛ وشرح المفصل ١/ ٢٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٣٠.

وقرضاب: قرضب الرجل فهو قرضاب إذا أكل شيئاً يابساً. المتبرك: المعتمد على الشيء، الملحّ فيه. يلحمه: ينزع عنه اللحم.

المعنى: أعجبنا أوّل عامنا، فظننّا أنه عام رخاء، ولكنه جاء على غير ما نشتهي، أسميناه أبا السّمح، فكان آكلاً لليابس، لم يترك على عظم لحماً.

وقال: (من الرجز المشطور):

بِـاسْـمِ الّـذِي فـي كـلِّ سُـورةٍ سِـمُـهْ
قَـدْ وَرَدَتْ عَـلَـى طَـرِيـقٍ تَـعْـلَـمُـهْ[1]

ويروى «سُمُهْ» بضم السين، وسُمًى على وزن «عُلًى»، على ما بينا. والله أعلم»[2].

٥ ـ ملحوظة: يُقصد بـ «الاسم» في باب جمع التكسير، وفي باب الممنوع من الصرف، ما ليس بوصف، وفي باب العلم ما ليس لقباً ولا كنية، أي: الذي يدلّ على ذات معيَّنة مُشَخَّصة غالباً، دون زيادة غرض آخرَ من مَدْح أو ذمّ، أو غيرهما، نحو: «زيد»، و«عبد الله»، و«أسامة».

اسم الاستفهام

انظر: أسماء الاستفهام.

اسم الإشارة

انظر: أسماء الإشارة.

اسم الأفعال الناقصة

هو مرفوعها، نحو: «كان المطرُ شديداً».

اسم الآلة

١ ـ تعريفه: هو اسم يدلّ على أداة العَمَل، ويُسمَّى أيضاً: «اسم الشيء» (تسمية حديثة)، و«الآلة»، و«ما يُعمل به» (سيبويه)، و«كل ما يُعالَج به» (سيبويه).

٢ ـ صياغته: يُصاغ اسم الآلة غالباً من الفعل الثلاثيّ المجرَّد المتعدِّي (أو من مصدره)، نحو: «مِبْرَد»، و«مِنْشَار». وقد يُصاغ من غير الثّلاثيّ المجرّد، نحو: «مِئْزَر» (من «ائتزر»)، أو من الثلاثيّ المجَرَّد اللازم، نحو: «مِعْراج»، و«مِصْباح» (من «عَرَجَ» و«صَبُحَ»)، أو من الأسماء الجامدة، نحو: «مِحْبَرَة» (من «الحِبْر»)، و«مِقْلَمَة» (من «القَلَم»).

وأوزان اسم الآلة القياسيّة عند القدماء ثلاثة، وهي:

- مِفْعال، نحو: «ميزان»، و«مفتاح»، و«مِنشار».
- مِفْعَل[3]، نحو: «مبرَد»، و«مِدْفَع»، و«مِنْجَل».
- مِفْعَلة، نحو: «مِكْنَسَة»، و«مِدْخَنة»، و«مِدْفَأة».

وقد أضاف إليها مجمع اللغة العربية في القاهرة أربعة أوزان، وهي:

- فاعِلة، نحو: «قاطِرة»، و«كاسِحة»، و«رافِعة».
- فاعُول، نحو: «ساطور»، و«ناقور»، و«حاسوب».

---

(١) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٥٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٧٦.

المعنى: يقسم بالله الذي ذكر اسمه في كلّ سور القرآن الكريم، وهذه السور تدلّنا على طريق واضح نعلمه حقًّا.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٧ ـ ٢٣.

(٣) وقيل: «مِفْعَل» مقصور على «مِفْعَال»، وإنْ كان «مِفْعَل» أكثر استعمالاً، ويؤيِّد ذلك أنّ كلّ ما جاز فيه «مِفْعَل» جاز فيه «مِفْعَال». وليس العكس.

ـ **فِعال**، نحو: «قِطار»، و«لِجام»، و«لِثام».

ـ **فَعَّالة**، نحو: «غسّالة»، و«ثلاّجة»، و«كسّارة».

وقد جاء في قراره ما يلي:

أولاً: لا يقتصر على الصيغ الثلاث المشهورة في اسم الآلة، وما أقره المجمع قبلاً من إضافة صيغة «فَعَّالة».

ثانياً: يقتضي النظر في قياسية صيغ أخرى لاسم الآلة تقدير اعتبارين: أن يكون ما ورد من أمثلة الصيغة المراد قياسها عدداً غير قليل، وأن تكون هذه الصيغة مأنوسة في العصر الحديث بين المتكلمين في الدلالة على اسم الآلة.

وتطبيقاً لهذا، يضاف إلى الصيغ المقيسة لاسم الآلة ما يأتي:

١ ـ **فِعَال**، مثل: «إِرَاث»، وهي التي قال بعض القدماء بقياسها.

٢ ـ **فَاعِلَة**، مثل: «ساقية».

٣ ـ **فاعُول**، مثل: «ساطور».

وبهذا تصبح الصيغ القياسية لاسم الآلة سبع صيغ»[1].

وردت ألفاظ مسموعة شَذَّتْ صيغتها، منها «المُنْخُل» للأداة التي يُنْخَل بها الدقيق. و«المُدُقّ» للأداة التي تُدَقّ بها الأشياء الصُّلبة. و«المُدْهُن» للأداة التي تُستَخْدم في الدهان. و«المُكْحُلة» للأداة التي تُستَخْدم في الكُحْل، أو للوعاء الذي يوضَع فيه. و«المُسْعُط» للأداة التي يُسْعَط بها العليل أو الصَّبيّ، أي: يوضع بها الدواء في أنفه.

وقد أتى اسم الآلة جامداً على أوزان شتّى لا ضابِط لها، نحو: «فَأْس»، و«قَدُّوم»، و«سِكِّين»، و«قَلَم»، و«جَرس»، و«رُمْح».

٣ ـ **ملاحظة**: يُلاحظ أنَّ صيغة «مِفْعال» مشتركة بين اسم الآلة وصِيَغ المبالغة، والتفرقة بينهما في الدلالة تكون بإحدى القرائن اللفظية أو المعنويّة، كالشأن في كلّ صيغة مشتركة، أو لفظ يصلح لمعنيين أو أكثر، ففي نحو: «نشرتُ الخشبَ بمِنْشار جديد»، تكون لاسم الآلة، وفي نحو: «زيد راوية مُحَدِّث مِنْشار للأحاديث» تكون من صِيَغ المبالغة.

٤ ـ **حكمه**: اسم الآلة لا يعمل عمل فعله، فلا يرفع فاعلاً أو نائب فاعل، ولا ينصب مفعولاً به أو غيره، فهو كاسم الزمان واسم المكان، والمصدر المصوغ للدلالة على المرّة التي لا تعمل عمل فعلها.

للتوسُّع انظر:

ـ محاضر جلسات مجمع اللغة العربية في القاهرة في دور انعقاده الأول. ص ٣٧١.

ـ «اسم الآلة والأداة». إبراهيم مصطفى. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ١٠، سنة ١٩٥٨، ص ٦١ ـ ٦٤.

ـ «اسم الآلة». محمد علي النجار. البحوث والمحاضرات، مؤتمر الدورة الثلاثين، مجمع اللغة العربية، القاهرة (١٩٦٢ ـ ١٩٦٣)، ص ٢٤١ ـ ٢٥٠.

ـ «اسم الآلة». إبراهيم أنيس. البحوث

(١) في أصول اللغة ١٩/١؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٣.

والمحاضرات، مؤتمر الدورة الثلاثين، مجمع اللغة العربية، القاهرة، (١٩٦٢ ـ ١٩٦٣)، ص ٢٥١ ـ ٢٥٤.

ـ «اسم الآلة بين النحاة واللغويين». المجمع العلمي العراقي بدمشق، المجلد ٧، الجزء ٢ (١٩٢٧ م)، ص ٤٩ ـ ٦١.

ـ «الآلة والأداة في اللغة العربية». محمد بهجت الأثري. مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، المجلد ١٠ (١٩٦٢)، ص ٣ ـ ٢٩.

الاسم الذي لا ينصرف

هو الاسم الممنوع من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

اسم «إنَّ» وأخواتها

هو منصوبها المحكوم عليه بأمر، والذي كان أصله مُبتدأ، نحو: «إنَّ الكذبَ رذيلة».

انظر: «إنَّ» وأخواتها.

الاسم التامّ

هو الاسم المَحْض، أو الاسم غير المُبْهم.

انظر: الاسم غير التامّ، والاسم غير المُبْهَم.

اسم التفضيل

انظر: أفعل التفضيل.

اسم التقريب

انظر: التقريب.

الاسم الثابت

هو الاسم الجامد.

انظر: الاسم الجامد.

الاسم الثُّلاثيّ

هو الاسم الذي له ثلاثة أحرف أصول. وهو نوعان: مجرَّد ومزيد.

١ ـ الاسم الثّلاثيّ المُجَرَّد: هو الاسم الثلاثيّ الخالي من أحرف الزيادة، وله اثنا عشر وزناً، وهي:

ـ فَعْل، ويكون في الأسماء، نحو: «كَلْب»، و«الصِّفات»، نحو: «ضَخْم».

ـ فَعَل، ويكون في الأسماء، نحو: «فَرَس»، و«الصِّفات»، نحو: «بَطَل».

ـ فَعُل، ويكون في الأسماء، نحو: «رَجُل»، أمّا في الأوصاف فأمثلته نادرة، نحو: «حَدُث» (ذو الحديث الحسن)، و«خَلُط» (العارف بالأمور المخالط لها).

ـ فَعِل، ويكون في الأسماء، نحو: «كَتِف»، و«الصِّفات»، نحو: «حَذِر».

ـ فُعْل، ويكون في الأسماء، نحو: «قُفْل»، وفي الصِّفات، نحو: «حُلْو».

ـ فُعَل، ويكون في الأسماء، نحو: «صُرَد»، والصِّفات، نحو: «حُطَم» (الراعي الظالم العنيف، والكثير الأكل).

ـ فُعُل، ويكون في الأسماء، نحو: «عُنُق»، والصِّفات، نحو: «جُنُب» (البعيد، الذي لا ينقاد...).

ـ فُعِل، وهو نادر، ومنه في الأسماء «دُئِل» (اسم دويبّة، واسم قبيلة).

ـ فِعْل، ويكون في الأسماء، نحو: «جِذْع»، والصِّفات، نحو: «نِقْض» (بمعنى المنقوض).

ـ فِعَل، ويكون في الأسماء، نحو: «عِنَب»، والصِّفات، نحو: «زِيَم» (بمعنى متفرّق).

ـ فِعُل، وهذا الوزن غير مستعمل.

ـ فِعِل، وهو نادر في الأسماء، نحو: «إبِل»، والصِّفات، نحو: «إبِد» (أي: وحشيَّة).

٢ ـ الاسم الثُّلاثيّ المزيد: هو الاسم الثّلاثيّ الذي زيد على أحرفه الأصليّة حرف، أو حرفان، أو ثلاثة، أو أربعة:

أ ـ الاسم الثّلاثيّ المَزيد بحرف: إنّ أوزان هذا الاسم تختلف باختلاف موقع الحرف الزائد فيه، وهذا الحرف يلحقه قبل الفاء، أو بعدها، أو بعد العين، أو بعد اللام.

فإذا لحقه قبل الفاء، جاء هذا الاسم على الأوزان التالية:

ـ أَفْعَل، ويكون اسماً، نحو: «أَفْكَل» (أي: الرعدة)، وصفةً، نحو: «أَبْيَض».

ـ إفْعِل، ولم يجىء إلّا اسماً، نحو: «إصْبِع».

ـ أُفْعُل، ولم يجىء إلّا اسماً، نحو: «أُبْلُم» (خوص المقل)، وهو قليل.

ـ إفْعَل، ولم يَجِىء إلّا اسماً، نحو: «إصْبَع».

ـ أَفْعِل، ولم يَجِىء إلّا اسماً، نحو: «أَصْبِع»، وهو قليل.

ـ أَفْعُل، ولا يكون في الأسماء والصِّفات إلّا أن يُكسَّر عليه الواحد للجمع، فالاسم، نحو: «أَكْلُب» (جمع «كلب»)، والصفة، نحو: «أَعْبُد» (جمع «عبد»).

ـ تُفْعُل، ويكون اسماً، نحو: «تُتْفُل» (ولد الذّئب)، أو صفةً اتَّصلت بها التاء، نحو: «تُحْلُبَة» (الناقة التي تحلب قبل أن تَحْمِل)، وهو قليل فيهما.

ـ تِفْعِل، ولم يَجِىء إلّا اسماً، وهو قليل، نحو: «تِحْلىء» (ما أفسده السِّكّين من الجلد إذا قُشِر)، إلّا أن تلحقه التّاء، فلا يكون إلّا صفةً، نحو: «تِحْلِبَة» (الناقة التي تحلب قبل أن تحمل)، وهو قليل.

ـ تَفْعَلَة، ولم يَجِىء إلّا اسماً، نحو: «تَتْفَلَة»، (الأنثى الصَّغيرة من الثعالب)، وهو قليل، ويكون مصدراً لِـ «تَفْعَل»، نحو: «ترجَمَ ترجَمَةً».

ـ تِفْعَلَة، ولم يجىء إلّا صفةً، نحو: «تِحْلَبَة» (الناقة التي تُحلب قبل أن تحمل). وحكى الكِسائيّ أنّ «تِتْفِلاً» لغة في «التَّتْفُل»، وقيل: لا يُحفَظ غيره اسماً.

ـ تَفْعِلَة، ولم يَجِىء إلّا اسماً، نحو: «تَهْنِئة»، ويكون مصدراً لِـ «فَعَّلَ» المعتلّ اللام أو مهموزها، نحو: «وَصَّى تَوْصِيَةً»، و«جزَّأَ تَجْزِئَةً».

ـ تُفْعَل، ويكون اسماً، نحو: «تُدْرَأ» (أي: الدّرْء)، وصفةً، نحو: «تُرْتَب» (أي: الثابت).

ـ تَفْعُل، ولم يَجِىء إلّا اسماً، نحو: «تَنْضُب» (ضرب من الشَّجَر).

ـ مِفْعِل، ولم يَجِىء إلّا اسماً، نحو: «مِنْخِر».

ـ مَفْعَل، نحو: «مَكْتَب».

ـ مُفْعُل، ولم يَجِىء إلّا اسماً، نحو: «مُنْخُل».

ـ مُفْعِل، ويكون صفةً، نحو: «مُكرِم»، وقيل: لم يجىء اسماً، إلّا قولهم: «مُؤْقِ» (حرف العين الذي يلي الأنف). وقال ابن جنّي: أصله: «مُؤْقِيّ»، فخُفِّف (الخصائص ٣/ ٢٠٥).

ـ مَفْعِل، ويكون اسماً، نحو «مَسْجِد»، وصفةً، نحو: «رجل مَنْكِب» (أي: عريف)، وهو

قليل في الصفة.

- مِفْعَل، ويكون اسماً، نحو: «مِنْبَر»، وصفةً، نحو: «مِدْعَس».

- مَفْعُل، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، والتاء المربوطة لازمة له، نحو: «مَزْرُعة»، و«مَقْبُرَة». ولا يُستَعمل بغير التاء إلّا أن يُجمع بحذفها، نحو: «مَأْلُك» في جمع «مَأْلُكَة»، (أي: رسالة).

- مُفْعَل، ويكون اسماً، نحو: «مُصْحَف»، وصفةً، نحو: «مُعْلَم»، وهو في الوصف كثير.

- يَفْعَل، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «يَرْمَع» (الخُذروف، وهو لعبة)، و«يَلْحَق» (القباء المَحْشُو). أمّا قولهم: «جَمَلٌ يَعْمَلٌ» (أي: نجيب)، و«ناقة يَعْمَلَةٌ»، و«رجل يَلْمَع»، فمن قبيل ما وُصف فيه بالاسم، ولذلك لم يمتنع من الصرف، ولو كان صفةً في الأصل، لوجب منع صرفه لوزن الفعل والوصف.

- نَفْعِل، نحو الاسم: «نَرْجِس»، ولا يُحْفَظ غيره، وقيل: هو أعجميّ.

* * *

وإذا لحقه بعد الفاء، جاء الاسم على الأوزان التالية:

- فاعِل، ويكون اسماً، نحو: «كاهِل»، وصفةً، نحو: «شارِب».

- فاعَل، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «خاتَم».

- فَيْعَل، ويكون اسماً، نحو: «زَيْنب»، وصفةً، نحو: «صَيْرَف».

- فَيْعِل، ولا يكون إلّا في المعتلّ، نحو: «سَيِّد»، وقيل: لم يَجِيءْ في الصَّحيح إلّا «بَيْئِس» (أي: الشَّديد). وكأنَّ الذي سَهّل ذلك فيه شَبَه الهمزة بحروف العلّة.

- فَوْعَل، ويكون اسماً، نحو: «كَوكَب»، وصفةً، نحو: «هَوْزَب» (أي: البعير القويّ).

- فَأْعَل، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «شَأْمَل» (أي: ريح الشّمال).

- فِنْعَل، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «جِنْدَب» (نوع من الجراد الصَّغير «الجُنْدُب»)، وهو قليل.

- فَنْعَل، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو «عَنْبَس» (من صفات الأسد، وهو العَبوس).

- فُنْعَل، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «قُنْبَر» (نوع من الطيور)، و«عُنْصَل» (البصل البرّيّ).

- فِيْعَل، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «صِيَهْم» (قصير).

- فُعَّل، ويكون اسماً، نحو: «سُلَّم»، وصفة، نحو «زُمَّل» (الضَّعيف الرذل).

- فِعَّل، ويكون اسماً، نحو: «قِنَّب»، وصفةً، نحو: «دِنَّم» (أي قصير).

- فِعِّل، ويكون اسماً، نحو: «حِمِّص»، وصفةً، نحو: «حِلِّزة» (البخيل وسيِّىء الخُلُق)، وقيل: لم يَجِيءْ في الصفة غيرها.

- فُعُّل، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «تُبُّع» (أي: الظِّلّ)، وهو قليل.

* * *

وإذا لحقه بعد العين، جاء الاسم على الأوزان التالية:

- فَعال، ويكون اسماً، نحو: «قَذال»، وصفةً، نحو: «جَبان».

ـ فِعال، ويكون اسماً، نحو: «حِمار»، وصفةً، نحو: «كِناز» (الضَّخمة والمُمْتَلِئة من اللحم).
ـ فُعال، ويكون اسماً، نحو: «غُراب»، وصفةً، نحو: «شُجاع».
ـ فَعِيل، ويكون اسماً، نحو: «قَضيب»، وصفةً، نحو: «جميل».
ـ فِعْيَل، ويكون اسماً، نحو: «عِثْيَر» (التراب)، وصفةً، نحو: «طِرْيَم» (الطويل من الناس).
ـ فُعْيَل، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «عُلْيَب» (اسم موضع).
ـ فَعْوَل، ويكون اسماً، نحو: «جَدْوَل»، وصفةً، نحو: «جَهْوَر» (جَهْوَرُ الصوت: شديده وعاليه).
ـ فِعْوَل، وقيل: لا يكون إلّا اسماً، نحو: «خِرْوَع» (اسم نبت يؤخذ من ثمره زيت مُسَهِّل)[1].
ـ فَعُول، ويكون اسماً، نحو: «عَمُود»، وصفةً، نحو: «صَدوق» (كثير الصدق).
ـ فُعُول، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «سُدُوس» (أي: الطَّيلَسان، وهو لباس أخضر يلبسه العلماء والمشايخ)، وهو قليل في الكلام، إلّا أن يكون مصدراً، نحو: «قُعود»، أو يُكسَّر عليه الاسم للجمع، نحو: «فُلُوس».
ـ فَعْأَل، ولم يجئ إلّا اسماً، نحو: «شَمْأَل» (ريح الشَّمال).
ـ فُعْنُل، ولم يَجِئ إلّا صفةً، نحو: «عُرُنْد» (الصلب الشَّديد).

ـ فَعَنْلَة، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «جَرَنْبَة».
ـ فَعِلَّة، ولم يجئ إلّا اسماً، نحو: «تَئِفَّة» (الحين والأوان).
ـ فَعُلَّة، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «تَلُنَّة» (الحاجة)، وهو قليل.
ـ فُعَلَّة، نحو: «دُرَجَّة» (المِرْقاة التي يُتَوَصَّل بها إلى سطح البيت)، وهو قليل.
ـ فَعَلّ، ويكون اسماً، نحو: «مَعَدّ» (اسم قبيلة)، وصفةً نحو: «هَبَيّ» (الصبيّ الصَّغير)، وهو قليل فيهما.
ـ فُعُلّ، ويكون اسماً، نحو: «جُبُنّ» (الجُبْن الذي يُؤكل)، وصفةً، نحو: «قُمُدّ» (الشّديد الغليظ).
ـ فِعِلّ، ويكون اسماً، نحو: «فِلِزّ» (النحاس الأصفر)، وصفةً، نحو: «طِمِرّ».
ـ فِعَلّ، ويكون اسماً، نحو: «مِجَنّ» (الترس)، وصفةً، نحو: «خِدَبّ» (الضخم الطويل).
ـ فُعْلُل، ويكون اسماً، نحو: «شُرْبُب» (اسم وادٍ)، وصفةً، نحو: «قُعْدُد» (الجبان).
ـ فَعْلَل، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «قَرْدَد» (الوجه).
ـ فِعْلِل، ولم يَجِئ إلّا صفةً، قالوا: «رماد رِمْدِد»[2] (أي: دقيق جدًّا).
ـ فُعْلَل، ويكون اسماً، نحو: «عُنْدَد» (الحيلة)، وصفةً، نحو: «قُعْدَد» (الجبان).

* * *

(١) وقيل: كل نبات قصيف ريّان من شجر أو عشب هو خِرْوَع (لسان العرب ٨/ ٦٧ «خرع»)، وبذلك يكون صفةً.
(٢) وقيل: «إنّ قولهم: «رماد رِمْدَد» ينبغي أن يكون ممّا فُتح تخفيفاً، لأنهم قالوا: «رِمْدِد». (ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/ ٨٧).

وإذا لحقه بعد اللام، جاء الاسم على الأوزان التالية:

- فَعْلَى، ويكون اسماً، نحو: «عَلْقى» (ضرب من الشجر). وقيل: لم يجيء صفةً إلّا بالهاء، نحو: «ناقةٌ حَلْباةٌ رَكْباةٌ» (أي: حلوبة مركوبة).
- فِعْلَى، ويكون اسماً، نحو: «مِعْزى». وقيل: لم يَجِيءْ صفةً إلّا بالهاء، نحو: «رجل عِزْهاة» (العازف عن اللهو والنساء).
- فَعْلَى، ويكون اسماً، نحو: «سَلْمَى»، وصفةً، نحو: «عَطْشَى».
- فُعْلَى، ويكون اسماً، نحو: «بُهْمَى» (ضرب من النبات)، وصفةً، نحو: «حُبْلَى».
- فُعْلَى، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، وتلزمه التاء، نحو: «بُهْمَاة».
- فَعَلَى، ويكون اسماً، نحو: «دَقَرى» (اسم روضة)، وصفةً، نحو: «بَشَكَى» (السريعة).
- فُعَلَى، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «أُرَبَى» (اسم للداهية)، وهو قليل.
- فِعْلَى، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «ذِكْرَى».
- فِعْلِن، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «فِرْسِن» (مقدّم خفّ البعير)، وهو قليل.
- فَعْلَن، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «ضَيْفَن» (الذي يأتي مع الضّيف مُتَطَفِّلاً).
- فِعَلْن، ويكون اسماً، نحو: «عِرَضْنَة» (الاعتراض في السَّير من النشاط)، وصفةً، نحو قولهم: «رجل خِلَفْنَة» (هو الذي في خلقه خلاف)، وهو قليل فيهما.
- فُعْلُم، ويكون اسماً، نحو: «زُرْقُم» (الحيَّة)، وصفةً، نحو: «سُتْهُم» (الكبير العجوز).
- فِعْلِم، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «دِقْعِم» (الدقعاء، وهي الأرض لا نبات فيها).
- فَعْلَم، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «شَدْقَم» (الواسع الشِّدق).
- فَعْلأً، وقيل: لم يَجِيءْ منه إلّا «ضَهْيَأ»، وهو اسم وصفة (الضَّهْيأ: نوع من الشجر، والمرأة التي لا لبن لها).
- فِعْلِية، ويكون اسماً، نحو: «هِبْرِية» (ما طار من الرِّيش)، وصفةً، نحو: «زِبْنِيَة» (المُتَمَرِّد).
- فَعْلَتَة، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «سَنْبَتَة» (الدَّهر والحِقْبَة).
- فَعْلُوَة، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «تَرْقُوَة» (العظمة التي بين ثُغْرة النحر والعاتق في أعلى الصَّدْر).
- فُعْلُوَة، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «عُنْصُوَة» (القطعة من الإبل).
- فِعْلُوَة، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «جِنْدُوَة» (الشعبة من الجبل)[1].

* * *

ب ـ الاسم الثّلاثيّ المَزِيد بِحَرْفَين: تختلف أوزان هذا الاسم باختلاف موقع الحرفين الزائدين فيه، وبحسب اجتماعهما وافتراقهما، فإذا افترقا، لا بدّ أن تفصل بينهما الفاء، أو العين، أو اللام، أو الفاء والعين، أو العين واللام، أو الفاء والعين واللام.

فإذا فصلت بينهما الفاء جاء على الأوزان التالية:

---

(١) انظر: ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/ ٧٢ ـ ٩٢.

ـ أُفاعِل، ويكون اسماً، نحو: «أُحامِر» (اسم موضع)، وصفةً، نحو: «رجل أُباتِر» (أي: يقطع رحمه). وقيل: لا يعلَم صفة إلّا هذا.

ـ أَفاعِل، ولا يكون في الكلام إلّا إذا كُسِّر عليه الواحد للجمع، ويكون اسماً نحو: «أجادِل» (جمع «أَجْدَل»، وهو الصَّقر)، وصفةً، نحو: «أكارم».

ـ أَفَنْعَل، ويكون اسماً، نحو: «أَلَنْجَج» (عود البخور)، وصفةً، نحو: «أَلَنْدَد» (الألدّ)، وهو قليل فيهما.

ـ يُفَعَّل، ويكون اسماً، نحو: «يُرَنَّأ» (الحنّاء).

ـ يَفَعَّل، ويكون اسماً، نحو: «يَرَنَّأ» (الحِنّاء).

ـ يَفَنْعَل، ويكون اسماً، نحو: «يَلَنْجَج» (عود البخور)، وصفةً، نحو: «يَلَنْدَد» (الألَدّ).

ـ مَفاعِل، ولا يكون في الكلام، إلّا إذا كُسِّر عليه الواحد للجمع، ويكون اسماً، نحو: «مَنابِر»، وصفةً، نحو: «مَداعِس».

ـ يَفاعِل، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «يرامِع» (جمع «يرمع»، وهو الخذروف).

ـ تَفاعِل، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «تَتافِل» (جمع «تتفل»، وهو ولد الثعلب).

ـ تُفاعِل، نحو، «تُماضِر»، وهو منقول من الفعل المضارع. وقيل: التاء فيه أصليّة، ووزنه «فُعالِل»، فهو رباعيّ[1].

ـ تَفَعُّل، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «تَنَقُّط» (اسم طائر. ويكثر في المصادر، نحو: «تَعَلُّم».

ـ تُفُعُّل، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «تُبُشُّر» (اسم طائر)، وهو قليل.

ـ تِفِعِّل، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «تِهِبِّط» (اسم طائر)، وهو قليل.

* * *

وإذا فصلت بينهما العين، جاء على الأوزان التالية:

ـ فاعُول، ويكون اسماً، نحو: «ناموس»، وصفةً، نحو: «حاطُوم».

ـ فَيْعُول، ويكون اسماً، نحو: «خَيْشُوم»، وصفةً، نحو: «عَيْثُوم» (الضَّخْم الشَّديد).

ـ فُوعال، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «طُومار» (الصحيفة).

ـ فاعال، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «ساباط»، وهو قليل.

ـ فَوْعال، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «تَوْراب» (التراب)، وهو قليل.

ـ فَيْعال، ويكون اسماً، نحو: «شَيْطان»، وصفةً، نحو: «بَيْطار».

ـ فِيعال، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «دِيباج».

ـ فِنْعال، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «قِنْعاس» (الناقة الطويلة العظيمة السَّنَمة).

ـ فَوَعْلَل، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «كَوَأْلَل» (القصير الغليظ)، وهو قليل.

ـ فَعّال، ويكون اسماً، نحو: «قَذّاف» (المنجنيق)، وصفةً، نحو: «شَرّاب»، وهو في الصفة كثير.

ـ فُعّال، ويكون اسماً، نحو: «خُطّاف»، وصفةً، نحو: «حُسّان».

ـ فِعّال، ولا يكون إلّا اسماً، نحو: «حِنّاء»، وأمّا قولهم: «رجل دِنّابة» (القصير الغليظ)، فهو من

(١) الخصائص ٣/ ١٩٧؛ والممتع في التصريف ١/ ٩٦.

الوصف بالاسم، إذْ لم يُطابق موصوفه.

ـ فُعُّول، ولم يَجِيء إلّا صفةً، نحو: «قُدُّوس».

ـ فَعُّول، ويكون اسماً، نحو: «كَلُّوب» (المِهْماز)، وصفةً، نحو: «قَدُّوس».

ـ فِعَّوْل، ويكون اسماً، نحو: «سِنَّوْر» (الهِرّ)، وصفةً، نحو: «سِرَّوْط» (الذي يبتلع كلّ شيء).

ـ فِعِّيل، ويكون اسماً، نحو: «سِكِّين»، وصفةً، نحو: «شِرِّيب».

ـ فُعِّيل، ولم يَجِيء إلّا صفةً، نحو: «كوكب دُرِّيء» (مُضيء).

ـ فُعَّيْل، ويكون اسماً، نحو: «عُلَّيْق» (نوع من النبات)، وصفةً، نحو: «سُكَّيْت».

* * *

وإذا فصلت بينهما اللام: جاء على الأوزان التالية:

ـ فَعَنْلَى، ويكون اسماً، نحو: «قَرَنْبَى» (دويبة تشبه الخنفُساء)، وصفةً، نحو: «سَبَنْدى» (الطويل).

ـ فَعَنْلى، ولم يَجِيء إلّا اسماً، نحو: «بَلَنْصى» (جمع «بلنصاة»، وهي بقلة، وقيل: اسم طائر).

ـ فُعَنْلَى، ولم يَجِيء إلّا اسماً، نحو: «جُلَنْدَى» (اسم ملك)، وهو قليل.

ـ فُعَيْلَى، ولم يَجِيء إلّا اسماً، نحو: «قُصَيْرَى»، (نوع من الأفاعي).

ـ فَعَيْلاً، ويكون صفةً، نحو: «حَفَيْسَاً» (ضَخْم)، ولم أقع على اسم على هذا الوزن.

ـ فُعالَى، ويكون اسماً، نحو: «حُبارى» (طائر رماديّ اللّون يُشبه الإوزّة).

ـ فُعُولَى، ولم يَجِيء إلّا اسماً، نحو: «عُشُورى» (اسم موضع).

ـ فَعَالَى، أو فَعالٍ، ويكون اسماً، نحو: «صَحَارى»، وصفةً، نحو: «كَسَالى». ويجوز أن تجيء على أصلها، فتقول: «صَحارٍ» في الاسم دون الصفة.

ـ فَعالِن، ويكون اسماً، نحو: «فَراسِن» (جمع «فِرْسَن»، وهو طرف خفّ البعير)، وصفةً، نحو: «رَعاشِن» (جمع «رَعْشَن»، وهو الجبان).

ـ فُعَلَّى، ولم يَجِيء إلّا اسماً، نحو: «عُرَضَّى» (الإعراض).

ـ فِعَلَّى، ولم يَجِيء إلّا اسماً، نحو: «دِفَقَّى» (مشية فيها تدفُّق وإسراع)، وهو قليل.

ـ فِعِلَّى، ويكون اسماً، نحو: «زِمِكَّى» (منبت ذنب الطائر)، وصفةً، نحو: «كِمِرَّى» (القصير).

ـ فُعُلَّى، ولم يَجِيء إلّا اسماً، نحو: «حُذُرَّى» (الباطل).

ـ فُعالِيَة، ويكون اسماً، نحو: «صُراحية» (الخمر الخالصة)، وصفةً، نحو: «قُراسية» (الضخم الشديد).

ـ فَعالِيَة، ويكون اسماً، نحو: «رَفاهِيَة»، وصفةً، نحو: «حَزابيَة» (الغليظ، أو الجَلِد).

ـ فَعَنْلُوَة، ولم يَجِيء إلّا اسماً، نحو: «قَلَنْسُوة».

ـ فُعَنْلِيَة، ولم يَجِيء إلّا اسماً، نحو: «قُلَنْسِية» (بمعنى «القَلَنْسُوَة»)، وهو قليل.

وإذا فصلت بينهما الفاء والعين، جاء على الأوزان التالية:

ـ إِفْعال، ويكون اسماً، نحو: «إِغْصار»، وصفةً، نحو: «إِسْكاف»، وقيل: ولم يجِيء صفةً غيرها.

- أَفْعال، ولا يكون اسماً أو صفةً، إلّا إذا كُسِّر عليه الواحد للجَمْع، فالاسم، نحو: «أَبْيات»، والصِّفة، نحو: «أَبْطال».
- أُفْعُول، ويكون اسماً، نحو: «أُسْلوب»، وصفةً، نحو: «أُسْكُوب» (المسكوب).
- إفْعِيل، ويكون اسماً، نحو: «إكْليل»، وصفةً، نحو: «إصْليت» (الشجاع الماضي في الحوائج).
- إفْعَوْل، ويكون اسماً، نحو: «إدْرَوْن» (المعلف)، وصفةً، نحو: «إزْمَوْل» (المُصَوِّت من الوعول وغيرها).
- مِفْعال، ويكون اسماً، نحو: «مِصْباح»، وصفةً، نحو: «مِفْساد».
- مِفْعِيل، ويكون اسماً، نحو: «مِنْدِيل»، وصفةً، نحو: «مِسْكِين».
- مَفْعُول، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «مَقْتُول».
- مُفْعُول، ويكون اسماً، نحو: «مُغْلُوق» (المعلاق)، وهو غريب شاذّ.
- تَفْعِيل، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «تَعْلِيم»، وهو المصدر القياسي لِـ «فَعَّلَ» الصَّحيح اللاّم.
- تَفْعُول، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «تَعْضُوض» (تمر أسود شديد الحلاوة).
- تُفْعُول، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «تُؤْثُور» (حديدة يُسْحَى بها باطن خفّ البعير).
- تِفْعال، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «تِمْثال»، وجاء صفةً بالتاء المربوطة، نحو: «رجل تِلْعابَة وتِقْوالة» (أي: كثير اللعب والقول).
- تَفْعال، ويكون اسماً (مصدراً)، نحو: «تَرْداد»، وصفةً، نحو: «تَضْراب» (صيغة مبالغة من «ضرب»).
- يَفْعُول، ويكون اسماً، نحو: «يَرْبُوع» (حيوان قاضم يشبه الفأر)، وصفةً، نحو: «يَخْضُور» (الأخْضَر).
- يَفْعِيل، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «يَقْطِين».
- تَفْعِلَّة، ويكون صفةً، نحو: «تَرْعِيَّة» (الذي يُجيد رعاية الإبل)، وهو قليل.
- أُفْعُلّ، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «أُتْرُجّ» (ثمر يشبه الليمون).
- إفْعَلّ، ويكون اسماً، نحو: «إزْفَلَّة» (الخفّة)، وصفةً، نحو: «إرْزَبّ» (القصير). ويكون اسماً.
- مِفْعِلّ، ويكون اسماً، نحو: «مِرْعِزّ» (الزغب الذي تحت شعر العنز).
- مَفْعَلّ، وقيل: ولم يَجِيءْ منه إلّا: «مَكْوَرّ» (العظيم روثة الأنف).

* * *

وإذا فصلت بينهما العين واللام، جاء على الأوزان التالية:

- فَيْعَلَى، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «خَيْزَلَى» (مشية فيها تثاقل)، وهو قليل.
- فَوْعَلَى، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «خَوْزَلَى» (مشية فيها تثاقل).
- فِنْعَلْو، ولم يَجِيءْ إلّا صفة، نحو: «حِنْطَأْو» (العظيم البطن).
- فُعَّلَى، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «سُمَّهَى» (الجرْي إلى غير أمر معروف).
- فاعِلة، ويكون اسماً، نحو: «قاطِرة»، وصفةً، نحو: «راوية» (الكثير الرِّواية).

* * *

وإذا فصلت بينهما الفاء والعين واللاّم، جاء

على الأوزان التالية:

ـ أَفْعَلَى، ويكون اسماً، نحو: «أَجْفَلَى» (الدعوة العامّة إلى الطعام)، وقيل: لا يُحفَظ غيره.

ـ أُفْعَلَى، نحو: «أُرْبَعَى» (الأربعاء).

ـ إِفْعَلَى، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «إيجَلَى» (اسم موضع).

* * *

وإذا اجتمع الحرفان الزّائدان فيه، فلا يخلو أن يجتمعا قبل الفاء، أو بعد الفاء، أو بعد اللام.

فإذا اجتمعا قبل الفاء جاء على:

ـ اِنْفَعْل، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «اِنْخَلْق» (المُخْلَق من الكِبَر والهَرَم).

* * *

وإذا اجتمعا فيه بعد الفاء، جاء على الأوزان التالية:

ـ فَواعِل، ويكون اسماً، نحو: «جَوائِز»، وصفةً، نحو: «ضَوارِب».

ـ فُواعِل، ويكون اسماً، نحو: «صُواعِق» (اسم موضع)، وصفةً، نحو «دُواسِر» (الشَّديد الضَّخم).

ـ فَياعِل، ويكون اسماً، نحو: «غيالِم» (جمع «غيلَم»، وهو الضّفدع)، وصفةً، نحو: «صَياقِل» (جمع «صَيْقَل»، وهو مَنْ صناعته صَقْل السُّيوف).

ـ فَناعِل، ويكون اسماً، نحو: «خنافِس»، وصفةً، نحو: «عَنابِس» (جمع «عَنْبَس»، وهو صفة للأسد، من العبوس).

ـ فَعَوْعَل، ولم يَجِيءْ إلّا صفة، نحو: «غَدَوْدَن» (الناعم).

ـ فَعَيْعَل، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «خَفَيْفَد» (الخفيف من الظّلمان).

ـ فَعَنْعَل، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «عَقَنْقَل» (الكثيب العظيم من الرمل).

ـ فَعاعِل، ويكون اسماً، نحو: «سلالِم»، ولا يُسْتَنْكَرُ أن يكون في صفة، لأنَّ فيها مثل: «زُرَّق» (الحديد النظر)، و«حُوَّل» (الشديد الاحتيال للأمور).

ـ فُعَلْعَل، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «ذُرَحْرَح» (السّمّ).

ـ فَعَلْعَل، ويكون اسماً، نحو: «حَبَرْبَر» (فرخ الحُبارى، وهو طائر رماديّ اللّون يُشبه الإوزّة).

ـ فُعُلْعُل، ويكون صفةً، نحو: «كُذُبْذُب»، وقيل: لا يُحفَظ غيره.

ـ فِعِلْعِل، ويكون اسماً، نحو: «إِزِلْزِل» (الزَّلزلة، وهو «فِعِلْعِل» من «الأَزْل»).

* * *

وإذا اجتمعا بعد العين، جاء الاسم على الأوزان التالية:

ـ فُعْوال، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «عُصْواد» (الجلبة والاختلاط)، وهو قليل.

ـ فِعْوال، ويكون اسماً، نحو: «عِصْواد» (الجلبة والاختلاط)، وصفةً، نحو: «جِلْواخ» (الوادي الواسع العميق).

ـ فَعالَّة، ويكون اسماً، نحو: «حَمارَّة» (شدّة الحَرّ)، وقيل: لم يَجِيءْ صفةً.

ـ فِعْيال، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «جِرْيال» (صبغ أحمر).

ـ فِعْيَوْل، ويكون اسماً، نحو: «ذِهْيَوْط» (اسم موضع)، وصفةً، نحو: «عِذْيَوْط» (الكسول

عند الجماع)، وهو قليل فيهما.

ـ فِعْنال، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «فِرْناس» (الشّديد الغليظ).

ـ فُعانِل، ولم يَجِيءْ إلّا «فُرانِس» (جمع «فرنوس»، وهو من أسماء الأسد).

ـ فَعاوِل، ويكون اسماً، نحو: «جَداوِل»، وصفةً، نحو: «قَساوِر» (جمع «قَسْوَرَة»، وهو الشجاع).

ـ فَعايِل، ويكون اسماً، نحو: «عَثايِر» (جمع «عِثْيَر»، وهو التراب)، وصفة بالقياس، لأنّ «طِرْيَماً» (الطريم: الطويل) صفة، وقياس جمعها «طرايِم».

ـ فَعائِل، ويكون اسماً، نحو: «رسائل»، وصفةً، نحو: «طرائِف».

ـ فُعائِل، ويكون اسماً، نحو: «جُرائِض» (الأسد)، وصفةً، نحو: «حُطائِط» (الجارية الصَّغيرة)، وهو قليل فيهما.

ـ فُعْلِيل، ولم يُسْمع منه إلّا «حُبْليل» (دويبّة).

ـ فُعامِل، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «دُلامِص» (البرّاق).

ـ فَعَنْلَل، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «عَفَنْجَج» (الجافي الخُلُق).

ـ فَعالِل، ويكون اسماً، نحو: «قَرادِد»، (جمع «قَرْدَد»، وهو الوجه)، وصفةً، نحو: «رعابِب» (جمع «رعبب»، وهو الشّديد الخوف).

ـ فَعَيْلَل، ويكون اسماً، نحو: «حَفَيْلَل» (نوع من الشَّجر)، وصفةً، نحو «خَفَيْدَد» (سريع)، وهو قليل فيهما.

ـ فَعَوْلَل، ويكون اسماً، نحو: «حَبَوْنَن» (اسم علم)، وهو قليل.

ـ فِعَوْلَل، ويكون اسماً، نحو: «جِبَوْنَن» (اسم علم)، وهو قليل.

ـ فِعْوَلّ، ويكون اسماً، نحو: «عِسْوَدّ» (الحَيَّة)، وصفةً، نحو: «عِلْوَدّ» (الغليظ الرّقبة)، وهو قليل.

ـ فُعْلال، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «فُسْطاط» (البيت من شَعر)، وهو قليل.

ـ فِعْلال، ويكون اسماً، نحو: «جِلْباب» (القميص، وثوب أوسع تغطّي به المرأة رأسها وصدرها)، وصفةً، نحو: «شِمْلال» (السريع الخفيف من الإبل).

ـ فِعْلِيل، ويكون اسماً، نحو: «حِلْتيت» (نوع من النبات)، وصفةً، نحو: «صِنْديد» (الشّديد، الشُّجاع).

ـ فُعْلُول، ويكون اسماً، نحو: «هُذْلُول» (اسم علم)، وصفةً، نحو: «بُهْلُول» (السَّيِّد الجامع لكلّ خير).

ـ فَعَلُول، ويكون اسماً، نحو: «بَعَكُوك» (شدّة الحرّ)، وصفةً، نحو: «حَلَكُوك» (الشّديد السَّواد).

ـ فَعَلِيل، ويكون اسماً، نحو: «حَمَصِيص» (بقلة رمليَّة)، وصفةً، نحو: «صَمَكيك» (الغليظ الجافي).

ـ فَعَيَّل، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «هَبَيَّخ» (الأحمق المُسْتَرخي).

ـ فَعَوَّل، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «كَرَوَّس» (ضَخْم).

* * *

وإذا اجتمعا بعد اللام، جاء الاسم على الأوزان التالية:

ـ فَعْلاء، ويكون اسماً، نحو: «طَرْفاء» (نوع

من الشّجر)، وصفةً، نحو: «صَفْراء».

- فُعْلاء، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «قُوباء» (داء معروف بالحُزاز).

- فِعْلاء، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «عِلْباء» (عصب ممتدّ في العُنُق).

- فُعَلاء، ويكون اسماً، نحو: «رُحَضاء» (عرق الحِمَّى)، وصفةً، نحو «نُفَساء» (المرأة إذا وَلدتْ). وهو كثير إذا كُسِّر عليه الجمع للواحد.

- فَعَلاء، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «جَنَفاء» (اسم موضع).

- فِعَلاء، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «سِيَراء» (ضَرْب من النبات)، وهو قليل.

- فَعْلان، ويكون اسماً، نحو: «ضَمْران» (ضرب من النبات)، وصفةً، نحو: «عَطْشان».

- فُعْلان، ويكون اسماً، نحو: «دُكّان»، وصفةً، نحو: «عُرْيان». والاسم كثير إذا كُسِّر عليه الواحد للجمع.

- فِعْلان، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «سِرْحان» (الذّئب)، وهو كثير إذا كُسِّر عليه الواحد للجمع، نحو: «غِلْمان».

- فَعَلان، ويكون اسماً، نحو: «كَرَوان»، وصفةً، نحو: «زَفَيان» (الناقة السريعة).

- فَعِلان، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «ظَرِبان» (دابّة).

- فَعُلان، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «سَبُعان» (اسم موضع)، وهو قليل.

- فُعُلان، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «سُلُطان».

- فَعَلْنى، ولم يَجِئ إلّا صفةً، نحو: «عَفَرْنى» (الخبيث المنكر الداهي)، وهو قليل.

- فِعَلْنى، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «عِرَضْنَى» (نوع من المشي فيه نشاط).

- فَعَلُوت، ويكون اسماً، نحو: «رَغَبُوت» (الرغبة)، وصفةً، نحو: «رجل خَلَبُوت» (خدَّاع).

- فَعْلُوت، ويكون اسماً، نحو: «حَيُّوت» (ذَكَر الحيّات)، وصفةً، نحو: «خَلْبُوت» (خدّاع).

- فِعْلِيت، ولم يَجِئ إلّا صفةً، نحو: «عِفْريت».

- فِعْلِين، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «غِسْلين» (ما يسيل من جلود أهل النار).

- فُعَلْنِية، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «بُلَهْنِيَة» (الرَّخاء وسعة العيش).

- فَعْلَوَى، نحو: «هَرْنَوَى» (اسم نبت).

- فَعَلُوَّة، ويكون اسماً، نحو: «جَبَرُوَّة» (التجبُّر والتَّكَبُّر)، وقيل: لم يجئ منه إلّا هذا الاسم[1].

* * *

ج - الاسْمُ الثُّلاثيُّ المزيد بثَلاثةِ أَحْرُفٍ: لا يخلو هذا الاسم من أن تجتمع فيه هذه الأحرف الثلاثة المزيدة، أو تفترق، أو تجتمع منها اثنتان. فإن افترقت جاء على الأوزان التالية:

- إِفْعِيلَى ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «إِهْجِيرى» (أي: الدَّأب والعادة)، و«إِجْرِيّا» (الخلق والطبيعة). وقيل: لا يُحفظ غير هذين

(١) الممتع في التصريف ١/ ٩٤ - ١٢٦.

الاسمين.

- تَفاعِيل، ولم يَجِئْ إلّا اسماً، نحو: «تسابيح»، و«تماثيل».
- يَفاعِيل، ولا يكون إلّا جمع تكسير اسماً، نحو: «يرابيع» (جمع «يربوع»، وهو حيوان قاضم يشبه الفأر)، وصفةً، نحو: «يخاضير» (جمع «يخضور» بمعنى الأخضر).
- مَفاعيل، ولا يكون إلّا جمع تكسير: اسماً، نحو: «مَفاتيح»، وصفةً، نحو: «مَكاريم».
- أَفاعِيل، ولا يكون إلّا جمع تكسير أيضاً، نحو: «أساليب».
- فاعَوْلَى، نحو: «بادَولَى» (اسم موضع). وقيل: لم يُحفَظ منه سوى هذه الكلمة.
- فِعِّيلَى، ولم يَجِئْ إلّا اسماً في المصادر، نحو: «هِجِّيرَى» (الدَّأب والعادة)، وأمّا «الفِخِّيراء» (أي: الفخر) و«الخِصِّيصاء» (أي: الخُصوصيَّة)، فهما بناءان ممدودان منه على الشُّذوذ.
- فُعَّالَى، ولم يَجِئْ إلّا اسماً، نحو: «شُقَّارَى» (نوع من النبات)، و«خُضّارَى» (نوع من النبات).
- فُعَّيْلَى، ولم يَجِئْ إلّا اسماً، نحو: «خُلَّيْطى» (بمعنى الاختلاط)، و«بُقَّيْرى» (لعبة تتكوَّن من كومة من تراب حولها خطوط).
- مَفْعِلَّى، ولم يَجِئْ إلّا صفةً، نحو: «مَرْعِزّى» (اللَّيِّن من الصُّوف).
- مَفْعَلَّى، وهو قليل، ولم يَجِئْ إلّا صفةً، نحو: «مَكْوَرَّى» (الفاحش المِكْثار).
- مِفْعِلَّى، ولم يَجِئْ إلّا اسماً، نحو: «مِرْعِزَّى» (الزَّغب الذي تحت شعر العنزة)، فأمّا قولهم: «رجل مِرْقِدَّى»، (الذاهب على وجهه) فمن قبيل الوصف بالأسماء، لأنّها غير مطابقة لموصوفها.
- يَفْعَلَّى، ولم يَجِئْ إلّا اسماً وهو قليل، نحو: «يَهْيَرَّى» (أي: الباطل)، وقيل: وزنه: «فَعْفَلَّى».
- تِفِعّال، ولم يَجِئْ إلّا اسماً، نحو: «تِحِمّال» (الشديد الحمل). وقيل: إنّ قولهم: «رجل تِلِقّامة» (العظيم اللَّقم)، وتِلِعّابة (الكثير المزاح والمداعبة)، وتِلِقّاعة (الكثير الكلام)، وتِكِلّامة (الفصيح الكلام الجيِّدة)» فمن قبيل الوصف بالمصدر، ودخلت التاء للمبالغة[1].

* * *

وإن اجتمعت الأحرف الثلاثة المزيدة، فلا يخلو أن تجتمع فيه بعد الفاء، أو بعد العين، أو بعد اللام.

فإن اجتمعت بعد الفاء، جاء على وزن:

- فُعُّلْعُل، نحو: «كُذُّبْذُب» (الكثير الكذب جدًّا).

* * *

وإذا اجتمعت فيه بعد العين، جاء على الأوزان التالية:

- فَعاوِيلُ، ولا يكون إلّا صفةً، نحو: «جَلاويخ» (جمع «جَلْواخ»، وهو الوادي الضخم العميق)، وقد يجيء اسماً بالقياس، لأنَّ «عِضْواداً» (الجلبة والاختلاط) اسم، وقياس تكسيره «عصاويد».

---

(١) الممتع في التصريف ١/ ١٢٩ ـ ١٣٠.

ـ فَعايِيلُ، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «كَرايِيس» (جمع «كرياس»، وهو الكنيف المُشرف على سطح بقناة إلى الأرض).

ـ فَعالِيلُ، ويكون اسماً، نحو: «ظنابيب» (جمع «ظُنبوب»، وهو حرف السّاق اليابس من قُدُم)، وصفةً، نحو: «بَهالِيل» (جمع «بُهلول»، وهو السَّيِّد الجامع لكلّ خير). ولا يكون فيهما إلّا إذا كُسِّر عليه الواحد للجمع.

ـ فِعِنْلال، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «فِرِنْداد» (نوع من الشجر).

* * *

وإذا اجتمعت فيه بعد اللام، جاء على الأوزان التالية:

ـ فُعْلُوان، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «عُنْفُوان».

ـ فِعْلِيان، ويكون اسماً، نحو: «بِلِّيان»، (أي: البعد)، وصفةً، نحو: «خِرِّيان» (أي: جبان).

ـ فُعَلايا، نحو، «بُرَحايا» (اسم موضع)، وقيل: لم يجِيءْ غيره.

ـ فَعَلَيّا، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «مَرَحَيّا» (كلمة تقال للرامي إذا أصاب)، وهو قليل.

ـ فِعْلِياء، ويكون اسماً، نحو: «كِبْرِياء»، وصفَةً، نحو: «جِرْبِياء» (الرجل الضعيف)، وهو قليل.

ـ فَعَلُوتَى، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «رَهَبُوتَى» (أي: الرهبة)، و«رَغَبُوتَى» (أي: الرَّغبة)، وهو قليل.

* * *

وإذا اجتمع منها اثنتان، جاء على الأوزان التالية:

ـ إفْعِلان، ويكون اسماً، نحو: «إِسْحِمان» (اسم جبل)، وصفةً، نحو: «لَيلَةٌ إِضْحِيانَةٌ» (أي: لا غيم فيها)، وهو قليل.

ـ أُفْعُلان، ويكون اسماً، نحو: «أُرْجُوان»، وصفةً، نحو: «أُلْعُبان» (الكثير اللَّعب).

ـ أَفْعَلان، ولم يَجِيءْ إلّا صفة، نحو: «أَنْبَخان» (أي: مُسْتَرخٍ)، وهو قليل.

ـ تَفْعَلاء، نحو: «تَرْكَضاء» (مشية فيها تبختر)، وقيل: لم يسمعْ غيره.

ـ أَفْعِلاء، نحو: «أَرْبِعاء»، و«أَصْدِقاء».

ـ أَفْعَلاء، نحو: «أَرْبَعاء»، وقيل: لم يسمعْ غيره.

ـ أَفْعُلاء، نحو: «أَرْبُعاء»، وقيل: لم يسمعْ غيره.

ـ فُنْعُلاء، نحو: «خُنْفُساء».

ـ فُنْعَلاء، نحو: «خُنْفَساء».

ـ فاعِلاء، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «قاصِعاء» (فم جحر الضّبّ).

ـ فَعالاء، ويكون اسماً، نحو: «بَراكاء» (ساحة الحرب)، ووصفاً، نحو: «رجل عَياياء» (أي: عِنِّين تُعييه مضاجعة النّساء).

ـ فِعالاء، نحو: «قِصاصاء» (القصاص)، وقيل: لم يُحفَظْ غيره.

ـ فَعْلُولَى، نحو: «فَوْضُوضَى»، وقيل: لم يجِيءْ غيره.

ـ فَوْعَلاء، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «حَوْصَلاء» (حوصلة الطَّير)، وهو قليل.

ـ مَفْعِلاء، نحو: «مَرْعِزاء» (الزَّغب الذي تحت شعر العنز)، وهو قليل.

ـ فُعُولاء، نحو: «عُشُوراء» (اسم موضع)، وهو قليل.

- **فَعُولاء**، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «بَروكاء» (ساحة الحرب)، وهو قليل.
- **فَعِيلاء**، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «عَجِيساء» (اسم مشية بطيئة)، وهو قليل.
- **فُعُّلَان**، ويكون اسماً، نحو: «قُمُّحَان» (الذريرة تعلو الخمرة)، وصفةً، نحو: «قُمُّدَان» (قويّ صلب)، ولا يُعرف في الصفة غيره.
- **فُعَلّان**، ويكون اسماً، نحو: «حُوَمّان»، وصفةً، نحو: «جُلَبّان» (أي: الصَّخّاب).
- **فِعِلّان**، ويكون اسماً، نحو: «فِرِكّان» (اسم موضع)، وصفةً، نحو «كِلِمّان» (فصيح الكلام).
- **فَعِلّان**، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «تَئِفّان» (النشاط).
- **فِعِلْعال**، ويكون اسماً، نحو: «حِلِبْلاب» (نبت تدوم خضرته في القيظ)، وصفةً، نحو: «سِرِطْراط» (سريع البلع).
- **إِفْعالّ**، نحو: «إِسْحارّ» (بقلة حارّة)، ولا يُحفَظ غيره.
- **أَفْعَالّ**، نحو: «أَسْحارّ».
- **فَعَيَّلَى**، نحو: «هَبَيَّخَى» (مشية فيها تبختر).
- **إِفْعِلَّى**، نحو «إِيجِلَّى» (اسم موضع).
- **فَعاعيل**، ويكون اسماً، نحو: «بلاليط» (الأراضي المستوية)، وصفةً، نحو «عَواوير» (جمع «عَوّار»، وهو الضعيف الجبان).
- **فَوْعالَى**، نحو: «حَوْلايا» (اسم موضع).
- **فُعاعِيل**، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «ماءٌ سُخاخين»، وقيل: لا يُعلم غيره.
- **فَعْفَعِيل**، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «مَرْمَريس» (الداهية الشَّديدة).
- **فَعالين**، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «سَراحين» (جمع «سِرْحان»، وهو الذِّئب).
- **فَعالان**، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «حَماطان» (اسم موضع)، وهو قليل.
- **فَيْعُلان**، ويكون اسماً، نحو: «ضَيْمُران» (نوع من الشَّجر)، وصفةً، نحو: «كَيْذُبان» (الكثير الكذب).
- **فَيْعَلان**، ويكون اسماً، نحو: «قَيْقَبان» (خشب تُصْنع منه السُّروج)، وصفةً، نحو: «هَيَّبان» (الجبان الشَّديد الخوف).
- **فِيْعَلاء**، نحو: «دِيَكْساء» (القطعة العظيمة من الغنم)، وهو قليل.
- **فَوْعَلان**، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «حَوْتَنان» (اسم موضع)، وهو قليل.
- **مَفْعَلان**، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «مَلأمان» (شديد اللُّؤم).
- **مُفْعِلَّى**، نحو: «مُكْوِرَّى» (العظيم الرَّوثة من الدّوابّ، أو العظيم الأرنبة).
- **تَفْعَلُوت**، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «تَرْنَموت» (الترنُّم).
- **فَواعيل**، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «خَواتيم» (جمع «خاتام»، وهو الخاتم).
- **فَياعيل**، ويكون اسماً، نحو: «دَياميس» (جمع «ديماس»، وهو القبر). وصفةً: نحو: «بياطير» (جمع «بيطار»).
- **فَعاليت**، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً وهو قليل، نحو: «عفاريت». وقد يجيء اسماً بالقياس، نحو: «ملاكيت» في جمع «مَلَكُوت».
- **فَعالِيّ**، ويكون اسماً، نحو «قَمارِيّ» (جمع «قمريّ»، وهو ضرب من الحمام)، وصفة، نحو: «حَوَالِيّ» المحتال الشَّديد).

- فَنْعَلِيل، ولم يَجِيء إلّا صفةً وهو قليل، نحو: «خَنْفَقِيق» (السريعة الجريئة من النساء).

* * *

د ـ الاسْم الثُّلاثيُّ المزيد بأَرْبَعَةِ أَحْرُف: له أحدَ عَشَرَ وزناً، وهي:

- أُفْعُلاوَى، نحو: «أُرْبُعاوَى» (ضرب من الجلوس).
- إِفْعِيلال، ولم يَجِيء إلّا مَصْدراً، نحو: «إِشْهيباب» (مصدر «اِشْهابّ»)، و«احْمِيرار» (مصدر «اِحمارّ»).
- فاعُولاء، ولم يَجِيء إلّا اسماً، نحو: «عاشُوراء».
- فُعْلُعْلان، ولم يَجِيء إلّا اسماً، نحو: «كُذُبْذُبان» (شديد الكذب).
- فُعَّيْلاء، نحو: «دُخَّيلاء» (باطن الأمر)، و«غُمَّيْضاء».
- مَفْعُولاء، ويكون في الاسم، نحو: «مَعْيُوراء»، (اسم جمع للعير)، والصِّفة، نحو: «مَشْيُوخاء» (اسم جمع للشَّيخ يجري مجرى الصِّفة).

وأمّا قول العرب: «هم من مَعْكُوكاء وبَعْكُوكاء» (أي: في غبار وجلبة وشرّ)، فـ«مَفْعُولاء» لا «فَعْلُولاء»، والباء في «بَعْكُوكاء» بدل من الميم على لغة بني مازن، فإنَّهم يبدلون من الميم باءً إذا كانت أوَّلاً. وأمّا «ينابعات» (اسم موضع)، فإنَّما هو «يَفاعِل» كـ«يَرامِع»، ثمَّ جُمع بالألف والتاء، وسُمِّي به، وليس ببناء مفرد على وزن «يفاعلات»، فإنّ ذلك بناء لم يثبت في كلام العرب[1].

- يَفاعِلاء، نحو: «يَنابِعاء» (اسم مكان)، وهو قليل.
- فُعَيْلِياء، نحو: «مُزَيْقِياء» (لقب عمرو بن عامر ملك اليمن)، وهو قليل.
- إِفْعِيلاء، نحو: «إِهْجِيراء» (الدّأب والعادة)، وهو قليل.
- فَنْعَلُولَى، نحو: «حَنْدَقُوقى» (اسم نبت)، وقيل: نونه أصليّة، ووزنه «فَعْلَلُولَى».
- فَعْلَلايا، نحو: «بَرْدَرايا» (اسم موضع).

وانظر: «صِيَغ الاسم الثلاثيّ المجرَّد».

إبراهيم أنيس. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، العدد ١٠ (١٩٥٨م)، ص ٨٣ ـ ٩٠.

الاسم الثلاثيّ المجرَّد

انظر: الاسم الثلاثيّ، الرقم ١.

الاسم الثلاثيّ المزيد

انظر: الاسم الثلاثيّ، الرقم ٢.

الاسم الثلاثي المزيد بأربعة أحرف

انظر: الاسم الثلاثي المزيد، الرقم ٢، الفقرة د.

الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف

انظر: الاسم الثلاثي المزيد، الرقم ٢، الفقرة ج.

الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف

انظر: الاسم الثلاثي المزيد، الرقم ٢، الفقرة أ.

(١) الممتع في التصريف ١/ ١٤٤ ـ ١٤٥.

الاسم الثلاثي المزيد بحرفين

انظر: الاسم الثلاثي المزيد، الرقم ١، الفقرة ب.

الاسم الثُّنائي

هو الاسم المُرَكَّب من حرفين، نحو: «كَمْ».

الاسم الجائز الإضافة

هو الاسم الصالح للإضافة والإفراد (أي: عدم الإضافة)، نحو: بيت ← بيتُ زيد.

ويقابله الاسم الملازم للإضافة، والاسم الممتنع عن الإضافة.

وانظر: الإضافة، والاسم الملازم للإضافة، والاسم الممتنع عن الإضافة.

الاسم الجاري مجرى الصحيح

هو الاسم الشبيه بالصحيح.

انظر: الاسم الشبيه بالصحيح.

الاسم الجامد

هو الاسم غير المشتقّ، أي: الاسم غير المأخوذ من الفعل (أو المصدر). ومنه مصادر الأفعال الثلاثيّة المجرَّدة غير الميميَّة، نحو: «عِلْم»، و«قراءة». أما مصادر الثلاثيّ المزيد فيه، والرباعيّ مجرّداً ومزيداً فيه، فليست من الجوامد؛ لأنّها مبنيّة على الفعل الماضي منها، فهي مشتقّة منه. وكذلك المصدر الميميّ، فهو مشتقّ بزيادة ميم في أوّله.

ويسمّى أيضاً: «الاسم المحْض»، و«الاسم الصَّميم»، و«الاسم الثابت»، و«الجامد».

ويقابله: الاسم المشتقّ.

انظر: الاسم المشتقّ.

الاسم الجامد الملحق بالمُشْتَقّ

هو الملحق بالمشتقّ.

انظر: الملحق بالمشتقّ.

اسم الجُثَّة

هو اسم العين.

انظر: اسم العين.

الاسم الجَمْع

هو الجمع.

انظر: الجَمْع.

اسم الجَمْع

١ ـ **تعريفه**: هو ما دل على أكثر من اثنين، وله مفرد من لفظه دون معناه، أو من معناه دون لفظه، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير أو غالب فيه، فيدخل فيه:

أ ـ ما له مفرد من معناه دون لفظه، نحو: «شعب، قبيلة، قوم، فريق»، ومفردها «رجل أو امرأة»، ونحو: «إبل» ومفردها: «جمل أو ناقة».

ب ـ ما له مفرد من لفظه دون معناه، أي: ما له مفرد من لفظه، ولكن إذا عُطِفَ عليه مماثلان أو أكثر، كان معنى المعطوفات مخالفاً لمعنى اللفظ الدال على الكثرة، نحو: «هُذيل» (اسم القبيلة العربية المعروفة)، فإن مفردها «هذلي»، ومعناها مخالف لمعنى المعطوفات: هذلي وهذلي وهذلي... لأن هذه المعطوفات تعني جماعة من «هذيل»، أما كلمة «هذيل»، فتعني القبيلة كلّها.

ج ـ ما له مفرد من لفظه ومعناه معاً، ولكنه ليس على وزن من أوزان جموع التكسير

المعروفة، نحو: «رَكْب» ومفردها «راكب»، و«صَحْب» ومفردها «صاحب».

د ـ ما يدل بصيغته على الواحد والأكثر، نحو: «فُلْك»، وتعني سفينة واحدة أو أكثر. قال تعالى: ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩]، فلما جمعه قال: ﴿وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [الحج: ٦٥]. ومنه «وَلَد»، أو «وُلْد» أو «وِلْد»، ومنه «الضَّيف» قال تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى﴾ [الحجر: ٦٨].

٢ ـ الفرق بينه وبين الجمع واسم الجنس الجمعي: أهم الفروق بين هذه الأنواع ما يلي:

أ ـ إن الجمع وُضع للآحاد المجتمعة، ليدل عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف؛ أما اسم الجمع فوُضع لمجموع الآحاد، ليدل عليها دلالة الواحد على جملة أجزاء مسمّاة؛ وأما اسم الجنس الجمعي، فوضع للحقيقة والماهية، معتبراً، في استعماله لا وضعه، ثلاثة أفراد فأكثر.

ب ـ إن الجمع له واحد من لفظه ومعناه مستعمل[1]؛ أما اسم الجمع فقد يكون له مفرد من لفظه دون معناه، أو من معناه دون لفظه، أو من معناه ولفظه، لكنه في جميع هذه الحالات ليس على وزن من أوزان الجموع؛ وأما اسم الجنس الجمعي، فله مفرد واحد من لفظه ومعناه متميِّز منه بزيادة تاء التأنيث أو ياء النسب في آخره.

ج ـ إن الجمع له أوزان خاصة به، أما اسم الجمع واسم الجنس الجمعي، فلا يأتيان على وزن من أوزان الجموع.

٣ ـ ملاحظة: اسم الجمع تجوز معاملتُه معاملةَ المفرد باعتبار لفظه، ومعاملةَ الجمع باعتبار معناه، فتقول: «الجيش انتصَرَ أو انتصروا»، و«شعبٌ ذكيٌّ أو أَذْكِياء». والأفضل معاملتُه معاملة المفرد.

وباعتبار أنّه مفرد يجوز جمعه كما يُجمع المفرد، مثل: «قوم = أَقْوام، شعب = شُعوب، قبيلة = قبائل، رَهْط = أَرْهُط»، كما تجوز تثنيته، مثل: «قوم = قومانِ، شعب = شعبان، رَهْط = رَهْطان».

اسم الجنس

١ ـ تعريفه: هو الذي لا يختصّ بواحد دون آخَر من أفراد جنسه، نحو: «رجل» و«امرأة»، و«كتاب»، و«قَلَم». ومنه الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماءُ الموصولة، وأسماءُ الشرط، وأسماء الاستفهام، فهي أسماءُ أجناس، لأنها لا تختصُّ بفرد دون آخر.

ويُقابلُهُ العَلَمُ، فهو يختصُّ بواحد دون غيره من أفراد جنسه. وليس المرادُ باسم الجنس ما يقابل المعرفة، بل ما يجوز إطلاقه على كل فرد من الجنس. فالضمائر مثلاً معارف، غير أنها تختص بواحد دون آخر. فإنّ «أنت»: ضمير للواحد المخاطب، ويصحّ أن تخاطب به كل من يصلح للخطاب، و«هو»: ضمير للغائب، ويصح أن يكنّى به عن كل مذكَّر غائب. و«أنا» ضمير للمتكلم الواحد، ويصح أن يكنّى به عن نفسه كلّ متكلم.

٢ ـ نوعاه: اسم الجنس نوعان:

(١) إلا عدد قليل من الجموع لا واحد لها، نحو: «أبابيل» (بمعنى الفرق)، و«التباشير» (أي: البشائر)، و«التجاويد» (وهي الأمطار النافعة).

أ ـ اسم الجنس الجمعيّ، وهو ما تضمَّن معنى الجمع ودلّ على الجنس، وله مفرد من لفظه ومعناه مُمَيَّز منه بالتاء أو ياء النسبة، نحو: «ثَمَر» (مفرده: «ثمرة»، و«لوز» (مفرده: «لوزة»)، و«عرب» (مفرده: «عربيّ»)، و«روم» (مفرده: «رومي»)، وقد يفرق بينه وبين واحده بالتاء في جمعه لا في مفرده، مثل: «كَمْء» (مفرده «كمْأة»، وهي نبات صحراويّ).

ب ـ اسم الجنس الإفرادي، هو ما دلّ على الجنس، لا على اثنين ولا على أكثر من اثنين، وإنّما هو صالح للقليل والكثير، نحو: «خَلّ»، و«زيت»، و«تُراب»، و«لَبَن».

اسم الجنس الآحادي

هو العَلَم الجنسيّ.

انظر: العَلَم الجنسيّ.

اسم الجنس الإفرادي

انظر: اسم الجنس، الرقم ٢، الفقرة ب.

اسم الجنس الجمعيّ

انظر: اسم الجنس، الرقم ٢، الفقرة أ.

اسم الجنس غيرُ المُعَيَّن

هو النكرة غير المقصودة.

انظر: النكرة غير المقصودة.

اسم الجنس المُعَيَّن

هو النكرة المقصودة.

انظر: النكرة المقصودة.

اسم الجَوْهَر

هو اسم العَيْن.

انظر: اسم العَيْن.

اسم الحَدَث

هو المصدر.

انظر: المصدر.

اسم الحَدَثان

هو المصدر.

انظر: المصدر.

اسم الحروف المشبَّهة بالفعل

هو منصوبُها المحكوم عليه بأمر، والذي كان أصله مبتدأ، نحو: «إنَّ الكذبَ رذيلةٌ».

انظر: «إنّ» وأخواتها.

اسم الحروف المُشَبَّهة بـ «ليس»

هو مرفوعها المحكوم عليه بأمر، والذي كان أصله مبتدأ، نحو: «ما مجتهِدٌ راسباً».

وانظر: «ليس» وأخواتها.

الاسم الخاصّ

هو اسم العَلَم.

انظر: العَلَم.

الاسم الخُماسيّ

١ ـ تعريفه: هو الاسم المُتَضَمِّن خمسة أحرف أصول.

٢ ـ نوعاه: الاسم الخماسيّ نوعان:

أ ـ الاسم الخماسيّ المُجرَّد، وهو الاسم الذي على خمسة أحرف أصليّة، وله خمسة أوزان، وهي:

ـ فَعْلَلِلٌ، ولا يكون إلا صفةً، نحو: «جَحْمَرِش» (العجوز المُسِنَّة).

ـ فَعَلَّل، ويكون اسماً، نحو: «سَفَرْجَل»، وصفةً، نحو: «شَمَرْدَل» (السريع من الإبل).

ـ فُعْلَلِل، نحو: «هُنْدَلِع» (اسم لبقلة). وهذا الوزن حكاه ابن السّراج. وقال ابن يعيش: أحسبه رباعيًّا، والنون فيه زائدة، ولو جاز أن يُجعَل «هُنْدلع» خامساً، لجاز أن يُجْعَل «كنهبل» بناءً سادساً، وهذا يُؤَدِّي إلى خَرْق مُتَّسِع».

ـ فُعَلِّل، ويكون اسماً، نحو: «خُزَعْبِلَة» (للباطل)، وصفة، نحو: «خُبَعْثِن» (الكبير الجسم).

ـ فِعْلَلّ، ويكون اسماً، نحو: «قِرْطَعْب»، (القطعة من الخرقة)، وصفة، نحو: «جِرْدَحْل» (الضخم من الإبل).

ب ـ الاسم الخماسيّ المزيد، هو الاسم الخماسيّ الذي يتضمَّن زيادةً، وهذه الزيادة لا تكون إلّا حرفاً واحداً. وقد علّل ابن يعيش هذا بقوله: «لم يتصرَّفوا في الاسم الخماسيّ بأكثر من زيادة واحدة، وكان ذلك لقلّتها في نفسها، فلمّا قلّتْ قلّ التصرّف فيها، فكأنّهم تنكّبوا كثرة الزوائد لكثرة حروفها»[١].

وللاسم الخماسيّ المزيد أحد عَشَرَ وزناً، وهي:

ـ فُعْلالِل، نحو: «دُرْداقِس» (طرف العظم الناتىء فوق القفا)، وقيل: إنّه أعجميّ.

ـ فِعْلاليل، نحو: «مِغناطيس»، وقد وزنه السيوطي على «فِعْلَليل»[٢].

ـ فَعَلَّلَى، ويكون في الصفة، نحو: «قَبَعْثَرى» (الجمل الضخم).

ـ فَعْلَلاّنة، نحو: «قَرْعَبْلانة» (اسم دويبّة)، وهو قليل.

ـ فَعْلَلُول، نحو: «عَضْرَفُوط» (اسم دابّة، وقيل: هو ذكر العظاء).

ـ فِعْلَلُول، ويكون في الصفة، نحو: «قِرْطَبُوس» (الداهية).

ـ فَعْلَليل، ويكون في الاسم، نحو: «خَنْدَريس» (الخمر)، والصِّفة، نحو: «دَرْدَبيس» (العجوز المُسنّة).

ـ فَعْلَنْلُول، نحو: «مَرْزَنْجُوش» (اسم نبات)، وقيل: إنَّ اللفظة مُعرَّبة.

ـ فَعَلُّول، نحو: «سَمَرْطُول» (أي: طويل مضطرب). وقال ابن جني: أظنّه تحريف «سَمْرَطُول» بمنزلة «عَضْرَفُوط» ولم نسمعه في نثر[٣].

ـ فُعَلِّيل، ويكون في الاسم، نحو: «خُزَعْبيل» (الباطل من كلام ومُزاح)، والصفة، نحو: «قُذَعْميل» (بمعنى: كبير).

ـ فَعَنْلِيل، نحو: «شَمَنْصير» (اسم جبل). وقال ابن جني: «يجوز أنْ يكون محرَّفاً من شَمْنَصير»[٤].

واختلف الكوفيّون والبصريون في وزن الخماسيّ المُكَرَّر ثانيه وثالثه[٥]، «فذهب =

---

(١) شرح المفصّل ٦/١٤٣ (طبعة عالم الكتب، بيروت).

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/ ٣٤.

(٣) الخصائص ٣/ ٢٠٧.

(٤) الخصائص ٣/ ٢٠٥.

(٥) انظر: في هذه المسألة: =

الكوفيون إلى أن «صَمَحْمَح» و«دَمَكْمَك»[١] على وزن «فَعَلَّل». وذهبَ البصريون إلى أنه على وزن «فَعَلْعَل».

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه على وزن «فَعَلَّل»، وذلك أن الأصل في «صَمَحْمَح» و«دَمَكْمَك»: «صَمَحَّحٌ» و«دَمَكَّكٌ»، إلا أنهم استثقلوا جَمْعَ ثلاث حاءات وثلاث كافات، فجعلوا الوسطى منها ميماً، والإبدال لاجتماع الأمثال كثير في الاستعمال، قال الله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ۝٩٤﴾ [الشعراء: ٩٤]، والأصل: «كُبِّبُوا»؛ لأنه من «كَبَبْتُ الرَّجُلَ عَلَى وَجْهِهِ»، إلا أنهم استثقلوا اجتماع ثلاث باءات؛ فأبْدِل من الوسطى كاف، وقال الفرزدق (من الطويل):

مَوَانِعُ لِلأَسْرَارِ إِلَّا لأَهْلِهَا
وَيُخْلِفْنَ ما ظَنَّ الْغَيورُ الْمُشَفْشَفُ[٢]

والأصل في «المُشَفْشَفِ»: «المُشَفَّفُ»، لأنه من «شَفَّتْه الغيرة»، و«شَفَّه الحُزْنُ»، إلّا أنه استثقل اجتماع ثلاث فاءات، فأبدل من الوسطى شيناً. وقال الآخر، وهو الأعشى (من المتقارب):

وَتَبْرُدُ بَرْدَ رِدَاءِ الْعَرُو
سِ بالصَّيْفِ رَقْرَقْتَ فيهِ الْعَبِيرَا[٣]

والأصل في «رَقْرَقْتَ»: «رَقَّقْتَ»؛ لأنه من «الرِّقَّةِ»، فأبدل من القاف الوسطى راء، وقال الآخر (من مجزوء الكامل):

* بَاتَتْ تُكَرْكِرُهُ الْجَنُوبُ[٤] *

والأصل في «تكركره»: «تكرّره»؛ لأنه من «التكرير»، فأبدل من الراء الوسطى كافاً،

= ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ١١٣.
ـ شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٤/ ١١٠ـ١١١.
ـ شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٤٤٨.

(١) الصمحمح من الرجال: الشديد المجتمع الألواح، وكذلك الدمكمك. (لسان العرب (صمح)).

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٤؛ وأدب الكاتب ص ٤٨٩؛ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٧٥؛ ولسان العرب ٩/ ١٨٢ (شفف).
اللغة: موانع للأسرار: معناه أنهن لا يتزوجن إلا أكفاءهن. الأسرار: الزواج. المُشَفْشَف: الذي كأن به رعدة واختلاطاً، وذلك من شدة الغيرة والإشفاق على أهله.
المعنى: هؤلاء الفتيات عفيفات لا يقدمن على الزواج إلا من أكابر القوم وساداتهم، وحريصات على حقوق أزواجهن، فلا يتعدين حقوقهن وكفيلات بإرضاء الأزواج.

(٣) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٤٥؛ ولسان العرب ٤/ ٤٣١ (عبر)، ١٠/ ١٢٤ (رقق)، ١٤/ ٣١٨ (ردى)؛ وأدب الكاتب ص ٣٨.
اللغة: رقرقت الثوب بالطيب: يريد أجريت الطيب فيه.
المعنى: يا لروعة ثوب العروس المطيب الذي يفوح منه أطيب الروائح وأعطرها، وكان من أفخر أنواع القماش.

(٤) **التخريج**: الشطر بلا نسبة في لسان العرب ٥/ ١٣٧ (كرر).
اللغة: تكركر: تردى في الهواء. الكركرة: تصريف الريح السحاب إذا جمعته بعد تفرق.
المعنى: وباتت الرياح الجنوبية تلم شمل السحاب بعدما تفرّق.

وكذلك أيضاً قالوا: «تَمَلْمَلَ على فراشه»، والأصل: «تَملَّلَ»، لأنه من «المَلَّة»، وهو الرماد الحارُّ، إلا أنهم أبدلوا من اللام الوسطى ميماً. وكذلك قالوا: «تَغَلْغَلَ في الشيء»، والأصل: «تغلَّل»؛ لأنه من «الغَلَل» وهو الماءُ الجاري بين الشجر، فأبدلوا من اللام الوسطى غيناً. وكذلك قالوا: «تَكَمْكَم» والأصل: «تكَمَّمَ». لأنه من «الكُمَّة» وهي القَلَنْسُوة، فأبدلوا من الميم الوسطى كافاً. وكذلك قالوا: «حَثْحَث»، والأصل «حَثَّثَ»؛ لأنه من «الحَثِّ»، إلا أنهم أبدلوا من الثاءِ الوسطى حاء كراهية لاجتماع الأمثال، فكذلك هاهنا: الأصل فيه «صَمَحَّح»، إلا أنهم أبدلوا من الحاء الوسطى ميماً كراهية لاجتماع الأمثال، وكانت الميم أولى بالزيادة، لأنها من حروف الزيادة التي تختص بالأسماء. وقلنا: إنه لا يجوز أن يكون وزنه «فَعَلْعَل» بتكرير العين؛ لأنه لو جاز أن يقال ذلك، لجاز أن يقال إن «صَرْصَرَ»، و«سَجْسَج» وزنه «فَعْفَع» لتكرير الفاء فيه. فلما بطل أن يكون «صَرْصَرَ»، على «فَعْفَع»، بطل أيضاً أن يكون «صَمَحْمَح» على «فَعَلْعَل».

قالوا: ولا يلزم على كلامنا، نحو: «احْقَوْقَفَ الظَّبْيُ»، و«اغْدَوْدَنَ الشَّعْرُ»، وما أشبه ذلك، فإنه على وزن «افْعَوْعَلَ»؛ لأنا نقول: إنما قلنا إنه على وزن «افْعَوْعَلَ»؛ لأنه ليس في الأفعال ما هو على وزن «افْعَلَّلَ»، فقلنا: إن وزنه «افْعَوْعَلَ»؛ بخلاف ما هاهنا؛ فإنّ في الأسماء ما هو على وزن «فَعَلَّل»، نحو: «سَفَرْجَل»، و«فَرَزْدَق». وكذلك لا يلزم على كلامنا، نحو: «خُلَعْلَع»، وهو الجُعَلُ، و«ذُرَحْرَح»، وهو دويبة، فإنه على وزن «فُعَلْعَلٍ»؛ لأنا نقول: إنما قلنا إنه على وزن «فُعَلْعَل»؛ لأنه ليس في الأسماء ما هو على وزن «فُعَلَّل» ـ بضم الأول ـ وإذا خرج لفظ عن أبْنِية كلامهم، دَلَّ ذلك على زيادة الحرف فيه.

والذي يدلُّ على ذلك أنهم قالوا في «ذُرَحْرَح»: «ذُرَّاح»، فأسقطوا أحد المثلين، ولو كانَ خماسياً، لم يأت منه «ذُرَّاح» على وزن «فُعَّال»، نحو: «كُرَّام»، و«حُسَّان»؛ فبان الفرق بينهما.

وأما البصريّون: فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه «فَعَلْعَل»؛ لأن الظاهر أنّ العين واللام قد تكرَّرتا فيه؛ فوجب أن يكون وزنه «فَعَلْعَلَ»، ألا ترى أنه إذا تكررت العين في نحو: «ضَرَّب» و«قَتَّل» كان وزنه «فَعَّل»، أو تكرَّرت اللام في نحو «احْمَرَّ» و «اصْفَرَّ» كان وزنه «افْعَلَّ»؛ فكذلك هاهنا: لما تكررت العين واللام في نحو: «صَمَحْمَح» و«دَمَكْمَك»، يجب أن يكون وزنه «فَعَلْعَل» لتكررهما فيه، هذا حكم الظاهر، فمن ادَّعى قلباً، بقي مرتهناً بإقامة الدليل.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: إن الأصل «صَمَحَّحٌ»، و«دَمَكَّكٌ» قلنا: هذا مجرَّد دَعْوَى لا يستند إلى مَعْنًى، بل تكرير عين الفعل ولامه كتكرير فاء الفعل وعينه في «مَرمَرِيس» وهي الداهية، و«مَرْمَرِيتٍ» وهي القَفْر؛ لأنهما من «المَرَاسَة» و«المَرْتِ»، وأما تلك المواضع التي استشهدوا بها على الإبدال لاجتماع الأمثال؛ فهناك قام الدليل في رَدِّ الكلمة إلى أصلها، وذلك غير موجود هاهنا.

وقولهم: «لو جاز أن يقال إن وزنه «فَعَلْعَلٌ» ـ بتكرير العين ـ لجاز أن يقال: «صَرْصَر»، و«سَجْسَج»، وَزْنُه «فَعْفَع» لتكرير الفاء فيه»،

قلنا: هذا باطل، وذلك أن الْحَرْفَ إنما يجعل زائداً في الاسم والفعل إذا كان على ثلاثة أحْرُفٍ سواه، وهي فَاءُ الفعل وعينُه ولامُه، و«صَرْصَر» و«سَجْسَج»، لم يُوجَد فيه ذلك. فلو قلنا: إن وزنه «فَعْفَع»، لأدّى ذلك إلى إسقاط لامه، وذلك لا يجوز، بخلاف «صَمَحْمَح» و«دَمَكْمَك»؛ فإنه قد وجد فيه ثلاثة أحْرُف فاء وعين ولام. فلما لم يؤدِّ ذلك إلى إسقاط لامه، كان ذلك جائزاً، وصار هذا كما تجعل إحدى الدالين في «اَسْوَدَّ» زائدة، ولا تجعل إحدى الدالين في «ردّ» و«مدّ» زائدة؛ لأنا لو جعلنا إحداهما زائدة، لأدّى ذلك إلى إسقاط لام الفعل أو عينه، وذلك لا يجوز، فكذلك هاهنا. والله أعلم»[١].

للتوسّع انظر:

الصِّيَغ الرباعيّة والخماسيّة اشتقاقاً ودلالة. مزيد إسماعيل نعيم. دمشق، مكتبة الأنوار، ١٩٨٣م/ ١٤٠٣هـ.

الاسم الخماسيّ المجرَّد

انظر: الاسم الخماسيّ، الرقم ٢، الفقرة «أ».

الاسم الخماسيّ المزيد

انظر: الاسم الخماسيّ، الرقم ٢، الفقرة «ب».

اسم الذات

هو اسم العين.

انظر: اسم العين.

الاسم الرُّباعيّ

هو الاسم المُتَضمِّن أربعة أحرف أصول. ويكون مجرَّداً ومزيداً.

١ ـ الاسم الرُّباعي المُجَرَّد: هو الاسم المُجرَّد الذي على أربعة أحرف أصليَّة، وله ستة أوزان، ووزن اختُلف فيه، وهي:

- فَعْلَل، ويكون اسماً، نحو: «جَعْفَر»، وصفة، نحو: «سَلْهَب» (الطويل).
- فُعْلُل، ويكون اسماً، نحو: «بُرْثُن» (البرثن من الطير بمنزلة الإصبع من الإنسان)، وصفةً، نحو: «جُرْشُع» (الجُرْشُع من الإبل: العظيم).
- فِعْلَل، ويكون اسماً، نحو: «دِرْهَم»، وصفة، نحو: «هِجْرَع» (طويل)، و«هِبْلَع» (أكول).

وكان سيبويه يرى أنَّ الهاء في اللفظين السابقين أصل، وذلك لقلّة زيادة الهاء. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّها فيهما زائدة لأنّه كان يأخذهما من «الجرع»، وهو المكان السهل المنقاد فهو من معنى الطول، و«البلع»[٢].

- فِعْلِل، ويكون اسماً، نحو: «زِبْرِج» (زينة)، وصفةً، نحو: «عِنْفِص» (المرأة البذيئة).
- فِعَلّ، ويكون اسماً، نحو: «فِطَحْل» (زمن ما قبل خلق الإنسان)، وصفةً، نحو: «هِزَبْر» (الجريء، وهو من صفات الأسد).
- فَعْلِل، ولم يَجِيءْ منه إلّا «طَحْرِبة» (القطعة من خرقة، وفيه عدّة لغات).

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٧٨ـ ٢٨١ (طبعة دار الكتب العلمية).

(٢) شرح المفصّل ٦/ ١٣٦ (طبعة عالم الكتب في بيروت).

أمّا الوزن الذي اختُلف فيه، فهو فُعْلَل، ويكون اسماً، نحو: «جُؤْذَر» (ولد البقرة الوحشيّة)، وصفةً، نحو: «جُرْشَع» (العظيم الصدر). ويرى البصريّون أنّ هذا البناء ليس ببناء أصل، بل هو فرع على «فُعْلُل»، بالضمّ، فُتح تخفيفاً، لأنَّ جميع ما سُمع فيه الفتح سُمع فيه الضمّ، نحو: «جُخْدُب»، و«طُحْلُب»، و«بُرْقُع» في الأسماء، و«جُرْشُع» في الصفات، ولم يُسْمَع فيها «فَعْلَل» بالفتح. وذهب الكوفيّون والأخفش إلى أنّه بناء أصليّ، واستدلّوا لذلك بأمرين:

الأوّل: أنّ الأخفش حكى «جُؤْذَراً»، ولم يحكِ فيه الضمّ، فدلّ على أنّه غير مخفّف.

والثاني: أنّهم قد ألحقوا به، فقالوا: «عُنْدَد»، يقال: «ما لي عن ذلك عُنْدَد»، أي: بُدّ.

٢ ـ الاسم الرّباعيّ المزيد: هو الاسم الرّباعيّ الذي يتضمَّن حرفاً أو أكثر من أحرف الزيادة. وهو ثلاثة أنواع: مزيد بحرف واحد، ومزيد بحرفين، ومزيد بثلاثة أحرف.

أ ـ الاسم الرّباعيّ المَزيد بحَرْف، لا يلحق الحرفُ المزيدُ الاسمَ الرُّباعيَّ في أوّله إلّا في أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعالها.

إذا لحقت الزّيادة اسم الفاعل من الفعل الرّباعيّ، كان على وزن «مُفَعْلِل»، نحو: «مُدَحْرِج». وإذا لحقت اسم المفعول منه، كان على «مُفَعْلَل»، نحو: «مُدَحْرَج».

ويلحق الحرفُ الزّائد، فيما عدا ذلك الاسم الرّباعيّ بعد الفاء، أو بعد العين، أو بعد اللّام الأولى، أو بعد اللام الأخيرة.

فإذا لحقت الزّيادة بعد الفاء، جاء الاسم على الأوزان التالية:

- فُنْعَلّ، ويكون اسماً، نحو: «خُنْبَعْثَة» (الاست)، وصفةً، نحو: «قُنْفَخْر» (الضخم الفارغ).
- فَنَعْلَل، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «كَنَهْبُل» (نوع من الشجر العظيم)، وهو قليل.
- فَوْعَلِل، نحو: «دَوْدَمِس» (حيَّة خبيثة).
- فُعَّلّ، ولم يَجِئ إلّا صفةً، نحو: «شُمَّخْر» (الطامح النظر المُتَكَبِّر).
- فِعَلّ، ولم يَجِئ إلّا صفةً، نحو: «عِلَّكْد» (الضَّخم).

* * *

وإذا لحقته بعد العين جاء الاسم على الأوزان التالية:

- فُعالِل، ويكون اسماً، نحو: «جُخادِب» (ضرب من الجنادب)، وصفةً، نحو: «غُذافِر» (الشَّديد الصلب من الإبل).
- فَعالِل، ويكون اسماً، نحو: «حَبارِج» (جمع «حبرج» وهو ذكَر الحُبارى)، وصفةً، نحو: «قَراشِب» (جمع «قرشب»، وهو الضَّخم الطويل من الرّجال).
- فَعَيْلَل، ولم يَجِئ إلّا صفةً، نحو: «سَمَيْدَع» (السَّيِّد الكريم السَّخِيّ).
- فَعَوْلَل، ويكون اسماً، نحو: «فَدَوْكَس» (الأسد، وحيّ من تغلب)، وصفةً، نحو: «سَرَوْمَط» (الطويل).
- فَعَنْلُل، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «قَرَنْفُل»، وهو قليل.
- فَعَنْلَل، ويكون صفةً، نحو: «حَزَنْبَل» (القصير).
- فَعَلَّل، ويكون اسماً، نحو: «شَفَلَّح»،

(ضرْب من الشَّجَر)، وصفةً، نحو: «عَدَبَّس» (الشّديد الموثق الخلق من الإبل).

ـ **فُعُلُّل**، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «صُعُرُّر» (صمغ طويل يشبه الأصابع)، وهو قليل.

* * *

وإذا لحقته بعد اللاّم، جاء الاسم على الأوزان التالية:

ـ **فِعْلِيل**، ويكون اسماً، نحو: «قِنْدِيل»، وصفةً، نحو: «شِنْظِير» (السَّيِّء الخُلُق).

ـ **فُعْلَيْل**، نحو: «غُرْنَيْق» (الشاب الأبيض الناعم الجميل، واسم طائر، فهو اسم وصفة، ومثله «غُرْنُوق»، و«غِرْنَوْق»، و«غِرْنَيْق». . .)، وهو قليل.

ـ **فُعْلُول**، ويكون اسماً، نحو: «زُنْبُور»، وصفةً، نحو: «شُنْخُوط» (طويل).

ـ **فِعْلَول**، ويكون اسماً، نحو: «فِرْدَوس»، وصفةً، نحو: «عِلْطَوْس» (المرأة الحسناء).

ـ **فِعْلُول**، نحو: «فِلْطُوس» (الكمرة العريضة)، وجاءت بفتح الطّاء.

ـ **فَعَلُول**، ويكون اسماً، نحو: «قَرَبُوس» (قسم السَّرج المُقَوَّس من قدّام المَقْعَد ومن مُؤَخَّره)، وصفةً، نحو: «حَلَكُوك» (الشَّديد السَّواد).

ـ **فَعَلْوَل**، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «كَنَهْوَر» (السَّحاب المُتراكِم)، وهو قليل.

ـ **فُعْلال**، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «قُرْطاس» (الصَّحيفة).

ـ **فَعْلال**، ولا يكون إلّا في المُضعَّف الذي الحرفان الأخيران منه بمنزلة الأوّلين؛ فالاسم نحو: «زَلْزال»، والصفة نحو: «صَلْصَال» (المُصَوِّت من الحمر). وقد شَذَّ من غير المُضاعف قولهم: «ناقة بها خَزْعال» (أي: داء).

ـ **فِعْلال**، ويكون اسماً، نحو: «قِنْطَار»، وصفةً، نحو: «سِرْدَاح» (الناقة الكريمة)، ولم يجيءْ مُضَعَّفاً إلّا مصدراً، نحو: «زِلْزال».

ـ **فَعَلَّل**، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «سَبَهْلَل» (الفارغ).

ـ **فِعْلَلّ**، ويكون اسماً، نحو: «عِرْبَدّ» (ذكر الأفاعي)، وصفةً، نحو: «قِرْشَبّ» (المُسِنّ).

ـ **فُعْلُلّ**، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «طُرْطُبّ» (الثّدي الضّخم المُستَرخي الطويل).

ـ **فِعْلِلّ**، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «عِرْبِدّ» (الشّديد من كلّ شيء)، وأنكره سيبويه.

* * *

وإذا لحقته بعد اللاّم الأخيرة، جاء على الأوزان التالية:

ـ **فَعَلَّى**، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «حَبَرْكَى» (الغليظ الرّقبة).

ـ **فِعَلَّى**، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «سِبَطْرَى» (مشية التّبختر)، وهو قليل.

ـ **فَعْلَلَى**، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «جَحْجَبَى» (حيّ من الأنصار)، وهو قليل.

ـ **فُعْلُلَى**، نحو: «قُرْفُصا» (القرفصاء).

ـ **فِعْلِلَى**، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «هِرْبِذَى» (مشية فيها اختيال).

ـ **فِعْلَلَى**، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «هِنْدَبَى» (اسم بقلة)، وهو قليل.

ـ **فُعَلِّية**، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، وتلزمه التاء المربوطة، نحو: «سُلَحْفِيَة» (السُّلَحْفاة).

ـ فَعَلُّوَة، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «قَمَحْدُوَة» (الهنة الناشزة فوق القفا بين الذُّؤابة والقفا)[1].

ب ـ الاسم الرُّباعيّ المزيد بحرفين: تختلف أوزان هذا الاسم بحسب مجيء الحرفين الزّائدين فيه مُجتَمِعَين، أو مُفتَرِقَين. فإذا افترقا، جاء الاسم على الأوزان التالية:

ـ فَعَوْلَلَى، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «حَبَوْكَرَى» (المعركة بعد انقضاء الحرب).

ـ فَيْعَلُول، ويكون اسماً، نحو: «خَيْتَعُور» (السَّراب)، وصفةً، نحو: «عَيْطَمُوس» (الناقة الفتيَّة العظيمة).

ـ فَنْعَلِيل، ويكون اسماً، نحو: «مَنْجَنِيق»، وصفةً، نحو: «عَنْتَرِيس» (الناقة الغليظة الصّلبة).

ـ فَعالِيل، ويكون اسماً، نحو: «قَناديل»، وصفةً، نحو: «غَرانيق» (جمع «غرنيق»، وهو الشابّ الأبيض الناعم الحسن الشَّعر الجميل)، ولا يكون فيهما إلّا إذا كُسِّر عليه الواحد للجَمْع.

ـ فُعالِيل، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «كُنابيل» (اسم موضع)، وهو قليل.

ـ فُعالِلَى، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «جُخادِبَى» (ضرب من الجنادب)، وهو قليل.

ـ فِعِنْلال، ولم يَجِئ إلّا صفةً، نحو: «جِعِنْبار» (القصير الغليظ).

ـ فِعِلّال، ويكون اسماً، نحو: «جِنِبّار» (فرخ الحُبارى)، وصفةً، نحو: «طِرِمّاح» (المرتفع العالي).

ـ فَعَنْلِيل، نحو: «شَمَنْصِير» (اسم جبل)، ولم يجِئ غيره، وقيل: هو خماسيّ الأصول.

* * *

وإذا اجتمعا، جاء الاسم على الأوزان التالية:

ـ فَعْلَويل، ولم يَجِئ إلّا صفةً، نحو: «هَنْدَويل» (الضَّخم).

ـ فَعْلَلِيل، ولم يَجِئ إلّا صفةً، نحو: «عَرْطَليل» (الطويل).

ـ فَعْفَعِيل، نحو: «مَرْمَريس» (الداهية).

ـ فَعْلَلُوت، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «عَنْكَبُوت».

ـ فَعْلَلُول، ويكون اسماً، نحو: «مَنْجَنُون» (الدولاب التي يُستَقى عليها)، و«حَنْدَقُوق» (الرجل الطويل المضطرب).

ـ فَعْلَلان، ويكون اسماً، نحو: «زَعْفَران»، وصفةً، نحو: «شَعْشَعان» (الطويل الجميل)، وهو قليل.

ـ فُعْلُلان، ويكون اسماً، نحو: «عُقْرُبان» (دُوَيْبة تدخل الأذن)، وصفةً، نحو: «عُرْدُمان» (الغليظ الشَّديد الرَّقبة).

ـ فِعْلِلان، ويكون اسماً، نحو: «حِنْدِمان» (الجماعة أو القبيلة)، وصفةً، نحو: «حِذْرِجان» (القصير).

ـ فَعْلَلاء، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «بَرْنَساء» (ابن آدم، والناس).

ـ فُعْلُلاء، ولم يَجِئ إلّا اسماً، نحو: «قُرْفُصاء» (ضرب من الجلوس)، وهو قليل.

(١) الممتع في التصريف ١/ ١٤٥ ـ ١٥٤.

ـ فُعَلاّء، نحو: «سُلَحْفاة» (السلحفاة).
ـ فِعْلِلاء، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «طِرْمِساء» (ليلة طِرْمِساء: شديدة الظّلمة)، وهو قليل.
ـ فِعْلَلاء، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «هِنْدَباء» (نوع من البقول).
ـ فُعَلِّيل، ويكون اسماً، نحو: «القُشَعْرِيرَة»، و«السُّمَهْجيج» (ما حُقن من ألبان الإبل في سقاء غير ضارّ، فلبث ولم يأخذ طعماً)، وقيل: لا يُحفظ غيرهما[1].

ج ـ الاسم الرُّباعيّ المزيد بثلاثة أحرف: يأتي على الأوزان التالية:
ـ فُعَيْلُلان، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «عُرَيْقُصان» (ضرب من النبات)، وهو قليل.
ـ فَعُولُلان، ويكون اسماً، نحو: «عَبُوثُران» (نبات طيّب الرائحة)، وهو قليل.
ـ فُعالِلاء، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «جُخادِباء» (ضرب من الجنادب)، وهو قليل.
ـ فَعْلالاء، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «بَرْناساء» (الناس)، وهو قليل.

واختلف البصريون والكوفيون في الأسماء الرّباعيّة والخماسيّة.

«فذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حُرُوفه على ثلاثة أحْرُفٍ، ففيه زيادة؛ فإن كان على أربعة أحرف، نحو: «جعفر»، ففيه زيادة حرف واحد. واختلفوا، فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائيّ إلى أن الزائدَ فيما كان على أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ الحرفُ الذي قبل آخره.

وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراءُ إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير، وإن كان على خمسة أحرف ـ نحو: «سَفَرْجَل» ـ ففيه زيادة حرفين. وذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة، وأنهما من نحو «جَعْفَر»، و«سَفَرْجَل»، لا زائد فيهما ألبتة.

أما الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأنّا أجمعنا على أن وزن «جَعْفَر»: «فَعْلَل»، ووزن «سَفَرْجل»: «فَعَلَّل»، وقد علمنا أن أصل «فَعْلَل» و«فَعَلَّل» فاءٌ وعينٌ ولامٌ واحدة؛ فقد علمنا أن إحدى اللامين في وزن «جَعْفَر» زائدة، واللامان في وزن «سَفَرجل» زائدتان، فدلَّ على أن في «جعفر» حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين، وأن في «سَفَرْجل» حرفين زائدين، على ما بيّنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: لا يخلو الزائد في «جعفر» من أن يكون الراء أو الفاء أو العين أو الجيم. فإن كان الزائد هو الراء، فيجب أن يكون وزنه «فَعْلَر»؛ لأن الزائد يُوزَنُ بلفظه. وإن كان الزائد الفاء، فوجب أن يكون وزنه «فَعْفَل». وإن كان الزائد العين، فوجب أن يكون وزنه «فَعَّل». وإن كان الزائد الجيم، فوجب أن يكون وزنه «جَعْفَل». وكذلك يلتزمون في وزن «سَفَرْجل». وإذا كان هذا لا يقول به أحد، دَلَّ على أنّ حروفه كلها أصول.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: «إنّ إحدى الدالين من «قَرْدَد» و«مَهْدَد» زائدة، ووزنه عندكم «فَعْلَل»؛ فقد وزنتم الدال الزائدة باللام، وكذلك «صَمحْمَح»، ووزنه عندكم

---

(١) الممتع في التصريف ١/ ١٥٤ ـ ١٦١.

«فَعَلْعَل»، وإحدى الميمين وإحدى الحائين زائدتان، ولم تَزِنُوهُمَا بلفظهما، فتقولوا: وزنه «فَعَلْمَح»، ووزنتموهما بالعين واللام، فقلتم: «فَعَلْعَل»، وكذلك «مَرْمَرِيس»، و«مَرْمَرِيت»، ووزنه عندكم «فَعْفَعيل». ولم تَزِنُوا فيه الزائد بلفظه، فتقولوا: «فَعْمَريل»، ووزنتموه بالفاء والعين، فقلتم: «فَعْفَعيل»، لأنا نقول: إنما وَزَنَّا الزائد بلفظ اللام دون لفظ الدال، وذلك لأن إحدى الدالين لام الفعل والدال الأخرى - وإن كانت زائدة - فهي تكرير لام الفعل بلفظها، فَوَزَنَّا باللفظ الذي وُزِنَ به لامُ الفعلِ. وكذلك «صَمحْمَح»: الميمُ عينُ الفعلِ، والحاء لامه، ثم أُعِيدَتَا تكثيراً لهما؛ فصار المُعاد زائداً، غير أنه من جنس الأول، فأعيد بلفظ الأول؛ فجعلت عيناً ولاماً مُعادتين، كما جعلت الميم والحاء الأولتان عيناً ولاماً، وكذلك نقول في «مَرْمَرِيس» و«مرمريت».

والدليل على أن فاء الفعل وعينه في «مَرْمَرِيس» و«مَرْمَرِيت» زائدة مُكَرَّرَة أنه مأخوذ من «المَرَاسَة» و«المَرْتِ»، ألا ترى أن «مَرْمَرِيس» اسم الداهية و«مَرْمَرِيت» اسم القفر.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنه إذا كانت إحدى اللامين في وزن «جَعْفَر» زائدة، دَلَّ على أن فيه حرفاً زائداً، وكذلك إذا كانت اللامان في وزن «سَفَرْجَل» زائدتين، دَلَّ على أن في «سَفَرْجَل» حرفين زائدين»، قلنا: هذا غلط وجهل بموضع وزن الأسماء وتمثيلها بالفعل دون غيره، وذلك أن التمثيل إنما وقع بالفعل دون غيره، ليعلم الزائد من الأصليّ. وذلك أنا إذا جئنا إلى «جَعْفَر»، فمثَّلْنَاه بـ«فَعْلَل»، علمنا بالمثال أنه لم يدخله شيء زائد. وإذا جئنا إلى «صَيْقَل»، فمثَّلناه بـ«فَيْعَل»، فقد علم بالمثال أنّ الياء زائدة. واختاروا الفعل؛ لأنه يأتي وهو عبارة عن كلّ شيء من الألفاظ التي تتصرّف. ألا ترى أنك تقول لصاحبك: «قد ضَرَبْتَ زيداً»، أو «خاصمتُه»، أو «أكرمتُه»، أو ما أشبه ذلك، فتقول: قد فعلت. وكان الثلاثيّ أولى بذلك من قِبَلِ أن أقلَّ الأسماء والأفعال بناتُ الثلاثةِ وفيها بنات الأربعة والخمسة؛ فلو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرف أو خمسة، لبطل وزنُ الثلاثيّ به، إلا بحذف شيء منه، ونحن نجد بنات الثلاثة تُبْنَى على أربعة أحرف بزيادة حرف، نحو: «ضَيْغَم»، وهو من «الضَّغْمِ» وهو العَضُّ، وعلى خمسة أحرف بزيادة حرفين، نحو: «سَرَنْدَى»[1]، وهو من السَّرْدِ، ولم يعلم أنه بُني شيء من بنات الأربعة والخمسة على ثلاثة أحرف، فلما كان الأمر على ما ذكرنا، ووجب التمثيل بالفعل، واحتجنا إلى تمثيل رباعيّ وخماسِيّ، زِدْنَا ما يلحقه بلفظ الرباعيّ والخماسيّ. فهذا الذي نزيده على الفعل زائدٌ، وإن كان الممثل به أصليًّا؛ لأن الضرورة ألجأت إلى أن نزيد على الفعل ليلحق الممثَّلُ بالممثَّل به؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه، والله أعلم»[2].

❊ ❊ ❊

للتوسُّع انظر:

(١) السرَنْدى: الشديد، والجريء على أمره. (لسان العرب (سرند)).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٨٢-٢٨٣ (طبعة دار الكتب العلمية).

الصِّيغ الرباعيّة والخماسيّة اشتقاقاً ودلالةً. مزيد إسماعيل نعيم. دمشق، مكتب الأنوار، ١٩٨٣ م/ ١٤٠٣ هـ.

الاسم الرباعيّ المجرَّد

انظر: الاسم الرباعي، الرقم ١.

الاسم الرباعيّ المزيد

انظر: الاسم الرباعي، الرقم ٢.

الاسم الرباعيّ المزيد بثلاثة أحرف

انظر: الاسم الرباعي، الرقم ٢، الفقرة «ج».

الاسم الرباعي المزيد بحرف

انظر: الاسم الرباعي، الرقم ٢، الفقرة «أ».

الاسم الرباعي المزيد بحرفين

انظر: الاسم الرباعي، الرقم ٢، الفقرة «ب».

اسم الزّمان

١ ـ تعريفه: هو اسم يُشتقّ للدلالة على زمن وقوع الفعل، نحو: «مَشرِق»، «مَطْلَع».

٢ ـ اشتقاقه وحكمه: لاسم الزمان نفس أحكام اسم المكان في الاشتقاق وغيره. فانظر: اسم المكان في هذه الموسوعة.

الاسم الشامل

هو اسم يشمل معناه أسماء أخرى، مثل «حيوان» الذي يشمل «حصان»، و«ثعلب»، و«كلب».

الاسم شِبْه الصحيح

هو الاسم الشبيه بالصَّحيح.

انظر: الاسم الشبيه بالصَّحيح.

الاسم الشَّبيه بالصَّحيح

هو الاسم الذي في آخره حرف علّة متحرِّك قبله ساكن، نحو: «دَلْو» و«ظَبْي». أو هو الاسم المختوم بياء مُشَدَّدة على ألاّ يكون تشديدها ناتجاً عن إدغام، نحو: «عبقريّ»، و«لبنانيّ»، و«كرسيّ»، و«خفِيّ».

وسُمِّي الاسم الشَّبيه بالصحيح بهذا الاسم لِظهور الحركات الثلاث على آخره، كما تظهر على الاسم الصحيح الآخر.

ولهذا الاسم تسميات أخرى، منها: «الاسم المنزَّل منزلة الصَّحيح» و«الاسم المعتلّ الجاري مجرى الصحيح»، و«الاسم المعتلّ الشبيه بالصَّحيح»، و«الاسم شبه الصحيح»، و«الاسم الجاري مجرى الصحيح».

اسم الشَّرْط

انظر: أسماء الشَّرْط.

اسم الشَّيء

هو اسم الآلة.

انظر: اسم الآلة.

اسم الشَّيء المُعَدّ للفِعْل

هو المصدر الميميّ.

انظر: المصدر الميميّ.

الاسم الصَّحيح

هو الاسم المعرَب الذي حرفُه الأخير غير

حرف علّة، نحو: «كتاب»، و«قلم»، و«ولد»؛ أو هو الاسم الذي خَلَت أحرفه الأصلية من حرف علّة، نحو: «جَمَل»، و«أسد».

الاسم الصحيح الآخِر

هو الاسم المُعرَب الذي حرفُه الأخير غير حرف علّة، نحو: «كتاب»، و«قلم»، و«ولد».

الاسم الصَّريح

هو الاسم الظاهر، أو الاسم الموصوف.

انظر: الاسم الظاهر، والاسم الموصوف.

الاسم الصِّفة

هو الاسم الذي يدلّ على صفة شيء. وهو سبعة أنواع: اسم الفاعِل، واسم المفعول، والصِّفة المُشَبَّهة، واسم التفضيل، والمصدر الموصوف به (مثل: «هذا رجل عَدْل»، و«هذه قضيَّة عَدْل»)، والاسم الجامد المُتَضَمِّن معنى الصفة المُشَبَّهة (مثل: «شاهدتُ رجلاً أسداً»، أي: شجاعاً)، والاسم المنسوب (مثل: «هذا رجل إنسانيّ»، أي: منسوب إلى «الإنسانيّة»).

ويقابله «الاسم الموصوف».

انظر: الاسم الموصوف.

الاسم الصَّميم

هو الاسم الجامد.

انظر: الاسم الجامد.

اسم الصوت

١ ـ تعريفه: هو لفظ مُوَجّه إلى الحيوان، أو إلى الطفل إمّا لزجره وتخويفه فيبتعد عن شيء معيَّن، وإمّا لِحَثّه على أداء أمر معيَّن؛ أو هو لفظ يصدر عن الحيوان أو الجماد، فَيُرَدِّده الإنسان للتقليد. ومن هذا التعريف يتَّضح أنَّ أسماء الأصوات قسمان:

أ ـ قِسم يُوجَّه إلى الحيوان أو الطفل بقصد زجره، نحو: هَيْدَ، هادِ، دَهْ، جَهْ، عاهِ، عيهِ (لزجر الإبل عن البطء والتأخّر)، عاجِ، حَلْ (لزجر الناقة)، إسَّ، هِسَّ، هَجْ (لزجر الغنم)، هَجا، هَجْ (لزجر الكلب)، سَعْ، وَجْ، عَزْ، عَيْزِ (لزجر الضأن)، هلا، هالِ (لزجر الخيل)، كِخْ، كِخ (لزجز الطفل)، جاهْ (لزجر السَّبع)، عَدَسْ (لزجر البغل)... أو بقصد تكليفه أمراً ليؤدِّيه، نحو: جوتَ، جيءْ (في دعوة الإبل للذهاب إلى الشرب)، نخْ (في دعوة الإبل للإناخة)، هِدَعْ (في دعوة للإبل للهدوء)، سأْ، تشُؤْ (في دعوة الحمار للذهاب إلى الماء)، عاعا (دعوة الماعز إلى الطعام)...

ب ـ قسم يصدر عن الحيوان أو الجماد، فيردِّده الإنسان كما سمعه، نحو: غاقْ (لصوت الغراب)، طاقْ أو طقْ (لصوت وقوع الحجارة)، قَبْ (لصوت ضربة السيف)، قاشِ ماشِ (لصوت طيِّ القماش)...

٢ ـ حكمُه: اسم الصوت مبنيّ على حركة آخره لا محلّ له من الإعراب، أمّا إذا خرج عن معناه الأصليّ الذي هو الصوت المحض، وأصبح اسماً مُتَمَكِّناً يرادُ به صاحب الصوت، أو ما يُوجّه إليه الصوت والصِّياح، فيجب إعرابه، نحو: «أزعجنا غاقٌ أسْوَدُ» (المقصود بـ «غاق» هنا الغُراب لا صوته)، ونحو: «أُريدُ عَدَساً ضخماً» (فالمقصود بـ «عدس» هنا البغل، وهو في الأصل اسم صوت يُصدره الإنسان

لزجر البغل). وأمّا إذا قُصِد من اسم الصوت لفظه نصًّا، فيجوز البناء والإعراب، نحو: «فُلانٌ لا يرتدع إلّا بالزجر، كالكلب لا يرتدع إلا إذا سمع هَجْ أو هَجاً» (ببناء «هج» على السكون، أو بنصبها)، والمُراد: إلّا إذا سمع هذه الكلمة نفسَها.

* * *

للتوسُّع انظر:

أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية. محمد عبد الله جبر. دار المعارف بمصر.

اسم الضَّرْب

هو مصدر النَّوع.

انظر: مصدر النوع.

الاسم الظاهر

هو الاسم المذكور في الكلام، نحو: «نَجَحَ سعيد». ويُسمَّى أيضاً «الاسم الصَّريح»، و«الاسم المُظْهَر»، و«المُظهَر» (سيبويه).

ويقابله «الاسم المُضْمَر».

انظر: الاسم المُضْمَر.

الاسم العامّ

مصطلح يُطلق على «اسم الجنس» وعلى «النكرة».

انظر: اسم الجنس، والنكرة.

الاسم العامِل

هو المُشتَقّ العامِل.

انظر: المُشتق العامِل.

اسم العَدَد

هو العدد.

انظر: العدد.

الاسم على النَّسَب

هو الاسم المنسوب.

انظر: النسبة.

اسم العلم

انظر: العَلَم.

اسم العَيْن

هو ما دلّ على ذات، أي: على شيء محسوس قائم بنفسه يُدرَك بإحدى الحواسّ، مثل: «رجل»، و«حصان»، و«بيت»، و«ملعب».

ويُسمَّى أيضاً: «اسم الذات»، و«اسم الجُثَّة»، و«اسم الجَوْهَر»، و«العين»، و«الذات»، و«الجُثَّة»، و«الجوهر».

ويقابله: «اسم المعنى».

انظر: اسم المعنى.

وقد قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم، ثمّ رأى التوسّع في هذه الإجازة بجعل الاشتقاق منها جائزاً من غير تقييد بالضرورة، وجاء في قراره:

«أقرّ المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم، كما أقرّ قواعد للاشتقاق من الجامد.

وأقرّت اللجنة على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة، وأن ما ورد من أمثلته في البحث الذي احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق يربو على المئتين، لذا ترى أن التوسّع في هذه الإجازة يجعل الاشتقاق من

أسماء الأعيان جائزاً من غير تقييد بالضرورة»[١].

واسم العين يقابله «اسم المعنى».

انظر: اسم المعنى.

الاسم غير التامّ

هو الاسم غير المَحْض.

انظر: الاسم غير المَحْض.

الاسم غير صحيح الآخر

هو الاسم المنقوص، أو الاسم المقصور، أو الاسم الممدود.

انظر كلاً في مادّته.

الاسم غيرُ العامِل

هو المُشتقّ المُهْمَل.

انظر: المُشتقّ المُهْمَل.

الاسم غيرُ المُبْهَم

هو الاسم الذي يقوم بنفسه في البيان عن معناه، نحو: «رجل»، و«حصان»، و«ملعب».

ويُسمَّى أيضاً «الاسم التامّ».

ويقابله: «الاسم المُبْهَم».

انظر: الاسم المُبْهَم.

الاسم غير المُتَصَرِّف

هو الاسم المبني الذي يُلازم حالة واحدة، فلا يُثنّى، ولا يُجمع، ولا يُصَغَّر، ولا يُنْسَب إليه، نحو: «كيفَ»، و«مَنْ».

ويقابله: «الاسم المتصرِّف».

انظر: الاسم المُتَصَرِّف.

الاسم غير المُتَمكِّن

هو الاسم المبنيّ.

انظر: الاسم المبنيّ.

الاسم غيرُ المَحْذوف

هو «الاسم المُجَرَّد».

انظر: الاسم المُجَرَّد.

الاسم غيرُ المَحْض

هو الاسم الذي يُفيد مع الاسميَّة، ظرفيّة زمانيّة أو مكانيّة، ويدلّ على ما يُسَمَّى «الغاية»، نحو: «قَبْل»، و«بَعْد»، أي: الجهات السِّتّ وما هو بمعناها.

ويُسمَّى أيضاً «الاسم غير التامّ»، و«ظرف الغاية»، و«الغاية».

ويقابله «الاسم المَحْض».

انظر: الاسم المَحْض.

الاسم غير الملازم للبناء

انظر: الاسم المبنيّ.

الاسم غير الممنوع من الصرف

هو الاسم المنصرف.

انظر: الاسم المنصرف.

الاسم غيرُ المُنْصَرِف

هو الاسم الممنوع من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

اسم الفاعل

١ ـ تعريفه: هو اسم مشتق يدلّ على معنى

---

(١) في أصول اللغة ١/ ٦٩؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٠.

مجرّد غير دائم[1]، وعلى فاعله.

٢ ـ صياغتُه: يُصاغ اسم الفاعل:

ـ من الفعل الماضي الثلاثيّ المتصرِّف[2]، أو من مصدره، على وزن «فاعِل»، نحو: «لَعبَ ← لاعِب، قرأ ← قارىء، قال ← قائِل».

ـ من غير الثلاثيّ على وزن المضارع، مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكَسْر ما قبل الآخر، مثل: «أخْبَرَ ← يُخبِرُ ← مُخْبِرٌ ـ انطلقَ ← يَنْطَلِقُ ← مُنْطَلِق ـ استخرَجَ ← يستَخْرِجُ ← مُسْتَخرِجٌ».

وورد اسم الفاعل شذوذاً، من «أَسْهَبَ»، و«أَحْصَنَ»، و«أَمْحلَ»، و«أَيْفَعَ»: مُسْهَب، ومُحْصَن، وماحِل، ويافِع، والقياس: مُسْهِب، ومُحْصِن، ومُمْحِل، ومُوفِع. واستعمال الألفاظ القياسيَّة جائز، لكنّ الاقتصار على المسموع أولى.

ولا بدّ من ملاحظة ما يلي:

أ ـ إنّ اسم الفاعِل تابع لمضارِعه صحَّةً واعتلالاً، فإذا بنَيْتَه من أبواب «أَفْعَلَ»، و«انْفَعَلَ»، و«افْتَعَلَ»، و«اسْتَفْعَلَ»، المعْتلاَّت العين، فإن كانت عين الفعل مُعَلَّة، أعْلَلْتَها في اسم الفاعل تبعاً لمضارعه، نحو: «أعانَ ← يُعين ← مُعين»، و«انقادَ ← يَنْقاد ← مُنْقاد»، و«احْتالَ ← يَحْتالُ ← مُحْتال»، و«استَعانَ ← يَسْتَعينُ ← مُسْتَعِين».

وإن كانت غيرُ مُعَلَّة، لم تُعِلَّها في اسم الفاعل، نحو: «أَحْوَل ← يُحْوِلُ ← مُحْوِل»، و«اجْتَوَرَ ← يَجْتَوِرُ ← مُجْتَوِر»، و«اسْتَحْوَذَ ← يَسْتَحْوِذُ ← مُسْتَحْوِذ».

ب ـ إذا بَنيتَ اسم الفاعل من فعل معتلّ اللاّم، وكان مجرَّداً من «ألْ» والإضافة، حذفتَ لامه في حالتي الرفع والجرّ، نحو: «مرَّ قاضٍ بِمُحام».

ج ـ إنّ اسم الفاعل جارٍ على معنى الفعل المضارع ولفظه، فإذا قلت: «زيد مُثابِر على عمله»، فهو في معنى: «يُثابِر عليه». و«مُثابِر» جارٍ على لفظ «يُثابِرُ» في الحركات والسَّكنات. وكذلك «مُكْتَرِث» جارٍ على لفظ «يكترِث»، فهو يُماثِله حركةً وسكوناً. و«رادّ» في وزن «يَرُدُّ»، باعتبار الأصل، لأن أصل «رادّ»: «رادِد»، وأصل «يَردّ»: «يَرْدُدُ».

٣ ـ عمله: يعمل اسم الفاعل المقترن بـ «أل» عمل فعله في التعدّي واللزوم، نحو: «جاء الواهبُ الجائزَةَ»[3]، أمّا اسم الفاعل المجرَّد من «ألْ»، فإنَّه:

أوّلاً: يرفع الفاعل دون شرط، إذا كان هذا الفاعل ضميراً مستتراً، نحو: «أنا ظانٌّ الخَبَرَ صحيحاً»[4]، أو ضميراً بارزاً[5]، نحو: «ما

---

(١) وقد يدلّ على معنى دائم أو شبه دائم في بعض الألفاظ، مثل «خالِد، مستَمِرّ، دائِم»، والصفة المشبَّهة، كما سيأتي، تدلّ على معنى مستمِرّ دائم.

(٢) لا يشتق اسم الفاعل ولا غيره من المشتقّات من الفعل الجامد.

(٣) فاعل اسم الفاعل «الواهب» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «الجائِزَةَ»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

(٤) فاعل اسم الفاعل «ظانّ» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «الخبر» مفعول به أوّل لاسم الفاعل «ظان» منصوب بالفتحة. «صحيحاً»: مفعول به ثانٍ لاسم الفاعل منصوب بالفتحة.

(٥) إذا كان اسم الفاعل مبتدأ مستَغْنِياً بمرفوعه عن الخبر، فالأكثر اعتماده على نفي أو استفهام كما سيأتي.

قادِمٌ هُوَ إلى المدينة»(١)، وأمّا الفاعل الظاهر، فلا يرفعه إلّا إذا كان مستوفياً للشروط التالية التي ينصب بها المفعول به.

ثانياً: ينصب اسمُ الفاعل المفعول به بالشروط الخمسة التالية:

أ - وقوع مضارعه موقعه من غير فساد المعنى، نحو: «كانت الأمطارُ غاسلةً الأشْجارَ، مُنَقِّيَةً مياهُها الهواءَ»(٢)، إذ يصحّ القول: «كانت الأمطارُ تغسل الأشجارَ، وتُنقّي مياهُها الهواءَ»، ولا يجوزُ القول: «هذا مُكْرِمٌ ضيفَه قبل يومَين»، إذ لا يصُحّ: «هذا يُكرِمُ ضيفَه قبل يومين».

ب - اعتماده على استفهام، نحو: «أَمُشاهِدٌ أنتَ العصفورَ»؟، أو نفي، نحو: «ما دارسٌ درسَه راسِبٌ»، أو نداء، نحو: «يا مُخْلِفاً وعدَكَ ستُعاقَب»، أو أن يقع نعتاً لمنعوت مذكور، نحو: «الزنى رذيلةٌ، قاتِلةٌ صاحبَها»، أو نعتاً لمنعوت محذوف لقرينة، نحو: «كم باذِلٍ نفسَه شهيدٌ»(٣)، أو يقع خبراً لمبتدأ أو لناسخ، نحو: «أنتَ مكافِئٌ المجتهدَ»، و«أنّكَ مكافئٌ المجتهدَ»، أو يقع حالاً، نحو: «سُحْقاً للكذب جالباً المهانَةَ».

ج - ألاّ يكون مُصغَّراً، فلا يجوز نحو: «قابلتُ حويرِسَ مدرسَةً»، بل: «قابلت حُويرِسَ المدْرَسَةِ».

د - ألا يُفصل بينه وبين مفعوله بفاصل أجنبيّ(٤)، فلا يجوز نحو: «أنا مقاصِصٌ رفيقَه ضارِباً»، بل: «أنا مُقاصِصٌ ضارباً رفيقَه».

هـ - ألاّ يكون له نعت يفصل بينه وبين مفعوله، فلا يجوز نحو: «حَضَرَ مساعِدٌ كبيرٌ مساكينَ»، بل: «حَضَرَ مُساعِدٌ مساكينَ كبيرٌ».

ثالثاً: يعمل اسم الفاعل في شبه الجملة، وفي باقي المعمولات الأخرى التي ليست بفاعل ظاهر، ولا بمفعول به منصوب، دون أيّ شرط.

٤ - حُكْم اسم الفاعل العامِل: إذا استوفى اسم الفاعل شروط إعماله لنصب المفعول به، جاز نصب هذا المفعول مباشرةً(٥)، كما جاز جرّه باعتباره مضافاً إليه، نحو: «هَلْ أنتَ قارىءِ الدرسِ». أمّا تابع المفعول به المنصوب، فلا يجوز فيه سوى النصب، نحو: «ما أنت قارىءُ الدرسَ والصحيفَةَ»؛ وأمّا عند

---

(١) «هو»: ضمير منفصل مبنيّ على الفتح في محل رفع فاعل اسم الفاعل «قادم».

(٢) فاعل «غاسلةً» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «الأشجارَ»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «مياهها»: فاعل اسم الفاعل «منقّية» مرفوع بالضّمة الظاهرة. «الهواء»: مفعول به لاسم الفاعل «منقّية» منصوب بالفتحة.

(٣) التقدير: كم رجلٍ باذِلٍ نفسَه شهيدٌ.

(٤) المقصود بالفاصل الأجنبيّ هنا ما ليس معمولاً لاسم الفاعل بل لغيره، ونشير هنا إلى أنّه إذا كان الفاصل الأجنبيّ شبه جملة، فالفصل جائز، نحو: «أنا محبٌّ في الخير راغباً»، والأصل: «أنا محبٌّ راغباً في الخير».

(٥) بشرط ألاّ يكون ضميراً متّصلاً، وإلاّ وجب جرّه بالإضافة، نحو: محترمُك مكرِمُكَ (الكاف في «محترمك» و«مكرمك» ضمير متّصل مبني على محل جرّ بالإضافة).

الجرّ، فيجوز في التابع الجرّ مراعاةً للَّفظ، والنصب مراعاةً للمحلّ، نحو: «ما أنتَ قارىءُ الدرس والصحيفَةَ». أمّا اسم الفاعل المفصول عن مفعوله، فلا يجوز إلّا نصب هذا المفعول، نحو الآية: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

إذا كان لاسم الفاعل المستوفي الشروط مفعولان أو ثلاثة، وأضيف إلى أوّلهما، وجب ترك الباقي مفعولاً به منصوباً كما كان، نحو: «أنا ظانُّ الخبرِ صحيحاً»، و«زيدٌ مخبرُ صديقِهِ الحادثَة كامِلةً». ويجوز في مفعول اسم الفاعل أن تدخل عليه لام التقوية فتجرُّه، نحو: «أنتَ مُساعِدٌ للفقيرِ».

٥ ـ ملحوظات: أ ـ يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه، نحو: «المجتهدَ أنا مكافىءٌ». إلّا إذا كان اسم الفاعل مقترناً بـ «ألْ»، نحو: «جاء المعلِّمُ الصفَّ»، أو مجروراً بالإضافة، نحو: «هذا دفترُ معلِّم الصفِّ»، أو مجروراً بحرف جر غير زائد[١]، نحو: «التقيتُ بمعلِّم صفّي».

ب ـ لمثنى اسم الفاعل وجمعه ما لمفرده من العمل والشروط، نحو قول عنترة العبسيّ (من الكامل):

الشـاتِـمَي عِـرْضي ولـمْ أشْتِـمْـهُـمـا
والنّـاذِرَيـن، إذا لَـمَ ٱلْـقَـهُـمـا، دمـي

ونحو الآية: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٥].

ج ـ إذا أُضيف اسم الفاعِل إلى مرفوعه، ودلّ على الثبوت، صار «صفةً مشبَّهةً» يجري عليه كل أحكامها، ومنها أن يكون لازماً لا ينصب مفعولاً به أصيلاً، نحو: «سمير رابطُ الجأشِ، حاضِرُ البَديهةِ، راجحُ العقل». انظر: الصفة المشبَّهة.

د ـ يختلف اسم الفاعِل عن «الصفة المشبَّهة» في دلالته على معنًى طارىء غير ثابت[٢]، بعكس الصفة المشبَّهة.

هـ ـ لا بدّ من زيادة تاء التأنيث في آخر «اسم الفاعل» للدلالة على تأنيثه، إلّا في المواضع التي يحسنُ ألاّ تُزاد فيها، ومنها اسم الفاعل الخاص بالمؤنَّث، نحو: حامِل، مُرْضِع، حائِض. . .

و ـ أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صياغة اسم الفاعل على وزن «فاعِل» من الفعل الثلاثي اللازم مضموم العين أو مكسورها، بقصد الحدوث، فيُقال مثلاً: «تحيةٌ عاطِرة». وإن لم يُقصد الحدوث، فلا يجوز، مثل: «ثوب أذْكَن»[٣].

ز ـ يشترك اسم الفاعل واسم المفعول في كلّ فعل على وزن «افْتَعَلَ»، إذا كان معتلّ العين أو مضعَّفها، فاسم الفاعل واسم المفعول من «اختارَ» هو «مُختار»، ومن «اجتاز»: «مُجتاز»، ومن «احْتَزَّ»: «مُحْتَزّ». والقرائن هي التي تُميِّز بين اسم الفاعل واسم المفعول في هذه الحالة.

---

(١) أمّا إذا كان الحرف زائداً، فالتقديم جائز، نحو: «ليس الإنسانُ بخيلاً بمُكْرِمٍ».

(٢) إلاّ إذا وُجدت قرينة معنويّة، نحو الآية: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: ٤]، فالله سبحانه، مالك يوم الدين دائماً، أو وجدت قرينة لفظيّة وتكون بالإضافة، نحو: «أنتَ حاضِرُ البديهة».

(٣) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربيّة. ص ٣١١.

٦ ـ الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبّهة: انظر: الصفة المشبّهة، الرقم ٥.

٧ ـ من ألفيّة ابن مالك في «اسم الفاعل»:

كَفَاعِلٍ صُغِ ٱسْمَ فَاعِلٍ إِذَا ... مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا
وَهْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ
وَأَفْعَلٌ فَعْلاَنُ نَحْوُ أَشِرِ ... وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ
وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ ... كَالضَّخْمِ وَالجَمِيلِ وَٱلْفِعْلُ جَمُلْ
وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ ... وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ
وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ ٱسْمُ فَاعِلِ ... مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلاَثِ كَالْمُوَاصِلِ
مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيرِ مُطْلَقَا ... وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا
كَفِعْلِهِ ٱسْمُ فَاعِلٍ فِي ٱلْعَمَلِ ... إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ
وَوَلِيَ ٱسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا ... أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا
وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ... فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ ٱلَّذِي وُصِفْ
وإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي الْمُضِي ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ٱرْتُضِي
فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولُ ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ
وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ ... فِي ٱلْحُكْمِ وَٱلشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ
وَٱنْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً وَٱخْفِضِ ... وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي
وَٱجْرُرْ أَوِ ٱنْصِبْ تَابِعَ ٱلَّذِي ٱنْخَفَضْ ... كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ

* * *

للتوسُّع انظر:

- اسم الفاعل بين الاسميّة والفعليّة. فاضل مصطفى الساقي. القاهرة، ١٩٧٠ م.
- رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة. أحمد بن قاسم العبّاديّ (ت ٩٩٢ هـ/ ١٥٨٤ م). تحقيق محمد حسن عواد. عمّان، دار الفرقان، ط ١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣ م.
- «اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية». هشام محمد سخنيني. مجلة الثقافة العربية، ليبيا، العدد ١٠، السنة الثانية (تشرين أول، ١٩٧٥)، ص ٤٤ ـ ٤٦.

اسم الفعل

١ ـ تعريفه: هو «اسم يدل على فعل معيَّن، ويتضمَّن معناه، وزمنه، وعمله، من غير أن يقبل علامته أو يتأثر بالعوامل».

٢ ـ أنواعه بحسب أصالته في الدلالة على الفعل: تنقسم أسماء الأفعال باعتبار أصالتها في الدلالة على الأفعال، إلى ثلاثة أقسام:

أ ـ اسم فعل مُرتَجل، وهو ما وُضِع في أوّل أمره اسم فعل، نحو: «هيهات، أُفّ، آمين، شتّان» (انظر كلاًّ في مادته). وهو سماعيّ غير قياسيّ.

ب ـ اسم فعل منقول، وهو ما وُضِع في أول أمره لمعنًى معيَّن، ثم انتقل منه إلى اسم الفعل، وهو إمّا منقول عن جار ومجرور،

نحو: إليك (بمعنى: خُذْ أو ابتَعِدْ)، وعليك (بمعنى: الزمْ، أو اعتصِم)، وإليَّ (بمعنى: أقبِلْ)، وإمَّا منقول عن ظرف مكان، نحو: أمامك (بمعنى: تقدَّمْ)، ووراءَكَ (بمعنى: تأخَّرْ)، ومكانَكَ (بمعنى: اثبُتْ)، وعندكَ (بمعنى: خُذْ)؛ وإمّا منقول عن مصدر، نحو: «رويدَ» (بمعنى: تمهَّلْ)، وبَلْهَ (بمعنى: اتْرُكْ).

والكاف التي تلحق اسم الفعل المنقول تتصرَّف بحسب المخاطب في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، نحو: «دونك، دونكِ، دونكما، دونكُم... الكتابَ». وهي لازمة في المنقول عن جار ومجرور، أو عن ظرف مكان، وغير لازمة في المنقول عن مصدر، فتقول: رُويدَك، ورُوَيدَ، والأصحّ إعراب اسم الفعل المنقول مع كاف الخطاب على أنهما كلمة واحدة. واسم الفعل المنقول سماعيّ غير قياسيّ.

ج ـ اسم فعل معدول عن فعل أمر، نحو: «نَزالِ (بمعنى: انزلْ)، حذارِ (بمعنى: احذرْ)». وهو قياسيّ مطّرد في كل فعل ثلاثيّ[1] تام متصرِّف.

٣ ـ أنواعه بحسب نوع الفعل الذي يدل عليه: تنقسم أسماء الأفعال بحسب نوع الفعل الذي تدل عليه، إلى ثلاثة أقسام:

أ ـ اسم فعل أمر، وهو الأكثر وروداً، نحو: «آمين (بمعنى: استجبْ)، صَهْ (بمعنى: اسكتْ)، حيَّ (بمعنى: عَجِّلْ أو أَقْبِلْ)»، وما كان على وزن «فَعالِ» نحو: «حذارِ، نوالِ».

واسم فعل الأمر مبنيّ دائماً، ولا بدّ له من فاعل مستتر وجوباً يُقدَّر بحسب المخاطب. وقد يتعدّى للمفعول به، أو يكون لازماً بحسب فعله غالباً.

ب ـ اسم فعل مضارع، نحو: «أفٍّ (بمعنى: أتضجَّر)، ويْ (بمعنى: أعجب)». وهو مبنيّ دائماً. وله فاعل مستتر وجوباً[2]، وهو مثل فعله في التعدِّي واللزوم.

ج ـ اسم فعل ماض، نحو: «هيهاتِ (بمعنى: بَعُدَ)، شتّانَ (بمعنى: بَعُد وافترق)». وهو مبنيّ دائماً، وفاعله إمّا ظاهر، نحو الآية: ﴿هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦][3]، أو ضمير مستتر جوازاً، نحو: «السفرُ هيهاتِ»[4].

٤ ـ أحكام أسماء الأفعال[5]: أ ـ إنها سماعية جامدة؛ فيجب الاقتصار على الوارد منها، دون تَصَرف فيها؛ بزيادة عددها، أو إدخال تغيير على لَفْظها، وضبط حروفها، فلفظها المسموع واجب البقاء على حاله؛ لا يجوز زيادة حروفه، أو نقصها، أو استبدال حرف بآخر، أو تغيير ضبطه أو ترتيبه...

(١) شذّ مجيئه من مزيد الثلاث في «دراكِ» (بمعنى: أدْرِكْ)، و«بدارِ» بمعنى: بادِرْ.

(٢) إلاّ في نحو: «من أراد مغفرةَ الله عليه بالأعمال الحسنة»، ففاعل «عليه» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

(٣) «لما»: اللام حرف جرّ زائد، «ما»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل «هيهات».

(٤) فاعل «هيهات» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود إلى «السفر». وجملة «هيهات» في محل رفع خبر المبتدأ.

(٥) عن كتاب «النحو الوافي».

إلا أن هناك نوعاً واحداً قياسياً؛ هو صوغ «فَعَالِ»[1]. وما عدا هذا النوع يجب الوقوف فيه عند حدّ السماع الوارد من العرب؛ فيلزم الصورة الواردة لا يختلف فيها باختلاف الإفراد، وفروعه، أو التذكير والتأنيث، أو الخطاب وغير الخطاب، إلا إذا أباح السّماع الاختلاف. أما الذي يختلف بحسب الحالات فهو فاعلها؛ فيكون مطابقاً للمراد منه. فاسم الفعل: «صه» مثلاً يلزم صورة واحدة، ولكن فاعله الضمير المستتر قد يكون: أنت ـ أنتِ ـ أنتما ـ أنتم ـ أنتن ـ على حسب الحالات.

ب ـ إنها ـ في الرأي الشائع ـ أسماء مبنية ليس فيها معرب، حتَّى ما كان منها أسماء الأفعال مضارعة. ويجب التزام حركة البناء المسموعة ـ طبقاً لما مرّ في الحكم الأول ـ فمنها المبنيَّة على الفتح؛ كالشَّائع في: «شَتَّانَ»، و«هيهاتَ»، عند كثير من القبائل. وكالأحسن في المنقول من جار يكون مجروره «كاف الخطاب» للواحد؛ مثل: عليكَ وإليكَ. . . ومنها: المبنية على الكسر، مثل: كَتَابِ ـ حَمَادِ ـ قَرَاءِ، بمعنى اكتبْ ـ احْمَدْ ـ اقرأ. . .

ومنها المبنية على الضمّ كالغالب، مثل: آهُ؛ بمعنى: أتوجع. . .

ومنها المبنية على السّكون؛ مثل: مَهْ، بمعنى: انكفِفْ.

وقد يجوز في بعضها ضبطان أو أكثر؛ تبعاً للوارد، نَحْوَ: وَيْ؛ بمعنى: أعجب، فيصح «واه»؛ كما يصح: «واهاً» بالتنوين. ومثل: آهِ؛ فإنها يصح فيها أيضاً: آهٍ، وآهاً، بالتنوين فيهما.

وغاية القول إنه يجب ـ في النوع السّماعيّ ـ الاقتصار على نَصّ اللفظ المسموع وعلى علامة بنائه الواردة معه؛ سواء أكانت واحدة أم أكثر، معها تنْوين أوْ لا. فعند إعراب واحد منها يقال: اسم فعل لماض، أو لمضارع، أو لأمر ـ على حسب نوعه، مبني على الكسر، أو الفتح، أو غيرهما ـ لا محل له من الإعراب.

ج ـ إن بعْضها لا يدخله التنوين مطلقاً، مثل: «آمين» و«شتّان»، وباب «فَعَالِ» القياسيّ، وبعضها لا يتجرد من تنوين التنكير؛ مثل: «واهاً» بمعنى «أتعجب»، وبعضها يَدْخلُه تنوين التنكير حيناً؛ لغرض معين، وقد يخلو من هذا التنوين لغرض آخر؛ مثل: «صَه»، فإنه اسم فعل أمر بمعنى: اسكتْ. فحينَ يكون المراد طلب السكوت عن كلام خاص معيَّن، نقول: صهْ، بسكون الهاء، ومنْع التنوين. وحين يكون المراد طلب الصمت عن كل كلام، تتحرك الهاء بالكسر وجوباً، مع التنوين. فنقول: «صه». فعدم التنوين في «صهْ» بمثابة قولنا: اترك الكلام في هذا الموضع المعين الخاص المعروف لنا، وتكلم في غيره. ومجيء التنوين معناه: اترك الكلام مطلقاً؛ في الموضوع الخاص المعين، وفي غيره. . . ومثل: «إيهِ» اسم فعل أمر، بمعنى: زدني، فإن كان مبنيًّا على الكسر بغير تنوين، فمعناه: زدني من حديث خاص معروف لنا، أما مع التنوين، فالمراد: زدني من حديث أيّ حديث، بغير تقيّد بنوع معين.

ومن ثَمَّ كان الفعل المنَوَّن نكرة، والخالي

---

(١) بشرط أن يكون فعله ثلاثيًّا تامًّا متصرِّفاً.

من التنوين معرفة، وما يُنَوَّن حيناً ولا ينون حيناً آخر يجري عليه في كل حالة حكمها المناسب لها. واللغة وحدها ـ كما وردت عن العرب ـ هي الفيصل الذي له الحكم على اسم الفعل بالتنوين، أو بعدمه.

د ـ إنها تعمل ـ غالباً ـ عمل الفعل الذي تدل عليه؛ فترفع مثله الفاعل حتماً، وتسايره في التعدّي، واللزوم، وباقي المكملات. . . فإن كان فعلها متعدِّيا فهي مثله، وإن كان لازماً يتعدى بحرف جر، فهي مثله أيضاً. وفي الحالتين لا بد أن ترفع فاعلاً. وإن احتاجت لمكملات أخرى، استوفت حاجتها. فمن المتعدية كأفعالها: «رُوَيد»، و«بلهَ»، و«دَراكِ» بمعنى: أدركْ. و«حَذَار» بمعنى: «احذر» كالتي في قول الشاعر (من الطويل):

حَذَارِ ـ بُنَيَّ ـ البغيَ، لا تقربَنَّهُ
حذَارِ؛ فإن البغيَ وَخْمٌ مراتِعهْ

ومن اللازمة: هيهات ـ أف ـ صه. . .

فإن كان اسم الفعل مشتركاً بين أفعال مختلفة، بعضها لازم وبعضها متعد، فإنه يساير في التعدي واللزوم الفعل الذي يؤدي معناه، نحو: «حَيَّهَل المائدةَ»، بمعنى: اِيت المائدة، و«حَيَّهَل على فعل الخير»، بمعنى: أقبلْ على فعل الخير، ومنه قولهم: «إذا ذُكر الصالحون فحيهلاً بعُمَرَ»، أي: فأسرعوا بذكر عمر بن الخطّاب، ومثل: «هَلُمَّ»؛ فإنها تكون متعدية، كقوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠] بمعنى: قَرِّبوا وأحضِروا. وتكون لازمة، نحو قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ﴾ [الأحزاب: ١٨] بمعنى: اقتربْ وتعالَ.

ومن غير الغالب أن يخالف اسم الفعل فعله في التعدية واللزوم، مثل: «آمين»؛ فإنه لم يسمع من العرب متعَدِّياً بنفسه. مع أن فعله الذي بمعناه، وهو «استجبْ» قد ورد متعدّياً ولازماً؛ فقالوا: «اللهمَّ استجبْ دعائي، أو استجبْ لدعائي»، ومثل: «إيه من حديثك»، بمعنى: زدني من حديثك؛ فاسم الفعل «إيه» لازم في هذا المثال، مع أن فعله متعدٍّ.

أما فاعل أسماء الأفعال:

ـ فقد يكون اسماً ظاهراً، أو ضميراً للغائب مستتراً جوازاً، ويكاد هذان يختصّان باسم الفعل الماضي وحده، نحو: «هيهات تحقيقُ الآمال بغير الأعمال»، وقوله تعالى: ﴿۞ هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ٣٦﴾ [المؤمنون: ٣٦]، ونحو: «السفرُ هيهات»، أي: هو، ومثل: «عمرو ومعاوية في الدهاء شتان»، أي: هما. . .

ـ وقد يكون ضميراً للمخاطب مستتراً وجوباً، وهذا هو الأعم الأغلب في اسم الفعل المضارع واسم فعل الأمر. ويشترط في هذا الضمير أن يكون مناسباً للمضارع أو للأمر الذي يقوم اسم الفعل مقامه، نحو: «أفٍّ من عمل الحمقى»؛ بمعنى: أتضجر؛ ففاعل اسم الفعل هو ضمير مستتر وجوباً تقديره: «أنا». وهذا الضمير وحده هو الذي يصلح فاعلاً للمضارع: أتضجر. ونحو: «صهْ»، بمعنى: اسكتْ. ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. وهذا الضمير وحده هو الذي يلائم فعل الأمر: «اسكتْ». ومثل قولهم: «عليك بدينك؛ ففيه مَعادك، وعليك بمالك؛ ففيه معاشك، وعليك بالعلم؛ ففيه رفعة قدرك»، فـ«عليك» اسم فعل أمر؛ بمعنى: تمسَّكْ، وفاعله ضمير

مستتر وجوباً تقديره. أنت. وهذا الضمير هو الفاعل المناسب لفعل الأمر: «تمسّك».

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن فاعل اسم الفعل محتَّم، وأنه يماثل فاعل فعله، وأنه في الأعمّ الأغلب، يكون في اسم الفعل الماضي اسماً ظاهراً، أو ضميراً للغائب مستتراً جوازاً، ويكون في اسم الفعل المضارع والأمر ضميراً مستتراً وجوباً للمتكلم ـ أو لغيره قليلاً ـ وللمفرد أو غيره على حسب فعله، ولا يكاد يصح في هذا الباب كله أن يكون الفاعل ضميراً بارزاً.

والضابط الذي يجب الاعتماد عليه في هذا الشأن هو أن يوضع في مكان اسم الفعل، الفعلُ الذي بمعناه؛ فما يصح أن يكون فاعلاً لهذا الفعل يصح أن يكون فاعلاً لاسم الفعل الذي يدل عليه، ويقوم مقامه، وما لا يصلح للفعل لا يصلح لاسمه أيضاً. واعتماداً على هذا الضابط، يتعين أن يكون فاعل اسم الفعل، دالاً على المفرد المذكّر، أو المؤنث، أو المثنى، أو الجمع بنوعيهما ـ على حسَب مَا يناسب السِّياق، ففي مثل: «صهْ» ـ كما سبق ـ قد يكون الفاعل: أنتَ ـ أنتِ ـ أنتما ـ أنتم ـ أنتنّ، على حسب المخاطب. وقد يكون الفاعل متعدداً إذا كان الفعل يحتاج إلى فاعل متعدّد، نحو: «شَتَّان السَّابقُ واللاحقُ في البراعة»، كما تقول: «افترق السَّابق واللاحق في البراعة»؛ لأن الافتراق في البراعة أحد الأمور المعنوية التي لا تتحقق إلا من اشتراك اثنين معاً، أو أكثر في تحقيقها، فيجيء له اسمان مرفوعان به، أحدهما فاعل بغير واسطة، وبعده الآخَرَ مسبوقاً بواو العطف ـ دون غيرها ـ واسطة بين الفاعل المعطوف، والفاعل المعطوف عليه.

هـ ـ جميع أسماء الأفعال ليس لها محل إعرابيّ مطلقاً ـ مع أنها أسماء مبنية عاملة، كما تقدم ـ فلا تكون مبتدأ، ولا خبراً، ولا فاعلاً، ولا مفعولاً به، ولا مضافاً، ولا مضافاً إليه... ولا شيئاً آخر يقتضي أن تكون مبنية في محل رفع، أو في محل نصب، أو في محل جر، فهي مبنية لا محل لها من الإعراب.

و ـ إن معمولاتها ـ في الأعم الأغلب ـ لا تتقدم عليها؛ مثل: «عليك بالحق»، بمعنى: تمسَّك بالحق، و«عليك نفسَك»، بمعنى: الزم شأنك... ولا يصح ـ بناءً على الأعم الأغلب ـ أن يقال: «بالحق عليك»، ولا «نفسَك عليك».

ز ـ إنها لا تلحقها نون التوكيد مطلقاً. ويتساوى في هذا المنع أن تكون أسماء الأفعال دالة على طلب، أو على خبر، فالأولى كأسماء فعل الأمر (صه ـ مه ـ آمين)، والثانية كأسماء الفعل الماضي أو المضارع (هيهات ـ شتان ـ أف ـ واها).

ح ـ إن اسم الفعل مع فاعله بمنزلة الجملة الفعلية؛ فلهُما كل الأحكام التي تختص بالجمل الفعلية؛ كوقوعها خبراً، أو صفة، أو صلة، أو حالاً... وكاعتبارها جملة إنشائية طلبية إن دلت على طلب، (كاسم فعل الأمر، وما كان على وزن «فَعَالِ»...) وخبرية إن لم تدل على إنشاء (كاسم الفعل الماضي، أو المضارع...) وغير هذا من كل ما تصلح له الجملة الفعلية بالضوابط والشروط الخاصة بكل حالة.

ط ـ إن بعضاً منها تلحقه الكافُ سماعاً؛ بشرط

اعتبارها حرف خطاب محض. ومما ورد به السماع: «وَيْ» بمعنى: أعجبُ. و«حَيَّهَل» بمعنى: أقبِلْ. و«النَّجَاءَ» بمعنى: أسرعْ، و«رُوَيْد» بمعنى: تمهلْ، فقد قال العرب: وَيْك، وحيهلك، والنجاءك، ورويدك. والكاف في الأمثلة السالفة حرف خطاب متصرف، لا يصلح أن يكون ضميراً مفعولاً به لاسم الفعل، لأن أسماء الأفعال السَّالفة لا تنصب مفعولاً به، لقيامها معنى وعملاً مقام أفعال لا تنصب مفعولاً به. وكذلك لا يصح أن تكون هذه الكاف ضميراً في محل جر مضافاً إليه؛ لأن أسماء الأفعال مبنية، ولا تعمل الجرّ مطلقاً؛ فلا يكون واحد منها مضافاً.

٥ ـ تقديم معمول اسم الفعل عليه: اختلف الكوفيّون والبصريّون في تقديم معمول اسم الفعل عليه[1]، فقد «ذهب الكوفيّون إلى أن «عَلَيْكَ»، و«دُونَكَ»، و«عِنْدَكَ» في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليه، نحو: «زَيْداً عَلَيْكَ»، و«عَمْراً عِندك»، و«بكراً دونك». وذهب البصريّون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين.

أما الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا: الدليلُ على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقلُ والقياسُ.

أما النقل فقد قال الله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٤]، والتقدير فيه: عليكم كتابَ الله؛ أي: الْزَمُوا كتابَ الله، فنصب «كتاب الله» بـ «عليكم»، فدل على جواز تقديمه. واحتجوا أيضاً بالأبيات المشهورة (من الرجز):

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا
إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا
* يُثْنُونَ خَيْراً وَيُمَجِّدُونَكَا[2] *

والتقدير فيه: دُونَكَ دلْوِي؛ فـ «دلوي» في موضع نصب بـ «دونك»؛ فدلَّ على جواز تقديمه.

وأما القياس فقالوا: أجمعنا على أنَّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «عَلَيْكَ زَيداً»، أي: الْزم زيداً، وإذا قلت: «عِنْدَكَ عَمْراً»، أي: تَنَاوَلْ عمراً، وإذا قلت: «دُونَكَ بَكراً»، أي: خذْ بكراً، ولو قلت: «زَيْداً الْزَمْ»، و«عَمْراً تَنَاوَلْ» و«بكراً خُذْ» فقدّمت المفعول لكان جائزاً، فكذلك مع ما قام مقامه.

---

(١) انظر في هذه المسألة:
ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٢٧، ١/ ٢١٠ ـ ٢١٦.
ـ شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٥٢.
ـ حاشية الصبّان على الأشموني ٣/ ١٧٧.

(٢) الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٥/ ٣٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٠؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣١١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٦٥؛ والأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤؛ وأوضح المسالك ٤/ ٨٨؛ وجمهرة اللغة ص ٥٧٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦.
اللغة والمعنى: المائح: النازل إلى البئر ليملأ الدلو منها مغترفاً. دونكا: اسم فعل بمعنى (خذ).
يقول: يا أيها المستقي من البئر خذ دلوي واستقِ منها.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظَ فرعٌ على الفعل في العمل؛ لأنّها إنّما عملت عملَهُ لقيامها مقامه؛ فينبغي أن لا تتصرَّف تصرّفَهُ؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل؛ فإنّه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه، فكذلك هاهنا؛ إذ لو قلنا إنه يَتَصَرَّفُ عَمَلُها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها، لأدّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبداً تنحطُّ عن درجات الأصول.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٤]، فليس لهم فيه حجة؛ لأن ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ ليس منصوباً بـ ﴿عَلَيۡكُمۡۚ﴾ وإنما هو منصوب لأنه مصدر، والعامل فيه فعل مقدّر، والتقدير فيه: كتب كتاباً اللّهُ عليكم، وإنما قُدِّرَ هذا الفعل ولم يظهر؛ لدلالة ما تقدم عليه، كما قال الشاعر (من الكامل):

مَـا إنْ يَـمَـسُّ الأرْضَ إلَّا مَـنْـكِـبٌ
مِنْهُ، وَحَرْفُ السَّاقِ، طَيَّ المِحْمَلِ(١)

فقوله: «طَيَّ المِحْمَلِ» منصوب لأنه مصدر، والعامل فيه فعل مُقَدَّر، والتقدير فيه: طُوِيَ طَيَّ الْمِحْمَلِ، وإنما قُدِّر ولم يظهر لدليل ما تقدَّم عليه من قوله: «مَا إنْ يَمسُّ الأرْضَ إلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ»، فكذلك هاهنا: قُدِّرَ هذا الفعل، ولم يظهر؛ لدلالة ما تقدم عليه من قوله: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ وَعَمَّٰتُكُمۡ وَخَٰلَٰتُكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣]، فإن فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم؛ فلما قدر هذا الفعل ولم يظهر، بقي التقدير فيه كتاباً اللّهُ عليكم، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل، كقوله: ﴿وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ تَحۡسَبُهَا جَامِدَةٗ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنۡعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨]، فَنَصَبَ «صُنْعَ» على المصدر بفعل مُقدَّر، وإنما قُدِّر هذا الفعل ولم يظهر؛ لدلالة ما تقدم عليه من الكلام، والتقدير فيه: صَنَعَ صنعاً اللّهُ، وحُذِف الفعل وأُضيف المصدر إلى الفاعل؛ لأنه يضاف إلى الفاعل كما يضاف إلى المفعول، وقال الراعي (من الطويل):

دَأَبْتُ إلى أنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا
تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ في الآلِ يَمْصَحُ
وَجِيفَ المَطايا، ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتِي
وَلَمْ يَنْزِلُوا: أَبْرَدْتُمُ فَتَرَوَّحُوا(٢)

فنصب «وَجِيفَ» على المصدر بفعل مُقَدَّرٍ

---

(١) البيت لأبي كبير الهذلي في خزانة الأدب ٨/ ١٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٢٤؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٤؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي. ص ٩٠.

شرح المفردات: المنكب: مجتمع رأس الكتف والعضد. المحمل: حمّالة السيف.

المعنى: يقول: إنّ ذلك الفتى لضمور بطنه، وضعف جسمه، إذا اضطجع على الأرض لا يمسّها منه إلاّ المنكب وطرف الساق.

(٢) البيتان للراعي النميري في ديوانه. ص ٤٤؛ والكتاب ١/ ٣٨٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٦٧.

اللغة: دأبت: جهدت في السير. ينبت الظلّ: يطول. ويمصح: يقصر، أو يختفي. الآل: السراب. الوجيف: نوع من سير الإبل والخيل. المطايا: الحيوانات التي تُمتطى. أبرد: دخل في آخر النهار. تروّح: سار في وقت العشي.

=

على ما تقدم، وأضاف المصدرَ إلى الفاعل، وقال لَبيدٌ (من الكامل):

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا
طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ[1]

كأنه قال: طلباً المعقبُ حَقَّهُ، ثم أضاف المصدر إلى «المعقب» وهو فاعل بدليل أنه قال: «المظلومُ» بالرفع حملاً للوصف على الموضع، وإضافةُ المصدر إلى الفاعل أكثر من أن تُحصى، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [الحج: ٤٠]، فأضاف المصدر إلى اسم الله تعالى وهو الفاعل، ونحوه قولهم: «ضربي زيداً قائماً»، و«أكثر شُربي السويقَ مَلْتُوتاً»، وقال الشاعر (من الطويل):

فَلاَ تُكْثِرَا لَوْمِي؛ فَإِنَّ أَخَاكُمَا
بِذِكْرَاهُ لَيْلَى الْعَامِرِيَّةَ مُولَعُ[2]

فأضاف المصدر إلى الضمير في «ذكراه» وهو فاعل، وقال الآخر (من البسيط):

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبِ
قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهَ الأَبَارِيقِ[3]

فأضاف المصدر إلى «القواقيز» وهو فاعل فيمن روى «أَفْوَاهَ» منصوباً، ومن روى «أَفْوَاهُ» بالرفع، جعله مضافاً إلى المفعول، والشواهد على هذا النحو كثيرة جدًّا.

وأما البيت الذي أنشدوه (من الرجز):

* يَا أَيُّهَا المَائح دَلْوِي دُونَكَا *

فلا حُجَّةَ لهم فيه من وجهين:

أحدهما: أن قوله «دَلْوِي» ليس هو في موضع نصب، وإنما هو في موضع رفع؛ لأنه

= المعنى: سعيت طويلاً حتى تطاولت ظلال الأشياء، بعدما تقاصر الظلّ حتى كاد ينعدم في السراب، وبعدما سارت بنا الإبل، قلت لأصحابي الذين لم ينزلوا عن مطاياهم: لقد دخلتم في آخر النهار، فسيروا في وقت الرواح.

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٢٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٤٢، ٢٤٥، ٨/ ١٣٤؛ والدرر ٦/ ١١٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٣؛ وشرح المفصل ٦/ ٦٦؛ ولسان العرب ١/ ٦١٤ (عقب)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥١٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢١٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١٧.

اللغة: تهجَّر: سار في الهاجرة، وهي نصف النهار. الرواح: الوقت من زوال الشمس إلى الليل. «هاجها»: أزعجها، والضمير المستتر يعود على حمار الوحش، والضمير المتصل يعود إلى الأتن. المعقب: الذي يطلب حقّه مرّة ولا يتركه.

(٢) البيت بلا نسبة في شرح المفصل ٦/ ٦٣.

اللغة: بذكراه: بتذكّره. المولع: المُغرى والعاشق بشدة.
المعنى: يطلب من صاحبيه أن يقلّلا تعنيفهما له، فهو يتعشّق تذكّر ليلى العامريّة.

(٣) البيت للأقيشر الأسديّ في ديوانه ص ٦٠؛ والأغاني ١١/ ٢٥٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٩١؛ والدرر ٥/ ٢٥٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩١؛ والشعر والشعراء ص ٥٦٥؛ ولسان العرب ٥/ ٣٩٦ (قفز)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٥٦؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٥٠٨.

اللغة والمعنى: التلاد: الأصلي القديم من المال والمواشي ونحوها. النشب: الثابت من الأموال كالدور والأراضي. القواقيز: ج القاقوزة، وهي القدح.
يقول: إنّ إدماني على شرب الخمر من أفواه الأباريق أدّى إلى إتلاف ما جمّعت من أموال وعقارات.

خبر مبتدأ مُقَدَّر، والتقدير فيه: هذا دَلْوِي دُونَكَا.

والثاني: أنّا نسلِّم أنّه في موضع نصب، ولكنه لا يكون منصوباً بـ «دونك»، وإنما هو منصوب بتقدير فعل؛ كأنه قال: خُذْ دلوي دُونَكَ، و«دونك» مفسّر لذلك الفعل المقدر.

وأما قولهم: «إنها قامت مقام الفعل فيجوز تقديمُ معمولها عليها كالفعل»، قلنا: هذا فاسد؛ وذلك لأن الفعل الذي قامت هذه الألفاظُ مقامه يستحق في الأصل أن يعمل النصب، وهو متصرّف في نفسه، فَتَصَرَّفَ عَمَله، وأما هذه الألفاظ، فلا تستحق في الأصل أن تعمل النصب؛ وإنما أُعْمِلَتْ لقيامها مقام الفعل، وهي غير متصرِّفة في نفسها؛ فينبغي أن لا يتصرّف عملها؛ فوجب أنْ لا يجوز تقديمُ معمولها عليها، والله أعلم»[1].

* * *

للتوسُّع انظر:

- اسم الفعل: دراسة وطريقة تيسير. سليم النعيميّ. بغداد، ١٩٦٨.
- «اسم الفعل». سليم النعيمي. المجمع العلمي العراقي، بغداد، المجلد ١٦ (١٩٦٨م)، ص ٦٠ ـ ٨٩.
- أسماء الأفعال. أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧هـ/ ٩٨٧ م) باعتناء يوهانس روديجر. هاله (ألمانية)، ١٨٧٠ م.
- أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية. محمد عبد الله جبر. الإسكندرية، دار المعارف، ١٩٨٠ م.
- «رأي في اسم الفعل». علي النجدي ناصف. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ٢٣ (١٩٦٨ م)، ص ٣ ـ ١١.

اسم فعل الأمر

انظر: اسم الفعل، الرقم ٣، الفقرة أ.

اسم الفعل السَّماعي

هو اسم الفعل المنقول عن العرب، ويكون مرتجلاً أو منقولاً. ويقابله: «اسم الفعل القياسي».

انظر: اسم الفعل المنقول، واسم الفعل المرتجل، واسم الفعل القياسي.

اسم الفعل القياسي

هو ما صيغ على وزن «فَعالِ».

انظر: اسم الفعل، الرقم ٢، الفقرة ج.

اسم الفعل الماضي

انظر: اسم الفعل، الرقم ٣، الفقرة ج.

اسم الفعل المُرْتَجَل

انظر: اسم الفعل، الرقم ٢، الفقرة أ.

اسم الفعل المضارع

انظر: اسم الفعل، الرقم ٣، الفقرة ب.

اسم الفعل المعدول

انظر: اسم الفعل، الرقم ٢، الفقرة ج.

اسم الفعل المنقول

انظر: اسم الفعل، الرقم ٢، الفقرة ب.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢١٠ـ ٢١٦.

الاسم الفعليّ

هو المصدر.

انظر: المصدر.

اسم في معنى المصدر

هو اسم المصدر.

انظر: اسم المصدر.

اسم القلّة

انظر: جمع التكسير، الأرقام: ٢، ٣، ٤.

اسم «كاد» وأخواتها

هو مرفوعها المحكوم عليه بأمر، نحو: «كاد المطرُ أن ينهمِرَ».

انظر: «كاد» وأخواتها.

اسم «كان» وأخواتها

هو مرفوعها المحكوم عليه بأمر نحو: «كان المطرُ مُنْهَمِراً». وسمّاه الفرّاء «الفاعل»، و«شبه الفاعِل»، و«مُشبه الفاعل».

انظر: «كان» وأخواتها.

اسم الكثرة

مصطلح يُطلق على:

١ ـ جَمْع الكثرة. انظر: جمع التكسير، الأرقام: ٢، ٣، ٥.

٢ ـ الاسم الذي يُصاغ من الاسم الجامد الحسِّيّ الثّلاثيّ الأصول، على وزن «مَفْعلة»؛ للدلالة على المكان الذي يكثر فيه الشيء، نحو: «مَأْسَدة»، و«مَسْبعة»، و«مَذْأَبة».

اسم الكِناية

انظر: أسماء الكناية.

اسم الكَيْفِيَّة

هو المصدر الصِّناعي.

انظر: المصدر الصِّناعيّ.

اسم «لا» النافية للجنس

هو منصوبها المحكوم عليه بأمر، نحو: «لا مُجْتَهِدَ راسبٌ».

انظر: «لا» النافية للجنس.

اسم للحال التي يُفْعَل بها

هو مصدر النوع.

انظر: مصدر النوع.

اسم للمصْدَر

هو اسم المصدر.

انظر: اسم المصدر.

اسم للمعنى الحاصِل بالمصدر

هو اسم المصدر.

انظر: اسم المصدر.

اسم «ليس» وأخواتها

هو مرفوعها المحكوم عليه بأمر، نحو: «ليستِ الشجاعةُ ممقوتَةً».

وانظر: «ليس» وأخواتها.

اسم ما لم يُسَمَّ فاعله

هو اسم المفعول.

انظر: اسم المفعول.

الاسم المؤنَّث

انظر: المؤنَّث.

اسم المُبالغة

انظر: صِيَغ المبالغة.

الاسم المبْنيّ

هو الاسم الذي دخله البناء، أي: الذي لا تتغيَّر حركة آخِره مهما تعدّدت وظائفه في الجملة، أو مهما اختلفت العوامل المؤثِّرة فيه.

وقليل من الأسماء مبنيّ.

وأشهر المبنيّات:

١ ـ الضمائر.

٢ ـ أسماء الشرط.

٣ ـ أسماء الاستفهام.

٤ ـ أسماء الإشارة التي ليست مثنّاة[1].

٥ ـ أسماء الموصول غير المثنّاة.

٦ ـ أسماء الأفعال.

٧ ـ الأسماء المركّبة المبنيّة على فتح الجزأين، مثل: «أَحَدَ عَشَرَ» إلى «تسعةَ عَشَرَ»، ما عدا «اثني عَشَرَ» و«اثنتي عَشَرَةَ».

٨ ـ اسم «لا» النافية للجنس غير المضاف وغير المُشبه بالمضاف.

٩ ـ المنادى المفرد العلم، أو النكرة المقصودة.

١٠ ـ بعض الظروف، مثل: «حيثُ».

١١ ـ العَلَم المختوم بـ «ويهِ».

١٢ ـ العَلَم الذي على وزن «فَعالِ»، مثل: «قَطامِ»، و«حَذامِ».

١٣ ـ أسماء الأصوات، مثل «غاقِ».

١٤ ـ بعض الأسماء الأخرى، مثل «كَمْ».

ملاحظة:

ليس من المبنيّ الأسماء المقصورة، مثل: «الفتى»، لأنّ ثبات آخرها على حال واحدة، إنّما هو ظاهريّ بسبب اعتلاله، ولكنه في التقدير متغيِّر، فهي معربة تقديراً، بدليل أنّها تُثنَّى وتُجمع، فيتَغَيَّر آخرها، فتقول في الرفع: «الفتَيان»، وفي النصب والجرّ: «الفتَيين».

* * *

للتوسُّع انظر:

رسالة في المبنيّات. أحمد بن زيني دحلان (١٣٠٤ هـ/ ١٨٨٦ م). القاهرة، مطبعة المشرفية، سنة ١٢٩٨هـ.

الاسم المُبْهَم

هو الاسم الذي لا يدلّ على المعنى إلّا بوسيلة كالصِّلة مع الموصول، أو الصِّفة مع الموصوف. ويُسَمَّى أيضاً «الاسم الناقص».

ويقابله: «الاسم غير المُبْهَم».

والمبهمات في اللغة العربية هي:

ـ «أيّ»، و«أيَّة» في النِّداء.

ـ أسماء الإشارة.

ـ أسماء الموصول.

ـ أسماء الاستفهام.

ـ أسماء الشَّرْط.

ـ بعض الظروف.

ـ بعض أسماء الزَّمان.

ـ الاسم الموصوف.

ـ الضمائر (عند سيبويه).

وانظر: الاسم غير المُبْهَم.

الاسم المُتَصَرِّف

هو الاسم المُعرَب الذي يمكن أن يُثنّى، أو

---

(١) ومن النحاة من يجعل أسماء الإشارة المثناة مبنية.

يُجمع، أو يُصَغّر، أو يُنْسَب إليه، نحو: «بَحْر، بَحْران، بحور، بُحَيْر، بَحْرِيّ».

ويُقابله: «الاسم غير المتصرِّف».

انظر: الاسم غير المُتَصَرِّف.

الاسم المُتَّصِل بالفِعل

هو الاسم المُشَبَّه بالفعل.

انظر: الأسماء المشبَّه بالأفعال.

الاسم المُتَمَكِّن

هو الاسم المُعْرَب (الذي دخله الإعراب)، أي: الذي تتغيَّر حركة آخره باختلاف العوامِل الداخلة عليه، وهو نوعان:

١ ـ **الاسم المتَمَكِّن الأَمْكَن**، وهو الاسم المعرَب غير الممنوع من الصرف، ووُصِف بـ«الأمكن»؛ لأنَّ التنوين الذي يدخله يُبعده عن شَبَه الفعل.

٢ ـ **الاسم المُتَمَكِّن غير الأَمْكَن**: وهو الاسم المعرب الممنوع من الصرف. ووُصف بأنّه «غير أمكن»؛ لأنَّ التنوين لا يدخله، فهو يُشبه الفعل في هذا الأمر.

وانظر: الممنوع من الصرف.

الاسم المتمكِّن الأَمْكن.

انظر: الاسم المُتَمَكِّن.

الاسم المُتَمَكِّن غير الأَمْكَن

انظر: الاسم المُتَمَكِّن.

الاسم المُتَوَغِّل في الإبهام

هو الاسم الملازم التنكير.

انظر: الأسماء الملازمة التنكير.

الاسم المُتَوَغِّل في التنكير

هو الاسم الملازم التنكير.

انظر: الأسماء الملازمة التنكير.

اسم المُثَنّى

هو المُلْحق بالمُثَنَّى.

انظر: المُثَنَّى، الرقم ٤.

اسم المُجازاة

هو اسم الشَّرْط.

انظر: أسماء الشرط.

الاسم المُجَرَّد

هو الاسم الذي جميع حروفه أصليَّة، وهو ثلاثة أقسام: الاسم الثّلاثيّ المجرَّد، والاسم الرباعيّ المُجرَّد، والاسم الخماسيّ المُجَرَّد.

انظر كلاً في مادَّته.

والحكم بالزيادة والتجريد إنّما هو للأسماء العربيَّة المُتَمَكِّنة، أمّا الأسماء المبْنِيَّة، والأسماء الأعجميَّة، فلا وجه للحكم بزيادة شيء فيها.

الاسم المَجْرور

هو الاسم المُعرب الذي دَخَله الجَرّ، إمّا بالإضافة، نحو: «حَضَرَ إمامُ الجَامِعِ»، وإما بحرف الجرّ، نحو: «ذهبتُ إلى المدرسةِ»، وإمّا بالتَّبَعِيَّة، نحو: «مررتُ بالقصرِ الفَخْمِ»، وإمّا بالمجاورة، نحو: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ».

وانظر: الجَرّ.

الاسم المَحْدود

هو المشغول عنه.

انظر: الاشتغال.

الاسم المَحْض

مصطلح يُطلق على «الاسم الجامِد»، وعلى الاسم الذي لا يدلّ على ظرفيّة، ويُلازم الإضافة في الأغْلب، ويقابله: «الاسم غير المَحْض».

انظر: الاسم غير المَحْض.

الاسم المُحَقَّر

هو الاسم المُصَغَّر.

انظر: التصغير.

الاسم المَخْفوض

هو الاسم المجرور.

انظر: الاسم المجرور.

الاسم المُذَكَّر

انظر: المُذَكَّر.

اسم المَرَّة

هو مصدر المرَّة.

انظر: مصدر المرَّة.

الاسم المُرْتَفِع

هو الاسم المرفوع.

انظر: الاسم المرفوع.

الاسم المرفوع

هو الاسم المُعْرَب الذي دخَله الرفع.

والمرفوعات من الأسماء هي: .

- الفاعِل.
- نائب الفاعل.
- المبتدأ.
- خبر المبتدأ.
- خبر «إنَّ» وأخواتها.
- خبر «لا» النافية للجنس.
- اسم «كان» وأخواتها.
- اسم «كاد» وأخواتها.
- اسم «ليس» وأخواتها.
- التابع لاسم مرفوع.

وانظر: الرفع.

الاسم المُرَكَّب

انظر: المركَّب.

الاسم المُرَكَّب تركيباً إسناديًّا

انظر: المركّب تركيباً إسناديًّا.

الاسم المُرَكَّب تركيباً إضافيًّا

انظر: المركب تركيباً إضافيًّا.

الاسم المُرَكَّب تركيباً بيانيًّا

انظر: المركَّب تركيباً بيانيًّا.

الاسم المركّب تركيباً عدديًّا

انظر: المُرَكَّب تركيباً عدديًّا.

الاسم المركّب تركيباً عطفيًّا

انظر: المركَّب تركيباً عطفيًّا.

الاسم المركَّب تركيباً مزجيًّا

انظر: المركّب تركيباً مزجِيًّا.

الاسْمُ المَزِيد

هو الاسم الذي زيد على حروفه الأصليّة حرف، أو حرفان، أو ثلاثة. فهو ثلاثة أنواع: الاسم الثلاثيّ المزيد، والاسم الرباعيّ

المزيد، والاسم الخماسيّ المزيد.

والحكم بالزيادة والتجريد إنّما هو للأسماء العربيّة المُتَمَكِّنة؛ أمّا الأسماء المَبْنِيَّة والأسماء الأعجميَّة، فلا وجه للحكم بزيادة شيء فيها.

وقد تكون الزيادة من أحرف الزيادة المجموعة في «سألتمونيها»، نحو: «قاتِل» (الألف مزيدة)، أو بتكرير حرف من أحرف الكلمة، نحو: «مُعَلِّم» (وفيها نوعا الزيادة).

وانظر: الاسم الثلاثي المزيد، والاسم الرباعيّ المزيد، والاسم الخماسيّ المزيد.

الاسم المُشَبَّه بالصَّحيح

هو الاسم الشبيه بالصحيح.

انظر: الاسم الشبيه بالصحيح.

الاسم المشبَّه بالفعل

انظر: الأسماء المشبَّهة بالأفعال.

الاسم المُشتقّ

هو الاسم المعرَب المأخوذ من الفعل (على رأي الكوفيين)، أو من المصدر (على رأي البصريّين). والأسماء المشتقة هي:

- اسم الفاعل.
- اسم المفعول.
- الصفة المُشبَّهة.
- صِيَغ المبالغة.
- اسم التفضيل.
- اسم الزمان.
- اسم المكان.
- المصدر الميميّ.
- مصدر الفعل فوق الثلاثي المجرّد.
- اسم الآلة.
- الفعل (برأي البصريين).
- المصدر (برأي الكوفيين).

وانظر: الاشتقاق، والمشتقّات.

الاسم المشتقّ تأويلاً

هو الملحق بالمشتقّ.

انظر: الملحق بالمشتقّ.

الاسم المشتقّ العامِل

انظر: المشتقّ العامل.

الاسم المشتقّ غير العامِل

انظر: المشتقّ المهمل.

الاسم المشمول

هو اسم يكون معناه ضمن اسم آخر. فالاسم «حصان» مثلاً، يشمله الاسم «حيوان».

اسم المصدر

١ - **تعريفه**: هو «ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفهُ بخلّوه لفظاً وتقديراً من بعض حروف عامله (الفعل أو غيره)[1] دون تعويض شيء»[2]، نحو: «عاون عوناً»، و«توضَّأ وُضوءاً»، و«أعطى عطاءً». ومصادر

(١) فإذا خالفه بخلوّه من بعض الحروف لفظاً دون التقدير، فليس اسم مصدر بل مصدراً، نحو: «قتال» (أصلها: «قيتال»، فحُذفت الياء).

(٢) فإن خالف المصدر في خلوِّه لفظاً وتقديراً من بعض حروف عامله مع تعويض، لا يكون اسم مصدر بل مصدراً، نحو: «ثقة» مصدر الفعل «وثق»، فقد حُذفت الواو، وعُوِّض عنها بالتاء.

«عـاون»، و«تـوضّـأ»، و«أعـطـى» هـي: «المعاونة»، و«التوَضُّؤ»، و«الإعطاء».

وجاء في أحد قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة:

«يعرف اسم المصدر بأنّه اسم مشتمل على أحرف المصدر الأصول، يجيء من الثلاثيّ وغيره، فهو من الثلاثيّ: ما ساوت حروفه حروف فعله، دالاً على عين، أو حال، أو أثر، كالرِّزق ـ بكسر الراءِ ـ لما يُرْزَقُ به المرء، والضُّرّ ـ بضم الضاد ـ لما يُصاب به المضرور. وهو من غير الثلاثي: ما لم يجر على فعله بخلوّه من بعض حروفه الزوائد، دالاً كذلك على عين، أو هيئة، أو حال، أو أثر، كالعطاء: لما يُعْطى، والثواب: لما يثاب به، والكلام: لما يُتَفَوَّه به. وقد يصطبغ اسمُ المصدر بمعنى المصدر وهو الحدث، كما في قوله تعالى: ﴿ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، بمعنى الإثابة، وحينئذٍ يعملُ عملَه بنصبِ مفعولِه، وقد أُثِرَ ذلك عن العرب في منثور ومنظوم.

وخلاصة ذلك أن المصدر: هو ما دلَّ على حدث، فإذا دل على عين أو هيئة سُمّي اسم مصدر»[١].

٢ ـ عملُه: اسم المصدر نوعان: علَم وغير علَم، فالأوّل لا يعمل، ومن أمثلته «برّة»، وهي علَم جنس على «البرّ»، و«فجارِ» علم جنس على «الفجْرة» بمعنى: الفجور، بشرط أن يكون فعلهما: أَبرَّ، وأفجَرَ، فإن كان فعلهما «برّ» و«فجَر»، فهما مصدران.

ومن أحكامه أنّه لا يُضاف، ولا تدخل عليه «ألْ» التي للتعريف، ولا يقع موقع الفعل، ولا يُوصف.

أمّا اسم المصدر غير العَلَم، فيعمل بالشرط الذي يعمل به المصدر الذي ليس نائباً عن فعله، وهو كالمصدر العامل، ثلاثة أقسام:

أ ـ مضاف إمّا لفاعله مع نصب المفعول به، نحو: «ناصرتُ الوطنَ نَصْرَ الحرِّ وطَنَه»، وإما للمفعول به مع رفع الفاعل، نحو: «هَدَمْتُ الباطلَ هدمَ الخيمةِ صاحبُها».

ويجوز في تابع المضاف إليه الجرّ مراعاةً للفظه، والرفع أو النصب مراعاةً لمحلِّه، نحو: «ناصرتُ الوطنَ نصرَ الحرِّ الكريم وطنَه» (برفع «الكريم» إتباعاً لمحلِّ «الحرّ» وهو فاعل، وبجرِّه إتباعاً للفظه)، ونحو: «هدَّمْتُ الباطلَ هدمَ الخيمةِ الكبيرَةِ صاحبُها» (بجرِّ «الكبيرة» إتباعاً للفظ «الخيمة»، وبنصبها إتباعاً لمحل «الخيمة» وهي في موضع المفعول به).

ب ـ منوَّن، نحو: «سُرِرْتُ بعونٍ جنديٌّ وطنَه معاونةً كبيرة».

ج ـ مُحلًّى بـ «ألْ»، نحو: «ناصرتُ صديقي كالنصرِ الأهلَ».

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ «اسم المصدر في المعاجم». محمد الخضر حسين. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ٨ (١٩٥٥ م)، ص ١٤٧ ـ ١٥٦.

ـ السيف المشهر في تحقيق اسم المصدر.

---

(١) في أصول اللغة ٣/ ٢٥؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١١.

ميرزا محمد باقر. النجف، مطبعة الراعي، ١٩٣٥ م (طُبع من كتابَي المؤلف: ١ ـ فصل الخصومة في الورود والحكومة، ٢ ـ الفوائد الأصولية).

الاسم المُصَغَّر

هو الاسم الذي جرى تصغيره بجعله على وزن «فُعَيْل» (نحو: «بُحَيْر»)، أو «فُعَيْعِل» (نحو: «شُوَيْعِر»)، أو «فُعَيْعيل» (نحو: «عُصَيْفِير»).

وانظر: التصغير.

الاسم المُضْمَر

مصطلح نحويّ يُقصَد به «الضمير»، أو الضمير المُسْتَتِر. ويقابله «الاسم الظاهر».

انظر: الضمير.

الاسم المُظْهَر

هو الاسم الظاهر.

انظر: الاسم الظاهر.

الاسم المُعْتَبَر

هو الاسم غير الزائد الذي لا يمكن حذفه إلّا بفساد المعنى، نحو: «حَضَرَ مُعَلِّمُ الصَّفِّ». ويقابله «الاسم المُلْغى».

انظر: الاسم المُلْغَى.

الاسم المُعْتَلّ

هو الاسم المُعْرَب المختوم بحرف عِلّة ساكن مسبوق بِمُتَحَرِّك، أو بهمزة قبلها ألف زائدة، وهو يشمل:

ـ الاسم المقصور، نحو: «الفتى»، و«العصا».

ـ الاسم المنقوص، نحو: «المحامي».

ـ الاسم الممدود، نحو: «الصحراء».

ـ الاسم المعتلّ الآخِر بالواو، نحو: «أرسطو»، و«طوكيو»، و«دَلْو».

ـ الاسم المعتلّ الآخر بالياء، نحو: «ظَبْي».

ولا يُطلق النحاة مصطلح «المعتلّ» إلّا على المعتلّ الآخِر، اسماً أو فعلاً؛ أمّا الصرفيّون، فيطلقونه على ما كان أحد حروفه الأصليّة حرف علّة، في أيّ مكان اسماً وفعلاً.

وكذلك يقصر النحاة المقصور والممدود على الاسم المعْرب؛ أمّا اللغويّون والقرّاء فيطلقونهما على الاسم المعرب والمبنيّ على حَدٍّ سواء.

ومن النحاة أيضاً من يجعل الاسم المعتلّ مشتملاً على الاسم المنقوص، والاسم المقصور وحدهما.

انظر: الاسم المقصور، والاسم المنقوص، والاسم الممدود، والاسم المعتلّ الآخر بالواو.

الاسم المُعْتَلّ الآخِر

هو الاسم المعتلّ الذي آخره حرف علّة، وهو نوعان:

١ ـ الاسم المعتلّ الآخِر الجاري مجرى الصَّحيح، وهو الذي آخره حرف علّة مسبوق بساكن، نحو: «ظَبْي» و«دَلْو»، ويُسمّى أيضاً لظهور الحركات الثلاث على آخره، كما تظهر على الصحيح الآخر، نحو: «هذا ظَبْيٌ»، و«اشتريتُ دلواً»، و«مررتُ بِظَبْي».

٢ ـ الاسم المعتلّ الآخر غير الجاري مجرى الصحيح، وهو ثلاثة أقسام:

أ ـ الاسم المقصور، نحو: «الفتى»، و«العصا».

ب ـ الاسم المنقوص، نحو: «المحامي».

ج ـ الاسم المعرَب الذي آخره الحقيقي واو ساكنة لازمة قبلها ضمّة، نحو: «أرسطو»، و«طوكيو».

انظر: الاسم المقصور، والاسم المنقوص، والاسم المعتلّ الآخر.

الاسم المعتلّ الآخر بالواو

هو الاسم الذي آخره الأصلي واو، وقبلها:

ـ حرف ساكن، مثل: «دَلْو».

ـ حرف مضموم، ولا يكون إلّا في الأعلام الأجنبية، نحو: «طوكيو»، و«أرسطو».

وهذه الأعلام تُعرب إعراب الممنوع من الصرف، وتقدَّر الحركات على الواو.

الاسم المعتلّ الآخر بالياء

هو الاسم الذي آخره الأصليّ ياء قبلها حرف ساكن، مثل: «ظَبْي».

الاسم المعتلّ الجاري مجرى الصحيح

انظر: الاسم المعتل الآخر، الرقم ١.

الاسم المعتلّ الشبيه بالصَّحيح

هو الاسم الشبيه بالصَّحيح.

انظر: الاسم الشَّبيه بالصَّحيح.

الاسم المعتلّ غير الجاري مجرى الصحيح

انظر: الاسم المعتل الآخِر، الرقم ٢.

الاسم المَعْدول

هو الاسم الذي أصابه العَدْل، نحو: «عُمَر» المعدولة عن «عامِر»، و«أُحاد» المعدولة عن «واحداً واحداً».

وانظر: العَدْل.

الاسم المُعْرَب

هو الاسم الذي تَتَغَيَّر حركة آخره باختلاف العوامِل الداخلة عليه، والأسماء كلُّها معربة إلّا قليلاً منها.

والاسم المعرب قسمان:

١ ـ الاسم المُعرب بالحركات، ويشمل ثلاثة أنواع: الاسم المُفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنَّث السالم. وهذا النوع من الاسم المعرب قسمان: مُنْصَرِف (يدخله التنوين)، وغير منصَرف (لا يدخله التنوين).

٢ ـ الاسم المعرَب بالحروف، ويشمل المثنّى، والملحق به، وجمع المذكَّر السالم، والملحق به، والأسماء السِّتَّة.

ويقابلُ الاسمَ المعربَ: «الاسمُ المبنيّ».

انظر: الاسم المبنيّ، وما يشمله الاسم المعرب كُلاً في مادَّته.

الاسم المُعْرَب بالحركات

انظر: الاسم المُعْرَب الرقم ١.

الاسم المُعْرَب بالحروف

انظر: الاسم المُعْرَب، الرقم ٢.

الاسم المُعْرَب غير المُنْصَرِف

هو الاسم الممنوع من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

الاسم المعْرَب المُعْتَلّ الآخِر

هو الاسم المعتلّ الآخر.

انظر: الاسم المعتلّ الآخِر.

الاسم المُعْرَب المُنْصَرِف

هو الاسم غير الممنوع من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

الاسم المَعْرِفة

هو الاسم الدّالّ على شيءٍ مُعَيَّن، نحو: «الظبي»، و«بيروت»، و«أنا». والمعارف سبعة أنواع، وهي: الضمير، والعَلَم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والاسم المقترن بـ «أل»، والمضاف إلى معرفة، والمنادى المقصود بالنِّداء.

وانظر: المعرفة، والمعارف.

اسم المَعْنى

هو الاسم الذي يدل على معنى مُجَرَّد، أي: على معنى لا يُدرك بإحدى الحواسّ، نحو: «العِلْم»، و«الشجاعة»، و«الصدق». ويُسمَّى أيضاً «اسم الذات». ويقابله «اسم العَيْن».

انظر: اسم العين.

الاسم المفرد

انظر: المفرد.

اسم المَفْعُول

١ ـ تعريفه: هو اسم مُشْتَقّ يدلّ على معنى مُجَرَّد غير ملازم، وعلى الذي وقع عليه هذا المعنى، نحو: «مَضْروب»، و«مُكْرَم».

٢ ـ صياغته من الثّلاثيّ: يُبنى اسم المفعول من الفعل الماضي الثلاثيّ المُجَرَّد المتصرِّف[1] على وزن «مَفْعُول»، نحو: «مَشْرُوب»، و«مَوْعُود».

وإذا كان هذا الثّلاثيّ أجوفَ واويًّا، فإنَّ اسم المفعول منه يأتي على وزن «مَفُول»، نحو: «قال» ← «مَقُول»، و«خاف» ← «مَخُوف». والأصل: «مَقْوُول»، و«مَخْوُوف». وإذا كان أجوف يائيًّا، فإنَّ اسم المفعول منه يأتي على وزن «مَفِيل»، نحو: «باع» ← «مَبِيع»، و«هاب» ← «مَهِيب»، والأصل: «مَبْيُوع»، و«مَهْيُوب».

٣ ـ صياغتُه من غير الثّلاثيّ: يشتقّ اسم المفعول من غير الثلاثيّ على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر[2]، فأوزانه هي:

أ ـ من الثّلاثيّ المزيد بحرف:

- **مُفْعَل**، نحو: «أكرَمَ» ← «يُكْرِم» ← «مُكْرَم».
- **مُفاعَل**، نحو: «قاتَلَ» «يُقاتِل» «مُقاتَل».
- **مُفَعَّل**، نحو: «عَلَّمَ» «يُعَلِّمُ» «مُعَلَّم».

ب ـ من الثّلاثيّ المزيد بحرفين:

- **مُفْتَعَل**، نحو: «استَمَعَ» ← «يستَمِعُ» ← «مُسْتَمَع»[3].
- **مُفْعَلّ**، نحو: «اسودَّ» ← «يَسْوَدّ» ←

---

(١) ليس للفعل الماضي الجامد مصدر، ولا اسم فاعل، ولا اسم مفعول ولا غير ذلك من المشتقات.

(٢) قد يكون هذا الفتح مقدّراً، نحو: «اختار = مُخْتار» (والأصل: مُخْتَيَر).

(٣) أي: مُسْتَمع فيه، لأنّ اسم المفعول لا يصاغ. إلاّ من المتعدِّي، فإذا أردنا صياغته من اللازم، عَدَّيناه بواسطة أحد أحرف الجرّ، وهكذا القول بالنسبة لبقية الأفعال اللازمة.

«مُسْوَدّ».

ـ مُنْفَعَل، نحو: «انكسر» ← «ينكسِر» ← «مُنْكَسَر».

ـ مُتفاعَل، نحو: «تَقاتَلَ» ← «يَتَقاتَل» ← «مُتَقاتَل».

ـ مُتَفَعَّل، نحو: «تَكَسَّر» ← «يَتَكَسَّر» ← «مُتَكَسَّر».

جـ ـ من الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف:

ـ مُسْتَفْعَل، نحو: «اسْتَخْرَجَ» ← «يَسْتَخْرِجُ» ← «مُسْتَخْرَج».

ـ مُفْعالّ، نحو: «احْمارَّ» ← «يَحْمارُّ» ← «مُحْمارّ».

ـ مُفْعَوْعَل، نحو: «اعْشَوشَبَ» ← «يَعْشَوشِبُ» ← «مُعْشَوْشَب».

ـ مُفْعَوَّل، نحو: «اجْلَوَّذَ» ← «يَجْلَوِّذُ» ← «مُجْلَوَّذ».

د ـ من الرّباعيّ المُجَرَّد:

ـ مُفَعْلَل، نحو: «دَحْرَجَ» ← «يُدَحْرِجُ» ← «مُدَحْرَج».

هـ ـ من الملحق بالرّباعيّ:

ـ مُتَفْعَل، نحو: «تَرْجَمَ» ← «يُتَرْجِمُ» ← «مُتَرْجَم».

ـ مُسَفْعَل، نحو: «سَنْبَسَ» (أسرع) ← «يُسَنْبِسُ» ← «مُسَنْبَس».

ـ مُفَأْعَل، نحو: «طَأْمَنَ» ← «يُطَأْمِن» ← «مُطَأْمَن».

ـ مُفْتَعَل، نحو: «حَتْرَف» (صنع) ← «يُحَتْرِف» ← «مُحَتْرَف».

ـ مُفَعْأَل، نحو: «بَرْأَلَ» (نفش ريشه) ← «يُبَرْئِل» ← «مُبَرْأَل».

ـ مُفَعْفَل، نحو: «زَهْزَقَ» (ضحك شديداً) ← «يُزَهْزِقُ» ← «مُزَهْزَق».

ـ مُفَعْلَى، نحو: «قَلْسَى» (ألبسه القلنسوة) ← «يُقَلْسِي» ← «مُقَلْسَى».

ـ مُفَعْلَت، نحو: «عَفْرَتَ» ← «يُعَفْرِتُ» ← «مُعَفْرَت».

ـ مُفَعْلَس، نحو: «خَلْبَسَ» (خلب) ← «يُخَلْبِس» ← «مُخَلْبَس».

ـ مُفَعْلَل[1]، نحو: ← «جَلْبَبَ» ← «يُجَلْبِبُ» ← «مُجَلْبَب».

ـ مُفَعْلَم، نحو: ← «غَلْصَمَ» (قطع غلصومة) ← «يُغَلْصِمُ» ← «مُغَلْصَم».

ـ مُفَعْلَن، نحو: ← «قَطْرَنَ» (طلاه بالقطران) ← «يُقَطْرِن» ← «مُقَطْرَن».

ـ مُفَعْمَل، نحو: ← «قَصْمَلَ» (قارب الخطى في مشيه) ← «يُقَصْمِلُ» ← «مُقَصْمَل».

ـ مُفَعْنَل، نحو: «قَلْنَسَ» ← «يُقَلْنِس» ← «مُقَلْنَس».

ـ مُفَعْهَل، نحو: «غَلْهَصَ» (قطع غلصومه) ← «يُغَلْهِصُ» ← «مُغَلْهَص».

ـ مُفَعْوَل، نحو: «جَهْوَرَ» (أعلن وأظهر) ← «يُجَهْوِر» ← «مُجَهْوَر».

ـ مُفَعْيَل، نحو: «شَرْيَفَ» (شريف الزرع: قطع أوراقه) ← «يُشَرْيِف» ← «مُشَرْيَف».

ـ مُفَمْعَل، نحو: «حَمْظَلَ» (جنى الحنظل) ← «يُحَمْظِل» ← «مُحَمْظَل».

ـ مُفَنْعَل، نحو: «جَنْدَل» ← «يُجَنْدِلُ» ← «مُجَنْدَل».

---

(١) من «فَعْلَل» (ذي الزيادة)، فالفرق بين «جلبب» و«دحرج» أنَّ إحدى لامي «جلبب» زائدة بخلاف «دحرج».

ـ مُفَهْعَل، نحو: «دَهْبَلَ» (أكبر اللقمة) ← «يُدهْبِل» ← «مُدَهْبَل».
ـ مُفَوْعَل، نحو: ← «حَوْقَل»[1] ← «يُحَوْقِل» ← «مُحَوْقَل».
ـ مُفَيْعَل، نحو: «سَيْطر» ← «يُسيطِر» ← «مُسَيْطَر».
ـ مُمَفْعَل، نحو: «مَرْحبَ» ← «يُمَرْحِب» ← «مُمَرْحَب».
ـ مُنَفْعَل، نحو: «نَرْجَسَ» ← «يُنَرْجِس» ← «مُنَرْجَس».
ـ مُهَفْعَل، نحو: ← «هَلْقَمَ» (كَبَّرَ اللقمة) ← «يُهَلْقِم» ← «مُهَلْقَم».
ـ مُيَفْعَل، نحو: «يَرْنَأ» (صَبَغَ باليرناء، وهي الحِنّاء) ← «يُيَرْنِىءُ» ← «مُيَرْنَأ».

و ـ من الرباعيّ المزيد بحرف:

ـ مُتَفَعْلَل، نحو: «تَدَحْرَج» ← «يَتَدَحْرَجُ» ← «مُتَدَحْرَج».

ز ـ من الرّباعي المزيد بحرفين:

ـ مُفْعَلَلّ، نحو: ← «اطْمَأَنَّ» ← «يَطْمَئِنُّ» ← «مُطْمَأَنّ».
ـ مُفْعَنْلَل، نحو: «احْرَنْجَمَ» (اجتمع) ← «يَحْرَنْجِم» ← «مُحْرَنْجَم».

حـ ـ من الملحق بالرّباعيّ الذي زيد فيه حرف واحد:

ـ مُتَفَتْعَل، نحو: «تَحْتَرَفَ» (اتَّخذ حرفة) ← «يَتَحْتَرَفُ» ← «مُتَحْتَرَف».
ـ مُتَفَعْأَل، نحو: ← «تَبَرْأَل» (نفش ريشه) ← «يَتَبَرْأَل» ← «مُتَبَرْأَل».
ـ مُتَفَعْلَى، نحو: ← «تَقَلْسَى» (لبس القلنسوة) ← «يَتَقَلْسَى» ← «مُتَقَلْسَى».
ـ مُتَفَعْلَت، نحو: ← «تَعَفْرَت» ← «يَتَعَفْرَتُ» ← «مُتَعَفْرَت».
ـ مُتَفَعْلَل[2]، نحو: «تَجَلْبَبَ» (لبس الجلباب) ← «يَتَجَلْبَبُ» ← «مُتَجَلْبَب».
ـ مُتَفَعْنَل، نحو: «تَقَلْنَس» (لبس القلنسوة) ← «يَتَقَلْنَس» ← «مُتَقَلْنَس».
ـ مُتَفَعْوَل، نحو: «تَرَهْوَك» (ترهوك في المشي: كان كأنَّه يموج فيه) ← «يَتَرَهْوَك» ← «مُتَرَهْوَك».
ـ مُتَفَعْيَل، نحو: «تَتَرْيَق» (شرب الترياق، وهو دواء للسّموم) ← «يَتَتَرْيَقُ» ← «مُتَتَرْيَق».
ـ مُتَفَوْعَل، نحو: «تَجَوْرَبَ»(لبس الجوارب) ← «يَتَجَورَب» ← «مُتَجورَب».
ـ مُتَفَيْعَل، نحو: «تَشَيْطَنَ» (فَعل فِعْل الشيطان) ← «يَتَشَيْطَنُ» ← «مُتَشَيْطَن».
ـ مُتَمَفْعَل، نحو: ← «تَمَسْكَن» ← «يَتَمَسْكَنُ» ← «مُتَمَسْكَن».

ط ـ من الملحق بالرّباعيّ المزيد فيه حرفان:

ـ مُفْتَعْأَل، نحو: «اسْتَلْأَم» (لغة في «استلم»، واستلم الحجر: لمسه إمّا بالقُبلة أو باليد) ← «يَسْتَلْئِم» ← «مُسْتَلْأَم».
ـ مُفْتَعْلَى، نحو: «استَلْقَى» ← «يَسْتَلْقِي» ← «مُسْتَلْقَى».
ـ مُفْعَأْلَل، نحو: «اِبْرَأْلَلَ» (اِبْرَأْلَلَ الديك:

---

(١) قال: لا حولَ ولا قوّة إلا بالله، أو أسرع في مشيه.
(٢) الفرق بين وزني «تجلبب» و«تدحرج» أنَّ «تجلبب» إحدى لاميه للإلحاق بخلاف «تدحرج» فإنهما فيه أصليّتان.

نفش ريشه) ← «يَبْرَأْلِل» ← «مُبْرَأْلَل».

ـ مُفْعَلَّل، نحو: «اخْرَمَّسَ» (سكت) ← «يَخْرَمِّسُ» ← «مُخْرَمَّس».

ـ مُفْعَنْلى، نحو: «احْرَنْبَى» ← (احرنبى الديك: نفش ريشه وتهيَّأ للقتال) ← «يَحْرَنبي» ← «مُحْرَنْبَى».

ـ مُفْعَنْلَل[1]، نحو: «اقْعَنْسَسَ» (رجع وتأخّر) ← «يَقْعَنْسِس» ← «مُقْعَنْسَس».

ـ مُفْعَنْمَل أو مُفْعَمَّل، نحو: «اهْرَنْمَع» (أو: اهْرَمَّع) (اهرمّع الرجل: أسرع في مشيته) ← «يَهْرَنْمِعُ» (أو: يَهْرَمِّع) ← «مُهْرَنْمَع» (أو: مُهْرَمَّع).

ـ مُفْعَيَّل، نحو: «اهْبَيَّخ» (مشى مشيةً فيها تبختر) ← «يَهْبَيِّخُ» ← «مُهْبَيَّخ».

ـ مُفْوَنْعَل، نحو: «احْوَنْصَل» (ثنى عنقه وأخرج حوصلته) ← «يَحْونْصِلُ» ← «مُحْوَنْصَل».

ـ مُفْعَأَلّ، نحو: «اِزْلَأَمَّ» (اِزْلَأَمَّ النَّهار: طَلَع) ← «يَزْلَئِمُّ» ← «مُزْلَأَمّ».

ـ مُفْعَلَلّ[2]، نحو: «ابْيَضَضَّ» (اشتدّ بياضه) ← «يَبْيَضِضُّ» ← «مُبْيَضَضّ».

ـ مُفْعَهَلّ، نحو: «اقْمَهَدَّ» (اقمَهَدّ الرجل: رفع رأسه) ← «يَقْمَهِدّ» ← «مُقْمَهَدّ».

ـ مُفْعَوَلّ، نحو: «اِهْرَوَزَّ» ← «يَهْرَوِزُّ» ← «مُهْرَوَزّ».

ـ مُفْلَعَلّ، نحو: «ازلَعَبَّ» (ازلعبَّ السحاب: كثُف) ← «يَزْلَعِب» ← «مُزْلَعَبّ».

ـ مُفْمَعَلّ، نحو: «اسْمَقَرَّ» ← «يَسْمَقِرّ» ← «مُسْمَقَرّ».

ـ مُفْوَعَلّ، نحو: «اِكْوَهَدَّ» (اكْوَهَدَّ الفرخ: أصابه مثل الارتعاد، وذلك إذا زقّه أبواه) ← «يَكْوَهِدُّ» ← «مُكْوَهَدّ».

ـ مُنْفَعَلّ، نحو: «انْقَهَلّ» (ضعف وسقط) ← «يَنْقَهِلُّ» ← «مُنْقَهَلّ».

٤ ـ عمله: يعمل اسم المفعول عمل الفعل المجهول، فيرفع نائب الفاعل، نحو: «عَزَّ من كان مُكَرَّماً جارُه محموداً جِوارُه»[3]. وتجوز إضافته إلى معموله، نحو: «عَزَّ من كان محمود الجوارِ مُكرّم الجار».

وأحكام عمل اسم المفعول هي نفس أحكام اسم الفاعل، فراجع اسم الفاعل.

٥ ـ ملاحظة:

قد تأتي صيغة «فَعيل» بمعنى «مَفْعول»، مثل: «جريح، طريح، كحيل، طريح»، بمعنى: مجروح، مطروح، مكحول، مطروح.

الاسم المَقْصُور

١ ـ تعريفه: هو اسم مُعْرَب آخره ألف ثابتة سواءٌ أُكْتِبَتْ بصورة الألف، نحو: «العصا»، أو بصورة الياء، نحو: «موسى». ولا تكون ألفه أصليَّة مطلقاً، وإنَّما تكون منقلبة عن واو،

---

(١) ذو الزيادة، والفرق بين وزنيْ «اقْعَنْسس» و«احْرَنْجَمَ» أن إحدى لاميْ «اقْعَنْسس» زائدة للإلحاق، بخلاف «احْرَنْجَمَ» فإنّهما فيه أصليّتان.

(٢) ذو الزيادة، والفرق بين «ابيضَضَّ»، و«اطْمَأَنَّ» أنّ لامين من لامات «ابيضضّ» زائدتان في حين أنّ لاماً واحدةً في «اطمأنّ» زائدة.

(٣) «جارُه»: نائب فاعل لاسم المفعول «مكرّماً» مرفوع بالضمة. «وجوارُه»: نائب فاعل لاسم المفعول «محموداً» مرفوع بالضمة.

نحو: «عصا»، أو عن ياء، نحو: «فتى»، أو مَزيدة للتأنيث، نحو: «حُبْلَى»، أو مَزيدة للإلحاق، نحو: «أرْطى» (نوع من الشَّجر) الملحقة بـ«جَعْفَر»، و«ذِفْرَى» (العظم خلف الأذن) الملحقة بـ«دِرْهَم».

٢ ـ نوعاه وأوزانه: الاسم المقصور نوعان: قياسيّ وسماعيّ. والقياسيّ يكون في عشرة أنواع من الأسماء المعتلَّة الآخر على الأوزان التالية:

ـ **فِعَل:** مصدر للفعل اللازم الذي على وزن «فَعِل»، نحو: «رَضِيَ» ← «رِضًى»، و«غَنِيَ» ← «غِنًى».

ـ **فِعَل:** جمع «فِعْلَة»، نحو: «مِرْية» ← «مِرًى»، و«حِلْية» ← «حِلًى».

ـ **فُعَل:** جمع «فُعْلَة»، نحو: «دُمْيَة» ← «دُمًى»، و«عُرْوَة» ← «عُرًى»، وجمع مؤنَّث من أفعل التفضيل، نحو: «دنيا» ← «دُنًا».

ـ **فَعَل:** اسم جنس يدلّ على الجمعيَّة إذا تجرَّد من التاء، وعلى الوحدة إذا لحقته التاء، نحو: «حَصًى وحصاة»، و«قَطًا وقطاة».

ـ **مَفْعَل:** المدلول به على المصدر، أو الزمان، أو المكان، نحو: «المَرْقَى»، و«المَأْتَى».

ـ **مِفْعَل:** المدلول به على آلة، نحو: «المِكْوَى»، و«المِهْدَى» (الإناء يُهْدَى فيه كالطبق ونحوه).

ـ **أَفْعَل:** صفةً للتفضيل، نحو: «أَدْنى»، و«أَقْصَى»، ولغير التفضيل، نحو: «أَعْمَى»، و«أَحْوَى» (ما كان لونه أسودَ ضارباً إلى الخُضرة أو الحُمرة).

ـ **فُعْلَى:** مؤنَّث «أفعَل» الذي للتفضيل من الصَّحيح الآخر، نحو: «أَحْسَن» ← «حُسْنَى»، أو معتلّه، نحو: «أَدْنَى» ← «دُنْيَا».

ـ اسم المفعول الذي ماضيه على أكثر من ثلاثة أحرف، نحو: «مُعْطًى»، و«مصطفًى»، و«مُسْتَشْفًى».

أمّا الاسم المقصور السَّماعيّ، فيكون في غير هذه المواضع التسعة، ممّا ورد مقصوراً، فيُحفَظ ولا يُقاس عليه، نحو: «فتًى»، و«سناً»، و«هُدًى».

وانظر أوزان الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة في «ألف التأنيث المقصورة».

٣ ـ تثنيته: يُثنّى الاسم الثّلاثي المقصور بقلب ألفه واواً إذا كان أصلها الواو، وياءً إذا كان أصلها الياء، نحو: «عصا ← عَصَوان»، و«فتى ← فَتَيان».

وإذا كان للألف أصلان: واو وياء، يجوز فيها الوجهان، نحو: «رحى ← رَحَوان وَرَحَيان».

ويُثنى الاسم المقصور فوق الثلاثيّ، بقلب ألفه ياء، نحو: «حُبْلى ← حُبْلَيان»، و«مُصْطَفى ← مُصْطَفَيان»، و«مُسْتَشْفَى ← مُسْتَشْفَيان».

واختلف الكوفيون والبصريون في حذف آخر المقصور والممدود عند التثنية[1]، فقد

(١) انظر في هذه المسألة:
ـ المسألة العاشرة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف».
ـ شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٤/ ٩٤.
ـ شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٧١.

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كَثُرَت حروفه، سقطت ألفه في التثنية؛ فقالوا في تثنية «خَوْزَلَى»، و«قَهْقَرَى»: «خَوْزَلاَنِ»، و«قَهْقَرَانِ»، وذهبوا أيضاً فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران، فأجازوا في «قَاصعاء»، و«حاثِيَاء»: «قاصعَان»، و«حاثِيَان».

* * *

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود.

أما الكوفيون، فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز ذلك، لأنه لما كثرت حروفهما وطال اللفظ بهما، والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما، ازدادا كثرة وطولاً؛ فاجتمع فيهما ثقلان: ثقل أصليّ، وثقل طارىء؛ فجاز أن يحذف منهما لكثرة حروفهما، كما يحذفون لكثرة الاستعمال.

والذي يدلُّ على أن طول الكلمة وكثرةَ حروفها له أثر في الحذف قولُهم: «اشْهَابَّ اشْهِبَاباً»، و«احْمَارَّ احْمِرَاراً»، وأصله: «اشهيباباً»، و«احميراراً»، فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها، وكذلك زعمتم أن «كَيْنُونَة» أصلها: «كَيِّنُونَة» بالتشديد، ثم أوجبتم الحذفَ لطول الكلمة طلباً للتخفيف؛ فدلَّ على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف؛ فكذلك هاهنا، وعلى هذا يخرج ما لم يكثر حروفه منهما؛ فإنه لا يجوز أن يحذف منه شيء لقلّة حروفه.

وأما البصريّون، فاحتجوا بأن قالوا: إنه لا يحذف منهما شيء؛ لأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد؛ فينبغي أن لا يحذف منه شيء، قَلَّت حروفُهُ أو كثرت.

والذي يدلّ على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه، كما حُذِفَ فيما قَلَّتْ حروفه، فقالوا في تثنية «جُمَادَى»: «جُمَادَيَيْنِ» من غير حذف، قال الشاعر (من الرجز):

شَهْرَيْ رَبِيعٍ وَجُمَادَيْنَهْ[1]

وقال الآخر (من الكامل):

جُمَادَيَيْنِ حُسُوماً لا يُعايِنُه
رعْيٌ من الناسِ في أهلٍ ولا غَرَبِ[2]

وقال الآخر (من الكامل):

جُمَادَيَيْنِ حَرَام

فثنوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف، والعدولُ عن الأصلِ والقياسِ والنقلِ من غير دليل لا وَجْهَ له.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنما قلنا إنه يحذف لكثرة حروفهما وطول ألفاظهما»، قلنا: كثرة الحروف لا تكون عِلَّةً موجبةً للحذف، وإنما يوجد ذلك في ألفاظ يسيرة نُقِلت عنهم على خلاف الأصل والقياس، فيجب الاقتصار على تلك المواضع، ولا يقاس عليها غيرُها؛ إذ ليس الحذف للكثرة قياساً مطرداً؛ فإذا وجب الاقتصار على ما نقل من الحذف للكثرة، بَطَلَ أن الحذف هاهنا للكثرة؛ لورود النقل بخلافه.

وأما استشهادهم بـ «اشهباب» و«كَيْنُونة»،

---

(١) الرجز لامرأة من فقعس في خزانة الأدب ٧/ ٤٥٦ـ ٤٥٧؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٩؛ وشرح المفصل ٤/ ١٤٢.

(٢) البيت لأبي وجزة السعديّ في لسان العرب ١٣/ ٤١٥ (مكن).

والأصل فيهما: «اشهيباب» و«كَيِّنونة» بالتشديد، فمخالف لما وقع الخلاف فيه؛ لأن الثقل فيهما لازم في أصل الكلمة غيرُ عارضٍ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه، فإنه غير لازم في أصل الكلمة، بل هو عارض؛ لأن التثنية عارضة وليست لازمة، ثم أيضاً استشهادهم بـ«كينونة»، وأن أصلها «كَيِّنونة» بالتشديد، لا يستقيم؛ لأنه شيء لا يقولون به؛ لأن الأصل عندهم في «كينونة»: «كَوْنونة»، فأبدلوا من الواو ياء، فكيف يستشهدون على صحة مذهبهم بشيء لا يعتقدون صحته؟ فدل ذلك على صحة ما قلناه، والله أعلم»[1].

٤ ـ جمعه: إن جُمع الاسم المقصور جمع مذكر سالم، تُحذف ألفه، وتبقى الفتحة بعد حذفها دلالةً عليها، فتقول في جمع «رِضا» عَلَماً لِمُذكَّر عاقل: «رِضَون» في الرفع، و«رِضَيْن» في النصب والجرّ. ومنه الآية: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، والآية: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ۝٤٧﴾ [ص: ٤٧].

وإن جُمع جمع مؤنث سالم، قُلبت ألفه واواً إذا كان أصلها واواً، وياءً إذا كان أصلها ياءً، نحو: «حُبْلى ← حُبْلَيات»، و«هُدَى» (علم لمؤنّث) ← «هُدَيات».

وإن جَمعتَ نحو: «صلاة»، و«زكاة»، و«فتاة»، و«نواة» ممّا ألفه مُبدَلة من الواو أو الياء، حذفتَ منه التاء، وقلبتَ الألف المبدلة من الواو واواً، والمبدلة من الياء ياءً، وجمعته بالألف والتاء: «صلوات»، و«زَكَوات»، و«فَتَيَات»، و«نَوَيات».

وإن جمعتَ نحو: «حياة» ممّا ألفه المبدلة من الياء مسبوقة بياء، قلبت ألفه واواً، وإن كانت أصلها الياء، كراهية اجتماع ياءين مفتوحتين، فتقول: «حيوات».

٥ ـ النسبة إليه: إذا كانت ألف الاسم المقصور ثالثةً، قلبتَها واواً، نحو: «عصا ← عَصَويّ»، و«فتى ← فَتَوِيّ».

وإن كانت رابعةً في اسم ساكن الثاني، جاز قلبها واواً، وجاز حذفُها، نحو: «مَلْهى ← مَلْهَوِيّ ← ومَلْهِيّ»، والمختار حذفها إن كانت للتأنيث، نحو: «حُبْلَى ← حُبْلِيّ»، وقلبها واواً إن كانت للإلحاق أو مبدلةً من واو أو ياء، نحو: «عَلْقى[2] ← عَلْقَوِيّ، ومَلْهى ← مَلْهَوِيّ، ومَسْعى ← مَسْعَوِيّ». ويجوز، مع القلب، زيادة ألف قبل الواو، نحو: «حُبلى ← حُبْلاوِيّ».

وإن كانت رابعةً في اسم متحرِّك الثاني، أو كانت فوق الرابعة، حذفتَها وجوباً، نحو: «بَرَدى ← بَرَدِيّ» و«مُصْطَفى ← مُصْطَفِيّ»، و«مُسْتَشْفى ← مُسْتَشْفِيّ».

٦ ـ حكمه في الإعراب: يُعرب الاسم المقصور المفرد بالحركات المقدّرة رَفْعاً ونصباً جرًّا، فتقول: «جاء الفتى»، و«شاهدتُ الفتى»، و«مررتُ بالفتى».

والمثنى منه يُعرب إعراب المثنى وجمع المذكر السالم منه يُعرب إعراب جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم منه يُعرب إعراب جمع المؤنث السالم.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧.
(٢) عَلْقى: اسم نَبْت.

٧ ـ مَدّ المقصور في ضرورة الشعر: اختلف الكوفيون والبصريون في جواز مَدّ المقصور في ضرورة الشعر[١]، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مَدُّ المقصور في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريِّين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

وأجمعوا على أنه يجوز قَصْرُ الممدود في ضرورة الشعر، إلا أن الفراء من الكوفيين اشترط في مد المقصور وقصر الممدود شروطاً لم يشترطها غيره؛ فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدود، نحو: «فَعْلَى» تأنيث «فَعْلاَن»، و«سَكْرَى» و«عَطْشَى»؛ فهذا لا يجوز أن يمدَّ؛ لأن مذكَّره «سكران» و«عطشان»، و«فَعْلَى» تأنيث «فَعْلاَن» لا تجيء إلّا مقصورة، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياسُ أن يكون مقصوراً. وكذلك لا يجوز أن يُقْصَرَ من الممدود ما لا يجيء في بابه مقصور، نحو تأنيث «أَفْعَل»، نحو: «بيضاء»، و«سوداء»؛ فهذا لا يجوز أن يُقْصَر؛ لأنّ مذكره «أبْيض» و«أسْود»، و«فَعْلاء» تأنيث «أَفْعَلَ» لا يكون إلّا ممدوداً.

وكذلك حكم كل ما يقتضي القياسُ أن يكون ممدوداً، فأما ما عدا ما يُوجبُ القياسُ أن يكون مقصوراً أو ممدوداً من المقصور والممدود، فإنّه يجوز أن يمدّ منه المقصور، ويقصر منه الممدود إذا كان له نظير من المقصور أو الممدود؛ فيجوز عنده مَدُّ «رحَى»، و«هدًى»، و«حِجًى»؛ لأنها إذا مدت، صارت إلى مثال «سَمَاء»، و«دُعاء». و«رِداء»، ويجوز عنده قصر «سماء»، و«دعاء»، و«رداء»، لأنها، إذا قصرت، صارت إلى مثال «رَحًى» و«هُدًى» و«حِجًى»، فأما ما لا مثال له من المقصور والممدود إذا مُدَّ وقُصِرَ، فلا يخرج عن بابه من المد والقصر؛ فهذا تفصيل المذاهب.

أما الكوفيون، فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز مدّ المقصور أنه قد جاء ذلك عن العرب في أشعارهم، قال الشاعر (من مشطور الرجز):

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أَبِي السِّعْلاءِ
وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الْجَرَاءِ
أَنْ نِعْمَ مَأْكُولاً عَلَى الْخَواءِ
يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ
يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ[٢]

و«السعلاء» و«الخواءُ»، و«اللهاءُ» كلّه مقصور في الأصل، ومَدُّه لضرورة الشعر؛ فدلَّ على جَوازه، وقال الآخر (من الخفيف):

إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللَّـ
ـهِ؛ فَهذَا يُعْطَى، وهذَا يُحَدُّ[٣]

---

(١) انظر في هذه المسألة:
ـ المسألة التاسعة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف».
ـ شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٤/ ٩١.
ـ شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٦٨.

(٢) الرجز لأبي مقدام في سمط اللآلي ص ٨٧٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٥٩. الشيشاء: نوع من التمر لا يشتدّ نواه. ينشب: يعلق. اللهاء: ج اللهاة، وهي اللحمة المشرفة على الحلق في أقصى سقف الفم.

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٢٤٨. يُحَدّ: بالبناء للمجهول، أي: يُمنع ويُحرم.
والمعنى: إن الأرزاق بيد الله يعطي من يشاء ويمنع عمن يشاء.

فمدَّ «الغِنَاء»، وهو مقصور، فدلَّ على جَوَازه، وقال الآخر (من الوافر):

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي
فَلاَ فَقْرٌ يَدُومُ وَلاَ غِنَاءُ[1]

وقول الآخر (من الخفيف):

لَمْ نُرَحِّبْ بِأَنْ شَخَصْتَ، ولكنْ
مَرْحباً بالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلاَ[2]

فهذه الأبيات كلها تدل على جوازه.

وأما من جهة القياس فإنما قلنا إنه يجوز مد المقصور لأنا أجمعنا على أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباعُ الحركاتِ التي هي الضمة والكَسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف؛ فإشباع الضمة كقوله (من الرجز):

* كأنَّ في أنْيَابِهَا القَرَنْفُولْ[3] *

أراد: «القَرَنْفُلَ» وإشباعُ الكسرة كقوله (من الرجز):

* لاَ عَهْدَ لِي بِنِيضَالْ[4] *

أراد: بِنِضَالٍ، وإشباعُ الفتحة، كقوله (من الرجز):

* أقُولُ إذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ[5] *

أراد: الكَلْكَلَ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى في غير هذه المسألة[6]، فإذا كان هذا جائزاً في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود.

وأما البصريون، فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز مدّ المقصور، لأنّ المقصور هو الأصل، والذي يدلّ على أن المقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة، والألف لا تكون في الممدود إلا زائدة، والذي يدلّ على ذلك أيضاً أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود؛ فدلّ على أنه الأصل، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوّزنا مَدَّ المقصور لأدّى ذلك إلى أن نردَّه إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، وعلى هذا يخرج قصر الممدود؛ فإنه إنّما جاز لأنه رَدٌّ إلى أصل، بخلاف مدّ المقصور؛ لأنه رَدٌّ إلى غير أصل، وليس من ضرورة أن يجوز الردّ إلى أصل أنه يجوز الردّ إلى غير أصل، وهذا لا إشكال فيه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قول الشاعر (من مشطور الرجز):

* قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أبي السِّعْلاءِ *

الأبيات إلى آخرها ـ فلا حجّة فيه؛ لأنها لا تعرف، ولا يعرف قائلها، ولا يجوز الاحتجاج بها، ولو كانت صحيحة لتأولناها

---

(١) البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٠٩؛ والدرر ٦/ ٢٢٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٥٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٩٣.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٢٤٩. شخص الرجل: ذهب من بلدٍ إلى آخر. الرضاء: ضد السخط. المعنى: لم نسعد بأنك سافرت ولم نرحب بذلك، ولكن مرحباً بالرضاء منك.

(٣) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٩؛ والخصائص ٣/ ١٢٤.

(٤) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢١/ ٦٦٥ (نضل)، ١٥/ ٤٢٩ (الألف اللينة).

(٥) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني ص ١٧٨؛ ورصف المباني ص ١٢.

(٦) انظر المسألة الثانية من مسائل «الإنصاف في مسائل الخلاف».

على غير الوجه الذي صاروا إليه.

وأما قول الآخر (من الخفيف):

* إِنَّما الْفَقْرُ وَالغِنَاءُ مِنَ اللَّهِ *

وقول الآخر (من الوافر):

* فَلاَ فَقْرٌ يَدُومُ وَلاَ غِنَاءُ *

فلا حجة لهم فيه أيضاً، وذلك من وجهين: أحدهما: أن الإنشاد بفتح الغين والمد، والغناء ممدود بمعنى الكفاية، قال طرفة (من الطويل):

وَلاَ تَجْعَلِينِي كَامْرِئٍ لَيْسَ هَمُّهُ
كَهَمِّي، وَلاَ يُغْني غَنَائِي وَمَشْهَدِي[١]

والوجه الثاني: أنا نسلّم أنّ الرواية بكسر الغين، ولكن تكون مصدراً لغانيته، أي: فاخرته بالغنى، يقال: غانيته أغانيه غناء، كما يقول: وَالَيْتُه أُوَالِيهِ وِلاء، وعاديته أعاديه عِدَاء بمعنى وَالَيْتُهُ، قال امرؤ القيس (من الطويل):

فَعَادَى عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ ونَعْجَةٍ
دِراكاً، وَلَمْ يَنْضَحْ بماء فَيُغْسَلِ[٢]

فكذلك ها هنا، وهذا هو الجواب عن قول الآخر (من الخفيف):

. . . . وَلَكِنْ
مَرْحَباً بالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلا

لأن «الرضاء» مصدر: راضيته مُرَاضاة ورضاء، فلا يكون فيه حجة.

وأما قولهم: «إنه يجوز إشباع الحركات فتنشأ عنها الحروف - إلى آخر ما ذكروه»، فنقول: الفرق بينهما ظاهر، وذلك أن إشباع الحركات هناك يؤدِّي إلى تغييرٍ واحدٍ، وهو زيادة هذه الحروف فقط، وأما هاهنا فإنه يؤدِّي إلى تغييرين: زيادة الألف الأولى وقلب الثانية همزة؛ وليس من ضرورة أن يجوز ما يؤدّي إلى تغيير واحد أن يجوز ما يؤدّي إلى تغييرين أو أكثر من ذلك.

وأما ما ذهب إليه الفراء - من اشتراطه في قصر الممدود أن يجيء في بابه مقصور - فباطل؛ لأنه قد جاء القصر فيما لم يجىء في بابه مقصور، قال الشاعر (من الكامل):

وَالْقَارِحَ الْعَدَّا وَكُلَّ طِمِرَّةٍ
مَا إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَذَالَهَا[٣]

---

(١) البيت لطرفة في ديوانه ص ٣٩.
المعنى: يا ابنة معبد، اذكري من أفعالي ما هو عظيم لإعلاء شأني، ولا تجعليني كمن ليس عزمه مثل عزمي، ولا طلبه للمعالي مثل طلبي، ولا ينفع في المواطن التي أنفع فيها، ولا يسد كما أسد، فمواطن الحرب ومجالس الخصومات والمفاخر لا تعلو إلا بي.

(٢) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٢؛ ولسان العرب ١١/ ٤٩٦ (غسل)، ١٥/ ٤٠ (عدا)؛ وتاج العروس (غسل)، (عدا).
عادى: معناه والى بين اثنين في طلق واحد ولم يعرق. عِداء: الموالاة والمتابعة بين الاثنين يصرع أحدهما على إثر الآخر في طلق واحد. دراكاً: مداركة.
المعنى: لقد أسرع فرسي حتى تمكن راكبه من صيدها، من غير أن يظهر عليه أثر الجهد والتعب، حتى إنه لم يعرق مع شدة جريه.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٥٨. القارح: الفرس الذي اكتمل سنه. الطِّمِرَّة: الوثابة، وهي المشرفة والعالية. قذالها: مؤخر رأسها، خلف ناصيتها.
المعنى: وهذا الفرس الفتي العداء وكل من بلغ درجة العلو والسرعة لا يمكن أن تنال قذالها يد الطويل.

فقصر «العَدَّاء» وهو «فَعَّال» من «العَدْو»، و«فَعَّال» لتكثير الفعل، نحو: «ضَرَّاب» و«قَتَّال»، ولا يجيء في بابه مقصور، وقال الآخر (من الطويل):

وَلٰكِنَّمَا أُهْدِي لِقَيْسٍ هَدِيَّةً
بِفِيَّ مِنِ اهْدَاهَا لَكَ الدَّهْرَ إِثْلِبُ[1]

فقصر «إِهْدَاهَا» وهو مصدر «أَهْدَى يُهْدِي إهداء»، ولا يجيء في بابه مقصور، ألا ترى أنّ نظيره من الصحيح «أكرم إكراماً»، و«أخرج إخراجاً»، وما أَشْبَهَ ذلك، وقال الآخر (من الوافر):

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي
وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الأُسَاةُ[2]

فقصر «الأَطِبَّاء» وهو جمع «طبيب»، ولا يجيء في بابه مقصور؛ لأن القياس يوجب مَدَّه؛ لأن الأصل في «طبيب»، أن يجمع على «طُبَبَاء» على مثال «فُعَلاء»، كـ «شريف» و«شُرَفاء» و«ظريف»، و«ظُرفاء»؛ إلا أنه اجتمع فيه حرفان متحرّكان من جنس واحد، فاستثقلوا اجتماعهما، فنقلوه من «فُعَلَاء» إلى «أَفْعِلَاء»، فصار «أَطْبِبَاء»، فاستثقلوا أيضاً اجتماع حرفين متحرّكين من جنس واحد، فنقلوا كسرة الباء الأولى إلى الطاء، فراراً من الاستثقال، وأدغموا الباء في الباء، فصار «أَطِبَّاء»، وكذلك حكم ما جاء على هذا المثال في جمع «فَعِيل» من المضاعف، كقولهم: «حَبِيب» و«أَحِبَّاء»، و«خَلِيل» و«أَخِلَّاء»، و«جَلِيل»، و«أَجِلَّاء»، وما أشبه ذلك، ولا يجوز في القياس أن يقع شيء من هذا الجمع إلا ممدوداً، فلما قال «الأَطِبَّا»، فقصر ما يوجب القياسُ مَدَّه، دلَّ على فساد ما ذهب إليه، والله أعلم»[3].

٤ ـ قال ابن مالك في ألفيّته:

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ
فَتْحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ

فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ
ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا
كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ
فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا
بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

وَالعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا
مَدٍّ بِنَقْلٍ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ
عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحاً:

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا
إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا

---

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب ١/ ٢٤٢ (ثلب).
اللغة: بِفِيَّ: بفمي. الإِثْلِبُ: الحجارة والتراب.
المعنى: لقد أهديت لقيس كلاماً لعله يعود إلى ما كان عليه. والدهر له أقسى من كلامي وتعنيفي له.

(٢) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٩؛ والحيوان ٥/ ٢٩٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٩٩، ٣٣١.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٤٧ ـ ٢٥٤.

كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى
وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى
فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الأَلِفْ
وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ
وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا
وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا
بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ
صَحِّحْ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ
وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى
حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا
وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ
وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ
فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ
وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا
مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا
والسَّالِمَ العَينِ الثُّلاثيّ آسماً أَنِلْ
وإِتْبَاعَ عينٍ فاءَهُ بما شُكِلْ
وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ
خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا
وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ
وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ
وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا
قَدَّمْتُهُ أَوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى

وانظر: ألف التأنيث المقصورة.

* * *

للتوسُّع انظر:

- غاية المقصود في المقصور والممدود. أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي. تحقيق هلال ناجي. عالم الكتب، بيروت.
- المقصور والممدود. أبو زكريا الفراء. تحقيق محمد خير البقاعي وعبد الإله نبهان. دار قتيبة، بيروت ودمشق.
- المقصور والممدود. أبو علي القالي. تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي. مكتبة الخانجي، القاهرة.
- المقصور والممدود. ابن ولاد النحوي. بعناية محمد بدر الدين النعساني. مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الممدود والمقصور. أبو الطيب الوشّاء. تحقيق رمضان عبد التوّاب. مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الاسم المقصور في اللغة العربية. لينا عبد الله صبّي. رسالة أعدت لنيل شهادة الدبلوم في اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب في الجامعة اللبنانية، الفرع الثالث (طرابلس)، ١٩٩٩ م.
- مادة «المقصور في التراث العربي» في موسوعتنا هذه.

الاسم المقصور المضاف إلى ياء المتكلم

انظر: إعراب المضاف إلى ياء المتكلم.

اسم المكان

١ - تعريفه: هو اسم يُشتقّ للدلالة على مكان وقوع الفعل.

٢ - اشتقاقه من الفعل الثّلاثيّ: يشتق اسم المكان من الفعل الثلاثيّ على وزن «مَفْعِل» في الحالات الثلاث التالية:

أ - إذا كان الفعل مثالاً فاؤه واو، نحو: «وَعَدَ» «مَوْعِد»، و«وَقَع» «مَوْقِع».

ب - إذا كان الفعل أجْوَف، وعينه ياء، نحو:

«صاف» «مَصيف»، و«باتَ» «مَبيت».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة مجيء المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من الفعل الثلاثي الأجوف المعتلّ بالياء على «مَفْعَل»، فيقال: مَثلاً: «المسار» لمعنى السير أو مكانه أو زمانه، وكذلك يقال: «طار مطاراً»، و«الآن مطاره»، و«هنالك المطار»[1].

ج ـ إذا كان الفعل صحيحاً مكسور العين في المُضارع، نحو: «جَلَسَ» «يَجْلِس» «مَجْلِس»، و«عَرَضَ» «يَعْرِضُ» «مَعْرِض».

وفيما عدا هذه الأحوال، فإنَّه يُشْتَقّ على وزن «مَفْعَل»، نحو: «كتب» «مَكْتب» و«رمى» «مَرْمَى» و«غزا» «مَغْزَى» و«قال» «مقال».

٣ ـ اشتقاقه من غير الثّلاثيّ: يُصاغ اسم المكان من غير الثّلاثيّ على وزن اسم المفعول، أي: على وزن الفعل المُضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، نحو: «أَخرجَ» «يُخْرِجُ» «مُخْرَج»، و«انْكَسَرَ» «يَنْكَسِر» «مُنْكَسَر»، و«اسْتَخْرَجَ» «يَسْتَخْرِج» «مُسْتَخْرَج».

٣ ـ حكمه: اسم المكان مُشتق يصحّ أن يتعلّق به شبه الجملة، ولكنه لا يعمل عمل فعله، فلا يرفع فاعلاً أو نائبه، ولا ينصب مفعولاً به أو غيره.

٤ ـ ملاحظة: يُلاحظ أنّ اسم الزمان واسم المكان والمصدر الميميّ تشتق من الثلاثي اشتقاقاً واحداً، إلّا في صورة واحدة، وهي التي يكون فيها الماضي الثلاثي صحيح الأحرف، مكسور العين في المضارع، فيصاغ المصدر الميميّ على وزن «مَفْعَل»، ويُصاغ اسما الزمان والمكان على وزن «مَفْعِل». ويجوز في المصدر الميميّ أيضاً أن يكون على وزن «مَفْعَل» أو «مَفْعِل» إن كان ماضيه مُضَعَّفًا.

وكذلك يُلاحظ أنّ اسم الزمان واسم المكان والمصدر الميميّ وكذلك اسم المفعول شركاء في الوزن إذا اشْتُقّت من غير الثلاثي. ويُفَرّق بينها بالقرائن. فإذا قلت: «انتظرتُك في مرتقى الجبل»، كان المعنى في المكان الذي يُرتقى فيه إليه، و«مُرْتَقى» اسم مكان. وإذا قلت: «هذا الأمر مُنْتَظر»، فالمعنى أنَّ الناس ينتظرونه. فـ «مُنْتَظَر» اسم مفعول. وإذا قلت: «أَعْتَقِد مُعْتَقَد السَّلَف»، و«مُعْتَقَد» مصدر ميميّ بمعنى الاعتقاد.

٥ ـ زيادة وتفصيل[*]: أ ـ يقول فريق من النحاة: إن في اللغة أسماء للزمان أو للمكان على وزن «مَفْعِل» ـ بكسر العين ـ سماعاً عن العرب. وكان القياس الفتح؛ ومنها: المشرق ـ المغرِب ـ المطلِع ـ المسجِد ـ المَرْفِق[2] ـ المنسِك[3] ـ المفرِق[4] ـ المجزِر[5] ـ

(١) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٠ـ ٣٠١.

(*) عن كتاب النحو الوافي لعباس حسن ٣/ ٣٢٣ـ ٣٣١.

(٢) مكان الرفق (والرفق: ضد العنف والقسوة). ويطلق اليوم على المكان الذي يكون مقر المنفعة العامة، كمرفق الكهرباء، أو مرفق السكك الحديدية.

(٣) المعبد.

(٤) مكان الفرق في وسط الرأس. . .

(٥) مكان الذبح.

المسقِط[١] ـ المنبِت ـ المسْكِن ـ المَحْشِر ـ الموضِع ـ مجمع الناس ـ المخزِن ـ المركِز ـ المَرسِن[٢] ـ المنفِذ[٣] ـ المعدِن ـ المأوى، إذا كان خاصًا بالإبل تأوي إليه.

والملاحظ أنَّ النحاة في كثير من مراجعهم حين يسردون الكلمات السالفة يصفونها بأنها وردت عن العرب بالكسر، وأن قياسها الفتح، ويكتفون بهذا. دون أن يعرضوا ببيان شافٍ لأمرين هامين:

أولهما: ما تنصّ عليه المراجع اللغوية من ورود السماع الصحيح بالكسر وبالفتح في أغلب تلك الكلمات (دون الاقتصار على أحد الضبطين)[٤] مثل: مسجد ـ موضع ـ منبت ـ مطْلع ـ مسْقط ـ مظنة ـ مشرق ـ مغرب ـ مسكن ـ مجمع الناس ـ مغرب ـ مرفق ـ منسك[٥] ـ محشر... فورود السماع بالفتح أيضاً أدخل تلك الكلمات في مجال الضابط العام، وجعله منطبقاً عليها. وإذاً لا معنى لإبرازها ووصفها بأنها: «وردت مكسورة، وكان قياسها الفتح». فقد ثبت أنها وردت بالفتح أيضاً؛ فاجتمع في الفتح السماع وانطباق الضابط العام عليه، (أي: اجتمع فيه السماع والقياس)، كما أن ورود السماع بالكسر يجيز فيها استخدام الكسر أيضاً؛ مراعاة للمسموع، دون أن يوجب الاقتصار عليه. بل إن ورود السماع بالكسر وحده لا يوجب الاقتصار عليه وإهمال القياس. فكيف وقد اجتمع لها السماع والقياس معاً؟

ثانيهما: أن كثيراً من أفعال تلك الألفاظ يصح في مضارعه كسر العين طبقاً للوارد عن العرب، كمضارع الأفعال الصحيحة: (رفَق ـ فرَق ـ جزَر ـ حشَر...) فليست عين المضارع فيها مقصورة في اللغة على الفتح أو على الضم؛ بل يجوز فيها الكسر أيضاً، طبقاً للوارد، وإذا جاز فيها الكسر كانت صيغة الزمان والمكان بكسر العين قياسيّة مطّردة؛ وتكون كنظائرها الكثيرة المكسورة التي تخضع للضابط العام، وتنطبق عليها القاعدة الخاصة بطريقة الصوغ المطرد، ولا يكون ثمة معنى لإبرازها من بين نظائرها، وتخصيصها بأنها: «وردت مسموعة بالكسر، وكان قياسها الفتح». ذلك أن الفتح والكسر سماعيان وقياسيان معاً فيها.

وخلاصة ما تقدم أن تلك الكلمات التي تمالأ فريق من النحاة على أنها مسموعة بالكسر، وأن قياسها الفتح، ليست مخالفة للقياس الأصيل، ولا خارجة عن نطاق القاعدة العامة المتعلقة بالصياغة المطردة، إما لأنها

---

(١) مكان السقوط.

(٢) لموضع الرسن، وهو الحبل الذي تقاد به الدابة...

(٣) موضع النفوذ.

(٤) ومن هذه المراجع التي نصت على مجيئها بالفتح والكسر نصاً صريحاً: «المصباح المنير» آخر ج ٢، ص ٩٦٤. الفصل الخاص بصيغة مفعل للزمان والمكان والمصدر الميمي.

(٥) ومن الكلمات الواردة بالفتح والكسر غير ما سبق، ما سجله السيوطي في كتابه: المزهر ج ٢، ص ٦٣ في باب: ضوابط واستثناءات في الأبنية وغيرها ـ وهي: (المطلع، المفرق، المحشر، المنبت، المذمّة، المحلّ...).

مسموعة بالفتح أيضاً كورودها مسموعة بالكسر، وإما لأن عين مضارعها مسموعة بالكسر وغير الكسر، ومتى ورد فيها الكسر صح مجيء الصيغة مكسورة العين؛ وفاقاً للقاعدة العامة، والقياس المطرد. . .

ب ـ وردت صيغ كثيرة لاسم المكان، قليلة لاسم الزمان، من مصدر الثلاثي على وفاق القاعدة، ولكنها مختومة بتاء التأنيث للدلالة على تأنيث المعنى المراد من الكلمة. (إذ يقصد منها: البقعة، بمعنى المكان). فما ورد في الكلام العربي الفصيح: المَزِلة (بكسر الزاي) لموضع الزَّلل ـ المَظَنة (بفتح الظاء)[1] لمكان الظن ـ المشرَقَة (بفتح الراء) لموضع شروق الشمس والقعود فيها ـ موقعة الطائر (بفتح القاف)، للمكان الذي يقع فيه ـ المشرَبة للغُرفة ـ المدبغَة ـ المزرَعة ـ المِزلَقة ـ المنامة. . . وكثير مثل هذا يزيد على المئة ولكنه يكاد يَقْتَصر على المكان. فهل يجوز القياس على هذا الوارد من المكان، مراداً منه: «البقعة»، بزيادة تاء التأنيث على صيغة «مَفْعِلَ» التي هي بفتح العين أو التي بكسرها، لتَصير «مَفْعِلَة» ـ بفتح العين أو كسرها[2] ـ مع بقاء الدلالة على ما كانت عليه؟

اختَلف قدماء النحاة في الرأي؛ فقليلهم يجيز القياس، وأكثرهم يميل ـ بغير داع قوي ـ إلى المنع؛ لتوهمه أن هذا الكثير ـ المسموع المختوم بالتّاء في صيغة اسم المكان ـ قليل لا يكفي للقياس عليه.

والحق أن الرأي الذي يبيح القياس عليه سديد موفَّق؛ إذ كيف يوصف الوارد من تلك الأمثلة المكانية بالقلة مع أنه يبلغ العشرات[3]؟ نعم إنها قلة، ولكنها: «نسبية»، (أي: بالنسبة للصيغ الواردة من غير تاء التأنيث)، و«القلة النسبية» على هذا الوجه تبيح القياس العام، وتجيز المحاكاة من غير تقييد، وإن كانت لا تبلغ في درجة القوة والفصاحة مبلغ الأولى[4]، فاختلاف الدرجة في القوة والفصاحة لا يمنع من صحة القياس والمحاكاة. ولا داعي للتضييق الذي لا يدفع عن اللغة أذى؛ ولا يجلب لها نفعاً. فالأنسب إباحة القياس في صيغة «مَفْعَلَة» ـ بفتح العين أو كسرها ـ تبعاً للقواعد السابقة الخاصة بصياغتها، مع الاقتصار في القياس على اسم المكان، لأن أمثلته الواردة هي التي بلغت في الكثرة حدّاً يبيح القياس عليها، دون اسم الزمان، حتى لقد علل النحاة واللغويون التأنيث بأنه إرادة البقعة لا المكان[5] ـ وهي غير «مَفْعَلة» الآتية

---

(١) وقد سمع فيها الكسر أيضاً.

(٢) دالة على المؤنث، المراد به البقعة، بمعنى المكان.

(٣) قال شارح «القاموس المحيط» في مادة «أسد»: إن بعضهم جعله مقيساً؛ لكثرة أمثاله.

(٤) هذا رأي بعض أئمة العربية ممن يفسرون القياس (كما جاء في مجلة المجمع اللغوي ج ١، ص ٢٣٢) بأنه الجري على مقتضى الكثرة في جنسها، لا الأغلبية العامة. وبه أخذ المجمع اللغوي في كثير من أحكامه وقراراته، بعد أن بيَّن قوته، ورجاحة أدلته، وشدة الحاجة للأخذ به.

(٥) جاء هذا التعليل في بعض المراجع الكبيرة، (ومنها: شرح المفصل ج ٦، ص ١٠٩ موضوع: اسم الزمان والمكان). وسيبويه أحد الأئمة الذي يجيزون في الكلمة ملاحظة لفظها أو ملاحظة معناها؛ فيعود عليها الضمير، وأسماء الإشارة، ونحوها مما تقع فيه المطابقة ـ بالتذكير أو التأنيث؛ مراعاة لأحد =

هنا في «حـ».

وأهم مما سبق وأقوى في إباحة القياس أن النحاة يقررون أن إلحاق تاء التأنيث بالمشتقات قياسيّ لتأنيث معناها، وأن هذا الإلحاق قياسيّ مطّرد في جميع أنواعها، إلا بعض صيغ معينة، ليس منها صيغة اسم الزمان والمكان.

هذا، وقد أباح مؤتمر المجمع اللغوي القاهري (في دورته الثالثة والثلاثين التي بدأت في آخر يناير سنة ١٩٦٧ زيادة التاء للتأنيث في «مَفْعَلة» (صيغة اسم المكان) مطلقاً، (أي: سواء كثر في المكان الشيء أو لم يكثر) وعرض عليه من المسموع الصحيح الوارد لها نحو ستة وعشرين ومائة (١٢٦) كلمة ختمت فيها صيغة المكان بتاء التأنيث[١] . . .

حـ ـ قد يصاغ من الاسم الجامد الثلاثيّ[٢] الحسي[٣] صيغَة على وزن: «مَفْعَلة» ـ بفتح الميم والعين دائماً ـ بقصد الدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء[٤] الحسي المجسمُ، (أي: الذي ليس معنويًّا)[٥]. فإذا وُجِدَ مكان يكثر فيه: «وَرَق» ـ مثلاً ـ صُغنا «مَفْعَلة» من: «وَرَق» فقلنا: «مَوْرَقة»؛ للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسيّ المسمى: «بالورق». وإذا وجد مكان يكثر فيه: «عنَب»، صغنا من كلمة: «عنب» «مَعْنبة»، للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء المجسم المسمى: «بالعنب». وإذا وجد مكان يكثر فيه: «البلَح»، صغنا من كلمة: «بلح» «مَبْلَحة» للدلالة على المكان الذي يكثر به البلَح. وهكذا تصاغ «مَفْعَلة» ـ من الاسم الثلاثي الجامد للدلالة على أمرين معاً، هما: المكان وما يكثر فيه من شيء حسيّ معيَّن.

فالمراد: هو وصف بُقْعَة، أو قطعة من الأرض بكثرة ما فيها من شيء خاص مجسّم. ومن الأمثلة أيضاً: «مأسَدَة»، لأرض يكثر فيها الأسد، «مَذْأبة»، لأرض يكثر فيها الذئب، «مَذْهبة»؛ لأرض يكثر فيها الذهب، «مقْمَحة»، لأرض يكثر فيها القمح، «مَرْمَلَة»؛

= الاعتبارين السابقين مع وجود قرينة تمنع اللبس والاشتباه. نحو: (أتتني كلام أسرّ بها)، مراعياً المعنى، أي: أتتني رسالة أو عبارة أو مقالة. ويصح: أتاني كلام أسر به، مراعياً اللفظ؛ وهو: الكلام. ومثل: («حاشا» يكون حرف جر، ويكون فعلاً ماضياً، وإذا كانت فعلاً ماضياً فالكثير الفصيح ألا تقع بعد «ما» المصدرية . . .) فالتأنيث ملحوظ فيه: الكلمة، والتذكير ملحوظ فيه اللفظ، أو الحرف. والأفضل اليوم ـ بل الواجب ـ عدم الأخذ برأي سيبويه هنا إلا في «مفعلة» التي نحن بصددها. أما غيرها فيقتصر فيه على ما سمع أو ورد فيه نص خاص باستعماله، دون إطلاق هذا الحكم وتعميمه. فالواجب تقييده بما سلف، منعاً لإفساد البيان اللغوي، وحرصاً على سلامة اللغة.

(١) راجع القرار وما يتصل به في ص ٤٣ من الكتاب الذي أخرجه المجمع سنة ١٩٦٩ باسم: «كتاب في أصول اللغة»، مشتملاً على مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع ـ ومؤتمره من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين).

(٢) الثلاثي أصالة أو تحويلاً ـ بالتفصيل المبين بعد قليل.

(٣) سواء أكان حيواناً، أم نباتاً، أم جماداً.

(٤) هذه الكثرة شرط لا بد من تحققه قبل الصياغة المطلوبة.

(٥) أما المعنوي (كالمصدر) فهو أصل الاشتقاق.

لأرض يكثر فيها الرمل. إلى غير ذلك من الأسماء الثلاثية الجامدة الحسِّيَّة.

ويسمى الاشتقاق بالطريقة السالفة: «الاشتقاق من أسماء الأعيان[١] الثلاثية». أما غير الثلاثية، فلا يصاغ منها «مَفْعَلة» لهذا القصد. إلا إن كان الاسم مشتملاً على بعض الحروف الزائدة التي يمكن حذفها، وتجريده منها، وإبقاؤه على ثلاثة أحرف أصلية تُشْتَقّ منها تلك الصيغة بغير لبس، مثل: «مَبْطَخة» لأرض يكثر فيها البطيخ، و«مَغْزلة» لأرض يكثر فيها الغزال، و«مَحْصَنَة» لأرض يكثر فيها الحصان. فالأمر في هذه الصيغة مقصور على الثّلاثيّ؛ إمَّا أصالة، وإما تحويلاً؛ بأن يتجرد المزيد من أحرف زيادته ويصير ثلاثياً؛ اتباعاً للمأثور الغالب عن العرب.

أما المجرد من غير الثلاثيّ، فيُسلك معه مسالك أخرى في التعبير عن هذه الدلالة على حسب اختيار المتكلم وقدرته البلاغية، دون استخدام لتلك الصيغة، إذ لا يكاد يوجد خلاف في منع صياغة: «مَفْعَلة» من المجرد الذي تزيد حروفه الأصلية على ثلاثة[٢].

بقي أن نشير إلى مسألتين هامَّتين:

الأولى: أقياسية تلك الصيغة أم مقصورة على السماع؟ لقد ارتضى المجمع اللغوي القاهري قياسيتها، ونص قراره[٣]:

جاءت أمثلة من تلك الصيغة عن العرب: ولنا أن نتكلم بما جاء عنهم. وهل لنا أن نقيس عليه؛ فنقول مثلاً: «مَغْزَلَة» للأرض التي يكثر فيها الغزال، وقد جرد لفظ: «الغزال» من زيادته، ومَخسَّة للأرض التي يكثر فيها: الخَسّ، و«متْبَرَة» للأرض التي يكثر فيها: التبر - إذا كان العرب لم يقولوا هذا؟

في المسألة رأيان مبنيان على الاختلاف في التقدير:

أحدهما: أن هذا البناء - مع كثرته - من قبيل المسموع. ومعنى هذا أن الكثرة لم تصل إلى حد أن يقاس عليها.

---

(١) الأعيان، أو الذوات: جمع عين وذات، وهي الشيء المجسّم المشخّص. وهذا النوع من الاشتقاق مخالف للنوع الآخر المأخوذ من المصادر؛ إذ المصدر أمر معنوي محض.

(٢) قال الرضي في شرحه للكافية في الباب الذي عنوانه: «ما كثر بالمكان يبنى على مَفْعَلَة» ما نصه: «لم يأتوا بمثل هذا - يقصد أنهم لم يأتوا بمفْعَلة - في الرباعي فما فوقه؛ نحو: الضفدع، والثعلب، بل استغنوا بقولهم: كثير الثعالب. أو تقول: مكانٌ مُثَعلِب ومُعقرب ومُضفدع ومُطحلب بكسر اللام الأولى - (يريد: اللام الأولى في الوزن الصرفي للكلمات الرباعية) على أنها اسم فاعل - قال لبيد (من الرجز):

يـمَّـمْـن أعـداداً «بـلُـبْـنَـى؛ أو «أجَـا»   مـضـفْـدِعـات كـلـهـا مـطَـحْـلِـبَـة

ا هـ. ص ١٨٨ من الطبعة التي أخرجها: الزفزاف وزميله.

وقد جاء في شرحها للبيت السالف أن معنى: «يممن» هو: قصدْن - ومعنى الأعداد: (بفتح الهمزة) هو: الماء الذي لا ينقطع. المفرد: عِدّ؛ بكسر أوله - ولُبنى وأجا: جبلان - مضفدِعات: كثير الضفادع - مطحلِبة: كثيرة الطحالب.

(٣) ورد قراره مسجلاً في ص ١٢ من محاضر جلسات الدورة الثالثة المطبوعة بالمطبعة الأميرية سنة ١٩٣٨. وله إشارة عابرة في ص ٤٣ من الكتاب الذي أخرجه المجمع سنة ١٩٦٩ مشتملاً على القرارات المجمعية من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين.

والآخر: أن الكثرة وصلت إلى حدّ أن يقاس عليها. وله من كلام بعض[١] الأئمة الكبار ما يعضدُه.

وقد أخذ المجمع بالرأي الثاني؛ لأنّه قويّ، والحاجة داعية إلى القياس على ما قاله العرب» ا هـ[٢].

الثانية: أن هذه الصيغة تختلف في مدلولها وفي المراد منها عن صيغتي: «مَفْعَل»، و«مفعَلة» الخاصتين «باسم المكان» فهاتان الصيغتان مشتقتان من المصدر، وتدلان على المكان وعلى المعنى المجرد الذي يحدث به. أما تلك فتصاغ من الثلاثي المحسوس للدلالة

---

(١) ومن هؤلاء صاحب: «المكمل، شرح المفصل»، حيث يقول ما نصه: («اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان وضعوا لها «مَفْعَلة» وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي، كقولك أرض مَسْبَعَة»، أي: يكثر فيها...) ا هـ. وسرد بعد هذه أمثلة كثيرة.

(٢) للقرار المجمعي السابق ما يشبه التتمة المستقلة، صدرت بعده بأمد طويل؛ ففي الجلسة التالية للمؤتمر المجمعي بتاريخ ١٧/ ١٢/ ١٩٥٩ عرض استفسار لأحد الأعضاء، نصه:

(كان المجمع الموقر قد اتخذ القرار الآتي: (تصاغ: «مَفعَلة» ـ بفتح العين ـ قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه الأعيان؛ سواء أكانت من الحيوان، أم من النبات، أم من الجماد...). وقد يسّر هذا القرار لواضعي المصطلحات العلمية وضع كثير من الألفاظ العربية على هذا الوزن أمام أشباهها من الألفاظ الأعجمية؛ مثال ذلك: مَلْبَنَة ـ مَزْبَدَة ـ مَقْطَنة ـ مَوْرَدَة ـ مَقْصَبة.

وفي أثناء معالجتي لهذه الألفاظ ـ وما يشابهها ـ برزت عقبة لم أستطع تذليلها، ولذلك رأيت عرضها على مؤتمر المجمع الموقر؛ وهي تلخص بالسؤال الآتي:

إذا لم يكن لاسم العين الثلاثي فعل، وكانت عين الاسم حرف علة (كما في كلمات: تُوت ـ خَوْخ، جَوْز، وأشباهها)؛ فما هو حرف العلة في اسم المكان الذي يصاغ من اسم العين على وزن مَفْعَلة؟

وبعد. أرجو المذاكرة في هذا الموضوع، أو إحالته على اللجنة المختصة؛ بغية اتخاذ قرار ينير السبيل أمام الباحثين في المصطلحات العلمية) ا هـ.

وقد أحيل الاستفسار إلى لجنة الأصول؛ فدرسته واتخذت فيه قراراً قدمته للمؤتمر فوافق عليه، ونص القرار: (القاعدة في صوغ: «مَفْعَلة» مما وسطه حرف علة هي: «الإعلال»؛ فيقال في مثل «تُوت» و«خَوْخ»، و«تِين»: متاتة، ومخاخة، ومتانة. لكن وردت في اللغة ألفاظ كثيرة بالتصحيح لا الإعلال؛ مثلَ: مَثْوَبَة ـ مَشْورة ـ مَصْيَدَة ـ مَقْوَدة ـ مَبْولة. ويرى النحاة أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ إليه أحياناً. ولا شك أن بقاء الكلمة من غير إعلال أبين في الدلالة على المعنى. ولإعلال في هذا الباب غير مستحكم. وقد نقل عن أبي زيد النحوي إجازة التصحيح في «أفعل»، و«استفعل»؛ كأغيم، وأغيل، واستحوذ، واستقوم، واستجوب، واستصوب... وإذا أجيز التصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة؛ لأن الأسماء في هذا الباب محمولة على الأفعال، في الإعلال) ا هـ.

هذا نص الاستفسار، وقرار اللجنة والمؤتمر بشأنه (كما وردت نصوصها الحرفية في ص ٥٠ من مجموعة البحوث، والمحاضرات لمؤتمر المجمع، في دورته السادسة والعشرين، سنة ١٩٥٩ـ ١٩٦٠).

وإني ألحظ في هذا القرار غموضاً وتعارضاً يتطلبان التجلية والتوفيق. فالقرار ينص على أن القاعدة هي: الإعلال. وهذا حكم يقتضينا التمسك بالقاعدة، وعدم الخروج عليها، ما دامت قد استحقت اسمها: وما خالفها فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ـ كما يقولون ـ.

لكن القرار يعود بعد ذلك فيقول: وردت ألفاظ كثيرة في اللغة بالتصحيح لا بالإعلال... فما مراده =

على المكان وعلى شيء حسي معين يكثر به، لا على شيء معنوي، فالفرق كبير بين الدلالتين. والفرق أكبر وأوسع في الأصل الذي يشتقان منه، وفي طريقة الصياغة، ووزن الصيغة، كما يتبيّن هذا جليًّا في الشرح الخاص بكل.

الاسم المُكبَّر

هو الاسم الذي يقبل التَّصغير، ولكنَّه لم يُصَغَّر، نحو: «بَحْر»، و«رجل»، و«عصفور»، ويقابله: «الاسم المُصَغَّر».

= بالكثرة؟ إن كانت قد بلغت الحد الذي يصح القياس عليه لم تكن القاعدة السالفة (وهي قاعدة: «الإعلال») فريدة يجب الاقتصار عليها؛ وإنما تكون إحدى قاعدتين، يجوز القياس على كل منهما؛ هما: «التصحيح والإعلال»، وإن كانت لم تبلغ حد الكثرة المطلوبة وجب الاقتصار على الأولى عند التطبيق، واعتبار ما ورد من الثانية شاذاً.

ثم ما المراد من أن الأصل يُلجأ إليه أحياناً؟ أهذا الالتجاء واجب أم جائز؟ وما تحديد هذه الأحيان؟ ومن الذي له الحق في تحديدها؟ . . . و. . .

وإذا كان بقاء الكلمة من غير إعلال أبين من غير شك (كما يقول القرار) في الدلالة على المعنى من الإعلال ـ فلماذا نترك الأبين إلى غيره؟ وكيف يختار أئمة النحو ضابطاً عامًّا يؤدي إلى غير الأبين مع ترك ما يؤدي إلى الأبين؟ وإذا كان الإعلال في هذا الباب غير مستحكم (كما يقول القرار) فلمَ التمسك به، وبناء القاعدة عليه؟ وإذا كان المنقول عن أبي زيد ـ كما يشير القرار ـ جواز التصحيح في «أَفْعَلَ» و«استفعل»، فهل يجوز التعميم بحيث يشمل التصحيح غيرهما أيضاً، وبالرغم من أن أبا زيد قصر الأمر عليهما دون غيرهما؟ وبالرغم أيضاً مما قاله ابن جني في كتابه الخصائص (ج ١، ص ٩٩) ونقله السيوطي ـ وغيره ـ في كتابه: «الأشباه والنظائر» وفي كتابه المزهر (ج ١، ص ١٣٦) عند الكلام على المطرد في الاستعمال مع شذوذه في القياس؛ مثل: استحوذ واستصوب؟ فقد قال ما نصه: (اعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السماع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ، واستصوب. . . أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السماع فيهما إلى غيرهما؛ ألا تراك لا تقول في استقام استقوم، ولا في استساغ استسوغ، ولا في استباع استبيع، ولا في أعاد أَعْوَد. . . لو لم نسمع شيئاً من ذلك. قياساً على قولهم أَخْوَص الرِّمْث. . . (الرمث: نبت حامض. وأخوص: صار كالخوص). . . فهل يجوز التعميم برغم كل ما سبق مما نقلناه؟

وما المراد من قول التقرير: إذا أجيز التصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة. . .؟ فهل اطرد التصحيح في الأفعال حتى تحمل عليه الأسماء فيه؟ وإذا كان مطرداً أو كثيراً إلى الحد الذي يبيح قياس الأسماء عليه فلمَ منعه القدماء إلا في المسائل المحدودة التي نصوا عليها؟ . . . تلك هي بعض الجوانب التي تحتاج إلى التجلية والبيان، مع ترك جوانب أخرى من ذلك القرار يغشيها الغموض أيضاً. ولا سيما إذا عرضنا لرأي سيبويه في مثل تلك الكلمات التي لم يجرِ عليها الإعلال بالنقل من مثل: استحوذ ـ استصوب. . . فهو يقول ما ملخصه: سمعنا جميع الشواذ المذكورة معلة أيضاً على القياس إلا استحوذ، واستروح الريح، وأغيلت. . ثم قال: ولا مانع من إعلالها وإن لم يسمع؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد. راجع ص ٤٧ من كتاب: ليس من كلام العرب لابن خالويه.

ويدور بخلدي أن القرار لو اقتصر على سرد القاعدة التي جاءت في صدره، وزاد عليها إباحة التصحيح في حالة واحدة هي: أن يَخفى معنى الكلمة بالإعلال أو يلتبس بغيره، ولا منجاة من الخفاء واللبس إلا بالتصحيح ـ لو فعل هذا ـ لكان سليماً من الغموض، بعيداً من التعارض، مسايراً بعض المذاهب اللغوية العامة.

وانظر: التَّصغير.

الاسم المُلازِم للإضافة

انظر: الأسماء الملازمة للإضافة.

الاسم المُلازِم للبِناء

انظر: الاسم المَبْنِيّ.

الاسم المُلازم للتنكير

انظر: الأسماء الملازمة للتنكير.

الاسم المُلْحَق بالخُماسيّ

انظر: الملحق بالخُماسيّ، والملحق بـ «جِرْدَحْل».

الاسم المُلْحَق بالرُّباعيّ

انظر: الملحق بالرُّباعيّ، والملحق بـ «جَعْفَر».

الاسم المُلْغى

هو الاسم الزائد الذي يمكن حذفه من غير أن يتأثّر المعنى، نحو: «ألقيتُ عليه تحيَّة السلام». ويقابله «الاسم المُعْتَبَر».

انظر: الاسم المُعْتَبَر.

الاسم الممتنع عن الإضافة

انظر: الأسماء الممتنعة عن الإضافة.

الاسم المَمْدود

١ ـ تعريفه: هو اسم مُعْرَب آخره همزة قبلها ألف زائدة، نحو: «سماء»، و«بيضاء». وهمزته إمّا أصليَّة، نحو: «قرّاء»، أو مبدَلة من واو، نحو: «سماء» (الأصل: سماو)، أو مُبدلة من ياء، نحو: «بناء» (الأصل: بناي)، أو مزيدة للتأنيث، نحو: «حَسْناء»، أو مزيدة للإلحاق، نحو: «حِرْباء» (حيوان يستقبل الشمس ويدور معها، ويتلوَّن ألواناً بحرّها)، و«قُوباء».

٢ ـ نوعاه وأوزانه: الاسم الممدود نوعان: قياسيّ وسماعيّ. والقياسيّ يكون في سبعة أنواع من الأسماء المعتلّة الآخر. ويأتي على الأوزان التالية:

- فِعال: مصدراً لِـ «فاعَل»، نحو: «نادَى» ← «نِداء»، و«عادَى» ← «عِداء».
- تَفْعال: مَصْدراً، نحو: «تَعْداء»، و«تَمْشاء».
- تِفْعَال: مصدراً، نحو: «تِعْداء».
- فَعّال: للمبالغة، نحو: «عَدّاء»، و«قَرّاء».
- مِفْعَال: للمبالغة، نحو: «مِعْطاء».
- فَعْلاء: مؤنَّث «أفْعَل» لغير التفضيل، سواءٌ أكان صحيح الآخر، نحو: «أعْرَج» ← «عَرْجاء»، و«أحمر» ← «حَمْراء»، أم معتلّه، نحو: «أعْمى» ← عَمْيَاء، و«ألْمَى» (من في باطن شفته سمرة) ← «لَمْياء».
- مصدر: مصدر الفعل المزيد في أوّله همزة، نحو: «أعْطَى» ← «إعْطاء»، و«إرْعَوَى» ← «إرْعِواء»، و«اسْتَقْصَى» ← «استِقْصَاء»، أو مصدر ما دلّ على صوت من مصدر الفعل الذي على وزن «فَعَلَ يَفْعَلُ»، نحو: «رغا البعير يرغُو رُغاء»، و«ثَغتِ الشّاةُ تَثْغُو ثُغاء».

أما الاسم الممدود السَّماعيّ، فيكون في غير هذه المواضع الآنفة الذكر، فيُحْفَظ، ولا يُقاس عليه، نحو: الفتاء (الفتوّة)، و«الثَّراء»، و«السَّناء»، (الرفعة والشرف).

وانظر أوزان الاسم المنتهي بألف التأنيث الممدودة في «ألف التأنيث الممدودة».

٣ ـ قَصْر الممدود: يجوز قَصْر الممدود،

فيقال في «دُعاء»: «دُعا»، وفي «صَفْراء»: «صَفْرا».

٤ ـ تثنيته: إذا ثُنِّي الممدود، وكانت همزته أصليّة، فإنّها تبقى على حالها، نحو: «قُرّاء[١] قُرّاءان».

وإن كانت مبدلة من واو أو ياء، أو كانت مزيدة للإلحاق، جاز فيها الوجهان: بقاؤها على حالها، وانقلابُها واواً، فتقول في المبدلة: «كساء، كساءان وكساوان»، و«غطاء، غِطاءان، وغِطاوان». وتقول في المزيدة للإلحاق: «عِلْباء[٢]، عِلْباءان، وعِلْباوان»، و«حِرْباء[٣]، حِرْباءان وحِرْباوان».

وترك الهمزة في المبدلة من الواو أو الياء أولى. وقلبُها واواً في المزيدة للإلحاق أَحْسَن.

وما كان قبل ألفه التي للتأنيث واو، جاز تصحيح همزته (عدم قلبها واواً) لئلاّ تجتمع واوان ليس بينهما إلّا الألف، نحو: «عَشْواء[٤]، عَشْواوان وعَشْواءان».

٥ ـ جمعه: إذا جُمع الاسم الممدود جمعَ مذكَّر سالم، فإنَّ همزته تُعطى حكمها في التثنية، فإن كانت همزته للتأنيث، وجب قلبها واواً، نحو: «ورقاء (علم لمذكَّر عاقل)، ورقاوون»، و«زكرياء، زكرياوون».

وإن كانت أصليَّة تبقَ على حالها، نحو: «قَرّاء (علم لمذكَّر عاقل) قرّاؤون».

وإن كانت مبدلة من واو أو ياء، أو مزيدة للإلحاق، جاز فيها الوجهان:

إبقاؤها على حالها وقلبها واواً، نحو: «رجاء (علم لمذكر عاقل) «رجاؤون ورجاوون»، و«غطاء» (علم لمذكر عاقل) «غطاؤون وغطاوون»، و«علباء» (علم لمذكّر عاقل) ← «علباؤون وعلباوون».

وإذا جُمع الاسم الممدود جمع مؤنث سالم، فإنّ همزته تعطى حكمها في التثنية أيضاً، نحو: «عذراء، عذراوات»، و«صحراء، صحراوات»[٥] و«قرّاء (علم لمؤنث) «قرّاءات»[٦]، وتقول في جمع «علباء» و«سماء» و«حياء» (أعلاماً لمؤنَّث): «عِلْباوات» و«علباءات»[٧]، و«سماءات» و«سماوات»[٨]، و«حياءات» و«حياوات»[٩].

٦ ـ النسبة إليه: يُنسب إلى الاسم الممدود بقلب همزته واواً، إذا كانت للتأنيث، نحو: «حمراء، حَمْراويّ»؛ وبإبقائها على حالها إذا كانت أصليّة، نحو: «قُرّاء، قُرّائي»؛ أما إذا كانت مبدلة من واو أو ياء أو مزيدة للإلحاق، فإنه يجوز فيها الأمران: إبقاؤها على حالها،

(١) القُرّاء: الناسِك المُتَعَبِّد.
(٢) العِلْباء: عَصَب العُنُق.
(٣) الحِرْباء: حيوان يستقبل الشمس ويدور معها، ويتلوّن ألواناً بحرِّها.
(٤) العَشْواء: الناقة السَّيِّئة البَصَر.
(٥) بقلب الهمزة واواً، لأنّها مزيدة للتأنيث.
(٦) بإبقاء الهمزة على حالها، لأنها أصليَّة.
(٧) بإبقاء الهمزة على حالها أو قلبها واواً، لأنها مزيدة للإلحاق.
(٨) بإبقاء الهمزة على حالها أو قلبها واواً، لأنها مبدلة من الواو.
(٩) بإبقاء الهمزة على حالها أو قلبها واواً، لأنها مبدلة من الياء.

وقلبها واواً، نحو: «كساء، كسائيّ وكِساويّ»، و«رداء، ردائيّ، ورداويّ»، و«عِلْباء، عِلْبائيّ وعِلْباويّ».

للتوسُّع انظر:

- غاية المقصور والممدود. أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي. تحقيق هلال ناجي. عالم الكتب، بيروت.
- المقصور والممدود. أبو زكريا الفرّاء. تحقيق محمد خير البقاعي وعبد الإله نبهان. دار قتيبة، بيروت ودمشق.
- المقصور والممدود. أبو علي القالي. تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي. مكتبة الخانجي، القاهرة.
- المقصور والممدود. ابن ولّاد النحوي. بعناية محمد بدر الدين النعساني. مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الممدود والمقصور. أبو الطيب الوشاء. تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- مادة «المقصور والممدود في مصادر التراث العربي» في موسوعتنا هذه.

الاسم الممنوع من الصرف

انظر: الممنوع من الصرف.

الاسم المُنادى

انظر: المُنادى، والنّداء.

الاسم المُنْتَصِب

هو الاسم المنصوب.

انظر: الأسماء المنصوبة.

الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة

انظر أوزانه في «ألف التأنيث المقصورة».

الاسم المنتهي بألف التأنيث الممدودة

انظر أوزانه في «ألف التأنيث الممدودة».

الاسم المَنْدوب

هو الاسم المُتَفَجَّع عليه، أو المتَوجَّع منه، نحو: «وا كبِداهْ».

انظر: النُّدْبة.

الاسم المُنَزَّل مَنْزلة الصَّحيح

هو الاسم الشبيه بالصَّحيح.

انظر: الاسم الشبيه بالصَّحيح.

الاسم المَنْسوب

هو الاسم المُلحق بآخره ياء النِّسبة دلالةً على رابطة تربطه بالاسم المنسوب، نحو: «لبنانيّ».

وانظر: النِّسبة.

الاسم المنسوب إليه

هو الاسم الذي، عندما تُضاف إليه ياءُ النِّسبة، يُصبح منسوباً، نحو: «لبنان، لبنانيّ».

وانظر: النِّسبة.

الاسم المُنْصَرِف

هو الاسم الذي يدخله تنوين الصرف، أي: الاسم غير الممنوع من الصرف، نحو: «جبل»، «محمد»، «حصان»، «جميل». وأكثر الأسماء العربية منصرِفة.

انظر: الممنوع من الصرف.

الاسم المنصوب

هو الاسم المُعرب الذي دخله النَّصب، نحو: «أكلتُ التفاحَةَ».

وانظر: المنصوبات، والنَّصب.

الاسم المنقوص

١ ـ تعريفه: هو اسم معرب آخره ياء ثابتة غير مشدَّدة مكسور ما قبلها، نحو: «الوادي»، و«الراعي».

فإن كانت ياؤه غير ثابتة، فليس بمنقوص، نحو: «أَحْسِنْ إلى أخِيكَ»، وكذا إن كان ما قبلها غير مكسور، مثل: «ظبْي».

٢ ـ حكمه: إذا تجرَّد الاسم المنقوص من «أل» والإضافة، تُحذف ياؤه لفظاً وخطًّا، وذلك في حالتي الرفع والجرّ، نحو: «مَرَّ قاضٍ بِمحام»[1]، أما في حالة النصب فتُثبت، نحو: «شاهدْتُ قاضياً»، وكذلك عند التثنية، نحو: «جاء قاضيانِ»، أو مع «أل»، نحو: «حضر المحامي»، أو عند الإضافة، نحو: «حضر قاضي المحكمة».

٣ ـ تثنيته: إذا ثنَّيت الاسم المنقوص، ألحقَت بآخره علامة التثنية بلا تغيير فيه، نحو: «القاضي، القاضِيان».

٤ ـ جمعه: يجمع الاسم المنقوص جمع مذكر سالم، بحذف يائه، وضمّ ما قبلها إن جُمع بالواو والنون، وبَحذف يائه وإبقاء الكسرة إنْ جُمع بالياء والنون، نحو: «القاضي، القاضُون، والقاضِين».

٥ ـ النسبة إليه: يُنسب إلى الاسم المنقوص بقلب يائه واواً، وفتح ما قبلها إذا كانت ثالثة، نحو: «الشَّجي[2]، الشَّجَويّ»؛ أمّا إذا كانت رابعة، فإنه يجوز قلبها واواً مع فتح ما قبلها، كما يجوز حذفها، نحو: «القاضي، القاضِوِيّ والقاضِيّ»، و«التربية، التربيّ، والتربويّ»، والمختار حذفها.

وإذا كانت خامسةً، تُحذف وجوباً، نحو: «المُرتَجى، المُرْتَجيّ».

الاسم المُنَوَّن

هو الاسم الذي دخله التنوين، نحو: «أكل زيدٌ تُفّاحةً». ومنهم من يجعله مرادفاً للاسم المُنصَرِف.

انظر: التنوين، والممنوع من الصرف.

الاسم الموصوف

هو ما دلّ على ذات الشيء، أو حقيقته، وهو موضوع لِتُحْمَل عليه الصفة، نحو: «رجل»، و«بحر»، و«حصان»، و«عِلْم»، و«جَهْل».

وهو قسمان:

١ ـ اسم عين، وهو ما دلّ على معنى يقوم بذاته، أو على معنى محسوس يمكن إدراكه بإحدى الحواسّ، نحو: «رجل»، و«حائط»، و«حمار».

٢ ـ اسم معنى، وهو ما دلّ على معنى لا يقوم بذاته، بل يقوم بغيره، أو ما دلّ على معنى

---

(١) «قاض»: فاعل مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء المحذوفة. «محام»: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة.

(٢) الشَّجي: الحزين، والمشغول.

غير محسوس (لا يمكن إدراكه بالحواسّ)، نحو: «جَهْل»، و«شجاعة»، ومعناه: إمّا وُجوديّ، نحو: «العِلْم»، و«الشجاعة»، و«الكَرَم»؛ وإمّا عَدَميّ، كـ«الجَهْل»، و«الجُبْن»، و«البُخْل».

وكلّ الأسماء الجامدة موصوفة، أمّا الأسماء المُشْتَقّة، فالموصوف منها اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة.

ويقابله «الاسم الصِّفة».

انظر: الاسم الصِّفة.

الاسم الموصول

١ ـ تعريفه: هو «اسم غامض مبهم يحتاج دائماً في تعيين مدلوله، وإيضاح المراد منه، إلى أحد شيئين بعده، إمّا جملة وإمّا شبهها، وكلاهما يُسمَّى صلة الموصول».

٢ ـ أقسامه: الأسماء الموصولة قسمان:

أ ـ خاصّة، وهي التي تُفرد، وتُثنّى، وتُجمع، وتُذكَّر، وتُؤنَّث بحسب مقتضى الكلام، وهي: «الذي» للمفرد المذكَّر، و«اللذان» و«اللذَين» للمثنّى المذكَّر، و«الذين» للجمع المذكر العاقل، و«التي» للمفردة المؤنثة، و«اللتان» و«اللتين» للمثنّى المؤنَّث، و«اللاتي» و«اللواتي»، و«اللائي» و«اللاءِ» للجمع المؤنَّث، و«الأُلى» للجمع مُطلقاً، سواءٌ أكان مذكَّراً أم مؤنَّثاً، وعاقلاً أم غيره. انظر كل اسم في مادَّته.

ب ـ مُشتَركة، وهي التي تكون بلفظ واحد للجميع، فيشترك فيها المفرد، والمثنَّى، والجمع، والمذكَّر، والمؤنَّث، وهي: مَنْ، ما، ذا، أيّ، ذو. انظر: كلاً في مادته.

٣ ـ بناء الأسماء الموصولة وإعرابها: جميع الأسماء الموصولة مبنيَّة على حركات أواخرها، إلّا «أيّ» التي تُعرب في معظم حالاتها[1]، و«اللذان» و«اللتان» اللذان يُعربان على الأصح[2]، إعراب المثنَّى، فيُرفعان بالألف، ويُنصبان ويُجرّان بالياء، نحو: «جاء اللذان نجحَا»، و«شاهدتُ اللذين نجحا»، ومحل الاسم الموصول المبني من الإعراب يكون على حسب موقعه في الجملة، فيكون في محل رفع، نحو: «قد أَفلحَ من كافَحَ» («من» اسم موصول مبني في محل رفع فاعل)، أو في محل نصب، نحو: «تجنَّب ما يؤذي» («ما»: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به)، أو في محل جر، نحو: «جُدْ بما تَجد».

ويكون الاسم الموصول نعتاً للاسم الظاهر الذي يتقدمه إذا كان هذا الاسم معرفة، نحو: «حضر الطالب الذي فاز بالجائزة» («الذي»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع نعت)، ويكون مضافاً إليه إذا كان الاسم الذي يتقدمه نكرة، نحو: «هذا أجْمَل مَنْ شاهدتُ» («من»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه).

٤ ـ صلة الموصول: يحتاج الاسم

---

(١) تُبنى «أيّ» في حالة واحدة، وذلك إذا أضيفت، وكانت صلتها جملة اسميَّة، صدرها، وهو المبتدأ، ضمير محذوف، نحو الآية: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩]. والتقدير: أيُّهم هو أشد.

(٢) منهم من يقول: إنهما مبنيتان على الألف في حالة الرفع، وعلى الياء في حالتي الجر والنَّصب.

الموصول إلى صلةٍ (تأتي بعده ولا يجوز تقديمها عليه)، وعائد، ومحل من الإعراب. وتكون صلة الموصول:

أ ـ جملة، وشرطها أن تكون خبريَّة[(١)] معهودة للمخاطَب[(٢)] مشتملةً على ضمير بارز، أو مستتر، يعود إلى الموصول، ويُسمّى هذا الضميرُ «عائداً» لعوده على الموصول، نحو: «اقرأ الكتاب الذي يُفيدك».

ب ـ شبه جملة، وهو ثلاثة: ١ ـ الظرف المكانيّ، نحو: «جاء الذي عندك». ٢ ـ الجار والمجرور، نحو: «جاء الذي في البيتِ». والظرف والجار يَتعلَّقان بفعل محذوف، تقديره: استقرَّ أو نحوه. ٣ ـ الصفة الصريحة[(٣)]، وهي تختص بالألف واللام الحرفيَّة، نحو: «جاء الفائزُ»، و«هذا المغلوبُ على أمره». والأحسن هنا اعتبار «أل» مع ما دخلت عليه كلمة واحدة، وإجراء حركات الإعراب عليها.

٥ ـ حذف الصِّلة: يجوز حذف صلة الموصول، وذلك إذا:

ـ دلَّ عليها دليل، نحو قول عبيد بن الأبرص يُخاطب امرأ القيس (من مجزوء الكامل):

نَحْنُ الأُلى فَاجْمَعْ جُمو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إلينا

أي: نحن الأُلى عُرِفوا بالشجاعة.

ـ قَصِد الإبهام، نحو قولهم: «بعد اللَّتيّا والتي»، أي: بعد الخطَّة التي من فظاعة شأنها كيتَ وكيتَ.

٦ ـ العائد وحذفه: لا بُدَّ للجملة الواقعة صلةً من أن تشتمل على ضمير يعود إلى الاسم الموصول، ويكون هذا الضمير بارزاً، نحو: «تعلَّمْ ما تنتفعُ به»[(٤)]، أو مستتراً، نحو: «اقرأْ ما ينْفعُك»[(٥)].

ويُشترط في الضمير العائد إلى الموصول الخاص أن يكون مطابقاً له إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، نحو: «كافِىء الذي نجَح، والتي نجحتْ، واللذين نجحا، واللتين نجحتا، والذين نجحوا، واللائي نَجَحْنَ»؛ أما الضمير العائد إلى الموصول المشترك، فَلَكَ فيه وجهان: مراعاة لفظ الموصول، فتُفرِده وتُذَكِّره مع الجميع، وهو الأكثر، ومراعاة معناه، فيطابقه إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، نحو: «كافىءْ من ساعَدَكَ» للجميع، إن راعيتَ لفظ الموصول، وتقول: «كافىء من ساعدَك، ومن ساعَدَتْك، ومن ساعداك، ومن

(١) في اللفظ والمعنى، فلا يجوز نحو: «مات الذي غفر الله له»، لأن جملة «غفر الله له» تعني الدعاء، فهي خبريَّة في اللفظ دون المعنى.

(٢) أي: أن يكون بينك وبين المخاطب عهد في شخص معيَّن، فلا يصح نحو: «جاء الذي نجح»، إذا لم تقصد شخصاً معيَّناً عند السامع. ويجوز الإبهام في مقام التهويل والتفخيم، نحو الآية: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ١٠﴾ [النجم: ١٠].

(٣) أي: الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجدّد والحدوث شبهاً صريحاً، ويشمل اسم الفاعل، وصيَغ المبالغة، واسم المفعول.

(٤) الضمير في «به» يعود إلى «ما».

(٥) الضمير المستتر في «ينفعك» وهو الفاعل، يعود إلى «ما».

ساعدتاك، ومن ساعدوك، ومن ساعدْنَك»، إن راعيتَ معناه. وإن عاد عليه ضميران جاز في الأوّل اعتبار اللفظ، وفي الآخر اعتبار المعنى، وهو كثير، ومنه الآية: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة: ٨]، فقد أعاد الضمير في «يقول» إلى «مَنْ» مُفْرداً، ثم أعاد إليه الضمير في قوله: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ جمعاً.

وقد يُغني عن الضمير في الربط اسم ظاهر يحل محل ذلك الضمير، ويكون بمعنى الموصول، نحو قول الشاعر (من الطويل):

فيا رَبَّ ليلى أنتَ في كُلِّ مَوْطِنٍ
وأنتَ الذي في رحمةِ الله أطمَعُ

أي: في رحمته أطمع.

ويجوز حذف الضمير العائد إلى الموصول، إن لم يقع بحذفه التباس، نحو الآية: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝١١﴾ [المدثر: ١١]، أي: خلقتُهُ، ونحو الآية: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، أي: قاضيه.

٧ ـ قول ابن مالك في ألفيته في «الاسم الموصول»:

مَوْصُولُ ٱلأَسْمَاءِ ٱلَّذِي ٱلأُنْثَى ٱلَّتِي
وَٱلْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ ٱلْعَلاَمَهْ
وَٱلنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ
وَٱلنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا
أَيْضًا وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا
جَمْعُ ٱلَّذِي ٱلأُلَى ٱلَّذِينَ مُطْلَقَا
وَبَعْضُهُمْ بِٱلْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا
بِٱللاَّتِ وَٱللاَّءِ ٱلَّتِي قَدْ جُمِعَا
وَٱللاَّءِ كَٱلَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا
وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ
وَهَكَذا ذُو عِنْدَ طَيِّيءٍ شُهِرْ
وَكَٱلَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتُ
وَمَوْضِعَ ٱللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ
وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا ٱسْتِفْهَام
أَوْ مَنْ إِذَا لم تُلْغَ فِي ٱلْكَلاَمِ
وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ
عَلَى ضَمِيرٍ لاَئِقٍ مُشْتَمِلَهْ
وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا ٱلَّذِي وُصِلْ
بِهِ كَمَنْ عِنْدِي ٱلَّذِي ٱبْنُهُ كُفِلْ
وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ
وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ ٱلأَفْعَالِ قَلّ
أَيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ
وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ ٱنْحَذَفْ
وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً وَفِي
ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي
إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ
فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ
إِنْ صَلُحَ ٱلْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ
وَٱلْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ ٱنْتَصَبْ
بِفِعْلٍ اَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ
كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا
كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى
كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا ٱلْمَوْصُولَ جَرّْ
كَمُرَّ بِٱلَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّْ

للتّوسع انظر:

ـ الموصولات وجملة الصلة في القرآن الكريم. عبد الله علي الجمال. دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٥٧ م.

ـ المبهمات الثلاثة: الضمير والإشارة والموصول بين النحاة والقراء. محمد علي حسنين صبرة. رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١م.

ـ الموصول بين الخاصّ والعامّ في القراءات السبع. سعيد محمد جوابرة. رسالة دبلوم، كلية الآداب، بيروت، ٢٠٠٢.

اسم المَوْضِع

هو اسم المكان.

انظر: اسم المكان.

الاسم الموضوع

هو الاسم المُعْرَب.

انظر: الاسم المُعْرَب.

الاسم الناقِص

مصطلح نحويّ يُقصد به واحد من أمرين:

١ ـ الاسم المُبْهَم. انظر: الاسم المبهم.

٢ ـ الاسم المؤلَّف من حرفين في أصل وضعه، نحو: «مَنْ»، و«كَمْ».

اسمُ النَّبز

هو اسم العَلَم.

انظر: العَلَم.

الاسم النَّكِرة.

انظر: النكرة.

اسم النَّوع

هو مصدر النَّوع.

انظر: مصدر النوع.

اسم الهَيْئة

هو مصدر النوع.

انظر: مصدر النَّوع.

الاسم الواجب الإضافة

انظر: الأسماء الملازمة للإضافة.

اسم الوَحْدة

هو الواحد من اسم الجنس الجمعيّ، نحو: «ثمرة»، و«روميّ».

انظر: اسم الجنس الجمعيّ.

اسم الوعاء

هو اسم الآلة.

انظر: اسم الآلة.

أسماء

جمع «اسم». (انظر: اسم). ويظنّ بعضُ الكُتّاب أنّ هذه الكلمة ممنوعة من الصرف لاعتقادهم أنّها منتهية بألف التأنيث الممدودة. والواقع أنّ الهمزة المنتهية بها من أصل الكلمة، فهي مبدلة من واو (الجذر: س م و)، ولذلك فالكلمة غير ممنوعة من الصرف، وكذلك كلمة «أنباء».

أسماء الاستفهام

هي: «مَنْ»، و«ماذا»، و«ما»، و«متى»، و«أيّانَ»، و«كيفَ»، و«أنّى»، و«كَمْ»، و«أيّ».

انظر: الاستفهام، وكل اسم من أسمائه في مادّته.

أسماء الإشارة

١ ـ تعريف اسم الإشارة: هو «اسم يُعيِّن

مدلوله تعييناً مقروناً بإشارة حسيَّة إليه». وأسماء الإشارة تنقسم، عند جمهور النحاة، إلى ثلاثة مراتب: القريب، والمتوسط البعد، والبعيد. ومنهم من يقسّمها إلى مرتبتين: للقريب والبعيد، جاعلاً ما فيه كاف الخطاب للبعيد. وتقسيمه هو الأصح بنظرنا. وأسماء الإشارة، عند الجمهور، ينتظمها الجدول الذي في الصفحة هذه:

	المفرد		المثنى		الجمع	ظرف
	مذكَّر	مؤنَّث	مذكَّر	مؤنَّث	مذكَّر ومؤنَّث	مكان
القريب	ذا، ذاءِ	ذهْ، ذي	ذان	تان	أُولاءِ، ألآءِ،	هُنا
	ذائِهِ	ذِهِيْ، ذِهْ،			أولىء، أُلى، هُلاءِ	هَنا
	ذاؤهُ	ذِهِ، ذاتُ،	ذين	تَين		هِنا
		تا، تيْ، تهيْ			أولاءُ، أُوْلاءُ،	هُنَهْ
		تِهْ، تِهِ			أُوْلاءِ، هَؤلاءِ	
المتوسط		ذاكَ	تيكَ، تاكَ	ذانّ	تانّ ـ	هَنّا،
البعد				تانك		
	هذاكَ	تَيْكَ، ذيكَ	ذَيْنّ	تَيْنّك		هُنّا
			ذانك،	تاينك		هِنّا
			ذينك			
			ذانيك	تينيك		هُناك
			ذينيك			هَناك
						هِناك
البعيد	ذلك	تِلْكَ، تَلكَ	ذانّك	تينّكَ	أولئك، أولاك	ثَمّ
			ذينّك	تانّك		ثَمّةَ
	آلك	تَيْلك			أولالك، أولآك	ثَمّتَ
						هُنالك
		تالك				

٢ ـ بناء أسماء الإشارة: تُعتبر أسماء الإشارة من الكلمات المبنيَّة لفظاً والمعربَة محلاً، أي:

إنّ حركات أواخرها لا تتغيَّر باختلاف وظائفها النحويَّة. واختلف النحاة في إعراب صيغة مثنَّى الإشارة: ذانِ، وتانِ، فقال بعضهم إنها مبنيَّة في حالة الرفع على الألف، وفي حالتي النصب والجر على الياء، ورأى بعضهم الآخر أنها معرَبة كالمثنّى: تُرفع بالألف، وتنصب وتُجر بالياء. والأصح اعتبارها من الملحقات بالمثنَّى، فتُعرب إعرابه.

٣ ـ وظائفها النحويَّة: تقع أسماء الإشارة موقع الأسماء المعرَبة، فتأخذ وظائفها النحويَّة، وأهم هذه الوظائف ما يلي:

أ ـ في النداء: تُستخدم أسماء الإشارة وصلةً لنداء الاسم المقترن بـ «أل»[١]، نحو: «يا هذا القادمُ»[٢]، ويجوز حذف وصفها، نحو: «يا هذا». ولا يجوز نداء ضمائر الإشارة المتَّصلة بالكاف، لأنك إذا قلتَ: «يا ذاكَ»، يكون المنادى غير ممّن له الخطاب، ولا يُنادى من ليس بمخاطب. ومَنَعَ بعض النحاة حذف حرف النداء في الإشارة، وجوّزه بعضهم استناداً إلى بعض الشواهد، ومنها الآيـــة: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، أي: يا هؤلاء.

ب ـ في النعت: يشترط النحاة في النعت أن يكون مشتقًّا، لكنهم أوَّلوا ما هو غير مشتق، ومنه أسماء الإشارة، بالمشتق، نحو: «مررتُ بزيدٍ هذا»، أي: بزيد المشار إليه. ولـمَّا كان شرط النعت ألاّ يكون أعرف من المنعوت، أو مُساوياً له على الأقل، لم تقع أسماء الإشارة نعتاً، إلّا للعَلَم وللمضاف إلى المضمَر.

وتُوصف أسماء الإشارة لما فيها من الإبهام، ويكون وصفها معرَّفاً بـ «أل»، وهذا الوصف إمّا جامد، نحو: «هذا الرجل جميل»، وإما مشتق، نحو: «هذا الطالب مجتهد»، وإمّا اسم موصول، نحو: «هذا الذي نجح». وجمهور النحاة يرى أن وصف اسم الإشارة يجب أن يكون مشتقاً، وإلا اعتُبر بدلاً أو عطف بيان. ويجب في النعت أن يتطابق مع اسم الإشارة في الإفراد والتذكير وفروعهما، وألاّ يُفصَل عنه مطلقاً، وألاّ يُقطع عنه في الإعراب.

وإذا كان اسم الإشارة لغير الواحد، لم يجز في نعته المتعدِّد، التفريق، لأن نعته لا يكون مختلفاً عنه في المطابقة اللَّفظِيَّة، فلا يصح: «مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ» على اعتبارهما نعتين، أمّا على اعتبارهما بَدلاً أو عطف بيان، فيصحّ.

وأمّا أسماء الإشارة المكانيَّة: هُنا، ثَمَّ، ثَمَّتَ.. فظروف مكان لا تقع بنفسها نعتاً، ولكنَّها تتعلَّق بمحذوف يكون هو النعت، وذلك في نحو: «جاء الطلاب إلى معلم هنا».

٤ ـ باقي وظائفها النحويَّة: تُستَخدم أسماء الإشارة في كل المواقع من رفع ونصب وجرّ، إلّا أنها لا تقع مضافة إلى غيرها، وفي الصفحة هنا جدول يمثِّل هذه المواقع:

---

(١) فهي تُشبه «أي» الوصلة في النداء، ولكن لا تلزمها «ها» التنبيه، كما تلزم «أي».

(٢) بنصب «القادم» تبعاً لمحلّ «هذا»، والرفع تبعاً للضّمّ المقدَّر على «هذا».

	المثال	اسم الإشارة	موقعه من الإعراب
الرفع	﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًاۚ﴾ [التوبة: ١٢٤]	هذه	فاعل.
	يُصنع هذا النوع من الحلوى في بيروت	هذا	نائب فاعل.
	﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٨]	أولئك	مبتدأ
	﴿فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم﴾ [آل عمران: ١٦٠]	ذا	خبر المبتدأ.
	﴿وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النساء: ٣٠]	ذلك	اسم «كان».
	ليت المصاب هذا الشّرير	هذا	خبر «ليت».
	جاء زيد هذا	هذا	نعت لمرفوع.
	كان في المنزل طفل صغير وهذه الخادمة	هذه	معطوف على مرفوع.
	شهد في القضِيَّة اثنان: هذا الشاب ورفيقه	هذا	بدل من مرفوع
النصب	أصبحت الطفلة هذه المريضة	هذه	خبر «أصبح».
	﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّۚ﴾ [آل عمران: ٦٢]	هذا	اسم «إنّ».
	﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦]	هذا	مفعول به.
	أكرمته هذا الإكرام لأنه مهذّب	هذا	مفعول مطلق
	لا أستطيع السَّيْرَ وهذا المطر	هذا	مفعول معه.
	أمضيتُ ذلك النهار في العمل	ذلك	نائب ظرف زمان.
	نجح الطلاب إلاّ هؤلاءِ الثلاثة	هؤلاء	مستثنى
	يا هذا الرجل	هذا	منادى

الجر	إن القضيَّة هذه مهمَّة بالنسبة إليّ	هذه	نعت لمنصوب
	كافأتُ زيداً وهذه الفتاة	هذه	معطوف على منصوب
	﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [الفرقان: ١٧]	هؤلاء	بدل من منصوب.
	﴿وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]	ذلكم	في محل جر بالحرف.
	﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]	هؤلاء	مضاف إليه.
	﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ١٥]	هذا	نعت لمجرور.
	فرحتُ بك وبهذا النجاح	هذا	معطوف على مجرور.
	استفدتُ من شيئين: الصّبر وهذا النجاح	هذا	بدل من مجرور.

٥ ـ الإخبار عن الضمير الداخلة عليه «ها» التنبيه بغير الإشارة: من المعروف في إعراب التركيب «هاأناذا»، أنَّ «أنا» فيه تُعرب مبتدأ، و«ذا»، خبره. وقد خطَّأ بعضهم من يُخبر عن الضمير بغير الإشارة، فيقول: «هاأنا أفعل كذا»، لكنّ أحد الباحثين المعاصرين أورد أربعين شاهداً من الشعر والنثر عن جواز الإخبار بغير اسم الإشارة عن الضمير المسبوق بأداة التنبيه، ولذلك وقد جوّز مجمع اللغة العربيَّة في القاهرة ذلك[1].

٦ ـ مراتب أسماء الإشارة: لأسماء الإشارة ثلاث مراتب[2]: قريبة، ومتوسطة، وبعيدة.

فالمجرَّد من الكاف (ذا، ذاءِ، ذاءُ، ذاؤهُ، ذي، تي، تا، ذِهْ، ذِهِ، ذِهيْ، ذانِ، ذينِ، تانِ، تينِ، أولى، أولاءِ) للقريب، والمتصل بالكاف (ذاكَ، هـذاكَ، تاكُ، تيكَ، ذانكَ، ذينكَ، تانكَ، تينكَ، أولاكَ، أولئكَ) للمتوسِّط البعد، والمتَّصل بالكاف واللام، أو بالكاف والنون المشدَّدة (ذلكَ، آلكَ، تلكَ، ذانِّكَ، تانِّكَ، أولالك) للبعيد.

٧ ـ تصغير أسماء الإشارة: تصغَّر «ذا» على «ذيَّا»، و«تا»، على «تيَّا»، و«أولا»، على «أوليّا»، و«أولاءِ» على «أوليَّاءِ».

٨ ـ إلحاق «ها» التنبيه بأسماء الإشارة: لا

(١) محمد شوقي أمين: تحقيق القول في «ها أنا»، و«ها أنذا». مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة. ج ٢٨، سنة ١٩٧١.

(٢) وبعضهم يرى أنّ لها مرتبتين فقط: قريبة وبعيدة، فالمجرَّد من اللام والكاف للقريب، والمقترن بهما أو بالكاف وحدها للبعيد.

تلحق «ها» التنبيه إلّا أسماء الإشارة التي للقريب، أي: المجرَّدة من الكاف واللام[١]. وقد يُفصل بينها وبين أسماء الإشارة بضمير الرفع المنفصل فيُقال: ها أنا ذا[٢]، ها نحن ذان، ها نحن تانِ، ها نحن أولاء... وقد يُفصل بين «ها» واسم الإشارة بغير الضمير كالكاف، وهو كثير، نحو: هكذا، ولفظ الجلالة، نحو: «ها الله ذا»[٣]، وواو العطف كقول لبيد (من الطويل):

ونحن اقتسمنا المالَ نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا

أي: وهذا لي، والقَسَم: نحو: «ها لعمر الله ذا قَسَمي».

٩ ـ اتصال كاف الخطاب بأسماء الإشارة: تتصل كاف الخطاب، وهي حرف مبني لا محل له من الإعراب، بأسماء الإشارة للدلالة على الخطاب، وتتصرَّف للدلالة على أحوال المخاطب من كونه مذكَّراً، أو مؤنَّثاً، مفرداً أو مثنى أو جمعاً، وإليك جدولاً بتصريفها:

---

(١) وقد نَدَر إلحاقها بـ «ذاك» و«أوليّاءِ».

(٢) يجوز هنا إثبات ألف «ها» وحذفها، كذلك في «ها أنتَ ذا»، و«ها أنتِ ذا»، و«ها الله ذا».

(٣) ويجوز حذف ألف «ها» وإثباتها، كما يجوز وصل ألف «الله» وقطعها.

السؤال	اسم الإشارة	المشار إليه	المخاطب	السؤال	اسم الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذاكَ	الرجلُ	يا رجلُ؟	كيف	تيكَ	المرأةُ	يا رجلُ؟
كيف	ذانكَ	الرجلان	يا رجلُ؟	كيف	تانكَ	المرأتان	يا رجلُ؟
كيف	أولئكَ	الرجالُ	يا رجلُ؟	كيف	أولئكَ	النِّساءُ	يا رجلُ؟
كيف	ذاكُما	الرجلُ	يا رجلان؟	كيف	تيْكما	المرأةُ	يا رجلان؟
كيف	ذانكُما	الرجلان	يا رجلان؟	كيف	تانكما	المرأتان	يا رجلان؟
كيف	أولئكُما	الرجَالُ	يا رجلان؟	كيف	أولئكما	النساءُ	يا رجلان؟
كيف	ذاكُمْ	الرجلُ	يا رجالُ؟	كيف	تيْكُمْ	المرأةُ	يا رجالُ؟
كيف	ذانكُمْ	الرجلان	يا رجالُ؟	كيف	تانِكُمْ	المرأتان	يا رجالُ؟
كيف	أولئكُمْ	الرجالُ	يا رجالُ؟	كيف	أولئِكُمْ	النساءُ	يا رجالُ؟
كيف	ذاك	الرجلُ	يا امرأةُ؟	كيفَ	تيكَ	المرأةُ	يا امرأةُ؟
كيف	ذانك	الرجلان	يا امرأةُ؟	كيف	تانِك	المرأتان	يا امرأةُ؟
كيف	أولئك	الرجالُ	يا امرأةُ؟	كيف	أولئك	النساءُ	يا امرأةُ؟
كيف	ذاكُما	الرجلُ	يا امرأتان؟	كيف	تيْكما	المرأةُ	يا امرأتان؟
كيف	ذانكما	الرجلان	يا امرأتان؟	كيف	تانكما	المرأتان	يا امرأتان؟
كيف	أولئكما	الرجالُ	يا امرأتان؟	كيف	أولئكما	النساءُ	يا امرأتان؟
كيف	ذاكُنَّ	الرجلُ	يا نساءُ؟	كيف	تيكُنَّ	المرأةُ	يا نساءُ؟
كيف	ذانكُنَّ	الرجلان	يا نساءُ؟	كيف	تانكُنَّ	المرأتان	يا نساءُ؟
كيف	أولئكُنَّ	الرجالُ	يا نساءُ؟	كيف	أولئكُنَّ	النساءُ	يا نساءُ؟

١٠ ـ ملاحظة: اختلف الكوفيون والبصريون في مجيء ألفاظ الإشارة أسماء موصولة[١]، فقد ذهب الكوفيون إلى أن «هذا»، وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى «الذي» والأسماء الموصولة، نحو: «هذا قال ذاك زيد»، أي: الذي قال ذاك زيد. وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى «الذي»، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، والتقدير فيه: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، فـ «أنتم»: مبتدأ، و«هؤلاء»: خبره، و«تقتلون»: صلة «هؤلاء»، وقال تعالى: ﴿هَٰأَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾ [النساء: ١٠٩]، والتقدير فيه: ها أنتم الذين جادلتم عنهم، فـ «أنتم»: مبتدأ، و«هؤلاء»: خبره، و«جادلتم»: صلة «هؤلاء»، وقال تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ۝١٧﴾ [طه: ١٧]، والتقدير فيه: ما التي بيمينك فـ «ما» مبتدأ، و«تلك»: خبره، و«بيمينك»: صلة «تلك»، ثم قال ابن مُفرِّغ (من الطويل):

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ
أَمِنْتِ، وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[٢]

يريد: والذي تَحْمِلينَ طَلِيق؛ فدلَّ على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة.

«عَدَسْ»: زَجْر البغل، وهو ها هنا اسم لبغلة ابن مُفرِّغ، و«عَبَّاد»: اسم وَالي سِجِسْتَانَ حينئذٍ، وكان قد حَبَسَه ثم أطلقه، فركب البغلة وجلس ينشد هذا البيت. وكان الخليلُ يزعم أن «عدساً» كان رَجُلاً عَنِيفاً بالبغال في أيام سليمان بن داود، فإن قيل لها: «عَدَسْ» انْزَعَجَتْ، وهذا ما لا يعرف في اللغة.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لأن الأصل في «هذا» وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دَالاً على الإشارة، و«الذي» وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها؛ فينبغي أن لا يحمل عليها، وهذا تمسك بالأصل واستصحابِ الحالِ، وهو من جملة الأدلة المذكورة، فمن ادعى أمراً وراء ذلك بقي مُرْتَهَناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ادَّعَوْهُ.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، فلا حجّة لكم فيه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون «هؤلاء» باقياً على أصله

(١) انظر في هذه المسألة:
ـ المسألة الثالثة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف».
ـ شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/ ١٥٦.
ـ شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٦٥.

(٢) البيت ليزيد بن مفرّغ في ديوانه ص ١٧٠؛ وأدب الكاتب ص ٤١٧؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٠؛ وتذكرة النحاة ص ٢٠.
=

من كونه اسم إشارة، وليس بمعنى «الذي» كما زعمتم، ويكون في موضع نصب على الاختصاص، والتقدير فيه: «أعني هؤلاء» كما قال عليه السلام: «سَلْمَانُ منا أَهْلَ البيتِ»، فنصب «أَهْلَ» على الاختصاص، والتقدير فيه: «أعني أَهْلَ البيت»، وخبر «أنتم»: هؤلاء تقتلون[1].

والوجه الثاني: أن يكون «هؤلاء» تأكيداً لـ «أنتم»، والخبر «تقتلون»، ثم هذا لا يستقيم على أصلكم، فإن «تقتلون» عندكم في موضع نصب؛ لأنه خبر التقريب، وخبر التقريب عندكم منصوب، كقولهم: «هذا زيدٌ القائمَ» بالنصب، و«هذا زيد قائماً» ولو كان صلة لَمَا كان له موضع من الإعراب، وعندنا أنه يحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال.

والوجه الثالث: أن يكون «هؤلاء» منادى مفرداً، والتقدير فيه «ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون» و«تقتلون» هو الخبر، ثم حذف حرف النداء، كما قال تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، وكما قال تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ [يوسف: ٤٦]، وحَذْفُ حرف النداء كثير في كلامهم.

وهذا الذي ذكرناه هو الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ﴾ [النساء: ١٠٩].

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [طه: ١٧] فلا حُجَّةَ لهم فيه؛ لأن «تلك» معناها الإشارة وليست بمعنى «التي»، والتقدير فيه: أيُّ شيء هذه بيمينك، و«تلك» بمعنى «هذه»، كما يكون «ذلك» بمعنى «هذا»، قال الله تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢]، أي: هذا الكتاب، ثم قال الشاعر وهو خُفافُ بن ندبة (من الطويل)[2]:

أقُولُ لَهُ والرُّمْحُ يأطِرُ مَتْنَهُ
تَأَمَّلْ خُفافاً؛ إنَّني أنا ذَلِكا

أي: هذا، والجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿بِيَمِينِكَ﴾ في موضع نصب على الحال كأنه قال: أي شيء هذه كائنةً بيمينك.

وأما قول الشاعر (من الطويل):

* ... وهذَا تَحْمِلينَ طَلِيقُ *

فلا حجّة لهم فيه؛ لأن «تحملين» في موضع الحال، كأنه قال: وهذا محمولاً طليق، ويحتمل أيضاً أن يكون قد حذف الاسم

= اللغة والمعنى: عدس: اسم صوت لزجر البغل. عباد هو عباد بن زياد والي سجستان لمعاوية. يقول مخاطباً بغلته: إنّ عباداً لم يعد له سلطة عليك وأنت تحملين رجلاً طليقاً بعد أن أفرج عنه.

(١) لعل صواب العبارة: وخبر «أنتم» هو «تقتلون».

(٢) البيت لخفاف بن ندبة في ديوانه ص ٦٤؛ والاشتقاق ص ٣٠٩؛ والأغاني ٢/ ٢٩٠، ١٥/ ٧١، ١٨/ ٢٣.

اللغة: خفاف: هو الشاعر خُفاف بن ندبة وهو ابن عم الخنساء تماضر بنت عمرو بن الشريد، وهو يقول هذا البيت وقد قتل مالك بن حمار سيد بني شمخ بن فزارة. أَطَرَه: عطف عليه.
المعنى: أقول لمالك بن حمار الذي أصاب معية ابن عمي، ورمحي قد أصاب جسده: أنا ذلك الفارس الذي ملأ سمعك ذكره، وعظيم مكانته فَتَمَهَّلْ عند نزاله.

الموصول للضرورة، ويكون التقدير: وهذا الذي تحملين طليق، وحذف الاسم الموصول يجوز في الضرورة، قال الشاعر: (من الطويل):

لَكُمْ مَسْجِدَا اللَّهِ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى
لَكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا[1]

أراد: مَنْ أَثْرَى ومن أَقْتَرَ، فحذف للضرورة، فكذلك ها هنا.

على أنه يجوز عندكم حذف الاسم الموصول في غير ضرورة الشعر؛ ولهذا ذهبتم إلى أن التقدير في قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ﴾ [النساء: ٤٦]: مَنْ يحرفون، فحذف «مَنْ» وهو الاسم الموصول، وكذلك ذهبتم إلى أن التقدير في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًاۢ﴾ [الجمعة: ٥]، أي: الذي يحمل أسفاراً، وإذا جاز هذا عندكم في القرآن ففي ضرورة الشعر أولى؛ فلا يكون لهم فيه حجة، والله أعلم»[2].

قال ابن مالك في ألفيّته في «أسماء الإشارة»:

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ
بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى ٱقْتَصِرْ
وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى ٱلْمُرْتَفِعْ
وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ ٱذْكُرْ تُطِعْ
وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا
وَٱلْمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى ٱلْبُعْدِ ٱنْطِقَا
بِالْكَافِ حَرْفاً دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ
وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَهْ
وَبِهُنَا أَوْ هٰهُنَا أَشِرْ إِلَى
دَانِي ٱلْمَكَانِ وَبِهِ ٱلْكَافَ صِلاَ
فِي ٱلْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فُهْ أَوْ هَنَّا
أَوْ بِهُنَالِكَ ٱنْطِقَنْ أَوْ هِنَّا

* * *

للتوسُّع انظر:

المبهمات الثلاثة: الضمير، والإشارة، والموصول بين النحاة والقراء. محمد علي حسنين صبرة. رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٩٨١ م/ ١٤٠١ هـ.

أسماء الأصوات

انظر: اسم الصوت.

أسماء الأَعْيان

انظر: اسم العين.

أسماء الأفعال

انظر: اسم الفعل.

أسماء الآلة

انظر: اسم الآلة.

---

(١) البيت للكميت بن زيد في لسان العرب ٣/ ٢٠٥ (سجد)، ٧/ ٦٨ (قبض)، ١٤/ ١١١ (ثرا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٨٤.

اللغة: مسجدا الله: أراد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة، زادهما الله تعالى شرفاً. الحصى: أراد به العدد العديد من البشر. القِبْص: أصله مجتمع النمل الكبير الكثير، ثم أطلق على العدد الكثير من الناس.
أثرى: اغتنى. أقتر: صار فقيراً.
المعنى: ترعون هذين المسجدين مسجد مكة والمسجد النبوي، وهؤلاء الناس الذين يأتون من كلّ فجٍّ عميق، على اختلاف طبقاتهم (من بين من أثرى ومن أقتر) فقيرهم وغنيهم هم جنودكم ورعيتكم.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٢٣ـ ٢٢٧.

أسماء الله الحُسْنى

انظر: الأسماء الحُسْنى.

الأسماء الثُّلاثيّة

انظر: الاسم الثُّلاثيّ.

الأسماء الجائزة الإضافة

انظر: الاسم الجائز الإضافة.

الأسماء الحُسْنى

وردت عبارة «الأسماء الحسنى» أربع مرّات في القرآن الكريم، كما يلي:

- ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].
- ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].
- ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ۝٨﴾ [طه: ٨].
- ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝٢٤﴾ [الحشر: ٢٤].

وجاء في كتب الأحاديث النبويّة أنّ عدد هذه الأسماء هو تسعة وتسعون اسماً، لكنّ هذه الأسماء اختلفت من مُحدِّث إلى آخر، فقد جاء في صحيح الترمذي: «حَدَّثنا يوسف بن حماد البصريّ، حدَّثنا عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ قال: «إن لله تسعةً وتسعين اسماً، مئةً غير واحد، مَن أحصاها دخل الجنّة».

وهذه الأسماء هي:

١ ـ الله الذي لا إله إلّا هُوَ. ٢ ـ الرَّحمٰن.
٣ ـ الرَّحيمُ. ٤ ـ المَلِكُ. ٥ ـ القُدُّوسُ.
٦ ـ السَّلامُ. ٧ ـ المؤمنُ. ٨ ـ المُهَيْمِنُ.
٩ ـ العَزيزُ. ١٠ ـ الجَبّارُ. ١١ ـ المُتكَبِّرُ.
١٢ ـ الخالقُ. ١٣ ـ البارىء. ١٤ ـ المُصَوِّرُ.
١٥ ـ الغَفَّارُ. ١٦ ـ القَهَّارُ. ١٧ ـ الوَهَّابُ.
١٨ ـ الرَّزَّاقُ. ١٩ ـ الفَتَّاحُ. ٢٠ ـ العَلِيمُ.
٢١ ـ القابِضُ. ٢٢ ـ الباسطُ. ٢٣ ـ الخافضُ.
٢٤ ـ الرَّافعُ. ٢٥ ـ المُعِزُّ. ٢٦ ـ المُذِلُّ.
٢٧ ـ السَّميعُ. ٢٨ ـ البَصيرُ. ٢٩ ـ الحَكَمُ.
٣٠ ـ العَدْلُ. ٣١ ـ اللَّطِيفُ. ٣٢ ـ الخَبِيرُ.
٣٣ ـ الحَلِيمُ. ٣٤ ـ العَظِيمُ. ٣٥ ـ الغَفُورُ.
٣٦ ـ الشَّكُورُ. ٣٧ ـ العَلِيُّ. ٣٨ ـ الكَبِيرُ.
٣٩ ـ الحفيظُ. ٤٠ ـ المُقِيتُ. ٤١ ـ الحَسِيبُ.
٤٢ ـ الجَلِيلُ. ٤٣ ـ الكَرِيمُ. ٤٤ ـ الرَّقِيبُ.
٤٥ ـ المُجيبُ. ٤٦ ـ الوَاسِعُ. ٤٧ ـ الحَكِيمُ.
٤٨ ـ الوَدُودُ. ٤٩ ـ المَجيدُ. ٥٠ ـ البَاعِثُ.
٥١ ـ الشَّهيدُ. ٥٢ ـ الحَقُّ. ٥٣ ـ الوَكِيل.
٥٤ ـ القَوِيُّ. ٥٥ ـ المَتِينُ. ٥٦ ـ الوَلِيُّ.
٥٧ ـ الحَميدُ. ٥٨ ـ المُحْصِي. ٥٩ ـ المُبْدِي.
٦٠ ـ المُعِيدُ. ٦١ ـ المُحْيِي. ٦٢ ـ المُمِيتُ.
٦٣ ـ الحَيُّ. ٦٤ ـ القَيُّومُ. ٦٥ ـ الواجدُ.
٦٦ ـ الماجدُ. ٦٧ ـ الوَاحِدُ. ٦٨ ـ الصَّمدُ.
٦٩ ـ القَادِرُ ٧٠ ـ المُقْتَدِرُ. ٧١ ـ المُقَدِّمُ.
٧٢ ـ المُؤخِّرُ. ٧٣ ـ الأوَّلُ. ٧٤ ـ الآخِرُ.
٧٥ ـ الظَّاهِرُ. ٧٦ ـ البَاطِنُ. ٧٧ ـ الوَالِي.
٧٨ ـ المتعالِي. ٧٩ ـ البَرُّ. ٨٠ ـ التَّوَّابُ.
٨١ ـ المنتقمُ. ٨٢ ـ العَفُوُّ. ٨٣ ـ الرَّؤوفُ.
٨٤ ـ مالكُ المُلك. ٨٥ ـ ذو الجلالِ والإكْرام. ٨٦ ـ المُقْسِط. ٨٧ ـ الجَامِعُ.
٨٨ ـ الغني. ٨٩ ـ المُغْني ٩٠ ـ المَانِعُ.
٩١ ـ الضَّارُّ. ٩٢ ـ النَّافعُ. ٩٣ ـ النُّورُ.

٩٤ ـ الهَادِي. ٩٥ ـ البَدِيعُ. ٩٦ ـ البَاقِي.
٩٧ ـ الوارِثُ. ٩٨ ـ الرَّشِيدُ. ٩٩ ـ الصَّبُورُ.

وجاء في سنن ابن ماجه:

حدَّثنا هشام بن عمار، حدَّثنا عبدُ الملك بنُ محمد الصنعاني، حدَّثنا أبو المنذر زهير بن محمد التميمي، حدَّثنا موسى بن عقبة حدَّثنا عبد الرحمٰن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إنّ لله تسعةً وتسعين اسماً، مائة إلَّا واحداً، إنَّه وِتْر يحبُّ الوِتْر، من حفظها دخل الجَنَّة»، وهي:

١ ـ الله. ٢ ـ الواحدُ. ٣ ـ الصَّمدُ. ٤ ـ الأوَّلُ.
٥ ـ الآخِرُ. ٦ ـ الظَّاهِرُ. ٧ ـ الباطِنُ.
٨ ـ الخَالِقُ. ٩ ـ البارِىءُ. ١٠ ـ المُصَوِّرُ.
١١ ـ المَلِكُ. ١٢ ـ الحَقُّ. ١٣ ـ السَّلامُ.
١٤ ـ المؤمنُ. ١٥ ـ المُهَيْمِنُ. ١٦ ـ العزيزُ.
١٧ ـ الجَبَّارُ. ١٨ ـ المُتكبِّرُ. ١٩ ـ الرَّحْمٰنُ.
٢٠ ـ الرَّحِيمُ. ٢١ ـ اللَّطِيفُ. ٢٢ ـ الخَبِيرُ.
٢٣ ـ السَّمِيعُ. ٢٤ ـ البَصِيرُ. ٢٥ ـ العَلِيمُ.
٢٦ ـ العَظِيمُ. ٢٧ ـ البَارُّ. ٢٨ ـ المُتَعَالِي.
٢٩ ـ الجَلِيلُ. ٣٠ ـ الجَمِيلُ. ٣١ ـ الحَيُّ.
٣٢ ـ القَيُّومُ. ٣٣ ـ القادِرُ. ٣٤ ـ القَاهِرُ.
٣٥ ـ العَلِيُّ. ٣٦ ـ الحَكِيمُ. ٣٧ ـ القَرِيبُ.
٣٨ ـ الْمُجِيبُ. ٣٩ ـ الغَنِيُّ. ٤٠ ـ الوَهَّابُ.
٤١ ـ الوَدُودُ. ٤٢ ـ الشَّكُورُ. ٤٣ ـ المَاجِدُ.
٤٤ ـ الوَاجِدُ. ٤٥ ـ الوَالِي. ٤٦ ـ الرَّاشِدُ.
٤٧ ـ العَفُوُّ. ٤٨ ـ الغَفُورُ. ٤٩ ـ الحَلِيمُ.
٥٠ ـ الكَرِيمُ. ٥١ ـ التَّوَّابُ. ٥٢ ـ الرَّبُّ.
٥٣ ـ المَجِيدُ. ٥٤ ـ الوَلِيُّ. ٥٥ ـ الشَّهِيدُ.
٥٦ ـ المُبِينُ. ٥٧ ـ البُرْهانُ. ٥٨ ـ الرَّؤُوفُ.
(مرَّةً أُخْرَى) الرَّحِيمُ.
٥٩ ـ الْمُبْدِي. ٦٠ ـ المُعِيدُ. ٦١ ـ البَاعِثُ.
٦٢ ـ الوَارِثُ. ٦٣ ـ القَوِيُّ. ٦٤ ـ الشَّدِيدُ.
٦٥ ـ الضَّارُّ. ٦٦ ـ النَّافِعُ. ٦٧ ـ البَاقي.
٦٨ ـ الواقي. ٦٩ ـ الخافض. ٧٠ ـ الرَّافِعُ.
٧١ ـ القَابِضُ. ٧٢ ـ البَاسِطُ. ٧٣ ـ المُعِزُّ.
٧٤ ـ المُذِلُّ. ٧٥ ـ المُقسِطُ. ٧٦ ـ الرَّزاقُ.
٧٧ ـ ذو القُوَّة. ٧٨ ـ المَتِينُ. ٧٩ ـ القَائِمُ.
٨٠ ـ الدَّائِمُ. ٨١ ـ الحَافِظُ. ٨٢ ـ الوَكِيلُ.
٨٣ ـ النَّاظِرُ. ٨٤ ـ السامعُ. ٨٥ ـ المُعْطي.
٨٦ ـ المُحْيي. ٨٧ ـ المُمِيتُ. ٨٨ ـ المَانِعُ.
٨٩ ـ الجَامِعُ. ٩٠ ـ الهَادِي. ٩١ ـ الكافي.
٩٢ ـ الأبدُ. ٩٣ ـ العَالِمُ. ٩٤ ـ الصَّادِقُ.
٩٥ ـ النُّورُ. ٩٦ ـ المُنِيرُ. ٩٧ ـ التَّامُّ.
٩٨ ـ القَدِيمُ. ٩٩ ـ الوِتْرُ.

وإذا قارنّا بين الأسماء التي رواها الترمذي والأسماء التي رواها ابن ماجه، وجدنا أنّ الترمذي أثبت خمساً وعشرين اسماً ليست في رواية ابن ماجه، وهي:

١ ـ القُدُّوس. ٢ ـ الغَفَّار. ٣ ـ القهّار.
٤ ـ الفتّاح. ٥ ـ الحَكَم. ٦ ـ العدْل.
٧ ـ الكبير. ٨ ـ الحفيظ. ٩ ـ المُمِيت.
١٠ ـ الحَسيب. ١١ ـ الرقيب. ١٢ ـ الواسع.
١٣ ـ الحَمِيدُ. ١٤ ـ المُحْصِي. ١٥ ـ المُقْتَدِرُ.
١٦ ـ المُقَدِّمُ. ١٧ ـ المُؤخِّرُ. ١٨ ـ البَرُّ.
١٩ ـ المُنْتَقم. ٢٠ ـ مالِكُ المُلْكِ.
٢١ ـ ذو الجَلالِ والإكرام. ٢٢ ـ المُغني.
٢٣ ـ البَدِيعُ. ٢٤ ـ الرَّشيدُ. ٢٥ ـ الصَّبُورُ.

وقد ذكر ابن ماجه مكانها:

١ ـ البَارُّ. ٢ ـ الجَميلُ. ٣ ـ القَاهِرُ.
٤ ـ القَرِيبُ. ٥ ـ الرَّاشِدُ. ٦ ـ الرَّبُّ.

٧ ـ المُبِينُ. ٨ ـ البُرْهَانُ. ٩ ـ الشَّدِيدُ.
١٠ ـ الوَاقِي. ١١ ـ ذو القُوَّةِ. ١٢ ـ القَائِمُ.
١٣ ـ الدَّائِمُ. ١٤ ـ الحافِظُ. ١٥ ـ النَّاظِرُ.
١٦ ـ السامعُ. ١٧ ـ المُعْطِي. ١٨ ـ الكافي.
١٩ ـ الأَبَدُ. ٢٠ ـ العَالِمُ. ٢١ ـ الصَّادِقُ.
٢٢ ـ المُنِيرُ. ٢٣ ـ التَّامُّ. ٢٤ ـ القدِيمُ.
٢٥ ـ الوِتْرُ.

وفيما يلي معاني هذه الأسماء[1]:

الآخِر: الباقي بقاءً ذاتيًا بلا نهاية، وقد ورد مرّة واحدة في القرآن الكريم.

اللَّه: ورد ألفين وستمئة وسبعاً وتسعين مرّة في القرآن الكريم، وكذلك ورد في البسملة في أول سورة الفاتحة.

الأوّل: لا شيء قبله، ولا شيء بعده. وقد ورد مرّة واحدة في القرآن الكريم.

البارىء: خالق كل الكائنات المنظورة وغير المنظورة. وقد ورد مرتين في القرآن الكريم.

الباسط: باسط الرزق على عباده. ولم ترد هذه اللفظة في القرآن الكريم.

الباطن: لا تدركه الحواس ولا العقول. وقد ورد مرّة واحدة في القرآن الكريم.

الباعِث: باعث الحياة، وباعث الموتى من القبور، وباعث النبيِّين مبشِّرين ومنذرين.

الباقي: الدائم الوجود دون تبدّل.

البديع: الذي خَلَقَ الخلق من غير مثال سبق. وقد ورد مرّتين في القرآن الكريم.

البَرّ: الكثير العطايا والإحسان. وقد ورد مرّة واحدة في القرآن الكريم.

البَصير: العليم بكلّ الأشياء. وقد ورد إحدى وأربعين مرّة في القرآن الكريم.

التوّاب: يقبل التوبة من عباده، ويعفو عن سيِّئاتهم. وقد ورد إحدى عشرة مرّة في القرآن الكريم.

الجامع: جامع الناس في الآخرة.

الجبّار: ذو الجَبَروت والعظمة. وقد ورد مرّة واحدة في القرآن الكريم.

الجليل: جامع كلّ صفات الإجلال والإكرام.

الحسيب: يحاسب عباده على أعمالهم. وقد ورد ثلاث مرّات في القرآن الكريم.

الحفيظ: يصون عباده والسماوات والأرض، ويحفظ أعمال عباده ليوم القيامة. وقد ورد ثلاث مرات في القرآن الكريم.

الحَقُّ: منه الحقّ، وإليه يرجع كل حقّ. وقد ورد ست مرّات في القرآن الكريم.

الحَكَم: الحاكِم العَدْل، ولا رادّ لحكمه. وقد ورد مرّة واحدة في القرآن الكريم.

الحكيم: العظيم في حكمته. وقد ورد إحدى وتسعين مرة في القرآن الكريم.

الحَليم: ذو الحِلْم والصفح. وقد ورد إحدى عشرة مرّة في القرآن الكريم.

الحَميد: المستوجب الحمد. والمحمود بذاته. وقد ورد سبع عشرة مرّة في القرآن الكريم.

الحَيّ: الذي له الحياة الكاملة الدائمة الباقية منذ الأزل وإلى الأبد. وقد ورد خمس مرات في القرآن الكريم.

الخافِض: يخفض ويُعلي من شاء من

---

(١) وقد رتّبناها ترتيباً ألفبائيًا.

عباده.

الخالِق: مُبدِع المخلوقات جميعاً. وقد ورد مرّة واحدة بـ «أل» التعريف، وسبع مرات بدونها.

الخَبير: ذو الخبرة الكاملة التامّة، العالِم بِكُنْه الأشياء وحقيقتها. وقد ورد خمساً وأربعين مرّة في القرآن الكريم.

الرافِع: يرفع أو يخفض من يريد من عباده.

الرَّؤوف: الشديد الرحمة، والرأفة. وقد ورد عشر مرات في القرآن الكريم.

الرَّحمٰن: ذو الرحمة والرَّأفة. وقد ورد سبعاً وخمسين مرة في القرآن الكريم.

الرحيم: العظيم الرحمة. وقد ورد مئة وأربع عشرة مرة في القرآن الكريم.

الرزّاق: مُوَزِّع الأرزاق بحكمته على عباده. وقد ورد مرّة واحدة في القرآن الكريم.

الرشيد: المُرشِد لعباده.

الرقيب: يراقب كلَّ شيء، فلا يخفى عليه أيّ أمر من الأمور. وقد ورد ثلاث مرات في القرآن الكريم.

السَّلام: واهب السلامة في الدنيا والآخرة. وقد ورد مرّة واحدة في القرآن الكريم.

السَّميع: يسمع دعوات عباده. وقد ورد خمساً وأربعين مرّة في القرآن الكريم.

الشكور: شكور لطاعة عباده، فيضاعف الخيرات عليهم. وقد ورد خمس مرات في القرآن الكريم.

الشَّهيد: لنفسه بأن لا إلٰه إلا الله، ولعباده بما فيه خيرهم وسعادتهم. وقد ورد تسع عشرة مرة في القرآن الكريم.

الصَّبُور: يصبر على عباده ويُنظر ولا يُعجل.

الصَّمَد: يُصمَد إليه (أي: يُقصد) في الحوائج. وقد ورد مرّة واحدة في القرآن الكريم.

الضّار: يُنزل الضرر بالكافرين.

الظَّاهِر: المُظْهِر وجوده بكثرة دلائله. وقد ورد مرّة واحدة في القرآن الكريم.

العَدْل: الحاكِم الكامل في عدالته.

العزيز: ذو العِزّ والغلبة. وقد ورد ستين مرّة في القرآن الكريم.

العظيم: البالغ أقصى درجات العظمة. وقد ورد ستّ مرات في القرآن الكريم.

العَفُوّ: الكثير العفوَ لعباده التائبين. وقد ورد خمس مرات في القرآن الكريم.

العليّ: لا يُدرِك أَحَدٌ علوَّه. وقد ورد ثماني مرّات في القرآن الكريم.

العليم: محيط بجميع المعلومات، فلا تخفى عليه خافية. وقد ورد مئة وأربعاً وخمسين مرّة في القرآن.

الغفّار: الكثير المغفرة لعباده التائبين. وقد ورد ثلاث مرات في القرآن الكريم.

الغَفور: الغفّار. وقد ورد إحدى وتسعين مرة في القرآن الكريم.

الغَنيّ: المُستغني بذاته عن سواه. وقد ورد ثماني عشرة مرة في القرآن الكريم.

الفَتّاح: يفتح خزائن الرحمة على عباده، والأبواب إلى ملكوته. وقد ورد مرّةً واحدة في القرآن الكريم.

القابِض: القابض على كل شيء.

القادِر: ذو القدرة التامة، فلا يُعجزه شيء. وقد ورد سبع مرات في القرآن الكريم.

القُدُّوس: الطاهر المُنَزَّه عن كلّ عيب. وقد

ورد مرّتين في القرآن الكريم.

القهّار: يقهر كلّ من ينازعه. وقد ورد ست مرات في القرآن الكريم.

القويّ: البالغ أقصى درجات القوة. وقد ورد تسع مرّات في القرآن الكريم.

القيُّوم: القائم بنفسه، الغني عن غيره، والمُقيم لشؤون عباده. وقد ورد ثلاث مرات في القرآن الكريم.

الكَبير: المتعالي بذاته. وقد ورد خمس مرات في القرآن الكريم.

الكريم: يُعطي ما يشاء لمن يشاء وكيف يشاء. وقد ورد مرّتين في القرآن الكريم.

اللّطيف: العالم بخفايا الأمور. وقد ورد سبع مرات في القرآن الكريم.

الماجد: ذو المجد والكبرياء.

المُؤَخِّر: يؤخِّر ما شاء وكما شاء بحكمته.

مالِك المُلك: له التصرّف المطلق بكلّ شيء. وقد ورد مرّة واحدة في القرآن الكريم.

المُؤمِن: يعطي الأمان لعباده الصالحين.

المانِع: يمنع الهلاك عن عباده الصالحين، ويمنع ما يشاء عمّن يشاء.

المُبدىء: خالق السماوات والأرض.

المُتعالي: البالغ أقصى درجات العلوّ. وقد ورد مرّة واحدة في القرآن الكريم.

المُتكبِّر: ذو الكبرياء المتفرِّد بذاته بالعظمة. وقد ورد مرّة واحدة في القرآن الكريم.

المَتين: لا يُغلب ولا يُقهر. وقد ورد مرّة واحدة في القرآن الكريم.

المُجيب: يجيب دعوات عباده. وقد ورد مرّة واحدة في القرآن الكريم.

المجيد: ذو المجْد التام الكامل. وقد ورد مرتين في القرآن الكريم.

المُحْصي: الذي لا يغيب عن إحصائه شيء.

المُحْيي: باعث الحياة في الأحياء.

المُدَبِّر: يدبِّر كلّ أمور مخلوقاته.

المُذِلُّ: يُذِلّ الكافرين.

المُصَوِّر: الذي يعطي كلّ شيء صورة تميِّزه من غيره. وقد ورد مرّة واحدة في القرآن الكريم.

المُعِزّ: يعزّ من يشاء.

المُعيد: يعيد الخلق بعد الحياة إلى الممات، ثمّ يعيدهم بعد الموت إلى الحياة.

المُغني: يُغني من يشاء بحسب حكمته.

المُقْتَدِر: ذو القدرة المطلقة، والقدير على كل شيء. وقد ورد مرّتين في القرآن الكريم.

المُقَدِّم: يُقدِّم ما يشاء بحسب حكمته.

المُقْسِط: القائم بالقِسْط، يُعطي كلّ عبد من عباده قسطه من الرزق.

المُقِيت: يعطي القوت. وقد ورد مرة واحدة في القرآن الكريم.

المَلِك: له ملك السماوات والأرض، فيتصرَّف به كيفما يشاء. وقد ورد ستّ مرّات في القرآن الكريم.

المُمِيت: الذي يُميت الأحياء.

المُنْتَقِم: المعاقِب للذين يستحقّون العقوبة.

المُهَيْمِن: المُسيطِر على كلّ شيء. وقد ورد مرّة واحدة في القرآن الكريم.

النافِع: لمخلوقاته.

النُّور: نوَّر السماء والأرض، ونوَّر عقول عباده الصالحين.

الهادي: يهدي عباده. وقد ورد مرّتين في القرآن الكريم.

الواجِد: مُوجِد كلّ شيء.

الواحِد: المنفرِد الوحيد الذي لا نظير له. وقد ورد إحدى وعشرين مرّة في القرآن الكريم.

الوارِث: الباقي بعد فناء خَلْقه.

الواسِع: الذي وَسِعَ علمه كلّ شيء. وقد ورد سبع مرّات في القرآن الكريم.

الوالي: القائم على كلّ شيء في هذه الدنيا وفي الآخرة.

الوَدُود: المُحِبّ لعباده الصالحين. وقد ورد مرّتين في القرآن الكريم.

الوكيل: القائم بكل أمور عباده. وقد ورد ثلاث عشرة مرّة في القرآن الكريم.

الوليّ: المُتولّي أمر خلقه. وقد ورد ثلاث عشرة مرّة في القرآن.

الوهّاب: الكثير الهِبات لعباده الصالحين. وقد ورد ثلاث مرات في القرآن الكريم.

وقد نظم الشيخ محيي الدين بن عربي قصيدة مُضَمِّناً كلّ بيت اسماً من أسماء الله الحُسْنَى، وجاعلاً في آخر كلّ بيت لفظ الجلالة «الله»، والقصيدة هي (من الطويل):

إذا جاءَتِ الأسْماءُ يقدمُهَا اللّه
فَعَظِّمْهُ بِالذِّكْرى وَقُلْ هُوَ اللّه

ألا إنَّهُ الرَّحمٰنُ في عَرْشِه اسْتَوى
وَلَوْ كَانَ ألفَ اسمٍ فَذاكَ هُوَ اللّه

وَقَالُوا لَنا باسْمِ الرَّحِيمِ خَصَصْتُمْ
بِآخِرَةٍ فَانْظُرْ تجِدْهُ هُوَ اللّه

وَكُنْتُ إلَى الاسْمِ الْعَلِيمِ لأنَّنِي
عَلِيمٌ بِمَا قَدْ قالَ في العَالَمِ اللّه

يُرَتِّبُ أحْوَالِي الْحَكِيمُ بِمَنْزِلٍ
يُؤَيِّدُنِي فِيهِ وُجُودُ هُوَ اللّه

أتَتْنِي كَرَامَاتٌ فَقُلْتُ مِنِ اسْمِهِ الْـ
ـكَرِيمِ أتَانِي في وُجُودي بِهَا اللّه

إذَا عَظَّمُوني بِالعَظِيمِ رَأيْتُهُمْ
أخِلاَّءَ وُدّ اصْطَفَاهُمْ لَهُ اللّه

حَلِيمٌ عَلَى الجانِي إذَا عَبْدُه جَنى
عَلى نَفْسِهِ يُبدي لَهُ عَفْوَهُ اللّه

لَقَدْ قَامَ بِالْقَيُّوم عَالٍ وَسَافِل
إلَيْهِ الْتِجاءُ الخَلْقِ سُبْحَانَهُ اللّه

وَقَد نَصَّ فِيهِ أنَّهُ الأكْرمُ الَّذِي
إلَيْهِ مَرَدُّ الأمْرِ وَالكَافِلُ اللّه

ألا إنّني بِاسْمِ السَّلاَمِ عَرَفْتُهُ
وَقَدْ قِيلَ لِي إنَّ السَّلاَمَ هُوَ اللّه

رَجَعْتُ إلَيْهِ طَالِباً غَفْرَ زلَّتي
فَراجَعَني التَّوَّابُ أنِّي أنَا اللّه

ونَادَانِيَ الرَّبُّ الَّذي قَامَنِي بِهِ
أجَبْتكَ فِيمَا قَدْ سَألْتَ أنا اللّه

إذا جَاءَنِي الْوَهَّابُ يُنْعِمُ لاَ يَرَى
جَزَاءً عَلَى النَّعْماءِ ذلِكمُ اللّه

فَكُنْ مَعْهُ تُحْمَدْ عَلَى كُلِّ حَالَةٍ
وَلاَ تَخَفِ الإقصَاءَ فالأقْرَبُ اللّه

لَقَدْ سَمِعَ اللّهُ السَّمِيعُ مَقَالَتي
بِأنّيَ عَبْدٌ وَالسَّمِيعُ هُوَ اللّه

إذَا مَا دَعَوْتُ اللّه صِدْقاً يَقُولُ لي
مُجيبٌ أنا فَاسْألْ فإنّي أنَا اللّه

أنَا وَاسِعٌ أُعطي عَلى كُلِّ حَالَةٍ
كَفُوراً وَشَكَّاراً لأنّي أنَا اللّه

فَقُلْتُ لَهُ أنْتَ الْعَزِيزُ فَقَالَ لي
حِمَايَ مَنِيعٌ فَالعَزِيزُ هُوَ اللّه

عَجِبْتُ لَهُ مِنْ شَاكِرٍ وَهْوَ مُنْعِمٌ
وَمَنْ يَشْكُرِ النَّعْمَاءَ ذَاكَ هُوَ اللَّه

هُوَ الْقَاهِرُ المَحْمُودُ في قَهْرِ عَبْدِهِ
وَلَولاَ نِزَاعُ العَبْدِ مَا قَالَهُ اللَّه

وَجَاءَ يُصَلِّي إِذْ عَلِمْنَا بِأَنَّهُ
هو الآخِرُ المُمْتَنُّ والآخِرُ اللَّه

هُوَ الظَّاهِرُ المَشْهُودُ في كُلِّ ظَاهِرٍ
وَفِي كُلِّ مَسْتُورٍ فَمَشْهُودُكَ اللَّه

لَهُ الكِبْرِيَاءُ السَّارُّ في كُلِّ حَادِثٍ
فَلاَ تَمْتَرِي إِنَّ الكَبِيرَ هُوَ اللَّه .

وَيَعْلَمُ مَا لاَ يُعْلَمُ آلّا بِخَبْرِهِ
إِذَا قَالَ حَيٌ فَالْخَبِيرُ هُوَ اللَّه

ومَن يُنْشِىء الأكْوَانَ بَدْءاً وَعَوْدَةً
فَذَاكَ قَدِيرٌ والقَدِيرُ هُوَ اللَّه

وَمَنْ يَرَنِي أشهَدْ لِنَفْسِي بأَنَّهُ
بَصِيرٌ يَرَانِي وَالبَصِيرُ هُوَ اللَّه

يُبَالِغُ فِي الغُفْرانِ في كُلِّ مَا يَرى
مِنَ السُّوءِ مِنِّي فَالغَفُورُ هُوَ اللَّه

يُبَالِغُ في شُكْرِي إِذَا كُنْتُ عَامِلاً
وَلاَ فِعْلَ لي إِنَّ الشَّكُورَ هُوَ اللَّه

إذا سَتَرَ الغَفَّارُ ذَاتَكَ أَنْ تَرى
مُخَالَفَةً فَاشْكُرْهُ إِذْ عصَمَ اللَّه

وَمَا قَهَرَ الْقَهَّارُ إِلاّ مُنَازِعاً
بِدَعْوَاهُ لاَ بِالْفِعْلِ وَالْفَاعِلُ اللَّه

وَمَا ذُكِرَ الْجَبَّارُ إِلَّا مِنَ اَجْلِنَا
لِيُجْبِرَنَا في الفِعْلِ وَالعَامِلُ اللَّه

وَإِنَّ شُؤون البِرِّ إِصلاَحُ خَلْقِهِ
لِمَنْ يَطْلُبُ الإِصْلاَحَ فَالْمُحْسِنُ اللَّه

بِآلَةِ عَهْدٍ قُلْتُ فِيهِ مُصَوِّرٌ
لَنَا فِيهِ وَالأرحَام إِذْ قَالَهُ اللَّه

بِمُقْتَدِرٍ أَقْوَى عَلَى كلِّ صُورَةٍ
أُرِيدَ بِها فِعْلاً لِيَرْضَى بِهَا اللَّه

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّه قَدْ خَلَقَ البَرا
وَأَنْشَأَ مِنْهُ النَّاسَ فَالْبَارِئُ اللَّه

وَكُلُّ عَلاءٍ فِي الْوجُودِ مُقَيَّدٌ
سِوى مَنْ تَعالى فَالعَلِيُّ هُوَ اللَّه

وَكُلُّ وَلِيٍّ مَا عَدَا الحَقَّ نَازِلٌ
فَلَيْسَ وَلِيًّا فَالوَلِيُّ هُوَ اللَّه

وَلاَ حَيَّ إِلَّا مَنْ تَكُونُ حَيَاتُهُ
هُوِيَّتَهُ وَالحَيُّ سُبْحَانَهُ اللَّه

فَعِيلٌ لِمفْعُولٍ يَكُونُ وفَاعِلٌ
كَذَا قِيلَ لي إِنَّ الحَمِيدَ هُوَ اللَّه

يُمَجِّدُهُ عَبْدُ الهَوَى في صَلاتِهِ
عَلَى غَيْرِ عِلْمٍ وَالمجِيدُ هُوَ اللَّه

تَحَبَّبَ لي بِاسْمِ الْوَدُودِ بِجُودِهِ
فَأَثْبَتَ عِنْدِي جُودَةً أَنَّه اللَّه

لَجَأْتُ إِلَيْهِ إِنَّهُ الصَّمَدُ الّذي
إِلَيْهِ الْتجَاءُ الخَلْقِ والصَّمَدُ اللَّه

وَمَا أَحَدٌ تَعْنو لَهُ أَوْجُهُ الْعُلى
سِوَاهُ كَمَا قُلْنَاهُ وَالأَحَدُ اللَّه

وَهُو الواحِدُ المعْبُودُ في كُلِّ صُورةٍ
تَكُونُ لَهُ مجلَى فَذلكُمُ اللَّه

أَنَا أَوَّلٌ في المُمْكِنَاتِ مُقيَّدٌ
وإطلاقُهَا لِلَّهِ فَالأَوَّلُ اللَّه

أَقُولُ هُوَ الأَعْلَى وَلَكِنْ لغَيرِ مَنْ
وإِنْ قُلتَ مَنْ فافْهَمْ كَمَا قَالَهُ اللَّه

هُوَ الْمُتَعَالي لِلَّذِي جَاءَ مِنْ ظَمَا
وَجُوع وَسَقْم مِثلَ مَا قَالَهُ اللَّه

يُقَدِّرُ أَرْزَاقًا وَيُوجِدُهَا بِنَا
كَمَا جَاءَ في الأخبَارِ فَالخَالِقُ اللَّه

وَإِنْ جَاءَ بِالْخَلاَّق فَهْوَ بِكَوْنِنَا
كَثِيرِينَ بالأَشْخَاصِ وَالْمُوجِدُ اللَّه

هو الحقُّ لا أُكني ولستُ بملغز
ولا رامزٍ والحقّ يَعْلَمُهُ اللَّه
وَلاَ تَطْلُبِ الأرزاقَ إلّا مِنَ الّذي
تُسَمِّيهِ بالرزّاق ذلكُمُ اللَّه
لَقَدْ جاءَني حُكْمُ اللَّطِيفِ بِذَاتِه
وإنْ كَانَ مِنْ أَسْمَائِهِ فَهُوَ اللَّه
رَؤوفٌ بِنَا والنَّهْيُ عَنْ رأفَةٍ يَكُنْ
بِحَاكِمِنَا في الزّانِ إنْ حَدَّهُ اللَّه
عَفُوٌّ بإعْطاء القَليلِ وَإنْ يَكُنْ
كَثِيرًا سواءٌ هَكَذَا نصّه اللَّه
فَإنَّ لَه حُكْمَ الْمَتَانَةِ فِي الْوَرَى
وَأَنْتَ رَقِيقٌ فَالْمَتِينُ هُوَ اللَّه
وَأَنْتَ خَفِيٌّ فِي ضَنَائِنِ غَيْبِهِ
وَلَسْتَ جَلِيًّا فَالْمُبِينُ هُوَ اللَّه
تَأَمَّلْ إذَا مَا كُنْتَ بِاللَّه مُؤمِناً
مَنِ الْمُؤمِنُ الصِّدِّيقُ فَالْمُؤمِنُ اللَّه
وَلاَ تَخْتَبِرْ حُكْمَ الْمُهَيْمِنِ إنّهُ
شَهِيدٌ لِما قَدْ كَانَ وَالشَّاهِدُ اللَّه
جَلاَهُ لَنَا مِنْ بَاطِنِ الأمْرِ حُكْمُهُ
هُوَ الْبَاطِنُ الْمَجْهُولُ فَالْمُدْرِكُ اللَّه
يُشَاهِدُنِي القُدُّوسُ في كُلِّ حالةٍ
أكُونُ عَلَيْهَا فالشَّهِيدُ هُوَ اللَّه
شَدِيدٌ إذَا يُدْعَى المَلِيكُ بِحُكْمِهِ
عَلَى خَلْقِهِ فَانْظُرْهُ فَالحَاكِمُ اللَّه
كَمَا هُوَ إنْ نَكّرْتَه وَأَزَلْتَهُ
عَنِ اليَاءِ[1] فَاقْصُرْهُ تَجِدْ هُوَ اللَّه
وَكَبِّرْهُ تَكْبِيراً إذَا مَا ذَكَرْتَنَا
بِهِ حَاكِمُ اللَّه وَالأكْبَرُ اللَّه
وَمَا عَزَّ مَنْ يُغْنِيهِ بُرْهَانُ فِكْرِهِ
وَقَدْ عَزَّ عنه وَالأعَزُّ هُوَ اللَّه
هُوَ السَّيِّدُ الْمَعْلُومُ عِنْدَ أولي النُّهى
وَجَاءَتْ بِهِ الأَنْبَاءُ وَالسَّيِّدُ اللَّه
إذا قُلتَ سُبُّوحٌ فَذَلِكُمُ اسْمُهُ
لِمَا كَانَ مِنْ تَنْزِيهكُم وَهُوَ اللَّه
كَمَا هُوَ وِتْرٌ للطّلاّبِ بِثَارِهِ
لِكُلِّ شَرِيكٍ يَدَّعِي أَنَّهُ اللَّه
وَقُلْ فِيه مُحسَانٌ كَمَا جَاءَ نَصُّهُ
بِأَلْسِنَةِ الأَرْسَالِ فَالمُحْسِنُ اللَّه
جَمِيلٌ وَلاَ يَهْوَى مِنَ اعْجَبِ مَا يُرَى
فَقَالَ لِي المُجلي الْجَمِيلُ هُوَ اللَّه
وَلَمَّا عَلِمْنَا بِالبَرَاهِينِ أَنّهُ
رَفِيقٌ بِنَا قُلْنَا الرَّفِيقُ هُوَ اللَّه
لَقَدْ جاءَني باسْمِ المُسَعِّر عَبْدُهُ
مُحَمَّدٌ المَبْعُوثُ والباعِثُ اللَّه
وَفي قَبْضَةِ الرَّحْمٰنِ كَانَتْ ذَوَاتُنَا
مَعَ الحَدَثِ المَرئيِّ وَالقَابِضُ اللَّه
وَيَبْسُطُنَا عِنْدَ الكَئِيبِ لِكَي نَرى
عَلَى جِهَةِ الإنْعامِ فَالبَاسِطُ اللَّه
ألاَ إنَّهُ الشَّافِي لِسُقْمِ طَبِيعَتِي
كَمَا جَاءَ يَشْفِينِي وَإنْ أَسْقَمَ اللَّه
كَمَا أنَّهُ المُعْطِي الوجُودَ وَمَالَهُ
مِنَ الْحَقِّ خَلْقاً هَكَذَا قَالَهُ اللَّه
وَلَمَّا أَتَى دَاعِي الْمُقَدِّمِ طَالِباً
تَقَدَّمَ مَنْ يَدْعُو مِنَ العَالَمِ اللَّه
وَمِنْ حُكْمِهِ باسْمِ المؤخّر لَمْ أكُنْ
عَلَى حُكْمِهِ الهَادِي كَمَا قَدْ قَضَى اللَّه
هُوَ الدَّهْرُ يَقْضِي مَا يَشَاءُ بِعِلْمِه
عَلَى كُلِّ شَيءٍ مِنْهُ يَعْلَمُهُ اللَّه

(١) أي: حذفت الياء من لفظة «المليك» فتصبح «الملك».

فَهَذَا الَّذي قَد صَحَّ جِئْتُكُمْ بِهِ
وَقَدْ قَالَتِ الْحُفَّاظُ مَا ثَمَّ إلّا هُو
ونَعْنِي بِهِ فِي النَّقْلِ إذْ كَانَ قَدْ رَوَتْ
بِأنَّ لَهُ الأسْمَاءَ مِنْ صِدْقِ دَعْوَاهُ
وَقَيَّدَهَا فِي تِسْعَةٍ لَفْظَةً لَنَا
وَتِسْعِينَ مَنْ أَحْصَاها يَدْخُلُ مَأْواهُ
وَمَا هُوَ إلّا جَنَّةٌ فَوْقَ جَنَّةٍ
عَلَى دَرجِ الأَسْمَاءِ وَالْخُلْدُ مَثْواهُ

* * *

للتوسُّع انظر:

- الأسماء الحُسْنى. حسن عز الدين الجمل. دار الشواف، الرياض، ط ٤، ١٩٩٣ م.
- تفسير أسماء الله الحسنى. أبو القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق الزجاجي. مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٩٧٥ م.
- اشتقاق أسماء الله. أبو القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق عبد الحسين المبارك. النجف الأشرف، ١٩٧٤ م.

أسماء الجهات

هي: يمين، شِمال، وراء، أمام، فوق، تحت.

ويلحق بها: جنوب، يسار، أمام، خلف، أوّل، دون، قبل، بعد.

انظر كل اسم في مادّته.

الأسماء الخمسة

انظر: الأسماء السِّتَّة.

أسماء الذُّوين

هي الأسماء والصفات التي تبدأ بكلمة «ذو»، نحو: «ذو القعدة»، و«ذو الرياستين»، و«ذو الكِفْل»، و«ذو نُواس»، و«ذو يَزَن».

انظر: ذو.

أسماء الرُّسل[1]

آدم: اسم عبري معناه «الإنسان»، أو «الجنس البشري».

إبراهيم: اسم عبريّ، أصله: أَبْرام، ومعناه: أبو الجمهور، أو الأب العالي.

إدريس: سُمِّي بذلك لغزارة علمه بما نُزِّلَ عليه من الوحي.

إسحاق: اسم عبريّ، ومعناه يضحك.

إسماعيل: اسم عبريّ معناه: الله يَسْتمع.

إلياس أو إيلي: اسم عبريّ ومعناه: إلٰهي هو الله.

أليسع أو أليشع: لم أقع على معنى اسمه.

أيوب: اسم عبري بمعنى التائب إلى الله، أو المبتَلى بالكوارث.

داود: اسم عبري بمعنى: محبوب.

ذو الكفل: هو بشر بن أيوب النبي، وسُمِّيَ بذلك لأنه كفل بمئة ركعة كل يوم، فوفى بما كفل، أو لأنه كان يلبس كساءً كالكفل[2]، وقيل غير ذلك.

زكريا: اسم عبري بمعنى: يهوه قد ذكر.

سليمان: اسم عبري بمعنى: رجل سلام.

شُعيب: اسم عربي، تصغير «شَعْب».

عيسى (المسيح): قيل: هو مقلوب «يسوع» العبريّ، ومعناه المخلِّص.

(١) مرتَّبة ترتيباً ألفبائيًّا.

(٢) الكفل: كساء يوضع على سنام البعير.

محمد: اسم عربي، بمعنى: ذو الخصال المحمودة.

موسى: عبري، ومعناه المخلِّص من الماء، سُمّي بذلك لأنّ ابنة فرعون انتشلته من الماء.

نوح: اسم ساميّ، بمعنى: الراحة.

هارون: (أخو موسى).

هُود: لَعَلَّه جمع «هائد»، بمعنى: التائب إلى الله.

يحيى (يوحنا المعمدان): اسم عبري بمعنى الرحمة.

يعقوب: في العبريّة بمعنى: يُمسِك العقَب، وفي العربيّة بمعنى: ذكر الحجل.

يوسف: اسم عبري، معناه: يزيد.

يونس (ذو النون).

أسماء الرسول ﷺ

جاء في الحديث النبويّ:

«اسمي في القرآن محمد، وفي الإنجيل أحمد، وفي التوراة أحيد، وإنما سُمِّيتُ أحيداً لأنّي أحيد أمّتي عن نار جهنَّم».

وللرسول ﷺ أسماء عديدة، منها[1]:

أَحْمد: الكثير الحَمد.

أحيد: لأنه يحيد أمَّته عن نار جهنَّم.

الأمين: في رسالته.

البَشير: المُبَشِّر.

الحاشِر: يُحْشَرُ الناس خلفه.

الخاتم: آخر الأنبياء.

الرسول: المُوَكَّل على الرسالة.

الشاهد: يشهد على أمّته.

طه: معناه في الحبشية: يا رجل، وقيل: يا محمد.

الطَّيِّب: بطبعه ومعدنه.

العاقب: عَقَب من جاء قبله من الأنبياء، فهو آخرهم.

الفاتح: من أسمائه.

القُثَم: الكثير العطاء.

الماحي: لأن الله يمحو ذنوب التائبين به.

المُبَشِّر: حامل البشرى.

المُتَوَكِّل: على الله وحده.

المصطفى: الذي اصطفاه واختاره الله.

المُقَفَّى: المُكرَّم.

النبيّ: المُخبر عن الله عزّ وجلّ.

النبيّ الأمّي: لم يكن يُحسن القراءة والكتابة.

نبيّ التوبة: لأنه يدعو الناس إلى التوبة.

نبيّ الرحمة: لأنه كان رحمة للعالمين.

نبيّ الصلاح: يدعو إلى الصلاح.

النَّذير: المُنذر.

الوفيّ: الشديد الوفاء.

يس: من أسمائه.

الأسماء السِّتَّة

هي: «ذو» (بمعنى «صاحب»)، و«فو»، و«أب»، و«أخ»، و«حَم»، و«هَنٌ» (تعني هذه الكلمة أيّ شيء، أو هي كناية عن كل شيء يُسْتَقْبح التصريح به).

وهذه الأسماء تسمى أيضاً: «الأسماء الستّة المعتلّة»، أو «الأسماء الستّة المعتلّة الآخِر»،

(١) مرتَّبة ترتيباً ألفبائيًا.

وذلك لأنّ عددها ستّة، ولأنّ في آخرها واواً محذوفة تخفيفاً إلّا في «ذو».

ومن النحاة من يحذف من هذه الأسماء كلمة «هن»، فتصبح عنده خمسة، فيسمِّيها «الأسماء الخمسة». ولعلّ هذا الحذف عائد إلى أنّ اللغة الأشهر في إعراب كلمة «هن» هي لغة النقص (أي: الإعراب بالحركات مع حذف الواو)، ولذلك قال ابن مالك في ألفيّته:

وَارفَعْ بِواوٍ وانْصِبَنَّ بالألِفْ
واجْرُرْ بياءٍ ما من الأَسْما أَصِفْ
من ذاك «ذو» إنْ صُحْبَةً أبانا
والفَمُ حيثُ المِيمُ منه بانا
أبٌ، أخٌ، حَمٌ، كذاك وَهَنُ
والنَّقْصُ في هذا الأخير أَحْسَنُ

وقد أنكر الفرّاء لغة الإعراب بالحروف في هذه الكلمة، وعلّق الأشموني على هذه الإنكار بقوله: «هو [أي: الإنكار] محجوج بحكاية سيبويه عن العرب، ومن حَفظ حجّة على من لم يحفظ»[١]. ولم أقع في كتب النحو على شاهد واحد على هذه اللغة.

وهذه الأسماء تُرْفَع بالواو، نحو: «جاء ذو المال» («ذو»: فاعل «جاء» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة)، وتُنصَب بالألف، نحو: «شاهدتُ أباك» («أباك»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة...)، وتُجَرّ بالياء، نحو: «يعجبني تهذيب أخيك» («أخيك»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة...).

كل ذلك بشرط أن تكون مفردة[٢]، مضافة[٣] إلى غير ياء المتكلم[٤] غير مصغَّرة[٥] كالأمثلة السابقة.

١ ـ مُلاحظات: أ ـ يُشترط في «ذو» كي تُعرب إعراب الأسماء الستة أن تكون بمعنى صاحب، نحو: «جاءني ذو مال»، أي: صاحب مال. أما إذا كانت بمعنى «الذي»، فإنها تكون مبنيّة، فتلازمها الواو رفعاً ونصباً وجرّاً، نحو: «جاءني ذو نجح»، و«رأيتُ ذو نجح»، و«مررتُ بذو نجح»[٦]. ويجوز

---

(١) شرح الأشموني ١/ ٥٠.

(٢) أما إذا كانت مثنّاة، أو مجموعة، فتُعرب إعراب المثنى أو الجمع، نحو: «أكرمْ أبويك» («أبويك»: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى)، و«جاء إخوتُك» («إخوتُك»: فاعل مرفوع بالضمة، والكاف مضاف إليه) ونحو: «أبواك كريمان» («أبواك»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى والكاف مضاف إليه).

(٣) أما إذا قطعتْ عن الإضافة، فتعرب بحركات ظاهرة، نحو: «قَبَّلَ الأبُ أخاً له» («الأبُ»: فاعل «قَبَّلَ»: مرفوع بالضمة الظاهرة. «أخاً»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة).

(٤) أما إذا أضيفت إلى ياء المتكلم، فتُعربُ بحركات مقدَّرة على آخرها، نحو: «جاء أبي» («أبي»: فاعل «جاء»: مرفوع بالضمة المقدَّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء. والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة)، و«أكرمت أخي» («أخي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدَّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، والياء ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة).

(٥) أما إذا كانت مصغَّرة فإنها تعرب بالحركات لا بالحروف، نحو: «جاء أُخيُّك»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، والكاف ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة).

(٦) «ذو» في هذه الأمثلة اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل في المثال الأول، وفي =

معاملة «ذو» الموصولة معاملة الأسماء الستة نصباً وجرّاً ورفعاً، نحو: «جاء ذو نجح»، و«شاهدتُ ذا نجح»، «مررتُ بذي نجح».

ب ـ يُشترط في إعراب «فم» كي تُعرب إعراب الأسماء الستة، أن تحذف ميمها، نحو: «هذا فوهُ»، «شاهدتُ فاهُ»، «نظرتُ إلى فيه»، أما إذا لم تُحذف ميمها، فإنها تُعرب بالحركات، نحو: «هذا فمُه»، و«رأيت فمَه»، و«نظرتُ إلى فمِه»[١].

ج ـ من العرب من يقول في «أب» و«أخ» و«حم»: «هذا أبُك»، و«رأيتُ أبَك»، و«مررتُ بِأَبِكَ»، أي: إنه يُعربها بحركات ظاهرة. [وكذلك يعربُ «هن» (وهي تعني أيّ شيء، أو هي كناية عن كل شيء يستقبح التصريح به)]. ومنهم من يُلزمها الألف في حالات الإعراب الثلاث، ويُعربها إعراب الاسم المقصور بحركات مقدَّرة على الألف، سواء أُضيفتْ أو لم تُضَفْ، نحو: «جاءَ أباً»، و«شاهدتُ أباً»، و«مررت بأباً». ومنه قول الشاعر (من الرجز):

إنَّ أباها وأبا أباها
قد بلغا في المَجْد غايتاها

وهكذا تكون الأسماء الستة ثلاثة أقسام:

١ ـ ما فيه لغة واحدة، وهي الإعراب بالحروف، ويشمل «ذو» و«فو».

٢ ـ ما فيه لغتان، وهو «هن» فإنه يُعرب بالنقص، أي: بحذف حرف العِلّة وإعرابه بحركات ظاهرة (وهذا الإعراب هو الأفصح)، أو يُعرب بالحروف.

٣ ـ ما فيه ثلاث لغات، ويشمل: «أب، أخ، وحَم»، فهو يُعرب بالحروف (وهذا هو الأفصح)، أو بالقَصْر، أي: بإلزامه الألف في جميع حالاته، أو بالنقص أي: بحذف حرف العلّة من الآخر وإعرابها بحركات ظاهرة، (وهذا الإعراب نادر).

٤ ـ اختلف الكوفيون والبصريون في إعراب الأسماء الستة[٢]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المُعْتَلَّةَ ـ وهي: «أبُوكَ»، و«أَخُوكَ»، و«حَمُوك»، و«هَنُوك»، و«فُوك»، و«ذو مال» ـ مُعْرَبَةٌ من مكانين. وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد القولين. وذهب في القول الثاني إلى أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائلُ الإعرابِ، كالواو والألف والياء في التثنية

= محل نصب مفعول به في المثال الثاني، وفي محل جرّ بحرف الجر في المثال الثالث.

(١) «فمه» في هذه الأمثلة خبر مرفوع بالضمة في المثال الأول، ومفعول به منصوب بالفتحة في المثال الثاني، واسم مجرور بالكسرة في المثال الثالث.

(٢) انظر في هذه المسألة:
- المسألة الثانية من كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف».
- شرح الأشموني ١/ ٢٨ـ ٣١.
- أوضح المسالك ١/ ٣٩ـ ٤٩.
- شرح التصريح على التوضيح ١/ ٦١ـ٦٦.
- شرح المفصل ١/ ٥١ـ ٥٣.

والجمع، وليست بلام الفعل. وذهب علي ابن عيسى الرَّبَعِيُّ إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب. وذهب أبو عثمان المازني إلى أنّ الباء[1] حرفُ الإعراب، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات.

وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون: «هذا أَبُكَ»، و«رأيتُ أَبَكَ»، و«مررتُ بأَبِكَ» ـ من غير واو ولا ألف ولا ياء ـ كما يقولون في حالة الإفراد من غير إضافة[2].

وقد يحكى أيضاً عن بعض العرب أنهم يقولون: «هذا أَبَاكَ»، و«رأيت أَبَاكَ»، و«مررت بأَبَاكَ» ـ بالألف في حالة الرفع والنصب والجر ـ فيجعلونه اسماً مقصوراً، قال الشاعر (من الرجز المشطور):

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا[3]

ويحكى عن الإمام أبي حنيفة أنه سُئل عن إنسان رَمَى إنساناً بحجر فقتله: هل يجب عليه القَوَدُ[4]؟ فقال: «لا، ولو رماه بِأَبَا قُبَيْسٍ»[5] ـ بالألف، على هذه اللغة ـ لأن أصله «أَبَوٌ»، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفاً بعد إسكانها إضْعافاً لها، كما قالوا: «عَصاً»، و«قَفاً»، وأصله «عَصَو» و«قَفَو»، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفاً، فكذلك ها هنا.

والذي يعتمد عليه في النُّصْرَة أهلُ الكوفة والبصرة القولان الأولان؛ فهذا منتهى القول في تفصيل المذاهب واللغات؛ فلنبدأ بذكر الحُجَجِ والاستدلالات:

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن هذه الحركات ـ التي هي الضمة والفتحة والكسرة ـ تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الإفراد، نحو قولك: «هذا أبٌ لك»، و«رأيتُ أباً لك»، و«مررتُ بأَبٍ لك»، وما أشبه ذلك، والأصل فيه «أَبَوٌ»، فاستثقلوا الإعراب على الواو، فأوقَعُوه على الباء وأسقطوا الواو؛ فكانت الضمة علامة للرفع، والفتحة علامة للنصب، والكسرة علامة للجر. فإذا قلت في الإضافة: «هذا أبوك»، وفي النصب: «رأيت أَبَاكَ»، وفي الجر: «مررت بأبيك»، والإضافة طارئة على الإفراد ـ كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت

---

(١) أي: الباء في «أبوك» ومعنى كونها حرف الإعراب أنّ الإعراب واقع فيها.

(٢) ومنه قول رؤبة (من الرجز):

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

(ملحق ديوانه ص ١٨٢؛ والدرر ١/ ١٠٦؛ وشرح التصريح ١/ ٦٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٢٩).

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٨؛ وله أو لأبي النجم في الدرر ١/ ١٠٦؛ وشرح التصريح ١/ ٦٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٧.

اللغة والمعنى: المجد: الرفعة والشرف. غايتاها: أي: منتهاها. والمقصود بالغايتين: الحسب والنسب. يقول الشاعر: إنّ أبا هذه المرأة وجدّها قد بلغا في المجد إلى الذروة.

(٤) القَوَد: القصاص.

(٥) أبو قبيس: جبل بمكة (لسان العرب ١٤/ ١٣ (أبي)).

عليه في حال الإفراد؛ لأن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعراباً له في حال الإضافة، ألا ترى أنك تقول: «هذا غلامٌ»، و«رأيتُ غلاماً»، و«مررت بغلام»، فإذا أضفته قلت: «هذا غلامُكَ»، و«رأيتُ غلامَكَ»، و«مررت بغلامِكَ»؛ فتكون الضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعراباً له في حال الإفراد هي بعينها إعراباً له في حال الإضافة، فكذلك هاهنا، والذي يدلُّ على صحة هذا تغيُّرُ الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً؛ بدليل أنها تتغيَّر في حال الرفع والنصب والجرّ؛ فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والياء علامة للجر، فدلّ على أنه معرب من مكانين.

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها، تكثيراً لها، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان؛ فوجَبَ أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا إليه.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: «إنه معرب من مكان واحد»؛ لأن الإعراب إنّما دخل الكلام في الأصل لمعنًى ـ وهو الفَصْلُ، وإزالة اللَّبْسِ، والفَرْقُ بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك ـ وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد؛ فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما في كلمة واحدة.

ألا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة، نحو: «مسلمات» و«صالحات»، وإن كان الأصل فيه «مسلمتات» «صالحتات»؛ لأن كل واحدة من التاءين تدلّ على ما تدلّ عليه الأخرى من التأنيث، وتقوم مقامَهَا، فلم يجمعوا بينهما؛ فكذلك ها هنا.

والذي يدلّ على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه نظير في كلام العرب؛ فإنّ كلّ معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد؛ وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم؛ فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان، فَبَانَ أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلامهم، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم، والمَصِيرُ إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.

ومنهم من تمسك بأن قال: لو جاز أن يجتمع في اسم واحد إعرابان متفقان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان؛ فكما يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فكذلك يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان متفقان؛ لامتناع اجتماع إعرابين في كلمة واحدة.

والاعتمادُ على الاستدلالِ الأولِ، وهذا الاستدلال عندي فاسد؛ لأنّ الإعراب في الأصل إنما دخل للفَصْلِ بين المعاني بعضها عن بعض من الفاعلية والمفعولية على ما بيَّنّا؛ فلو جوَّزنا أن يُجمَع في اسم واحد إعرابان مختلفان لأدّى ذلك إلى التناقض؛ لأنّ كل واحد من الإعرابين يدلّ على نقيض ما يدلّ عليه الآخر؛ ألا ترى أنا لو قدرنا الرفع والنصب في اسم واحد، لدلّ الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية، وكل واحد منهما نقيض الآخر، بخلاف ما لو قدرنا

إعرابين متفقين فإنه لا يدلّ أحدُ الإعرابين على نقيض ما يدل عليه الآخر؛ فبان الفرقُ بينهما، وأن الاعتماد على الاستدلال الأول.

وأما ما ذهب إلى أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب، فقال: لأنها لو كانت حروف إعرابٍ كالدالِ من «زيد» والراءِ من «عمرو»، لما كان فيها دلالة على الإعراب، ألا ترى أنك إذا قلت: «ذهب زيد»، و«انطلق عمرو» لم يكن في نفس الدال والراء دلالة على الإعراب، فلما كان ها هنا هذه الأحرف تدلّ على الإعراب دلّ على أنها دلائل الإعراب، وليست بحروف إعراب.

وهذا القول فاسد؛ لأنا نقول: لا يخلو أن تكون هذه الأحرفُ دلائلَ الإعرابِ في الكلمة أو في غيرها؛ فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة فوجَبَ أن يكون الإعرابُ فيها؛ لأنها آخر الكلمة، فيؤول هذا القول إلى قول الأكثرين، وإن كانت تدلّ على إعرابٍ في غير الكلمة؛ فيؤدّي إلى أن تكون الكلمة مبنية، وليس من مذهب هذا القائل أنها مبنية، فسنبيِّن فساد مذهبه أن الواو والألف والياء في التثنية والجمع ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب، مستقصًى في موضعه إن شاء الله تعالى.

فأما مَنْ ذهب إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب؛ فقال: لأن الأصل في قولك: «هذا أبوه»: «هذا أَبَوُهُ» فاستثقلت الضمة على الواو، فنقلت إلى ما قبلها، وبقيت الواو على حالها، فكان فيه نقل بلا قلب، والأصل في قولك: «رأيت أباه»: «رأيت أَبَوَهُ»، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً؛ فكان فيه قلب بلا نقل، والأصل في قولك: «مررت بأبيك»: «مررت بأَبَوِك»، فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى ما قبلها، فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان فيه نقل وقلب.

وأما من ذهب إلى أن الباء حرف الإعراب، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات؛ فقال: لأن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجرّ، كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب؛ فدلّ على أن الباء حرف الإعراب، وأنّ هذه الحركات ـ التي هي الضمة والفتحة والكسرة ـ حركات إعراب، وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف ـ التي هي الواو والألف والياء ـ فالواو عن إشباع الضمة، والألف عن إشباع الفتحة، والياء عن إشباع الكسرة، وقد جاء ذلك كثيراً في استعمالهم، قال الشاعر في إشباع الضمة (من البسيط):

اللَّهُ يَعْلَمُ أنَّا في تَلَفُّتِنَا ... يَوْمَ الفِرَاقِ إلى إخْوانِنَا صُورُ

وَأَنَّنِي حَيْثُما يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي ... مِنْ حَيْثُما سَلَكُوا أدْنُو فأنْظُورُ[1]

أراد: «فأَنْظُرُ» فأشبع الضم، فنشأت الواو،

---

(١) البيتان أو الأول منهما لابن هرمة في ملحق ديوانه ص ٢٣٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربيَّة ص ٤٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩؛ والجنى الداني ص ١٧٣؛ وخزانة الأدب ١/ ١٢١، ٧/ ٧، ٨/ ٢٢٠، ٣٧٣؛ والدرر ٦/ ٢٠٤؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٣٠ (شرى).
=

وقال الآخر (من البسيط):

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً
مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ(١)

أراد: «لم تَهْجُ»، وقال الآخر (من الرجز):

* كَأَنَّ في أَنْيَابِهَا الْقَرَنْفُولْ *(٢)

أراد: «القَرَنْفُل»، وقال الشاعر في إشباع الفتحة (من الوافر):

وَأَنْتَ مِنَ الغَوائِلِ حِينَ تُرْمَى
وَمِنْ ذَمِّ الرِّجالِ بِمُنْتَزاحِ(٣)

أراد: «بِمُنْتَزَحِ»، فأشبع الفتحة فنشأت الألف، وقال الآخر (من الرجز):

أَقُولُ إذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ
يَا نَاقَتَا مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالِ(٤)

أراد: «الكَلْكَلَ»، وقال الآخر (من الرجز المشطور):

إذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ
وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ(٥)

أراد: «وَلا تَرَضَّها»، وقال عنترة (من الكامل):

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ
زَيَّافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُكْدَمِ(٦)

= اللغة: صور: جمع أصور وهو المائل العنق. أنظور: أنظر.
المعنى: يشهد الله على أنه دائم الالتفات إلى أحبّته.

(١) البيت لزبان بن العلاء في معجم الأدباء ١١/١٥٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/٣٥٩؛ والدرر ١/١٦٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٠.
اللغة: زَبَّان: اسم رجل.
المعنى: لقد شتمت زبّان، ثم اعتذرت له، فكأنّك لم تشتمه، ولم تتركه سالماً.

(٢) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤٩؛ والخصائص ٣/ ١٢٤.
اللغة: القرنفول: هو زهرة القرنفل المعروفة.

(٣) البيت لابن هرمة في ديوانه ص ٩٢؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٠؛ والخصائص ٢/١٠٦، ٣/١٢١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٥، ٢/٧١٩.
اللغة: الغوائل: الدّواهي المهلكات. المنتزاح: هي المنتزح، أي: البعيد.
المعنى: وأنت بعيد عمّا يهلكك عند القتال، وبعيد عن الشتم والانتقاص حين تذكر الرّجال.

(٤) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني ص ١٧٨؛ ورصف المباني ص ١٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٥.
اللغة: خرّت: سقطت، أو انحدرت. الكلكل: الصدر من كلّ شيء، وقيل: هو ما مسَّ الأرض من الحيوان إذا ربض. جلتِ: ذهبتِ وجئتِ. المجال: مكان التجوال والتّطواف.
المعنى: أقول لناقتي عندما رأيتها تتحدر على صدرها تعباً: ما كانت حصيلة دورانك ومسيرك كلّه؟!

(٥) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، ٣٦٠؛ والدرر ١/١٦١؛ والمقاصد النحوية ١/٢٣٦.
اللغة: ترضّاها: اطلب رضاها. تملّق: أصلها تتملّق، فخفّف حاذفاً إحدى التائين، وتملّقه: تودّد إليه وتلطف له بلسانه دون قلبه.

(٦) البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٠٤؛ وخزانة الأدب ١/ ١٢٢، ٨/٣٧٣، ١١/ ١٨٣؛ والخصائص ٣/ ١٢١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٣٨، ٢/٧١٩.
اللغة: ينباع: يسيل وينتشر. الذفرى: العظم الذي يكون خلف الأذن. الغضوب: العبوس، والحيّة الخبيثة. الجسرة: الطويلة العظيمة الجسم. الزيافة: السريعة السير. الفنيق: الفحل الذي لا =

أراد: «يَنْبَع». وقال الشاعر في إشباع الكسرة (من البسيط):

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ
نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ(١)

أراد «الدراهم» و«الصيارف» فأشبع الكسرة فنشأت الياء، ويحتمل أن يكون «الدراهِيمُ» جمعَ «دِرْهام»، ولا يحتمل «الصياريف» هذا الاحتمال، وقال الآخر (من الطويل):

كَأَنِّي بِفَتْخَاءِ الجَنَاحَيْنِ لَقْوَةٍ
عَلَى عَجَلٍ مِنِّي أُطَأْطِئُ شِيمالي(٢)

أراد «شِمَالِي»، وقال الآخر (من البسيط):

لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أَخْبِيَةٍ
وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ المَرَاجِيلُ(٣)

أراد: «المراجِلَ»، وقال الآخر (من مجزوء الرجز):

لا عَهْدَ لي بِنِيضَالْ
أَصْبَحْتُ كَالشَّنِّ الْبَالْ(٤)

أراد «بِنِضَالٍ»، وقال الآخر (من الوافر):

أَلَمْ يأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي
بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ(٥)

= يؤذى لكرامته. المكدّم: الفحل القوي الشديد.
المعنى: يخبرنا أن ناقته المجهدة القوية السريعة السير كالفحل الكريم الشديد، ينبع العرق من خلق أذنيها لشدّة جريها.

(١) البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٤/ ٤٢٤، ٤٢٦؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٧١؛ والكتاب ١/ ٢٨؛ ولسان العرب ٩/ ١٩٠ (صرف).
اللغة: تنفي: تفرّق، تدفع. الحصى: الحجارة الصغيرة. الهاجرة: اشتداد الحرّ عند الظهيرة. تنقاد: من نقد الدراهيم، أي: نظر فيها ليميّز جيّدها من رديئها. الصياريف: ج صيرفي.
المعنى: يقول الشاعر واصفاً ناقته بأنّها تفرّق الحصى بيديها عند الظهيرة، وقت اشتداد الحرّ، كما يفرّق الصيرفيّ الدنانير.

(٢) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٨؛ والدرر ٦/ ٢٠٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١؛ ولسان العرب ١١/ ٣٦٤ (سمل).
اللغة: فتخاء الجناحين: ليّنتهما. اللقوة: الخفيفة السريعة. أطأطىء: أخفض وأحطّ. شيمالي: يدي الشمال.
المعنى: كأني أركب عقاباً ليّنة الجناحين، خفيفة الطيران، سريعة، فأخفض لسرعتها شمالي.

(٣) البيت لعبدة بن الطبيب في ديوانه ص ٧٣.
اللغة: الأخبية: جمع خباء، وهو البيت الذي يسترك عن الآخرين. فار: غلى وجاش. المراجيل: جمع مرجل، وهو آنية لطبخ الطعام.
المعنى: أقمنا منازلنا لنستظلّ بها، حال نزولنا عن مطايانا، ونحرنا الذبائح، وأوقدنا النار تحت المراجل لنطعم الناس من لحومها.

(٤) البيت بلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٦٦٥ (نضل)، ١٥/ ٤٢٩ (الألف الليّنة).
اللغة: النيضال: النضال والجهاد. الشنّ: القربة الصغيرة. البال: البالي المهترىء.
المعنى: أصبح كبيراً كالقربة المهترئة، ولم يعد له قدرة على الجهاد والقتال.

(٥) البيت لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/ ١٣١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢؛ والدرر ١/ ١٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٨.
=

أراد: «ألم يأتِكَ»، فأشبع الكسرة فنشأت الياء.

وإشباعُ الحركات حتى تنشأ عنها هذه الحروفُ كثيرٌ في كلامهم، فكذلك ها هنا.

وهذا القول ظاهر الفساد؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات، وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع، وها هنا بالإجماع تقول في حال الاختيار: «هذا أبُوكَ»، و«رأيْتُ أبَاكَ»، و«مررت بأبِيكَ»؛ وكذلك سائِرُها، فَدَلَّ على أنها ليست للإشباع عن الحركات، وأن الحركات ليست للإعراب، على ما سنبين في الجواب عن كلمات الكوفيين.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إن هذه الحركات تكون حركات إعراب في حال الإفراد فكذلك في حال الإضافة»، قلنا: هذا فاسد؛ لأن حرف الإعراب في حال الإفراد هو الباء؛ لأن اللام التي هي الواو من «أبَو»، لما حُذفت من آخر الكلمة، صارت العين التي هي الباء بمنزلة اللام في كونها آخر الكلمة؛ فكانت الحركات عليها حركات إعراب، فأما في حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة؛ لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات رَدُّوا اللام في الإضافة؛ ليدلوا على أن من شأنهم الإعراب بالحروف توطئة لما يأتي من باب التثنية والجمع، وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلة لم تكن هذه الحركات على الباء في حالِ الإضافة حركات إعراب؛ لأنّ حركات الإعراب لا تكون في حَشْو الكلمة، وصار هذا بمنزلة تاء التأنيث إذا اتصلت ببناء الاسم، نحو: «قائم» و«قائمة»، فإنّها تصير حرف الإعراب؛ لأنها صارت آخر الكلمة وتخرج ما قبلها عن تلك الصفة؛ لأنه قد صار بمنزلة حَشْوِ الكلمة؛ فكذلك ها هنا، وبَلْ أولى؛ فإن تاء التأنيث زائدة على بناء الاسم وليست أصلية، وحرف العلة ها هنا أصليٌّ في بناء الاسم وليس زائداً، وإذا تُرِكَ ما قبل الزائد حَشْواً فلأن يترك ما قبل الأصليِّ حشواً كان ذلك من طريق الأولى.

وأما قولهم: «إن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعراباً في حال الإضافة، نحو: هذا غلام، وهذا غلامك»، قلنا: إنما تكون الحركة فيهما واحدة إذا كان حرف الإعراب فيهما واحداً، نحو: «هذا غلام»، و«هذا غلامك»، وقد بينا اختلاف حرف الإعراب فيهما؛ فلا يُقَاسُ أحدهما على الآخر، وإن ادَّعَوْا أنّ حرف الإعراب فيهما واحد ـ على خلاف التحقيق من مذهبهم ـ زعموا أنّ الحرف للإعراب وليس بلام الكلمة، وأنّه والحركة مَزِيدَانِ للإعراب، فقد بيّنا أنّ ذلك لا نظير له في كلامهم، وأن أحدهما زيادة بغير فائدة، وأوضحنا فساده بما يُغني عن الإعادة.

أما قولهم: «تغيّر الحركات على الباء في

= شرح المفردات: الأنباء: الأخبار. تنمي: ترتفع، تنتشر. اللبون: ذات اللبن، أي: الإبل.

المعنى: يفخر الشاعر بشجاعته، ويتساءل عمّا إذا عرف الناس بما فعل بإبل بني زياد التي استاقها وباعها استيفاء لحقّه، غير مبالٍ بما يُعرف عنهم من شجاعة وبأس.

حال الرفع والنصب والجرّ يدلُّ على أنها حركات إعراب»، قلنا: هذا لا يدلّ على أنّها حركات إعراب؛ لأنها إنما تغيرت تَوْطِئة للحروف التي بعدها؛ لأنها من جنسها، كما قلنا في الجمع السالم، نحو: «مسلمون» و«مُسْلِمينَ» فإنّ ضمة الميم في الرفع تتغيَّر إلى الكسرة في حال الجر والنصب، وليس ذلك بإعراب، وإنما جعلت الضمة تَوْطِئة للواو، والكسرة توطئة للياء، فكذلك ها هنا، وإذا بطل أن تكون هذه الحركات حركات إعراب، وأجمعنا على أن هذه الحروف ـ التي هي الواو والألف والياء ـ تدلّ على الرفع والنصب والجر الذي هو جملة الإعراب؛ فلا حاجة إلى أن يكون معرباً من مكان آخَرَ.

وأما قولهم: «إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها»، قلنا: هذا ينتقض بـ«غدٍ» و«يَدٍ» و«دَم»؛ فإنها قليلة الحروف ولا تعرب في حالِ الإضافة إلا من مكان واحد.

وأما قولهم: «ليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان»، قلنا: الإيضاح والبيان قد حصل بإعرابٍ واحدٍ، فصار الإعرابُ الزائد لغير فائدة، والحكيم لا يزيد شيئاً لغير فائدة؛ فوجب أن تكون معربة من مكان واحد كسائر ما أعرب من الكلام، والله أعلم»[1].

الأسماء الشَّديدة الإبهام

هي الأسماء الملازِمة التنكير.

انظر: الأسماء الملازِمة التنكير.

أسماء الشَّرْط

هي قسمان:

أ ـ أسماء الشَّرط الجازمة، وهي: مَنْ، ما، متى، أيّ، أينَ، أيّانَ، أنَّى، حَيْثُما، مَهْما، أينما، كيفما.

٢ ـ أسماء الشرط غير الجازمة، وهي: كيف، وإذا.

انظر كل اسم في مادّته.

أسماء الشرط الجازمة

انظر: أسماء الشرط، الرقم ١.

أسماء الشرط غير الجازمة

انظر: أسماء الشرط، الرقم ٢.

أسماء الصَّدارة

هي الأسماء التي لها حقّ الصدارة، وهي: أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و«ما» التعجّبية، و«كم» الخبريّة، ومصحوب لام الابتداء.

انظر: كلاً في مادّته، وانظر «حقّ الصدارة».

أسماء الصوت

انظر: اسم الصوت.

الأسماء غير الملازمة للبناء

انظر: الاسم المبنيّ.

أسماء الفعل

انظر: اسم الفعل.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٤ـ ٣٧.

أسماء الكِناية

هي: كَمْ، كَذا، كأيِّنْ، كَيْتَ، ذَيْتَ، بِضع، فُلان، فُلانة.

انظر: كلاًّ في مادته، وانظر: الكِناية.

أَسْماء المُبالغة

انظر: صِيَغ المُبالغة.

الأسماء المَبْنِيَّة

انظر: الاسم المبْنيّ.

الأسماء المُبْهمة

انظر: الاسم المبهم.

الأسماء المتَصرِّفة

انظر: الاسم المتصَرِّف.

الأسماء المُتَّصِلة بالأفعال

هي الأسماء المُشبَّهة بالأفعال.

انظر: الأسماء المشبَّهة بالأفعال.

الأسماء المتوغِّلة في الإبهام

هي الأسماء الملازمة التنكير.

انظر: الأسماء الملازمة التنكير.

الأسماء المتوغّلة في التنكير

هي الأسماء الملازمة التنكير.

انظر: الأسماء الملازمة التنكير.

أسماء المُجازاة

هي أسماء الشرط.

انظر: أسماء الشرط.

الأسماء المجرورة

هي الأسماء التي في حالة الجرّ، وتشمل المضاف إليه، والمجرور بحرف الجرّ، والتابع لمجرور، والمجرور بالمجاورة، والمجرور على التوهُّم.

انظر: كلاًّ في مادّته.

الأسماء المُرْتَفعة

انظر: الاسم المرفوع.

الأسماء المرفوعة

انظر: الاسم المرفوع.

الأسماء المركَّبة

انظر: المركَّب.

الأسماء المركبة من اسم مضاف إلى كلمة «الدين»[1]

آية الدين	حافظ الدين	سريّ الدين
أثير الدين	حامد الدين	سعد الدين
أسد الدين	حفيظ الدين	سميع الدين
أكمل الدين	حميد الدين	سيف الدين
أمان الدين	حنيف الدين	شرف الدين
أمين الدين	خير الدين	شمس الدين
أوحد الدين	رضيّ الدين	شهاب الدين
بدر الدين	رفيق الدين	صارم الدين
برهان الدين	رقيب الدين	صالح الدين
بهاء الدين	ركن الدين	صائن الدين
بهيّ الدين	روح الدين	صدر الدين
تاج الدين	زاهر الدين	صفوة الدين

(١) وقد رتّبناها ترتيباً ألفبائيًا.

تقي الدين	زكي الدين	صفيّ الدين
جلال الدين	زهر الدين	صلاح الدين
جمال الدين	زين الدين	طاهر الدين
حازم الدين	سراج الدين	ظهير الدين
عزّ الدين	فقيه الدين	منير الدين
عصام الدين	قطب الدين	مهذب الدين
عضد الدين	كامل الدين	موفّق الدين
علاء الدين	مجد الدين	مؤيد الدين
علم الدين	محيي الدين	نصر الدين
عماد الدين	مديح الدين	نصير الدين
عميد الدين	مشعل الدين	نظام الدين
غياث الدين	مطيع الدين	نور الدين
فارس الدين	مظفر الدين	وحيد الدين
فتح الدين	معروف الدين	وليّ الدين
فخر الدين	منار الدين	يقين الدين

الأسماء المشبَّهة بالأفعال

هي الأسماء التي تشبه الأفعال في الدلالة على الحَدَث، وتشمل: اسم الفاعِل، واسم المفعول، والصفة المُشَبَّهة، وصيَغ المبالغة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة.

انظر: كلاً في مادّته.

الأسماء المُشتقّة

انظر: الاسم المشتقّ.

الأسماء المُعْرَبة

انظر: الاسم المُعْرَب.

الأسماء المعربة بالحركات

انظر: الاسم المعرب، الرقم ١.

الاسماء المعربة بالحروف

انظر: الاسم المعرب، الرقم ٢.

الأسماء الملازمة الإضافة

انظر: الأسماء الملازمة للإضافة.

الأسماء الملازمة البناء

انظر: الأسماء الملازمة للبناء.

الأسماء المُلازمة التنكير

هي أسماء سُمعت عن العرب ملازمة التنكير غالباً، ولا تفيدها الإضافة المحضة تعريفاً أو تخصيصاً، وأشهرها: غير، حَسْب، مِثْل، ناهيك، شبهك، ضَرْبك، تربك، نحوك، نِدّك، خِدْنك، شريكك، قَدّك، قَطْك.

ولهذه الأسماء تسميات أخرى، منها: «الأسماء المتَوَغِّلة في التنكير»، و«الألفاظ المتوغّلة في الإبهام»، و«الأسماء الشَّديدة الإبهام»، و«النكرات المُتَوَغِّلة في الإبهام»، و«المُلحق بأسماء الزمان المبهمة»، و«الألفاظ المبهمة».

الأسماء الملازمة للإضافة

هي الأسماء الواجبة الإضافة، فلا تنفكّ عنها، وهي نوعان:

١ ـ أسماء تُلازم الإضافة إلى مُفرد، وهو قسمان:

أ ـ قسم لا يجوز قطعه عن الإضافة، ويشمل: عند، لدى، لدُنْ، وَسْط (وهي ظروف)، وشبْه، وقابَ، وكِلا، وكِلْتا، وسوى، وذو، وذات، وذَوا، وذَواتــــا، وذوو، وذَوات، وعَمْر (في القَسَم)، وأيمن (في القَسَم)، وأولو، وأولات، وقُصارى، وسُبْحان،

ومعاذ، وسائر، ووحْد، ولبَّيْكَ، وسَعْدَيكَ، وحَنانَيْكَ، ودَوالَيْكَ (وهي غير ظروف).

ب ـ قسم يلازم الإضافة لفظاً تارةً، ومعنًى تارةً أخرى، ويشمل: أوّل، دون، فوق، تحت، يمين، شِمال، أمام، قُدَّام، خلف، وراء، تِلْقاء، تُجاه، إزاء، حِذاء، قبل، بَعْد، مَعَ (وهي ظروف)، وكلّ، وبعض، وغير، وجميع، حسب، وأيّ (وهي غير ظروف).

ومن الأسماء الملازمة للإضافة قسم لا يضاف إلّا إلى الاسم الظاهر، ويشمل: أولو، أولات، ذو، ذات، ذوا، ذواتا، قاب، معاذ، وايمن (في القَسَم).

وقسم لا يُضاف إلّا إلى الضمير، ويشمل «وَحْد» (ويُضاف إلى كلّ مضمر)، (وحَدك، وَحْدَه، وحَدها، وحدهم...) ولبّيكَ وسَعْدَيْكَ، وحنانَيْكَ، ودَواليكَ (وهي لا تُضاف إلا إلى ضمير الخطاب المفرد).

وقسم ثالث يُضاف إلى الاسم الظاهر والضمير معاً، ويشمل: كِلا، كِلْتا، لدى، لَدُنْ، عِنْد، سوى، بَيْنَ، قُصارى، وَسَط، مِثْل، ذوو، مَعَ، سُبْحان، سائر، شِبْه، وعَمْر (في القَسَم).

٢ ـ أسماء تُلازم الإضافة إلى جملة، وتشمل: إذْ، حيثُ، إذا، لمّا، مُذْ، مُنْذُ.

انظر كلّ اسم في مادّته، وانظر: الإضافة.

الأسماء الملازمة للبناء

انظر: الاسم المبنيّ.

الأسماء المُمْتَنِعة عن الإضافة

هي الأسماء التي لا تُضاف، وتشمل الضمائر، وأسماء الإشارة وأسماء الشَّرط (ما عدا «أيّ»)، وأسماء الاستفهام (ما عدا «أيّ»)، وأسماء الموصولة (ما عدا «أيّ»). ويقابلها الأسماء الملازمة للإضافة.

الأسماء المُنْتَصِبة

هي الأسماء المنصوبة.

انظر: الأسماء المنصوبة.

الأسماء المنصوبة

هي الأسماء في حالة النصب، وتشمل المفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه، والمفعول المطلق، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمنادى (في بعض أحواله)، وخبر «كان» وأخواتها، وخبر الحروف المشبَّهة بـ «ليس»، واسم «إنّ» وأخواتها، واسم «لا» النافية للجنس (في بعض أحواله)، والتابع لاسم منصوب.

انظر كلاً في مادّته.

الأسماء الموصولة

انظر: الاسم الموصول.

الأسماء الناقصة

انظر: الاسم الناقص.

إسماعيل بن إبراهيم الرَّبَعيّ

(.../... ـ ٤٨٠ هـ/ ١٠٨٧ م)

إسماعيل بن إبراهيم بن محمد الرَّبَعيّ اليَمَنيّ. من أهل صنعاء اليمن. كان مؤدّباً لأولاد ملوك الصُّلَحِيِّين. له قصيدة في غريب اللغة، جعل ترتيبها على ترتيب كتاب «العين» (أي: بحسب مخارج الحروف مبتدئاً بأحرف الحلق فاللسان فالأسنان فالشفة فحروف

العلة، فكان الترتيب على النحو التالي: ع ح خ غ ق ك ش ض ص س ز ط د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ا ي) وسمّاها «قَيْد الأوابد»، وهي قصيدة طويلة تحتوي على جزء من كتاب «العين».

(إنباه الرواة ١/ ٢٢٦ـ ٢٢٧؛ والأعلام ١/ ٣٠٧؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٤٢).

إسماعيل بن أحمد بن زيادة الله

(... / ... ـ ... / ...)

إسماعيل بن أحمد بن زيادة الله التُّجِيبيّ. من أهل بَرْقَة. كان عالماً باللّغة.

(بغية الوعاة ١/ ٤٤٣).

إسماعيل بن أحمد

(... / ... ـ ... / ...)

إسماعيل بن أحمد، المعروف بابن الدَّجَاجيّ. عالم بالنحو. من طبقة المبرِّد ولكنه لم يشتهر مثله. قرأ كتاب سيبويه. أقرأ النحو واستفاد منه خَلْقٌ كثير.

(إنباه الرواة ١/ ٢٢٦).

إسماعيل بن أحمد

(... / ... ـ ٧١٥ هـ/ ١٣١٥ م)

إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل، جلال الدّين، أبو الطاهر (سمّاه ابن حجر العسقلاني «أبا الظاهر»)، القوصيّ، ثم المصريّ. تفوّق في علم العربيّة والقراءات، وقال الشعر الحسن. تصدّر بجامع ابن طولون، وكان آية في التنذير (أي: يحفظ كثيراً من الأشعار والنوادر)، حسن المحاضرة. جمع كُرّاسة في حديث «الطَّهور ماؤه الحِلّ ميتته».

(الدرر الكامنة ١/ ٣٦٤؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٤٢ـ ٤٤٣).

إسماعيل بن إسحاق الأزدي

(٢٠٠ هـ/ ٨١٥ م ـ ٢٨٢ هـ/ ٨٩٥ م)

إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل، أبو إسحاق الأزديّ، مولى آل جرير بن حازم من أهل البصرة. استوطن بغداد. انتهى إليه العلم بالنّحو واللّغة. ولي قضاء جانبيْ بغداد في خلافة المتوكّل، ولم يعزله أحد من الخلفاء غير المهديّ الذي نقم على حمّاد أخي إسماعيل، فعزل إسماعيل. ثم لمّا ولي المعتمد أعاده إلى القضاء، ولم يزل إلى أن مات، وبقيت بغداد بعده ثلاثة أشهر بلا قاضٍ حتى ضجّ الناس. مات فجأة وهو يتهيأ ليخرج إلى الجامع. من مصنّفاته: «المسند»، و«القراءات»، و«أحكام القرآن»، و«معاني القرآن».

(معجم الأدباء ٦/ ١٢٩ـ ١٤٠؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٤٣؛ والأعلام ١/ ٣١٠).

إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله

(٧٦٥ هـ/ ١٣٦٣ م ـ ٨٣٧ هـ/ ١٤٣٣ م)

إسماعيل بن أبي بكر عبد الله الحسينيّ، الإمام شرف الدّين بن المقرىء. من أهل اليمن. مَهَرَ في العربيّة والأدب والفقه، وولي إمرة بعض البلاد. كان يتشوّق لولاية القضاء فلم يتَّفِق له. أخذ النحو عن محمد بن زكري وغيره. كان غاية في الذّكاء والفهم من مصنّفاته: «عنوان الشرف» فيه أربعة علوم:

نحوٌ وتاريخ وعروض وقواف. وله أيضاً: «مختصر الروضة» سمّاه «الرَّوْض» وجرّده من الخلاف، و«مختصر الحاوي» وشرحه، و«مسألة الماء المشَمَّس»، و«البديعيّة» وشرحها.

(بغية الوعاة ١/ ٤٤٤).

إسماعيل البيهقيّ

= إسماعيل بن الحسن بن علي (.../... ـ.../...)

إسماعيل التستريّ

= إسماعيل بن محمد بن عبد الله (٧٤٨ هـ/ ١٣٤٧ م).

إسماعيل بن جمعة

(٦١٧ هـ/ ١٢٢٠ م ـ ٦٨٥ هـ/ ١٢٨٦ م)

إسماعيل بن جمعة بن عبد الرّزّاق، أبو إسحاق، جمال الدِّين القاضي العالم النحويّ السامريّ. من أهل سامرّاء. كان عالماً بالنّحو، إماماً فاضلاً متبحّراً. له كتب في الأدب والقراءات والإجازات. تردّد إلى بغداد.

(بغية الوعاة ١/ ٤٤٥).

إسماعيل بن الحسن البَيْهَقِيّ

(.../... ـ.../...)

إسماعيل بن الحسن بن عليّ الغازيّ البيهقيّ، شمس الأئِمَّة. يُعْرَف بالشمس البيهقيّ. كان جامعاً لفنون الآداب. عالماً بالنحو، وكان حائزاً لمفاتيح الحكمة وفصْل الخطاب، أقام وتوطّن بـ«مَرْوَ». من تصانيفه: كتاب «في اللّغة»، وكتاب «سمط الثريا في معاني غريب الحديث»، وكتاب «في الخلاف»، وكتاب «نَقْض الاصطلام».

(معجم الأدباء ٦/ ١٤٠ـ١٤١؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٤٥).

إسماعيل بن الحسين الكرْمَانيّ

(.../... ـ بعد ٥٤٣ هـ/ ١١٤٨ م)

إسماعيل بن الحسين بن إسماعيل بديع الزّمان الكرمانيّ. كان إمام ملك كرمان، نحويًّا لغويًّا، كبير الشأن، نسيج وحده في قوّة الخاطر وحدّة الفهم. له شعر.

(إنباه الرواة ١/ ٢٢٨).

إسماعيل بن الحُسَيْن

(٥٧٢ هـ/ ١١٧٦ م ـ.../...)

إسماعيل بن الحسين بن محمد، يكنّى بأبي طالب. كان أعلم الناس يقيناً بالنحو واللّغة والأنساب والشّعر والأصول والنجوم. تفرَّد في مَرْو لإقراء العلوم على اختلافها في منزل يتنابه الناس على حسب أغراضهم، فمن متعلِّم للنَّحو، إلى مصحِّح للّغة، إلى قارىء للفقه... وهو مع ذلك متواضع حسن الأخلاق. لا يَرِدُ غريب إلّا عليه، ولا يستفيد مستفيدٌ إلّا منه. من كتبه: «حظيرة القدس» في ستين مجلداً، و«بستان الشرف» في عشرين مجلد، و«غُنْيَةُ الطالب في نسب آل أبي طالب»، و«الموجَز في النّسب»، و«الفخرِي» صنّفه للفخر الرّازيّ، و«زبدة الطّالبيّة».

(معجم الأدباء ٦/ ١٤٢ـ١٥٠؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٤٦).

إسماعيل بن حمّاد الجَوْهَريّ

(... / ... ـ ٣٩٣ هـ/ ١٠٠٢ م)

إسماعيل بن حمّاد، أبو نصر الفارابي. هو ابن أخت أبي إسحاق الفارابي. أصله من بلاد التّرك، إمام في علم اللغة والأدب. خطُّه يُضرَب به المثل في الجودة. دخل العراق، فقرأ علم العربيّة على أبي عليّ الفارسيّ، وأبي سعيد السّيرافيّ. سافر إلى الحجاز وشافَهَ باللغة العربَ العاربة. طوّف في بلاد ربيعة ومُضر، ثم رجع إلى خراسان، وبعدها إلى نيسابور، فلم يزل مقيماً بها على التَّدريس والتَّأليف وتعليم الخطّ وكتابه المصاحف حتى توفي. له في التصانيف: «الصِّحاح» في اللغة، وكتاب «المقدِّمة في النحو»، وكتاب «عروض الوُرْقة» في العروض. اعتراه وسوسة فانتقل إلى الجامع القديم بنيسابور، فصعد إلى سطحه وقال: أيّها الناس إني عملتُ في الدنيا شيئاً لم أُسبَق إليه، فسأعمل للآخرة أمراً لم أُسبق إليه، وضمَّ إلى جَنْبَيْه مِصْرَاعَيْ باب وتأبّطهما بحبل، وصعد مكاناً عالياً في الجامع، وزعم أنه سيطير، فوقع فمات.

(بغية الوعاة ١/ ٤٤٦ـ٤٤٨؛ ومعجم الأدباء ٦/ ١٥١ـ ١٦٥؛ وإنباه الرواة ١/ ٢٢٩؛ والأعلام ١/ ٣١٣).

إسماعيل بن خلف السَّرْقُسْطِيّ

(... / ... ـ ٤٥٥ هـ/ ١٠٦٣ م)

إسماعيل بن خلف بن سعيد، أبو طاهر الصِّقليّ الأندلسيّ النحويّ السَّرْقُسْطِيّ. كان عالماً بالنّحو وعلوم الآداب، ومتقناً لفنّ القراءات. من مصنّفاته: «إعراب القراءات» في تسعة مجلدات و«الاكتفاء» في القراءات، وكتاب «العيون»، واختصر كتاب «الحجّة» لأبي عليّ الفارسيّ.

(معجم الأدباء ٦/ ١٦٥ـ ١٦٧؛ ووفيات الأعيان١/ ٢٣٣؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٤٨؛ والأعلام ١/ ٣١٣).

إسماعيل السعديّ

= إسماعيل بن علي بن محمد (٥٢٨ هـ/ ١١٣٣ م).

إسماعيل بن سيده

(... / ... ـ بعد ٤٠٠ هـ/ ١٠٠٩ م)

إسماعيل بن سِيدَه، أبو بكر. والد أبي الحسين بن سيده اللّغوي. من أهل مُرْسِيَة. لقي أبا بكر الزُّبَيْديّ، فأخذ عنه «مختصر العين»، كان عالماً بالنّحو ومن أهل المعرفة والذّكاء. وكان أعمى. وولده صاحب كتاب «المحكم» في اللغة. كان أعمى.

(بغية الوعاة ١/ ٤٤٨؛ وإنباه الرواة ١/ ٢٣٤).

إسماعيل بن ظافر العُقَيْليّ

(٥٥٤ هـ/ ١١٥٩ م ـ ٦٢٣هـ/ ١٢٢٦ م)

إسماعيل بن ظافر بن عبد الله العقيْليّ، أبو الطاهر. من سادات المصريين وعلمائهم ونبلائهم. كان عالماً بالعربيّة والقراءات زاهداً ورعاً صالحاً. أقرأ الناس زماناً. من مؤلفاته: «مرسوم خط المصحف» مرتّباً على سُوَر القرآن.

(بغية الوعاة ١/ ٤٤٨؛ والأعلام ١/ ٣١٦).

إسماعيل بن عباد الكاتب الأصبهانيّ

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

إسماعيل بن عبّاد بن محمد بن وزيران، أبو القاسم. الكاتب من أهل أصبهان. كان فاضلاً في النحو والأدب، بارعاً في التَّرسُّل.

(بغية الوعاة ١/ ٤٤٩).

إسماعيل بن عبّاد

(٣٢٤ هـ/ ٩٣٥ م ـ ٣٨٥ هـ/ ٩٩٥ م)

إسماعيل بن عبّاد بن العبّاس، أبو القاسم. الملقَّب بالصّاحب كافي الكفاة. من أهل الطّالقان. من بيت الرّياسة والكتابة. عالم بالنحو والأدب. بارع في التَّرسُّل. كان فصيح اللِّسان، شديد التّعصُّب على أهل الحكمة والناظرين في أجزائها كالهندسة، والطبّ، والتنجيم والموسيقى، والمنطق والعدد، حسن القيام بالعَروض والقوافي. بديهتُه غزّارة. يتشيّع بمذهب أبي حنيفة ومقالة الزّيديّة. شديد العقاب، طفيف الثّواب، بذيء اللِّسان، يعطي كثيراً قليلاً (أي: يعطي الكثيرين القليل). مات في الرّيّ سنة ٣٨٥هـ، فَحُمل إلى أصبهان، ودُفن بباب درية. من كتبه «المحيط» في اللغة، و«الوقف والابتداء»، و«جوهرة الجمهرة».

(معجم الأدباء ٦/ ١٦٨ـ ٣١٧؛ وإنباه الرواة ١/ ٢٣٦ـ٢٣٨؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٤٩ـ ٤٥١).

إسماعيل بن عبد الله البزّاز

(٣٥١ هـ/ ٩٦٢ م ـ بعد ٤٣٠ هـ/ ١٠٣٨ م)

إسماعيل بن عبد الله بن الحارث، أبو عليّ. يُعرَف بالبزّاز. كان متفوِّقاً في علم اللّغة والعربيّة. من أهل الدّين والفضل. دخل العراق واليمن وخراسان، ورحل إلى الأندلس تاجراً.

(إنباه الرواة ١/ ٢٣٦).

إسماعيل بن علي (أبو الطاهر النحويّ)

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

إسماعيل بن عليّ بن أبي مقشر، أبو الطاهر. كان عالماً بالنّحو، وأحد المتصدرين بالجامع العتيق. من أهل المعرفة والتَّحقيق؛ صَحِبَهُ ابن القطّاع وانتسب إليه واشتهر به، وسمع ابن صادق وابن البركات اللُّغويّ.

(بغية الوعاة ١/ ٤٥١).

إسماعيل بن علي المغربيّ

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

إسماعيل بن عليّ بن يوسف الحِمْيريّ، أبو الطاهر المَهْدَوِيّ. نحويّ أديب فاضل، رحل إلى المشرق وخالط العلماء، وحضر مجالسهم، ورَوَوْا عنه.

(إنباه الرواة ١/ ٢٣٨).

إسماعيل بن عليّ السعديّ

(. . . / . . . ـ ٥٢٨ هـ/ ١١٣٣ م)

إسماعيل بن عليّ بن محمد، أبو الوليد السعديّ اليَحْصُبِيّ، من أهل إشبيلية. كان نحوياً أديباً فقيهاً. سكن حصن الغيداق، ومات به سنة ٥٢٨هـ.

(بغية الوعاة ١/ ٤٥١).

إسماعيل بن عليّ الحَظِيريّ

(... / ... ـ ٦٠٣ هـ/ ١٢٠٦ م)

إسماعيل بن عليّ الحَظِيريّ (ذكره ياقوت باسم الخُضَيْريّ ولعلّه الأصحّ إذ جاء في معجم البلدان: الخُضَيْرِيّة محلة ببغداد). هو من ناحية دُجَيْل. ثم من ناحية نهر تاب. رحل إلى بغداد وسكن بها. قرأ النحو والأدب على موهوب بن الخضر الجواليقيّ، وعلى أبي البركات بن الأنباري، وعلى ابن الخشّاب وأخذ منه علماً جمًّا. رحل إلى الموصل، وأقام بها في دار الحديث عدة سنين، ثمَّ رجع إلى بغداد فمات بها، وقيل: مات بالموصل في صفر سنة ٦٠٣هـ. له تصانيف ورسائل مدّونة وخُطب، وديوان شعر، وكتاب جيّد في علم القراءات.

(معجم الأدباء ٧/ ٢٣ـ ٢٤؛ وإنباه الرواة ١/ ٢٣٨؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٥٢؛ والأعلام ١/ ٣١٩).

إسماعيل بن عمر العطّار

(٥٥٠ هـ/ ١١٥٥ م ـ ٦٠٦ هـ/ ١٢٠٩ م)

إسماعيل بن عمر بن نعمة، أبو الطاهر العطّار، الروميّ. له معرفة بالنّحو والعَروض والشعر. أبوه «عمر» يُعرَف بالبنّاء.

(بغية الوعاة ١/ ٤٥٢).

إسماعيل بن عمر بن قرناص

(٦٠٢ هـ/ ١٢٠٥ م ـ ٦٥٩ هـ/ ١٢٦٠ م)

إسماعيل بن عمر بن قرناص، مخلص الدّين. من أهل حماة. كان نحويًّا فقيهاً، كثير الفضائل. درّس وأقرأ بجامع حماة. وله شعر جيّد.

(بغية الوعاة ١/ ٤٥٢).

إسماعيل بن عمر (ابن كثير)

(٧٠١ هـ/ ١٣٠٢ م ـ ٧٧٤ هـ/ ١٣٧٣ م)

أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي: حافظ ومؤرِّخ وفقيه. ولد في قرية من أعمال بصرى الشام، وانتقل سنة ٧٠٦هـ إلى دمشق، ورحل في طلب العلم. وتوفي بدمشق. من مؤلفاته: «البداية والنهاية» (في التاريخ)، و«شرح صحيح البخاري»، و«تفسير القرآن الكريم»، و«طبقات الفقهاء الشافعيين»، و«التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل».

(شذرات الذهب ٦/ ٢٣١؛ والدرر الكامنة ١/ ٣٧٣؛ ودائرة المعارف ٣/ ٤٧٧ـ ٤٧٨؛ والأعلام ١/ ٣٢٠؛ والحافظ ابن كثير ومنهجه في التفسير. إسماعيل سالم عبد العال. دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧١ م).

إسماعيل بن القاسم (أبو علي القاليّ)

(٢٨٨ هـ/ ٩٠١ م ـ ٣٥٦ هـ/ ٩٦٧ م)

إسماعيل بن القاسم بن عيذون، أبو علي القالي. ولد بمنازكرد (أبو منازجرد) من ديار بكر. كان نزيل الأندلس بقرطبة. قرأ على ابن دُرُسْتُوَيْه كتاب سيبَوَيْه وناظره فيه وعلّل العلّة وأقام عليها الحجّة، وأظهر فضل البصريين على الكوفيين، ونصر مذهبه على مَنْ خالفه من البصريين، وأقام الحجة. طاف البلاد، وسافر إلى بغداد، وأقام بالموصل لسماع الحديث من

أبي يعلى الموصلي، ثم قصد الأندلس ودخل قرطبة واستوطنها، وألّف أكثر كتبه بها، وبقي فيها إلى أن مات. من كتبه «البارع» في اللغة، و«النوادر» و«الأمالي»، و«المقصور والممدود»، و«مقاتل العرب»، و«حَلْي الإنسان»، و«فعلت وأفعلت»، و«شرح المعلقات»، وغير ذلك.

(شذرات الذهب ٣/ ١٨؛ وإنباه الرواة ١/ ٢٣٩ـ ٢٤٤؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٥٣؛ ووفيات الأعيان ١/ ٢٢٦ـ ٢٢٨؛ وتاريخ آداب اللغة العربية ٢/ ٦١٥؛ والأعلام ١/ ٣٢١؛ وأبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية في الأندلس. عبد العلي الودغيري. جامعة محمد بن عبد الله، فاس، ١٩٧٦؛ وأبو علي القالي اللغوي الأديب. هاشم عبد الوهاب ياغي. جامعة القاهرة، ١٩٥٦ م).

إسماعيل القزّاز

(... / ... ـ ٥٨٦ هـ/ ١١٩٠ م)

إسماعيل القزّاز. من أهل مصر. كان عالماً بالنّحو والعربيّة. تصدّر بالجامع الأزهر لإقراء القرآن وتعليم العربية.

(إنباه الرواة ١/ ٢٤٥).

إسماعيل اللّخميّ

= إسماعيل بن محمد بن محمد (٧٧١ هـ/ ١٣٦٩ م).

إسماعيل بن المؤمّل

(... / ... ـ ٤٤٨ هـ/ ١٠٥٦ م)

إسماعيل بن المؤمّل بن الحسين الإسكافيّ، أبو غالب الضّرير النحويّ. (سمّاه ياقوت: إسماعيل الضّرير النحويّ. وعنده أنه يكنّى بأبي عليّ). كان نحويًّا ماهراً أديباً شاعراً. قال ياقوت: سُئل رئيس الرؤساء عن إسماعيل فقال: ما أرى مفتوح القلب في النّحو إلّا هذا المُغمَض العينيْن.

(معجم الأدباء ٦/ ١٥٠ـ ١٥١؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٥٤).

إسماعيل بن محمد الدَّهان

(... / ... ـ ... / ...)

إسماعيل بن محمد بن عبدوس الدّهان، أبو محمد النّيسابوريّ. أنفق ماله في الأدب، برع في النّحو والعَروض وعلم اللّغة. أخذ عن إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ، وحصّل كتابه «الصّحاح» في اللغة. اختصّ بالأمير أبي الفضل المكياليّ، ومدحه بشعر كثير. ثم زهد وأعرض عن الدنيا.

(معجم الأدباء ٧/ ٤٠ـ ٤٢؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٥٥).

إسماعيل بن محمّد القُمِّيّ

(... / ... ـ ... / ...)

إسماعيل بن محمد. من أهل قُمْ. كان نحويًّا بارعاً. من كتبه: كتاب «الهمزة»، وكتاب «العلل».

(معجم الأدباء ٧/ ٤٢؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٥٦).

إسماعيل بن محمد الصَّفَّار

(٢٤٧ هـ/ ٨٦١ م ـ ٣٤١ هـ/ ٩٥٢ م)

إسماعيل بن محمد بن إسماعيل، أبو علي

الصَّفّار. صاحب المبرّد، علاّمة بالنحو واللّغة، ثقة أمين. صام أربعة وثمانين رمضاناً. له كتاب «حديث الصفار».

(شذرات الذهب ٢/ ٣٥٨؛ والبداية والنهاية ٧/ ٩٢؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٥٤؛ وإنباه الرواة ١/ ٢٤٦؛ والأعلام ١/ ٣٢٢).

إسماعيل بن محمد (قِوام السُّنَّة)

(٤٥٧ هـ/ ١٠٦٥ م ـ ٥٣٥ هـ/ ١١٤١ م)

إسماعيل بن محمد بن الفضل، قِوام السُّنَّة، أبو القاسم التّيمي الطلحي الأصبهاني الشافعي. إمام في التفسير والحديث واللغة والأدب. قال السّمعاني: هو أستاذي في الحديث. له من المصنّفات: «إعراب القرآن»، و«الجامع في التفسير»، و«دلائل النبوّة».

(شذرات الذهب ٤/ ١٠٥ـ١٠٦؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٥٥؛ والأعلام ١/ ٣٢٣).

إسماعيل بن محمد بن إسماعيل

(٦٤٢ هـ/ ١٢٤٤ م ـ ٧١٥ هـ/ ١٣١٥ م)

إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعد الله، جمال الدّين بن الفقاعيّ. من أهل حماة. كان عالماً بالعربيّة والقراءات. درّس بعدة مدارس بحماة. ورد اسمه في معجم البرزالي، وكتب عنه من نظمه.

(الدُّرر الكامنة ١/ ٣٧٧؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٥٤).

إسماعيل بن محمد التُّستَرِيّ

(. . . / . . . ـ ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٧ م)

إسماعيل بن محمد بن عبد الله، مجد الدّين النحويّ. من أهل تُستَر. الأستاذ المقرىء. كان بارعاً في العربيّة والقراءات والأصول. أخذ العربيّة عن العلاء القونويّ. وانتفع به خلق كثير.

(بغية الوعاة ١/ ٤٥٥).

إسماعيل بن محمد اللّخْمِيّ

(٧٠٨ هـ/ ١٣٠٨ م ـ ٧٧١ هـ/ ١٣٦٩ م)

إسماعيل بن محمّد بن محمّد، أبو الوليد سريّ الدين (ذكره ابن حجر العسقلاني باسم «شرف الدّين») اللَّخْمِيّ الغرناطي. قدم إلى القاهرة وذاكر أبا حيّان. ثم قدم الشام وأقام بحماة. مهر بالعربيّة، وولي قضاء المالكيّة بحماة، ثم قضاء الشّام، ثم أعيد إلى حماة، ثم رجع إلى مصر. وأقام بها يسيراً ومات. شرح كتاب «التّلقين» لأبي البقاء في النّحو، وشرح قطعة من «التَّسهيل». كان يحفظ «الموطّأ»، ويحفظ كثيراً من القصائد والشواهد. كان كثير العبادة وفي لسانه لثغة في حروف متعدّدة. ولم يكن فيه ما يُعاب إلّا أنه استناب ولده وكان سيّىء السِّيرة.

(الدّرر الكامنة ١/ ٣٨٠ـ٣٨١؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٥٦).

إسماعيل بن مسعود

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

إسماعيل بن مسعود بن عبد الله، أبو الطاهر الخُشَنِي الجيّانيّ. ويكنّى أيضاً بأبي الطَّيِّب. ويُعرَف بابن أبي رُكَب. كان نحويًّا شاعراً نبيلاً. له شعر.

(بغية الوعاة ١/ ٤٥٦ـ٤٥٧).

إسماعيل المغربيّ

= إسماعيل بن علي بن يوسف. (.../ ....ـ.../...).

إسماعيل بن موهوب الجَواليقيّ

(٥١٢ هـ/ ١١١٨ م ـ ٥٧٥ هـ/ ١١٧٩ م)

إسماعيل بن موهوب بن أحمد، أبو محمد الجواليقيّ. من أهل العراق. كان إمام اللّغة والأدب بعد أبيه أبي منصور بالعراق، مليح الخط، جيّد الضّبط. كانت له حلقة بجامع القصر يُقرىء فيها اللغة والأدب كل جمعة. توفي سنة ٥٧٥ هـ، وصُلّي عليه بجامع القصر، وحُمل إلى الجانب الغربيّ، فدفن بباب حرب عند أبيه. يقول ابن العماد الحنبلي: دُفِنَ في مقبرة الإمام أحمد.

(شذرات الذهب ٤/ ٢٤٩ـ ٢٥٠؛ وإنباه الرواة ١/ ٢٤٥ـ ٢٤٦؛ ومعجم الأدباء ٧/ ٤٥ـ ٤٧؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٥٧؛ وأبو منصور الجواليقي وآثاره في اللغة. بغداد، دار الرسالة، ١٩٧٩ م).

إسماعيل بن يوسف

(.../...ـ.../...)

إسماعيل بن يوسف، المعروف بالطّلاّء المُنَجّم. كان مقدّماً في علم العربيّة، وغاية في علم النّجامة. هو أول من أدخل الطّلاء العراقيّ بالقَيْروان؛ غزا مع إبراهيم بن الأغلب أمير إفريقية غزوة المجّان، وشهد حرب طَبَرْمين (قلعة حصينة بصقليّة). اتُّهِمَ أنه عمل دنانير خارج دار الضَّرْب بالقيْرَوان، فخاف وهرب إلى الأندلس. كان يُرمى بالخروج عن الملة.

(إنباه الرواة ١/ ٢٤٨ـ ٢٤٩؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٦٤ـ ٢٦٥؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٥٨).

الإسْناد

١ ـ تعريفه: الإسناد، في اللغة، مصدر «أَسْنَدَ»، وأَسْنَدَ الشيءَ إلى الشيء: جَعله مُتَّكأً له. وأسنَدَ الشيءَ: دَعَمه. وأسند الحديث إلى فلان: عزاه، ورفعه إليه.

والإسناد، في الاصطلاح، هو إيقاع نسبة تامّة بين الكلمتين، كنسبة الخبر إلى المبتدأ، ونسبة الفعل إلى الفاعل، أو هو علاقة النسبة بين المُسْند والمسنَد إليه.

وللإسناد طرفان هما: المُسْنَد إليه، أو الموضوع، أو المتحدَّث عنه، أو المحكوم عليه، أو موضوع الكلام، والمسند أو المحمول، أو المتحدَّث به أو الخبر[1]، ففي قولك: «نَجحَ زيد»، «زيد» هو المسند إليه، و«نجح» هو المسند. وفي قولك: «السماء ممطِرة»، «السماء» مسند إليه، و«ممطرة» مسند.

وكل ما في الجملة غير المسند والمسنَد إليه، وغير المضاف إليه وصلة الموصول

(١) نقصد بـ «الخبر» هنا المعنى الواسع لهذه الكلمة، أي: كل ما يصلح أن يُخَبَّر به، كالخبر، نحو: «السماء ممطرة»، وخبر النواسخ، نحو: «كان زيد مريضاً»، والفعل، نحو: «نجح زيد»، واسم الفعل، نحو: «هيهات أن أصبح غنيًّا»، والفاعل السادّ مسدّ الخبر، نحو: «ما نجح ناجح الكسولان»... إلخ.

يُسمّى قَيْداً، والمسند والمسند إليه يُسمَّيان «عُمدة»؛ لأنهما ركنُ الكلام، فلا يُستغنى عنهما بحال من الأحوال، وما عداهما يُسمَّى فضلة.

ولَيْست الفضلة ممّا يجوز الاستغناء عنه، فقد يلزم ذكرها لعارض، ككونها حالاً سادَّة مسدَّ الخبر، وهو عمدة، مثل: «ضرْبي العبدَ مسيئاً»، أو لتوقّف المعنى عليه، نحو قول الشاعر (من الخفيف):

إنّما الميْت من يعيشُ كئيباً
كاسفاً باله قليل الرّجاءِ

وقد تكون الفضلة في مرتبةِ العمدة من حيث عدم الاستغناء عنها لِما فيها من تتميم للفعل الذي يظل قاصراً بدونها، نحو: «كافأ المعلِّمُ المجتهدَ».

والمسند إليه في الجملة الاسمية هو المبتدأ، نحو: «الشتاءُ قادمٌ»، أو اسم النواسخ، نحو: «كان الطقسُ ممطراً». وهو في الجملة الفعلية الفاعل، نحو: «جاء زيدٌ»، أو نائب الفاعل، نحو: «سُرقَ البيتُ»؛ أمّا المسند، فهو في الجملة الاسمية الخبر، نحو: «الشتاءُ قادمٌ»، أو خبر النواسخ، نحو: «كان الطقس ممطراً». وهو في الجملة الفعليّة، الفعل، نحو: «جاء زيدٌ» أو ما يشبه الفعل، نحو: «صَهْ» (اسم فعل بمعنى اسكت).

والاسمُ يُسْنَد ويُسنَد إليه، أمّا الفعل فيُسنَد ولا يُسنَد إليه، وأمّا الحرف فلا يُسند ولا يُسند إليه.

والإسنادُ نوعان: حقيقيّ، نحو: «قال المعلِّمُ»، و مجازيّ، نحو: «قال الكتاب».

٢ ـ ذكر المسنَد إليه: الأصل أن يُذكر المسنَد إليه، وخاصَّة إذا لم تكن هناك قرينة تدل عليه عند حذفه. وقد يُعمَد إلى الذّكر مع وجود قرينة تمكّن من الحذف، وذلك لأغراض بلاغيَّة عدّة منها:

أ ـ زيادة التقرير والإيضاح للسامع، نحو قول الشاعر (من الطويل):

هو الشَّمْسُ في العليا هو الدَّهْرُ في السَّطا
هو البدرُ في النادي هو البحرُ في النَّدى

ب ـ التلذُّذ بذكره، وذلك في كل ما يهواه المرء، ويتوق إليه، ويعتزّ به، نحو: «ليلى حبيبتي ليلى مناي»

ج ـ الإهانة والتحقير، وذلك في كل ما يدل اسمه على الحقارة، نحو: «المجرم قادم» في جواب من قال: «هل حضر المجرم؟»

د ـ التعظيم، نحو: «حضر سيف الدولة» في جواب من قال: «هل حضر الأمير؟»

هـ ـ التبرُّك والتيمُّن باسمه، نحو: «محمد رسول الله» في جواب من قال: «مَنْ محمد؟»

٣ ـ حذف المسنَد إليه: يحذف المسند إليه إمّا لوجود قرينة تدل على حذفه، وإمّا لوجود مرجِّح للحذف على الذكر، والأمر الأوّل مرجعه إلى علم النحو، أمّا الثاني فإلى البلاغة، أي: إلى دواع بلاغيَّة ترجِّح الحذف على الذكر. ومن هذه الدواعي إذا كان المسند إليه مبتدأ:

أ ـ الاحتراز من العَبَث، أي: إذا كان ذكره يُعتبر عبثاً في القول، فيُقلِّل من قيمة العبارة بلاغيًّا، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [الجاثية: ١٥، فصلت: ٤٦]، أي: فعمله لنفسه، وإساءته عليها.

ب ـ ضيق المقام عن إطالة الكلام إمّا لتوجُّع، وإمّا لخوف فوات الفرصة، ومن أمثلة حذف المبتدأ لضيق المقام للتوجّع قول الشاعر (من الخفيف):

قال لي: كيفَ أنتَ؟ قلتُ عليلُ
سَهَرٌ دائِمٌ وحُزْنٌ طويلُ

أي: قلت: أنا عليل. ومن أمثلة حذف المبتدأ لضيق المقام من خوف فوات الفرصة، قول منبِّه الصيّاد: «غزال»، أي: هذا غزال.

ج ـ تيسير الإنكار عند الحاجة إلى الإنكار، إذ قد يُصرِّح المتكلِّم بذكر شيء، ثم تدعوه اعتبارات خاصَّة إلى جحدها وإنكارها، نحو أنْ يُذكَر شخص في معرض حديث، فيقول أحد الحضور: «خسيس لئيم»، أي: هو خسيس لئيم.

د ـ تعجيل المسرَّة بالمسنَد، كأن يلوِّح رياضي بكأس فاز بها، قائلاً: «الكأس»، أي: هذه الكأس.

هـ ـ إنشاء المدح، نحو: «الحمد لله أهلُ الحمد» (أي: هو أهل الحمد)، أو إنشاء الذم، نحو: «أعوذ بالله من الشَّيطانِ الرّجيمُ» (أي: هو الرّجيمُ)، أو إنشاءِ الترحُّم، نحو: «اللّهمَّ ارحمْ عبدَكَ المسكينُ»، (أي: هو المسكين).

ومن دواعي حذف المسند إليه إذا كان فاعِلاً:

أ ـ الإيجاز، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٦]، أي: بمثل ما عاقبكم المعتدي به.

ب ـ المحافظة على السَّجع، نحو: «من طابَتْ سريرتُه حُمِدتْ سيرتُه»، فلو قيل: «حَمِدَ الناسُ سيرتَه»، لاختلفَ إعراب الفاصلتين: «سريرته»، و«سيرته».

ج ـ المحافظة على الوزن، كقول الشاعر (من الطويل):

على أنَّني راضٍ بأن أحْمِلَ الهوى
وأخْلُصَ منه لا عليّ، ولا لِيا

أي: لا عليّ شيء، ولا لي شيء.

د ـ المحافظة على القافية، نحو قول الشاعر (من الطويل):

وما المالُ والأهلون إلّا ودائِعٌ
ولا بُدَّ يوماً أنْ تُردَّ الودائِعُ

فلو قيل: «أن يردَّ الناسُ الودائع»، لاختلفت حركة القافية.

هـ ـ كون الفاعل معلوماً للمخاطب نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

و ـ كون الفاعل مجهولاً للمتكلِّم، فلا يستطيع تعيينه، نحو: «سُرِقَ بيتي».

ز ـ رغبة المتكلِّم في الإبهام على السامع، أو في تعظيمه للفاعل وذلك بصون اسمه عن أن يجري على لسانه أو أن يقترن بالمفعول به في الذكر، نحو: «خُلِقَ الخنزيرُ».

٤ ـ تقديم المسنَد إليه وتأخيره: يُقدَّم المسنَد إليه، أو المسند لدواع بلاغيَّة هي نفسها لكل منهما، ومنها:

أ ـ التشويق إلى المتأخِّر إذا كان المتقدِّم مُشْعِراً بغرابة، نحو قول الشاعر (من البسيط):

ثلاثةٌ تُشرق الدُّنيا ببَهْجَتها
شَمْس الضُّحا وأبو إسحاق والقَمَرُ

حيث قُدِّم المسنَد إليه (وهو: ثلاثة) المتَّصف بصفة غريبة تشوِّق النفس إلى الخبر المتأخِّر (وهي: «تُشرق الدنيا ببهجتها»).

ب ـ تعجيل المسرَّة، نحو: «العفوُ صَدَر عنك»، و«سامحك القاضي».

ج ـ تعجيل المساءَة، نحو: «القصاصُ حكم بِهِ القاضي»، و«قوصِص المجرمُ».

د ـ كون المتقدِّم محط الإنكار والتعجُّب، نحو قول الشاعر (من المتقارب):

أَمِنْكَ اَغْتِيَابٌ لِمَنْ في غيابـ
ـك يثني عليك ثناءً جميلا

حيث قُدِّم المسند «منك» على المسند إليه «اغتياب» لتأكيد إنكار الاغتياب الصادر من المخاطب.

هـ ـ النصّ على عموم السَّلْب أو سلب العموم، والأوّل يعني شمول النفي لكل فرد من أفراد المسند إليه، ويكون، عادة، بتقديم أداة من أدوات العموم على أداة نفي، نحو: «كل مجتهد لا يرسب». والثاني، أي: سلب العموم، يكون، عادة، بتأخير أداة العموم عن أداة النفي، وهو يفيد ثبوت الحكم لبعض الأفراد ونفيه على بعضهم الآخر، نحو قول المتنبّي (من البسيط):

ما كلّ ما يتمنَّى المرءُ يُدرِكُهُ
تجري الرِّياحُ بما لا تشتهي السُّفُنُ

والمعنى أنَّ الإنسان لا يُدرك كل أمانيه، بل بعضها.

٥ ـ ذِكْر المسنَد وحذفه: يُذكَر المسنَد للأغراض التي سبقت في ذكر المسنَد إليه، وذلك ككون ذكره هو الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه، نحو: «الصِّحَّة أفضل من المال»، وكضعف التعويل على دلالة القرينة، نحو: «عنترة أشجع وحاتم أكرم» في جواب من سأل: «مَنْ أشجع العرب في الجاهليّة وأكرمهم؟»، فلو حُذِف المسند «أجود»، لَفُهم أنَّ حاتماً يشارك عنترة في الشَّجاعة.

ومنها أيضاً التعريض بغباوة السامع، نحو قولنا: «محمد نبيُّنا»، في جواب من قال: «من نبيُّكم؟».

ومنها أيضاً وأيضاً الإفادة أنَّ المسند فعل فيفيد التجدُّد والحدوث مقيَّداً بأحد الأزمنة الثلاثة، أو أنَّه اسم، فيفيد الثبوت مطلقاً...

ويُحذف المسند إذا دلَّت عليه قرينة، وتعلَّق بحذفه غرض مِمّا مَرّ في حذف المسند إليه، كالاحتراز عن العَبَثِ بعدم ذكر ما لا ضرورة لذكره، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، (أي: ورسوله بريء منهم أيضاً، فلو ذكر المحذوف، لكان ذكره عبثاً لعدم الحاجة إليه)؛ وكأتباع الاستعمال، نحو: «لولا الأمُّ، لانقَرَض الحنانُ» (أي: لولا الأمُّ موجودة)، وكضيق المقام عن ذكره، أو المحافظة على الوزن الشِّعري، أو على السَّجع...

* * *

وللتوسُّع انظر:

ـ إسناد الفعل. رسمية محمد علي المياح. المجمع العلمي العراقي، ١٩٦٥ م.

الإسناد الحقيقي

انظر: الإسناد، الرقم ١.

الإسناد الخبريّ

هو ضمّ كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد أنَّ مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفيّ عنه. وصدقه مطابقته للواقع وكذبه عدمُها. وقيل: صدقُه مطابقته للاعتقاد، وكذبه عدمها.

إسناد الفعل إلى الضمائر

انظر: تصريف الأفعال.

الإسناد المجازيّ

انظر: الإسناد، الرقم ٢.

الإسنويّ

= إبراهيم بن هبة الله بن علي (٧٢١ هـ/ ١٣٢١ م).

= عبد الرحيم بن الحسن بن علي (٧٧٢ هـ/ ١٣٧٠ م).

الإسهاب

الإسهاب، في اللغة، مصدر الفعل «أسهب». وأسْهَبَ الرجل في الكلام: أطال. وأسهبَ في العطاء: أكثر. وأسهبَ الفرسُ: انطلق في جريه وسَبَق.

والإسهاب، في علم البيان، الإطالة في الكلام على غير ضرورة. قال ابن المعتزّ: «هو الإطالة المُمِلّة في شرح المادّة، والعدول إلى الحشو». وقال ابن عبد ربّه: «الإسهابُ: الاسترسال في الكلام، والخروج عمّا بُني عليه الكلام».

وقال الكلاعي: «هو ما رفَلَ ثوبُ لفظِه على جَسَد معناه»، ثمّ قال: «موطِن الإسهاب ما يُكتب به إلى عامّة، وتُقرَع به آذان جماعة، كالصلح بين العشائر، والتحضيض على الحرب، والتحذير من المعصيّة، والترغيب في الطاعة، وغير ذلك ممّا له بال. فحينئذٍ يجب على الكاتب أن يُبدىء ويُعيد، ويُحذِّر بالتكرير، ويُنذر بالتَّرديد».

وميَّز بعض البيانيين بين الإسهاب والإطناب، فجعل الإسهاب من معايب الإنشاء، وقال: «الإطناب هو الإطالة في شرح المعنى لفائدة. فإذا خرج عن حدود الفائدة، صار معيباً. وذلك هو الإسهاب».

وانظر: الإطناب.

ابن الأسود

= حسن باشا (ابن علاء الدين) علي (١٠٢٥هـ/ ١٦١٦ م).

أبو الأسود الدؤليّ

= ظالم بن عمرو (٦٩ هـ/ ٦٨٨ م).

الأسود اللغوي

= الحسن بن أحمد (بعد ٤٢٨ هـ/ ١٠٣٦م).

= محمد بن أحمد بن علي الإسنوي (. . . ـ ٧٦٣ هـ/ ١٣٦١ م).

أسْوَد من كذا

انظر: التعجب من البياض والسَّواد.

الآسيوية الأفروية

هي اللغات الساميّة الحاميّة.

انظر: اللغات الساميّة الحاميّة.

الإشارة

١ ـ في اللغة: مصدر الفعل «أشارَ»، وأشار إليه وعليه بيده، أو بعينه، أو بحاجبه، أو بغيره: أومأ.

٢ ـ في النحو: انظر: أسماء الإشارة.

٣ ـ في علم البديع: اشتمال اللفظ القليل على المعنى الكثير بإيماء ولمحة تدلّ عليه، ويُقتضى فيها صحّة الدلالة، وحسْن البيان مع

الاختصار، نحو الآية: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١].

«فلا يخفى ما جُمع تحت هذا القول من الأشياء التي يُقتضى لتعدادها كلام كثير، كما إذا أشرتَ بيدك دفعة واحدة إلى أشياء كثيرة جدًّا، وقلت: هذه كلّها لي. فشبَّه ذاك بهذه».

ومنه قول امرىء القيس (من الوافر):

بِـعِـزِّهِـم عَـزَزْتَ فَـإِنْ يَـذِلّـوا
فَـذُلُّـهُـمُ أَنـالَـكَ مـا أَنـالا

فانظرْ كم تحت قوله: «أنالكَ ما أنالا» من أنواع الذلّ.

وفرَّق ابن أبي الإصبع بين الإشارة وإيجاز القصر، بأنّ هذا دلالتُه مطابقيَّة، ودلالة الإشارة إمّا تضمين وإمّا التزام. وعلى ذلك تكون الإشارة هنا ما سُمّي عند الأصوليين «فحوى الخطاب»، أي: دلالة النصّ على معنى ضمنيّ لا يظهر في سياق الكلام. ومنه الآية: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ففي قوله: «له» إشارة إلى أنّ النسب يثبت بالأب، مع أنّ النصّ سيق لإثبات النفقة. وفي علم البديع أيضاً ما يُعرف بـ «جناس الإشارة»، وهو أن يذكر المتكلِّم لفظاً يريد به معنًى غير المعنى الموضوع له، فيشير إليه بما يستنبط منه ذلك المعنى، كقول الشاعر (من الكامل):

وطَـلَـبْـتُ مـنـهـا قُـبْـلَـةً فَـتَـمَـنَّـعَـتْ
وَتَـحَـجَّـبَـتْ مـنّـي بِـقَـلْـبِ الـعَـقْـرَبِ

أراد أنّها تَحَجَّبَت بالبرقع، فأشار إليه بـ «قلب العقرب».

٤ ـ عند البيانيين وأرباب البلاغة: جعل الجاحظ الإشارة قسماً من أقسام البيان الأربعة، أو الخمسة، التي تُردّ إليها جميع أصناف الدّلالات على المعاني. قال في «البيان والتبيين» الجزء الأول:

«وجميع أصناف الدلالات على المعاني، من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد. أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العَقْد (الحساب بالأصابع)، ثم الخطّ، ثم الحال التي تُسمّى نُصبة...».

وبعد أن يتكلّم على الدلالة باللفظ، ينتقل إلى الإشارة.

فأمّا الإشارة فبِاليَد، وبالرأس، وبالعَين والحاجب، والمَنكِبِ، إذا تباعد الشخصان. وبالثوب، وبالسيف. وقد يتهدّد رافع السيف والسوط، فيكون ذلك زاجراً، ومانعاً رادعاً، ويكون وعيداً وتحذيراً.

والإشارة واللفظ شريكان. ونِعمَ العون هي له! ونِعم الترجمان هي عنه! وما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تغني عن الخطّ!

وبعد، فهل تعدو الإشارة أن تكون ذاتَ صورة معروفة، وحيلة موصوفة، على اختلافها في طبقاتها ودلالاتها.

وفي الإشارة بالطرف، والحاجب، وغير ذلك من الجوارح، مرفَق كبير، ومعونة حاضرة في أمور يسترها بعض الناس من بعض، ويخفونها من الجليس وغير الجليس. ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاصّ الخاصّ، ولَجهلوا هذا الباب البَتَّة... وقد قال الشاعر في دلالات الإشارة (من الطويل):

أشارت بطرف العين، خيفةَ أهلها،
إشـارةَ مـذعـورٍ، ولـم تَـتَـكـلَّـمِ
فأيقنتُ أن الطَّرفَ قد قال: مرحباً!
وأهـلاً وسـهـلاً بـالـحـبـيـب الـمُـتَـيَّـمِ

... هذا، ومبلغ الإشارة أبعد من مبلغ الصوت. فهذا بابٌ تتقدّم فيه الإشارة الصوتَ...

«وحسن الإشارة باليد والرأس من تمام حسن البيان باللسان، مع الذي يكون مع الإشارة من الدَّلّ، والشَّكل، والتَّقتُّل، والتَّثنّي، واستدعاء الشهوة، وغير ذلك من الأمور».

وجرى العرب على اعتبار الإشارة من أركان البيان، وركائز البلاغة، فذكروها في كتبهم المتناولة هذا الموضوع[1].

الإشارة اللغويّة

هي، عند دو سوسّير (De Saussure) وعلماء اللسانيّة من بعده، وحدة لغوية تتألّف من اتّحاد الدالّ (أو الصورة الصوتيّة) والمدلول (أو التصوُّر الذهنيّ).

الإشباع

١ - في اللغة: مصدر الفعل «أشْبَعَ». وأشْبَعَ الكلامَ: أحْكمه، وفَخّمه، واسْتوفاه.

٢ - في النحو: إطالة الصوت بحرف من حروف المدّ، فتصبح الفتحة ألفاً، والكسرة ياءً، والضمّة واواً، وأحرف الإشباع هي: الألف، والواو، والياء.

انظر كلاً في مادّته.

٣ - في عِلْم التَّجْوِيد: إعطاء الحروف حقّها من المدّ.

ويقابله: الاختلاس.

انظر: الاختلاس.

٤ - في علم البيان: هو أن يعرض المتكلّم بعبارة مستطيلة ولفظ أنيق ما يستطيع إيضاحه بعبارة قصيرة أو بلفظ بسيط. وسمّاه بعضُ البديعيين «تتميماً»، أو «استتماماً». ومنه قول كثيِّر عزّة (من الطويل):

ولمّا قَضَيْنا مِنْ مِنًى كُلَّ حاجَةٍ
ومَسَّحَ بالأرْكانِ مَنْ هو ماسِحُ
أخَذْنَا بأطرافِ الأحاديثِ بَيْنَنا
وسالَتْ بِأعْناقِ المَطِيِّ الأبَاطِحُ

أراد أنّهم عادوا راجعين بعد أداء فروض الحجّ، وهم يتحدَّثون على ظهور الإبل. فَحَسَّنَ هذا المعنى الخسيس وزخرفه بألفاظ شريفة بيّنته على أبدع هيئة.

وقد تكون الغاية من الإشباع التأكيد بالإجمال بعد التفصيل، نحو الآية: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

أما إذا كان الإشباع بلا فائدة، فهو يُعَدّ من الحشو والفضول، ومنه قول أبي نواس (من الطويل):

أقَمْنَا بها يوماً ويوماً وثالثاً
ويوماً له يومُ التَّرحُّلِ خامِسُ

٥ - في علم العروض: هو حركة الدخيل[2] في القافية المطلقة[3]، سمِّيت بذلك لأنّها أشبعت الدّخيل، وبلغتْ به غاية ما يستحق من

(١) دائرة المعارف. مادة (الإشارة).
(٢) هو الحرف المتحرّك الفاصل بين الرّويّ وألف التأسيس.
(٣) أي: غير الساكنة.

الحركة بالنسبة إلى التأسيس[١] والرّدف[٢] الساكنين، وخاصّةً أنّها لا يمكن فيها من الحذف ما يمكن في حركة الرّويّ وهاء الوصل اللّتين بعدها، لأنّهما قد تحذفان، تارة، وتُثبتان مرّةً أخرى، فالإشباع في قول أبي الطّيب المتنبّي (من الطويل):

مِنَ الحِلْمِ أنْ تَسْتَعْمِلَ الجَهْلَ دونَهُ
إذا اتَّسَعَتْ في الحِلْمِ طُرْقُ المظالِمِ

هو كسرة اللام في «المظالم»، والألف في هذه الكلمة تأسيس، واللام دخيل.

وسناد الإشباع: هو اختلاف هذه الحركة، ومثاله قول الشاعر (من مجزوء الكامل):

اصبِرْ على كَيْدِ الحسُو
دِ، فإنَّ صبْرَكَ قاتِلُهْ
كالنارِ تأكُلُ بعضَها
إن لمْ تَجِدْ ما تأكُلُهْ

فالإشباع هو الكسرة في تاء «قاتِلُه» في البيت الأوّل، وهو ضمّة الكاف في «تأكُلُهْ» في البيت الثاني، واختلاف الحركة هو سناد الإشباع.

وسناد الإشباع عيب من عيوب القافية. راجع «القافية»، الرقم ٤، الفقرة هـ.

والإشباع أيضاً، تبليغ الحركة حتّى يتولّد منها حرف لين يناسبها، وذلك بهدف استقامة الوزن، نحو تبليغ كسرة الراء في «الصياريف» في قول الفرزدق (من البسيط):

تنْفي يداها الحصى في كُلِّ هَاجِرَةٍ
نفْيَ الدراهِمِ تنْقادُ الصَّياريفِ

وتبليغ ضمّة ميم «منكُمْ» في قول الشاعر (من الوافر):

فَريشي مِنْكُمُ، وهوايَ فيكُمْ
وإنْ كانَتْ زيارتُكُمْ لِماما

وهو شائع في هذه الميم حتى إنّ بعضهم يُلحقون بها واواً ظاهرة، فيكتبونها: «مِنْكُمو».

والإشباع واجب في حركة الحرف الأخير من العروض[٣] والضرب[٤]، وفي هاء اسم الإشارة، وفي الهاء التي هي ضمير مسبوقةً بمتحرّك.

ويُقابل الاختلاسُ الإشباعَ. راجع: «الاختلاس».

أَشباه المَفاعيل

انظر: شِبْه المفاعيل.

الأشباه والنظائر في النحو

كتاب في النحو للإمام جلال الدين عبد الرحمٰن بن الكمال أبي بكر السيوطي (٨٤٩ هـ/ ١٤٤٥ م - ٩١١ هـ/ ١٥٠٥ م). ويشتمل هذا الكتاب على سبعة فنون فصّلها مؤلّفه في خطبة كتابه، فقال: «هذا الكتاب مشتمل - بحمد الله - على سبعة فنون:

الأوّل: فنّ القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيّات والفروع. وهو مرتّب على حروف المعجم، وهو معظم الكتاب، ومهمّه. وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبّع والتحقيق، وأشبعت القول فيه، وأوردت في ضِمْن كل

(١) هو ألف تقع قبل الرويّ مفصولةً عنه بحرف واحد متحرِّك يُسمَّى الدَّخيل.
(٢) هو حرف مدّ، أو لين، يقع قبل الرويّ من غير فاصل.
(٣) هي التفعيلة الأخيرة من الشطر الأول من البيت.
(٤) هي التفعيلة الأخيرة من الشطر الثاني من البيت.

قاعدةٍ ما لأئمّة العربيّة فيها من مقالٍ وتحرير، وتنكيت وتهذيب، واعتراض وانتقادٍ، وجواب وإيراد وطرّزتها بما عدّوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية، والأحاديث النّبويّة، والأبيات الشّعرية، وتراكيب العلماء في تصانيفهم المرويّة، وحشوتُها بالفوائد، ونظمت في سلكها فرائد القلائد.

الثاني: فنّ الضّوابط والاستثناءات والتقسيمات: وهو مرتب على الأبواب، لاختصاص كلّ ضابط ببابه. وهذا هو أحد الفروق بين الضابط والقاعدة، لأن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتّى. والضابط يجمع فروع ضابط واحد.

وقد تختصّ القاعدة بالباب، وذلك إذا كانت أمراً كُلّياً منطبقاً على جزئياته، وهو الذي يعبّرون عنه بقولهم: قاعدة الباب كذا، وهذا أيضاً يذكر في هذا الفنّ لا في الفنّ الأول. وقد يدخل في الفنّ الأول قليلٌ من هذا الفن، وكذا من الفنون بعده، لاقتضاء الحال ذلك.

الثالث: فنّ بناء المسائل بعضها على بعض. وقد ألّفت فيه قديماً تأليفاً لطيفاً مُسمًّى «بالسّلسلة» كما سمّى الجُوَينيّ تأليفه في الفقه بذلك. وألف الزّركشِيّ كتاباً في الأصول كذلك وسمّاه «سلاسل الذهب».

الرّابع: فنّ الجمع والفرْق.

الخامس: فنّ الألغاز والأحاجي، والمطارحات والممتحنات، وجمعتها كلّها في فنٍّ، لأنها متقاربة كما أشار إليه الإسنوي في أول ألغازه.

السادس: فنّ المناظرات والمجالسات، والمذاكرات والمراجعات، والمحاورات والفتاوى، والواقعات والمراسلات، والمكاتبات.

السابع: فنّ الإفراد والغرائب، وقد أفردت كل فنّ بخطبة وتسمية ليكون كل فن من السّبعة تأليفاً مفرداً. ومجموع السّبعة هو كتاب: «الأشباه والنظائر» فَدُونَك مُؤلّفاً تشدّ إليه الرحال، وتتنافس في تحصيله فحول الرجال».

وقد طُبع الكتاب عدّة طبعات، منها:

- طبعة حيدر آباد الدكن سنة ١٣١٦ هـ وسنة ١٣٥٩ م.
- طبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٩٥٩ م.
- طبعة القاهرة بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مطبعة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.
- طبعة دار الكتاب العربي في بيروت بمراجعة فايز ترحيني، سنة ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م.
- طبعة المكتبة العصرية ببيروت بتحقيق محمد الفاضلي.
- طبعة مؤسسة الرسالة في بيروت بتحقيق عبد العال سالم مكرم، ١٩٨٥ م/ ١٤٠٦ هـ.
- طبعة دار الكتاب العلمية في بيروت بعناية غريد الشيخ، سنة ٢٠٠١ م.

الإشبيليّ

= محمد بن خلف بن محمد (٥١٢ هـ/ ١١١٨ م - ٥٨٥ هـ/ ١١٨٩ م).

ابن أشتة

= محمد بن عبد الله (.../... - ٣٦٠ هـ/ ٩٧١ م)

الأَشْتَر

الأَشْتَر، في اللغة، ما به شَتَر، أي: عَيْب ونقص. وهو، في علم العروض: الجزء (التفعيلة) الذي أصابه الشَّتْر، وهو إسقاط الحرف الأوّل من «مفاعيلن» المقبوضة[1]، فتصبح «فاعِلُنْ»، وذلك في الهزج، والمُضارع. وهو مشتق من شتْر العين (انقلاب جفنها)، فكأنَّ البيت قد وقع فيه من ذهاب الميم والياء ما صار به كالأشترِ العين.

راجع: «الخَرْم»، و«الزحافات والعلل»، و«بحر الهزجِ»، و«بحر المضارع».

الاشتراك

١ ـ **في اللغة**: الاشتراك، في اللغة، مصدر الفعل «اشترك»، واشتركَ الرجلانِ: كان كلٌّ واحد منهما شريكاً للآخَر.

٢ ـ **في علوم اللغة**: الاشتراك، عند اللغويين، نوعان: اشتراك لفظيّ، واشتراك معنويّ.

انظر كلاً في مادّته.

٣ ـ **في النحو**: للاشتراك في النحو معنيان:

أ ـ العطْف. انظر: العطف.

ب ـ دخول الأداة على الاسم والفعل كدخول حروف العطف والاستفهام والتفسير والنفي والجواب عليهما.

٤ ـ **في علم البديع**: هو أن يؤتى بكلمة تشترك بين معنيين.

فيسبق ذهن سامعها إلى المعنى المتبادر إليه الفهم، ولم يقصده الآتي بذلك اللفظ، فيأتي بعده بما يبيّن المقصود منه، وهو غير ما توهّمه السامع. كقول كُثَيِّر عزّة (من الطويل):

وأنتِ التي حبَّبْتِ كُلَّ قصيرةٍ ... إليَّ، ولم تَعْلَمْ بذاك القصائِرُ

عَنيتُ قصيرات الحِجَالِ ولم أُرِدْ ... قصارَ الخُطى. شَرُّ النساء الحَباتِرُ

فإن السامع توهّم من لفظ «القصيرة» مَنْ كانت قصيرة القامة، مع أنَّ الشاعر أراد المقصورة في خدرها، أي: المحتجبة، فأتى، بعده، بما يزيل وهم السامع، ويثبت مقصوده.

وهناك فرق بين الاشتراك والتوهُّم. فالاشتراك لا يكون إلّا باللفظ المشترك. والتوهيم يكون به وبغيره من تحريف، أو تصحيف، أو غيرهما.

والفرق بين الاشتراك والإيضاح أن الإيضاح في المعاني خاصة لا تعلُّق له بالألفاظ. والاشتراك لا يكون إلّا في الألفاظ، كما رأيت.

وجاء في كتاب «معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها»: «الاشتراك أو المشاركة عدة أنواع: منها ما يكون في اللفظ ومنها ما يكون في المعنى. فالذي يكون في اللفظ ثلاثة أشياء:

الأول: أنْ يكون اللفظان راجعين إلى حدٍّ واحدٍ، ومأخوذين من حدٍّ واحد، وذلك اشتراك محمود وهو التجنيس.

الثاني: أنْ يكون اللفظ يحتمل تأويلين، أحدهما يلائم المعنى، والآخر لا يلائمه، ولا دليل فيه على المراد، كقول الفرزدق (من الطويل):

---

(١) أي: التي أصابها القبض، وهو حذف الخامس الساكن.

وما مِثْلُه في الناس إلَّا مُمَلَّكا
أبو أُمه حَيٌّ أبوه يُقارِبُه

فقوله: «حي» يحتمل القبيلة ويحتمل الواحد الحي، وهذا الاشتراك مذموم، والمليح الذي يحفظ لكُثَيِّر في قوله يشبِّب (من الطويل):

لعَمْري لقد حَبَّبْتِ كُلَّ قَصيرةٍ
إلَيَّ وما تدري بذاك القصائرُ
عَنيتُ قصيراتِ الحِجال ولم أُرِدْ
قصارَ الخُطى شَرُّ النساءِ البحاترُ

فإنه لمّا أَحَسَّ بالاشتراك نفاه، وأغرب عن معناه الذي نحا إليه.

الثالث: ليس من هذا في شيء، وهو سائر الألفاظ المبتذلة للتكلم بها، ولا يسمى تناولها سرقة ولا تداولها اتباعاً؛ لأنها مشتركة لا أحد من الناس أولى بها من الآخر، فهي مباحة غير محظورة، إلَّا أَنْ تدخلها استعارة، أو تصحبها قرينة تحدث فيها معنى أو تفيد فائدة، فهناك يتميز الناس، ويسقط اسم الاشتراك الذي يقوم به العذر. قال الحاتمي عن الاشتراك في اللفظ: «وقد اعتبر قوم هذا سرقاً، وليس بسرق وإنما هي ألفاظ مشتركة محصورة يضطر إلى الموارِدة فيها إذا اعتمد الشاعر القول في معناه»[1].

وقال ابن رشيق: «وممّا يَعَدّ سَرَقاً، وليس بسَرق، اشتراك اللفظ المتعارَف، كقول عنترة (من الوافر):

وخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لها بِخَيْلٍ
عليها الأُسْدُ تَهْتَصِرُ اهْتِصارا

وقول عمرو بن معدي كرب (من الوافر):

وخيلٍ قد دلفْتُ لها بخَيْلٍ
تَحِيَّةُ بَيْنهِم ضَرْبٌ وَجيعُ

وقول الخنساء ترثي أخاها صَخْراً (من الوافر):

وخَيْلٍ قَدْ دَلفْتَ لها بِخَيْلٍ
فدارَتْ بينَ كَبْشَيْها رَحاها

وقال أعرابيّ (من الوافر):

وخَيْلٍ قَدْ دَلفْتُ لها بِخَيْلٍ
ترى فُرْسانَها مِثْلَ الأُسودِ

وأمثال هذا كثير»[2].

والاشتراك في المعاني نوعان:

الأول: أَنْ يشترك المعنيان وتختلف العبارة عنهما فيتباعد اللفظان وذلك هو الجيد المستحسن.

الثاني: وهو على ضربين:

أحدهما: ما يوجد في الطباع من تشبيه الجاهل بالثور والحمار؛ والحسن بالشمس والقمر.

والآخر: ضرب كان مخترعاً ثم كثر حتى استوى فيه الناس وتواطأ عليه الشعراء آخراً عن أول».

* * *

للتوسُّع انظر:

«الاشتراك والترادف». محمد تقي الحكيم. مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العدد ١٢ (١٩٦٥ م)، ص ٧٣ ـ ٩٧.

الاشتراك اللفظيّ

انظر: المشترك اللفظيّ.

---

(١) معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها. ص ١٢٥.

(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢/١٠٥٦.

الاشتراك المعنويّ

هو الترادُف.

انظر: الترادف.

ابن الأشتركوني

محمد بن يوسف بن علي (٥٣٨ هـ/ ١١٤٣ م).

الاشْتغال

١ ـ تعريفه: هو، في اللغة، مصدر الفعل «اشْتَغَلَ». واشْتَغَلَ بكذا: عمل، أو تلهّى به عن غيره.

وهو، في النحو، أن يتقدّم اسم واحد، ويتأخّر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرةً، أو في سبب ضميره[(١)]، بحيث لو خلا الكلام من الضمير الذي يباشره العامل، ومن سببه، وتفرَّغ العامل للمتقدِّم، لَعَمل فيه النصب لفظاً، أو محلاً، نحو: «زيداً علَّمته»[(٢)] و«هذا كافأتُ ابنَه»[(٣)]. ولا بدّ للاشتغال من ثلاثة أمور مجتمعة:

مشغول، وهو العامِل، ويُسمّى أيضاً «المشتَغِل» (وهو الفعل «علّمت» في المثال الأوّل، و«كافأت» في الثاني).

ومشغول به، وهو الضمير العائد على الاسم السابق مباشرة، أو اللفظ السببيّ الذي اتصل به ضمير يعود على الاسم المتقدِّم (الهاء في «علمته» في المثال الأول، و«ابن» في المثال الثاني).

ومشغول عنه، وهو الاسم المتقدِّم الذي كان في الأصل متأخِّراً، مفعولاً به حقيقيًّا أو حكميًّا، ثم تقدَّم على عامله، وترك مكانه للضمير المباشر، أو للسببيّ، فانصرف العامل عن المفعول، واشتغل بما حلّ محلّه («زيداً» في المثال الأوّل، و«هذا» في المثال الثاني).

٢ ـ حكم الاسم السابق في الاشتغال: يجوز في الاسم السابق من ناحية الإعراب أمران ـ بشرط ألاّ يوجد ما يحتِّم أحدهما ممّا سنعرفه ـ أولهما رفعه، وإعرابه مبتدأ، والجملة بعده خبره، نحو: «زيدٌ شاهدتُه»، وثانيهما نصبه وإعرابه مفعولاً به لفعل محذوف من لفظ الفعل المذكور ومعناه، نحو: «الطالبَ علَّمتُه»[(٤)]، أو من معناه فقط، نحو: «المدرسةَ مررتُ بها»[(٥)]. والإعراب الأوّل هو الأفضل لأنه يُعفينا من التقدير.

والأسماء المتقدِّمة في باب الاشتغال ثلاثة

---

(١) سبب ضميره هو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم السابق، نحو كلمة: «ابنه» في قولك: «زيد أكرمتُ ابنه». وهذا السبب له صلة وعلاقة بالاسم المتقدم، سواء أكانت صلة قرابة، أم صداقة، أم عمل، أو غيرها.

(٢) «زيداً» مفعول به لفعل محذوف تقديره: علَّمْتُ، والأصل: علَّمتُ زيداً علَّمْتُه. وجملة «علمته» تفسيريّة لا محل لها من الإعراب.

(٣) «هذا» اسم إشارة مبنيٌّ على السكون في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: «كافأتُ»، والأصل: كافأتُ هذا كافأتُ ابنه. وجملة «كافأتُ ابنه» تفسيريّة لا محل لها من الإعراب.

(٤) «الطالب» مفعول به لفعل محذوف، تقديره «علَّمْتُه».

(٥) «المدرسة»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «جاوزتُ»، والأصل: جاوزتُ المدرسةَ مررتُ بها.

أقسام: قسم يجب نصبه، وقسم يجب رفعه، وقسم يجوز فيه الأمران، علماً أنّ الاسم، إذا رُفع، يُخرج الأسلوب من باب «الاشتغال» بالمعنى النحويّ لهذه الكلمة.

أمّا الأسماء التي يجب نصبها، فهي التي تقع بعد أدوات لا يليها إلّا الفعل، كأدوات الشرط، والتحضيض، والعرض، والاستفهام[١]، نحو: «إنْ فقيراً تصادِفُه، فأعِنْهُ»[٢]، و«هلاّ وطنَك تُساعِدُه»، و«ألا زيارةً واجبةً تؤدِّيها»، و«أينَ القَلَمَ وضعتَه؟» ففي هذه الأمثلة لا يجوز رفع الاسم المتقدم على أنه مبتدأ. أمّا رفعه على أنه فاعل، أو نائب فاعل لفعل محذوف، أو أنه اسم لـ «كان» المحذوفة، فجائز، ومنه الآية: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[٣] [التوبة: ٦]، وقول الشاعر (من الوافر):

وليسَ بعامرٍ بنيانُ قومٍ
إذا أخلاقُهم كانت خرابا

(«أخلاقُهم» اسم «كان» المحذوفة).

أمّا الأسماء الواجبة الرفع، فالأسماء الواقعة بعد «إذا» الفجائيّة، نحو: «دخلتُ الصفَّ فإذا الطلابُ يعلِّمهم المعلِّمُ»؛ وبعد واو الحال، نحو: «جئتُ والسيّارةُ يقودُهَا أخي»، والأسماء الواقعة قبل أدوات الاستفهام، أو الشرط، أو التحضيض، أو «ما» النافية، أو لام الابتداء، أو «ما» التعجُّبيَّة، أو «كم» الخبريَّة، أو «إنَّ» وأخواتها[٤]، نحو: «المجتهدُ هلْ كافأتَه؟»، و«الفقيرُ إن لاقيتَه فساعِدْهُ»، و«الجنديُّ هلاّ تكرمُه»، و«الشرُّ ما فعلتَه»، و«الخيرُ لأنتَ فاعلُه»، و«التضحيةُ ما أجملها»، و«الأبُ كمْ أطعته!»، و«الخيرُ إني أحبُّهُ».

أمّا الأسماء التي يجوز فيها الرفع والنصب، فتشمل:

أ ـ الاسم المشتغَل عنه الذي بعده فعل دالّ على طَلَب، نحو: «الفقيرَ ساعِدْهُ».

ب ـ الاسم الواقع بعد أداة يغلب أن يليها فعل، كهمزة الاستفهام، و«ما» و«لا» و«إنْ» النافيات، و«حيث» المجرَّدة من «ما»، نحو: «آلمجتهدُ[٥] كافأتَه؟»، و«ما الوعدُ أخلفتَه»، و«اجلسْ حيثُ الكرسيُّ أجلستَه».

ج ـ الاسم الواقع بعد عاطف تقدَّمته جملة فعليَّة ولم تفصل كلمة «أمّا» بين الاسم والعاطف[٦]، نحو: «دخلَ المعلِّمُ والطلابُ علمتُهم».

د ـ الاسم الواقع جواباً لمستفهم عنه منصوب، نحو قولك: «المجتهدُ أكرمتُه» في جواب من

(١) إلّا الهمزة التي لا تختصّ بالأفعال، وإنما يجوز دخولها على الأسماء.

(٢) برفع الفعل «تصادفه»، لأنه ليس فعلاً للشرط، فالشرط المجزوم هو الفعل المحذوف مع فاعله، والتقدير: إن تصادفْ فقيراً تُصادفه فأعنه. وجملة «تصادفُه» تفسيريَّة لا محلّ لها من الإعراب.

(٣) التقدير: إنْ استجارك أحدٌ... فـ «أحدٌ» فاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور.

(٤) لا يجوز نصب الاسم قبل هذه الأدوات، لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها.

(٥) الأصل: أالمجتهد: أُدغمت همزة الوصل بهمزة الاستفهام، فأصبحتا: آ.

(٦) إذا فصلت «أمّا» بينهما، كان الاسم «المشتَغَل عنه» في حكم الذي يسبقه شيء، وذلك لأنّ الكلام بعد «أمّا» مستأنف، نحو: «دخل المعلِّمُ، أمّا الطلاب فأكرمتهم».

قال: «مَنْ أكرمْتَ؟» وجمهور النحاة يرجِّح النصب في هذه المواضع.

٣ ـ شروط المشتَغِل والاشتغال: لا بدّ للمشتَغِل من أن يكون فعلاً كالأمثلة السابقة، أو وصفاً عاملاً صالحاً للعمل فيما قبله، نحو: «المجتهدَ أنا مكافئُه الآن أو غداً». ولا بد لصحّة الاشتغال من ضمير يربط العامل بالاسم السابق، ويكون متصلاً بالعامِل، نحو: «زيداً أكرمتُه»، أو منفصلاً عنه بحرف جر، نحو: «المدرسةَ مررتُ بها»، أو باسم مضاف، نحو: «زيداً شاهدتُ أخاه». . .

٤ ـ ملاحظات: أ ـ رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة أنّه: «يجوز رفع الاسم المشغول عنه ونصبه، ولا داعي لذكر حالات الوجوب أو الترجيح، وتُردّ أمثلة هذه الحالات إلى أبوابها من كتب النحو»[1].

ب ـ اختلف الكوفيون والبصريون في ناصب الاسم المشغول عنه[2]، فقد «ذهب الكوفيّون إلى أنّ قولهم: «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدَّر، والتقدير فيه: ضربت زيداً ضربته.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذلك لأن المَكْنِيَّ ـ الذي هو الهاء العائد ـ هو الأولُ في المعنى؛ فينبغي أن يكون منصوباً به، كما قالوا: «أكرمت أباك زيداً»، و«ضربت أخاك عَمْراً».

وأما البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنه منصوب بفعل مقدر، وذلك لأنّ في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه، كما لو كان متأخراً وقبله ما يدل عليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم: «إنما قلنا إنّه منصوب بالفعل الواقع على الهاء لأن المكنيَّ هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصوباً به كقولهم: «أكرمت أباك زيداً» قلنا: هذا فاسد، وذلك لأن انتصاب زيد في قولهم: «أكرمت أباك زيداً» على البدل، وجاز أن يكون بدلاً لأنه تأخر عن المبدل منه؛ إذ لا يجوز أن يكون البدل إلا متأخراً عن المبدل منه، وأما هاهنا فقد تقدم زيد على الهاء؛ فلا يجوز أن يكون بَدَلاً منها؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه، على أنّا نقول: إن العامل في البدل عندنا غير العامل في المبدل منه، وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل، والذي يدل على ذلك إظهاره في البدل كما أظهر في المبدل منه، قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥]. فقوله: ﴿لِمَنْ ءَامَنَ

(١) في أصول اللغة ٣/ ٢٤٣.

(٢) انظر:
- المسألة الثانية عشرة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».
- شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٥٠.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٥٧.
- شرح المفصل ٢/ ٣٠ وما بعدها.

﴿مِنْهُمْ﴾ بدل من قوله: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟﴾، فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، وقال تعالى: ﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ بدل من قوله: ﴿لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الزخرف: ٣٣]، فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، فدلَّ على أنه في تقدير التكرير، وأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، والله أعلم»[١].

ج ـ قال ابن مالك في ألفيته في باب «اشْتِغالُ العَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ»:

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ
عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلْ

فَالسَّابِقَ ٱنْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا
حَتْماً مُوافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

وَٱلنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ ٱلسَّابِقُ مَا
يَخْتَصُّ بِٱلْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا
يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ ٱلْتَزِمْهُ أَبَدَا

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ
مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ
وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى
مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ

وَإِنْ تَلاَ ٱلْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا
بِهِ عَنِ ٱسْمٍ فَٱعْطِفَنْ مُخَيَّرا

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ
فَمَا أُبِيحَ ٱفْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ
أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

وَسَوِّ فِي ذَا ٱلْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ
بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ
كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ ٱلاَسْمِ ٱلْوَاقِعِ

للتوسُّع انظر:

«أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى». فاضل السامرائي. مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٣ (١٩٧٠ م)، ص ٤١٥ ـ ٤٢٣.

اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة

هو أحد أسباب الإعراب التقديريّ، ويكون في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلِّم، وإن لم يكن مقصوراً، أو منقوصاً، أو مثنًّى، أو جمع مذكّر سالم، فتُقدَّر الضمّة أو الفتحة أو الكسرة على آخره لاشتغال المحلّ بالحركة المناسبة للياء، وهي الكسرة، نحو: «جاء صديقي»، و«شاهدتُ معلمي»، و«مررتُ بمدرستي». ومن النحاة من يعتبر الكسرة في آخر الاسم المجرور المضاف إلى ياء المتكلِّم هي كسرة الجرّ، وليست الكسرة المناسبة للياء.

الاشتقاق

١ ـ تعريفه: الاشتقاق في اللغة هو «أخذ شق الشيء وهو نصفه، والاشتقاق الأخذ في الكلام وفي الخصومة يميناً وشمالاً مع ترك القصد. واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه»[٢]. وقد حافظت كل المعاجم اللغوية العربية على هذا المعنى اللغوي، دون أن تغيِّر فيه شيئاً[٣]. أما في الاصطلاح، فقد أُعطي

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٨٥ ـ ٨٦.

الاشتقاق تعريفات عدّة،(١) منها: «اقتطاع فرع من أصل، يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل»، و«أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما، مع التناسب في المعنى»، و«ردّ كلمة إلى أخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى»، و«نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً ومغايرتهما في الصيغة»... إلخ.

وقد ذكر التهانوي شروط الاشتقاق واختلاف الناس فيه، فقال: «اعلم أنه لا بد في المشتق، اسماً كان أو فعلاً، من أمور أحدها أن يكون له أصل، فإن المشتق فرع مأخوذ من لفظ آخر، ولو كان أصلاً في الوضع غير مأخوذ من غيره لم يكن مشتقاً. وثانيها أن يناسب المشتق الأصل في الحروف، إذ الأصالة والفرعية، باعتبار الأخذ، لا تتحقّقان بدون التناسب بينهما، والمعتبر المناسبة في جميع الحروف الأصلية، فإن الاستباق من السبق مثلاً، يناسب الاستعجال من العجل، في حروفه الزائدة والمعنى، وليس مشتقًّا منه بل من السبق. وثالثها المناسبة في المعنى، سواء لم يتّفقا فيه أو اتّفقا فيه، وذلك الاتفاق بأن يكون في المشتق معنى الأصل، إمّا مع زيادة كالضرب فإنه للحدث المخصوص والضارب فإنه لذات ما له ذلك الحدث، وإمّا بدون زيادة سواء كان هناك نقصان كما في اشتقاق الضرب من ضَرَب على مذهب الكوفيين، أو لا بل يتّحدان في المعنى كالمقتل مصدر من القتل. والبعض يمنع نقصان أصل المعنى في المشتقّ، وهذا هو المذهب الصحيح. وقال البعض لا بدّ في التناسب من التغاير من وجه، فلا يجعل المقتل مصدراً مشتقاً لعدم التغاير بين المعنيين، وتعريف الاشتقاق يمكن حمله على جميع هذه المذاهب»(٢).

٢ ـ أنواعه: كانت دائرة الاشتقاق، حتى النصف الأخير من القرن الرابع الهجري، لا تتعدّى الكلمات المتناسبة في اللفظ والمعنى مع ترتيب الحروف، وهذا ما يسمّى بالاشتقاق الصغير أو الأصغر. لكن ابن جني أضاف إليه في أواخر القرن الرابع الهجري، باباً آخر يشمل الكلمات المشتقّة من تقاليب اللفظة الواحدة، مفترضاً أن هذه الكلمات تشترك في معنى عام(٣). كما أن الحاتمي اعتبر إبدال الحروف من الاشتقاق. فأصبحت أنواع الاشتقاق ثلاثة، أضاف إليها أحد المعاصرين(٤) نوعاً رابعاً هو باب النحت مطلقاً عليه اسم «الاشتقاق الكبّار».

٣ ـ كتبه: ألّف جمهرة من العلماء كتباً في الاشتقاق، ومنهم:

ـ أبو العباس الفضل بن محمد بن عامر الضبّيّ (ت ١٦٨ هـ).

---

(١) الجوهري: الصّحاح. مادة «شقّ».

(٢) انظر: «لسان العرب»، و«القاموس المحيط»، و«تاج العروس»، و«البستان» وغيرها، مادة «شقّ».

(٣) انظر: فؤاد ترزي: الاشتقاق ص ١٢ـ ١٤.

(٤) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون. جمعية البنجال الآسيوية، كلكته، ١٨٦٢م، ص ٧٦٦ـ ٧٦٧.

(٥) ابن جني: الخصائص ٢/ ١٣٣ـ ١٣٤.

(٦) هو عبد الله أمين في كتابه الاشتقاق. ص ١ـ ٢.

- أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بـ «قطرب» (ت ٢٠٦ هـ).
- أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٥ هـ)[(١)]. وللأصمعي أيضاً كتاب آخر في الاشتقاق سَمَّاه «اشتقاق الأسماء»[(٢)].
- أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ).
- أبو نصر أحمد بن حاتم الباهليّ، ابن أخت الأصمعي (ت ٢٣١ هـ).
- أبو الوليد عبد الملك بن قطن (ت ٢٥٣ هـ).
- أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرد (ت ٢٨٥ هـ).
- أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت ٣١٦ هـ).
- أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١ هـ)[(٣)].
- أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي، ابن النحاس (ت ٣٣٨ هـ).
- أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٤٧ هـ).
- أبو عبد الله الحسن بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ).
- أبو الحسن علي بن عيسى الرياني (ت ٣٨٤ هـ).
- أبو القاسم يوسف بن عبد الله الزجاجي (ت ٤١٥ هـ).
- علي بن محمد الخوارزمي (ت ٥٦٠ هـ).
- محمد صديق حسن خان بهادر (ت ١٣٠٧هـ) واسم كتابه «العلم الخفاق في علم الاشتقاق»[(٤)].
- عبد القادر بن مصطفى المغربي (ت ١٣٧٦هـ)، واسم كتابه «الاشتقاق والتعريب»[(٥)].
- عبد الله أمين، واسم كتابه «الاشتقاق»[(٦)].
- فؤاد ترزي، وكتابه «الاشتقاق» أفضل الكتب في بابه[(٧)].

٤ - من مقرّرات مجمع اللغة العربية في الاشتقاق: أ - اشتقاق «فَعَل» من العضْو للدلالة على إصابته: قرّر مجمع اللغة العربية في القاهرة أنَّ صيغة «فَعَل» من العضو قياسيّة في الدلالة على إصابته، نحو: «رأسه»، و«دمغَه»، و«جبهه»، و«صدغه»، و«طحَلَه»، و«كلاه». وقد جاء في قراره:

---

(١) صدر في بغداد سنة ١٩٦٨ بتحقيق سامي مكي العاني، كما صدر بتحقيق سليمان ظاهر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٢٨، ج ٣ (١٩٥٣) ص ٣٥٥ـ ٣٦٤، وج ٤، ص ٥٥٩ـ ٥٧٤، والمجلد ٢٩، ج ١ (١٩٥٤)، ص ٢٢ـ ٣٥، وج ٢، ص ١٨٤ـ ٢٠٢.

(٢) صدر بتحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي عن مكتبة الخانجي في القاهرة سنة ١٩٨٠ م.

(٣) نشره المستشرق فردناند وستنفلد Ferdinand Wüstenfeld في السنة ١٨٥٤، ثمَّ حقّقه عبد السلام هارون، وصدر عن دار الجيل، ط ١، ١٩٩١ م.

(٤) طبع في مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٦ هـ.

(٥) طبع بمطبعة الهلال بمصر، سنة ١٩٠٨ م.

(٦) صدر في القاهرة عن لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٥٨ م.

(٧) منشورات كلية العلوم والآداب في الجامعة الأميركية في بيروت. طبع دار الكتب، بيروت، ١٩٦٨ م.

«كثيراً ما اشتق العرب من اسم العضو فعلاً للدلالة على إصابته، وقد نصّ أبو عبيد على أن ذلك عام فيما يُشْكَى منه في الجسد، وكذلك نص: «ابن مالك»، في «التسهيل» على أنه مطرد، وعلى هذا ترى اللجنة قياسيّة»[1].

ب ـ الاشتقاق من أسماء الأعيان: قرر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان، للضرورة في لغة العلوم كما أقر قواعد للاشتقاق من الجامد.

واللجنة تأسيساً على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة، وأن ما ورد من أمثلته في البحث الذي احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق يربى على المائتين، ترى التوسع في هذه الإجازة يجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزاً من غير تقييد بالضرورة[2].

ج ـ الاشتقاق من الجامد العربي والمعرّب: رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة أنّ الاشتقاق يكون بالشروط التالية:

أولاً: في الاسم الجامد العربي: ـ إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي لازم من الاسم العربي الجامد الثلاثي مجرده ومزيده، فالباب فيه «نَصُر»، ويعدّى إذا أُريدت تعديته بإحدى وسائل التعدية كالهمزة والتضعيف.

ـ أما إذا أُريد اشتقاق فعل ثلاثي متعدٍّ، فالباب فيه «ضَرَبَ».

ـ في كلا الحالين يُستأنس بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسماءِ العربية الجامدة لتحديد صيغة الفعل، تبعاً لما ورد من هذه المشتقات.

ـ يشتق الفعل من الاسم العربي الجامد غير الثلاثي على وزن «فَعْلَلَ» متعدياً، وعلى وزن «تَفَعْلَلَ» لازماً.

ـ تؤخذ المشتقات الأُخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفيّ.

ثانياً: في الاسم الجامد المعرّب: ـ يشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي على وزن «فَعَّل» بالتشديد متعدياً، ولازمه «تَفعَّل».

ـ يشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثي على وزن «فَعْلَلَ»، ولازمه «تَفَعْلَلَ».

ـ في جميع هذه المشتقات يقتصر على الحاجة العلمية، ويعرض ما يوضع منه على المجمع للنظر فيه»[3].

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ الاشتقاق من أسماء الأعيان: إبراهيم أنيس. البحوث والمحاضرات (مؤتمر الدورة الثلاثين). مجمع اللغة العربية، القاهرة، سنة ١٩٦٢ـ ١٩٦٣، ص ٢٣٧ـ ٢٤٠.

ـ بحث في الطرق التي سلكها العرب عند اشتقاقهم الأفعال من أسماء الأعيان. عبد الله أمين. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ٤، سنة ١٩٣٧، ص ٣٢٨ـ ٣٩٣.

ـ بحث في علم الاشتقاق. عبد الله أمين.

---

(١) في أصول اللغة ١/ ٣٩؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٠.

(٢) في أصول اللغة ١/ ٦٩.

(٣) في أصول اللغة ١/ ٦٢؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٠.

مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ١، سنة ١٩٣٤ م، ص ٣٨١ـ ٣٩٣.

ـ بين الاشتقاق والتعريب. محمد بهجت البيطار. البحوث والمحاضرات، مجمع اللغة العربية، القاهرة، سنة ١٩٦٠ ـ ١٩٦١م، ص ٩١ ـ ٩٧.

ـ جواز الاشتقاق من الاسم الجامد: من قرارات المجمع. مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مجلد ٣٨، جزء ٤، سنة ١٩٦٣، ص ٧٠٩ـ ٧١٠.

ـ سبيل الاشتقاق بين القياس والسماع. الشيخ حسين والي. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، جزء ٢، سنة ١٩٣٥، ص ١٩٥ـ ٢٢٧.

ـ قواعد الاشتقاق من الجامد. البحوث والمحاضرات (مؤتمر الدورة الثلاثين). مجمع اللغة العربية، القاهرة، سنة ١٩٦٢ـ ١٩٦٣ م، ص ٢٣٣ـ ٢٣٤.

ـ وضع قواعد جديدة يستعان بها في اشتقاق الأفعال من الجامد للضرورة. علي الجارم. البحوث والمحاضرات (مؤتمر الدورة الثلاثين)، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٢ـ ١٩٦٣، ص ٢٣٥ـ ٢٣٦.

ـ قواعد الاشتقاق من الاسم الجامد (العربي ـ المعرب). البحوث والمحاضرات (مؤتمر الدورة الثلاثين). مجمع اللغة العربية، القاهرة، سنة ١٩٦٢ـ ١٩٦٣، ص ٢٥٥ـ ٢٥٦.

الاشتقاق (كتاب)

انظر: الاشتقاق، رقم ٣.

الاشتقاق الأصْغَر

هو الاشتقاق الصَّغير.

انظر: الاشتقاق الصَّغِير.

الاشتقاق الأكبر

هو الاشتقاق الكبير.

انظر: الاشتقاق الكبير.

الاشتقاق الصغير
(أو الأصغر أو العامّ)

١ ـ تعريفه: الاشتقاق الصغير أو الأصغر، أو العام[1] هو نزع لفظ من آخر أصل منه، بشرط اشتراكهما في المعنى والأحرف الأصول وترتيبها، كاشتقاقك اسم الفاعل «ضارب»، واسم المفعول «مضروب»، والفعل «تضارب» وغيرها من المصدر «الضرب» على رأي البصريين، أو من الفعل «ضَرَبَ» على رأي الكوفيين.

وهذا النوع من الاشتقاق هو أكثر أنواع الاشتقاق وروداً في العربية، وأكثرها أهميّة، وعليه تجري كلمة «اشتقاق»، إذا أطلقت دون تقييد، وقد أفرده بالبحث جماعة من المتقدِّمين[2]، كما تناوله الصرفيون واللغويون على حد سواء، لكن الأوائل نظروا إلى هيئات

(١) كما يسمِّيه علي عبد الواحد وافي في كتابه: فقه اللغة. ص ١٧٨.

(٢) منهم قطرب (ـ ٢٠٦ هـ)؛ والأصمعي (ـ ٢١٥ هـ)؛ وأبو الحسن الأخفش (ـ ٢٢١ هـ)؛ والمبرد (ـ ٢٨٥هـ)؛ والزجاج (ـ ٣١١ هـ)؛ وابن دريد (ـ ٣٢١ هـ)؛ وأبو جعفر النحاس (ـ ٣٣٨ هـ)؛ وعبد الرحمٰن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠ هـ)؛ وابن خالويه (ـ ٣٧٠ هـ)... إلخ. لكن لم يصلنا من كتب =

الكلمات وصُوَرها، في الاشتقاق[١]، في حين بحث اللغويون عن اشتراك الكلمتين في الحروف، وفي المناسبة بينهما في المعنى، دون التفات إلى حركات أو سكون.

٢ ـ تقسيم اللغات بالنسبة إليه: تقسم اللغات بالنسبة لهذا النوع من الاشتقاق إلى ثلاث فئات[٢]:

أ ـ اللغات الفاصلة (isolantes) وهي التي تحافظ فيها الكلمة المفردة على شكل واحد مهما اختلفت وظائفها في الجملة ومنها اللغة الصينية. فإذا كان الضمير «أنا» في العربية، يُصبح «تُ» في نحو: «أكلتُ»، و«ني» في نحو «كافأني»، و«ي» في نحو «كتابي»، فإن الصيني يقول: «أكل أنا ـ كافأ أنا ـ كتاب أنا». أي: إنَّ الضمير في الصينية لا يتغيَّر من حالة الرفع إلى النصب إلى الجر بالإضافة.

ب ـ اللغات اللاَّصقة (agllutimatives) وهي التي تُضيف إلى أوائل الكلمات الأصلية فيها صدوراً أو سوابق préfixes، وإلى أواخرها كواسع أو لواحق suffixes. «وقد احتفظت اللغة الإنكليزية ببعض خصائص هذه الفئة من اللغات. فهي تضيف مثلاً إلى جذر form السوابق الآتية: de, per, in, con, re، وغيرها، فيتغيّر المعنى الأول تبعاً لمعنى السابقة. غير أن الجذر form لا يتغيّر. وكذلك يمكن إلحاق لواحق مثل tion, al, ly, ness, ism، فيتغيّر المعنى، ولكن بدون أن يطرأ تغيير ما على الجذر الأصيل. وأحسن مثال على اللغات اللاَّصقة اللغة التركية»[٣].

ج ـ اللغات المتصرِّفة (inflexionnelle) وهي التي نستطيع أخذ صيغ مختلفة من المادّة الواحدة منها، للدّلالة على المعاني المختلفة. ومنها اللغات الهندو ـ أوروبية والسامية.

وليس الاشتقاق من خصائص العربية، وحسب، بل إنه من أهمِّها، فالأوزان العربية كثيرة جداً، حتى إنها بلغت عند بعضهم عشرة ومئتين وألفاً[٤]، وقد دعا بعض الباحثين[٥]، إلى استبدال مصطلح «الاشتقاق» بمصطلح «الصرف»[٦]، وإلى تقديم دراسة الاشتقاق

= سوى كتاب ابن دريد في اشتقاق الأسماء (وهو مطبوع). وكتاب الزجاجي في اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته. وهو ما زال مخطوطاً وموجوداً في دار الكتب ٣ لغة ش (انظر فؤاد ترزي: الاشتقاق: ص ٣ ـ ٤).

(١) كأن يقولوا مثلاً: إن اسم الفاعل يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن «فاعل» ومن غيره على صورة المضارع، مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر.

(٢) انظر: أنيس فريحة: «الاشتقاق عملية خلق في اللغة». مجلة آفاق. شتاء ١٩٥٩، الجزء الأول، ص ٢٤.

(٣) المرجع نفسه ص ٢٤.

(٤) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج ٢، ص ٤.

(٥) أنيس فريحة: تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة، ص ٣٩. و«هذا الصرف وهذا النحو! أما لهذا الليل من آخر؟» مجلة الأبحاث، ج ٨، العدد ١، بيروت (آذار ١٩٥٥)، ص ٩٢.

(٦) وكان بعض الكوفيين يستعملون مصطلح «الاشتقاق» بدل مصطلح «الصرف» (انظر: أنيس فريحة: «إعادة النظر في تعليم قواعد اللغة العربية». المجلة التربوية، بيروت كانون الثاني، ١٩٨٠، ص ٢٣). وكان ابن جني قد ذهب إلى «أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً واتصالاً شديداً، لأن التصريف إنما هو =

على دراسة النحو[١].

د ـ موقف الباحثين من أصله: كما اختلف اللغويون في تعريف الاشتقاق، كذلك اختلفوا في دائرته، فذهبت طائفة «إلى أن الكَلِم بعضه مشتق وبعضه غير مشتق، وذهبت طائفة من متأخِّري أهل اللغة إلى أن الكَلِم كلّه مشتقّ، وقد نسب هذا المذهب للزّجاج، وزعم بعضهم أن سيبويه كان يرى ذلك، وزعم قوم من أهل النظر أن الكلم كله أصل وليس منه شيء اشتقّ من غيره»[٢]. كذلك اختلفوا في أصل الاشتقاق. «فذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفَرْعٌ عليه، نحو: «ضَرَبَ ضَرْباً وقَامَ قِيَاماً»، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفَرْعٌ عليه»[٣].

أما الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنَّ المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، ألا ترى أنك

= أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى... وكذلك الاشتقاق» (ابن جني: المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. ط ١، البابي، القاهرة ١٩٥٤ـ ١٩٦٠، ج ١، ص ٣ـ ٤) ونحن نميل إلى هذا الرأي، لأن كلمة «صرف» اللّصيقة بحياة الطلاب في قولهم «صرفت الوقت»، و«صرفت الفلوس» مثلاً، لا علاقة لها من حيث اشتقاقها وبنيتها بعلم مفردات اللغة وأحكامها.

(١) وكان ابن جني قد ذهب إلى أنه «من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة» (ابن جني: المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، ج ١، ص ٤). لكن ابن جني يعود فيسوِّغ البدء بالنحو لصعوبة الصرف ولا تدري ما إذا كان هذا التسويغ هو مجرَّد الاعتذار عما وقع قبله بالفعل، أم هو تعبير عن رأيه ومنهجه في هذه القضية. وكثيرون هم اللغويون المحدثون الذين يرون أن السياق اللغوي يتكون من عناصر لغوية تأتلف فيما بينها، وتنتظم في مرتبات هرمية تسبق المرتبة الصرفية فيها المرتبة النحوية (انظر:
Zellig Harris: Methods in structural linguistics, University of Chicago, Chicago. 1951).
والواقع أن لهذه الدعوة ما يسوِّغها، ذلك أن الصرف يشكل مقدمة ضرورية لدراسة النحو. فإذا أخذنا الجملة التالية: «زيد قارىء كتاباً» فإننا لا نعرف «الوظيفة النحوية» لكلمة «كتاباً» إلا بمعرفة «البنية التصريفية» لكلمة «قارىء»، كما نلاحظ أن القرائن اللفظية الدالة على أبواب النحو المختلفة، هي غالباً، عناصر تحليلية مستخرجة من الصرف، من ذلك اشتراط صيغة صرفية ما لتكون مبنى لباب نحوي ما، أي: قرينة لفظية على ذلك الباب، كاشتراط المصدر للمفعول المطلق والمفعول لأجله، وكالقول بالجمود للتمييز، وبالاشتقاق للحال والنعت... إلخ. (للمزيد من الإيضاح انظر أطروحتنا: «آراء أنيس فريحة في تبسيط اللغة العربية وأساليب تدريسها»، ص ٥١ـ ٥٢).

(٢) السيوطي: همع الهوامع. شرح جمع الجوامع. دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، لا. ت. ج ٢، ص ٢١٢ـ ٢١٣.

(٣) انظر في هذه المسألة:
ـ المسألة الثامنة والعشرين من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.
ـ شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٩٣.
ـ حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٩٦.

تقول: «قَاوَمَ قِوَاماً»، فيصحّ المصدر لصحّة الفعل، وتقول: «قَامَ قِيَاماً» فيعتلّ لاعتلاله؛ فلما صحّ لصحته واعتل لاعتلاله دلّ على أنه فرع عليه.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليلُ على أنّ المصدر فرع على الفعل أنَّ الفعل يعمل في المصدر، ألا ترى أنك تقول: «ضَرَبْتُ ضَرْباً»، فتنصب «ضرباً» بـ«ضربت»، فوجب أن يكون فرعاً له؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول؛ فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليلُ على أنّ المصدر فرع على الفعل أنّ المصدر يُذكَر تأكيداً للفعل، ولا شكّ أنّ رتبة المؤكِّدِ قبل رتبة المؤكَّد؛ فدلّ على أنّ الفعل أصل، والمصدر فرع. والذي يؤيّد ذلك أنّا نجد أفعالاً ولا مصادر لها، خصوصاً على أصلكم، وهي «نِعم» و«بئْس» و«عسى» و«ليس» وفعل التعجب، و«حَبَّذَا»، فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.

ومنهم من تمسَّك بأن قال: الدليل على أنّ المصدر فرع على الفعل أنّ المصدر لا يتصوَّر معناه ما لم يكن فعلَ فاعلٍ، والفاعل وضع له «فَعَلَ» و«يَفْعَلُ»؛ فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: «إنَّ المصدر إنما سُمّي مصدراً لصُدُورِ الفعل عنه، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مَصْدراً لصدورها عنه»، لأنا نقول: لا نسلم، بل سمّي مصدراً لأنه مَصْدُور عن الفعل، كما قالوا: «مَرْكَبٌ فَارِه»، و«مَشْرَبٌ عَذْب»، أي: مركوب فاره، ومشروب عذب، والمراد به المفعول، لا الموضع، فلا تَمَسُّكَ لكم بتسميته مصدراً.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمانٍ مُطْلَقٍ، والفعل يدل على زمان معيَّن، فكما أن المطلق أصل للمقيَّد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وَجَدُوه يشترك في الأزمنة كلّها، لا اختصاصَ له بزمانٍ دون زمانٍ، فلما لم يتعيَّن لهم زمانُ حدوثِهِ لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمْثِلَةً تدلُّ على تعيّن الأزمنة، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؛ لأن الأزمنة ثلاثة؛ ليختصّ كل فعل منها بزمانٍ من الأزمنة الثلاثة؛ فدلّ على أنّ المصدر أصل للفعل.

ومنهم من تمسَّك بأن قال: الدليلُ على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ومنهم من تمسَّك بأن قال: الدليل على أنّ المصدر هو الأصل أنّ الفعل بصيغته يدلّ على شيئين: الحدث، والزمان المحصل، والمصدر يدلّ بصيغته على شيء واحد وهو الحَدَث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل.

ومنهم من تمسَّك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أنّ المصدر له مثال واحد؛ نحو: «الضَّرْبِ» و«القَتْل»، والفعل له أمثلة

مختلفة، كما أنّ الذهب نوع واحد، وما يوجد منه أنواع وصُوَر مختلفة.

ومنهم من تمسَّك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أنّ الفعل بصيغته يدلّ على ما يدلّ عليه المصدر، والمصدر لا يدلّ على ما يدلّ عليه الفعلّ، ألا ترى أن «ضَرَبَ» يدلّ على ما يدلّ عليه الضَّرْب، و«الضرب» لا يدلّ على ما يدلّ عليه «ضَرَبَ»، وإذا كان كذلك دلَّ على أن المصدر أصل والفعل فرع؛ لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل، وصار هذا كما تقول في الآنية المَصُوغة من الفضّة فإنها تدلّ على الفضّة، والفضّة لا تدلّ على الآنية، وكما أنّ الآنيةَ المَصُوغة من الفضّة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك ها هنا: الفعلُ فرعٌ على المصدر ومأخوذ منه.

ومنهم من تمسَّك بأن قال: الدليل على أن المصدر ليس مشتقًّا من الفعل أنه لو كان مشتقًّا منه لكان يجب أن يجري على سَنَن في القياس، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فلمّا اختلف المصدر اختلافَ الأجناس كالرجلِ والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دلّ على أنه غير مشتقّ من الفعل.

ومنهم من تمسَّك بأن قال: لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدلّ على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به؛ فلما لم يكن المصدر كذلك، دلّ على أنه ليس مشتقًّا من الفعل.

ومنهم من تمسَّك بأن قال: الدليل على أنَّ المصدر ليس مشتقًّا من الفعل قولهم: «أكرَمَ إكرَاماً» بإثبات الهمزة، ولو كان مشتقًّا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول، نحو: «مُكْرِم»، و«مُكْرَم» لمَّا كانا مشتقين منه؛ فلما لم تحذف ها هنا كما حذفت مما هو مشتق منه دلّ على أنه ليس بمشتق منه.

ومنهم من تمسَّك بأن قال: الدليل على أنّ المصدر هو الأصل تسميته مصدراً؛ فإنّ المصدر هو الموضع الذي يُصْدَرُ عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل «مَصْدَر»؛ فلما سُمِّي مصدراً دلّ على أن الفعل قد صَدَرَ عنه. وهذا دليل لا بأس به في المسألة، وما اعترض به الكوفيون عليه في دليلهم فسنذكر فساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله تعالى.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إن المصدر يصحّ لصحّة الفعل ويعتلُّ لاعتلاله»، قلنا: الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنّ المصدر الذي لا عِلَّةَ فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحاً، نحو: «ضَرَبْتُهُ ضَرْباً» وما أشبه ذلك، وإنّما يأتي معتلاً ما كانت فيه الزيادة، والكلام إنّما وقع في أصول المصادر، لا في فروعها.

الثاني: أنّا نقول: إنّما صحّ لصحّته واعتلَّ لاعتلاله طلباً للتشاكل، وذلك لا يدلّ على الأصليَّة والفرعيَّة، وصار هذا كما قالوا: «يَعِدُ»، والأصل فيه «يَوْعِدُ»؛ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وقالوا: «أعِدُ»، و«نَعِدُ»، و«تَعِدُ»، والأصلُ فيها: «أوْعِدُ» و«نَوعِدُ» و«تَوْعِدُ»، فحذفوا الواو ـ وإن لم تقع بين ياء وكسرة ـ حملاً على «يَعِدُ»، ولا يدلّ

ذلك على أنها مشتقة من «يَعِدُ»، وكذلك قالوا: «أكرِمُ»، والأصل فيه «أُأكْرِمُ»، فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعهما، وقالوا: «نُكرِمُ»، و«تُكْرِمُ»، و«يُكْرِمُ»، والأصل فيها: «نُؤَكْرِم»، و«تُؤَكْرِم»، و«يُؤَكْرِم»، كما قال الشاعر (من الرجز):

* فــإنَّــه أهْــلٌ لأنْ يُــؤَكْــرَمَــا[1] *

فحذفوا الهمزة ـ وإن لم يجتمع فيها[2] همزتان ـ حملاً على «أُكْرِمُ»؛ ليَجْرِيَ البابُ على سَنَنٍ واحد، ولا يدلّ ذلك على أنها مشتقة من «أُكْرِمُ»، فكذلك ها هنا.

والثالث: أنا نقول: يجوز أن يكون المصدر أصلاً، ويحمل على الفعل الذي هو فرع، كما بنينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة، نحو: «يَضْرِبْنَ» حملاً على «ضَرَبْنَ» وهو فرع؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي، وكما قال الفراء: إنما بُني الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين؛ فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ها هنا.

وأما قولهم: «إن الفعل يعمل في المصدر؛ فيجب أن يكون أصلاً» قلنا: كونه عاملاً فيه لا يدلّ على أنه أصل له، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنّا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء؛ ولا خلاف أنّ الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء، فكذلك ها هنا.

والثاني: أنّ معنى قولنا: «ضَرَبَ ضَرْباً»، أي: أوقع ضرباً، كقولك: «ضَرَبَ زَيْداً» في كونهما مفعولين، وإذا كان المعنى أوقع ضرباً فلا شك أن «الضرب» معقول قبل إيقاعه، مقصود إليه، ولهذا يصحّ أن يؤمر به فيقال: «اَضْرِبْ»، وما أشبه ذلك، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك، دلّ على أنه قبل الفعل.

وأما قولهم: «إن المصدر يُذكَر تأكيداً للفعل، ورتبة المؤكَّدِ قبل رتبة المؤكِّدِ» قلنا: وهذا أيضاً لا يدلّ على الأصالة والفرعية، ألا ترى أنك إذا قلت: «جَاءَني زَيْدٌ زَيْدٌ»، وَ«رأيْتُ زَيْداً زَيْداً»، وَ«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ زَيْدٍ» فإن«زيداً» الثاني يكون توكيداً للأول في هذه المواضع كلّها، وليس مشتقاً من الأول، ولا فرعاً عليه، فكذلك ها هنا.

وأما قولهم: «إنّا نجد أفعالاً ولا مصادِرَ لها»، قلنا: خُلُوّ تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً وأن الفعل فرع عليه، لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعاً، ألا ترى أنهم قالوا: «طَيْرٌ عَبَادِيد»، أي: متفرقة، فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجَمْع، وكذلك أيضاً قالوا: «طَيْراً أَبَابِيلَ» قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾ [الفيل: ٣]، أي: جماعاتٍ في تفرقة وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين، وزعم

---

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٣١٦؛ والخصائص ١/ ١٤٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٨٧.

(٢) أي: في «يؤكرم».

بعضهم أن واحده «إِبَوْلٌ»، وزعم بعضهم أنّ واحده «إِبِّيلٌ»، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين، والظاهر أنهم جعلوا واحده «إبَّولاً» و«إبِّيلاً» قياساً وحملاً، لا استعمالاً ونقلاً، والخلاف إنما وقع في استعمالهم لا في قياس كلامهم.

ثم نقول: ما ذكرتموه معارَضٌ بالمصادر التي لم تُستعمل أفعالُها، نحو: «وَيْلَهُ»، و«ويْحَهُ»، و«وَيْهَهُ»، و«وَيْبَهُ»، و«وَيْسَهُ»، و«أَهْلاً وسَهْلاً»، و«مَرْحباً»، و«سَقْياً»، و«رَعْياً»، و«أُفَّةً»، و«تُفَّةً»، و«تَعْساً»، و«نَكْساً»، و«بُؤْساً»، و«بُعْداً»، و«سُحْقاً»، و«جُوعاً» و«نُوعاً»، و«جَدْعاً»، و«عَقْراً»، و«خَيْبَةً»، و«دَفْراً»، و«تبًّا»، و«بَهْراً».

قال ابن ميادة (من الطويل):

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي
بِجَارِيَةٍ، بَهْراً لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرا[1]

فإن هذه كلّها مصادر لم تستعمل أفعالها، فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلوّ الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلاً لكون الفعل أصلاً فليس بأولى مما ذكرناه من خلوّ المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلاً؛ فتتحقّق المعارضة، فيسقط الاستدلال.

وأما قولهم: «إن المصدر لا يُتصوَّر ما لم يكن فعلَ فاعِلٍ، والفعل وضع له «فَعَلَ» و«يَفْعَلُ»» قلنا: هذا باطل؛ لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر، نحو: «الضَّرْب» و«القَتْل»، وما نسمِّيه فعلاً من «فَعَلَ» و«يَفْعَلُ» إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معيَّن، ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته؛ لأنه لو جاز أن يقال: «ضرب زيدٌ» قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك: أخبرك بما لا تعرف، وذلك محال، والذي يدلّ على صحة ما ذكرناه تسميتُه مصدراً.

قولهم: «إن المراد به المفعول، لا الموضِعُ، كقولهم: «مركب فاره»، و«مشرب عذب»، أي: مركوب فاره ومشروب عذب»، قلنا: هذا باطل من وجهين:

أحدهما: أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه، والظاهر أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول؛ فوجب حمله عليه.

والثاني: أن قولهم: «مركب فاره»، و«مشرب عذب» يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب، ونسب إليه الفَرَاهة والعُذُوبة للمجاورة، كما يقال: «جَرَى النَّهْرُ» والنهر لا يجري، وإنما يجري الماء فيه، قال الله تعالى: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥]؛ فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذي يجري فيها؛ لما بينا من المجاورة، ومنه قولهم: «بَلَدٌ آمِنٌ»، و«مكانٌ آمِنٌ» فأضافوا

---

(١) البيت لابن ميادة في ديوانه ص ١٣٥؛ وأساس البلاغة (بهر)؛ وإصلاح المنطق ص ١٣٠؛ والأغاني ٢/ ٣٣٧؛ وأمالي المرتضى ١/ ٣٤٦؛ والحماسة البصريّة ٢/ ١١١؛ والكتاب ١/ ٣١١.

اللغة: تفاقدوا: فقد بعضهم بعضاً. بهراً لهم: تَعْساً وغلبةً.
المعنى: فقد القوم بعضاً منهم عندما عرّضوني لبيع مهجتي لامرأة صغيرة أحببتها، ثم يدعو عليهم بالتعاسة والغلبة بعد تضييعهم لها.

«الأمْنَ» إليه مجازاً؛ لأنه يكون فيه؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾ [العنكبوت: ٦٧]، فأضاف «الأمن» إليه لأنه يكون فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، فأضاف «المكر» إلى «الليل والنهار»، لأنه يقع فيهما، ومنه قولهم: «ليل نائمٌ»، فأضافوا «النوم» إلى «الليل» لكونه فيه، قال الشاعر (من الطويل):

لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السُّرَى
وَنِمْتِ، وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمِ[١]

أي: بمَنُوم فيه، ومنه قولهم: «يَوْمٌ فَاجِرٌ» فأضافوا «الفُجُورَ» إليه لأنه يقع فيه، قال الشاعر (من الطويل):

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْخَيْلَ تَتْرَى أَثَائِجاً
عَلِمْتُ بِأَنَّ الْيَوْمَ أَحْمَسُ فَاجِرُ[٢]

أي: مفجور فيه، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تُحْصَى؛ فدل على أن المراد بقولهم: «مركب فاره»، و«مشرب عَذْب» موضع الركوب وموضع الشرب، وأضيف إليه «الفَرَاهة» و«العُذُوبة» للمجاورة على ما بينا.

وقد أفردنا في هذه المسألة جزءاً استوفينا فيه القول، واستقصينا فيه الكلام، والله أعلم»[٣].

وقد استمر هذا الاختلاف حول أصل الاشتقاق إلى أيامنا هذه. فمن علمائنا من انتصر للنظرية البصرية، «لأن المصدر يدل على حدث، والفعل يدل على حدث وزمن، والأسماء المشتقّة تدل على حدث وزمن مع زيادة ثالثة كالدّلالة على الفاعل أو المفعول أو التفضيل أو المكان. فهذه الكثرة من المشتقات التي جعلت للغة سعتها ومرونتها، أخذت من المصادر التي هي جميعاً أسماء معانٍ»[٤]. ومنهم من انتصر للنظرية الكوفية، ذاهباً إلى «أنه يصعب اعتبار المصدر أصلاً للاشتقاق للأسباب التالية:

١ ـ إنّ المصدر هو اسم لمعنى، وأسماء المعاني أسماء مجرّدة لا يمكن أن تكون

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٩٩٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٦٥، ٨/ ٢٠٢؛ والكتاب ١/ ١٦٠؛ ولسان العرب ٢/ ٤٤٢ (ربح).
اللغة: أمّ غيلان: شجر السمر، ولعلّه (هنا) يريد بها أمّ الفرزدق. السرى: السير ليلاً. المطي: جمع المطيّة وهي الدابّة التي تمتطى.
المعنى: لقد عتبت علينا يا (أم غيلان) لسيرنا ليلاً، ثم نمت، ولكن ليل السفر لا يُنام فيه.

(٢) البيت للحارث بن وعلة في شرح اختيارات المفضَّل ٢/ ٧٨٠؛ ولوعلة الجرمي في المعاني الكبير ص ٩٤٦.
اللغة: تترى: متتابعة، تجيء قطعة إثر قطعة. أثائج: جمع وثيج، وهو المكتنز القويّ. الأحمس: العام الشديد.
المعنى: عندما رأيت الفرسان تأتي إثر الفرسان على خيولها المكتنزة القويّة، أدركت أن اليوم شديد، وسيقع فيه فجور وفسق كثير.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢١٧ـ ٢٢٤.

(٤) سعيد الأفغاني: في أصول النحو. ط ٢، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٩٥٧، ص ١٣٤. وقد أيّده في رأيه صبحي الصالح (انظر كتابه: دراسات في فقه اللغة ص ١٨١).

أصولاً لألفاظ أقرب منها إلى التجسيد، واللغات، كما هو معروف، تسير في تطورها من التجسيد إلى التجريد لا العكس.

٢ ـ إن لكثير من الأفعال عندنا مصادر متعدِّدة، والمعقول أن يشتقّ المتعدِّد من الواحد، لا الواحد من المتعدِّد. . .

٣ ـ إنّ المصدر اسم للفعل، ويصعب ظهور الاسم قبل ظهور مسمّاه، فلا «جلوس» قبل أن يعرف الفعل «جلس»، اللّهم إلا إذا كان ذلك في الذهن»[١].

وقد ذهب أحد الباحثين المعاصرين إلى أنَّ أصل المشتقات جميعاً شيء آخر، لا هو المصدر، ولا هو الفعل، و«أن الفعل مقدَّم على المصدر، وعلى جميع المشتقّات في النشأة، وأن هذه المشتقات جميعها، ومعها المصدر، مشتقّة من الفعل، بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقّات، وهي أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات»[٢]، أي: إنّ الأسماء الجامدة وأسماء الأصوات هي أصل للفعل، والفعل بدوره أصل للمشتقات.

ولهذه النظرية ما يسوِّغها، إذ كثيراً ما اشتق العرب من الأسماء الجامدة فقالوا: «دَمَغْتُه» إذا ضربت دماغه، و«أَفَخْته» إذا ضربت يافوخه و«تَبَنَّيته»، إذا اتخذت منه ابناً، وشَتَوا وأَخْرفوا وأرْبَعوا إذا دخلوا في الشتاء والخريف والربيع[٣]، كما اشتقوا من أسماء الأصوات فقالوا: هاهيت وحاحيت، وعاعيت وحأحأت وسأسأت وشأشأت[٤]. يقول ابن جني: «الحروف يشتقّ منها ولا تشتقّ هي أبداً، وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرّف، تشابهت بذلك أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقّة من شيء، لأنّه ليس قبلها ما تكون فرعاً له، ومشتقّة منه. يؤكِّد ذلك عندك قولهم: سألتك حاجة فَلَوْلَيْتَ لي؛ أي: قلت لي: لولا، فاشتقّوا الفعل من الحرف المركّب من لو ولا»[٥].

لكن هذه النظرية تمثِّل جانباً من اللغة لا اللغة كلّها؛ إذا اشتق العرب الأسماء من الأفعال نحو «قائم» من «قام»، و«منطلق» من «انطلق»[٦]، كما اشتقّوا الأفعال من الأسماء نحو: «بَرِقَ» من «البَرْق»، و«شَمِسَ» (أي: كان مشمساً) من «الشمس»، و«قَلَبه» (أصاب قلبه) من «القلب»، و«اسْتَحْجَر» من «الحَجَر». . . إلخ[٧]. كما اشتقّوا الأسماء من الأسماء، فاشتقوا «فارس» من «الفرس»، و«تامر»

---

(١) فؤاد ترزي: الاشتقاق. ص ٦١ـ ٦٢.
(٢) عبد الله أمين: الاشتقاق. ص ١٤.
(٣) انظر: ابن جني: الخصائص ج ٢ ص ٣٣ـ ٣٤.
(٤) هذه الأفعال تقال لزجر الحيوانات. فـ «هاهيت» تقال لزجر الإبل، و«عاعيت» لزجر الغنم، و«حأحأت» لزجر الكبش، و«سأسأت» و«شأشأت» لزجر الحمار.
(٥) ابن جني: الخصائص، ج ١، ص ٤٣٦.
(٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣ـ ٣٤.
(٧) انظر فؤاد ترزي: الاشتقاق. ص ٢٨٣ـ ٢٨٦.

(صاحب التمر) من «التمر»، و«الفاعلية»، و«المسؤولية»، و«الانهزامية»، و«الحزبية»، من «الفاعل»، و«المسؤول»، و«الانهزام»، و«الحزب»[١].

ولعلّ أقرب المذاهب إلى الحقيقة، بالنسبة إلى أصل الاشتقاق، مذهب فؤاد ترزي، الذي يتلخّص في:

١ ـ أنّ أصل الاشتقاق في العربية ليس واحداً، فقد اشتقّ العرب من الأفعال، والأسماء (الجامد منها والمشتق)، والحروف، ولكن بأقدار تقلّ حسب ترتيبها هذا. فأكثر ما اشتق منه الأفعال، ثم الأسماء، فالحروف.

٢ ـ أنّ ما ندعوه بالمشتقات ـ بما فيها المصادر ـ قد اشتق من الأفعال بصورة عامّة.

٣ ـ أنّ هذه الأفعال، بدورها، قد تكون أصيلة مرتجلة، وقد تكون اشتقّت من أسماء جامدة، أو ما يشبه الأسماء الجامدة من أسماء الأصوات والحروف»[٢].

وإن كان الباحثون، قد اختلفوا في أصل الاشتقاق، وفي اشتقاق المصدر والفعل، فإنهم لم يختلفوا في بقية المشتقات، وعندهم أن هذه المشتقات تشمل اسم المصدر[٣]، واسم المرّة[٤]، واسم الهيئة[٥]، والمصدر الميمي[٦]، واسم الزمان[٧]، واسم المكان[٨]، واسم الفاعل[٩]، واسم المفعول[١٠]، والصِّفة المشبّهة[١١]، وصيغ المبالغة[١٢]، واسم التفضيل[١٣]، واسم الآلة[١٤].

وقد ذهب جمهور النحاة إلى اعتبار الفعل

---

(١) للمزيد من التوسع انظر: فؤاد ترزي: الاشتقاق، ص ٢٣٨ـ ٢٤١.

(٢) فؤاد ترزي: الاشتقاق. ص ٧٢ـ ٧٣.

(٣) هو اسم يساوي المصدر في الدلالة على الحدث، ويختلف عنه بخلوه من بعض أحرف فعله لفظاً وتقديراً، نحو: تكلم كلاماً وأعطى عطاءً.

(٤) هو اسم يقصد به الدلالة على معنى المصدر ووقوعه مرّة واحدة، نحو: جلستُ جَلْسةً، ووقفتُ وَقفة.

(٥) هو اسم يقصد به الدلالة على معنى المصدر وهيئة وقوعه، نحو: جلس جلسة العُلَماء، ووقف وقفة الرياضيِّين.

(٦) هو اسم بمعنى المصدر، يبدأ بميم زائدة لغير المفاعلة نحو: مورِد، موقف.

(٧) هو اسم يدل على زمن وقوع الفعل، نحو: مولد، مستقبَل.

(٨) هو اسم يدل على مكان وقوع الفعل نحو: مولد، مجلِس.

(٩) هو اسم يشتق من الفعل للدلالة على وصف من قام بالفعل على معنى الحدوث (أي: أن يكون المعنى القائم بالموصوف متجدِّداً بتجدّد الأزمنة، فلا تكون الصفة ملازمة لموصوفها ثابتة فيه)، نحو: جالس، مجتهِد.

(١٠) هو اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه هذا الفعل، نحو: مكتوب مستخرَج.

(١١) هي اسم يشتق من الفعل اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف على وجه الثبوت، نحو: كريم، أبيض.

(١٢) هي ألفاظ تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل بزيادة، نحو: فهَّامة، سبَّاح، صدِّيق.

(١٣) هو الاسم المبني على «أفعل» غالباً، لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل، نحو: أكرم، أعلم.

(١٤) هو الاسم الدال على الآلة، نحو: منشار، مبرد.

الماضي المجرّد الثلاثي أو الرباعي، الأصل الذي اشتُقَّت منه الأفعال المزيدة التي تأتي على أوزان كثيرة منها[١]:

١ ـ مزيدات الثلاثي ومنها: فَعَّل يُفَعِّل (جدَّد، يجدِّد)، أفْعل يُفْعِل (أكرم، يُكْرم)، فاعل يفاعل (جَالَس، يُجالِس)، تفعَّل يَتَفَعَّل (تعلَّم، يَتَعَلَّم)، تَفاعل يَتَفَاعَل (تقاتَل، يَتَقَاتَل)، انْفَعَلَ يَنْفَعِل (انقسم، يَنْقَسِم)، افْتَعَلَ يَفْتَعِل (اجتمَعَ، يَجْتَمِع)، افْعَلَّ يَفْعَلّ (ابيضَّ يَبْيَضُّ)، استَفْعَلَ يَسْتَفْعِل (استَخرجَ، يستخْرِج)، افعوعَلَ يَفْعَوعل (اعشَوشب، يَعْشَوْشَب).

٢ ـ مزيدات الرباعي ومنها: تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلَ (تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَج)، افْعَنْلَل يَفْعَنْلِل (احْرَنْجم يَحْرَنْجم)، افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ (اطمأَنَّ يطمئنُّ)، تَفَيْعَل يَتفَيْعَل (تَشَيْطَن يَتَشَيْطَن)، تَمَفْعَل يَتَمَفْعَل (تَمَسْكَن يَتَمَسْكَنْ).

للتَّوسُّع: انظر المصادر التي أثبتناها في آخر مادة «الاشتقاق».

للتوسُّع انظر:

ـ المراجع المذكورة في هوامش هذه المادّة.

ـ ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية. طنطاوي محمد طنطاوي منصور دراز. جامعة الاسكندرية، ١٩٦٩ م.

الاشتقاق الدلاليّ

انظر: التوليد الدلاليّ.

الاشتقاق الصرفيّ

هو الاشتقاق الصغير.

انظر: الاشتقاق الصغير.

الاشتقاق العامّ

هو الاشتقاق الصَّغير.

انظر: الاشتقاق الصَّغير.

الاشتقاق على التَّوَهُّم

انظر: الاشتقاق من المشتقّ.

الاشتقاق الكُبّار

هو النحت.

انظر: النَّحت.

الاشتقاق الكبير

١ ـ تعريفه: الاشتقاق الكبير أو الأكبر[٢]، أو القلب اللغوي[٣]، هو أن يكون بين كلمتين[٤] تناسب في اللفظ

---

(١) انظر: فؤاد ترزي: الاشتقاق ص ٢٤٩ ـ ٢٥٣. وانظر معاني هذه المزيدات في المرجع نفسه، ص ٢٦١ ـ ٢٨٢.

(٢) كما يسميه ابن جني. انظر كتابه: الخصائص ج ٢، ص ١٣٣ ـ ١٣٤. وهذه التسمية يُطلقها اللغويون المحدثون على النوع الثالث من الاشتقاق، كما سنعرف بعد قليل.

(٣) كما يسمّيه فؤاد ترزي. انظر كتابه: الاشتقاق ص ٣٢٣. وقد سمّاه عبد القادر المغربي «القلب» بالإطلاق (انظر كتابه: الاشتقاق والتعريب. مطبعة الهلال بمصر، ١٩٠٨، ص ١٤).

(٤) يذهب عبد القادر المغربي في كتابه «الاشتقاق والتعريب» (ص ١٥)، إلى أن الكلمة الأكثر شيوعاً وتداولاً تجعل الأصل المشتق منه، والأخرى مشتقّة، ومن ثم كان «الجذب» هو الأصل و«جبذ» هو الفرع المشتق، لأن جذب أكثر دوراناً على الألسنة. أما ابن جني فيذهب إلى أن الكلمتين قد تتقاربان في =

والمعنى[١] دون ترتيب الحروف، نحو: جذب وجبذ، حمد ومدح، اضمحَلّ وامضحَلّ. وأوّل من اهتم بهذا النوع من الاشتقاق وسمّاه هو ابن جني الذي أفرد له باباً خاصاً سمّاه «الاشتقاق الأكبر»، افتتحه بقوله: «هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي ـ رحمه الله ـ كان يستعين به، ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر[٢]، لكنه مع هذا لم يسمِّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلَّل به. وإنّما هذا التلقيب لنا نحن. وستراه فتعلم أنه لَقَب مستحسن. وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه. وذلك كترتيب (س ل م)، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرّفه، نحو سلم ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة، والسليم: اللديغ، أطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة... فهذا هو الاشتقاق الأصغر... وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه، وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرّف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد»[٣].

ومن الشواهد التي أوردها على هذا النوع من الاشتقاق تقليب (ج ب ر) «فهي، أين وقعت للقوّة والشدّة، منها «جبرت العظم والفقير» إذا قويتهما، وشددت منهما، والجَبْر: الملِك لقوته وتقويته لغيره. ومنها «رجل مجرَّب» إذا جرَّسْته الأمور ونجَّذته، فقويت مُنَّته، واشتدَّت شكيمته، ومنه الجراب لأنه يحفظ ما فيه... ومنها «الأبجر والبُجرة» وهو القوي السُّرَّة... ومنه «البرج» لقوَّته في نفسه وقوَّة ما يليه به... ومنها رجَّبت الرجل إذا عظَّمته وقوَّيت أمره، ومنه رجب لتعظيمهم إيّاه عن القتال فيه، وإذا كُرمت النخلة على أهلها فمالت دعموها بالرُّجبة، وهو شيء تسند إليه لتقوى به، والراجبة: أحد فصوص الأصابع، وهي مقويَّة لها»[٤]. كذلك يأخذ تقاليب (ق س و) فيجد فيها قوة واجتماعاً، فمنها «القسوة» وهي شدَّة القلب واجتماعه، ومنها «القوس» لشدتها، واجتماع طرفيها.

= التقديم والتأخير من غير أن تكون إحداهما مقلوبة عن الأخرى، كقولهم «جذب» «وجبذ»، ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً نحو: جذب، يجذب جذباً فهو جاذب والمفعول مجذوب، وجبذ، يجبذ جبذاً فهو جابذ والمفعول مجبوذ، فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك، لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر» (الخصائص ج ١ ص ٤٦٧).

(١) نقول تناسباً ـ لا اتحاداً ـ في المعنى، لأنه يغلب أن يكون في إحدى الكلمتين شيء من المعنى غير ملاحظ في الأخرى.

(٢) يعني أنه كان يستعين به لمعرفة أصول الكلم إن أعوزه الاشتقاق الأصغر.

(٣) ابن جني: الخصائص ج ٢ ص ١٣٣.

(٤) المصدر نفسه، ج ٢ ص ١٣٥ـ ١٣٦.

ومنها «الوَقْس» لابتداء الجرب، وذلك لأنه يجمع الجلد ويُقْحِله[(١)]، ومنها «الوسْق» للحمل، وذلك لاجتماعه وشدّته، ومنه: استوسق الأمر أي اجتمع، ﴿وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ ﴿١٧﴾﴾ [الانشقاق: ١٧] أي: جمع، وذلك لأنه استحثاث وجمع للمسوق بعضه إلى بعض. . .»[(٢)].

ولعل ابن جني وجد صعوبة، لا بل استحالة، في تعميم فكرته على الألفاظ الرباعية الأصول، أو ما يلحق بها، فقصر أمثلته على الألفاظ الثلاثية.

وفكرة التقاليب، تعود إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي حاول بعبقريته الفذَّة، حصر كل المستعمل من كلمات اللغة العربية، معتمداً على تقليب اللفظ إلى كل الاحتمالات الممكنة، ومبيِّناً المستعمل من هذه التقاليب من غير المستعمل. وعلى أساس فكرة التقاليب هذه، رتّب معجمه «كتاب العين». لكن الخليل لم يَرَ أن التقاليب الستة للكلمة الثلاثية، تدخل في باب اشتقاق واحد، وترجع إلى أصل واحد يجمعها، بسبب اشتراكها في الحروف الثلاثة مهما يكن موقعها وترتيبها[(٣)]. وعلى نهج الخليل سار ابن دريد (٨٣٨ـ ٩٣٣ م)، وغيره[(٤)] في ترتيب مواد معاجمهم. ويظهر أن أستاذ ابن جني، أبا علي الفارسي، قد استهوته هذه الفكرة كما يذكر ابن جني نفسه[(٥)].

وتعسُّف ابن جني واضح كل الوضوح، في المذهب الذي ذهبه، وحتى في الأمثلة التي استشهد بها، «إذ كيف يستطيع المرء أن يجد صلة بين القول والقِلو، وهو حمار الوحش، وبين اللوقة (الزبدة) واللَّقوة (العُقاب)، والكلام والمَلِك والكمال والكلِمْ (الجرح)، والبجرة (السُّرَّة) والبرج؟ ولعلّه ليس عَبَثاً أن أغفل ابن جني لفظة كالجرب مثلاً ـ وهي من تقاليب (ج ب ر)، حين رأى أنه لا يستطيع أن يستنبط من الداء قوة»[(٦)]. وقد شعر ابن جني نفسه بهذا التكلّف فقال: «على أن هذا وإن لم يطّرد وينقد في كل أصل، فالعذر على كل حال فيه أبين منه في الأصل الواحد، من غير تقليب لشيء من حروفه، فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضيّة الاشتقاق له

---

(١) يُقحِلُه: يجعله قحلاً (يابساً).

(٢) ابن جني: الخصائص ج ٢، ص ١٣٦ـ ١٣٧.

(٣) يذكر الشيخ صبحي الصالح في كتابه «دراسات في فقه اللغة» (ص ١٨٨) أن الخليل بن أحمد الفراهيدي، قد فطن إلى هذه الروابط المعنوية في الاشتقاق الكبير. لكنه لم يقدم أي دليل يثبت ما يذهب إليه. ونحن لا نرى رأيه، إذ لم نجد في معجم الخليل «العين»، أي إشارة إلى هذه الروابط المعنوية. زد على ذلك أن ابن دريد الذي نَهَجَ نَهْج الخليل في معجمه «الجمهرة»، اكتفى بعرض التقاليب مهملاً المعنى الذي اشتركت فيه، كما أكد الصالح نفسه (دراسات في فقه اللغة ص ١٩٠).

(٤) منهم الأزهري في معجمه «تهذيب اللغة»، والقالي في معجمه «البارع»، وابن سيدة في «المحكم»، والزبيدي في «مختصر العين».

(٥) ابن جني: الخصائص، ج ٢، ص ١٣٣.

(٦) فؤاد ترزي: الاشتقاق. ص ٣٢٧.

كان فيما تقلّبت أصوله: فاؤه وعينه ولامه، أسهل والمعذرة فيها أوضح. وعلى أنك إن أمعنت النظر ولاطفته، وتركت الضجر وتحامَيْته، لم تكد تعدَم قرب بعض من بعض، وإذا تأمّلت ذلك، وجدته بإذن الله»[1].

٢ ـ موقف الباحثين منه: وقف اللغويون والباحثون من مذهب ابن جني ثلاثة مواقف مختلفة، ففريق منهم أيّده وبالغ فيه، ومن هذا الفريق الزجّاج الذي كان يزعم أن كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف، وإن نقصت حروف إحداهما عن حروف الأخرى، فإن إحداهما مشتقّة من الأخرى، فتقول: «الرَّحل مشتق من الرحيل، والثور إنما سمِّي ثوراً لأنه يثير الأرض، والثوب إنما سمّي ثوباً لأنه ثاب (أي: رجع) لباساً بعد أن كان غزلاً»[2].

وفريق أنكر هذا النوع من الاشتقاق كالسيوطي الذي يقول: «وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح بن جني، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيراً، وليس معتمداً في اللغة، ولا يصحّ أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب، وإنما جعله أبو الفتح بياناً لقوة ساعده ورد المختلفات إلى قدر مشترك، مع اعترافه وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ، وأن تراكيبها تفيد أجناساً من المعاني مغايرة للقدر المشترك، وسبب إهمال العرب، وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه أن الحروف قليلة وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى فخصّوا كل تركيب بنوع منها، ليفيدوا بالتركيب والهيئات أنواعاً كثيرة ولو اقتصروا على تغاير المواد، حتى لا يدلّوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب لمنافاتهما لهما، لضاق الأمر جدّاً، ولاحتاجوا إلى ألوف حروف المعاني لا يجدونها، بل فرَّقوا بين معتِق ومعتَق بحركة واحدة حصل بها تمييز بين ضدّين»[3].

ومن هذا الفريق أيضاً إبراهيم أنيس، الذي اتهم ابن جني بالتكلّف والتعسُّف، لأنه «إن استطاع في مشقّة وعَنَت أن يسوق لنا للبرهنة على ما يزعم بضع مواد من كل مواد اللغة التي يقال إنها في جمهرة ابن دريد تصل إلى أربعين ألفاً، وفي معجم لسان العرب تكاد تصل إلى ثمانين ألفاً، فليس يكفي مثل هذا القدر الضئيل المتكلّف لإثبات ما يسمى بالاشتقاق الكبير»[4].

ومنه أيضاً فؤاد ترزي الذي دحض هذه النظرية بحجج قويّة، فقال: «إن الاعتقاد بصحّة هذه النظرية يترتّب عليه أمران: الأول أن لكلّ حرف من حروف العربية قيمة دلالية خاصّة لا يضيرها تغيُّر موقع الحرف في اللفظة، أو تغييره بحرف آخر من مخرجه. والثاني: أن صوت الحرف هو الذي يؤدي إلى هذه القيمة الدلالية. وفي كل من هذين الأمرين ما فيه من مجافاة للواقع وحدّ لمدلولات اللغة. ولو فرضنا، جدلاً، وجود دلالة معنوية خاصّة

---

(١) ابن جني: الخصائص ج ١ ص ١١ـ ١٢.

(٢) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ج١ ص ٣٥٤.

(٣) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج ١، ص ٣٤٧.

(٤) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ٦٨.

للحرف العربي، لاقتضى ذلك أن تلازمه هذه الدلالة في كل لفظة يوجد فيها، ومن ثم يصبح بين جميع الكلمات التي تشترك في حرف أو أكثر نوع من الاشتراك المعنوي يتناسب وعدد الحروف المشتركة بينها. ويترتّب على هذا وجود قرابة معنوية بين الألفاظ التي تشترك بحرف واحد من نحو: ماج، ومرح، ودمج، وعمد، وعلم، وسقم، وقرابة أقوى بين الألفاظ التي تشترك بحرفين من نحو: سلم، وسلب، وكسد، وحسد، وجلس، ولمس، وقرابة توجب الترادف بين الألفاظ التي تشترك بجميع الحروف مهما كان ترتيبها من نحو: لمح، وحمل، وحلم، وحمل، وحلِم، ومِلح، وهذا يتنافى والواقع، ويتعارض وفلسفة اشتقاق الكلم في اللغة كما نعلمه، ولا يتفق بتفاصيله مع نظرية ابن جني نفسها. ولا أدري كيف يمكن تفسير الأضداد على هذا الأساس... وقد أشرنا إلى أنّ في اللغة كثيراً جدًّا من الألفاظ التي يتعذّر إيجاد أيّة صلة معنوية بين تقاليبها»[1].

وفريق ثالث وقف موقفاً وسطاً بين الفريقين السابقين؛ فمن ناحية تحفَّظ على بعض الأمثلة التي أوردها ابن جني في هذا الباب، واتّهمه بالتعسف أحياناً[2]، لكنه ذهب إلى أنه «مع هذا التحفّظ، ومع هذا الحذر من الوقوع في التكلّف، يظل بحث الاشتقاق الكبير يؤتي ثمره إلى اليوم، حتى ليمكن القول: إن لغويي العرب لم يعرفوا إنتاجاً أعظم منه»[3].

ونحن نرى أنه إذا أطلنا النظر في معجم «العين» أو في غيره من المعاجم التي اعتمدت أساس «التقليبات» الخليلي، نرى أنّ ثَمَّة تباعداً بين معاني معظم الكلمات التي تنتمي إلى تقاليب لفظة ما، دون أن نعدم شواهد تتشابه فيها معاني بعض ما تنتظمه تقاليبها من كلمات. ومن أمثلة هذه الشواهد: يَئِسَ وأَيِسَ، وكلام وحشي وحُوشي، وبَثَّ وثَبَّ، وشَجَّ وجَشَّ (دَقَّ وكَسَرَ)، وبَجَّ وجَبَّ (قطع)، والأوباش والأوشاب (الأخلاط من الناس)، ورضب وربض، وهفا فؤاده وفَها، وعاثَ في الأرض وعَثا فيها، وما أطيبه وأيطَبَه... إلخ[4]، لكن القلب في هذه الأمثلة يقوم على الترادف بين اللفظين، والترادف ليس من دواعي الاشتقاق.

ويظهر أن القلب سنّة من سنن العرب كما يؤكد ابن فارس[5]. وقد يعود بعض أمثلة هذه القلب إلى أسباب عدَّة منها الاختلاف في التقديم والتأخير نحو صاعِقَة وصاقِعة، والاضطرار في بعض المواضع بسبب السجع أو القافية أو الاتباع، وغلط الرواة،

---

(١) فؤاد ترزي: الاشتقاق. ص ٣٣١ـ ٣٣٢.

(٢) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة. ص ١٩٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٠٩.

(٤) انظر السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها. ج ١، ص ٤٨١.

(٥) يقول ابن فارس: «ومن سنن العرب القلب، وذلك يكون في الكلمة، ويكون في القصّة، فأما الكلمة فقولهم جذب وجبذ وبكل ولبك، وهو كثير وقد صنَّف فيه علماء اللغة» (انظر كتابه الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ص ٢٠٢).

واضطراب الحروف على اللسان، نحو «لعمري»، و«رَعَمْلي»، والرغبة في تخفيف اللفظ أو التفنُّن فيه.

٣ ـ صلته بالاشتقاق: اختلف الباحثون في صلة هذا الإبدال اللغويّ بالاشتقاق، إذ اعتبره بعضهم أحد أنواع الاشتقاق وسمّاه «الاشتقاق الكبير»[(١)]، أو «الأكبر»[(٢)]، وذهب آخرون، ومنهم فؤاد ترزي، إلى أن الإبدال يتنافى وطبيعة الاشتقاق، وحجّته:

أ ـ أن الاشتقاق، في أساسه، لا يهدف إلى الترادف، ولا يؤول إليه.

ب ـ أن ابن جني، الذي توسّع في مفهوم الاشتقاق إلى حدّ أدخل فيه القلب اللغوي، لم يعتبر الإبدال ضرباً منه[(٣)]، وكذلك فعل السيوطي[(٤)] وغيرهما. وعنده أن الإبدال ليس سوى ظاهرة صوتية تقوم على استبدال بعض الحروف ببعضها الآخر، وتعود إلى أسباب عِدَّة منها:

أ ـ التطور الصوتي في الحرف المبدل[(٥)]، وأكثر ما يكون ذلك في الحروف المتقاربة المخرج كالسين والزاي في مثل «الشاسب» و«الشازب» (اليابس) وكالسين والصاد في نحو القسطل والقصطل.

ب ـ الخطأ في السمع في نحو «الخَطيط» في «القَطيط».

ج ـ التّصْحيف الناتج عن قلّة الإعجام قديماً نحو: تَقَيَّأت المرأة وتفَيّأت (تثَنَّت على بعلها وتكسَّرت له تدلّلاً وألقت نفسها عليه)[(٦)].

وأغلب الظن، أن الإبدال اللغوي، في معظم أمثلته الواردة في كتب اللغة والنحاة، أقرب أن يكون ظاهرة صوتية، من أن يكون ظاهرة اشتقاقيّة، ومردّ تلك الظاهرة الصوتية تقارب الحروف المبدلة، بالمخرج والصفة، أو بأحدهما، والخطأ في السمع، والتصحيف، واللثغة وما إليها. وهي موجودة في اللغات السامية، لكنها أكثر وضوحاً في اللغة العربية، بسبب امتداد الرقعة التي قطنها أو عرَّبها العرب، وبسبب تعدّد الأقوام الذين خضعوا للحكم العربي.

* * *

---

(١) عبد الله الأمين: الاشتقاق. ص ٣٣٣.

(٢) سعيد الأفغاني: في أصول اللغة والنحو. ص ١٢٣؛ وصبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة. ص ٢١٠.

(٣) انظر كتابه: الخصائص. ج ٢، ص ١٣٤.

(٤) انظر كتابه: المزهر في علوم اللغة وأنواعها. ج ١، ص ٣٤٧.

(٥) يقول إبراهيم أنيس في كتابه: من أسرار اللغة (ص٧٥). «حين نستعرض تلك الكلمات التي فسِّرت على أنها من الإبدال حيناً، أو من تباين اللهجات حيناً آخر، لا نشك لحظة في أنها جميعاً نتيجة التطور الصوتي، أي: أن الكلمة ذات المعنى الواحد، حين تروي لها المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفاً من حروفها، نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين، هي الأصل والأخرى فرع لها أو تطور عنها غير أنه في كل حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين للمبدل والمبدل منه. ودراسة الأصوات كفيلة بأن توقفنا على الصلات بين الحروف وصفات كل منها، أي: أن القرب في الصفة أو المخرج شرط أساسي في كل تطور صوتي».

(٦) فؤاد ترزي: الاشتقاق. ص ٣٤٥ـ٣٤٦.

للتوسُّع انظر:

- في الاشتقاق الكبير. الشيخ إبراهيم حمروش. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، جزء ٢، سنة ١٩٣٥ م، ص ٢٤٥ـ ٢٥٥.
- الإبدال اللغوي أو الاشتقاق الكبير. عز الدين التنوخي. مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مجلد ٣٥، جزء ١، سنة ١٩٦٠ م، ص ٣ـ ١١.

الاشتقاق اللفظيّ

انظر: التوليد اللفظيّ.

الاشتقاق المركَّب

هو الاشتقاق من المشتق.

انظر: الاشتقاق من المشتق.

الاشتقاق من المُشتَقّ

تشتقّ العربُ، عادة الأسماء والأفعال بالرّجوع إلى جذر الكلمة المُراد الاشتقاق منها، لكنّهم اشتقّوا أحياناً من المُشتقّ. فالجذر (ع و د) مثلاً اشتق منه «عِيد»، بالإعلال، ثم أخذ من «عيد» الجمعُ «أعياد»، والفعل «عيَّد»، ومصدره «التعييد». ومثله «قَيَّمَ ـ تَقْييماً» أخذاً من «قيمة»، مع أن الجذر هو «ق و م» للتفرقة بين تقييم الشيء ـ بمعنى معرفة قيمتِه ـ وبين تقويمه بمعنى جعله قويماً. وهو الذي يدعوه بعض النحاة بـ «الاشتقاق على التوهم».

الاشتقاق النحتيّ

انظر: النَّحْت.

الاشتمال

هو، في اللغة، مصدر الفعل «اشْتَمَل»، واشتَمَلَ على الشيء: احتواه وتضمَّنه، واشتمَلَ الشيءُ: كان عامًّا شاملاً.

وهو، في النحو، تعقيب الشيء ببعض ملابساته، ومنه بدل الاشتمال.

انظر: البَدَل.

أَشَرّ

يُخطِّىء بعض اللغويين من يقول: «هذا أَشَرُّ من ذاك» بحجّة أن الصواب: «هذا شَرٌّ من ذاك»[1]، استناداً إلى الآية: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ﴾ [الأنفال: ٢٢].

ولكن أجاز المصباح المنير أن نقول: «هذا أَشَرُّ من ذاك»، كما في لغة بني عامر[2]. وقال الألوسيّ في كشف الطرّة: «والحقّ أنّه ورد في الفصيح كثيراً «أَشَرّ» بالهمزة، وإن كان «شرّ» بدونها أكثر»[3].

الإشراب

الإشراب، في اللغة، مصدر الفعل «أَشْرَبَ». وأَشْرَبَ فلاناً: سقاه، أو جعله يشرب. وأَشرَب اللونَ: أشْبَعه. وأشرَبَ اللونَ غيرَه: مَزَجه به.

وهو، في النحو، التَّضمين.

---

(١) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ١٦٦.

(٢) المصباح المنير، مادة (ش ر ر).

(٣) عن محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة. ص ١٢٨.

انظر: التضمين.

إشراق السّوداء العَروضيّة

(. . . / . . . ـ نحو ٤٥٠ هـ/ ١٠٥٨ م)

إشراق السّوداء العَروضيّة: مولاة أبي المطرّف عبد الله بن غلبون. أخذت النحو عن مولاها، ففاقته في النحو واللغة، وبرعت، في العَروض. كانت تحفظ «الكامل» للمبرّد، و«النّوادر» للقالي وشرحهما. من سكان بَلَنْسِيَة. ماتت بدانية بعد سيّدها.

(بغية الوعاة ١/ ٤٥٨).

أشعث بن سهيل التُّجيبيّ

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

أشعث بن سهيل، أبو منصور التُّجيبيّ. من أهل مصر. كان عالماً بالنّحو قارئاً فاضلاً. روى كتاب «التّمام» لنافع بن أبي نُعيم القاري. روى عنه إسماعيل بن عبد الله النّحاس.

(بغية الوعاة ١/ ٤٥٨).

ابن الأشعث النحويّ

= عزيز بن الفضل بن فضالة (. . . / . . . ـ . . . / . . .).

الأشعريّ (أبو عبد الله)

= محمد بن يحيى بن محمد (٧٤١ هـ/ ١٣٤٠ م).

الإشفاق

الإشْفاق هو المُحاذرة والخوف، وهو من معاني «لَعَلَّ». والفرق بين التَّرجّي والإشْفاق أنَّ الأوّل يكون في المحبوب، في حين أنَّ الثاني يكون في المكروه.

آشق بن قاسم

= عاشق بن قاسم (نحو ٨٤٥ هـ/ ١٤٤١ م ـ ٩٤٥ هـ/ ١٥٣٨ م).

إشكابة الضرير النحويّ

= أحمد بن محمد بن أحمد (٣٩٠ هـ/ ١٠٠٠ م).

الإشْمام

الإشْمام، في اللغة، مصدر الفعل «أَشَمَّ». وأَشَمَّ الرجلُ: مَرَّ رافعاً رأسه مُتَكَبِّراً.

وهو، في علم القراءة: «النطق بحركة صوتيَّة تجمع بين الضمَّة والكسرة على التوالي السَّريع، بغير مَزْج بينهما، فينطِق المتكلِّم أوّلاً بجزء قليل من الضمّة، يعقبه جزء كبير من الكسرة»، وذلك نحو نُطق القيسيِّين وبني أسد ياء المدّ مُمالَةً نحو الواو في مثل «قِيْل» و«بِيْع». أو هو «الإشارة إلى حركة الضمّ من غير إبلاغ بها ولا تصويت». (انظر: الوقف بالإشمام). أو هو صَبْغ الصوت اللّغويّ بمسحة من صوت آخر، كإشمام الصاد صوت الزاي في قراءة الكِسائيّ بصورة خاصّة.

الأشموني

= عليّ بن محمد (نحو ٩٠٠ هـ/ نحو ١٤٩٥ م).

الأشنانداني

= سعيد بن هارون (٢٥٦ هـ/ ٨٧٠ م).

إشهار المزاد

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة التعبير

«إشهار المزاد»[١].

الأشوريّة

«لغة الأشوريين السّاميّة. وهي تعتبر اللهجة الشمالية (أي: المنطوق بها في الجزء الشمالي من بلاد ما بين النهرين) من اللغة الأكادية. أما اللهجة الجنوبية من اللغة الأكادية فهي اللغة البابلية»[٢].

أَشْياء[٣]

جمع «شيء» وقد جاءت على ألسنة العرب ممنوعةً من الصرف، وقد اختلف البصريون والكوفيّون في وزنها، فقد ذهب الكوفيون إلى أن «أشْياء» وزنه «أَفْعَاء»، والأصْلُ «أفْعِلاَء»، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه «أفْعَالٌ».

وذهب البصريون إلى أن وزنه «لَفْعاء»، والأصْلُ «فَعْلاَء».

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّ وزنه «أفْعَاء»؛ لأنه جمع «شَيْء» على الأصل، وأصلُ «شَيءٍ»: «شَيِّء» مثل «شَيِّع»؛ فقالوا في جمعه «أشْيِئَاء» على «أفْعِلاء»، كما قالوا في جمع «لَيِّن»: «ألْينَاء»؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة التي هي اللام طلباً للتخفيف، وذلك لأمرين:

أحدهما: تقارب الهمزتين؛ لأن الألف بينهما حرف خفيّ زائد ساكن، وهو من جنس الهمزة، والحرف الساكن حاجز غير حصين، فكأنه قد اجتمع فيه همزتان. وذلك مستثقل في كلامهم. وإذا كانوا قد قالوا في «سَوائية»: «سَوَايَة»، فحذفوا الهمزة مع انفرادها، فلأن يحذفوا الهمزة ها هنا مع تكرارها، كان ذلك من طريق الأولى. والآخر: أن الكلمة جمع، والجمع يُستثقل فيه ما لا يُستثقل في المفرد، فحذفت منه الهمزة طلباً للتخفيف.

والذي يدلّ على أنه يُستثقل في الجمع ما لا يُستثقل في المفرد أنهم ألزموا «خطايا» القَلْبَ، وأبدلوا في «ذوائب» من الهمزة الأولى واواً، كل ذلك لاستثقالهم في الجمع ما لا يستثقل في المفرد.

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه جمع «شَيْء» بالتخفيف، وجمع «فَعْل» على «أَفْعِلاَء» كما يجمعونه على «فُعَلاَء»، فيقولون: «سَمْح وسُمَحَاء»، و«فُعَلاَء» نظير «أفْعِلاء»، فكما جاز أن يجيء جمعُ «فَعْلٍ» على «فُعَلاء» جاز أن يجيء على «أفْعِلاَء» لأنه نظيره.

والذي يدلّ على ذلك أنهم قالوا: «طَبِيبٌ وإطِبَّاء»، و«حَبِيب وأحِبَّاء»، والأصل فيه «طُبَبَاء» و«حُبَبَاء»، نحو: «ظريف وظُرَفاء»، و«شريف وشُرَفاء»، إلا أنه لما اجتمع فيه حرفان متحرّكان من جنس واحد، واستثقلوا اجتماعهما، فنقلوه عن «فُعَلاَء» إلى «أفْعِلاء»، فصار «أطْبِبَاء». فاجتمع فيه أيضاً حرفان

---

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٣.

(٢) موسوعة المورد. ص ٩٧.

(٣) انظر:
- المسألة الثامنة عشرة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف».
- مادة (ش ي أ) في لسان العرب والصحاح.

متحركان من جنس واحد، فنقلوا حركة الحرف الأول إلى الساكن قبله فسكن، فأدغموه في الحرف الذي بعده، فقالوا: «أطِبَّاء»، فنقلوه من «فُعَلاَء» إلى «أفعِلاء»، فدلّ على ما قلناه.

وأما من ذهب إلى أن وزنه «أفْعَال»، فتمسَّك بأن قال: إنما قلنا إن وزنه «أفْعَال»، لأنه جمع «شَيْء»، و«شَيْء» على وزن «فَعْل»، و«فَعْل» يُجمع في المعتلّ العين على «أفْعال»، نحو: «بَيْت وأبيات»، و«سَيْف وأسياف». وإنما يمتنع ذلك في الصحيح، على أنهم قد قالوا فيه: «زَنْد وأزناد»، و«فَرْخ وأفراخ»، و«أنْف وآناف»، وهو قليل شاذ، وأما في المعتلّ، فلا خلاف في مجيئه على «أفْعال» مجيئاً مطرداً؛ فدلّ على أنه أفعال؛ إلا أنه منع من الإجراء تشبيهاً له بما في آخره همزة التأنيث.

والذي يدل على أن «أشياء» جمع، وليس بمفرد كـ «طرْفاء»، قولهم: «ثلاثة أشياء». والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد. ألا ترى أنه لو قيل: «ثلاثة ثوب» و«عشرة درهم» لم يجز، فلما جاز ها هنا أن يقال «ثلاثة أشياء»، و«عشرة أشياء»، دلَّ أنها ليست اسماً مفرداً وأنه جمع.

والذي يدلّ على ذلك أيضاً تذكيرهم «ثلاثة» و«عشرة» في قولهم: «ثلاثة أشياء»، و«عشرة أشياء»، ولو كانت كـ «طَرْفاء» مؤنثة، لما جاز التذكير، فيقال: «ثلاثة أشياء»، وكان يجب أن يقال: «ثلاث أشياء»؛ كما كنت تقول مثلاً: «ثلاث غرفة»؛ لو جاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع. وفي امتناع ذلك دليل على أنه جمع وليس باسم مفرد.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّ «أشياء» على وزن «لَفْعَاء»، لأن الأصل فيه «شَيْئَاء»، بهمزتين، على «فَعْلاَء» كـ «طرْفاء» و«حَلْفاء»، فاستثقلوا اجتماع همزتين وليس بينهما حاجز قويّ؛ لأن الألف حرف زائد خفيّ ساكن، والحرف الساكن حاجز غير حصين؛ فقدَّموا الهمزة التي هي اللام على الفاء؛ كما غيَّروا بالقلب في قولهم: «قِسِيّ» في جمع «قَوْس»، والأصل أن يقال في جمعها: «قُوُوس»؛ إلّا أنهم قلبوا كراهية لاجتماع الواوين والضمتين؛ فصار «قُسُوو»؛ فأبدلوا من الضمة كسرة؛ لأنه ليس في كلامهم اسم متمكّن في آخره واو قبلها ضمة؛ فانقلبت الواو الثانية التي هي لام ياءً؛ لانكسار ما قبلها؛ لأن الواو الأولى مدّة زائدة، فلم يعتدّ بها، كما لم يعتدّ بالألف في «كِسَاء» و«رداء»، لأنها لمّا كانت زائدة، صار حرف العلّة الذي هو اللام في «كساء» و«رداء» كأنه قد ولي الفتحة كما وليته في «عَصًى» و«رَحًى».

فكما وجب قلبه في «عَصًى» و«رَحًى» ألفاً، لتحرّكه وانفتاح ما قبله، فكذلك يجب قلب الواو الثانية ها هنا ياء لانكسار ما قبلها؛ فصار: «قُسُويٌ». وإذا انقلبت الواو الثانية، وجب أن تقلب الواو التي قبلها ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن، وجب قلب الواو ياء، وجُعِلت ياء مشدَّدة فصار «قُسِيّ»، وكسروا أوّله لما بعده من الكسرة والياء، فقالوا: «قِسِيّ»، كما قالوا: «عِصِيّ» و«حِقِيّ»، وما أشبه ذلك.

وكما غَيَّرُوا أيضاً بالقلب في «ذَوَائب» وبالحذف في «سَوَايَة»، وبَلْ أوْلَى؛ لأنهم إذا

أزالوا التقارب في «ذوائب» وأصله «ذأائب» بأن قلبوا الهمزة واواً، فقالوا: «ذوائب»، وحذفوها من «سَوَائية»، فقالوا: «سَوَاية»؛ فلأن يزيلوا التقارب بأن يقدموا الهمزة إلى أول الكلمة مع بقائها، كان ذلك من طريق الأولى، وإذا كانوا قد قلبوا من غير أن يكون فيه خِفَّة، فقالوا: «أَيِسَ» في «يئس»، و«بِئْرٌ مَعِيقَةٌ» في «عميقة»، و«عُقَابٌ عَبَنْقَاة وبَعَنْقَاة» في «عَقَنْبَاة»، و«مَا أَيْطَبه!» في «ما أطيبه!»، وما أشبه ذلك، مما لا يؤدِّي إلى التخفيف، فكيف فيما يؤدِّي إليه؟ فلهذا قلنا وزنها «لَفْعَاء».

والذي يدلُّ على أنه اسم مفرد أنهم جمعوه على «فَعَالى»، فقالوا في جمعه: «أَشَاوَى»، كما قالوا في جمع «صحراء»: «صَحَارى». والأصل في «صَحَارى» «صحاريُّ» بالتشديد، كما قال الشاعر (من الهزج):

لَـقَـدْ أَغْـدُو عَـلَـى أَشْـقَـ
ـرَ يَـغْـتَـالُ الـصَّـحَـارِيَّـا[1]

فالياء الأولى منقلبة عن الألف الأولى التي كانت في المفرد؛ لأنها سكنت وانكسر ما قبلها، والياء الثانية منقلبة عن ألف التأنيث التي قلبت همزةً في المفرد لاجتماع ألفين. فلما زال هذا الوصف، زالت الهمزة لزوال سببها، فكانت الثانية منقلبة عن ألف في نحو: «حُبْلَى» لا منقلبة عن همزة، ثم حذفت الياء الأولى طلباً للتخفيف؛ فصار «صَحَارِي» مثل «مَدَارِي»، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة؛ فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما فعلوا في «مَدَارَى»، فصارت «صَحَارَى»، وكذلك «أَشَاوَى» أصلها «أَشَايِيُّ»، بثلاث ياءات: الأولى عين الفعل المتأخِّرة إلى موضع اللام، والأخريان كاليائين في «صحارِيَّ»، ثم فعل به ما فعل بـ «صحاريّ»، فصار «أَشَايَا»، وأبدلوا من الياء التي هي عين واواً فصار «أَشَاوَى»، كما أبدلوا من الياء واواً في قولهم: «جَبيتُ الخراجَ جِبَاوَةً، وأتيته أُتْوَةً» والأصل فيه جباية وأُتْيَةً، وليس في إبدال الواو خروج عن الحكمة؛ فإنهم إذا كانوا يبدلون الحروف الصحيحة بعضها عن بعض، نحو: «أُصيلال» في «أُصيلان»، وإن لم يكن هناك استثقال، فلأن يبدلوا الياء واواً لأجل المقاربة، وإن لم يكن ما يوجب قلبها مثل أن تكون ساكنة مضموماً ما قبلها، نحو: «مُوسر» و«مُوقِن»، كان ذلك من طريق الأولى، فلما جمع على «فَعَالى»، فقيل: «أَشَاوَى» دلّ على ما قلناه.

والذي يدلّ على ذلك أيضاً أنهم قالوا في جمعه أيضاً «أَشْيَاوات»، كما قالوا في جمع «فَعْلاء» «فَعْلاوات»، نحو: «صَحْراء»

---

(١) البيت للوليد بن يزيد في ديوانه ص ٧٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٢٤، ٤٢٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٨٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٩٥؛ وشرح المفصل ٥/ ٥٨؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٣٠؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٤، ٢/ ١٦٢؛ والمقرب ٢/ ١٦٢.

اللغة: أغدو: أذهب في وقت الغدوة. والغُدوة: الوقت ما بين الصبح وطلوع الشمس. أشقر: الذي لونه الشقرة، وهي في الخيل الحمرة الصافية، وفي الإنسان حمرة يعلوها بياض، وعنى بالأشقر هنا: فرساً. يغتال المسافات: يقطعها بسرعة.

المعنى: غدوي ورواحي على فرسٍ شهاب سريع يسابق الريح.

و«صَحْرَاوات»، وما أشبه ذلك، فدلّ على أنه اسم مفرد معناه الجمع، وليس بجمع على ما بيّنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: إنه في الأصل على «أَفْعِلاَء»، لأنه جمع «شَيِّىء» على الأصل كقولهم: «لَيِّن»، و«أَلْيِناء»، قلنا: قولكم إن أصل «شيء»: «شَيِّىء» مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل، ثم لو كان كما زعمتم، لكان يجيء ذلك في شيء من كلامهم. ألا ترى أن نحو: «سَيْد» و«هَيْن» و«مَيْت»، لما كان مخففًا من «سَيِّد» و«هَيِّن» و«مَيِّت»، جاء فيه التشديد على الأصل مجيئاً شائعاً، فلما لم يجىء ها هنا على الأصل في شيء من كلامهم ـ لا في حالة الاختيار، ولا في حالة الضرورة ـ دل على أن ما صرتم إليه مجرد دعوى.

وقولهم: إن «أَشْيَاء» في الأصل على «أفْعِلاَء» قلنا: هذا باطل؛ لأنه لو كان كما زعمتم، لكان ينبغي أن لا يجوز جمعه على «فَعَالى»؛ لأنه ليس في كلام العرب «أَفْعِلاَء» جمع على «فَعَالى»، فلما جاز ها هنا، دلّ على بطلان ما ذهبتم إليه.

وهذا هو الجواب عن قول الأخفش إنه جمع «شيء» بالتخفيف وإنهم جمعوه على «أَفْعِلاَء» كما جمعوه على «فُعَلاَء»، لأنه نظيره نحو: «سَمْح» و«سَمْحَاء»، فإن «فَعْلاً» لا يكسر على «أَفْعِلاء»، وإنما يكسر على «فُعُول» و«فِعَال»، نحو: «فُلوس»، و«كِعَاب».

والذي يدلّ على أنه ليس بـ «أَفْعِلاء» أنه قال في تصغيرها «أُشَيَّاء»، و«أفعلاء» لا يجوز تصغيره على لفظه، وإنما كان ينبغي أن يُرَدَّ إلى الواحد ويجمع بالألف والتاء، فيقال: «شُيَيْئاتٌ»، وإنما لم يجز تصغير «أَفْعِلاَء» على لفظه لأن «أَفْعلاء» من أبنية الكثرة، والتصغير عَلَمُ القلّة، فلو صغّرت مثالاً موضوعاً للكثرة لكنت قد جمعت بين ضدّين، وذلك لا يجوز.

وأما قول من ذهب إلى أنه جمع «شَيْء»، وأنه جمع على «أفعال» كـ «بيت» و«أبيات» فظاهر البطلان؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لوجب أن يكون منصرفاً كـ «أسماء» و«أبناء».

وأما قوله: «إنما منع من الإجراء[1] لشبه همزة التأنيث»، قلنا: فكان يجب أن لا تُجْرَى نظائره نحو «أسماء» و«أبناء»، وما كان من هذا النحو على وزن «أفْعال»؛ لأنه لا فرق بين الهمزة في آخر «أشياء» وبين الهمزة في آخر «أسماء» و«أبناء».

وأما قولهم: الدليل على أن «أشياء» جمع وليس بمفرد قولهم: «ثلاثة أشياء»، و«الثلاثة» وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع، لا إلى المفرد، فلا يقال: «ثلاثة ثوب»، ولا «عشرة درهم»، قلنا: إنما لا يضاف إلى ما كان مفرداً لفظاً ومعنى، وأما إذا كان مفرداً لفظاً ومجموعاً معنى، فإنه يجوز إضافتها إليه، ألا ترى أنه يجوز أن تقول: «ثلاثة رَجْلَة» ـ وإن كان مفرداً لفظاً ـ لأنه مجموع معنى، وكذلك قالوا: «ثلاثة نَفَر»، و«ثلاثة قَوْم»، و«تسعة رَهْط»، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٤٨]، وأضيف العدد إلى هذه

(١) الإجراء: الصرف.

الأسماء ـ وإن كانت مفردة لفظاً ـ لأنها مجموعة معنى، فكذلك ها هنا: «أشياء» مفردة لفظاً، مجموعة معنى كـ «طَرْفَاء»، و«حَلْفَاء»، و«قَصْبَاء»؛ فجاز أن يضاف اسم العدد إليها.

وأما قولهم: إنها لو كانت كطَرْفاء لما جاز تذكير «ثلاثة»[1]، فيقال: «ثلاثة أشياء»، وكان يجب أن يقال: «ثلاث أشياء»، قلنا: إنما جاز تذكير «ثلاثة أشياء»، وإن كانت «أشياء» مؤنثة لوجود علامة التأنيث فيها ـ لأنها اسم لجمع شيء، فتنزلت منزلة «أفْعَالٍ» من حيث إنه جمع «شيء» في المعنى، لا لأنه مفرد أقيم مقام جمع بمنزلة «درهم» في قولهم: «مائة درهم»، ولو كان كذلك لوجب أن يقال: «ثلاث أشياء» كما ذكرتم، وإذا كانت «أشياء» اسماً لجمع «شيء» عَلِمْتَ أنّ «أشياء» في المعنى جمع «شيء»؛ فصارت إضافة العدد إليها بمنزلة إضافته إلى جمع «ثوب» و«بيت» في قولهم: «ثلاثة أثواب»، و«عشرة أبيات» وما أشبه ذلك، والله أعلم»[2].

ملاحظة: نعتقد أن ما ذهب إليه الكوفيّون والبصريّون تكلُّف في اللغة والذي دفعهم إلى هذا التَّمَحُّل مجيء هذه الكلمة غير منصرفة في كلام العرب، فأراد النحويّون إخضاع هذه الكلمة لأحكامهم النحويّة ولذلك كان لا بدّ لهم من إخضاع عدم صرفها لعلّة تقوم مقام علّتين، فقالوا: إنّ وزنها «أفعاء» أو «لَفْعَاء». ولو قالوا: إنّ سبب منعها من الصرف هو نطق العرب ليس إلّا، لكان كلامهم هو الصَّواب، ولأراحونا من تمحّلاتهم فيها.

الأشيري النحوي

= محمد بن القاسم (٥٥٧ هـ/ ١١٦١ م - ٦٤٣ هـ/ ١٢٤٥ م).

الإصابة

الإصابة، في اللغة، مصدر «أصابَ». وأصاب الشيءَ: أدرَكه. وأصاب السَّهْمُ القرطاسَ: لم يُخطئه.

وهي، في النحو، أن يجد الفاعِلُ المفعولَ على صفة من لفظ الفعل، وهو من معاني:

ـ أَفْعَلَ، نحو: «أكبرتُ جهدَك»، أي: وجدتُه كبيراً.

ـ استَفْعَلَ، نحو: «استَعْظَمْتُ عَمَلَكَ»، أي: وجدتُه عظيماً.

إصابة المِقْدار

قال الجاحظ: قال طرفة في المقدار وإصابته (من الكامل):

فَسَقى دِيَارَكِ غَيْرَ مُفْسِدِها
صَوْبُ الغَمامِ وديمَةٌ تَهْمي

طلب الغيثَ على قدر الحاجة؛ لأنَّ الفاضل ضارّ.

وسمّاه الحمويّ «الاحتراس». وسمّاه ابن المعتزّ «الاعتراض»، وقال عنه: «. . . ومن محاسن الكلام أيضاً والشعر اعتراض كلام في كلام لم يتمّ معناه، ثمّ يعود إليه فيتمّمه في بيت واحد».

---

(١) أي: الإتيان بلفظه كلفظ عدد المذكَّر، فمن المعروف أنّ العدد من ثلاثة إلى تسعة يذكَّر مع المؤنَّث ويؤنَّث مع المذكَّر.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٩٨ـ ٣٠٣.

الأصالة

مصطلح كثير الرَّواج، في العربيّة، وهو في الوقت نفسه متنوّع المدلول، يُستعمل في أغراض وميادين عدّة، ليفيد معنى الإتقان، والجِدّة، والتَّفرُّد، وغيرها من معاني الجودة، دون تحديدٍ دقيقٍ لخصائصها.

ولفظة الأصالة قديمة في العربيّة. وقد تداولها البلاغيّون العرب صفةً لسداد الرأي وإحكامه، على الأعمّ الأغلب(١).

والمتفحّص لاستعمال الأصالة، في النصوص النقديَّة الحديثة، يلاحظ تخصيصها بوجهين:

١ ـ التزام الصدق الأدبي والفنّي في ما يعلنه الكاتب، ويبدعه الشاعر والفنّان، من أفكارٍ ومواقف وأحاسيس، وفي ما يؤمن به، ويستشعره فعلاً في قرارة نفسه، ودخيلة وجدانه.

٢ ـ الربط الوثيق بين الإنتاج الأدبي والفني الحديث، في بيئة معيّنة، وعصر محدّد، وبين الأصول التراثيّة القومية السابقة لذلك الإنتاج، بحيث يكون الجديد المبتكر مستنداً إلى عمق تاريخيّ موروث، وتكون الفروع المتشعّبة في أفق العصر، نامية فوق جذعها الضارب عمقاً في جذور التاريخ، وتربة مجتمعها الخصب. ومن هنا تكون الأصالة موقفاً طليعيًّا من حركة العصر، مستنداً إلى جذوره التاريخيّة، وأصوله التراثيّة في آن.

هذا الربط بين جدّة الموقف في الحاضر، وما يماثله من مواقف في ماضي التجربة، فضلاً عن توحُّد التعبير والمعاناة لدى الأديب، والمفكر، والفنان، هو ما يبدو لنا من أبرز المعاني المتداولة في الأقلام المعاصرة لمصطلح الأصالة، الذي ما يزال في حاجة إلى مزيد من التدقيق والتركيز.

راجع: التراث، الحداثة.

* * *

للتوسُّع انظر:

- الأصالة والحداثة. عبد الحميد جيدة. دار الشمال، طرابلس (لبنان) ١٩٨٦ م.
- الثابت والمتحوِّل. أدونيس (علي أحمد سعيد). دار العودة، بيروت، ١٩٧٨ م.
- زمن الشعر. دار العودة، بيروت، ١٩٧٢ م.
- مقدمة الشعر العربيّ. دار العودة، بيروت، ١٩٧١ م.
- مدخل إلى الحداثة (الفرنسية). نسيم خوري. دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٦ م.

أَصْبَحَ

فعل ماضٍ يكون:

١ ـ ناقصاً يرفع الاسم وينصب الخبر، يُفيد اتّصاف اسمه بمعنى خبره صباحاً، نحو: «أصبح الساهرُ مُتْعَباً». ويُسْتَعْمَل كثيراً بمعنى «صار»، فيعمل عملها نحو: «أصبَحَ النفطُ دعامةَ المستقبل».

٢ ـ تامًّا يفيد الدخول في الصَّباح، نحو قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الروم: ١٧]، ونحو: «أَصْبَحَ المطرُ فَتَوَقَّفَ».

---

(١) البيان والتبيين للجاحظ. ج ٢ ص ٣٠٢ ـ ٣٠٤.

٣ ـ زائداً في قول العرب: «ما أصبَحَ أبْرَدَها»، فتكون في هذه الحالة، عند بعضهم، حرفاً؛ لأنّ الأفعال والأسماء لا تُزاد، وإنّما تُزاد الحروف. وقال بعضُهم إنّها على أصلها من الفعليّة، وفيها ضمير مستتر هو اسمها، وما بعدها خبرها. وقيل: هي فعل تامّ فاعله مصدر من الفعل أو ما في معناه من الكلام الذي هي فيه، ومحلّها التأخير بعده، والتقدير: ما أبْرَدَها أصبح ذلك.

الأصبحيّ

= علي بن أبي البقاء (.../... ـ .../...).

أبو الإصبع

= عبد العزيز بن أحمد (٤١١ هـ/ ١٠٢٠ م).

أبو الأصبغ البرشقيريّ

= عثمان بن إبراهيم (.../... ـ .../...).

أبو الأصبغ الخولاني

= عيسى بن أبي جرثومة (.../... ـ .../...).

أصبغ بن عبد العزيز الرّعينيّ

(.../... ـ .../...)

أصبغ بن عبد العزيز الرّعينيّ. من أهل العلم باللّغة والشّعر. أكثر من الغزل والمدح، ثم تزهّدَ. وليَ صلاة الغيداق حتى مات.

(بغية الوعاة ١/ ٤٥٨).

أبو الأصبغ القرطبيّ

= عبد العزيز بن حكم بن أحمد (٣٨٧ هـ/ ٩٩٧ م).

أبو الأصبغ اللبليّ اليحصبيّ

= عبد العزيز بن محمد (٥٨٠ هـ/ ١١٨٤ م).

أصبغ بن محمد بن عبد الله

(.../... ـ ٣٤٨ هـ/ ٩٥٩ م)

أصبغ بن محمد بن عبد الله، أبو القاسم. من نحاة الأندلس. كان عالماً بالعربيّة استفاد منه خلق كثير.

(طبقات النحويين واللّغويين ص ٣٣٠؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٥٩).

أبو الأصبغ النحوي

= عبد العزيز بن أحمد (بعد ٣٨٩ هـ/ ٩٩٨ م).

الأصبهاني (أبو بكر)

= أحمد بن يعقوب بن ناصح (... ـ بعد ٣٤٠ هـ/ ٩٥١ م).

= أحمد بن يعقوب بن يوسف (... ـ ٣٥٤ هـ/ ٩٦٥ م).

الأصبهاني (أبو الحسن) أو (أبو الحسين)

= محمد بن يعقوب بن ناصح (... ـ ٣٤٣ هـ/ ٩٥٤ م).

الأصبهاني (أبو عبد الله)

= الحسين بن عبد الملك (٥٣٢ هـ/ ١١٣٧ م).

الأصبهاني (أبو عبد الرحمٰن)

= قتيبة بن مهران (.../...ـ.../...).

= حمزة بن الحسن (.../...ـ.../...).

الأصبهانيّ (أبو الفرج)

= علي بن الحسين بن محمد (٣٥٧ هـ/ ٩٦٨ م).

الأصبهاني (شمس الدين)

= محمد بن محمود بن محمد (٦١٦ هـ/ ١٢١٩ م ـ ٦٧٨ هـ/ ١٢٧٩ م).

= محمود بن عبد الرحمٰن (٦٩٤ هـ/ ١٢٩٥م ـ ٧٤٩ هـ/ ١٣٤٩ م).

أَصْحَبَ

لا تقُلْ: «أَصْحَبَنِي برسالة إلى مدير المدرسة»، بل قُلْ: «أَصْحَبَني رسالةً إلى مدير المدرسة»؛ لأن الفعل «أَصْحَبَ» يتعدّى بنفسه إلى مفعولين.

الإصراف

الإصراف، في اللغة، مصدر «أَصْرَفَ». وأَصْرَفَ الشَّراب: قَدَّمَه صِرْفاً لم يَمْزُجْه بِغَيْرِهِ. وأصْرَفَه عن الشيء: رَدَّه، دفعه عنه.

وهو، في علم العَروض، اختلاف حركة الرويّ بين الفتح من جهة، وبين الضّمّ أو الكسر من جهة أخرى، وهو عَيْب من عيوب القافية، ومنه قول الشاعر (من البسيط):

لا تَنْكَحَنَّ عَجوزاً أو مُطَلَّقَةً
ولا يَسوقَنَّها في حَبْلِكَ القَدَرُ

فإنْ أَتَوْكَ وقالوا: إنَّها نَصَفٌ[1]
فَإِنَّ أَطْيَبَ نِصْفَيْها الذي عَبَرا

وقول الشاعر (من الوافر):

أَلَمْ تَرَني رَدَدْتُ على ابنِ لَيْلى
مَنيحَتَهُ، فَعَجَّلْتُ الأداءَ

وقُلْتُ لِشاتِهِ لَمّا أَتَتْنا
رَماكِ اللَّهُ مِنْ شاةٍ بِداءِ

اصْطَدْتُه يَوْماً

جملة، تجمع، في رأي بعض العلماء، الحروف التي تصلح للإبدال الصَّرفيّ.

انظر: الإبدال.

الاصطراف

الاصطراف، في اللغة، مصدر «اصْطَرَفَ». واصْطَرَفَ لعياله: اكتسَبَ لهم. واصطرف فلان: كرَّس وقتَه لطلب الكَسْب. واصْطَرَفَ الدراهم: بَدَّلها بغيرها من قيمتها.

والاصطراف، في علوم البلاغة، «هو صرف الشاعر إلى أبياته وقصيدته بيتاً أو بيتين أو ثلاثة لغيره فيضيفها إلى نفسه ويصرفها عن قائلها، وكان كُثَيِّر كثيراً ما يصطرف شعر جميل إلى نفسه ويهتدمه».

وقال ابن رشيق: «الاصطراف أَنْ يعجب الشاعر ببيت من الشعر فيصرفه إلى نفسه؛ فإنْ صرفه إليه على جهة المثل فهو اجتلاب واستلحاق، وإن ادّعاه جملة فهو انتحال... أما الاصطراف فيقع من الشعر على نوعين:

أحدهما: الاجتلاب، وهو الاستلحاق أيضاً.

والآخر: الانتحال.

---

(١) النَّصَف: المتوسِّطة العمر.

فأما الاجتلاب فنحو قول النابغة الجعدي (من الطويل):

وصهْباء لا تُخفي القَذَى وهْو دُونَها
تُصَفِّقُ في راووقِها حين تقطب
تَمززْتُها والديك يدعو صباحَه
إذا ما بنو نَعْشٍ دَنَوا فَتَصَوَّبوا

فاستلحق البيت الأخير فقال (من الطويل):

وإجانة ريّا السرور كأنها
إذا غُمِسَتْ فيها الزجاجةُ كوكبُ
تمززْتها والديك يدعو صباحَه
إذا ما بنو نَعْشٍ دَنَوا فَتَصَوَّبوا

وربما اجتلب الشاعر البيتين، فلا يكون في ذلك بأس، كما قال عمرو ذو الطوق (من الوافر):

صَدَدْتِ الكأسَ عنا أمَّ عمرو
وكان الكأسُ مجراها اليمينا
وما شرُّ الثلاثة أمَّ عَمْرٍو
بصاحبك الذي لا تُصبحينا

فاستلحقهما عمرو بن كلثوم فهما في قصيدته، وكان أبو عمرو بن العلاء وغيره لا يرون ذلك عيباً.

والانتحال عندهم قول جرير (من الكامل):

إنَّ الذين غَدَوا بلُبِّكَ غادروا
وَشَلاً بعينك لا يزال مَعينا
غَيَّضْنَ من عَبَراتِهِنَّ وقُلْنَ لي
ماذا لَقيتَ من الهوى ولقينا

فإن الرواة مجمعون على أنَّ البيتين للمعلوط السعدي انتحلهما جرير.

الاصطلاح

هو، في اللغة، مصدر واسم من «اصْطَلَحَ». واصْطَلَحَ القومُ: اتّفقوا بعد الخِصام.

وهو، في علوم اللغة، ما تواضَعَ عليه علماءُ اللغة في النحو، أو الصرف، أو البلاغة، أو غيرها. وقد حُدِّد تحديداً عامًّا، فقيل: هو إخراج الشيء عن المعنى اللغويّ إلى معنى آخر لبيان المراد منه. وذلك لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص، أو لمشاركتهما في أمر، أو مشابهتهما في وصف، إلى غير ذلك.

اصطلاحاً

تُعرب في نحو: «التضعيف اصطلاحاً تكرار حرف من حروف الكلمة» حالاً منصوبة (مؤوَّلة بمشتقّ، والتقدير: مصطلحاً عليها).

ابن الأصغر

= محمد بن عبد الله (.../...-.../...).

ابن الأصْفَر

= عيسى بن عمر (.../...-٤٤٩هـ/١٠٥٧م).

الأَصْل

الأَصْل، في اللغة، هو الأساس، وأسْفَل الشَّيء. وهو في النحو:

١ ـ القاعدة. انظر: القاعدة.
٢ ـ القاعدة الكلِّيَّة. انظر: القاعدة الكلِّيَّة.
٣ ـ أحد أركان القياس. انظر: القياس.
٤ ـ تسمية تعني الغالِب، أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه، أو الأسبقيَّة في المرتبة (يقابله: الفَرْع).

وفي مسألة الأصل والفَرْع مشاحنات كثيرة بين النحاة، وتأويلات هي أقرب إلى الفلسفة منها إلى النحو. وفيما يلي قائمة بأهمّ ما اعتُبِر أصْلاً أو فَرْعاً.

الأصل	الفرع
المفرد	المثنى، والجمع
المكَبَّر	المصَغَّر
الفعل الماضي	الفعل المضارع، فعل الأمر
المذكَّر	المؤنَّث
الصَّرف	عدمُ الصَّرف
النكرة	المعرفة
الإعراب بالحركات	الإعراب بغير الحركات
النَّصب في المنادى	البناء فيه

هذا، وقد اعتبر البصريّون المصدر أصل المشتقات، والفعل فرعاً عليه، في حين ذهب الكوفيّون إلى أنّ الفعل أصل المشتقات والمصدر فرعاً عليه. والإعراب أصل في الأسماء وفَرْع في الأفعال بنظر البصريِّين، في حين يعتبره الكوفيون أصلاً في الأسماء والأفعال معاً.

وانظر الاشتقاق.

الأصل العامّ

هو القاعدة الكلِّيّة.

انظر: القاعدة الكُلِّيَّة.

أَصْل اللغة

انظر: اللغة.

أَصْل المُشْتَقّات

هو المادّة الأساسيّة التي اشْتُقَّت منها الأفعال والأسماء المُشْتَقّة. واختُلِف فيه اختلافاً كبيراً، فقال البصريون: المصدر أصل الاشتقاق، وقال الكوفيون: الفعل أصل الاشتقاق. وقال بعضُهم: أصله اسم المعنى، نحو «ثَنّى» من «اثنين»، أو اسم العين، نحو: «اسْتَأْسَدَ» من «الأسد»، أو اسم الصَّوت، نحو: «خَرَّ» من «خِرْخِرْ»، أو حرف المبنى نحو: «تَأْتَأ» من الحرف «التاء»، أو حرف المعنى، نحو: «سَوَّفَ» من «سَوْفَ»، أو من الاسم المشتق، نحو: «تَمَسْكَنَ» من «مسكين».

وانظر: الاشتقاق.

أَصْلاً

تُعرب في نحو: «لم اسْتَشِرْكَ أَصْلاً» مفعولاً فيه منصوباً بالفتحة.

إصلاح الخط العربيّ

انظر: الدعوة إلى إصلاح الخط العربي.

إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجيّ

كتاب في النحو لعبد الله بن محمد، المعروف بـ«ابن السيد البطليوسي» (٤٤٤ هـ/ ١٠٥٢ م - ٥٢١ هـ/ ١١٢٧ م).

والكتاب في نقد كتاب الجمل للرجاجي.

(انظر: «الجمل» في موسوعتنا هذه). وقد نشر الكتاب في دار المريخ في الرياض سنة ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م. وقد أُعيد نشر هذه الطبعة في دار الكتب العلمية ببيروت سنة ٢٠٠٣.

إصلاح غَلَط المُحَدِّثين

كتاب صغير في التصحيح اللغويّ لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بـ «الخطّابي» (٣١٩ هـ/ ٩٣١ م ـ ٣٨٨ هـ/ ٩٩٨ م).

والكتاب في التصحيح اللغويّ لما يلحن فيه رواة الحديث، قال المؤلف في مقدِّمة كتابه: «هذه ألفاظ من الحديث يرويها أكثر الرُّواة والمُحَدِّثين ملحونةً ومحرَّفةً أصلحناها لهم، وأخبرنا بصوابها. وفيها حروف تحتمل وجوهاً اختَرْنا منها أبْيَنها وأوضَحَها»[1].

وقد أورد المؤلِّف فيه نحو مئة وأربعين حديثاً. وقد أشار المؤلف في كتابه إلى عدد من القضايا اللغوية، مكثِراً من الإشارة إلى المهموز، والمقصور، والممدود، واشتقاق الألفاظ التي أخطأ فيها المُحَدِّثون. واستشهد المؤلف بالقرآن الكريم في عشرة مواضع، وبالشعر في اثنين وعشرين موضعاً.

ونُشر الكتاب في مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م (الطبعة الثانية)، بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، وفي دار الكتب العلمية ببيروت بشرح وتعليق صلاح محمد محمد عويضة.

الإصلاح اللغويّ

انظر: حركة الإصلاح اللغويّ.

إصلاح المنطق

عنوان كتاب شهير في اللغة لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بـ «ابن السكيت» (١٨٦ هـ/ ٨٠٢ م ـ ٢٤٤ هـ/ ٨٥٨ م).

وهدف الكاتبُ من كتابه معالجة داء قد استشرى في اللغة، وهو داء اللحن والخطأ. فضَمَّن كتابه أبواباً يمكن بها ضبط جمهرة من لغة العرب، وذلك بذكر الألفاظ المتفقة في الوزن الواحد مع اختلاف المعنى، أو المختلفة فيه مع اتفاق المعنى، وما فيه لغتان أو أكثر، وما يُعَلّ ويُصَحَّح، وما يُهْمَز وما لا يُهْمَز، وما يُشَدَّد وما لا يُشَدَّد، وما تغلط فيه العامّة.

واشتهر هذا الكتاب شهرة واسعة حتى عُدَّ من أجلّ المصَنَّفات اللغويّة، فقال المبرِّد: «ما رأيتُ للبغداديين كتاباً خيراً من كتاب يعقوب بن السكّيت في المنطق»، وقال بعض العلماء: «ما عَبَرَ على جسر بغداد كتاب في اللغة مثل إصلاح المنطق». ولمّا أَلَّفَ ثعلب كتاب «الفصيح» توكَّأ فيه على «إصلاح المنطق» حتى قال ابن السكيت: «جَدَعَ كتابي. جَعَل الله أنفه».

وقال حاجي خليفة في «كشف الظنون»: «وهو من الكتب المختصرة الممتعة في الأدب، ولذلك تلاعب الأدباء بأنواع من التصرّفات فيه. فشرحه أبو العباس أحمد بن محمد المريسي، المتوفّى في حدود سنة ستين

[1] مقدمة الكتاب. ص ١٩.

وأربعمائة (١٠٦٨ م)، وزاد ألفاظاً في الغريب. وأبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي المتوفّى سنة سبعين وثلاثمئة (٩٨١ م). وشرح أبياته أبو محمد يوسف بن الحسن بن السيرافي النحوي المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمئة (٩٩٥ م). ورتّبه الشيخ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ، المتوفّى سنة ست عشرة وستمئة (١٢١٩ م) على الحروف. وهذّبه أبو علي الحسن بن المظفّر النيسابوري الضرير، المتوفّى سنة اثنتين وأربعين وأربعمئة (١٠٥٠ م). والشيخ أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي، المتوفّى سنة اثنتين وخمسمئة (١١٠٩ م)، وسمّاه «التهذيب». وعلى تهذيب الخطيب ردّ لأبي محمد عبد الله بن أحمد المعروف بابن الخشّاب النحوي، المتوفّى سنة سبع وستين وخمسمئة (١١٧٢ م). وعلى الأصل ردّ لأبي نعيم علي بن حمزة البصري النحويّ المتوفّى سنة خمس وسبعين وثلاثمئة (٩٨٥ م). ولخصه أيضاً أبو المكارم علي بن محمد النحويّ المتوفّى سنة إحدى وستين وخمسمئة (١١٦٦ م)، وناصر الدين عبد السيّد المطرزي المتوفى سنة عشر وستمئة (١٢١٣م)، وعون الدين يحيى بن محمد بن هبيرة الوزير».

وقد صدر الكتاب عن دار المعارف في مصر، ضمن سلسلة «ذخائر العرب» في السنة ١٩٨٧ م بشرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون.

وقد جاء فهرس محتويات الكتاب في هذه الطبعة على النحو التالي:

فعْل وفِعل باختلاف معنًى.

فَعْل وفِعل باتفاق معنى.

فِعل وفُعل باختلاف معنى.

فِعل وفُعل باتفاق معنى.

فَعْل وفَعَل باختلاف معنى.

فَعْل وفِعْل وفُعْل باتفاق معنى.

فُعْل وفَعَل.

فُعْل وفعَل من المعتل.

فِعْل وَفَعَل من المعتل.

فَعْل وفُعَل باتفاق معنى.

فَعْل وفَعَل من المعتل.

فَعْل وفَعَل من السالم.

فِعْل وفَعَل من السالم بمعنى واحد.

فِعْل وفِعَل بمعنى واحد.

فَعل وفَعِل بمعنى واحد.

فَعِل وفَعَل بمعنى واحد.

فَعِل وفَعَل باختلاف معنى.

فَعُلِ وفُعَل بمعنى واحد.

فُعْلُلِ وفُعْلَل بمعنى واحد.

فِعَلِ وفَعَل بمعنى واحد.

فِعْلِلِ وفَعْلَل بمعنى واحد.

فِعلال وفُعلول بمعنى واحد.

فِعال وفَعال بمعنى واحد.

الفُعال والفِعال بمعنى واحد.

الفَعَال والفُعال بمعنى واحد.

فعيل وَفعَال.

فعيل وفُعَال وفُعَّال.

الفُعول والفَعَال، والفُعول والفَعال.

الفَعالة والفُعولة.

الفَعَالة والفِعالة بمعنى واحد.

الفِعالة والفُعالة.

الفُعالة والفعَالة.

ما يتكلم فيه بأفعلت مما يتكلم فيه العامة بفعلت.
فَعْل.
نوادر.
ومما تضعه العامة في غير موضعه.
وتقول: إن أَخطأْت فخطئني.
وتقول: صمنا خمساً من الشهر (العدد).
يقال: قد أكثرت من البسملة.
ومما يضعه الناس في غير موضعه.
(تفسير بعض الأمثال).
فَعُول.
ومما جاءَ على فعول مما آخره واوان فيصيران واواً مشددة للادّغام.
وقال الأصمعي: شعوب اسم للمنية.
تقول: هذه ملحفة جديد.
باب آخر من فعيلة.
فعيل وفعول ومِفعِيل ومِفعال.
فَعلان وفَعلى، وفعلان وفعلانة.
ما يذكر وما يؤنث.
وتقول: تلك فعلت ذاك.
ما يتكلم فيه بالجحد.
ما لا يتكلم فيه إلا بجحد.
يقال: ما ذاقَ مضَاغا.
يقال: ما بالدار أحد.
يقال: ما أدري أي الناس هو.
يقال: طلبت من فلان حاجة فانصرفت وما أدري على أَي صِرعَيْ أَمْره هو.
يقال: لا أفعله وما وسقت عيني الماء.
ما جاءَ مثنى.
الاسمين يغلب أحدهما على صاحبه لشهرته أو لخفته، من الناس ما أتى مثنى من أسماءِ الناس لاتفاق الاسمين.
ومما جاءَ مثنى مما هو لقب وليس باسم.
باب من الألفاظ.
باب فُعَلة.
باب ملحق بالكتاب.

ملاحظة: ثمَّة كتاب آخر يحمل عنوان «إصلاح المنطق» لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينَوري (ت ٢٩٠ هـ/ ٩٠٣ م) هذَّبه أبو القاسم حسين بن علي المعروف بـ «الوزير المغربي» (٣٧٠ هـ/ ٩٨٠ م - ٤١٨ هـ/ ١٠٢٧م).

الأَصْلَم

الأَصْلم، في اللغة، المقطوع الأنف، أو الأذن، ورجل أصلم الأذنين كأنه مقطوعهما خلقةً، وذلك لصغرهما.

وهو، في علم العَروض، الجزء (التفعيلة) الذي أصابه الصلْم، وهو حذْف الوتد المجموع[1] من آخر الجزء، ويدخل جزءاً واحداً هو «مفعُولاتُ»، في بحر السريع، فتصبح «مَفْعُو» وتُنقل إلى «فعْلُنْ». انظر: «الزحافات والعلل»، و«بحر السريع».

الأَصَمّ

هو، في اللغة، المُصاب بالصَّمَم، وهو انْسِداد الأذن، وثقل السمع. وهو، أيضاً، صفة مُشبَّهة من صَمَّ الجسمُ: كان صلباً. وهو،

(١) هو ما تألَّفَ من متَحرِّكين فساكن، نحو: «أَجَلْ» (/ / ○).

في الاصطلاح الصرفيّ، الفعل المُضاعَف، أو المُضاعَف الثّلاثيّ. وسُمِّي بذلك لشِدَّته.

انظر: الفعل المُضاعَف.

الإصْمات

هو، في اللغة، مصدر الفعل «أَصْمَتَ». وأَصْمَتَ فلاناً: أسكَتَه. وهو، في الاصطلاح اللغويّ، المنع من الانفراد بكلمة طويلة، من قولهم: «صَمَت» إذا منَعَ نفسه الكلام. وتقابله الذَّلاقة. وحروف الإصمات هي كلّ حروف الهجاء، ما عدا الحروف المُذْلقة التي يجمعها قولك: «مَرَّ بنَفْل».

الأَصْمعِيّ

= عبد الملك بن قريب (١٢٢ هـ/ ٧٤٠ م - ٢١٦ هـ/ ٨٣١ م).

= محمد بن سعيد (. . ./ . . .).

الأَصْوات

جمع «صوت»، هو ما تلتقطه الأذن من التموُّجات الخارجة من فم الإنسان أو الحيوان، أو من وقْع شيء على آخر.

وهو، في عِلْم اللغة، الحَرْف. وانظر: أسماء الأصوات، وعلم الأصوات، والموادّ التالية.

الأصوات الاحتكاكيّة

هي الأصوات التي تصدر عن احتكاك تيّار النَّفَس بجدران الممرّ الصوتيّ في موضع من مواضع النطق يكون فيه الممرّ الصوتيّ ضيِّقاً، ولكن دون انغلاق، ممّا يسمح بمرور الهواء دون مانع، ولكن مع احتكاك مسموع. وهي، في اللغة العربية: ف، ث، ذ، ظ، س، ز، ص، ش، ج، ح، خ، غ، ع، هـ.

أصوات الاسْتِعْلاء

هي الحروف التي يُنطق بها باستعلاء اللسان إلى أعلى الحنك، وهي: خ، ص، ض، ط، ظ، غ، ق.

أصوات الاستِفال

هي الحروف التي يُنطق بها بانحطاط اللسان من الحنك إلى قعر الفم، وهي جميع الحروف الهجائيّة ما عدا أحرف الاستعلاء السبعة: خ، ص، ض، ط، ظ، غ، ق.

الأصوات الأَسَليّة

هي، عند الخليل بن أحمد الفراهيدي: ص، س، ز. سَمّاهُنّ بذلك نسبةً إلى أسلَة اللِّسان، أي: طَرفه.

الأصوات الأسْنانيّة

هي الحروف التي عند النطق بها، يُقارِب أحد أعضاء النطق الأسنان أو يلامسها، وهي في العربية إمّا أسنانيّة لثويّة (د، ت، ض، س، ز، ص)، أو أسنانية شفويّة (ف)، أو أسنانيّة ذولقيّة (ذ، ث، ظ).

أصوات الإطباق

هي الحروف التي يُنطق بها باقتراب مؤخَّر اللسان من الطَبَق (الحنك الأعلى)، وهي: ص، ض، ط، ظ. وتسمّى أيضاً أصوات التفخيم.

أصوات أَقصى الحنك

هي أصوات شديدة مهموسة تتسَبَّب عن خروج الهواء من الحنجرة من غير أن يُحرِّك

الوترَين الصوتيين ليصطدم بأقصى الفم قرب اللهاة. وأصوات الحلق في العربية هي: ق، ك، غ، خ.

الأصوات الانسِداديّة

هي الأصوات التي يُنطق بها بانسداد مجرى الهواء عند النطق بها في أحد مواضع النطق. وقد يكون الانسداد حابساً (وقفيًا)، أو قاذفاً انفجاريًا. وهي: ب، ت، د، ض، ط، ق، ك، الهمزة.

الأصوات الانفجاريّة

انظر: الأصوات الانسدادية.

الأصوات الأنفيَّة

هي الأصوات التي تصدر على مستوى الأنف، وهي: م، ن.

أصوات التفخيم

هي أحرف الإطباق: ط، ظ، ص، ض. «ومثلها في التفخيم في كثير من الكلام: ر، ل، الألف، نحو: «ربّكم»، و«رحيم»، و«الصَّلاة»، و«الطلاق» في قراءة ورش».

الأصوات الحلقيّة

هي الحروف التي يُنطق بها بإغلاق أو تضييق القسم الأسفل من التجويف الحلقيّ، وذلك باقتراب جذر اللسان من جداره الخلفيّ. وهي: ح، ع، غ، هـ، الهمزة.

الأصوات الحنجريّة

هي الأصوات التي يُنطق بها على مستوى الحنجرة، وهي: الهمزة، والهاء.

الأصوات الحَنَكيّة

هي الأصوات التي تصدر على مستوى الحنْجرة، وهي: ت، د، ط.

أصوات الذَّلاقة

هي الحروف التي تخرج من ذَلْق اللسان (طرفه)، وهي: م، ر، ب، ن، ف، ل.

ولخفّة هذه الأحرف لا يخلو رباعيّ أو خماسيّ منها إلّا نادراً.

ومنهم من يجعل هذه الأحرف ثلاثة، وهي: ر، ل، ن، وهي تخرج من طرف اللسان وحده. ومنهم من يجعلها أحرف طرف اللسان والشَّفة معاً، فتصبح ستَّة، ثلاثة منها ذولَقيّة، وهي: ر، ل، ن، وثلاثة شفويّة، وهي: ف، ب، م.

الأصوات الذَّلِقيَّة

هي أصوات الذَّلاقة.

انظر: أصوات الذَّلاقة.

الأصوات الذَّولقيّة

هي أصوات الذَّلاقة.

انظر: أصوات الذَّلاقة.

الأصوات الرَّخوة

هي التي لا ينحبس الهواء عند النطق بها انحباساً محكماً، وإنما يُكتفى بأن يكون مجراه ضيقاً. ويترتب على ضيق مجرى الهواء أن النَّفَس في أثناء مروره يُحدث نوعاً من الصفير أو الحفيف تختلف نسبتُه تَبعاً لنسبة ضيق المجرى. وكل صوت يخرج بهذا المضيق يسمى صوتاً رخواً. وأكثر الأصوات رخاوةً هي التي سماها القدماء الأصوات الصَّفيرية

(س، ش، ز، ص). والأصوات الرخوة في اللغة العربية مرتبة حسب نسبة رخاوتها: (س، ز، ص، ش، ذ، ث، ظ، ف، هـ، ح، خ، غ).

الأصْوات السائلة

هي الأصوات التي يتّسع مجرى الهواء عند النطق بها، مع انغلاق أحد المواضع، أو ارتجاج أحد أعضاء النطق، وهي: ل، ر، ن.

الأصوات الساكنة

هي الصوامِت.
انظر: الصَّوامت.

الأصوات الشَّجْريّة

هي الأصوات التي يُنطق بها على مستوى الشَّجْر (جوف الفم بين السَّقْف واللسان)، وهي: ش، ج، ض.

الأصوات الشَّديدة

هي الحروف الشديدة الانطلاق والاصطدام، وهي: الهمزة، ب، ت، ج، د، ط، ق، ك.

الأصوات الشَّفويّة

هي الحروف التي يُلفظ بها بتدوير الشَّفتين، أو بتلامسهما، أو بملامسة الشفة السفلى للأسنان الأمامية العليا. وهي: ب، م، ف، و.

الأصوات الصائتة

انظر: الصَّوائت.

الأصوات الصامتة

انظر: الصوامت.

الأصوات الصَّفيريّة

هي الأصوات التي يُصاحبُ النطقَ بها صفيرٌ ناجم عن قوة احتكاك الهواء المزفور في موضع النطق، وهي: ص، ز، س، ش.

الأصوات الصَّوائت

انظر: الصَّوائت.

الأصوات الصَّوامت

انظر: الصَّوامت.

الأصوات الطَّبَقيّة

هي الحروف التي يُنطق بها بملامسة مؤخَّر اللسان للطبق (الجزء الخلفيّ من الحنك)، وهي: ك، خ، غ.

الأصوات الغاريّة

هي الأصوات التي عند النطق بها يلامس أو يقارب اللسانُ الغار (أي: الحنك الصلب)، وهي: ش، ج، ي.

الأصوات اللِّثويّة

هي الأصوات التي يُنطق بها باقتراب اللسان (وبخاصة طرفه) من اللِّثة، وهي إمّا أسنانيّة (ض، د، ط، ت، ز، ص، س)، أو سائلة (ر، ل، ن).

الأصوات اللَّهويَّة

هي التي يُنطق بها باقتراب مؤخَّر اللسان من اللَّهاة أو بملامسته إيّاها. وهي: في العربيَّة، تقتصر على الحرف القاف.

أصوات اللِّين

هي الصوائت.
انظر: الصوائت.

الأصوات المجهورة

هي التي تُحدث، عند النطق بها، ذبذبةً في الأوتار الصَّوتيَّة. وهي في العربيَّة: ب، ج، د، ر، ز، ض، ظ، ع، غ، ل، م، ن، هـ.

الأصوات المُطبقة

انظر: أصوات الإطباق.

الأصوات المهموسة

هي التي لا تُحدث، عند النطق بها، ذبذبةً في الأوتار الصَّوتيَّة. وهي في العربيَّة: ت، ث، ح، خ، س، ش، ص، ط، ف، ق، ك، الهمزة.

أصوات وسط الحنك

هما الصوتان: الشين، والجيم، وهما صوتان رخوان مهموسان، يتسبَّبان عن اصطدام الهواء الزفيريّ بشكل واسع حتى يصطدم بوسط الحنك، ومخرجُ الجيم أعلى من مخرج الشين وأقوى اصطداماً.

الأُصول

جمع «أَصْل» بمعنى أساس الشيء. وهي، في عِلْم العروض، ما تركَّبَ من الأركان، وهي ثلاثة: الوتَد، والسَّبَب، والفاصلة. وأصول الأفاعيل هي الأجزاء التي أوّلها وتد.

الأُصول في النحو

كتاب نحوي لأبي بكر محمد بن السريّ، المعروف بـ «ابن السراج» (ت ٣١٦ هـ/ ٩٢٩م).

قال حاجي خليفة عنه في كتابه «كشف الظنون»: «هو كتاب مرجوع إليه عند اضطراب النقل واختلاف الأقوال. وله شروح، منها شرح الشيخ أبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ/ ٩٩٤ م) وشرح الشيخ أبي الحسن طاهر بن أحمد الشهير بـ «ابن بابشاذ النحوي» (ت ٤٦٩ هـ/ ١٠٧٦م) وشرح أبي الحسن علي بن أحمد المعروف بـ «ابن الباذش الغرناطي النحوي» (ت ٥٢٨ هـ/ ١١٣٣ م)، وشرح الشيخ أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٦ هـ/ ١٢٠٩ م).

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

- طبعة مطبعة النعمان في النجف الأشرف سنة ١٣٩١ هـ/ ١٩٧١ م.
- طبعة مكتبة الأعظمي في بغداد سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣ م.

أصول النحو

هي أدِلّة النحو.

انظر: أدِلّة النحو.

أصول النحو السَّماعيّة

هي لغة العرب في عصر الاحتجاج.

انظر: الاحتجاج.

آضَ

فعل ماضٍ يأتي:

١ ـ ناقصاً بمعنى «صار»، فيرفع المبتدأ وينصب الخبر بشروط «صار» نفسها، نحو: «آضَ الطحينُ عجيناً».

٢ ـ تامًّا بمعنى «رجع»، نحو: «آضَ المسافِرُ إلى وطنه» («المسافِرُ: فاعل «آضَ» مرفوع بالضمة لفظاً).

الإضافة

١ ـ تعريفها: الإضافة، في اللغة، مصدر «أضاف». وأضاف الشيء إلى الشيء: ضَمَّه إليه، وهي، في النحو: نسبة تقييديّة بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ مطلقاً. ويُسمّى الاسم الأوّل من الاسمين مضافاً، ويُعرب حسب موقعه في الكلام، فيكون مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مفعولاً به... إلخ، ويسمَّى الثاني مضافاً إليه، ويُجر دائماً.

٢ ـ أنواع الإضافة: قَسَّم النحاة الإضافة إلى قسمين: محضة، وغير محضة.

أ ـ الإضافة المحضة[١]: وتُسمّى أيضاً حقيقيَّة[٢] ومتصلة[٣]، ومعنوية[٤]، وهي ما كان فيها الاتصال بين المضاف والمضاف إليه قوياً، أو هي التي يستفيد فيها المضاف تعريفاً أو تخصيصاً كما سيأتي، أو أن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية، وذلك بأن يكون ثمَّ حرف إضافة مقدّر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده. والأكثر أن يكون المضاف في هذا النوع من الإضافة:

أ ـ اسماً من الأسماء الجامدة، كالمصدر، نحو: «حُسنُ الكلامِ بحسنِ العملِ»، واسم المصدر[٥]، نحو: «لو استعان الناسُ كعونِ النمل ما وُجِد بينهم محتاج»، والظرف، نحو: «زرتك عند الظهر».

ب ـ مشتقًّا مطلق الزمن، أي: المشتق الذي لا دليل معه على الزمن الذي تحقّق فيه معنى الإضافة، نحو: «قائد السيارة المتمهِّل مأمونُ القيادة».

ج ـ مشتقًّا دالاً على زمن ماض فقط، نحو: «سائق السيارة أمسِ كان مسرعاً».

د ـ أفعل تفضيل[٦]، نحو: «شاهدتُ أجملَ النساءِ».

هـ ـ وصفاً مضافاً إلى ظرف، نحو: «أزالَ ساطِعُ الصباحِ البهيجِ حالكَ الليلِ البهيم».

وقد حمل جمهور النحاة هذا النوع من الإضافة على تقدير حرف جرّ، ويكون هذا الحرف:

ـ اللام، وهو الأكثر، وذلك على ضروب كثيرة، منها المقاربة، نحو: «أخو زيدٍ»، والملابسة (أي: المناسبة)، نحو: «اسم زيد»، وأن يكون الأوّل ملكاً للثاني، نحو: «دار زيد»، أو العكس، نحو: «صاحب الدار».

---

(١) أي: الخالصة من شائبة الانفصال.

(٢) أي: أنها تؤدّي الغرض من الإضافة، وهو التعريف أو التخصيص، حقيقة لا مجازاً.

(٣) وذلك لقوة الاتصال بين المضاف والمضاف إليه.

(٤) لأنها تؤدّي أمراً معنوياً، وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: غلام زيد، وتخصيصه إن كان نكرة، نحو: غلام امرأة.

(٥) هو اسم يساوي المصدر في الدلالة على الحدث، ويختلف عنه بخلوه من بعض أحرف فعله لفظاً وتقديراً، نحو: استعنت عوناً، وتكلم كلاماً، وأعطى عطاءً.

(٦) اختلف النحاة في إضافة أفعل التفضيل، فذهب سيبويه وابن مالك إلى أنّها محضة، وذهب ابن السّراج والفارسي وغيرهما إلى أنها غير محضة. والمشهور أنها إضافة محضة، لأنّ المضاف فيها يُنعتُ بالمعرفة.

ـ في، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو الآية: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، ونحو قولك: «الحسينَ شهيدُ كربلاءَ».

ـ مِنْ، وذلك إذا كانت الإضافة لبيان النوع، نحو: «هذا ثوبُ حريرٍ»، أي: من حرير، أو إذا كانت الإضافة إضافة عدد إلى معدود، نحو: «جاء ثلاثة رجال»، أي: ثلاثة من رجال.

ـ عند، وذلك كقول العرب: «هذه ناقةٌ رقودُ الحلْب»، أي: عندَ الحلب.

والحقيقة أنّ ما قدّره النحاة من حروف جر، لا وجود له في الحقيقة، ولا في التقدير الذي يقوم مقامها، وإنما وجوده مقصور على تخيُّل غرضه الاستعانة بحرف الجر على توصيل معنى ما قبله إلى ما بعده، لذلك رأى بعض النحويّين أنّ الإضافة ليست على تقدير أي حرف من حروف الجر.

ب ـ الإضافة غير المحضة: وتسمَّى أيضاً لفظيّة[1]، ومجازيّة[2]، ومنفصلة[3]، وهي التي لا يستفيد بها المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً، ويغلب فيها أن يكون المضاف اسماً مشتقًّا عاملاً في المضاف إليه وزمنه للحال، أو الاستقبال، أو الدوام، وذلك يقع في إضافة:

١ ـ اسم الفاعل، نحو: «ضارب زيد»، ويلحق به صيغ المبالغة العاملة أيضاً، نحو: «قرّاء الكتب».

٢ ـ اسم المفعول، نحو: «مجهول المكانة اليومَ قد يصيرُ معروف المكانةِ غداً».

٣ ـ الصفة المشبّهة، نحو: «رفيع الشرفِ من يحافظ على شرفِ غيره».

٤ ـ الأسماء المبهمة، مثل: غير، شبه، خدن (بمعنى صديق)، ناهيك، حسبك (أي: كافيك)، ضرب، ند (بمعنى: مثل)، شرعك، نجلك، قطك، قدك، (بمعنى: حسبك).

٥ ـ صدر العلم المركّب تركيباً مزجياً إلى عجزه، وذلك مسايرة لبعض اللغات الجائزة فيه، نحو: «وصلتُ إلى بعلِ بكٍ».

ويلحق بهذا النوع من الإضافة، قول العرب «لا لفلان» لوجود الفاصل بين المتضايفين، وما سماه ابن مالك الإضافة الشبيهة بالمحضة، وعدَّ منها:

١ ـ إضافة الاسم إلى الصفة، نحو: «مسجد الجامع».

٢ ـ إضافة المسمّى إلى الاسم، نحو: «شهر رمضان».

٣ ـ إضافة الصفة إلى الموصوف، نحو: «طويل الشعر».

٤ ـ إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف، نحو قول الشاعر (من الطويل):

---

(١) وذلك لأن فائدتها التخفيف اللفظي بحذف التنوين ونون المثنى وجمع المذكر السالم وملحقاتهما من آخر المضاف.

(٢) لأنها لغير الغرض الحقيقي من الإضافة الذي هو التعريف أو التخصيص.

(٣) لأن المضاف فيها يرفع ضميراً مستتراً عند الإضافة. وهذا الضمير المستتر، برغم استتاره، يفصل بين الوصف المضاف، ومعموله المضاف إليه.

علا زَيْدُنا يومَ النَّقا رأسَ زَيْدِكُم
بأبْيَضَ ماضي الشَّفْرَتَين يمانِ

أي: علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم، فحذَفَ الصفتين، وجعل الموصوف خلفاً عنهما في الإضافة.

٥ ـ إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان: نحو: يومئذٍ، حينئذٍ، عامئذٍ.

٦ ـ . . . إلخ.

٣ ـ النتائج المترتبة على الإضافة: أ ـ التعريف: نتيجة الإضافة، قد يتعرَّف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة، نحو: غلام زيد، فَـ «غلام» هنا معرفة، لا يراد به إلّا واحد بعينه حتى لو كان لِـ «زيد» غلامان، لم يصح أن تريد بهذا اللفظ واحداً شائعاً منهم، لأنّ ذلك لا يحصل به تعريف.

ولا يتعرَّف بالإضافة شيئان:

ـ ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف، نحو: «لا أباك»، و«ربَّ رجل وأمِّه»، و«كم ناقةٍ وفصيلها»، و«فعل ذلك جهده وطاقته»، وذلك لأنّ «لا» لا تعمل في المعارف، و«ربّ» و«كم» لا يجرّان المعارف، والحال لا يكون معرفة.

ـ الأسماء المتوغِّلة في الإبهام، والتي لا تخصُّ واحداً بعينه، ومنها: غير، ومثل، وشبه، وخدن، ونحو، وناهيك، وحسبك، وترب، وضرب، وند، وشرعك، ونجلك، وقطك، وقدْك، وسواك، وكَفؤك، ونهيك، وهدّك، وقيد الأوابد، وواحد أمه، عبد بطنه، والظروف سواء أضيفت إلى مفرد أم إلى جملة.

ب ـ التخصيص: وهو تقليل شيوع الاسم دون أن يبلغ درجة التعريف، وذلك إذا كان المضاف إليه نكرة، نحو: «غلام رجل». فإذا قلنا: «غلام» كان شائعاً، وإذا قلنا: «غلام رجلٍ»، نكون قد خصصنا الغلام، وأزلنا عنه بعض الشيوع.

ج ـ جر المضاف إليه: في الإضافة يكون المضاف إليه مجروراً دائماً، أمّا المضاف، فيُعرب حسب موقعه في الجملة.

د ـ حذف نون المثّنى ونون جمع المذكر السالم وملحقاتهما: نحو: حضر معلِّما الصَّفِّ، ومعلِّمو المدرسة. . .

هـ ـ التنكير: إذا أضيف العلم إلى نكرة تنكَّر، نحو: جاءَ زيدُ رجلٍ.

و ـ حذف التنوين: وذلك إذا وُجد التنوين في آخر المضاف قبل إضافته، نحو: «كلُّ حيٍّ سائر إلى الموت»، والأصل تنوين «كل» بالضم قبل إضافته.

ز ـ حذف «أل»: لا تدخل «أل» على المضاف إضافة معنوية.

ويشترط النحاة غير الكوفيين لإضافة الاسم إضافة معنوية، أن يتجرَّد من التعريف. وسبب الحذف ـ كما يرى النحاة ـ أنّ «أل» للتعريف، والإضافة للتعريف، فلو قلت: «الغلام زيدٍ» جمعت على الاسم تعريفين. ونقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف إلى معدوده، فأجازوا نحو: الثلاثة الأثواب، لكن جمهور النحاة حكموا على مذهبهم بالضعف.

أما في الإضافة اللفظية، فيجوز اقتران المضاف بـ «أل»، إذا كان المضاف وصفاً

مثنّى، نحو: الضاربَي زيد، أو مجموعاً جمع مذكّر سالماً، نحو: الضاربِي زيد. وإذا لم يكن المضاف وصفاً مثنّى أو مجموعاً، فيشترط لاقترانه بـ «أل» أن يكون المضاف إليه فيه «أل»، نحو: «الجعد الشعر»، أو أن يكون مضافاً إلى ما فيه «أل»، نحو: «الضارب رأس الرجل»، أو يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه «أل»، نحو: «مررت بالرجل الضارب غلامه». وقد جوّز الفرّاء إضافة الوصف المُحلّى بـ «أل» إلى المعارف كلها، سواء أكان تعريفها بالعلمية أم بالإشارة أم بغيرهما.

ح ـ جواز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف: وقد مثّل النحاة عليه بالآية: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]. وبقول الشاعر (من البسيط):

إنَّ الخليطَ أَجَدّوا البينَ إذ رَحَلوا
وأخلفوك عِدَ الأمرِ الذي وعدوا[١]

والأصل عندهم في الآية: إقامة الصلاة، وفي البيت الشعري: عدة الأمر.

ط ـ استفادة المضاف من المضاف إليه وجوب التصدير: وذلك إذا كان المضاف إليه واجب الصدارة، أي: إذا كان من ألفاظ الاستفهام والشرط وغيرها الواجبة الصدارة. ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو: «كتابُ من معك؟» والخبر في نحو: «مساء أيِّ يوم زواجك؟» والمفعول به في نحو: «كتابَ مَنْ تقرأ؟» والجار والمجرور في نحو: «مِنْ غلام أيّهم أفضل؟»[٢]

ي ـ تأنيث المذكّر: قد يكتسب المضاف المذكّر من المضاف إليه المؤنَّث تأنيثه، بشرط أن يكون المضاف صالحاً للاستغناء عنه عند سقوط المضاف إليه، وذلك في خمسة مواضع:

١ ـ أن يكون المضاف بعضاً للمضاف إليه المؤنَّث، وهو مؤنث في المعنى، نحو: «جاءت بعضُ الفتيات»، فَـ «بعض الفتيات» فتاة، والفتاة مؤنَّث.

٢ ـ أن يكون المضاف بعضاً للمؤنَّث، وهو مذكَّر، ومنه قول الأعشى (من الطويل):

وَتَشْرَقُ بالقَولِ الذي قَدْ أَذَعْتَه
كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ مِنَ الدَّمِ

حيث أنَّث الفعل «شرقت» لإضافة فاعله المذكّر «صدر» إلى المؤنَّث «القناة» بعد اكتسابه التأنيث منه.

٣ ـ أن يكون المضاف وصفاً في المؤنَّث، نحو قراءة أبي العالية: «**لا تنفع نفساً إيمانُها لم تكن آمنتْ من قبل**» [الأنعام: ١٥٨].

٤ ـ أن يكون مضافاً إلى مؤنَّث، وليس شيئاً من الأنواع الثلاثة السابقة، نحو قول مجنون ليلى (من الوافر):

وما حُبُّ الدِّيار شَغَفْنَ قَلْبي
ولكنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيارا

حيث اكتسب المضاف «حبّ» التأنيث من المضاف إليه «الديار»، ولهذا أنّث الفعل

---

(١) الخليط هم الأسرة، أو الشركاء، أو الرفاق، أو غيرهم من كلّ جماعة متشابهة في أمرها. أجدّوا: جدّدوا.

(٢) وإلى هذا يشير أحد الشعراء بقوله (من الطويل):

عليكَ بأربابِ الصُّدورِ فَمَنْ غدا — مضافاً لأربابِ الصدور تَصَدَّرا
وإيّاكَ أنْ ترضى صحابةَ ناقِصٍ — فَتَنْحطَّ قَدْراً مِنْ عُلاكَ وتُحْقَرا

«شغفن» . ومنه أيضاً قول جرير (من الكامل) :

لـمـا أتـى خَـبَـرُ الـزُّبَيْـر تـواضَـعَـتْ
سُـورُ الـمـديـنـة والـجـبـالُ الـخُـشَّـعُ

حيث اكتسب المضاف «سور» التأنيث من المضاف إليه «المدينة» ، ولهذا أنَّثَ الفعل «تواضعت» .

٥ ـ أن يكون المضاف إلى المؤنَّث مذكّراً ، وهو كل المؤنَّث ، ومنه الآية : ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران : ٣٠] .

هذا ما يقوله النحاة بشأن تأنيث المضاف إلى مؤنَّث ، ولكن قد يكون المعنى هو المتحكِّم في كل شيء ، فلقد جاءت أسماء أُنِّث بها الفعل بالرغم من أن الفاعل مذكَّر ومضاف أيضاً إلى مذكر ، مثال ذلك ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو ، قال : سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب (أي : مفسد) ، جاءته كتابي فاحتقرها . فقلت له : أتقول : جاءته كتابي! قال : نعم! أليست بصحيفة؟ والمعوَّل في هذا هو ما يعنيه المتكلِّم ، فلقد حمل هذا الأعرابي كلمة «كتابي» المذكّرة على الصحيفة المؤنّثة ، وألحق بالفعل تاء التأنيث ، وكأنّ الفاعل هو الصحيفة ، ولا يمكن أن نحمل هذا الكلام الذي قاله على ما ذهب إليه النحويون . وقياساً على كلام الأعرابي يمكننا أن نقول في قول الأعشى (من الطويل) :

وتَـشْـرَقُ بـالـقَـوْل الـذي قَـدْ أَذَعْـتَـه
كـمـا شَـرِقَـتْ صَـدْرُ الـقَـنـاةِ مـن الـدَّمِ

أنّ «صدر القناة» قناة ، ولذلك أنَّث الفعل «شرقت» .

يا ـ تذكير المؤنَّث : قد يكتسب المضاف المؤنَّث من المضاف إليه المذكّر تذكيره ، لكن ذلك قليل . ويشترط أن يكون المضاف صالحاً للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف إليه ، فلا يجوز : «قام امرأة زيد» ، لعدم صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه ، وأن يكون المضاف بعضه أو كبعضه ، ومنه قول الشاعر (من البسيط) :

إنـارةُ الـعـقـلِ مَـكْـسـوفٌ بـطَـوْعِ هَـوى
وعـقـلُ عـاصـي الـهـوى يَـزْدادُ تَـنْـويـرا

(حيث ذكَّر «إنارة» لإضافتها إلى مذكَّر) .

ومنه أيضاً الآية : ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء : ٤] (حيث لم يقل : خاضعات ، لأنّ «الأعناق» سرى إليها التذكير من المضاف إليه ، وهو الضمير) ، والآية : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾[1] [الأعراف : ٥٦] .

يب ـ اكتساب التثنية : قد يكتسب المضاف التثنية ، كقولك ، «ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك» .

يج ـ اكتساب الجمعية : قد يكتسب المضاف الجمعية من المضاف إليه ، نحو قول مجنون ليلى (من الوافر) :

ومـا حُـبُّ الـدِّيـار شَـغَـفْـنَ قَـلْـبـي
ولـكِـنْ حُـبُّ مَـنْ سَـكَـنَ الـديـارا

يد ـ الاستفهام : يسري الاستفهام من المضاف

(١) ومنهم من أوّل «الرحمة» في هذه الآية بـ «الرحم» أو «الترحّم» أو «المطر» . ومنهم من جعل «قريب» صفة لموصوف محذوف . وذكر الفرّاء أنهم التزموا التذكير في «قريب» إذا لم يرد قرب النسب ، قصداً للفرق . وقال الجوهري : إن التذكير لكون التأنيث مجازياً . ومنهم من شبه «قريب» بـ «فعيل» الذي هو بمعنى : مفعول ، والذي يستوي فيه المذكّر والمؤنَّث .

إليه إلى المضاف، فيكتسب المضاف معنى الاستفهام، نحو: ابنُ مَنْ أنتَ؟ فـ «ابن» هنا هو المستفهم عنه، والجواب: ابن فلان. ولو كان الاستفهام عن «مَن» لكان الجواب: فلان.

يه ـ الشرط: يسري الشرط من المضاف إليه إلى المضاف، فإذا قلتَ: «ابنةَ مَنْ تكرمْ أكْرِمْ»، لكنتَ تكرمُ ابنة من يكرمُ المخاطب، لأن الشرط سرى من الثاني إلى الأوّل.

يو ـ البناء: يجوز أن يستفيد المضاف المعرب من المضاف إليه البناء، وذلك في ثلاثة مواضع:

١ ـ أن يكون المضاف اسماً معرباً متوغِّلاً في الإبهام غير اسم زمان، (ككلمة: غير، أو شبه، أو مثل...)، والمضاف إليه مبنيًّا، نحو: «جاء زيدٌ وغيرُه»، حيث يجوز رفع «غير» على أنها فاعل «جاء»، وبناؤها على الفتح في محل رفع.

٢ ـ أن يكون المضاف زمناً مبهماً معرباً في أصله، والمضاف إليه مفرداً[1] مبنياً، مثل «إذ»، نحو الآية: ﴿يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ﴾ [المعارج: ١١]، حيث يجوز في كلمة «يوم» الجرّ مباشرة مع الإعراب، أو البناء على الفتح في محل جر.

٣ ـ «أن يكون المضاف زماناً مبهماً معرباً في أصله، والمضاف إليه جملة فعلية فعلها مبني بناءً أصليًّا أو عارضاً، فمثال الأصلي قول الشاعر (من الطويل):

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا
وقلتُ: ألمَّا أصْحُ والشيبُ وازع؟

ومثال العارض قول الشَّاعر (من الطويل):

لأجْتَذِبَنْ منهنّ قلبي تحلّماً
على حينَ يَسْتَصْبيْنَ كلَّ حليم

فيجوز في كلمة «حين» في البيتين إمّا الإعراب والجر المباشر بـ «على»، وإما البناء على الفتح في محل جر. والبناء أحسن.

فإن كان المضاف المعرب زماناً مبهماً، والمضاف إليه جملة اسمية، أو جملة مضارعيّة، مضارعها مُعرب، جاز في المضاف الأمران أيضاً: الإعراب أو البناء على الفتح، ولكن الإعراب أفضل. فمثال الجملة الاسميّة قول الشاعر (من الطويل):

ألَمْ تعلمي ـ يا عمرَكِ الله ـ أنني
كريمٌ على حينِ الكرامُ قليلُ

... ومثال الجملة المضارعية التي مضارعها مُعرب قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، فيجوز في كلمة «حين» الإعراب والبناء لوقوع المضاف إليه جملة اسمية، وكذلك يجوز في كلمة «يوم» الأمران، لوقوع المضاف إليه جملة مضارعيّة مضارعها مُعرب».

يز ـ العموم: قد يكتسب الاسم المضاف من المضاف إليه العموم، فإذا قلت: «ما قرعتُ حلقةَ دار باب أحد قط» سرى ما في كلمة «أحد» من العموم والشيوع إلى «الحلقة». وإذا قلت: «أكرمْ كلَّ عالِم» كان الإكرام عامًّا في العلماء، وإذا قلت: «أكرمْ غلامَ كلِّ عالم»، صار العموم في «الغلام».

يح ـ رفع القبح أو التجوّز: قد تفيد الإضافة

(١) المراد بالمفرد هنا غير الضمير والإشارة وغير الجملة وشبهها.

اللفظية في بعض الأحيان رفع القبح أو التجوّز، نحو: «مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ»، فإذا رفعت «الوجه» قُبّح الكلام لخلو الصفة لفظاً من ضمير الموصوف، وفي نصبه قبح إجراء الوصف للقاصر مجرى المتعدِّي، وفي الجرّ تخلّص منهما.

يط ـ الظرفيَّة: يستفيد المضاف من المضاف إليه الظرفيّة، بشرط أن يكون المضاف لفظة «كل» أو «بعض»، أو ما يدل على الكلية أو الجزئية، وأن يكون المضاف إليه ظرفاً في أصله، نحو الآية: ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥].

ق ـ المصدريّة: يستفيد المضاف الذي ليس مصدراً، من المضاف إليه، المصدريّة، نحو الآية: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، والأصل: وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أيَّ منقلب. فكلمة «أي» نائب عن المصدر، وقد اكتسبت المصدريَّة من المضاف إليه.

٤ ـ الأسماء والإضافة: تنقسم الأسماء بالنسبة للإضافة ثلاثة أقسام: أسماء جائزة الإضافة، وأسماء ملازمة الإضافة، وثالثة ممتنعة الإضافة.

أ ـ الأسماء الجائزة الإضافة: أغلب الأسماء المنكّرة يجوز إضافتها أو قطعها عن الإضافة حسب إرادة المتكلِّم. وقد اختلف الكوفيون والبصريون حول إجازة إضافة صدر العدد إلى عجزه، فقد أجازها الكوفيون استناداً إلى قول نفيع بن طارق (من الرجز):

كُلِّفَ من عنائِهِ وشِقْوَتِهْ
بنتَ ثماني عَشْرَةٍ من حِجَّتِهْ

ولأن صدر العدد اسم مُظهَر كغيره من الأسماء المظهرة، جازت إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها. أما البصريون فمنعوها بحجّة أن الاسمين دلاّ على معنى واحد، والإضافة تُبطل ذلك المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: «قبضتُ خمسةَ عَشَرَ» من غير إضافة، دلَّ على أنك قد قبضتَ خمسة وعشرة، وإذا أضفت، فقلت: «قبضتُ خمسة عشرٍ»، دلّ على أنك قد قبضت الخمسة دون العشرة، كما لو قلت: «قبضتُ مالَ زيدٍ»، فإنَّ «المالَ» يدخل في القبض دون «زيد».

ب ـ أسماء ملازمة للإضافة: وهي أربعة أنواع:

١ ـ ما يضاف وجوباً إلى الاسم المفرد الظاهر أو إلى الضمير، مع جواز قطع المضاف عن الإضافة لفظاً دون معنى(١)، ومنها: كل(٢)، بعض، أي(٣)،

(١) وذلك بحذف المضاف إليه، والاستغناء عنه بالتنوين الذي يجيء عوضاً منه، ودالاًّ عليه، مع إرادة ذلك المحذوف وتقديره، لحاجة المعنى إليه، فيكون المضاف في هذه الحالة مضافاً في المعنى دون اللفظ، ويبقى له حكمه في التعريف والتنكير كما كان، نحو: «قلْ كلٌّ يعمل على شاكلته»، أي: كل واحد.

(٢) يشترط كي تقطع كلمة «كل» عن الإضافة إلاّ تكون توكيداً، ولا نعتاً، فإن كانت كذلك وجب إضافتها لفظاً، وعدم قطعها، نحو: «فاز المجتهدون كلهم»، و«أنت المخلص كل الإخلاص».

(٣) تأتي «أي» بستة أوجه:

أ ـ استفهاميّة، نحو: أيُّ مهنة اخترتها؟

=

غير[1]، مع[2]، والجهات الست[3]، ونحوها[4].

٢ ـ ما يُضاف وجوباً إلى الاسم المفرد الظاهر أو إلى الضمير، دون الجملة، مع عدم جواز قطعه عن الإضافة لفظاً، وله أربع صور:

أولها: أن يُضاف إلى اسم ظاهر مفرد، نحو: أولو (بمعنى: أصحاب)، أولات (بمعنى: صاحبات)، ذو (بمعنى: صاحب كذا)، ذات (بمعنى: صاحبة كذا)، ذوا، ذوو، ذواتا، ذوات، نحو: المعلمون أولو فضل.

وثانيها: أن يضاف إلى ضمير المخاطب، في الغالب[5]، دون غيره من الضمائر، كالمصادر المثناة في لفظها دون معناها، والتي يُراد بها التكرير، نحو: لبّيك، سعديك، حنانيك، دواليك، هذاذيك، حذاريك،

= ب ـ شرطيّة، نحو: أيّ عمل تعمل أعمل.
ج ـ اسم موصول، نحو: أحب طلابي، وسأكافىء أيّهم ينجح، أو سأكافىء أيًّا ينجح.
د ـ «أي» التي للنعت، نحو: إن الصادق عظيم أيّ عظيم.
هـ ـ «أي» التي للحال، نحو: قبلت كلام الناصح الأمين أيّ ناصح أمين.
و ـ وصلة للنداء، نحو: أيها الطلاب، اجتهدوا.
والأوجه الثلاثة الأولى، ملازمة للإضافة إما لفظاً ومعنى معاً، وإما معنى، كأمثلتها السابقة. والنوعان: الرابع والخامس ملازمان للإضافة لفظاً ومعنى. أما السادس، فلا يضاف أبداً.

(١) تلازم «غير» الإضافة إمّا لفظاً ومعنًى، وذلك في أكثر حالاتها، وإمّا معنًى فقط، وذلك في حالتين:
أ ـ أن يحذف المضاف إليه بشرط أن يكون معلوماً، ملحوظاً لفظه في النيّة والتقدير، كأنه مذكور، وأن تكون كلمة «غير» مسبوقة بـ «ليس» أو «لا»، نحو: «لك في ذمّتي ألف ليرة لا غير».
ب ـ أن يحذف المضاف إليه المعلوم، مع ملاحظة معناه دون لفظه، نحو: «من زرع الإساءة حصدَ الشقاء ليس غيراً».

(٢) لهذه الكلمة ثلاثة أوجه:
أ ـ ظرف للزمان أو المكان، فتلازم الإضافة، نحو: جئتُ مع الصباح، ونحو: التواضع مع التكلّف كذب.
ب ـ ظرف بمعنى «عند» فلا تدل على اجتماع أو مصاحبة، وتلازم الإضافة والجر بـ «من» الابتدائيّة، نحو: الكفيل على اليتيم يرعاه، ويصون حاله، وإذا أراد البذل والعطاء فلينفق من معه، لا من مع اليتيم.
ج ـ أن تكون اسماً بمعنى: جميع أو كل، ولا ظرفية معه، وتدل على مجرد الاصطحاب، وفي هذه الحالة تمتنع إضافتها، نحو: جاء المعلمان معاً.

(٣) هي: فوق، تحت، يمين، شمال، أمام، خلف.

(٤) مثل: قدام، وراء، أسفل، عَلُ (بمعنى: فوق).

(٥) يندر إضافة هذا النوع من الأسماء إلى ضمير الغائب أو إلى الاسم الظاهر، ومنه قول الراجز:

إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون
لقلت لبيه لمن يدعوني

حيث أضيفت «لبي» إلى ضمير الغائب.
وقول الشاعر (من المتقارب):

دَعَوْتُ ـ لِما نابَني ـ مِسْوَراً فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ

حيث أضيفت «لبّيْ» إلى الاسم الظاهر «يدي».

وحجازيك (بمعنى: تلبية بعد تلبية، ومساعدة بعد مساعدة، وحنان بعد حنان، ومداولة بعد مداولة، وتقطّع بعد تقطّع، وحذر بعد حذر، وحجز بعد حجز).

وثالثها: أن يضاف إلى الضمير مطلقاً، مثل كلمة «وحد» وكلمة «كل» المستعملة في التوكيد، نحو: «جاء المعلم وحده»، ونحو الآية: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

ورابعها: أن يضاف إلى اسم ظاهر أو ضمير، كالكلمات: كِلا، كلتا، عند، لدى، سوى، قصارى الشيء (أي: غايته)، حمادى الشيء (أي: غايته)، نحو الآية: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ونحو: «قصاراك أن تنجح في الامتحان».

٣ ـ ما يضاف وجوباً إلى جملة اسمية أو فعلية، ومنه: «حيث»[(١)] و«إذ»، نحو الآية: ﴿فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ [البقرة: ٥٨]، والآية: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِۦمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧].

٤ ـ ما يُضاف وجوباً إلى الجملة الفعلية دون غيرها. ومنه «إذا» الشرطيّة الدالّة على الزمان المستقبل، و«لمّا» الظرفيّة، نحو قول الشاعر (من الكامل):

وإذا تُباعُ كَريمةٌ أو تُشْتَرى
فسِواكَ بائِعُها وأنتَ المشْتَري

ونحو الآية: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾ [هود: ٦٦].

وقد أجاز الأخفش والكوفيون دخول «إذا» على الجملة الاسمية، استناداً إلى الآية: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، وقد أوّل الكوفيون هذه الآية وأمثالها بأن جعلوا «السماء» فاعلاً لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور، والتقدير: إذا انشقتِ السماء انشقت. ونحن لا نرى داعياً لهذا التمحّل في التقدير، عندنا أنّ «إذا» تضاف إلى الجمل الاسمية كما تضاف إلى الجمل الفعلية.

وقد ساق النحاة عدة أسباب لملازمة هذه الكلمات للإضافة، منها رأي المبرد الذي يقول: «إنما لزمت هذه الظروف الإضافة لعدم إفادتها مفردة» ومنها أن هذه الأسماء «أمور نسبية، فإن «فوقاً» يكون بالنسبة إلى شيء فوقاً، و«تحتاً» بالنسبة إلى شيء آخر، وكذلك «أمام» وسائرها، فلزمتها الإضافة للتعريف وتحقيق الجهة». ومنها أيضاً ما ذهب إليه الكوفيّون من أن هذه الأسماء «إنما لزمت الإضافة لأنها تكون أخباراً عن الاسم كما يكون الفعل خبراً عن الاسم، إذا قلت: «زيد يذهب ويركب»، فلما كان الفعل يحتاج إلى فاعل، وقد يتّصل به أشياء يقتضيها من المصدر والمكان والزمان والمفعول، ألزموا الظرف الإضافة ليسدّ المضاف إليه مسدّ ما يطلبه الفعل ويدل عليه».

وبديهي القول إن هذه الحجج واهية لا تستند إلى أي واقع لغوي سليم، فالقول إن الظروف لزمت الإضافة لعدم إفادتها مفردة،

---

(١) أجاز فريق من النحاة إضافتها للمفرد مع بقائها مبنية على الضم، استناداً إلى قول الشاعر (من الرجز):

أما ترى حيثُ سُهيلٍ طالعا ... نَجْمٌ يُضيء كالشهاب لامعا

وقول آخر (من الطويل):

ويَطْعَنُهم تحتَ الحُبا بعْدَ ضَربِهم ... ببيضِ المواضي حيثُ ليِّ العَمائِمِ

مردود، لأن لكل ظرف معنى معجمي في حد ذاته. وفكرة النسبية يمكن أن نجدها في كل شيء: فالأخ أخ لأخيه، ولكنه غريب بالنسبة لآخر، والأب أب النسبة إلى ابنه، ولكنه يعتبر ابناً بالنسبة إلى أبيه، والأم أم بالنسبة إلى أطفالها، وهي ابنة بالنسبة لوالديها... ولم تؤد «نسبية» هذه الأسماء إلى ملازمتها للإضافة.

وإذا كان مجيء هذه الأسماء أخباراً عن الاسم، كما يكون الفعل خبراً عن الاسم، هو سبب ملازمتها للإضافة، فإننا نسأل: لماذا لا تشبَّه الظروف بالأسماء التي تكون أخباراً عن الاسم أيضاً، والاسم لا يحتاج إلى غيره؟

إن السبب عندنا لملازمة بعض الأسماء في العربية للإضافة هو نطق العرب بها كذلك وحسب.

ج ـ أسماء ممتنعة عن الإضافة: ومنها أسماء الإشارة، وأسماء الموصول، والضمائر، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و«أجمعون» وبابه، و«أي» عندما تكون وصلة لنداء ما فيه «أل»، ومثنى وثلاث ورُباع، وما فيه الألف واللام[1]... إلخ.

٥ ـ حكم الظروف التي بمعنى «إذ» أو «إذا»: إن الظروف التي تكون بمنزلة «إذ» أو «إذا» معربَة في الأصل، ولكنها تبنى حملاً عليهما. فإذا تلاها فعل مبنيّ، فالبناء أرجح، وإن تلاها فعل معرب أو جملة اسمية، فالإعراب أرجح، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2] [المائدة: ١١٩]، ومثل قول الشاعر (من الطويل):

على حينَ[3] عاتَبْتُ المشيبَ على الصّبا
فقلتُ: ألَما تَصْحُ والشيب وازعُ؟

٦ ـ حذف المضاف أو المضاف إليه: يجوز أن يحذف المضاف أو المضاف إليه، بشروط:

أ ـ شروط حذف المضاف: إذا حُذف المضاف، فالغالب أن يخلفه المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣][4]، وقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[5] [الفجر: ٢٢]. وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً، والمحذوف معطوف على مضاف بمعناه، مثل قول الشاعر (من المتقارب):

أكلَّ امرىء تحسبين امرأً
ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارا[6]

---

(١) أما الكوفيون فقد أجازوا إضافة المعرَّف بـ «أل» استناداً إلى بعض الشواهد.

(٢) «يومَ» ظرف زمان مبني على الفتح في محل رفع خبر المبتدأ. فهو مبني رغم إضافته إلى فعل غير مبنيّ.

(٣) «حين»: ظرف مبني على الفتح في محل جر بـ «على». هذا الظرف مبنيّ لأنه أضيف إلى فعل مبنيّ. إلاّ أنَّ بعضهم يَبْني هذا الظرف عند إضافته إلى جملة اسمية، كقول الشاعر (من الوافر):

تَذَكَّرَ ما تَذَكَّرَ من سُلَيْمى على حينَ التَّواصُلُ غَيْرُ دانِ

حيث بني الظرف «حين» على الفتح رغم إضافته إلى الجملة الاسمية.

(٤) أي: أُشربوا حبّ العجل. حذف المضاف، وحلّ المضاف إليه محلّه في الإعراب، فصارت كلمة «العجل» مفعولاً به لـ «أشربوا».

(٥) أي: وجاء أمرُ ربِّك.

(٦) أي: وكلّ نار، وتقدير الحذف هنا واجب، وذلك كي لا يترتب على العطف محظور: العطف على =

ب ـ شروط حذف المضاف إليه: إذا حذف المضاف إليه فإنَّ المضاف يأتي على ثلاثة أوجه:

الأول: يزول منه الإعراب والتنوين ويبنى على الضم، كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[1] [الروم: ٤]، أي: من قبل الغلب وبعده.

الثاني: يبقى إعرابه وتنوينه، وهذا هو الوجه الأغلب، كقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾[2] [الفرقان: ٣٩]، أي: كل قوم.

والثالث: يبقى على حاله[3]، كما كان مع وجود المضاف إليه، بشرط أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف، وهذا العامل إمّا مضاف أو غير مضاف، مثل: «أكلت ربعَ ونصفَ ما قُدِّم لي»[4].

٧ ـ الفصل بين المتضايفَيْن: يفصل بين المضاف والمضاف إليه على وجوه سبعة:

١ ـ أن يكون المضاف مصدراً، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمّا مفعوله أو ظرف، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[5] [الأنعام: ١٣٧]، ومثل: «تركُ يوماً نفسك مع هواها مضرّ»[6].

٢ ـ أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه المفعول الأول، والفاصل إمّا مفعوله الثاني، أو الظرف، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾[7] [إبراهيم: ٤٧]، ومثل قول الرسول ﷺ: «هل أنتم تاركو لي صاحبي»[8]، وكقول الشاعر (من الطويل):

فَرِشْني بِخَيْرٍ لا أكونَنْ ومِدْحَتي
كَناحِتِ يَوْماً صَخْرةٍ بِعَسِيلِ[9]

٣ ـ أن يكون الفاصل قسَماً، مثل: «قام غلامُ واللّهِ زيدٍ»[10].

٤ ـ أن يكون الفاصل هو معمول لغير

= معمولي عاملين تكون «نار» معطوفة على «امرىء»، و«ناراً» معطوفة على «امرءا»، فيلزم على هذا التقدير العطف على معمولين لعاملين مختلفين.

(١) أي: من قبل الغَلبِ ومن بعدِه.

(٢) أي: كل قوم.

(٣) أي: يبقى الإعراب، ويزول التنوين.

(٤) أي: ربع ما قدم لي ونصف ما قدّم لي. حذف المضاف إليه بعد «ربع»، وعطف عليه الاسم «نصف» مضافاً إلى «ما قُدِّم لي».

(٥) «قتل»: مصدر أضيف إلى فاعله «شركائهم»، والفاصل «أولادهم» مفعول به للمصدر مع مضاف إليه.

(٦) المصدر «ترك» أضيف إلى «نفسك»، وفصل بينهما الظرف «يوماً».

(٧) «مخلف» المضاف اسم فاعل، «رسله»: المضاف إليه مفعول به أول لاسم الفاعل مع مضاف إليه، والفاصل «وعده» مفعول به ثانٍ لاسم الفاعل.

(٨) «تاركو»: اسم فاعل مضاف إلى «صاحبي» مفعول به لاسم الفاعل مع مضاف إليه، والفاصل هو الجار والمجرور «لي» المشابه للظرف.

(٩) «ناحت»: اسم فاعل مضاف. «صخرة»: مضاف إليه مفعول به لاسم الفاعل. والفاصل هو الظرف «يوماً».

(١٠) «غلام»: مضاف. «زيد»: مضاف إليه. فصل بينهما القسم «والله».

المضاف، كأن يأتي فاعلاً لغير المضاف أو مفعولاً به أو ظرفاً، كقول الأعشى (من المنسرح):

أنجبَ أيامَ والِداهُ بهِ
إذْ نَجلاهُ فنِعْمَ ما نَجَلا[1]

ومثل (من البسيط):

تَسْقي امتياحاً ندى المِسْواكَ ريقَتِها
كما تَضَمَّن ماءَ المزنَةِ الرَّصَفُ[2]

ومثل (من المتقارب):

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يَوْماً
يهوديٍّ يقارِبُ أو يُزيلُ[3]

٥ ـ الفصل بفاعل المضاف، كقول الشاعر (من الرجز):

ما إنْ رأيْنا لِلْهوى من طِبَّ
ولا عدمنا قَهْرَ وَجْدٌ صَبَّ[4]

٦ ـ الفاصل هو نعت للمضاف. كقول الشاعر (من الطويل):

نَجَوْتُ وَقدْ بَلَّ المُراديُّ سيفَهُ
من ابنِ أبي شيخِ الأباطحِ طالبِ[5]

٧ ـ الفاصل هو النداء، كقول الشاعر (من الرجز):

كأنَّ بِرْذَوْنَ أبا عِصام
زَيْدٍ حِمارٌ دُقَّ باللِّجامِ[6]

* * *

وقد اختلف البصريون والكوفيون في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض[7]، فقد «ذهب الكوفيون إلى إنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها، قال الشاعر (من مجزوء الكامل):

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ
زَجَّ الْقَلُوصَ أبي مَزَادَه[8]

---

(١) المضاف «أيام»، والمضاف إليه «إذ نجلاه»، والفاصل بينهما «والداه» فاعل «أنجب» الذي لا علاقة له بالمضاف.

(٢) «ندى المسواك ريقتها»: حيث فصل بين المضاف «ندى»، والمضاف إليه «ريقتها» بمفعول به «المسواك»، لغير المضاف. أي: مفعول به لـ «تسقي».

(٣) «بكف يوماً يهودي»، المضاف «كف»، والمضاف إليه: «يهودي» فصل بينهما الظرف «يوماً».

(٤) المضاف «قهر»، والمضاف إليه «صب»، والفاصل «وجدٌ» فاعل المضاف.

(٥) المضاف «أبي»، والمضاف إليه «طالب»، والفاصل «شيخ الأباطح»، وهو نعت للمضاف.

(٦) المضاف «برذون»، والمضاف إليه «زيد»، والفاصل بينهما النداء «أبا عصام»، والتقدير: يا أبا عصام.

(٧) انظر في هذه المسألة:
ـ المسألة الستين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف».
ـ حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢٣٧.
ـ شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٧١.
ـ شرح المفصل ٣/ ١٩.

(٨) البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٨٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، =

والتقدير: زَجَّ أبي مَزَادَةَ الْقَلُوصَ، فَفَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بـ«القَلوص»، وهو مفعول، وليس بظرف ولا حرف خفض، وقال الآخر (من الطويل):

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ، وَقَدْ شَفَتْ
غَلاَئِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا(١)

والتقدير: شَفَتْ غَلاَئِلَ صُدُورِهَا عَبْدُ الْقَيْسِ منها، ففصلَ بين المضاف والمضاف إليه، وقال الآخر (من الطويل):

يُطِفْنَ بِحُوزِيِّ الْمَرَاتِعِ لَمْ نُرَعْ
بِوادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقِسيِّ الْكَنَائِنِ(٢)

والتقدير: مِنْ قَرْعِ الكَنَائِنِ الْقِسِيَّ، وقال الآخر (من المنسرح):

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا
كَأَنَّ قَفْراً رُسُومَهَا قَلَمَا(٣)

والتقدير: بعد بهجتها، فَفَصَلَ بين المضاف الذي هو «بَعْدَ» والمضاف إليه الذي هو «بهجتها» بالفعل الذي هو «خَطّ»، وتقدير البيت:

فأصبحت قفراً بعد بهجتها
كأن قلماً خط رسومها

وقد حكى الكسائيّ عن العرب: هذا غُلاَمُ واللهِ زَيْدٍ، وحكى أبو عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: إن الشاة تَجْتَرُّ فتسمع صوتَ وَاللَّهِ رَبِّها، فَفَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بقوله: «والله» وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أولى، وقد قرأ ابن عامر أحد القراء السبعة ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ [الأنعام: ١٣٧] بنصب «أَوْلاَدَهُمْ» وجر «شركائهم»، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: ﴿أَوْلَـٰدِهِمْ﴾، والتقدير فيه: قَتْلُ شُرَكَائِهِمْ أَوْلاَدَهُمْ، ولهذا كان منصوباً في هذه القراءة، وإذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أَوْلى.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا

= ٤٢٣؛ والخصائص ٢/ ٤٠٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٧؛ وشرح المفصل ٣/ ١٨٩.
اللغة: زججتها: طعنتها بالزُّجِّ، والزُّجّ: الحديدة التي تركب في أسفل الرّمح. المزجّة: الرمح القصير. القلوص: الناقة الشابة. أبو مزادة: كنية رجل.
المعنى: فطعنتها بأسفل الرّمح مثلما يطعن أبو مزادة القلوص.

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٤١٣، ٤١٨.
اللغة: الغلائل: جمع غليل، وهو الضّغن.

(٢) البيت للطرماح في ديوانه ص ٤٨٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٤؛ ولسان العرب ٥/ ٣٤١ (حوز)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٦٢.
اللغة: يُطِفْن: يَدُرْنَ. الحوزيّ: المتوحّد المتفرّد، وأراد به فحل البقر الوحشي الذي يصفه. المراتع: جمع مرتع، وهو مكان الرعي. لم تُرَعْ: لم تخف. القرع: الضرب. القسي: جمع قوس. الكنائن: جمع كنانة، وهي جراب توضع فيه السهام.

(٣) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٤١٨؛ والخصائص ١/ ٣٣٠، ٢/ ٢٩٣؛ ولسان العرب ٧/ ٢٨٧ (خطط).
المعنى: يصف الشاعر الديار بالخلاء وارتحال الأنيس، وذهاب المعالم. وأصل ترتيب البيت:
«فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلماً خط رسومها»

إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء وَاحِدٍ؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجرّ، كما قال عمرو بن قِمِيئَةَ (من السريع):

لَـمَّـا رَأَتْ سَـاتِـيـدَمَـا اسْـتَـعْـبَـرَتْ
لِـلَّـهِ دَرُّ الْـيَـوْمَ مَـنْ لَامَـهَـا[1]

فَفَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بالظَّرْفِ؛ لأنّ التقدير: لِلَّهِ دَرُّ مَنْ لَامَهَا الْيَوْمَ، وقال أبو حية النميري (من الوافر):

كَـمَـا خُـطَّ الْـكِـتَـابُ بِـكَـفِّ يَـوْمـاً
يَـهُـودِيٍّ يُـقَـارِبُ أَوْ يُـزِيـلُ[2]

فَفَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن تقديره: بِكَفِّ يَهُودِيٍّ يَوْماً، وقال ذو الرمة (من البسيط):

كَـأَنَّ أَصْـوَاتَ مِـنْ إِيـغَـالِـهِـنَّ بِـنَـا
أَوَاخِرِ الْـمَـيْـسِ أَصْوَاتُ الْـفَـرَارِيـجِ[3]

وقالت امرأةٌ من العرب دُرْنَا بنتُ عَبْعَبَةَ الجَحْدَرِية، وقيل: عَمْرَةُ الْجُشَمِيَّة (من الطويل):

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لا أَخَا لَهُ
إِذَا خَافَ يَـوْمـاً نَـبْـوَةً فَـدَعَـاهُـمَـا[4]

فَفَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن تقديره: هُمَا أَخَوَا مَنْ لا أخا لَهُ في الحرب؛ لأن الظرف وحرف الجر[5] يتسع فيهما ما لا

---

(١) البيت لعمرو بن قميئة في ديوانه ص ١٨٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٧؛ وشرح المفصل ٣/ ٢٠، ٧٧؛ والكتاب ١/ ١٧٨.
اللغة: ساتيدما: اسم جبل. استعبرت: بكت.
المعنى: لما رأت تلك المرأة جبل ساتيدما تذكرت بلادها فبكت شوقاً إليها، فوا عجبي ممن يلومها على بكائها وشوقها لبلادها.

(٢) البيت لأبي حيّة النميري في ديوانه ص ١٦٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢١٩؛ والدرر ٥/ ٤٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٩؛ والكتاب ١/ ١٧٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٩٠ (عجم)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٧٠.
شرح المفردات: يقارب: يجعل بعض الكتابة قريبة من بعض. يزيل: يباعد الكتابة.
المعنى: يقول: إنّ ما بقي من آثار الدار شبيه بكتابة اليهوديّ الذي يقرّب بين السطور مرّة، وأخرى يباعد.

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٩٩٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٨، ٤١٣، ٤١٩، والحيوان ٢/ ٣٤٢؛ والخصائص ٢/ ٤٠٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٩٢؛ والكتاب ١/ ١٧٩، ٢/ ١٦٦، ٢٨٠؛ ولسان العرب ٧/ ٢٤٤ (نقض).
اللغة: الإيغال: الإبعاد. الميس: شجر تتخذ منه الرحال والأقتاب. الفراريج: جمع فرّوج، وهو الصغير من الدجاج.
المعنى: إن أصوات الرّحال والأقتاب عند ابتعاد الإبل بنا أصبحت ضعيفة مثل أصوات الدجاج الصغيرة.

(٤) البيت لعمرة الخثعمية في الدرر ٥/ ٤٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣؛ ولسان العرب ١٤/ ١٠ (أبي)؛ ولها أو لدرنا بنت عبعبة في الدرر ٥/ ٤٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٧٢؛ ولدرنا بنت عبعبة في شرح المفصل ٣/ ٢١؛ والكتاب ١/ ١٨٠؛ ولدرنا بنت عبعبة أو لدرنا بنت سيار في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٨؛ ولامرأة من بني سعد في نوادر أبي زيد ص ١١٥.
اللغة: النّبوة: أن يضرب بالسيف فلا يمضي في الضربة.
المعنى: لقد كانا أخوين لمن ليس له أخ في الحرب ولا ناصر يأخذ بيده ينصرانه إذا دهمه العدو، ويأخذان بيده إذا غشيه الهول فخاف ألا يستطيع دفع الهلاك عن نفسه.

(٥) قوله: «لأن الظرف وحرف الجرّ يتسع فيهما» تعليل لقوله السابق: «وإنّما جاز الفصل بينهما بالظرف =

يتسع في غيرهما، فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما أنشدوه فهو مع قلّته لا يُعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به.

وأما ما حكى الكسائي من قولهم: «هذا غُلامُ واللّهِ زَيْدٍ»، وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم: «فتسمع صَوْتَ والله رَبِّهَا»، فنقول: إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد، فكأنهم لما جَازُوا بها مَوْضِعَها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام؛ ولهذا يسمُّونها في مثل هذا النحو «لغواً» لزيادتها في الكلام في وقوعها غَيْرَ موقعها.

والذي يدلّ على صحّة هذا أنّا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجىء عنهم الفَصْلُ بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام.

وأما قراءة من قرأ من القراء: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]؛ فلا يَسُوغُ لكم الاحتجاجُ بها؛ لأنكم لا تقولون بموجبها؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وبالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجّة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض.

والبصريون يذهبون إلى وَهْي هذه القراءة ووَهْم القارىء؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْي القراءة، وإنما دعا ابنَ عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوباً بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو، فدل على صحة ما ذهبنا إليه، والله أعلم»[١].

٨ ـ أحكام المضاف الصحيح الآخر إلى ياء المتكلم: إذا أضيف الاسم الصحيح الآخر إلى ياء المتكلِّم، فله وللياء أحكام ثلاثة:

١ ـ وجوب كسر آخر المضاف، مثل: «زرت أُمِّي»[٢].

٢ ـ جواز إسكان الياء، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢][٣].

٣ ـ جواز فتح الياء، مثل: «غلاميَ، لا تؤذِ أخاك»[٤].

= وحرف الجرّ».

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٨٢ـ ٣٨٨.

(٢) «أمي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدَّرة على ما قبل ياء المتكلِّم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الكسرة المناسبة للياء. والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة.

(٣) «صلاتي»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة المقدرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المناسبة للياء. والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة. ومثلها «نسكي» و«مماتي».

(٤) يجوز تسكين الياء وفتحها في «غلامي».

٩ - أحكام غير الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم: إذا أضيف الاسم غير الصحيح الآخر[(١)] إلى ياء المتكلم، يكون على وجوه عدّة، منها:

١ - إذا أضيف الاسم المقصور[(٢)] إلى ياء المتكلِّم، يجب إسكان آخره، وفتح الياء. وقد تقلب الألف ياءً، وتدغم في ياء المتكلِّم، كقوله تعالى: ﴿هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى﴾[(٣)] [طه: ١٨]، وكقول الشاعر (من الطويل):

هَوايَ مع الرَّكْبِ اليَمانين مُصْعِدٌ
جَنِيبٌ وجثماني بمكَّةَ مُوثَقُ[(٤)]

٢ - إذا أضيف الاسم المنقوص إلى ياء المتكلم، تدغم ياؤه بياء المتكلم مبنية على الفتح، مثل: «يا قاضيَّ»[(٥)].

٣ - إذا أضيف المثنى إلى ياء المتكلِّم، تحذف منه النون للإضافة، وتدغم ياء المثنى بياء المتكلِّم، مثل: رأيت ابنيَّ[(٦)]، وسلمّت على رفيقتيَّ[(٧)]. أمّا ألف المثنى (في حالة الرفع) فتبقى سالمة وتأتي بعدها ياء المتكلِّم، مثل: «أنتما معلماي»[(٨)].

٤ - إذا أضيف جمع المذكر السالم إلى ياء المتكلِّم، تدغم ياؤه (في حالتي النصب والجر) بياء المتكلِّم، وتقلب واوه (في حالة الرفع) ياءً، ثم تدغم بياء المتكلِّم وتحذف منه النون للإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ إِنِّى كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾[(٩)] [إبراهيم: ٢٢]، وكقول الشاعر (من الكامل):

أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً
عِنْدَ الرُّقادِ وعَبْرَةً لا تُقْلِعُ[(١٠)]

---

(١) غير الصحيح الآخر يقصد به المقصور والممدود، ويلحق به المثنى والجمع.

(٢) الاسم المقصور هو المنتهي بألف مقصورة مثل: «فتى» أو ألف ممدودة، مثل: عصا.

(٣) عصايَ: «عصا» اسم مُنتهٍ بـ «ألف» ممدودة أضيف إلى ياء المتكلِّم، ألفه واجبة التسكين، وياؤه واجبة الفتح.

(٤) «هواي»: «هوى» اسم مقصور منته بـ «ألف» مقصورة. ألفه واجبة التسكين وياء المتكلِّم واجبة الفتح. ويجوز القول: هويّ. ومثلها كلمة «محياي» في قوله تعالى السابق. وقد وردت على قراءة نافع ساكنة الياء «مَحْيايْ» في قوله تعالى السابق: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى ومحيايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

(٥) «قاضي»: اسم منقوص أضيف إلى ياء المتكلِّم، فأُدغمت ياء المنقوص بياء المتكلِّم مبنية على الفتح.

(٦) «ابني»: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى. وقد حذفت منه النون للإضافة، وأُدغمت ياء المثنى بياء المتكلِّم وياء المتكلم ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

(٧) «رفيقتي»: اسم مجرور بالياء لأنه مثنى، وحذفت منه النون للإضافة، وأدغمت ياء المثنى بياء المتكلِّم مبنيّة على الفتح. وياء المتكلِّم في محل جر بالإضافة.

(٨) «معلماي»: خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثنى، وحذفت منه النون للإضافة، وهو مضاف. وياء المتكلِّم ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالإضافة.

(٩) «بمصرخي»: «الباء»: حرف جر متعلق بمحذوف خبر. «مصرخي»: اسم مجرور بالياء، لأنه جمع مذكر سالم، وحذفت منه النون للإضافة، وأدغمت «ياء» الجمع بـ «ياء» المتكلّم مبنية على الفتح. وياء المتكلّم في محل جر بالإضافة.

(١٠) «بني»: فاعل «أودى» مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. وقد قلبت هذه الواو ياء، =

١٠ ـ قطع الإضافة: هناك أسماء يصحّ قطعها عن الإضافة، وهي: بعض، كل (التي ليست صفةً ولا توكيداً)، أيّ، غير، قبل، بعد، يمين، شمال، أمام، قدّام، خلف، وراء، تحت، فوق، دون، عَلُ، أول، حسب. وهذه الأسماء، إن قُطعت عن الإضافة، تأخذ أحكام «قبل» المقطوعة. انظر: قبل.

١١ ـ إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى: «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان. وذهب البصريون إلا أنه لا يجوز[1]».

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله وكلام العرب كثيراً، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥]، و«اليقين» في المعنى نعت لـ «الحق»؛ لأن الأصل فيه: الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد، وقال تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩]، و«الآخرة» في المعنى نعت «الدار»، والأصل فيه: وللدَّارُ الآخِرَةُ خير، كما قال تعالى في موضع آخر: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ [الأنعام: ٣٢]، فأضاف إلى «دار» إلى «الآخرة»، وهما بمعنى واحد، وقال تعالى: ﴿جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]، و«الحبُّ» في المعنى هو الحصيد، وقد أضافه إليه، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]، و«الجانب» في المعنى هو الغربيّ، ثم قال الراعي (من الوافر):

وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيِّ يَأْدُو
مَدَبَّ السَّيْلِ، واجْتَنَبَ الشِّعَارَا[2]

ومن ذلك قولهم: «صَلاَةُ الأولى»، و«مَسْجِدُ الجامع»، و«بَقْلَةُ الحمقاء»، والأولى في المعنى هي الصلاة، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء، وقد أضافوها إليها، فدل على ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرَّف بنفسه؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة،

= وأدغمت بـ «ياء» المتكلّم بعد حذف النون للإضافة. وياء المتكلم في محل جر بالإضافة.

(١) انظر في هذه المسألة:

المسألة الواحدة والستين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف».
ـ حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢١٥.
ـ شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٤٠.
ـ شرح المفصل ٣/ ٩.

(٢) البيت للراعي النميري في ديوانه ص ١٤٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤١؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٣٧١ (دبب)، ٤/ ٤١٢ (شعر).

اللغة: مدب السيل: موضع جريه. الشعار: الشجر الملتف.
المعنى: إن هذا الحمار الوحشي قد اجتنب الشجر مخافة أن يرمى فيها، ولزم مدرج السيول لأن الصيادين يبتعدون عنه.

وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه؛ فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما مُتَّفِقاً.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما احتجوا به فلا حجة لهم فيه؛ لأنه كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه: أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ۝٩٥﴾ [الواقعة: ٩٥]، فالتقدير فيه: حق الأمر اليقين، كما قال تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]، أي: دين المِلَّة القيِّمة، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩]، فالتقدير فيه: ولدار الساعة الآخرة، وأما قوله تعالى: ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]، أي: حبّ الزرع الحَصِيدِ، ووصف الزرع بالْحَصِيدِ هو التحقيق؛ لأن الحب اسم لما يَنْبُتُ في الزرع، والْحَصْدُ إنما يكون للزرع الذي ينبت فيه الحب، لا للحب، ألا ترى أنك تقول: «حَصَدْتُ الزرع» ولا تقول «حصدت الحب»، وأما قول تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]؛ فالتقدير فيه: بجانب المكان الغربيّ، وأما قولهم: «صلاة الأولى»؛ فالتقدير فيه: صلاة الساعة الأولى، وأما قولهم: «مسجِدُ الجامِع»؛ فالتقدير فيه: مسجد الموضع الجامع، وأما قولهم: «بقلة الحمقاء»؛ فالتقدير فيه: بقلة الحبة الحمقاء؛ لأنّ البقلة اسم لما نبت من تلك الحبة، ووَصْفُ الحبّة بالحمق وهو التحقيق؛ لأنها الأصل، وما نَبَتَ منها فرع عليها، فكان وصف الأصل بالحمق أولى من وصف الفرع، وإنما وصفت بذلك لأنها تنبت في مَجَارِي السيول فتقلعها، ولذلك يقولون في المثل: «هُوَ أَحْمَقُ مِنْ رِجْلَةٍ»[1] فإذا كان جميع ما احتجوا به محمولاً على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه على ما بيّنا لم يكن لهم فيه حجة، والله أعلم»[2].

١٢ ـ قول ابن مالك في باب «الإضافة»:

نُوناً تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا
مِمَّا تُضِيفُ ٱحْذِفْ كَطُورِ سِينَا
وَالثَّانِيَ ٱجْرُرْ وَٱنْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا
لَمْ يَصْلُحِ ٱلاَّ ذَاكَ وَاللاَّمَ خُذَا
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَٱخْصُصْ أَوَّلا
أَوْ أَعْطِهِ ٱلتَّعْرِيفَ بِٱلَّذِي تَلاَ
وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ
وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لاَ يُعْزَلُ
كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ
مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الحِيَلِ
وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ
وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ
وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ
إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ
أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي
كَزَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي
وَكَوْنُهَا فِي الوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ
مُثَنًّى أَوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

---

(١) ورد المثل في جمهرة الأمثال ١/ ٣٩٥؛ والدرّة الفاخرة ١/ ١٥٥؛ وزهر الأكم ٢/ ١٣٤؛ وكتاب الأمثال. ص ٣٣٦؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٢٦؛ والمستقصى ١/ ٨١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٨٩ـ ٣٩١.

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلا
تَأْنِيثاً آنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلا
وَلاَ يُضَافُ آسْمٌ لِمَا بِهِ آتَّحَدْ
مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوهِماً إِذَا وَرَدْ
وَبَعْضُ الاسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدا
وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَدَا
وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً آمْتَنَعْ
إِيلاَؤُهُ آسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ
كَوَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعْدَى
وَشَذَّ إِيلاَءُ يَدَى لِلَبَّى
وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلى الجُمَلْ
حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ
إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ
أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ حِينَ جَانُبِذْ
وَآبْنِ أَوَ آعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا
وَآخْتَرْ بِنَا مَتْلُوٍّ فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا
أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا
وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى
جُمَلِ الأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا آعْتَلَى
لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ
تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلاَ
وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ
أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ
أَوْ تَنْوِ الاجْزَا وَآخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ
مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوِ آسْتِفْهَامَا
فَمُطْلَقاً كَمِّلْ بِهَا الْكَلاَمَا
وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرّْ
وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ
وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ

فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ
وَآضْمُمْ بِنَاءً غَيْراً آنْ عَدِمْتَ مَا
لَهُ أُضِيفَ نَاوِياً مَا عُدِمَا
قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ
وَدُونُ وَالجِهَاتُ أَيْضاً وَعَلُ
وَأَعْرَبُوا نَصْباً إِذَا مَا نُكِّرَا
قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا
وَمَا يَلِي المُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا
عَنْهُ فِي الاعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا
وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا
قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ
مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ
وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ
كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى
مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ
فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ
مَفْعُولاً أَو ظَرْفاً أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ
فَصْلُ يَمِينٍ وَآضْطِرَاراً وُجِدَا
بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا
آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا آكْسِرْ إِذَا
لَمْ يَكُ مُعْتَلاًّ كَرَامٍ وَقَذَا
أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ فَذِي
جَمِيعُهَا آلْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا آحْتُذِي
وَتُدْغَمُ آلْيَا فِيهِ وَآلْوَاوُ وَإِنْ
مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَآكْسِرْهُ يَهُنْ
وَأَلِفاً سَلِّمْ وَفِي الْمَقْصُور عَنْ
هُذَيْلٍ آنْقِلاَبُهَا يَاءً حَسَنْ

١٣ ـ من قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة في باب الإضافة: أجاز مجمع اللغة

العربية في القاهرة:

أ ـ إضافة «حيث» إلى الاسم المفرد، نحو: «الكتاب رخيص من حيث ثمنِه»[١].

ب ـ إضافة صفات لمعرَّف بالألف واللام إلى معرَّف بالألف واللام مثل قولهم: «إنك الرجل بعيد المنظر، صادق الفراسة، محمود السِّيرة»[٢].

ج ـ إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد، نحو: «سنة ثمانٍ وسبعين»[٣].

د ـ إضافة مضافين إلى مضاف إليه واحد في مثل: «مديريّات ومحافظات مصر»[٤].

هـ ـ إضافة «نفس» في نحو: «جاءَ نفسُ الرجل»[٥].

و ـ إضافة «عين» في نحو: «شاهدتُ عينَ المَشْهَد»[٦].

* * *

للتوسُّع انظر:

ظاهرة الإضافة في النحو العربي. إبراهيم خليفة سليمان شعلان. جامعة الإسكندرية، ١٩٦٩ م.

الإضافة إلى ياء المتكلِّم

هي نسبة تقييديّة بين اسم (مضاف)، وياء المتكلِّم (مضاف إليه)، نحو: «معلمي»، وهي نوعان:

١ ـ إضافة ظاهرة، حيث تُذكر ياء المتكلِّم نَصًّا، نحو: «هذا كتابي».

٢ ـ إضافة مقدَّرة، حيث تحذَف ياء المتكلِّم بعَوَض، نحو: «يَا أَبتِ» (التاء عوض من ياء المتكلِّم)، أو بغير عِوَض، نحو: «يا رَبِّ»، أو بقلبها ألفاً، نحو: «يا رَبّا».

إضافة البيان

هي الإضافة البيانيّة.

انظر: الإضافة البيانيّة.

الإضافة البيانيّة

قسم من الإضافة المحْضة (المعْنويّة)، وتكون على تقدير «مِنْ». وضابطها أن يكون المضاف جنساً للمضاف، نحو: «خاتَمُ فِضَّةٍ» (أي: مِنْ فِضَّة).

وهي، أيضاً، من الملحق بالإضافة غير المحْضة (اللفظيّة)، حيث يُضاف المُسَمَّى إلى الاسم، والغاية منها، إيضاح المضاف بالمضاف إليه، نحو: «عِلْم اللغة»، و«شهر رَجَب».

وتسمَّى أيضاً «إضافة البيان»، و«إضافة التفسير»، و«الإضافة التفسيريّة»، و«إضافة المُسَمَّى إلى الاسم».

ويُفرِّق بعضُ النحاة بين «الإضافة المعنويّة»، و«إضافة البيان»، بأنَّ هذه يكون

---

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٥.

(٢) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٥.

(٣) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٨.

(٤) القرارات المجمعيّة. ص ٦٤؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٥.

(٥) القرارات المجمعيّة. ص ٢٧٥.

(٦) في أصول اللغة ٢/ ١٩١؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربيّة. ص ٣١٩.

بين جزأيها (المضاف والمضاف إليه) عموم وخصوص مطلق، في حين أنّ بين جزئي الإضافة البيانية عموم وخصوص من وجْه.

الإضافة التشبيهية

هي قسم من الإضافة المَحْضة (المعنويّة) على تقدير الكاف. وضابطُها أن يُضاف المُشَبَّه به إلى المُشَبَّه، نحو: «ورد الخدود».

إضافة التفسير

هي الإضافة البيانية.

انظر: الإضافة البيانية.

الإضافة التفسيريّة

هي الإضافة البيانيّة.

انظر: الإضافة البيانيّة.

الإضافة الحقيقيّة

هي الإضافة المَحْضَة، وسمِّيت بذلك لأنَّها تؤدي الغرض من الإضافة، وهو التعريف، أو التخصيص، حقيقةً لا مجازاً.

انظر: الإضافة، الرقم ٢، الفقرة «أ».

إضافة «حيث» إلى الاسم المفرد

أجاز مجمع اللغة العربية إضافة «حيث» إلى الاسم المفرد[١].

الإضافة الشبيهة بالمحضة

هي الإضافة التي اختُلِف فيها ما إذا كانت مَحْضة أو غير مَحْضة، أي: الإضافة التي يكون فيها المضاف هو المضاف إليه نفسه أو بمنزلته، أو يكون فيها المضاف أو المضاف إليه أصليًّا والآخر زائداً يمكن الاستغناء عنه، نحو: «شَجَر الزيتون»، و«ألقيتُ اسم السَّلام».

إضافة الشيء إلى مُلابسِهِ

هي الإضافة لِأَدْنى ملابسة.

انظر: الإضافة لِأَدْنى مُلابَسة.

إضافة صدرُ المُرَكَّب المَزْجِيّ إلى عَجُزه

هي لغة من لغات العرب، والفائدة منها التخفيف الناشىء من التركيب مع التنبيه إلى شدّة الامتزاج، نحو: «بَعْلُ بَكّ»، و«بورُ سعيدٍ».

إضافة صفات لمعرَّف بالألف واللام إلى معرَّف بالألف واللام

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة هذه الإضافة، كما في نحو: «إنك الرجل بعيد النظر، صادق الفِراسة، محمود السِّيرة»[٢].

الإضافة الظاهرة

انظر: الإضافة إلى ياء المتكلِّم، الرقم ١.

الإضافة الظَّرفيَّة

هي قسم من الإضافة المَحْضَة (المعنويّة)، وتكون على تقدير «في». وضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف. وهي تفيد زمان المضاف أو مكانه، نحو: «طعامُ الصَّباحِ»، و«رفيقُ المدرسةِ».

---

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٥.

(٢) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٥.

الإضافة العارضة

هي إضافة العَدَد إلى مُسْتَحِق المعدود (أي: مالكه أو شبهه)، ويكون فيها العدد مبنيًّا على فتح الجزأين مع الاستغناء عن التمييز، نحو: «هذه خمسة عَشَرَ زيدٍ».

إضافة «عين»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة إضافة «عين»، كما في قولك: «شاهدت عينَ المشْهَد»[1].

الإضافة غير المَحْضة

انظر: الإضافة، الرقم ٢، الفقرة «ب».

الإضافة القويّة المُلابَسة

هي قسم من الإضافة المحْضة (المعنويّة) حيث تكون الصلة المعنويّة بين المضاف والمضاف إليه وثيقة، فيظهر بشكل واضح معنى حرف الجرّ، نحو: «حَقْلُ زيدٍ»، وتقابلها «الإضافة لأدنى مُلابَسة».

انظر: الإضافة لأدنى ملابسة.

الإضافة القويّة المناسبة

هي الإضافة القويّة المُلابَسة.

انظر: الإضافة القويّة المُلابَسة.

الإضافة لِأدنى مُلابَسة

هي قسم من الإضافة المَحْضة (المعنويّة)، حيث تكون الصّلة بين المضاف والمضاف إليه ضعيفة، نحو: «شَمْسُ جَدَّةَ شديدَة»، فصلة «الشمس» بـ «جدّة» ضعيفة إذ يشاركها فيها آلاف المدن، لكن الإضافة هنا أفادت معنى بلاغيًّا، وهو أنّ الشمس في جدّة تكون شديدة بحيث لا ترى هذه الشّدّة في بقيّة المدن.

الإضافة لأدنى مناسَبة

هي الإضافة لأدنى مُلابَسة.

انظر: الإضافة لأدنى مُلابَسة.

الإضافة اللامِيَّة

هي قسم من الإضافة المحضة (المعنويّة)، على تقدير اللام، وتُفيد الملك والاختصاص، نحو: «سيارةُ سميرٍ».

الإضافة لَفْظاً ومعْنًى

انظر: المضاف لفظاً ومعنًى.

الإضافة اللفظيّة

هي الإضافة غير المحضة، وسمِّيت بذلك لأنَّ فائدتها التخفيف اللفظيّ بحذف التنوين، ونون المثنى وجمع المذكَّر السالم وملحقاتهما من آخر المضاف.

انظر: الإضافة، الرقم٢، الفقرة «ب».

إضافة المُؤَكَّد إلى المُؤكِّد

قسم من الملحق بالإضافة غير المحْضة، وتكون غالباً بإضافة أسماء الزمان المبْهمة إلى ظروف بمعناها، نحو: «آنئِذٍ».

الإضافة المُتَّصلة

هي الإضافة المَحْضة. وسمِّيت بذلك لقوّة الاتصال فيها بين المضاف والمضاف إليه.

انظر: الإضافة، الرقم ٢، الفقرة «أ».

---

(١) في أصول اللغة ٢/ ١٩١؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٩.

الإضافة المجازيّة

هي الإضافة غير المحْضة وسُمِّيت بذلك لأنها لغير الغرض الحقيقيّ من الإضافة الذي هو التعريف أو التخصيص.

انظر: الإضافة، الرقم ٢، الفقرة «ب».

الإضافة المَحْضة

انظر: الإضافة، الرقم ٢، الفقرة «أ».

إضافة المُسَمّى إلى الاسم

هي الإضافة البيانيّة.

انظر: الإضافة البيانيّة.

إضافة مضافين إلى مضاف إليه واحد

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة هذه الإضافة، وجاء في أحد قراراته:

«يخطّىء بعض الباحثين مثل قولهم: «مديريات ومحافظات مصر»، ويرون الأصوب أن يقال: «مديريّات مصر ومحافظاتها»، بحجّة أنّ الفصل بين المتضايفين غير جائز هنا، إذ إنه ليس من المسوّغات التي نصَّ عليها النحاة. وترى اللجنة أنّ التعبير الأول جائز، وإن كان التعبير الآخر أفصح. وقد استندت اللجنة في جواز التعبير الأوّل إلى قول ابن مالك في الألفية:

وَيُحْذَفُ الثاني فَيَبْقَى الأوَّلُ كَحالِهِ إذا بِهِ يَتَّصِلُ
بِشَرطِ عَطْفٍ وَإضافَةٍ إلى مِثْلِ الذي لَهُ أَضَفْتَ الأوَّلا

ومثَّل الشارح لهذا بقوله: «قطع الله يد ورجل من قالها»، على تقدير: قطع الله يدَ من قالها ورجلَ من قالها»[1].

إضافة المُعْتَبَر إلى المُلْغى

هي قسم من الملحق بالإضافة غير المَحْضة. وتكون بإضافة الأصل إلى الزائد، نحو: «ذهبتُ إلى بيروت، لبنان».

إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مُفْرَد

أجاز مجمع اللغة العربية هذه الإضافة، كما في قولك: «سنة ثمانٍ وسبعين»[2].

الإضافة مَعْنًى

انظر: المُضاف مَعْنًى.

الإضافة المَعْنَويّة

هي الإضافة المَحْضَة. وسُمِّيت بذلك لأنَّها تفيد أمراً معنويًّا، وهو تعريف المضاف، إنْ كان المضاف إليه معرفة، نحو: «غلام زيد»، وتخصيصه إن كان نكرة، نحو: «غلام امرأة».

الإضافة المُقَدَّرة

انظر: الإضافة إلى ياء المتكلِّم، الرقم ٢.

إضافة المُلْغى إلى المُعْتَبَر

قسم من الملحق بالإضافة غير المَحْضة. وتكون بإضافة الزائد إلى الأصل، نحو: «ألْقيتُ اسمَ السَّلام».

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٦٤؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٥.

(٢) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٨.

إضافة المَنعوت إلى نعته

قسم من المُلحق بالإضافة غير المَحْضة، وهي إضافة الاسم الذي كان قبل الإضافة منعوتاً إلى نعته، نحو: «أسْوَدُ الشَّعْرِ».

الإضافة المُنْفَصلة

هي الإضافة غير المَحْضَة. وسُمِّيت بذلك؛ لأن المضاف فيها يرفع ضميراً مستتراً عند الإضافة. وهذا الضمير المستتر، برغم استتاره، يفصل بين الوصف المضاف، ومعموله المضاف إليه.

انظر: الإضافة، الرقم ٢، الفقرة «ب».

إضافة النعت إلى المنعوت

هي قسم من المُلحق بالإضافة غير المَحْضة. وهي إضافة الاسم الذي كان قبل الإضافة نعتاً إلى منعوته، نحو: «هذا حَقُّ اليقين» (أي: اليقين الحقّ).

إضافة «نفس»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة إضافة «نفس» في نحو قولك: «جاء نفسُ الرجل».

الإضجاع

١ ـ في اللغة: الإضجاع، في اللغة، مصدر الفعل «أَضْجَعَ»، وأَضْجَعَ الشيءَ: خَفَضَه وأماله.

٢ ـ في علم العروض: الإضجاع، في علم العروض، هو اختلاف القوافي في الحركة. انظر: «الإصراف»، و«الإقواء».

٣ ـ في النحو: هو الإمالة. انظر: الإمالة.

٤ ـ في اصطلاح الخليل بن أحمد الفراهيدي: الإضجاع، في اصطلاح الخليل، هو الكسرة الواقعة في وسط الكلمة، نحو كسرة «إِبِل».

أَضْحى

فعل ماض يأتي:

١ ـ ناقصاً يرفع المبتدأ وينصب الخبر مفيداً اتصاف اسمه بخبره وقت الضُّحى، نحو: «أَضْبَحَ زيد مريضاً»، أو بمعنى «صارَ»، نحو: «أصبحتِ التجارةُ بالأراضي مرغوبةً».

٢ ـ تامًّا: يفيد الدخول في وقت الضُّحى، نحو: «أضحى النائِمُ» («النائمُ: فاعل «أضحى» مرفوع بالضّمة الظاهرة»).

أَضْحَى بن عبد الرحمٰن

(٥٥٢ هـ/ ١١٥٧ م ـ ٥٢٦ هـ/ ١١٩٠ م)

أضحى بن عبد الرحمٰن بن عليّ، أبو الحسن، الهمذانيّ. الغرناطيّ. كان عالماً بالنحو واللّغة والأدب والفقه والشعر. وَلِيَ قضاء باغه وغيرها.

(بغية الوعاة ١/ ٤٥٩).

الأضداد

الأضداد، في اللغة، جمع «ضِدّ». والضدّ هو المخالِف والمنافي، أو المَثَل والنظير والكُفْء[1].

وهي: في علوم اللغة، الكلمات التي لكلٍّ منها معنيان متضادّان، ومن هذه الكلمات:

ـ الأباق: الهَرَب، أو الحَبْس.

---

(١) لاحظْ أن كلمة «الضد» من ضمن الكلمات التي لكلّ منها معنيان متضادان.

ـ أبْتَرَ: أعطى، أو مَنَع.
ـ أبَرَ: أصْلَحَ، أو أذَى.
ـ الأبْض: السكون، أو الحركة.
ـ الأبْل: الرَّطْب، أو اليَبيس.
ـ أبَّنَ: عابَ، أو مَدَحَ.
ـ أبَهَ: فَطِنَ، أو نَسِيَ.
ـ أتْرَبَ: اغْتَنَى، أو افْتَقَرَ.
ـ أثْغَمَ: أغْضَبَ، أو أرْضى.
ـ أجْفَأَ الباب: أغْلَقَه، أو فَتحه.
ـ أجَلَّ: ضَعُفَ، أو قَوِيَ.
ـ اجْلَعَبَّ: مَضَى، أو اضْطَجَعَ.
ـ الآجلة: الآخرة، أو العاجلة.
ـ الأحوى: الأخضر الطريّ من النبات، أو الجافّ منه.
ـ أخْفَى: سَتَرَ، أو أظْهَرَ.
ـ أراحَ: اسْتَراح، أو مات.
ـ الارتجاء: الخوف، أو الطَّمَع.
ـ أرَمَّ العظمُ: بَلِيَ، أو صار فيه مُخّ.
ـ أرْوَنان: يقال: يوم أرْوَنانٌ إذا كان فيه خير، أو إذا كان فيه شَرّ.
ـ الإزْب: الطَّويل، أو القصير.
ـ الأزْر: القوّة، أو الضّعف.
ـ اسْتَقْصى الحديثَ: اختَصَرَه، أو فَصَّلَه.
ـ أسِدَ: جَبُنَ، أو اسْتَأْسَدَ.
ـ أسَرَّ: أخْفَى، أو أظْهَرَ.
ـ الأسْوَد: يقال: أسود للأسْوَد، ويقال: درهم أسْوَد إذا كان أبيض خالص الفِضّة جيّدها.
ـ أشْبى: آذى، أو أكْرَمَ.
ـ اشْتَرَى: اشترى، أو باعَ.
ـ أشْحَنَ السَّيفَ: أغْمَدَه، أو سَلّه.

ـ أشْراط الناس: أشرافهم أو أرذالهم.
ـ أشْكَيْتُ الرجلَ: أقمتُ على الأمر الذي يشكوه مني، أو أقلعتُ عن الذي يشكوه.
ـ أصْرَدَ السهمُ: أصابَ، أو أخْطَأَ.
ـ أضَبَّ القوم: تكلّموا، أو سكتوا.
ـ أغْبَلَ الشَّجر: سقط ورقُه، أو أخرج ثمرَتَه.
ـ اعْتَذَرَ: أتى بِعُذْر، أو لم يَأْتِ بِعُذْر.
ـ أغارَ القومَ: شَنَّ عليهم غارة وانتهبهم، أو أغاثهم وأعانهم.
ـ أفادَ الرجلُ مالاً: استفادَه، أو كسبه غيرُه.
ـ أفِدَ: أسْرَعَ، أو أبْطَأَ.
ـ أفرطتُ الرجلَ: قدَّمتُه، أو أخَّرْتُه.
ـ أقَلَّ الشيءَ: قوّاه، أو ضعَّفَه.
ـ أفْلتَ الرجلُ: تخلَّصَ، أو خَلَّصَ.
ـ الإقهام: الجوع، أو عدم شهوة الطعام.
ـ أقْوى: قويَ، وضَعُفَ.
ـ أكرى: أطالَ، أو قَصَّرَ.
ـ أمْعَنَ بحقِّه: أقَرَّ به، أو هربَ به.
ـ أمَم: صغير، أو عظيم.
ـ الأمين: المُؤتَمَن، أو المؤتمِن.
ـ أهابَ الخيلَ: دعاها، أو زَجَرَها.
ـ الإهماد: الجِدّ في السَّير، أو التَّواني فيه.
ـ أودعتُه مالاً: أعطيتُه مالاً يكون عنده وديعة، وأودعته: قبلت وديعته.
ـ أوزعتُ الرجل: أغريتُه بالشّيء، أو نَهَيْتُه عنه.
ـ الأوْن: الرِّفْق، أو التَّعَب.
ـ الأيِّم: المرأة البكر، أو التي مات عنها زوجُها.
ـ البَأْس: الخوف، أو الشجاعة.

ـ باعَ: باعَ، أو اشترى.
ـ باكَ: باعَ، أو اشْترى.
ـ البَثْر: القليل، أو الكثير.
ـ البُحْتُر: القصير، أو العظيم.
ـ البَراء: أوّل يوم من الشهر، أو آخر يوم منه.
ـ بَرِحَ: ظَهَرَ، أو خَفِيَ.
ـ البَسْل: الحلال، أو الحرام.
ـ بَشَّرَ: أَنْذَرَ بالخير، أو أَنْذَرَ بالشرّ.
ـ البَصير: المُبْصِر، أو الأعمى.
ـ البَلْهاء: المرأة الناقصة العقل، أو الكاملة العقل.
ـ البَنَّة: الرائحة الكريمة، أو الطَّيِّبة.
ـ بَيْضَةُ البَلَد: الحَقير المَهين، أو الشريف في قومه.
ـ البَيْع: الشِّراء، أو ضِدّه.
ـ البَيْن: الفِراق، أو الوصال.
ـ تأثَّمَ: أتى الإثم، أو تجنَّبه.
ـ التَّبيع: التابع، أو المتبوع.
ـ تَحَنَّثَ: أتى الحِنْث (الإثم العظيم)، أو تجنَّبه.
ـ تَرِبَ: افْتَقَرَ، أو اغتنى.
ـ تَصَدَّقَ: أعطى، أو سأل.
ـ تفكَّهَ: تلذَّذَ، أو تندَّم.
ـ التَّفِل: المُنْتِن، أوالطَّيِّب.
ـ التَّقْريظ: الثَّناء، أو الذَّمّ.
ـ تَلَحْلَحَ: أقام في موضعه، أو ذهب.
ـ التَّلْعة: المرتفع من الأرض، أو المنخفض منه.
ـ التَّوّاب: الله عزّ وجلّ، والرجل الذي يتوب من ذنوبه.
ـ الثَّأْثأة: الإرواء، أو التَّعطيش.
ـ الثَّلَّة: القطعة العظيمة من الإبل، والقطعة اليسيرة منها.
ـ الثِّنْي: الناقة التي وضعت بطنين، أو ولدها.
ـ جَبأَ: طَلَعَ، أو اسْتَتَر.
ـ الجَبْر: المِلك، أو العبد.
ـ الجُدّ: البئر الكثيرة الماء، أو القليلة الماء.
ـ جَدا فلاناً: سأله، أو أعطاه.
ـ الجَعْفَر: النهر الصّغير، أو الكبير.
ـ جَفَأَ البابَ: فتحه، أو أغلقه.
ـ الجَلَل: العظيم، أو الصغير.
ـ الجَوْن: الأبيض، أو الأسْود.
ـ الحافِل: الناقة التي امتلأ ضرعُها باللبن، أو التي قلَّ اللبن في ضَرْعها.
ـ حَرَسَ الشيءَ: حفِظه، أو سرقه من المرعى.
ـ الحرْف: الرجل القصير، أو الناقة العظيمة.
ـ الحَزَوَّر: الغلام اليافع، أو الشَّيخ.
ـ حَسِبَ: يكون بمعنى الشّكّ، ويكون بمعنى اليقين.
ـ الحَفَض: البعير الذي يحمل متاع البيت، أو المتاع نفسه.
ـ الحميم: البارد، أو الساخن.
ـ الحَوْمان: المكان السَّهْل، أو الخَشِن.
ـ الخائف: الذي يخاف غيره، أو المخوف.
ـ خال: يكون شكًّا، ويكون يقيناً.
ـ خَبَتِ النار: سكَنَتْ، أو حمِيَتْ.
ـ خَجِلَ: مَرِح، أو كَسِلَ.
ـ الخَشيب: السَّيف المصْقول، أو غير المصْقول.
ـ الخَلّ: السَّمين، أو المهزول.

ـ الخُلوف: القوم المقيمون، أو الظاعنون.
ـ الخِنْذيذ: الفَحْل، أو الخَصِيّ.
ـ الدائم: الساكن، أو المُتَحَرِّك.
ـ الدَّعْظاية: الطويل، أو القصير.
ـ الذَّعور: الذاعِر، أو المَذْعور.
ـ الذَّفَر: الرائحة الطَّيِّبة، أو الكريهة.
ـ الراوية: المزادة، أو البعير الذي يحملها.
ـ الرَّبيبة: التي تُرَبِّب، أو التي تُربَّب.
ـ رتا الشيءَ: قوّاه، أو ضعَّفَه.
ـ الرَّجاء: الخوف، أو الطَّمَع.
ـ الرَّسّ: الإصلاح، أو الفساد.
ـ الرَّعيب العين: الشُّجاع، أو الجبان.
ـ الرَّكوب: ما يُركَب، أو الراكب.
ـ الرَّهْو والرَّهْوة: المُنْخفض، أو المرتفع.
ـ الزُّبْية: حُفيرة تُجْعَل مَصْيدة، أو المرتفع من الأرض.
ـ الزَّوْج: الاثنان، أو الواحد.
ـ الساجِد: المُنحني، أو المُنْتَصِب.
ـ الساحِر: المذموم المُفسِد، أو الممدوح العالِم.
ـ السَّدَف والسُّدْفة: الظلمة، أو الضَّوء.
ـ السَّليم: السالِم: أو المَلْدوغ.
ـ السَّميع: الذي يَسْمع، أو الذي يُسْمع غيره.
ـ شِمْتُ السيفَ: أغمدتُه، أو أخرجتُه من غمده.
ـ شايَحَ: جَدَّ، أو حَذِرَ.
ـ شرى: اشْترى، أو باعَ.
ـ الشَّرى، الشراة: خيار الإبل، أو شرارها.
ـ الشَّرف: الارتفاع، أو الانحدار.
ـ شَعَبَ الشَّيءَ: جَمعه، أو فرَّقه.
ـ الشَّفّ: الزِّيادة، أو النقصان.

ـ الشَّوْهاء: الحسنة الخَلْق، أو المُشَوَّهة.
ـ الصائر: الصائر، والمصير.
ـ صارَ الشَّيءَ: جمعه، أو فرَّقه.
ـ الصارخ: المُستَغيث، أو المُغيث.
ـ صرى الشّيءَ: جمعه أو فرَّقه.
ـ صرد السَّهْمُ: أخطأ، أو أصاب.
ـ الصَّريخ: المُسْتغيث، أو المُغيث.
ـ الصَّريم: الليل، أو النهار.
ـ ضاعَ: غابَ وفُقِدَ «ضاعَ الرجلُ»، أو ظَهَرَ وتبَيَّنَ «ضاعتِ الرائحة».
ـ الضِّدّ: المُخالِف والمنافي، والمثل والنظير والكُفْء.
ـ الضَّراء: الموضِع البارز المُنْكَشِف، أو المُسْتَتِر الذي تستره الأشجار.
ـ الطاحي: المُنْضَجع، أو المرتفِع.
ـ الطاعِم: الذي يقدِّم الطعام، أو الذي يطلبه.
ـ الطِّبّ: السِّحر، أو علاجه.
ـ طَرِبَ: فَرِحَ، أو حَزِنَ.
ـ طلع على القوم: غاب عنهم حتى لا يروه، أو أقبلَ عليهم حتى يروه.
ـ الظَّعينة: الهَوْدَج، أو المرأة فيه.
ـ الظَّنّ: الشَّك، أو اليقين.
ـ عاثَ: أَفْسَدَ، أو أصلح.
ـ عَرَّد النجم: ارتفع، أو مال إلى الغروب.
ـ عَزَّر: أَدَّبَ وعنَّفَ، أو عظَّمَ وكرَّمَ.
ـ عسى: تستعْمل في الشّكّ والطمع، أو في اليقين.
ـ عَسْعَسَ الليل: أَقْبَلَ، أو أَدْبَرَ.
ـ عَفا: زال، أو زادَ.
ـ العَقوق: الحامِل، أو الحائل.

- العَيّن: العتيق الخَلَق، أو الجديد.
- الغابِر: الماضي، أو الباقي.
- الغاضي: المُظْلِم، أو المُضيء.
- غَرِضَ من الشيء: ضَجِرَ منه، أو اشتاق إليه.
- الغَرِيم: المُطالِب بالدَّين، أو المطلوب بالدَّين.
- عَفَر المريض: بَرَأَ، أو نُكِس في مرضه.
- فادَ: هلك، أو تَبَخْتَرَ في مشيته.
- الفادِر: المُسِنّ، أو الشابّ.
- الفَجوع: الفاجع، أو المفجوع.
- فَرَّعَ: أصعد، أو انحدر.
- فَزِعَ: أغاث، أو استغاث.
- الفَلْذ: العطاء الكثير، أو العطاء القليل.
- القانِع: الراضي بما فيه، أو السائل.
- القُرْء: الطُّهر، أو الحَيْض.
- قَسَطَ: عَدَلَ، أو ظَلَمَ.
- القشيب: العتيق، أو الجديد.
- قَلَصَ: قَلَّ، أو زادَ.
- قَمُؤ: سَمُنَ، أو هَزُلَ.
- القنيص: القانِص، أو المَقْنوص.
- الكأس: الإناء الذي فيه الشَّراب، أو الشَّراب نفسه.
- الكاسي: الذي يقدِّم الكسوة، أو الذي يطلبها.
- الكَرِيّ: المُسْتأْجِر، والمُسْتأْجَر.
- «لا أب لكَ» تعبير يُستعمل للمَدْح، أو للذّمّ، وكذلك «لا أمّ لك».
- اللَّحْن: الخطأ، أو الصواب.
- لَفَأَه حقَّه: أعطاه حقَّه كاملاً، أو ناقِصاً.
- لمق الكتابَ: كتبه، أو محاه.
- المأْتَم: المُجتمعات في الحزن، أو في الفرح.
- المُتَظَلِّم: الظالم، أو المظلوم.
- المِثْل: معادِل الشيء، أو مضاعِفه.
- المرعوب العين: الشُّجاع، أو الجبان.
- المَسْجور: المملوء، أو الفارغ.
- المُشِبّ: المُسِنّ، أو الشّابّ.
- المَشْمولة: المحْمودة، أو المَذْمومة.
- المُعَبَّد: البَعير المعبَّد: المَطْلِيّ بالهَناء مِنَ الجَرَب، أو المُكَرَّم.
- المُعْصِر: الفتاة التي دنت من الحَيْض، أو التي ولدَت أو تَعَنَّسَتْ.
- المُغَلَّب: المَغْلوب مراراً، أو الذي حُكِمَ له بالغلبة على قِرنه من الشُّعراء.
- المفازة: المَنْجاة، أو المَهْلكة.
- المُفَزَّع: الشُّجاع، أو الجبان.
- المُقْوَرّ: السَّمين، أو المَهْزول.
- المَمْنون: القويّ، أو الضَّعيف.
- المُنَّة: القوّة، أو الضُّعف.
- المِنْجاب، الرجل المِنْجاب: القويّ، أو الضَّعيف.
- المَوْلى: الوَلِيّ، والعَبْد. والمولى أيضاً: المُنْعِم المُعْتِق، أو المُنْعَم عليه المُعْتَق.
- الناهِل: العطشان، أو الرّيّان.
- النَّبَل: الجِلَّة العِظام، أو الصِّغار.
- النَّحيض: الكثير اللحم، أو قليله.
- النِّدّ: الضِّدّ، أو المِثْل.
- نَسِيَ: غَفَلَ عن الشَّيء، أو تركه متعمِّداً.
- الهاجِد: النائم، أو السّاهِر.
- الوامِق: المُحِبّ: أو المحبوب.
- وَثَبَ: قَفَزَ، أو قَعَدَ.
- وراء: الخَلْف، أو الأمام.

ـ الوصِيّ: الذي يوصي، والذي يُوصى إليه.

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ الأضداد في اللغة. محمد حسين محمد حسن آل ياسين. جامعة بغداد، ١٩٧٤ م.

ـ التضاد في ضوء اللغات الساميّة. ربحي كمال. نشر جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٧٢ م.

ـ «الأضداد». محمد أبو الفضل إبراهيم. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ١٧، (١٩٦٤ م)، ص ٧١ـ ٧٥.

ـ «الأضداد». منصور فهمي. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ٢ (١٩٣٥ م). ص ٢٢٨ـ ٢٤٤.

ـ «الأضداد وموقف ابن درستويه منها». مجلة المورد، بغداد، العدد ٢، ج ٣ (١٩٧٣ م)، ص ٤٢ـ ٤٨.

ـ «الأضداد في اللغة». محمود حسين. مجلة اللسان العربي، الرباط، العدد ٨، ج ١ (١٩٧١ م)، ص ٩٣ـ ١٢٠.

وانظر في موسوعتنا هذه «التضاد».

الأضداد (كتاب)

ألّف العلماء العرب الكثير من الكتب في الأضداد، ومنها:

١ ـ كتاب الأضداد لمحمد بن المستنير المعروف بـ «قطرب» (٢٠٦ هـ/ ٨٢١ م).

٢ ـ كتاب الأضداد للفرّاء (٢٠٧ هـ/ ٨٢٢ م).

٣ ـ كتاب الأضداد لأبي عبيدة (٢٠٩ هـ/ ٨٢٤م).

٤ ـ كتاب الأضداد للأصمعي (٢١٦ هـ/ ٨٣١م).

٥ ـ كتاب الأضداد لابن السكيت (٢٤٤ هـ/ ٨٥٨ م).

٦ ـ كتاب الأضداد لأبي عبيد (٢٢٤ هـ/ ٨٣٨م).

٧ ـ كتاب الأضداد لعبد الله بن محمد التوزي (٢٣٨ هـ/ ٨٥٢ م).

٨ ـ كتاب الأضداد لأبي حاتم السجستاني (٢٤٨ هـ/ ٨٦٢ م).

٩ ـ كتاب الأضداد لابن قتيبة (٢٧٦ هـ/ ٨٨٩م).

١٠ ـ كتاب الأضداد لثعلب (٢٩١ هـ/ ٩٠٤م).

١١ ـ كتاب الأضداد لابن الأنباري (٣٢٨ هـ/ ٩٤٠م).

١٢ ـ كتاب الأضداد لعَسَل بن ذكوان (القرن الثالث الهجري).

١٣ ـ كتاب إبطال الأضداد لابن درستويه (٣٤٧ هـ/ ٩٥٨ م).

١٤ ـ كتاب الأضداد لأبي الطيب اللغوي (٣٥١ هـ/ ٩٦٢ م).

١٥ ـ كتاب الأضداد للآمدي (٣٧٠ هـ/ ٩٨٠م).

١٦ ـ كتاب الأضداد لابن فارس (٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م).

١٧ ـ كتاب الأضداد للثعالبي (٤٢٩ هـ/ ١٠٣٨م).

١٨ ـ كتاب الأضداد لابن الدّهان (٥٦٩ هـ/ ١١٧٤ م).

١٩ ـ كتاب الأضداد للأنباري (٥٧٧ هـ/ ١١٨١ م).

٢٠ ـ كتاب الأضداد للرَّضيّ الصاغاني (٦٥٠هـ/ ١٢٥٢ م).

٢١ ـ كتاب الأضداد للعتائقي (نحو ٧٩٠ هـ/ نحو ١٣٨٨ م).

٢٢ ـ كتاب الأضداد لمحمد بن أحمد المدني (بعد ٩٠٤ هـ/ بعد ١٤٩٩ م).

٢٣ ـ كتاب الأضداد لعبد القادر التميمي (١٠٠٥ هـ/ ١٥٩٧ م).

٢٤ ـ كتاب الأضداد لعبد الهادي نجا (١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨ م).

٢٥ ـ كتاب الأضداد للحلواني (١٣٠٨ هـ/ ١٨٩١).

٢٦ ـ كتاب الأضداد للتنكابني (نحو ١٣١٠هـ/ نحو ١٨٩٢ م).

ومِمَّن كتب في الأضداد من الباحثين المعاصرين محمد حسين محمد حسن آل ياسين، ويُعتبر كتابه الأفضل في بابه[1].

أُضِرَ

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة القول: «أُضِرَ فلان في الحادث»[2].

الإضْراب

الإضراب، في اللغة، مصدر الفعل «أَضْرَبَ». وأضربَ عن الشيء: أَعْرَضَ.

والإضراب، في النحو، هو الرّجوع عن الحكم، أو الصِّفة على وجه الإبطال، أو الاستدراك. وحرف الإضراب هو: «بَلْ». والأحرف: «أوْ»، و«أمْ»، و«على» تُفيد الإضْراب في بعض أوجهها. وهو نوعان:

١ ـ إبطاليّ، ومعناه نفي الحكم السّابق قبل حرفي الإضْراب «بَلْ»، و«أمْ»، وإثبات الحكم الذي بعده، نحو: «الشّمسُ متحرِّكَةٌ بلْ ثابتَةٌ، وإنّما الأرضُ هي التي تتحرك»، ونحو: «شَاهَدْت زيداً من بعيد، أم لَمَحْتُ طِفْلاً يقفزُ».

٢ ـ انتقاليّ، ويُفيد الانتقال من حكم إلى حكم جديد دون إبطال الحكم السّابق، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴿١٧﴾﴾ [الأعلى: ١٤ـ١٧].

والفرق بين الإضراب والاستدراك أنّ الإضراب إبطال ما قبل «بَلْ» وإثبات ما بعدها، أو هو عدم إبطال ما قبل «بل» وإثبات ما بعدها؛ أما الاستدراك فهو إبقاء ما قبل «بَلْ» على وضعه، وإثبات ضدّه لما بعدها.

الإضراب الإبطالي

انظر: الإضراب، الرقم ١.

الإضراب الانتقالي

انظر: الإضراب، الرقم ٢.

الاضطرار

هو، في اللغة، مصدر الفعل «اضطرَّ». واضطَرَّه إلى الشَّيء: أَحْوَجَه إليه.

وهو، في الاصطلاح اللغويّ، إخراج الكلام على أصله، بسبب ضرورةٍ تستلزم ذلك. ويكون في الشعر، وسببه فيه ضرورة الوزن والقافية.

انظر: الجوازات الشعريّة.

الإضمار

١ ـ في اللغة: مصدر الفعل «أَضْمَرَ» وأضْمَرَ الشيء: أخفاه.

٢ ـ في النحو: هو الإتيان بالضمير بدل الاسم الظاهر. ويقابله: الإظهار وهو أيضاً، تقدير وجود كلمة في التركيب من غير أن تُذكَرَ، نحو: «اجتهدْ فتنجَح» حيث نُصب الفعل «تنجح» بـ «أنْ» مُضْمَرة.

(١) نشر جامعة بغداد، ط ١، ١٩٧٤ م.

(٢) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٣.

وانظر: الإظهار، والإضمار على شريطة التفسير.

٣ - في عِلْم العَروض: هو تسكين الثاني المتحرِّك من الجزء (التفعيلة)، ولا يدخل إلّا تفعيلةً واحدة هي «مُتَفَاعِلُنْ»، فتصبح «مُتْفاعِلُنْ»، فتُنقل إلى «مُسْتَفْعِلُنْ»، ولا يدخل إلّا بحراً واحداً هو بحر الكامل. والجزء الذي يدخله الإضمار يُسمَّى «مُضمراً».

وقيل: سُمّي المُضْمَر بذلك «لأنَّ حركته كالمُضْمَر، إنْ شئتَ جئتَ بها، وإنْ شئْتَ سكَّنْتَه، كما أنّ أكثر المُضْمَر في العربيّة إنْ شئْتَ جِئْتَ بهِ، وإنْ شِئتَ لم تأْتِ بِهِ»[1].

٤ - في عِلْم المعاني: إسقاط الشيء لفظاً لا معنًى. نحو قول البحتريّ (من الخفيف):

قَدْ طَلَبْنا، فَلَمْ نَجِدْ لكَ في السُّؤْ
دُدِ والمَجْدِ والمكارِمِ مِثْلا

والمعنى: قد طلبنا لكَ مِثْلاً، فلم نجده.

ومن محَسِّنات البيان عندهم إضمار النهي، وهو عبارة عن قولٍ ظاهره الإباحة، وباطنه النهي والزجر، كقول أبي تمام (من الوافر):

إذا لم تَخْشَ عاقِبَةَ الليالي
ولَمْ تَسْتَحِ، فاصْنَعْ ما تَشاءُ

وعلى ذلك يكون للمُضْمَر أَثَر في الكلام بخلاف الحذف، فإنه إسقاط الشيء لفظاً ومعنًى، نحو: «أعطيتُ زيداً»، أي: أعطيتُه درهماً أو غيره. وعلى ذلك، لا يكون للمحذوف أيّ أثر في الكلام.

وجاء في «معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها» للدكتور أحمد مطلوب:

«وللضمائر جانبان: أحدهما: يتعلق بجانب الإعراب، والآخر يتعلق بجانب المعاني.

والثاني: هو الذي يتحدث عنه البلاغيون، وقد قالوا: إنَّ ضمير الشأن والقصة كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، وقوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦]، إنّما يرد على جهة المبالغة في تعظيم تلك القصة وتفخيم شأنها وتحصيل البلاغة فيه من جهة إضماره أولاً وتفسيره ثانياً؛ لأنَّ الشيءَ إذا كان مبهماً فالنفوس متطلعة إلى فهمه، ولها تشوق إليه، فلأجل هذا حصلت فيه البلاغة، ولأجل ما فيه من الاختصاص والإبهام لا يكاد يَرِدُ إلاّ في المواضع البليغة المختصة بالفخامة ومثل ذلك الضمير في «نعم» و«بئس»، فهو إنّما أضمر على جهة المبالغة في المدح والذم، وهو من الباب الذي أبهم ثم فسّر، فتوجّه البلاغة فيه من حيث كان مبهماً فكان للأفئدة تطلع إلى فهمه وللقلوب تعلق به ولها غرام بإيضاحه.

ومثل ذلك الضمير المتوسط بين المبتدأ والخبر وعواملهما وهو العماد أو الفصل كقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ [القصص: ٥٨]، وقوله: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ﴾ [الكهف: ٣٩]، وقوله: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، ووروده من أجل التأكيد المعنوي وفيه دلالة على الاختصاص، فقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، وَرَدَ الضمير على هذه الصيغة للتأكيد لأنَّ الكلام مع ذكرها أبلغ ولو قيل: «والكافرون الظالمون» بإسقاط الضمير لكان هناك فرق بين الحالتين في التأكيد وعدمه وهي مفيدة للاختصاص، أي: أنّهم لكفرهم اختصوا بمزيد الظلم الفاحش. وقوله تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤،

---

(١) ابن منظور: لسان العرب. مادة (ض م ر).

٧٤]، فيه دلالة على مزيد اختصاصهم بالإيمان واستحقاقهم لصنعته من بين سائر الخلق فيؤخذ الاختصاص والتأكيد في هذا الضمير».

ويُلْجأ إلى الإضمار في مقام الإظهار في موضعين:

١ ـ باب ضمير الشأن والقصة، ويكون مرفوعاً نحو: «هي الدولة استعدت»، وهو «الحق حصحص»، ومنصوباً، نحو: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦]، وسر هذا الأسلوب المبالغة وتعظيم تلك القصة وتفخيمها، من قبل أن الشيء إذا كان مبهماً كانت النفوس متشوّقة إلى فهمه، متطلّعة إلى علمه، فإذا وضح وفُسّر، حل محلاً رفيع القدر لديها، ومن ثمة لا يكون إلا في المواضع التي يقصد فيها التهويل.

٢ ـ باب «نعم» و«بئس»، نحو: «نِعْمَ رجلاً محمد»، «بئس غلاماً سعيد». وانتصاب ما بعدهما من النكرات يجيء على جهة التفسير، والداعي إليه المبالغة في المدح أو الذم، من حيث إنه عند الإبهام يكون للأفئدة تطلّع إلى إيضاح المبهم وشغف إلى بيانه[(١)].

إِضمار «أَنْ»

انظر: «أن»، الرقم ١.

الإضمار على شريطة التفسير

هو أن يُحْذَف من صدر الكلام ما يُؤتى به في آخره، فيكون الآخر دليلاً على الأول، ومنه قول أبي نواس (من الرمل):

سُنَّةُ العُشّاقِ واحِدَةٌ
فإذا أَحْبَبْتَ فاسْتَكِنِ

فحذف لفظة «الاستكانة» في صدر البيت (الأصل: سُنَّةُ العُشّاق الاستكانة)؛ ثمّ ذكرَ اللفظة في عَجُز البيت.

وقيل: هو حذف عامل الاسم، بشرط تفسير ذلك العامل بما بعده، وذلك الاسم يُسَمَّى «المُضْمَر عامله على شريطة التفسير»، نحو: «إن زيد أتى أكرمْتُه»، فرُفِع زيد على إضمار عامِل، إذ لا يصح رفعه على الابتداء؛ لأنّه بعد أداةٍ يوجِب النحاة أن يليها فعل. فإذا صَحَّ رفعَه على الابتداء كان التعبير من باب الاشتغال.

إضمار الفعل

هو، عند سيبويه، حذف الفعل كما في التحذير والإغراء والاشتغال، نحو: «النارَ النارَ»، أي: احذرِ النارَ، ونحو: «الصدقَ الصدقَ»، أي: الزم الصِّدْقَ.

الإضمار في مقام الإظهار

انظر: الإضمار.

الإضمار قبل الذكر

هو ذكر الاسم بعد ضميره، وذلك في:

- ضمير الشأن، نحو: «هو زيد ناجح».
- ضمير «رُبَّ»، نحو: «رُبَّهُ رجلاً».
- ضمير «نِعْمَ» و«بِئْسَ»، نحو: «نِعْمَ رجلاً زيد»، و«بئس رجلاً محمود»[(٢)].
- تنازع العاملين، نحو: «استقبلني وأكرمني زيد».
- بدل المظهر من المضمَر، نحو: «كافأتُه زيداً».

---

(١) علوم البلاغة لأحمد مصطفى المراغي. ص ١٤٣.

(٢) فاعل «نِعْمَ» و«بئسَ» ضمير مستتر فيه وجوباً على خلاف الأصل، تقديره: هو. والجملة في محلّ رفع خبر مقدَّم. و«رجلاً» تمييز منصوب بالفتحة. و«زيد» أو «محمود»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة.

إطارات

جمع «إطار»، وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال هذه الكلمة[١].

الإطالة

الإطالة في اللغة، مصدر الفعل «أطال». وأطال الشيء أو فيه: جعله طويلاً.

والإطالة، في علم المعاني، المبالغة في الكلام. وكان البلغاء العرب لا يميلون إليها. قال الجاحظ: «كان عمرو بن عبيد لا يكاد يتكلّم، فإذا تكلّم لم يكد يُطيل. وكان يقول: لا خير في المتكلّم إذا كان كلامه لمن شهده دون نفسه. وإذا طال الكلام، عرضت للمتكلّم أسباب التكلُّف، ولا خير في شيء يأتيك به التكلُّف».

والإطالة لها مقتضاها، وكذلك الإيجاز، وحدّد بعضهم موقف الإطالة، فقال شبيب بن شيبة: «إذا ابتليت بمقام لا بُدَّ لك فيه من الإطالة، فقدِّمْ أحكام البلوغ في طلب السلامة من الخطل قبل التقدُّم في أحكام البلوغ في شرف التجويد. وإيّاكَ أن تعدل بالسلامة شيئاً، فإنَّ قليلاً كافياً خير من كثير غير شافٍ».

الإطباق

الإطباق، في اللغة، مصدر الفعل «أطبق». وأطبقَ فَمَه: ضَمَّ شفة إلى شفة وأغلقه. وأطبق الرحى: وضَعَ الطبقَ الأعلى منها على الأسفل.

والإطباق، في القراءة، هو إلصاق الحنك الأعلى بما حاذاه من اللِّسان. وأحرف الإطباق هي: الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظاء، «وإنّما سُمِّيت بحروف الإطباق لأنَّ طائفةً من اللِّسان تنطبق مع الرِّيح إلى الحنك عند النُّطق بهذه الحروف. وتنحَصِر الرِّيح بين اللِّسان والحنك الأعلى عند النُّطق بها مع استعلائها في الفم. وبعضُها، في الإطباق، أقوى من بعض. فـ «الطاءُ» أقواها في الإطباق وأمْكَنها لجهرها وشِدَّتها. والظّاءُ أضْعَفُها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللّسان مع أصول الثنايا العليا. و«الصّاد» و«الضّاد» متوسِّطان في الإطباق»[٢].

الاطّراد

١ ـ في اللغة: هو التَّتابع والتسلسل.

٢ ـ في النحو واللغة: هو الجريُ على نَسَق واحد، فالقاعدة المطَّرِدة هي التي تخلو من الشذوذ والاستثناءات.

٣ ـ في علم البديع: أن يذكر الشاعر اسم ممدوحه وأسماء آبائه مرتَّبَةً بحسب الولادة في بيت شعري واحد، ومن دون تكلّف أو تعسّف، نحو قول الشاعر (من الخفيف):

مَنْ يَكُنْ رامَ حاجةً بَعُدَتْ عَنْـ
ـهُ وأعْيَتْ عليه كُلَّ العَيَاءِ
فَلَها أَحْمَدُ المرَجَّى ابنُ يَحيَى بـ
ـنِ مُعاذ بنِ مُسْلِمِ بنَ رجاءِ

الإطراف

الإطراف، في اللغة، مصدر الفعل «أَطْرَفَ». وأَطْرَف فلان: أتى بِطُرْفة، وهي كلّ مُسْتَحْدَث عجيب.

---

(١) في أصول اللغة ٢/٥٩، ٦٠؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٣.
(٢) القيسيّ (أبو محمد مكيّ بن أبي طالب): الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

والإطراف، في علم العروض، من عيوب القافية، وهو اختلاف حركة رويَّين في القافية، نحو قول الشاعر (من المتدارك):

الـصُّـبْـحُ تَـبَـيَّـنَ فَـرْقَـدُهُ
وَالـشَّـرْقُ تَـوَحَّـدَ مَـقْـصَـدُهُ
فَـهَـلُـمَّ نُـشَـارِكْ وثْـبَـتَـهُ
وَنَـمُـدَّ يَـداً لِـنـعَـاهِـدَهُ

أَطْرِقْ كَرَا

الكَرَا: الكروان، وهو طائر أغبر طويل الرجْلين والمنقار حسن الصَّوت. والأصل أَطْرِقْ يا كروانُ.

والقول مَثَل يُضْرب للمتكبِّر، وقد تواضعَ من هم أَحْسَنُ منه. و«كرا»: منادى مرخَّم مبنيّ على الضّمّ في محل نَصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

الإطلاق

١ ـ **في اللغة**: مصدر الفعل «أَطْلَقَ». وأَطْلَقَ الشيءَ: حَلَّه وحَرَّره.

٢ ـ **في النحو**: أن تتألَّف الجملة من الفعل والفاعل، أو من المبتدأ والخبر، نحو: «نَجح سمير»، و«الصدقُ فضيلة».

٣ ـ **في عِلْم العروض**: إشباع حركة الرويّ في القافية. وأحرف الإطلاق هي الألف، والواو، والياء، والهاء.

الأطلس اللغويّ

كتاب خاصّ يتضمَّن تسجيلاً دقيقاً لخصائص لغة معيَّنة، ولهجاتها، أو الاختلافات في استخدام الكلمات، أو التعبير عن المعنى الواحد. وهذا النوع من الكتب يُبيِّن لنا مدى انتشار المترادفات، والمشترك اللفظي، والأصوات والصِّيغ.

يقول اللغوي الفرنسي أنطوان مييه: «إنّ الخرائط اللغويَّة تُمكِّننا من أن نُحدِّد مناطق انتشار الخصائص المتعدِّدة التي تميِّز لغات لسان ما. ولقد استطاعت الخرائط اللغوية بالفعل أن تُحدِّد علم اللسان في عدَّة نقط».

وقد صدرت عدة أطالس لغوية، منها: الأطلس الفرنسي الصادر بين السنة ١٩٠٢ م والسنة ١٩١٠ م، وأطلس المستشرق برجشتراسر في السنة ١٩١٥ م لمناطق عربية في سوريا ولبنان وفلسطين.

أطلس اللهجة

هو مجموعة الخرائط التي تبيِّن كلٌّ منها الحدود الجغرافيّة للهجة ما، أو لسِمة من سماتها.

الإطناب

الإطناب، في اللغة، مصدر الفعل «أَطْنَبَ». وأطنبَ في الكلام أو في غيره: أطال فيه وبالغ.

وهو، في علم المعاني، زيادة اللفظ على المعنى لفائدة. وله دواع كثيرة، منها: تثبيت المعنى، وتوضيحه، وتوكيده، ودفع الإبهام، وقوّة التأثير، وتحريك النفس والعواطف والانفعالات، وما إلى ذلك. ومن أمثلته التي للتوضيح، قوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٣]، فإن ذكر «الأنعام والبنين» توضيح لما أبهم قبل ذلك في قوله: ﴿بِمَا تَعْلَمُونَ﴾. ومن أمثلته التي للتوكيد قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ

﴿كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣ ـ ٤]. فقوله: ﴿كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾، الأولى زجرٌ وإنذار للذين ألهاهم التكاثر في الدنيا عن العمل للآخرة. وفي تكرير قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ تأكيد لهذا الإنذار. وللإطناب أنواع عِدّة منها:

١ ـ الإيضاح بعد الإبهام: وهو إعطاء المعنى في صورتين مختلفين: إحداهما مُجملة مبهمة، والأخرى مفصَّلة مُوضِحة، وهذا من شأنه أن يزيد المعنى تمكّناً من النفس. ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿١٠﴾ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١١]، فقوله تعالى: ﴿تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم﴾ كلام مبهم مجمل، فُصِّل بـ ﴿تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾.

٢ ـ ذكر الخاص بعد العام، وغايته التنبيه على أمر من الأمور وزيادة التنويه بشأنه، ومنه قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فقد خَصَّ الله «الصلاةَ الوسطى»، وهي صلاة العصر، مع كونها داخلة في عموم الصلوات للتنبيه على فضلها الخاص.

٣ ـ ذكر العام بعد الخاص، وغايته إفادة العموم مع العناية بشأن خاص، نحو قوله تعالى: ﴿رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨]، فاللفظان «لي ولوالدي» زائدان في الآية، لدخول معنَيَيهما في عموم «المؤمنين والمؤمنات».

٤ ـ التكرار، وغايته:

أ ـ التوكيد، نحو قول الشاعر (من البسيط):

ألقاهُ في البحرِ مكتوفاً وقالَ لهُ:
إيّاكَ إيّاكَ أنْ تَبتَلَّ بالماءِ

ب ـ تقرير المعنى في ذهن السامع، نحو قول الشاعر (من الرجز):

حتّى متى، يا صاحبي، لا ترعَوي
حتّى متى، حتّى متى، وإلى متى

ج ـ الاستيعاب، نحو «قرأتُ الكتاب فصلاً فصلاً».

د ـ التلذُّذ بذكر المكرَّر، نحو قول الشاعر (من البسيط):

باللّهِ يا ظَبَياتِ القاعِ قُلْنَ لنَا
لَيلايَ مِنكُنَّ أم ليلى مِنَ البَشرِ؟

هـ ـ تأكيد الإنذار، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣ ـ ٤].

٥ ـ الإيغال: وهو خَتْم البيتِ بكلمة أو عبارة يتمّ المعنى بدونها، ولكنها تُعطيه قافيته، وتُضيف إلى معناه التام معنًى زائداً، نحو قول مروان بن أبي حفصة (من الطويل):

هُمُ القومُ: إن قالوا أصابوا، وإن دُعوا
أجابوا، وإن أعطوا أطابوا وأجزلوا

فقوله: «وأجزلوا» إيغال أعطى البيت قافيته، مضيفاً إلى معناه معنى جديداً، هو أنّ ممدوحي الشاعر، عندما يُعطون، فإنهم يعطون الطيِّب الجزيل.

٦ ـ الاحتراس: هو ذكر معنى فيه غموض، ثم الإتيان بما يزيل هذا الغموض، نحو الآية: ﴿وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖ﴾ [النمل: ١٢]، فقوله تعالى: ﴿مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖ﴾ احتراس من البَرَص.

٧ ـ الاعتراض: يكون في أن يُؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متَّصلين في المعنى، بجملة أو أكثر لا محلّ لها من الإعراب، وذلك لفائدة غير دفع الإبهام. ومن أغراضه:

ـ التنزيه، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧].

ـ الدعاء، نحو قول عوف بن محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه (من السريع):

إنَّ الثَّمانينَ ـ وبُلِّغْتُها ـ
قد أحْوَجَتْ سَمْعي إلى ترجمانْ

فقوله: «وبُلِّغْتَها» جملة اعتراضيَّة بين اسم «إنَّ» وخبرها، قصد الشاعر بها الدعاء لمن يخاطبه استدراراً لعطفه.

ـ التنبيه على أمر من الأمور، نحو قول الشاعر (من الكامل):

واعْلَمْ ـ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ ـ
أنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ ما قُدِرا

فجعله «فعلم المرء ينفعه» اعتراضية أتى بها الشاعر لينبِّه على فضل العلم.

ـ التحسّر، ومنه قول إبراهيم بن المهدي في رثاء ابنه (من الطويل):

وإنّي ـ وإن قُدِّمتَ قبلي ـ لعالِمٌ
وإنّي ـ وإنْ أُخِّرْتُ ـ منك قريبُ

ففي هذا البيت اعتراضان، الغرض منهما إظهار الأسى والتحسّر على أن الموت سبق إلى ولده.

وقال ابن حجّة الحموي: من البلاغيين من سَمّى هذا النوع من الإطناب «الحشو»، وقالوا في المقبول منه «حشو اللوزينج»، وليس بصحيح. والفرق بينهما ظاهر، وهو أنّ الاعتراض يفيد زيادة في غرض المتكلِّم والناظم، والحشو إنّما يأتي لإقامة الوزن لا غير.

٨ ـ التذييل: هو تعقيب جملة بجملة أخرى مستقلَّة، تشتمل على معناها، تأكيداً لِلَفْظ الأولى، أو لمعناها، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]، فجملة «إن الباطل كان زهوقاً» تشتمل على معنى الجملة السابقة وتؤكِّدها.

ويُقسم البلاغيّون التذييل قسمين:

أ ـ قسم جارٍ مجرى المثل، وذلك إن استقلَّ معناه، واستغنى عما قبله، كقول بشار (من الطويل):

ومنْ ذا الذي تُرضَى سَجاياهُ كُلُّها
كَفَى المرءَ نُبْلاً أنْ تُعَدَّ معايبُهْ

ب ـ قسم غير جارٍ مجرى المثل، وهو الكلام الذي لا يستقل بمعناه، ولا يُفهم الغرض منه إلا بمعونة ما قبله، نحو قول النابغة (من البسيط):

لمْ يُبْقِ جودُكَ لي شيئاً أُؤَمِّلُهُ
تركْتَني أصْحَبُ الدُّنيا بلا أَمَلِ

٩ ـ البَسْط: ويكون بتكثير الجمل، نحو الآية: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ﴾ [غافر: ٧]. فقوله: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ إطناب؛ لأن إيمان حملة العرش معروف ومشهور، وحَسَّنه إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه.

١٠ ـ التَّتْميم: هو أن يذكر الشاعر معنى، فلا يُغادر شيئاً يتمّ به ويتكامل معه الاشتقاق، إلاّ أتى به.

وقيل: «هو أن يُؤتى، في كلام لا يُوهِم خلاف المقصود، بفضلة تُفيد نكتة، نحو الآية: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: ٨]، ومنه قول الشاعر (من المنسرح):

إنّي، على ما تَرَينَ من كِبَري
أعْرِفُ منْ أينَ تُؤْكَلُ الكَتِفُ

وقول زهير بن أبي سلمى (من البسيط):

مَنْ يَلْقَ يوماً، على علاّته، هَرِماً
يَلْقَ السَّماحةَ منه والنَّدى خُلُقا

وقيل: هو الإتيان في النظم والنثر بكلمة، إذا طُرِحَتْ من الكلام، نَقُصَ حسنه ومعناه، وهو ضربان:

١ ـ معنويّ: وهو التتميم الذي يؤتى به لتمام المعنى، ويجيء للمبالغة والاحتياط، نحو: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨] حيث جيء بـ «على حبّه» تتميماً للمبالغة. ومنه قول طرفة بن العبد (من الكامل):

فَسَقَى دِيَارَك، غَيْرَ مُفْسِدِها،
صَوْبُ الغمامِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي

حيث جيء بـ «غير مفسدها» احتياطاً واحتراساً، وغالباً ما يأتي في الحشو.

٢ ـ لفظيّ: هو الذي يأتي لإقامة الوزن، نحو قول المتنبّي (من الكامل):

وَخُفوقُ قلبٍ لو رأيتِ لَهِيبَهُ
يا جَنّتي لظننتِ فيهِ جَهَنَّما

حيث جاء الشاعر باللفظتين «يا جَنّتي» لإقامة الوزن، وبالتالي للمطابقة بين «الجنّة» و«جهنّم».

١١ ـ التكميل: هو أن يأتي الشاعر أو الناثر بالمعنى الذي بدأ به بجميع المعاني المصحّحة المتمِّمة لصحّته، المكملة لجودته، من غير أن يُخِلّ ببعضها، ولا أن يغادر شيئاً منها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤]، ثم قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤].

وقال المدنيّ: «التكميل عبارة عن أن يأتي المتكلِّم بمعنى تامّ في فنّ من الفنون، فيرى الاقتصار عليه ناقصاً، فيكمله بمعنى آخر في غير ذلك الفعل الذي أتى به أوّلاً، كمن مدحَ إنساناً بالحلم، فيرى الاقتصار عليه بدون مدحه بالبأس ناقصاً، فيكمله بذكره».

١٢ ـ التوشيع: وهو أنْ يُؤتَى في عجز الكلام بمثنى مفسَّر باسمين أحدهما معطوف على الآخر كما جاء في الخبر: «يشيب ابن آدم ويشيب فيه خصلتان: الحِرْصُ وطولُ الأمل».

وقول الشاعر (من الطويل):

سَقَتْنِيَ في ليلٍ شبيهٍ بشعرِها
شبيهةَ خديها بغيرِ رقيبِ
فما زِلْتُ في ليلين شَعْرٍ وظُلْمَةٍ
وشمسينِ من خَمْرٍ ووجهِ حبيبِ

وقول البحتري (من الكامل):

لمَّا مَشَيْنَ بذي الأراكِ تشابَهَتْ
أعطافُ قُضْبانٍ به وقُدودِ
في حِلَّتَي حَبِرٍ وروضٍ فالتقى
وشيانِ: وَشْيُ رُبًى وَوَشْيُ بُرودِ
وَسَفَرْنَ فامتلأت عيونٌ راقها
وَرْدانِ: وَرْدُ جَنًى وورْدُ خُدودِ

ومنه قول الآخر (من البسيط):

أُمسي وأُصبحُ من تَذكارِكم وَصِباً
يرثي ليَ المُشْفقانِ: الأهْلُ والولَدُ
قَدْ خَدَّدَ الدمْعُ خدي من تَذَكُّركم
واعتادني المُضْنِيانِ: الوجْدُ والكَمَدُ
وغابَ عن مقلتي نومي لغيبتكم
وخانني المُسْعِدانِ: الصبْرُ والجَلَدُ
لا غَرْوَ للدمعِ أنْ تَجري غواربُه
وتحته المُضْرِمانِ: القلبُ والكبدُ

كأنما مهجتي شِلْوٌ بِمَسْبَعةٍ
ينتابها الضاريانِ: الذئبُ والأسَدُ
لم يَبْقَ غيرُ خفيِّ الروحِ في جَسَدي
فِدًى لك الباقيانِ: الروحُ والجَسَدُ

١٣ ـ الزيادة: ويكون على أنواع: منها دخول حرف فأكثر من حروف التوكيد، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤]، وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ⁽١٥⁾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥ ـ ١٦].

ومنها دخول الأحرف الزائدة، نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

ومنها التأكيد الصناعي، وهو أربعة أقسام:

أحدها: التوكيد المعنوي بـ «كل»، و«أجمع»، و«كلا»، و«كلتا»، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، وفائدته رفع توهم المجاز وعدم الشمول.

ثانيها: التأكيد اللفظي وهو تكرار اللفظ الأول إما بمرادفه، نحو قوله تعالى: ﴿ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وإما بلفظه فيكون في الاسم والفعل والحرف والجملة فالاسم، نحو قوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَا ⁽١٥⁾ قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: ١٥ و١٦]، وقوله: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]. والفعل نحو قوله: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾ [الطارق: ١٧]. واسم الفعل نحو قوله: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. والحرف نحو قوله تعالى: ﴿فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٨]. والجملة نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ⁽٥⁾ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥ ـ ٦].

وقد تقترن الثانية بـ «ثم»، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ⁽١٧⁾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧ ـ ١٨].

ومن هذا النوع تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل، كقوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]. ومنه تأكيد المنفصل بمثله، كقوله تعالى: ﴿وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٣٧].

ثالثها: تأكيد الفعل، وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين، وفائدته رفع توهّم المجاز في الفعل، والأصل في هذا النوع أن ينعت بالوصف المراد، كقوله تعالى: ﴿ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١].

رابعها: الحال المؤكدة، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، وقوله: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠].

وفي هذه الأنواع كلها جاء الإطناب بالزيادة لغرض من الأغراض، فإذا انتفى الغرض لم يعد الاطناب مفيداً[(١)].

«**ومن دواعي الأطناب**:

(١) توكيد المعنى وتثبيته في النفس، أفلا ترى إلى قوله تعالى في باب الموعظة: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ⁽٩٧⁾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ⁽٩٨⁾ أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧ ـ ٩٩].

دفع اللبس الذي كان يحتمل وجوده مع الإيجاز واعتبر ذلك بما تراه في قوله تعالى: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٤]. فكلمة القلب تحتمل أحد معنيين: القطعة من اللحم، والفهم والإدراك.

---

(١) عن «معجم المصطلحات البلاغية وتطورها». ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

لهذا أُتي بكلمة في جوفه ليتعين المعنى الثاني، ويزول اللبس، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]، فأتى بكلمة في الصدور لدفع اللبس بأن المراد بها العيون الباصرة.

(٣) التعظيم والتهويل، انظر إلى قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ ۝٣ وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۝٤ وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ ۝٥ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۝٦ وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ ۝٧ وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ۝٩ وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ ۝١٠ وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتْ ۝١١ وَإِذَا ٱلْجَحِيمُ سُعِّرَتْ ۝١٢ وَإِذَا ٱلْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ ۝١٣ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: ١ ـ ١٤]، إذ كان يكفي في الدلالة على وقت علم النفس ما أحضرت قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، أو غيره مما بعده من الاثني عشر المذكورة، لكنه عدَّدها لتهويل شأن هذا اليوم».

وانظر: الإيجاز.

* * *

للتوسُّع انظر:

الإطناب وأنواعه وقيمته البلاغيّة. محمود شاكر إبراهيم. دار الفكر العربي، القاهرة.

الإطناب بالاحتراس

انظر: الإطناب، الرقم ٦.

الإطناب بالاعتراض

انظر: الإطناب، الرقم ٧.

الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام

انظر: الإطناب، الرقم ١.

الإطناب بالإيغال

انظر: الإطناب، الرقم ٥.

الإطناب بالبَسْط

انظر: الإطناب، الرقم ١٠.

الإطناب بالتَّتْميم

انظر: الإطناب، الرقم ١٠.

الإطناب بالتَّذييل

انظر: الإطناب، الرقم ٨.

الإطناب بالتكرار (أو: بالتكرير)

انظر: الإطناب، الرقم ٤.

الإطناب بالتكميل

انظر: الإطناب، الرقم ١١.

الإطناب بالتوشيع

انظر: الإطناب، الرقم ١٢.

الإطناب بذكْر الخاصّ بعد العامّ

انظر: الإطناب، الرقم ٢.

الإطناب بذكر العامّ بعد الخاصّ

انظر: الإطناب، الرقم ٣.

الإطناب بالزيادة

انظر: الإطناب، الرقم ١٣.

أطه لي

= مصطفى بن حمزة بن إبراهيم (.../... ـ ١٠٨٥ م/ ١٦٧٤ م)

أَظافِر

لا تقلْ: «أنشبَ فيه أظافِره»، بل قل: «أنْشبَ فيه أظفاره»، وجمع الجمع: أظافير.

الإظهار

١ ـ في اللغة: مصدر الفعل «أَظْهَرَ». وأظهَرَ الشيءَ: بيَّنه.

٢ ـ في علم النحو: الإتيان بالاسم الظاهر بدل الضمير. ويُقابله الإضمار.

انظر: الإضمار.

٣ ـ في علم الصَّرف: هو فكّ الإدغام، ويُسمَّى أيضاً «البيان».

انظر: الإدغام.

٤ ـ في التجويد: إذا وقعت نون التنوين أو النون الساكنة قبل أحد حروف الحلق، وجب إظهارها. وحروف الحلق هي: أ. هـ. ع. ح. خ. غ. وسبب إظهارهما في النطق التنافرُ الواقع بين نطق النون ونطق هذه الحروف، ذلك أنَّ النون يُنطق بها من أول الفم، وحروف الحلق يُنطق بها من قعر الحلق، نحو: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [ص: ٢٩]. والإظهارُ لا يقع إلا في كلمتين متواليتين، وليس في كلمة واحدة.

الإظهار في مقام الإضمار

هو، في علم البديع، نوع من الخروج عن مقتضى الظاهر، ويكون بالمجيء بالاسم بدلاً من الضمير، والغاية من ذلك، إذا كان المظهر اسم إشارة.

١ ـ «إما لكمال العناية به لأجل اختصاصه بحكم غريب، كقول ابن الراوندي (من البسيط):

كـم عـاقِـلٍ عـاقِـلٍ أعْـيَـتْ مَـذاهِـبُـه
وجـاهِـلٍ جـاهِـلٍ تَـلْـقـاهُ مَـرزوقـا

هـذا الـذي تَـرَكَ الأوهـامَ حـائـرَةً
وصَـيَّـرَ الـعَـالِـمَ الـنِّـحْـريـرَ زِنْـديـقـا

فأتى باسم الإشارة لأجل الحكم البديع الذي اختص به المشار إليه، وهو تركه الأوهام حائرة، وتصييره العالِم النحرير زنديقاً.

٢ ـ وإما للتهكُّم بالسامع، كما إذا كان فاقد الصبر، فتقول له: «هذا الهلال بين السحاب».

٣ ـ وإما لإظهار بلاهته، كأن غير المحسوس عنده محسوس، نحو: «فجئني بمثل هؤلاء».

٤ ـ وإما لكمال فطنته، حتى كأن غير المحسوس عنده محسوس، نحو (من الطويل):

تـعـالَـلْـتِ كـي أشـجـى ومـا بـكِ عِـلَّـةٌ
تـريـديـنَ قَـتْـلـي قـد ظـفـرْتِ بـذلِـكـا

أي: بقتلي، وكان من حقه أن يقول: «به»، لكنه ادعى أنَّ قتله قد ظهر ظهور المحسوس.

وإن كان المظهر غير اسم إشارة، فإما:

(١) لزيادة تمكينه في ذهن السامع، نحو ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢]، ونحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ ـ ٢]، وقول الحماسي (من الهزج):

شَـدَدْنـا شِـدَّةَ الـلَّـيْـثِ
غـدا والـلـيْـثُ غَـضْـبـانُ

(٢) وإما للاستعطاف والخضوع الموجبين للشفقة، كقوله (من الوافر):

إلـهـي عَـبْـدُكَ الـعـاصـي أتـاكـا
مُـقِـرًّا بـالـذُّنـوبِ وقَـدْ دعـاكـا

(٣) وإما لإدخال الروعة والمهابة في نفس السامع، نحو: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، لاندراج كل كمال تحت لفظ الجلالة، فأجدر به أن يكون موضع التُّكلان.

(٤) وإما للتهكم والتعجب، نحو: ﴿صٓ

﴿وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۝ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [ص: ١ ـ ٢]، ثم قال بعد: ﴿وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [ص: ٤]، فالغرض شدّة النكير عليهم والتعريض بأنهم حقًّا أهل التمرد والعناد».

الإعانة

الإعانة، في اللغة، مصدر الفعل «أعانَ». وأعانه على الشيء: ساعَدَه عليه. وهذا المعنى من معاني الفعل المزيد «أَفْعَلَ»، نحو: «أَحْفَرتُ زيداً»، أي: أعَنتُه على الحَفْر.

اِعتاد الشّيءَ

لا تقل: «اعْتاد على كذا»، بل «اعتاده»؛ لأنّ الفعل «اعتاد» يتعدّى بنفسه.

اِعْتَبَرَ

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال الفعل «اعتبر» بمعنى «عَدَّ» في نحو: «يُعْتَبَر المتنبي من أعظم شعراء العرب»[١].

اِعْتَذَر عن عَدَمِ الحُضور

لا تقل: «اعتذر عن الحضور»، بل قل: «اعتذَرَ عن عَدَم الحضور»، أو «اعتذر عن الغياب»؛ لأنّ الاعتذار يكون عن خطأ، وهو هنا، التخلُّف، أو الغياب، أو عدم الحضور.

اعتذر من التقصير وعنه

يجوز تعدية الفعل «اعتذر» بـ«من» أو «عن»، كما في بعض المعاجم العربية[٢]، بخلاف بعض اللغويين[٣]. ولا تقلْ: «اعتذرَ منه»، بل «اعتذر إليه من كذا»؛ لأنَّ الاعتذار يكون من الذنب إلى المذنب إليه.

الاعتراض

١ ـ في اللغة: مصدر الفعل «اعترضَ». واعترضَ الشيءُ: صار عارِضاً كالخَشبة المُعْتَرِضة في النهر.

٢ ـ في علم المعاني: نوع من الإطناب.

انظر: الإطناب، الرقم ٧.

٣ ـ في علم البديع: هو، عند بعض البلاغيين، الالتفات.

انظر: الالتفات.

اعتراض الشرط على الشرط

كتاب صغير لابن هشام الأنصاري ٧٠٨هـ/ ١٣٠٦م ـ ٧٦١هـ/ ١٣٦٠م). وسنثبت متنه في مبحث «الشرط» من موسوعتنا هذه.

الاعتراضيَّة

انظر: «الجملة الاعتراضيَّة» في الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

الاعْتِلال

الاعْتِلال، في اللغة، مصدر الفعل «اعتلَّ». واعْتَلَّ زيدٌ: مَرِضَ. وهو، في الاصطلاح، الإعلال.

انظر: الإعلال.

الاعْتماد

١ ـ في اللغة: مصدر الفعل «اعتمد».

---

(١) المعجم الوسيط. مادة (ع ب ر).

(٢) انظر مادة (ع ذ ر) في المصباح المنير، ومدّ القاموس، والمعجم الوسيط.

(٣) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ١٩٥.

واعتَمَدَ الشيءَ وعليه: اتّكأَ واسْتَنَدَ.

٢ ـ في النحو: أحد شروط إعمال الاسم المُشتق المُجَرَّد من «أل»، كأنْ يُسْبَق بنفي أو استفهام، يعتمد عليه، ويتقوّى به، نحو: «أناجِحٌ زيدٌ؟»، و«ما مُتقِنٌ عَمَلَه خاسِر».

٣ ـ في عِلْم العروض: هو، عند ابن رشيق[١]، ما كان من الزّحاف الجائز في الحشو[٢] في الجزء الذي قبل الضّرب[٣]. وقال الدماميني: «الاعتماد، عند الجمهور، لا يُطلق، إلاّ على قبض[٤] «فعُولُن»، في الطويل قبل ضربه المحذوف[٥] «فَعُولُن»، وعلى سلامة نونه في المتقارب قبل ضربه الأبتر[٦] «فَعْ»، وكذا على سلامة نونه قبل عروض[٧] المتقارب الثانية المحذوفة «فَعَلْ»، إذا دخلها القطع[٨] على القول بجواز قطعها»[٩].

فالاعتماد، على هذا، يعني ثلاثة أمور:

١ ـ قبض «فعُولُن» التي قبل الضرب المحذوف في الطويل، ومثاله قول السَّمَوْأل (من الطويل):

تُعَيِّرُنا أنّا قليلٌ عديدُنا

تُعَيْيِ رُنا أنْنا قَليلُنْ عَدِيْدُنا

//0/ //0/0/0 //0/0 //0//0

فَعُولُ مفاعِيلُنْ فَعُولُنْ مفاعِلُنْ

فقُلْتُ لها: إنّ الكِرامَ قليلُ

فَقُلْتُ لَهَا إنْنَلْ كِرَامَ قَلِيلُو

//0/ //0/0/0 //0/ //0/0

فَعُولُ مَفاعِيلُنْ فَعُولُ فعولُنْ

فالتفعيلة (الجزء) مقبوضة: فعولُ.

٢ ـ سلامة «فعُولُن» التي قبل الضرب الأبتر في المتقارب، ومثاله قول المعرّي في لزوميّاته:

مَجُوسِيَّةٌ وَحَنِيفِيَّهْ

مَجوسِيْ يَتُنْ وحنيفِيْيَهْ

//0/0 //0/ //0/0 /0

فَعُولُنْ فَعُولُ فَعولُنْ فَعْ

ونَصْرانَةٌ ويَهُودِيَّهْ

ونَصْرانَتُنْ ويَهُودِيْيَهْ

//0/0 //0/ //0/0 /0

فَعُولُنْ فَعُولُ فَعُولُنْ فَعْ

فالتفعيلة «فعُولن» التي قبل الضرب سالمة من القبض. وبعض العروضيِّين يوجب سلامة هذه التفعيلة قبل كلّ ضرب من ضروب المتقارب عدا الصحيح، سواءٌ أكان مبتوراً، أم محذوفاً، أم مقصوراً.

٣ ـ سلامة «فَعُولُنْ»، قبل عروض المتقارب

---

(١) ابن رشيق: العمدة. ج ١، ص ١٤٥.

(٢) هو كلّ تفعيلات البيت الشِّعريّ ما عدا تفعيلتي العروض والضرب.

(٣) هو التفعيلة الأخيرة من الشطر الثاني من البيت الشِّعريّ.

(٤) هو حذف الخامس الساكن من الجزء (التفعيلة).

(٥) أي: الذي أصابه الحذف، وهو إسقاط السبب الأخير من آخر الجزء.

(٦) أي: الذي أصابه البتر، وهو إسقاط السبب الأخير من التفعيلة، وحذف ساكن الوتد المجموع قبله.

(٧) هي التفعيلة الأخيرة من الشطر الأوّل من البيت الشِّعريّ.

(٨) هو حذف ساكن الوتد المجموع من آخر الجزء (التفعيلة)، وتسكين ما قبله.

(٩) عن عبد الحميد الراضي: شرح تحفة الخليل. ص ٨٨.

البتراء «فَعْ»، على القول بجواز بترها، ومثاله قول الشاعر (من مجزوء المتقارب):

وَزَوْجُـــكِ فـــي الـــنَّـــادِي
وزَوْجُ كِـــفِــنْــنــا دِي
//O/ //O/O /O
فَـــعُـــولُ فَـــعُـــولُـــنْ فَــعْ
ويَـــعْـــلَـــمُ مـــا فـــي غَـــدِ
ويَـــعْـــلَ مُـــمـــا فـــي غَـــدِي
//O/ //O/O //O
فَـــعُـــولُ فَـــعُـــولُـــنْ فَـــعَـــلْ

فالتفعيلة التي قبل العروض المبتورة سالمة: فَعُولُنْ.

الإعْجاز

الإعجاز، في اللغة، مصدر الفعل «أعْجَزَ». وأَعْجَزَ فلاناً: جعله عاجزاً، أو وجدَه عاجزاً، وأَعْجَزَهُ الشيءُ: فاته، ولم يقْوَ عليه. وأَعْجَزَ في الكلام: أدّاه بأبلغ أسلوب.

وهو، في الاصطلاح، تأدية المعنى بأسلوب أبلغ من جميع الأساليب الأخرى، بحيث يعجز غيرُ كاتبه عن تقليده.

إعْجاز القرآن

عندما نُزِّل القرآن الكريم على الرسول ﷺ، تحدى اللَّهُ، عَزَّ وجلَّ، المشركين في أن يأتوا في سورة من مثله، فقال: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

وكان العرب، عندما يسمعون القرآن الكريم، يخرّون لروعته ساجدين، ويتأثَّرون به تأثيراً شديداً، ممّا دفع العلماء العرب إلى البحث عن سبب ذلك، وإيضاح مسألة إعجازه.

وقد أعادوا إعجازه إلى أسباب عِدَّة، منها:

١ ـ الإخبار عن الغيوب.
٢ ـ بلاغته في إيصال المعنى بأحسن صورة من الألفاظ.
٣ ـ جمال الألفاظ وحُسْن النظم وسموّ المعاني.
٤ ـ تأثيره في النفوس.
٥ ـ الانسجام بين أجزائه وسُوَره.
٦ ـ موسيقاه الداخليّة.
٧ ـ تضمّنه موسيقى الشعر وحلاوته وحرارته، وعذوبة النثر وانطلاقه.

وصنَّف الكثيرون كتباً في إعجاز القرآن الكريم، ومن هذه الكتب:

ـ إعجاز القرآن والبلاغة النبوية. مصطفى صادق الرافعي. دار الكتب العلمية، بيروت.
ـ معترك الأقران في إعجاز القرآن. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. دار الكتب العلمية، بيروت.
ـ نظرية إعجاز القرآن. عبد الله بن إبراهيم الأنصاري. المكتبة العصرية، بيروت.
ـ من أوجه إعجاز القرآن الكريم. نبيل محمد آل إسماعيل. دار ابن حزم، بيروت.
ـ الإعجاز الفكري في القرآن الكريم. السيد الجميلي. دار ابن زيدون، بيروت.
ـ إعجاز القرآن. أبو بكر الباقلاني. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
ـ مباحث في إعجاز القرآن. مصطفى مسلم. دار البشائر الإسلامية، بيروت.
ـ الإعجاز العلمي في القرآن. حسين عيسى. دار التيار الجديد، بيروت.

ـ الإعجاز القرآني. محمد عادل عبد الله القلقيلي. دار الجيل، بيروت.

ـ إعجاز القرآن في مفهوم جديد. عبد الكريم الخطيب. دار المعرفة، بيروت.

ـ ألوان من الإعجاز القرآني. محمد وفا الأميري. مؤسسة الرسالة، بيروت.

ـ سرّ الإعجاز في القرآن. عودة الله منيع القيسي. مؤسسة الرسالة، بيروت.

ـ في إعجاز القرآن. أحمد مختار البزرة. دار المأمون للتراث، دمشق.

ـ البيان في إعجاز القرآن. صلاح الخالدي. المركز القومي للنشر، إربد.

ـ شواهد في الإعجاز القرآني. عودة أبو عودة. المركز القومي للنشر، إربد.

ـ إعجاز القرآن الكريم. فضل عباس. دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد.

ـ الإعجاز القرآني. عادل القلقيلي. دار عمار، عمان.

ـ إعجاز القرآن. خليل دغام. دار النيل للنشر التركية، اسطنبول.

ـ في إعجاز القرآن الكريم. محمد بركات أبو علي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

ـ إعجاز القرآن بين المعتزلة والأشاعرة. منير سلطان. منشأة المعارف، الإسكندرية.

الإعجاز في نظم القرآن. محمود السيد شيخون. المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

إعجاز القرآن. عبد الله شحاتة. دار أخبار اليوم، القاهرة.

ـ إعجاز آيات القرآن في بيان خلق الإنسان. محمد فياض. دار الشروق، القاهرة.

ـ مفهوم الإعجاز القرآني. أحمد جمال الدين العمري. دار المعارف، القاهرة.

ـ آيات عن الإعجاز العلمي في القرآن الكريم. جمال مهران. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

ـ المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني. أحمد جمال العمري. مكتبة الخانجي، القاهرة.

ـ الإعجاز القرآني وجوهه وأسراره. عبد الغني محمد سعد بركة. مكتبة وهبة، القاهرة.

ـ دراسات جديدة في إعجاز القرآن. عبد العظيم المطعني. مكتبة وهبة، القاهرة.

ـ نظريات الإعجاز القرآني. أحمد رحماني. مكتبة وهبة، القاهرة.

الإعجاز والإيجاز

كتاب لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (٣٥٠ هـ/ ٩٦١ م ـ ٤٢٩هـ/ ١٠٣٨ م)، وهو من أندر الكتب بما حوى من طرائف وأقوال ومختارات. وهو يقع في عشرة أبواب على النحو التالي:

ـ الباب الأوّل: في بعض ما نطق به القرآن من الكلام الموجز المعجِز.

ـ الباب الثاني: في جوامع الكلام عن النبيّ.

ـ الباب الثّالث: فيما صدر عن الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين.

ـ الباب الرابع: فيما نُقِل منها عن ملوك الجاهلية.

ـ الباب الخامس: في روائع ملوك الإسلام وأمرائه.

ـ الباب السادس: في لطائف كلام الوزراء.

ـ الباب السابع: في بدائع كلام الكتّاب والبلغاء.
ـ الباب الثامن: في طرائف الفلاسفة والزهّاد والحكماء والعلماء.
ـ الباب التاسع: في ملح الظرفاء ونوادرهم.
ـ الباب العاشر: في وسائط قلائد الشعراء.

وللكتاب طبعات عدّة، منها: طبعة دار النفائس ببيروت سنة ١٩٩٢ م، وطبعة المكتب العالمي للطباعة والنشر ببيروت، وطبعة دار مكتبة الهلال ببيروت.

الإعجام

الإعجام، في اللغة، مصدر الفعل «أَعْجَمَ». وأَعْجَمَ الكِتابَ: أزالَ عجْمَتَه وإبهامه بوضْع النقط والحركات.

والإعجام، في الاصطلاح، تنقيط بعض الحروف لتمييزها من الحروف المشابهة لها. والحروف المعجمة هي: ب، ت، ث، ج، خ، ذ، ز، ش، ض، ظ، غ، ف، ق، ن.

وإعجام الحروف أو بعضها تمَّ في العصر الأمويّ حيث كَثُر التصحيف في قراءة القرآن الكريم، فأمر والي العراق الحجاجُ بن يوسف الثقفي كاتبيه نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر أن يضَعا علامات لتمييز الحروف المتشابهة. وبعد التفكير والمراجعة تقرّر وضْع النقط بشكلها الحالي وبمداد الكلمة نفسه؛ لأنّ نقط الحرف جزء منه.

وانظر: الخط العربي.

الأَعْجَميّ

الأَعْجَميّ، في اللغة، مَنْ كان غير عربيّ، أو المنسوب إلى غير العرب. وهو، في الاصطلاح اللغوي، اللّفظ المنسوب إلى غير العرب. وفي اللغة العربية الكثير من الألفاظ الأعجميّة. ولا تخلو لغة من لغات العالم من ألفاظ اقترضَتْها من غيرها، فالاقتراض سُنّة طبيعيّة في اللغات.

وانظر: التعريب.

الأعداد

انظر: العدد.

الأعداد من ثلاث إلى تسع، فصلها عن مئة

أقرّ مجمع اللغة العربية في القاهرة فصل الأعداد من ثلاث إلى تسع عن «مئة»، فتكتب هكذا: ثلاث مئة، وأربع مئة، إلى تسع مئة[1].

الإعدال

الإعدال، في اللغة، مصدر الفعل «أَعْدَل». وأَعْدَل الشيء: أقامه وسوّاه وجعله مستقيماً.

والإعدال، في الاصطلاح، تخفيف حرف العلّة بتسكينه، أو بحذفه، أو بقلبه.

انظر: الإعلال.

أَعْدَم

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال الفعل «أعدم» بمعنى: شنق، وجاء في قراره:

«يقول المحدثون: «أعدَم الجلاّدُ المجرمَ: شنقه»، والمسموع عن العرب: أعدم الرجل: افتقر، وأعدم فلاناً: منعه، وأعدم الله فلاناً

(١) في أصول اللغة ١/ ٢٠٠؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٧.

الشيءَ: جعله عادماً له»[١].

الإعراب

١ ـ تعريفه: الإعراب في اللغة مصدر «أعْربت»، وأعربت عن الشيء إذا أبنته، أو أفصحت، أو أوضحت عنه، «وفلان معرِب عمّا في نفسه، أي: مبين له، وموضِح عنه... وأصل هذا كله قولهم «العرب»، وذلك لما يُعزى إليها من الفصاحة، والإعراب، والبيان. ومنه قوله في الحديث: «الثيِّب تُعرِب عن نفسها»[٢].

أمّا في الاصطلاح، فقد أُعطي الإعراب تعريفات عدَّة، منها: «الإبانة عن المعاني بالألفاظ»[٣]، و«أثر يجلبه العامل»[٤]، و«تغيُّر العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغيّر العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه كل عامل»[٥].

والإعراب بنظرنا «تغيير أواخر الكلمات بتغيير وظائفها النحوية ضمن الجملة». ويقابله «البناء»، وهو «لزوم آخر اللفظ علامة واحدة ـ في كل أحواله ـ لا تتغيّر مهما تغيّرت العوامل»[٦].

واللفظ المعرب هو الذي دخله الإعراب[٧]؛ أما المبني فهو الذي دخله البناء[٨].

ويُستخدم «الإعراب» أيضاً في النحو بمعنًى آخر، وهو «تبيان وظيفة الكلمة النحوية (فاعل، نائب فاعل، مبتدأ...) في الجملة».

٢ ـ نشأته: يذهب بعض الباحثين إلى أن الإعراب قصّة مختَلَقة[٩] «استمدَّت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حِيكت وتَمَّ نسجها حياكة محكمة في أواخر

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٣٦.
(٢) ابن جني: الخصائص. ١/ ٣٦.
(٣) المصدر نفسه. ١/ ٣٥. وهذا التعريف يعتمد على «وظيفة» الإعراب، وقد كان ابن جني يؤمن بأن للإعراب قيمة دلالية (انظر المصدر نفسه. الصفحة نفسها).
(٤) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ٢٢. وهذا التعريف يعتمد على الشكل، وانظر ما قلناه على نظرية العامل في الفصل الرابع.
(٥) عباس حسن: النحو الوافي ١/ ٧٤.
(٦) المرجع نفسه ١/ ٧٥.
(٧) نحو قولك: «الرجل» في مثل: «جاءَ الرجُلُ»، و«شاهدتُ الرَّجلَ»، و«مررتُ بالرجلِ».
(٨) نحو كلمة «الذي» في مثل: «جاء الذي نجح» و«شاهدتُ الذي نجحَ»، و«مررتُ بالذيْ نَجَحَ». والمبني من الكلمات هو الحروف جميعاً، والضمائر، وأسماء الشرط والاستفهام غير المضافة إلى مفرد، وأسماء الإشارة والموصول غير المثنّاة، وأسماء الأفعال، والأسماء المركَّبة، واسم «لا» النافية للجنس، وبعض الظروف، وما كان على وزن «فعالِ»، نحو: «حذام»، والعلم المنتهي بـ«ويه». والفعل الماضي والأمر، والفعل المضارع الذي اتَّصلت به نون التوكيد أو نون النسوة... إلخ.
(٩) وقد ذهب بعضهم إلى أنّ النحو نفسه غامض في نشوئه كل الغموض، وحجَّته أنَّ قصّة وضعه تشبه قصّة وضع النحو الهندي، وأن الروايات العربية التي تؤرّخ هذا الوضع تختلف في تحديد من وضع النحو، ومن سمّاه بهذه التسمية، وبإشارة من فعل ذلك، وما هو السبب الذي حمله على وضعه (انظر: أحمد أمين: ضحى الإسلام. ط ١٠، دار الكتاب العربي، بيروت، لا. ت. ج٢، ص ٢٨٥).

القرن الأول الهجري أو أوائل الثاني، على يد قوم من صنّاع الكلام، نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية»[١]، وادّعى بعض المستشرقين أن القرآن الكريم نزل أوّل الأمر بلهجة مكّة المجرَّدة من ظاهرة الإعراب[٢].

كما ذهب بعض الباحثين إلى أنَّ الإعراب لم يكن يُراعى إلاّ في لغة الآداب، مستدلاً بما يلي[٣]:

١ ـ إن جميع اللهجات الحاليّة خالية من الإعراب.

٢ ـ إن الإعراب يتطلب الانتباه الزائد، فلا يتناسب واللهجات العاميَّة التي تتوخّى السهولة واليسر.

٣ ـ إن الإعراب بنظامه الدقيق، لا يتوافق وبدائيَّة العرب في جاهليتهم.

ولقد رُدَّ على هؤلاء بما يلي[٤]:

١ ـ إنَّ بعض اللهجات العربية الحاضرة، ما زالت تحتفظ ببعض مظاهر الإعراب وخاصّة الإعراب بالحروف.

٢ ـ إن التطوّر اللغوي هو الذي أسقط الإعراب، فخلوّ اللهجات الحاليَّة منه لا ينفي بالضرورة وجوده قديماً.

٣ ـ إن دقّة القواعد وتشعّبها، لا تستلزم بالضرورة كونها مختَرَعة، فاليونانية واللاتينية في العصور القديمة، والألمانية في العصر الحاضر، تشتمل على قواعد لا تقلّ في دقّتها وتشعّبها عن قواعد اللغة العربية.

٤ ـ ليس في الروايات العربية أيّ إشارة إلى أن النحويين تواطأوا على وضع القواعد.

٥ ـ إنَّ الشعر العربي بأوزانه الموسيقية يعتمد على الإعراب، وبدون الإعراب تختلّ كل الأوزان الشعريّة.

٦ ـ إن القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وصلا إلينا معربي الكلمات.

٧ ـ إن الروايات الكثيرة عن اللَّحن واللاحنين[٥] لا يمكن أن تكون مختلَقَة وهي بهذه الكثرة.

٨ ـ إنَّ العرب ما كانوا يفهمون اللّغة إلاّ معربة،

---

(١) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ١٩٨.

(٢) هذا الرأي للمستشرق الألماني كارل فولرز K.Vollers (انظر صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة. ص ١٢٢؛ ومازن المبارك: نحو وعي لغوي. مكتبة الفارابي، دمشق، ١٩٧٠. ص ١٠٣).

(٣) عن عامر السامرائي: آراء في العربية. مكتبة النهضة. بغداد، ١٩٦٢. ص ٦٧.

(٤) المرجع نفسه. ص ٦٨ ـ ٧١؛ ومازن المبارك: نحو وعي لغوي. ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٥) من هذه الروايات أن عمر بن الخطاب مَرَّ على قوم يُسيئون الرمي فقرعهم فقالوا: «إنا قوم متعلّمين»، فأعرض مغضباً وقال: «والله لخطؤكم في لسانكم أشد عليّ من خطئكم في رميكم». وأنه ورد إلى عمر كتاب أوله: «من أبو موسى الأشعري»، فكتب عمر لأبي موسى بضرب الكاتب سوطاً. منها أيضاً أن أعرابيًا في خلافة عمر قال: من يُقرئني شيئاً مما أُنزل على محمد؟ فأقرأه رجل سورة براءة بهذا اللحن: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ورسولِهِ﴾ [التوبة: ٣]، فقال الأعرابي: «إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه». فبلغ عمر مقالة الأعرابي، فدعاه فقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة . . . وقص القصة. فقال عمر: «ليس هكذا يا أعرابي»، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: «إن الله بريء من المشركين ورسولُه»، فقال الأعرابي: «وأنا أبرأ ممن بريء الله ورسوله منهم». ومنها أن أعرابيًا دخل السوق فسمعهم يلحنون فقال: سبحان الله يلحنون ويربحون ونحن لا نلحن ولا نربح. ومنها أيضاً أن رجلاً دخل =

وفي «البيان والتبيين» للجاحظ قصص كثيرة تدل على ذلك[١].

٩ - إن القول: إنّ القرآن نزل بلهجة مكّة المجرَّدة من ظاهرة الإعراب، يفترض أوّلاً أن لهجة مكّة كانت خالية من الإعراب، ولم يقم على ذلك أي دليل، ويفترض ثانياً أن العلماء أعربوا القرآن، ثم اعتمدوا على هذا الإعراب في وضع قواعدهم؛ لأن القرآن هو أوثق النصوص التي يُحتَجُّ بها على صحَّة قاعدة من قواعد الإعراب. وهذا مخالف لأبسط قواعد المنطق، إذ كيف يُعربونه بحسب قواعدهم الموضوعة، ثم يعودون ليحتجّوا به على صحَّة تلك القواعد؟

١٠ - إذا كان القرآن نُزِّل دون إعراب، فأين يكون وجه التحدِّي، عندما تحدَّى الله المشركين في أن يأتوا بسورة من مثله[٢]؟ وهل يقوم التحدّي إلا إذا كانت لغة التنزيل هي نفسها لغة الناس الذين يتحدّاهم بكل ما فيها من ألفاظ وتراكيب وحركات؟

وعليه، نعتقد أن الإعراب كان معتمداً، سواء في لغة الآداب، أم في بعض لغات التخاطب، وربَّما بدأت ثنائية العاميَّة والفصحى التي نعرفها حاليًّا، في العصر العبّاسي، حيث أصبح للنّاس لغتان: لغة عاميّة، كان الجاحظ يسمِّيها لغة المولَّدين والبلديين[٣]، وهي لغة تميل إلى إسكان أواخر الكلمات، ولغة الطبقة الراقية، وهي لغة راقية معرَبة.

٣ - فائدته ودلالته: هل الحركات التي، تتعاقب على أواخر الكلمات هي إشارات إلى المعاني المختلفة، أم أنَّه يُؤتَى بها لوصل الكلمات، فليس لها والحالة هذه، أيّ أثر في تصوير المعاني، أم هي أجزاء من الكلمات نفسها؟ سؤال شغل الباحثين قديماً وحديثاً، فانقسموا حولها قسمين رئيسيين: قسم يذهب إلى أن ليس للإعراب أيّ قيمة دلاليّة جوهرية، بل هو مجرَّد زخرف لغوي، له صلة وثيقة بالموسيقى والغناء والشعر، وقسم يؤكّد أن هذه الحركات إشارات إلى المعاني المختلفة، وأنّه «ما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات، ويحرصوا عليها ذلك الحرص كلّه، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئاً»[٤].

= على زياد بن أبيه فقال له: «إن أبينا هلك وإن أخينا غصبنا على ميراثنا من أبانا»، فقال له زياد: «ما ضيعت من نفسك أكثرُ مما ضاع من مالك» (انظر هذه الروايات وغيرها في كتاب سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو. ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م. ص ٨ - ١٤).

(١) ومنها «أن رجلاً من البلديين قال لأعرابي: كيف أهلِك؟ قالها بكسر اللام، قال الأعرابي: صلباً؛ لأنه أجابه على فهمه ولم يعلم أنه أراد المسألة عن أهله وعياله». «وحكى الكسّائي أنه قال لغلام بالبادية: من خلقكْ؟» وجزم القاف، فلم يَدْرِ ما قال، ولم يجبه، فردَّ عليه السؤال. فقال الغلام: لعلّك تريد من خلقَكَ؟». «وقيل لعمر بن لجأ: قلْ إنّا من المجرمين منتقمين. قال: إنا من المجرمين منتقمون». (الجاحظ: البيان والتبيين. المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة، ١٩٤٧. ج ١ ص ١٦٣ - ١٦٤).

(٢) وهذا التحدّي ظاهر في قوله تعالى: ﴿وإنْ كنتُم في رَيْبٍ ممّا نزّلنا على عبدنا، فَأْتُوا بسورةٍ من مثله وادْعُوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين﴾ [البقرة: ٢٣].

(٣) الجاحظ: البيان والتبيين. ج ١، ص ١٥٩.

(٤) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ٤٨.

من الفريق الأوَّل نذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي جاء على لسانه قوله: «إن الفتحة والكسرة والضمَّة زوائد، وهنَّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلّم به»[1]. ومحمّد بن المستنير المعروف بقطرب الذي قال: «أعربت العرب كلامها؛ لأنّ الاسم، في حال الوقف، يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلمَّا وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرِّك وساكن، ومتحرِّكين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت»[2]. أمّا الباحثون المحدثون الذين أيَّدوا مذهب قطرب[3]، فكثيرون[4].

وتتلخَّص آراء هذا الفريق بما يلي[5]:

أ ـ إنَّ هناك كلمات لها الوظيفة اللغويّة نفسها، ومع ذلك تختلف حركاتها الأخيرة، فكلمه «رجل» مثلاً في الجمل التالية: «الرجلُ في البيتِ»، و«إنَّ الرجل في البيت»، و«للرجل أخ في الجامعة»، تختلف حركاتها مع أنّ كلًّا منها مسند إليه فيها جميعاً.

ب ـ إنَّ هناك كلمات تتَّفق حركاتها مع اختلاف وظائفها النحويَّة، فالحال والتمييز والمفعولات الخمسة، كلّها منصوبة.

ج ـ إنَّ هناك صيغاً كثيرة تختلف في المعنى، وإعرابها واحد، كما في قولك: «إنّ زيداً أخوك»، و«لعلّ زيداً أخوك»، و«كأنَّ زيداً أخوك». فحركة «زيد» في هذه الأساليب جميعاً واحدة، مع أنَّ الأسلوب الأوّل تأكيد، والثاني ترجٍّ، والثالث تشبيه. كذلك تقول: «هلْ زيدٌ قائمٌ»؟ و«نَعَم زيدٌ قائمٌ»، باتفاق إعراب «زيد»، مع أنَّ الأوَّل إنشاء، والثاني خبر. كذلك تقول: «يحضرُ محمد»، و«سيحضر محمد»، و«لا يحضُر محمّد»، باتِّفاق إعراب الفعل المضارع، مع أن الأسلوبين الأوَّلين يفيدان التأكيد، والثالث النفي. والأمثلة كثيرة في هذا المجال، فلو كان الإعراب قد دخل الكلام للتمييز بين المعاني، لكان اختلف باختلافها.

د ـ إن هناك صيغاً كثيرة، يختلف إعرابها ومعناها واحد. تقول: «ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلٍ ـ أو ولا بخيلاً»، و«ما زيد قائماً أو

---

(١) سيبويه: الكتاب. المطبعة الأميرية الكبرى، بولاق، ١٣١٦ هـ، ج ٢، ص ٣١٥.

(٢) الزجّاجي: الإيضاح في علل النحو. ص ٧٠ ـ ٧١.

(٣) يُنسَبُ رأي هذا الفريق إلى قطرب؛ لأن هذا النحوي هو أوّل من دافع عن هذا الرأي بالأدلَّة والبراهين (انظر: المصدر نفسه. ص ٦٩ وما بعدها).

(٤) منهم أنيس فريحة وإبراهيم أنيس وفؤاد ترزي وداود عبده وغيرهم. انظر على التوالي:
ـ أنيس فريحة: تبسيط قواعد اللغة العربية. ص ٥١.
ـ إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ١٩٨.
ـ فؤاد ترزي: في أصول اللغة والنحو. مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٦٩. ص ١٨٧.
داود عبده: أبحاث في اللغة العربية. مكتبة لبنان. بيروت، ١٩٧٣. ص ١١١ وما بعدها.

(٥) داود عبده: أبحاث في اللغة. ص ١١٣ ـ ١٢٣؛ وإبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ٢٢٠ ـ ٢٤٢.

قائمٌ»، و«عندي رطل عسلٍ ـ أو عسلٌ أو عسلاً» . . . إلخ، باختلاف إعراب «بخيل»، و«قائم»، و«عسل»، والمعنى واحد. والأمثلة التي تختلف في الإعراب دون المعنى كثيرة وصعبة الإحصاء، حتى إنَّ جملة مثل «لا حول ولا قوّة إلا بالله»، تُقرأ على خمسة أوجه[1] دون أيّ اختلاف في المعنى. فلو كان الإعراب يميِّز بين المعاني، لكان أيّ اختلاف في الإعراب يستتبع اختلافاً في المعنى.

هـ ـ لو كانت حركات أواخر الكلمات دوال على معان مختلفة، لما جاز اختلافها في القراءات القرآنية، ولما جاز كذلك أن يُوقَف على الكلمات بحذف الحركة الأخيرة، أي: بالسكون، كما هو معروف في ظاهرة الوقف في العربية؛ لأن هذا يعني جواز حذف ما يدل على معنى الكلمة أو وظيفتها في الجملة.

و ـ إنَّ من لم يتّصل بالنحو أيّ اتصال يفهم تمام الفهم، إذا نحن قرأنا له خبراً في إحدى الصُّحف، وتعمَّدنا الخلط في إعراب الكلمات.

ز ـ إنَّ ما يدل على أن الإعراب له صلة بالموسيقى والغناء والشعر، أنَّ الزجّال اللبناني الذي لا يعرف الإعراب، يلجأ كثيراً إلى إقحام حركة على آخر حرف من الكلمة لتسهيل اللفظ والجمال والموسيقى[2].

ح ـ لو كان الإعراب ضروريًّا للفهم والتفاهم، لأبقت الحياة عليه[3].

وإن كان الإعراب لا يُعين على التمييز بين المعاني المختلفة، فما الذي يحدِّد المعنى؟ يجيب أنصار هذا الرأي أن مرجع المعنى أمران: أوّلهما ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات، تقوم على معرفة الصِّلة بين المتكلِّم والسامع، ومعرفة السياق والظروف التي مهَّدت للكلام. وثانيهما نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل معنى من المعاني اللغوية. فأنتَ إذا قلت: «ظننتُ زيداً أخاك»، يكون شكك في الأخوَّة، وإذا قلتَ: «ظننتُ أخاك زيداً»، أوقعت الشك في التسمية[4]. و«الفاعل في أغلب الكلام العربي يلي الفعل ويسبق المفعول، ولا يتأخَّر الفاعل

(١) هي: ١ ـ لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله. ٢ ـ لا حولٌ ولا قوّةٌ إلّا بالله. ٣ ـ لا حولَ ولا قوَّةٌ إلا بالله. ٤ ـ لا حولٌ ولا قوَّةَ إلا بالله. ٥ ـ لا حولَ ولا قوّةً إلا بالله.

(٢) أنيس فريحة: تبسيط قواعد اللغة العربية. ص٥٠ ـ ٥١.

(٣) أنيس فريحة: نحو عربية ميسَّرة. ص ١٨٤.

(٤) وإذا قلتَ: «أزيد ضحك» تكون تعرف أن الضحك قد حدث، وتسأل إن كان زيد هو الضاحك. أما إذا قلت: «أضحك زيد» تكون تعرف أن زيداً قد فعل فعلاً ما، وتسأل إن كان هذا الفعل هو الضحك. وقد يعجز السياق والإعراب عن تحديد المعاني فقولك: «أحب ليلى أكثر من كامل» قد يعني أن محبتك لليلى أكثر من محبتك لكامل، كما قد يعني أن محبتك لليلى أكثر من محبة كامل لها. وقولك: «أمِرَ رجال الأمن بوقف التدخين بعد منتصف الليل» قد يعني: ١ ـ أن رجال الأمن لا يستطيعون التدخين إلا قبل منتصف الليل. ٢ ـ أن على رجال الأمن أن يمتنعوا عن التدخين في جميع الأوقات، وقد جاء الأمر بذلك بعد منتصف الليل. ٣ ـ يسمح للناس بالتدخين حتى منتصف الليل وعلى رجال الأمن أن يوقفوهم بعد ذلك. ٤ ـ على رجال الأمن أن يمنعوا الناس من التدخين في جميع الأوقات وقد جاء الأمر بهذا بعد منتصف الليل (عن داود عبده: أبحاث في اللغة العربية. ص ١٢٢ ـ ١٢٣).

إلاّ في أحوال:

ـ منها أسلوب الحصر أو القصر نحو: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

ـ منها طول الكلام مع الفاعل وتوابعه، ممّا قد يغمر المفعول به، ولا نكاد نتبيّنه حين يتأخر مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ [النساء: ٨].

ـ وحين يشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول، مثل: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩][١].

أمّا الفريق الثاني، الذي قال بالتفسير الدّلالي للحركات، فمنه أبو القاسم الزجّاجي الذي ذكر آراء قطرب في هذا الصّدد، وردّ عليها في كتابه «الإيضاح في علل النحو»[٢]، وابن فارس القائل: «من العلوم الجليلة التي خُصّت بها العرب، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام. ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام»[٣]، وابن جني القائل: «الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ»[٤]، وإبراهيم مصطفى الذي أفرد كتابه «إحياء النحو» للدلالة على أن كل حركة إعرابية علم على معنى[٥]، وكثيرون غيرهم[٦].

وقد ردَّ هذا الفريق على آراء الفريق الأوّل بما يلي:

أ ـ لو كانت الحركات قد دخلت الكلام للتخفيف عن اللسان، بحيث تعقب الحركة سكوناً، لماذا لم يلتزم العرب حركة واحدة؟ فإن قيل: «لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتّساع في الحركات، وألاّ يحظروا على المتكلّم الكلام بحركة واحدة»، كما قال قطرب[٧]، يُردُّ عليه، بأنه، لو كانت الخيرة للمتكلّم في التحريك، لكان «جائزاً جرّ الفاعل مرّة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه؛ لأنَّ القصد في هذا، إنّما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل بها الكلام، فأيّ حركة أتى بها المتكلّم أجزأته. وفي هذا فساد للكلام وخروج به عن أوضاع العرب وحكمة

---

(١) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٢) ص ٦٩ وما بعدها.

(٣) ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. ص ٤٢.

(٤) ابن جني: الخصائص. ج ١، ص٣٥.

(٥) وقد ناقشنا آراءه في رسالتنا الجامعية: «آراء إبراهيم مصطفى في تبسيط النحو العربي من خلال كتابه إحياء النحو». رسالة لنيل شهادة الماجستير. الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، الفرع الثاني، ١٩٧٨.

(٦) منهم الزمخشري والرّضي وناصف علي النجدي ومازن المبارك. انظر على التوالي:
ـ ابن يعيش: شرح المفصّل. إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، لا. ت، ج ١، ص٧٢.
ـ الرّضي: شرح الكافية. ط ٢، دار الكتب العلمية. بيروت، ١٩٧٩، ج ١، ص١٩.
ـ ناصف علي النجدي: من قضايا اللغة والنحو. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٧. ص ١٠ ـ ٢٧.
ـ مازن المبارك: نحو وعي لغوي. ص ٧٣ وما بعدها.

(٧) عن الزجّاجي: الإيضاح في علل النحو. ص ٧.

نظمهم في كلامهم»[١].

ب ـ إنَّ العودة إلى ملابسات القول وظروفه، ومعرفة الصِّلة بين القائل والسّامع بغية معرفة المعنى، فيها تعسُّف كثير، إذ قد يضطرنا بيت واحد من الشعر، للعودة إلى أكثر من كتاب لمعرفة الظروف والملابسات التي أحاطت بقول الشاعر. أما الإعراب فيُعفينا من هذا كلِّه.

ج ـ إنَّ القول بأنّ الذي يحدِّد المعاني هو نظام الجملة والموضع الخاصّ لكل معنى من المعاني اللغوية، فيه كثير من المبالغة، إذ ليس في اللغة العربية «حُجُرات» تسكن في كل منها حالة من حالات النحو، فيكون للفاعل موضع، وللفعل موضع آخر، وللمفعول موضع ثالث وهكذا، كما يذهب أصحاب الرأي الأوّل[٢]، فالموضع الواحد في الجملة العربيّة قد يحتلّه الفاعل مرَّة، والفعل مرّة أخرى، والمفعول مرَّة ثالثة[٣]. فأنت تقول: «أَكلَ الولدُ التّفاحةَ»، و«أكلَ التفاحةَ الولدُ»، و«التفاحةَ أكلَ الولدُ»، و«التفاحةَ الولدُ أكلَ»، و«الولدُ أكلَ التفاحةَ»، و«الولدُ التفاحةَ أكلَ»[٤].

د ـ إنّ هنالك صيغاً كثيرة تختلف معانيها باختلاف حركاتها. فالآية الكريمة ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، إن قرئتْ بجرّ «رسوله» تؤدِّي إلى الكفر، وإن قرئتْ برفع «رسوله» أو نصبه، تؤدِّي إلى المعنى المستقيم. والآيات القرآنية التي تختلف معانيها باختلاف حركاتها كثيرة جدًا[٥]. وقولك: «اشتريت ثلاثة صناديق كتباً» يختلف عن قولك: «اشتريتُ ثلاثة صناديق كتبٍ»، إذ المعنى في الأوّل أنّ الصناديق ملأى بالكتب، والمعنى في الثاني، أن الصّناديق مُهَيَّأة للكتب. وقولك: «كيف محمّد وزيدٌ؟» يختلف عن قولك: «كيف محمد وزيداً؟» إذ في الأوّل تسأل عن محمد وعن زيد، أمّا في الثاني، فإنّك تسأل عن صلة أحدهما بالآخر. وقولك: «أنا دارسُ الدرسِ» يعني أنك درسته، أمّا قولك: «أنا دارسٌ الدرسَ»، فيعني أنك ستدرسه في المستقبل. وقولك: «كم كتاباً قرأتَ؟» يختلف عن قولك: «كم كتابٍ قرأتَ؟»! إذ الأوّل استفهام، والثاني إخبار. وقولك: «لا تأكلْ سمكاً وتشربْ لبناً»، بجزم «تشرب»، يعني النهي عن كل منهما، فإذا نصبت «تشرب»، يكون النهي عن الجمع بينهما، أي: لا يكون منك أكل سمك مع شرب لبن، أما إذا رفعت «تشرب»، فيكون النهي

---

(١) العكبري: المسائل الخلافية. مخطوط ١٠٢ ب دار الكتب المصرية ٢٨ نحو ش. وقد أخذناه عن علي أبي المكارم: الظواهر اللغوية في التراث النحوي. المكتبة الحديثة للطباعة، القاهرة ١٩٦٨. ص ١٠٥.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ٢١٢.

(٣) وقد اعترف أنيس فريحة، وهو من القائلين بأن الإعراب زخرف لغوي لا أثر له في تصوير المعنى، بهذه الحقيقة فقال: «إن الشعر يتطلّب بطبيعة الوزن والقافية تقديماً وتأخيراً في المفردات، فقد يأتي المفعول به أولاً والفاعل آخر، ففي مثل هذه الحالة، يجب أن تقوم دلالة على وظيفة الكلمة في التركيب، فتنشأ علامات الإعراب» (أنيس فريحة: تبسيط قواعد اللغة العربية. ص ١٦).

(٤) وهذه المرونة في تركيب الجملة العربية لا نجدها في معظم اللغات الأجنبية وبخاصة الفرنسية والإنكليزية.

(٥) انظر بعض هذه الآيات في كتاب ناصف علي النجدي: من قضايا اللغة والنحو. ص ١١ ـ ٢٧.

منصبًا على أكل السمك، مع إباحة شرب اللبن.

وتقول «لا رجلَ في الدار» فتنفي وجود جنس الرجال في الدار. لكنك إن قلت: «لا رجلٌ في الدار»، تكون قد نفيت وجود رجل واحد فيها، ويكون المعنى، إما عدم وجود أي رجل، وإما وجود أكثر من رجل.

وتقول: «كافأْنا الفتى»، بتسكين الهمزة في «كافأنا»، فيكون المعنى أنك أنت المكافِىء وهو المكافَأ. أما إذا قلت: «كافأَنا الفتى»، بفتح الهمزة في «كافأنا» ينتقل المعنى إلى ضدِّه. كذلك «ألا ترى أنك إذا سمعت «أكرم سعيد أباه»، و«شكر سعيداً أبوه»، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرْجاً[١] واحداً، لاستبهم أحدهما من صاحبه»[٢].

والأمثلة التي تتغيَّر معانيها بتغيّر إعرابها كثيرة جدًّا، ولعلّ خير مثال عليها أنك تنتقل من الاستفهام إلى التعجّب، إلى النفي في مثل: «ما أحسن الرجل»، بوساطة تغيير الحركات، فتقول: «ما أحسنُ الرجلِ؟» و«ما أحسنَ الرجلَ!» و«ما أحسنَ الرجلُ»[٣].

وهكذا نرى أنّ الإعراب ضروري للتمييز بين المعاني المختلفة، ليس في الأحاجي والتعجيزات وحسب، كما ذهب أنيس فريحة[٤]، وإنما في مواطن كثيرة، وخاصّة في الشعر والنثر الفني، حيث يعمد الأديب إلى تقديم المفعول على الفاعل، وقد كثرت أمثلة هذا النوع من التقديم في القرآن الكريم[٥].

لكن إن كان الإعراب ضروريًّا للتمييز بين المعاني في مواطن معيّنة، فهل تشير علاماته إلى المعاني المختلفة، بحيث إنّ كل تغيير في الحركة يؤدِّي بالضرورة إلى تغيير في المعنى؟ الحقيقة أنه لو كان أيّ اختلاف في التحريك يؤدّي إلى اختلاف في المعنى، لما رأينا أمثلة كثيرة تتغيَّر حركاتها دون أن تتغيَّر معانيها، وأمثلة أخرى كثيرة أيضاً تتَّفق في الحركات وتختلف في المعاني، وأكثر المتحمِّسين للرأي القائل بدلالة حركات الإعراب، يعترفون «أن بعض حركات الإعراب جاءت في بعض

---

(١) شرخاً: نوعاً.

(٢) ابن جني: الخصائص. ج ١، ص ٣٥.

(٣) يذهب داود عبده إلى أنّ ما يميِّز بين التعجب والاستفهام والنفي في مثل هذه الصيغة، ليس الحركة الإعرابية، بل التنغيم intonation إذ إن الاستفهام يُلفظ بطريقة مختلفة عن الإخبار والتعجب. (انظر كتابه: أبحاث في اللغة العربية. ص ١١٤، هامش الرقم ٦). لكن التنغيم في القراءة، لا يأتي إلا بعد فهم المعنى، وهذا لا يُفهم بدوره إلا بفعل الإعراب، أو بفعل علامة التعجب أو الاستفهام اللتين تلحقان هذه الصيغة. فكل من التنغيم والحركة الإعرابية وعلامة الاستفهام أو التعجب، كافٍ للتمييز بين المعاني المختلفة في هذه الصيغة، وليس التنغيم وحده.

(٤) أنيس فريحة: تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة. ص ٥٥.

(٥) ومنها قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾ [طه: ٦٧] وقوله: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]. وللمزيد من الشواهد، انظر إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ٢٤٣ ـ ٢٤٦.

المواضع ذات دلالة نحويّة، ثمَّ قيس عليها حبًّا من النحاة لطرد القاعدة والقياس»[١]. والواقع أنّ عدم تأثير المعنى باختلاف الحركات، هو الغالب في العربية، لا العكس، وعليه نتساءل: لماذا دخلت الحركات الكلام؟

إن إجابتنا عن هذا السؤال تتضمنها الملاحظات التالية:

أ ـ إن بعض الحركات يأتي لتمييز المعاني المختلفة كالأمثلة التي قدَّمناها سابقاً.

ب ـ إن الحركة الأخيرة في الكلمة قد تكون جزءاً من الكلمة نفسها، كحركة آخر «سوفَ» و«بِ» و«منذُ» و«وَ»، وجمع المذكر السالم، والمثنّى.

ج ـ هنالك حركات تأتي للوصل وللتخفيف على الناطق، كالكسرة في «ذهبتِ الفتاةُ»، و«هلِ انسحبَ»، و«كتابِه»، و«بهِ»، وكالضمَّة في «كتابهُ». وأغلب الظن أن حركة النعت السببي[٢]، وباب ما سمّاه النحاة بالإعراب بالمجاورة[٣]، يدخل في هذا القبيل.

د ـ هناك حركات تأتي للتمييز بين المذكَّر والمؤنَّث، كحركة التاء في «شربتَ» و«شربتِ»، أو بين المتكلِّم والمخاطب كما في «شربتُ» و«شربتَ»، أو بين المذكّر الغائب المفرد، والمذكر الغائب المثنّى، والمذكر الغائب الجمع، كما في «شربَ»، «شربا»، و«شربوا».

هـ ـ قد يأتي اختلاف حركات من اختلاف اللهجات، فهناك ثلاث لغات في إعراب الأسماء الستَّة[٤]، وكانت قبيلة بلحارث بن كعب تستعمل المثنّى بالألف في جميع حالاته، وكان الحجازيون يُعملون «ما» عمل «ليس»، أما التميميون فيهملونها... إلخ.

ومهما يكن من أمر مسألة الإعراب، ومن سبب دخوله الكلام، فإن السؤال المهم في هذا الموضوع هو التالي: أينبغي إلغاء الإعراب بالميل إلى تسكين أواخر الكلمات، كما نفعل في لغاتنا العاميّة، أم ينبغي الحرص على بقائه توخّياً للفائدة المرجوّة منه؟

للإجابة عن هذا السؤال، لا بدّ من التمييز بين الشعر والنثر. ففي الشعر لا نستطيع الاستغناء عن الإعراب؛ لأنَّ موسيقى الشعر تعتمد، إلى حدٍّ بعيد، على إعراب كلماته. يقول أنيس فريحة: «حاوِلْ أن تقرأ هذين البيتين من الشعر الغنائي الرقيق، بتسكين أواخر الكلمات (من الوافر):

تَـنـشَّـقْ مِـن شـمـيـمِ عَـرارِ نَـجْـدٍ
فـمـا بَـعْـدَ الـعَـشِـيَّـةِ مِـنْ عَـرارِ

(من الطويل):

ولـي كَـبِـدٌ مَـقْـروحَـةٌ مَـن يـبـيـعـنـي
بـهـا كـبـداً لـيـسـتْ بـذاتِ قُـروحِ

(١) مازن المبارك: نحو وعي لغوي. ص ٩٤.
(٢) نحو قولك: «رأيتُ ولداً جميلةً أمُّه».
(٣) نحو قول العرب: «هذا جُحرُ ضبٍّ خَربٍ».
(٤) هي: ١ ـ الإعراب بالحروف وهو الأشهر. ٢ ـ الإعراب بالنقص، أي: بالحركات غير الممطولة. ٣ ـ الإعراب بالقصر، أي: بإثبات الألف في جميع الأحوال مع تقدير حركة الإعراب عليها.

حالاً تنتفي الموسيقى ويزول النغم»[١].

وأمّا في مجال النثر، فإن معظمنا يقرأ ويكتب غير معتمد على الإعراب للتمييز بين المعاني، وتطور اللغة العربية كما نشهده في التآليف الحديثة وفي الصحف وغيرها، يسير في هذا الاتجاه، لكن لغة هذه الصحف وتلك التآليف، لا تمتلك الطواعية التي يمنحها الإعراب في وضع الكلمات الموضع الذي يُمليه عليه المعنى، أو يشاؤه فنّنا، أو مزاجنا، أو موسيقى كلامنا. والحقيقة التي لا جدال فيها، هي أنَّ المسلم العربي والمتخصِّص في اللغة العربية وآدابها وأي مثقّف عربي، لا يستطيعون الاستغناء عن الإعراب لفهم القرآن الكريم وتراث لغتنا العظيم.

وعليه، فإننا، مع إيماننا بأن الإعراب مصدر صعوبة في اللغة، نخالف الدعوة إلى إلغائه، لكننا ندعو إلى تخليصه، وتخليص النحو عامة، من الآراء الفلسفية الداخلة فيه، كفكرة العامل، والقول بالعلَّة وما إليهما؛ لأن أكثر صعوبات النحو العربي تعود إلى هذه الآراء، لا إلى اللغة نفسها. ومع دعوتنا إلى إعادة صياغة النحو العربي وفق المنهج الوصفي الحديث، ندعو، كي نخفِّف من صعوبة الإعراب في المرحلتين: الابتدائية والمتوسطة، إلى نبذ الكثير من الأقوال المتضاربة فيه، والمذاهب المرجوحة في المسألة الواحدة، فنقتصر على أصحّ الأوجه وأسهلها.

٤ ـ المُعْرَبُ من الأسماء، والأفعال، والحروف: الأسماء كلّها مُعْرَبة إلاّ قليلاً منها، كأسماء الشرط والإشارة والاستفهام... (انظر: البناء). والمُعْرَب من الأفعال هو الفعل المضارع الذي لم تتَّصل به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة اتصالاً مباشراً، أو الذي لم تتَّصل به نون الإناث (انظر: الفعل المضارع). أمّا الحروف، فكلّها مبنيَّة على حركات أواخرها، ولا محلّ لها من الإعراب.

٥ ـ ألقاب الإعراب: الإعراب أربعة أنواع:

أ ـ الرفع، ويدخل الاسم والفعل المضارع وعلامته:

ـ الضمة الظاهرة، وذلك في آخر الاسم المرفوع المفرد الصحيح الآخر، أو المنتهي بواو متحركة أو بياء متحركة، نحو: «جاء المجتهدُ والصبيُّ»؛ وفي آخر الجمع المرفوع الذي ليس جمعاً مذكراً سالماً ولا ملحقاً به، نحو: «أقبلَ الطلابُ والطالباتُ»، وفي آخر الفعل المضارع الصحيح الآخر غير المسبوق بناصب أو جازم، نحو: «ينجحُ المجتهدُ».

ـ الضمَّة المقدَّرة للتعذُّر، وذلك في الاسم المقصور المرفوع، أو الفعل المضارع المرفوع المنتهي بألف، أو الاسم المنتهي بواو ساكنة لازمة قبلها ضمّة، نحو: «يحيا الفتى أرسطو في قريته»[٢]، أو الضمّة المقدَّرة للثِّقَل، وذلك في آخر الاسم المنقوص المرفوع، وفي آخر الفعل المضارع المرفوع المنتهي بياء غير مشدّدة، نحو: «يقضي

(١) أنيس فريحة: تبسيط قواعد اللغة العربية. ص ٥١.

(٢) «يحيا»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدَّرة على الألف للتعذّر. «الفتى»: فاعل مرفوع بالضمة المقدَّرة على الألف للتعذّر. «أرسطو»: عطف بيان مرفوع بالضمّة المقدَّرة على الواو للتعذّر...

القاضي بين المتخاصمين»[١].

ـ الألف، وذلك في المثنّى المرفوع، أو الملحق به، نحو: «جاء الفائزان هذان»[٢].

ـ الواو، وذلك في جمع المذكّر السالم المرفوع والملحق به، والأسماء الستة المرفوعة، نحو: «حضر أبوك والمعلمون»[٣].

ـ ثبوت النون، وذلك في الأفعال الخمسة المرفوعة، نحو: «المعلمون يشرحون الدروسَ».

ب ـ النَّصب، ويدخل الاسم والفعل المضارع، وعلامته:

ـ الفتحة الظاهرة، وذلك في آخر الاسم المنصوب المفرد غير المنتهي بألف، وفي جمع التكسير المنصوب، والفعل المضارع المسبوق بحرف ناصب وغير المنتهي بألف، نحو: «لن أدعوَ المعلّمَ أو القاضيَ أو الرجالَ إلى هذه الحفلة».

ـ الفتحة المقدَّرة للتعذّر، وذلك في آخر الاسم المنصوب المنتهي بألف أو بواو ساكنة لازمة قبلها ضمة، أو في الفعل المضارع المنتهي بألف، نحو: «شاهدتُ مصطفى وأرسطو»، و«لن أرْضَى بهذه الحالة». ولا تُقدَّر الفتحة إلاّ للتعذُّر.

ـ الياء، وذلك في المثنّى والملحق به المنصوبين، وجمع المذكّر السالم والملحق به المنصوبين، نحو: «شاهدت الفتاتين كليهما والمعلّمين وأولي المعرفة»[٤].

ـ الألف، وذلك في الأسماء الستَّة المنصوبة، نحو: «شاهدتُ أباك».

ـ الكسرة نيابةً عن الفتحة، وذلك في جمع المؤنَّث السالم، والملحق به، نحو: «أكرمتُ المجتهداتِ وأولاتِ الفَضْلِ».

ـ حذف النون، وذلك في الأفعال الخمسة المنصوبة، نحو: «حضر الطلابُ كي يشتركوا في المهرجان».

ج ـ الجرّ، ويدخل الاسم فقط، وعلامته:

ـ الكسرة الظاهرة، وذلك في آخر الاسم المجرور المفرد الصحيح الآخر، أو المنتهي بواو متحرّكة أو ياء متحرّكة غير الممنوع من الصرف، وفي جمع المؤنث السالم، وجمع التكسير غير الممنوع من الصرف، نحو: «مررتُ بالمعلِّمِ والظبْيِ والمعلماتِ والطلابِ».

ـ الكسرة المقدّرة للتعذّر، وذلك في آخر الاسم المجرور المنتهي بألف أو بواو لازمة ساكنة

---

(١) «يقضي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل. «القاضي»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل.

(٢) «الفائزان»: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنّى. «هذان»: الهاء حرف تنبيه، «ذان»: نعت مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنّى.

(٣) «أبوك»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. . . «المعلمون»: اسم معطوف مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم.

(٤) «الفتاتين»: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى. «كليهما»: توكيد منصوب بالياء لأنه ملحق بالمثنى. وهو مضاف. «هما»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «والمعلمين»: الواو حرف عطف. «المعلمين»: اسم معطوف منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «وأولي»: الواو حرف عطف، «أولي»: اسم معطوف منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، وهو مضاف. . .

قبلها ضمَّة غير الممنوع من الصرف، نحو: «مررتُ بالفتى أرسطو»، أو الكسرة المقدَّرة للثِّقل وذلك في آخر الاسم المنقوص غير الممنوع من الصرف، نحو: «سلَّمت على القاضي».

- الياء، وذلك في المثنّى والملحق به، وجمع المذكَّر السالم والملحق به، والأسماء الستة، نحو: «احتفَيْتُ بالفائزَين كليهما والمعلِّمين وأولي المعرفة وأبيك»[1].

- الفتحة نيابة عن الكسرة، وذلك في الاسم الممنوع من الصرف، نحو: «مررتُ بأحمدَ ومساجدَ جميلةٍ».

د - الجزم، ولا يكون إلاّ في الفعل المضارع، وعلامته:

- السكون الظاهر، وذلك إذا كان المضارع مسبوقاً بجازم، وغير معتلّ الآخر، وغير مشدّد الآخر، وغير محرَّك لضرورة القافية، أو للتخلص من التقاء الساكين، وليس من الأفعال الخمسة، نحو: «لم أتقاعسْ عن نُصرة وطني».

- السكون المقدّر وذلك إذا كان المضارع مسبوقاً بجازم وغير معتلّ الآخر، وليس من الأفعال الخمسة، ومحرَّكاً للتخلّص من التقاء الساكنين، نحو: «لم ينجَحِ الكسولُ»، أو مشدَّد الآخر، نحو: «لم يمُرَّ ساعي البريد اليوم»، أو محرَّكاً لمراعاة القافية، نحو قول زهير بن أبي سُلمى (من الطويل):

ومهما تكُنْ عندَ امرئٍ مِنْ خَليقَةٍ
وإنْ خالَها تَخفَى على الناس تُعْلَمِ

- حذف النون، وذلك إذا كان المضارع مسبوقاً بجازم، ومن الأفعال الخمسة، نحو: «المعلمون لم يُقصِّروا في واجبهم».

- حذف حرف العلة، وذلك إذا كان المضارع مسبوقاً بجازم، ومعتلّ الآخر، وليس من الأفعال الخمسة، نحو: «لم يرضَ سمير بحصَّته».

٦ - علامات الإعراب: علامات الإعراب قسمان:

أ - أصليَّة، وهي الضمَّة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجر، والسكون (أي: عدم وجود الحركة) في حالة الجزم.

ب - فرعيّة تنوب عن العلامات الأصليَّة في سبعة مواضع، هي:

١ - الأسماء الستّة، وفيها تنوب الواو عن الضمة في حالة الرفع، وتنوب الألف عن الفتحة في حالة النصب، وتنوب الياء عن الكسرة في حالة الجر. انظر: الأسماء الستة.

٢ - المثنّى والملحق به، وفيهما تنوب الألف عن الضمّة في حالة الرفع، وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر. انظر: المثنَّى.

٣ - جمع المذكَّر السالم والملحق به، وفيهما تنوب الواو عن الضمة في حالة الرفع، وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر. انظر: جمع المذكَّر السالم.

٤ - جمع المؤنث السالم والملحق به، وفيهما

(١) «الفائزين»: اسم مجرور بالياء لأنه مثنى. «كليهما»: توكيد مجرور بالياء لأنه ملحق بالمثنى... «المعلمين»: اسم معطوف مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «أولي»: «اسم معطوف مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم... «أبيك»: اسم معطوف مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة.

تنوب الكسرة عن الفتحة في حالة النصب. انظر: جمع المؤنث السالم.

٥ ـ الاسم الممنوع من الصرف، وفيه تنوب الفتحة عن الكسرة في حالة الجر. انظر: الممنوع من الصرف.

٦ ـ الأفعال الخمسة، وفيها تنوب ثبوت النون عن الضمّة في حالة الرفع، وينوب حذف النون عن الفتحة والسكون في حالتي النصب والجزم. انظر: الأفعال الخمسة.

٧ ـ الفعل المضارع المعتل الآخر، وفيه ينوب حذف حرف العلّة عن السكون في حالة الجزم. انظر: الفعل المضارع.

وفيما يلي جدول يلخّص علامات الإعراب:

حالة الإعراب	العلامة	في الأسماء	في الفعل المضارع
الرفع	الضمة	الاسم المفرد ـ جمع التكسير ـ جمع المؤنث السالم والملحق به.	المضارع من غير الأفعال الخمسة.
	الألف	المثنى	
	الواو	الأسماء الستة ـ جمع المذكر السالم والملحق به.	
	ثبوت النون		المضارع من الأفعال الخمسة.
النصب	الفتحة	الاسم المفرد ـ جمع التكسير.	المضارع من غير الأفعال الخمسة.
	الكسرة	جمع المؤنث السالم والملحق به.	
	الألف	الأسماء الستة.	
	الياء	المثنى ـ جمع المذكر السالم والملحق به.	
	حذف النون		المضارع من الأفعال الخمسة.
الجر	الكسرة	الاسم المفرد المصروف ـ جمع التكسير المصروف ـ جمع المؤنث السالم والملحق به.	
	الفتحة	الممنوع من الصرف.	
	الياء	الأسماء الستّة ـ المثنى، جمع المذكر السالم والملحق به.	
الجزم	السكون		المضارع الصحيح الآخر من غير الأفعال الخمسة.
	حذف حرف العلة		المضارع المعتل الآخر من غير الأفعال الخمسة.
	حذف النون		المضارع من الأفعال الخمسة.

٧ ـ أنواع الإعراب: الإعراب ثلاثة أنواع، وهي:

أ ـ الإعراب اللّفظيّ: هو الذي تظهر علاماته في آخر الكلمة، نحو: «يكرمُ اللبنانيون الضَّيفَ».

ب ـ الإعراب التقديريّ: هو الذي لا تظهر علاماته في آخر الكلمة، بل تُقدَّر، وأشهر المواضع التي تقدَّر فيها الحركات والحروف ما يلي:

١ ـ تقدَّر الحركات الثلاث على آخر الاسم المقصور، وذلك للتعذّر، نحو: «يهوى مصطفى العُلى»[1].

٢ ـ تقدّر الضمة والكسرة على آخر الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر، وذلك للثقل، نحو: «يقضي القاضي على الجاني»[2]. أمّا في حالة النصب، فإن الفتحة تظهر على ياء الاسم المنقوص لخفَّتها، نحو: «لن أعصيَ القاضيَ». (انظر: الاسم المنقوص).

٣ ـ تقدَّر الحركات الثلاث على آخر الاسم، إذا سكِّن للوقف، نحو: «جاء سالمْ»، «شاهدتُ سالمْ»، «مررتُ بسالمْ»[3]. وكذلك تقدّر الحركة في الفعل المضارع المرفوع أو المنصوب، إذا وُقف عليه بالسكون، نحو: «الطفلُ يلعبْ»، و«الطفلُ لن يلعبْ»[4].

٤ ـ تقدَّر الحركات الثلاث جوازاً على الحرف الأخير من الكلمة، إذا سُكِّن للتخفيف، كتسكين الهمزة المكسورة عند بعض القراء في الآية: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، وتسكين التاء المضمومة عند بعض القراء في الآية: ﴿وَبُعُولَتْهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

٥ ـ تقدّر الحركات الثلاث جوازاً على الحرف الأخير من الكلمة، إذا أُهملت حركته الأصليَّة، وجُعِلَت مماثِلَةً لحركة الحرف الذي بعدها، نحو قراءة من قرأ ﴿الحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] بكسر الدال تبْعاً لحركة اللام التي بعدها.

٦ ـ تقدَّر الحركات الثلاث على آخر العَلَم المحكيّ، رفعاً ونصباً وجرًّا، كالعَلَم المركَّب تركيب إسناد، نحو: «تأبّط شرًّا» (اسم رجل)، أو المركَّب تركيباً تقييديًّا، نحو: «الوجهُ الحَسَنُ» (اسم رجل أو امرأة). أو المُسمّى بحرف أو ظرف، كأن تُسمّي رجلاً «رُبَّ» أو «حيثُ»... فتقول: «جاء تأبّط شرًّا والوجهُ الحسنُ ورُبَّ»، و«شاهدتُ تأبّط شرًّا والوجهُ الحَسَنُ ورُبَّ»، و«مررتُ بتأبّط شرًّا والوجهُ الحسنُ ورُبَّ»[5]. (انظر: الحكاية).

٧ ـ تُقدّر الحركات الثلاث على آخر الاسم

(١) «يهوى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «مصطفى»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «العلى»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر.

(٢) «القاضي»: فاعل «يقضي» مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل. «الجاني»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على الياء للثقل.

(٣) «سالم» في هذه الأمثلة مرفوع أو منصوب أو مجرور بحركة مقدّرة منع من ظهورها حركة الوقف.

(٤) «يلعب» في هذين المثلين مرفوع أو منصوب بحركة مقدرة منع من ظهورها حركة الوقف.

(٥) «تأبط شرًّا» و«الوجهُ الحسنُ» مرفوعان، أو منصوبان، أو مجروران بحركات مقدَّرة على أواخرهما منع من ظهورها حركة الإعراب. و«رُبَّ» في هذه الأمثلة مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة، بحركات مقدَّرة =

المضاف لياء المتكلِّم، نحو: «هذا معلِّمي»، و«شاهدتُ معلِّمي»، و«مررتُ بمعلِّمي»[1] (انظر: الاسم المضاف إلى ياء المتكلِّم في «الإضافة»).

٨ ـ تُقدَّر السكون على الحرف الأخير من الفعل، إذا تحرَّك للتخلّص من التقاء الساكنين، نحو: «لم ينجحِ الكسولُ»[2]، أو إذا كان مجزوماً مُدْغماً في حرف مماثل له، نحو: «لم يمرَّ ساعي البريد اليوم»[3]، أو إذا حُرِّك مراعاةً للقافية، نحو قول زهير بن أبي سُلمى (من الطويل):

ومَهْما تكُنْ عند امرئٍ من خليقَةٍ
وإنْ خالَها تَخْفى على النّاس تُعْلَمِ[4]

٩ ـ تقدَّر الحركات الثلاث في الحكاية. والحكاية إمّا حكاية كلمة، أو حكاية جملة. فحكاية الكلمة كأن تقول: «كان: فعل ماضٍ ناقص...». فـ«كان» في هذا القول مبتدأ مرفوع بالضمة المقدَّرة منع من ظهورها حركة الحكاية. ونحو: «تدخلُ «إنَّ» على المبتدأ والخبر...»، فتكون «إنَّ» في هذا القول فاعلاً مرفوعاً بالضمة المقدَّرة منع من ظهورها حركة الحكاية. أمّا حكاية الجملة، فنحو: «قلتُ: لا إلـه إلا الله»، فهذه الجملة منصوبة بفتحة مقدَّرة منع من ظهورها حركة الحكاية. انظر: الحكاية.

١٠ ـ تقدَّر الحركة لاشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد، نحو: «ليس المجتهدُ بفاشِلٍ» («بفاشِلٍ»: الباء حرف جر زائد: «فاشل»: خبر «ليس» منصوب بفتحة مقدَّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد)[5].

١١ ـ تُقدَّر النون في الأفعال الخمسة عند تأكيدها، نحو: «هل تقومُنَّ؟»، «هل تقومانِّ»، و«هل تقومِنَّ»، فالأصل: «هل تقومُونَنَّ»، «هل تقومانِنَّ»، و«تقومِيْنَنَّ» فاجتمعت ثلاث نونات، فحذُفت نون الرفع، وحُذِفَت الواو في «تقومونَّ»، والياء في «تقومينَّ»، فأصبحتا «تقومُنَّ». ونقول في إعرابها: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون المقدَّرة لتوالي الأمثال. والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين (واو الجماعة أو ياء المخاطبة) فاعل، ونون التوكيد حرف مبني لا محلّ له من الإعراب.

ج ـ الإعراب المحلِّي: هو تغيّر اعتباريّ بسبب العامل، فلا يكون ظاهراً ولا مقدّراً، وهو يكون في المبنيّات كلها، نحو: «أكرمتُ مَنْ

= على آخرها منع من ظهورها حركة البناء.

(١) «معَلمي» مرفوع، أو منصوب، أو مجرور بحركة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء. وبعضهم لا يوافق على أنّ الكسرة في حالة الجر مقدّرة، وإنما هي الكسرة الظاهرة، ومذهبهم أفضل.

(٢) «ينجح»: فعل مضارع مجزوم بالسكون المقدَّر بسبب الكسرة التي جاءت للتخلص من التقاء الساكنين.

(٣) «يمرَّ»: فعل مضارع مجزوم بالسكون المقدَّر بسبب الفتحة التي جاءت للتخلص من الساكنين.

(٤) «تعلم»: فعل مضارع للمجهول مجزوم بالسكون المقدَّر بسبب الكسرة التي جاءت لمراعاة آخر القافية.

(٥) منهم من يُدخل الاسم المجرور بحرف جر زائد في باب الإعراب المحلّي. فيقول في إعراب «بفاشل»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلّاً على أنه خبر «ليس».

تعلَّمَ»[١]، وفي الجمل التي لها محلّ من الإعراب محكيَّة وغير محكيَّة، نحو: «شاهدتُ المعلِّمَ يبتسِمُ»[٢]، وفي المصادر المنسبكة، نحو: «أنْ تصوموا خير لكم»[٣]، وفي الأسماء المجرورة بحرف جرّ زائد، نحو: «ليس الكسولُ بناجح»[٤]. والفرق بين «الإعراب المحلّي» و«الإعراب التقديري» أنّ الأول يكون منصبًّا على الكلمة المبنيَّة كلها، أو على الجملة كلها، وليس على الحرف الأخير منهما؛ أمّا «الإعراب التقديري» فمُنصب على الحرف الأخير من الكلمة.

* * *

للتوسُّع انظر:

- جدول أنواع الإعراب وعلاماته الأصلية والفرعية. محمد المهدي محمود علي. المدينة المنورة، مكتبة الروضة.
- رأي في الإعراب. يوسف كركوش. النجف، ١٩٥٨ م.
- صورة الإعراب ودلالته. صابر بكر أبو السعود. أسيوط، مكتبة الطليعة، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم. أحمد سليمان ياقوت. الرياض، جامعة الرياض، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.
- كتاب الإعراب. أحمد حاطوم. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
- نظرة في قرينة الإعراب. محمد صلاح أبو بكر. جمعية المكفوفين الكويتية، الكويت.
- اللباب في علة البناء والإعراب. خليل بنيان الحسون. جامعة القاهرة، ١٩٧٦.
- «حركات الإعراب في اللغة العربية». أحمد رضا. المجمع العلمي العربي، دمشق، المجلد ١١، ج ٥ـ٦ (١٩٣١ م). ص ٢٥٧ـ٢٦٦.
- «قول في الإعراب». محمد شوقي أمين. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ٣٧ (١٩٧٦ م). ص ٦٠ـ٦٨.

إعراب الأسماء الستّة

انظر: الأسماء الستّة.

إعراب الأفعال الخمسة

انظر: الأفعال الخمسة.

الإعراب بالحَذْف

هو الإعراب الذي علامته حذف الحركة،

---

(١) «من»: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

(٢) «يبتسم» فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. وجملة «يبتَسم» في محل نصب حال من «المعلم».

(٣) «أنْ» حرف مصدري ونصب واستقبال مبني. . . «تصوموا» فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة. والواو فاعل. والمصدر المؤوّل من «أن تصوموا» أي: صيامكم، في محل رفع مبتدأ.

(٤) «بناجح»: الباء حرف جر زائد. «ناجح»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلًّا على أنه خبر «ليس». ومنهم من يُدخل الاسم المجرور بحرف الجر الزائد في بابِ الإعراب التقديري، فيقول في إعراب «ناجح»: إنه خبر «ليس» منصوب بفتحة مقدَّرة منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

نحو: «لم يلعبْ»، أو حذف حرف العلّة، نحو: «لم يَرَ»، أو حذف نون الأفعال الخمسة، نحو: «الكسالى لم ينجحوا».

الإعراب بالحركات

هو الإعراب الذي علامتُه الحركة، سواءٌ أكانت الحركة أصليّة، نحو: «المجتهدُ ناجحٌ»، أم فَرْعيّة، نحو: «كافأتُ المجتهداتِ» («المجتهدات»: مفعول به منصوب بالكسرة عوضاً من الفتحة لأنّه جمع مؤنث سالم).

وانظر هذه الحركات في الإعراب، الرقم ٥.

الإعراب بالحروف

هو الإعراب الذي علامته حرف، ويكون في:

١ ـ المثنى والملحق به اللذين يُرفعان بالألف، ويُنصبان ويجَرّان بالياء، نحو: «جاء رجلان اثنان»، و«شاهدتُ رجلين اثنين»، و«مررت برجلين اثنين».

٢ ـ جمع المذكّر السالم والملحق به اللذين يُرفعان بالواو، ويُنصبان ويُجرّان بالياء، نحو: «جاء المعلمون وبنوهم»، و«شاهدتُ المعلمين وبنيهم»، و«مررت بالمعلمين وبنيهم».

٣ ـ الأسماء الستّة التي تُرفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتُجَرّ بالياء، نحو: «جاء أبوك»، و«شاهدتُ أخاك»، و«مررتُ بحميك».

ط ـ الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون، وتُنصب وتجزم بحذفها، نحو: «الطلاب يدرسون، ولن يتلهوا»، ونحو: «الكسالى لم ينجحوا».

الإعراب بالنِّيابة

هو الإعراب الذي تنوب فيه عن علامات الإعراب الأصليَّة علاماتٌ أخرى، ويكون في:

ـ جمع المؤنّث السالم، حيث تنوب الكسرة عن الفتحة في حالة النصب، نحو: «كافأتُ المجتهداتِ» («المجتهداتِ: مفعول به منصوب بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم»).

ـ الممنوع من الصرف، حيث تنوب الفتحة عن الكسرة في حالة الجرّ، وذلك إذا لم يكن مضافاً، ولا معَرَّفاً بـ «ألْ»، نحو: «مررتُ بجوامِعَ جميلة» («جوامع»: اسم مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف)؛ أمّا إذا كان مضافاً أو معرّفاً بـ «ألْ»، فإنّه يُجرّ بالكسرة على الأصل، نحو: «مررتُ بالجوامعِ وحدائقِ المدينةِ العامّة».

٣ ـ المثنى والملحق به، حيث تنوب الألف عن الضمة في حالة الرفع، والياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجرّ، نحو: «حَضَرَ طالبانِ اثنان»، و«شاهدتُ طالبين اثنين»، و«مررتُ بطالبينِ اثنين».

٤ ـ جمع المذكّر السالم والملحق به، حيث تنوب الواو عن الضمة في حالة الرفع، والياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر، نحو: «جاء المعلمون وبنوهم»، و«شاهدتُ المعلمين وبنيهم»، و«مررتُ بالمعلمين وبنيهم».

٥ ـ الأسماء الستّة، حيث تنوب الواو عن الضمة في حالة الرفع، والألف عن الفتحة في حالة النصب، والياء عن الكسرة في حالة

الجرّ، نحو: «جاء أبوك»، و«شاهدتُ أخاك»، و«مررتُ بحميكَ».

٦ ـ الأفعال الخمسة، حيث ينوب ثبوت النون عن الضمة في حالة الرفع، وحذفها عن الفتحة والسكون في حالتي النصب والجزم، نحو: «الطلابُ يدرسون» («يدرسون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة)، ونحو: «المجتهدون لن يرسبوا» («يرسبوا»: فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة)، ونحو: «الجنود لم يتقاعسوا عن نصرة وطنهم» («يتقاعسوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة).

٧ ـ الفعل المضارع المعتلّ الآخِر الذي ليس من الأفعال الخمسة، حيث ينوب حذف حرف العلة عن السكون، نحو: «لم تروِ جَدَّتِي القصَّة كاملةً» («تروِ»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة من آخره).

الإعراب البيانيّ

هو تَبْيان ما في النّصّ النثري أو الشعريّ ممّا يدرسه علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع.

الإعراب التقديريّ

انظر: الإعراب، الرقم ٧، الفقرة ب.

إعراب جمع المؤنث السالم

انظر: جمع المؤنث السالم.

إعراب جمع المذكر السالم

انظر: جمع المذكر السالم.

إعراب الجمل

الجملُ قسمان: قسم له محلّ من الإعراب، وقسم لا محلّ له من الإعراب.

١ ـ الجمل التي لها محل من الإعراب: الجمل التي لها محل من الإعراب هي التي تحل محل مفرد[١]؛ لأن المفرد هو الذي يوصف بالرفع أو النصب، أو الجر، أو الجزم. وهذه الجمل أنواع عِدَّة، أهمها:

أ ـ الجملة الواقعة خبراً، وتكون إما خبراً للمبتدأ، نحو: «الظلمُ مرتعه وخيم»[٢]، وإما خبراً للنواسخ[٣]، نحو: «إن اللبنانيين يكرمون الضيف»[٤]، ولا بد للجملة الواقعة خبراً من رابط يربطها بالمبتدأ[٥].

ب ـ الواقعة مفعولاً به، وتأتي إمّا بعد فعل القول، نحو: «قلْ إنَّ الأعمالَ بالنيات»[٦]، وإما بعد المفعول به الأول في باب «ظنَّ» وأخواتها[٧]، نحو: «ظننتُ زميلي يدرس»[٨]، وإمّا بعد عامل معلَّق عن العمل، سواء أكان من

(١) يقصد بالمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبه جملة.
(٢) جملة «مرتعه وخيم» الاسمية في محل رفع خبر المبتدأ «الظلمُ».
(٣) انظر: النواسخ في موسوعتنا هذه.
(٤) جملة «يكرمون الضيف» في محل رفع خبر «إن».
(٥) للمزيد من التفصيل حول الرابط الذي يربط الجملة الواقعة خبراً، بالمبتدأ، انظر: مادة «المبتدأ والخبر» في موسوعتنا هذه.
(٦) جملة «إن الأعمال بالنيات» في محل نصب مفعول به للفعل «قل».
(٧) انظر ما تتضمَّنه من أفعال، في الفصل الثاني من الباب الرابع في هذا الكتاب.
(٨) جملة «يدرس» في محل نصب مفعول به ثانٍ لِ «ظننت». (المفعول به الأول هو «زميلي»). ولا بد من =

أفعال القلوب[١] أم من غيرها، نحو: «سأعلمُ أيُّكم الفائز»[٢]، «عرفتُ متى الامتحانُ»[٣].

جـ الواقعة صفة (أو نعتاً)، وتكون بعد الاسم المفرد[٤] النكرة[٥]، نحو: «شاهدتُ طالباً يقرأ»[٦].

د ـ الواقعة حالاً، ولا بدّ لهذه الجملة من رابط يربطها بصاحب الحال، ويكون هذا الرابط إمّا ضميراً، نحو: «شاهدتُ التلميذَ يدرسُ»[٧]، وإمّا الواو، نحو: «شاهدتُ الطالبَ ومحفظةٌ في يده»[٨].

هـ ـ الجملة الواقعة مستثنى، وذلك إن وقعت في استثناء منقطع[٩]، نحو: «لن أكرِمَ الحيوانات إلاّ المجدُّ فمكافأته كبيرة»[١٠].

و ـ الجملة الواقعة مضافاً إليه، وتكون بعد كلمة تأتي مضافة إلى جملة جوازاً أو وجوباً[١١]، نحو: «سأسافر يوم ينتهي الامتحان»[١٢]، و«هل تذكر إذ نحن طلاب»[١٣]، و«جلستُ حيث الأمن مستتبّ»[١٤].

ز ـ الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم مقترن بالفاء أو بـ «إذا»[١٥]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦][١٦]، ونحو: «مَنْ يتكاسَلْ، فلن

=الملاحظة هنا، أن الجملة الواقعة في باب «ظن» وأخواتها، لا تقع مفعولاً أول في هذا الباب؛ لأن المفعول الأول أصله مبتدأ، والمبتدأ لا يكون جملة.

(١) انظر أفعال القلوب في موسوعتنا هذه.

(٢) جملة «أيكم الفائز» في محل نصب سدَّت مسد مفعولي «أعلم».

(٣) جملة «متى الامتحان» المؤلَّفة من المبتدأ «الامتحان» والخبر «متى» في محل نصب مفعول به لِ «عرفتُ».

(٤) المفرد هنا ما ليس جملة ولا شبه جملة.

(٥) أما إذا كانت النكرة موصوفة أو مضافة، فيجوز إعراب الجملة الواقعة بعدها حالاً، كما يجوز إعرابها نعتاً، نحو: «شاهدتُ طالباً مجتهداً يطالع»، و«شاهدتُ طالبَ علم يطالع».

(٦) جملة «يقرأ» في محل نصب نعت لِ «طالباً».

(٧) جملة «يدرس» في محل نصب حال من «التلميذ». والضمير هنا هو الضمير المستتر في «يدرس»، والتقدير: يدرسُ هو.

(٨) جملة «ومحفظة في يده» الاسمية، في محل نصب حال.

(٩) يكون الاستثناء منقطعاً، إذا كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه.

(١٠) جملة «المجدُّ فمكافأته كبيرة»، في محل نصب مستثنى.

(١١) إن الكلمات التي تقع مضافة إلى جملة هي الكلمات الدالة على الزمان سواء كانت ظرفاً أو غير ظرف. ومن الظروف الزمانية الملازمة للإضافة إلى الجملة: إذ ـ إذا ـ لمَّا.

(١٢) جملة «ينتهي الامتحان» في محل جر مضاف إليه.

(١٣) جملة «نحن طلاب» في محل جر مضاف إليه.

(١٤) جملة «الأمن مستتب» في محل جر مضاف إليه.

(١٥) أما إذا وقعت الجملة جواباً لشرط غير جازم، أو لشرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا»، فلا يكون لها محل من الإعراب.

(١٦) جملة «إذاً هم يقنطون» في محل جزم جواب الشرط.

ينجحَ»[١] .

ح ـ الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، وذلك في العطف والبدل، نحو: «العلمُ يرفعُ وينفعُ»[٢] ونحو: «قلتُ لهُ: اذهبْ لا تبقَ هنا»[٣] .

٢ ـ الجمل التي لا محل لها من الإعراب

الجمل التي لا محل لها من الإعراب هي الجمل التي لا تحل محل كلمة مفردة، ومن ثم لا تقع في موضع رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم. وهذه الجمل أنواع عدّة، أهمها:

أ ـ الجملة الابتدائية، وهي الواقعة في افتتاح الكلام، نحو: «نور الشمس لا يخفى»[٤] .

ب ـ الجملة الاعتراضية، وهي التي لا تغيِّر معنى الجملة إذا حذفت، نحو: «أستاذنا ـ رحمه الله ـ كان نشيطاً»[٥] ، ونحو: «نجح ـ أعتقد ـ خالد»[٦] .

ج ـ الجملة الاستئنافية، وهي الجملة المنقطعة عمّا قبلها، أي: أنه يصح اعتبارها جملة ابتدائية، نحو: «نجح سمير، أظنُّ»[٧] .

د ـ الجملة التفسيرية، وهي الجملة التي تفسِّر ما يسبقها، وتكشف عن حقيقته، وقد تكون مقرونة بحرف تفسير («أي» أو «أن»)، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧][٨] ، أو غير مقرونة، نحو: «هل أرشدك إلى طريق الكرامة، تكون مستقيماً»[٩] .

هـ ـ الجملة الواقعة صلة الموصول، والموصول يكون إما اسماً، نحو: «جاء الذي نجح في الامتحان»[١٠] ، (الذي: اسم موصول)، وإما حرفاً، نحو: «عجبتُ مما قمتَ به»[١١] («ما» بمعنى «الذي» حرف).

و ـ الجملة الواقعة جواباً للقسم، نحو: «والله لأكافئنَّ المجتهدَ»[١٢] .

ز ـ الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم غير مقترن بالفاء، أو «إذا»، أو الواقعة جواباً لشرط غير جازم، ومثال الأولى: «إنْ تتنزَّه عن الهوى، تفلحْ»[١٣] . ومثال الثانية: «لو اجتهدتَ لنجحتَ»[١٤] .

ح ـ الجملة التابعة لجملة لا محل لها من

---

(١) جملة «لن ينجح» في محل جزم جواب الشرط.

(٢) جملة «ينفع» معطوفة على جملة «يرفع» في محل رفع خبر.

(٣) جملة «لا تبقَ هنا» في محل نصب بدل من جملة «اذهب» الواقعة مفعولاً به.

(٤) جملة «نور الشمس لا يخفى» ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

(٥) جملة «رحمَه الله» اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

(٦) جملة «أعتقد» اعراضية لا محل لها من الإعراب.

(٧) جملة «أظن» استئنافية، لا محل لها من الإعراب.

(٨) جملة «أن أصنع الفلك» تفسيرية، لا محل لها من الإعراب.

(٩) جملة «تكون مستقيماً» تفسيرية، لا محل لها من الإعراب.

(١٠) جملة «نجح في الامتحان» صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(١١) جملة «قمت به» صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(١٢) جملة «أكافئن المجتهد» لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب القسم.

(١٣) جملة «تفلح» لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، أو بـ «إذا».

(١٤) جملة «لنجحتَ» لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط غير جازم.

الإعراب، نحو: «انقطع المطرُ وتبدَّدتِ الغيومُ»[١].

* * *

للتوسُّع انظر:

إعراب الجمل وأشباه الجمل. فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٩٨١م.

الإعراب الظاهِر

هو الإعراب اللَّفْظِيّ.

انظر: الإعراب، الرقم ٧، الفقرة أ.

الإعراب على التوهُّم

انظر: العطف على التوهُّم.

الإعراب على الحكاية

انظر: الإعراب المَحْكِيّ.

الإعراب على المحلّ

هو الإعراب المحلِّيّ.

انظر: الإعراب، الرقم ٧، الفقرة ج.

إعراب الفَضْلة[٢]

تكون الفضلة منصوبة دائماً، نحو: «كافأتُ المجتهدَ»، و«أحترمُكَ احتراماً عظيماً»، و«سافرتُ يومَ الأحدِ»، و«وقفَ الطلابُ احتراماً للمعلم». وذلك إذا لم تقع بعد حرف الجر أو بعد المضاف، أما إذا وقعت بعدهما، فحكمها الجرّ، نحو: «كتبتُ بالقلمِ»، و«قرأتُ كتابَ النحوِ».

وما جاز أن يكون عمدة وفضلة، جاز رفعه ونصبه، كالمستثنى في كلام منفيّ ذُكر فيه المستثنى منه، نحو: «ما جاء أحد إلا زيدٌ، أو زيداً» (فإن راعيتَ المعنى، رفعتَ ما بعد «إلاّ» لوجود الإسناد؛ لأنّ عدم المجيء، إن أُسند إلى «أحد»، فالمجيء مسند إلى زيد. وإن راعيتَ اللفظ، نصبتَه؛ لأنه في اللفظ فضلة؛ لاستيفاء المسند والمسند إليه).

فإنْ ذُكِرَ المستثنى منه، والكلام مُثبت، نُصب ما بعد «إلاّ»؛ لأنه فضلة لفظاً ومعنًى، نحو: «نجحَ الطلابُ إلا زيداً».

وإن حُذف المستثنى منه من الكلام، رُفِعَ في مثل: «ما نجَحَ إلا زيدٌ»؛ لأنه مسند إليه، ونُصِب في مثل: «ما كافأتُ إلا زيداً»؛ لأنه فضلة، وخُفِضَ في مثل: «ما مررتُ إلا بسعيد»؛ لوقوعه بعد حرف الجرّ.

إعراب القرآن

كان من جملة الدراسات اللغوية التي تناولت القرآن الكريم، كُتب خُصصت لإعراب كلماته كلمةً كلمة، أو إعراب ما يصعب إعرابه على غير المتخصِّص في اللغة العربية والعلوم الشرعيّة، ومن هذه الكتب:

- كتاب أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (.../... - ٣٣٨ هـ/ ٩٥٠ م)، واسم كتابه «إعراب القرآن»[٣].
- كتاب أبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف

---

(١) جملة: «تبدَّدت الغيوم» لا محل لها من الإعراب؛ لأنها تابعة لجملة «انقطع المطر» الابتدائية، والتي لا محل لها من الإعراب.

(٢) هي اسم يُذكر لتتميم معنى الجملة، وليس مسنداً ولا مسنداً إليه.

(٣) صدر بتحقيق زهير غازي زاهد عن عالم الكتب ببيروت، ومكتبة النهضة العربية ببغداد، ط ٢، ١٩٨٥ م.

بابن خالويه (. . . / . . . . ـ ٣٧٠ هـ/ ٩٨٠ م)، واسم كتابه «إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم»[(١)] .

ـ كتاب الشيخ الإمام مكي بن أبي طالب القيسي النحوي (٣٥٥ هـ/ ٩٦٦ م ـ ٤٣٧ هـ/ ١٠٤٥ م)، واسم كتابه «مشكل إعراب القرآن»[(٢)] .

ـ كتاب أبي الحسن علي بن إبراهيم الحوفي (. . . / . . . . ـ ٤٣٠ هـ/ ١٠٣٩ م)

ـ كتاب أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨ هـ/ ١١٤٣ م ـ ٦١٦ هـ/ ١٢١٩ م)، وكتابه أشهر الكتب في بابه، واسمه «التبيان في إعراب القرآن»[(٣)] .

ـ كتاب أبي إسحاق إبراهيم بن محمد السفاقسي (٦٩٧ هـ/ ١٢٩٨ م ـ ٧٤٢ هـ/ ١٣٤٢ م)، واسم كتابه «المجيد في إعراب القرآن المجيد».

ـ كتاب الشيخ شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (. . . / . . . . ـ ٧٦٥هـ/ ١٣٥٥ م)

ومن كِتب علمائنا المحدثين نذكر:

ـ كتاب محيي الدين درويش، واسم كتابه «إعراب القرآن وبيانه»[(٤)] .

ـ كتاب الشيخ محمد علي طه الدرّة، واسم كتابه «تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه»[(٥)] .

ـ كتاب بهجت عبد الله صالح، واسم كتابه: «الإعراب المفصَّل لكتاب الله المرتَّل»[(٦)] .

الإعراب اللفظيّ

انظر: الإعراب، الرقم ٧، الفقرة أ .

إعراب المثنى

انظر: المثنى .

الإعراب المحكيّ

جاء في «جامع الدروس العربية»:

الحكايةُ: إيراد اللفظ على ما تسمعه .

وهي إما حكايةُ كلمةٍ، أو حكايةُ جملة . وكلاهما يُحكى على لفظه، إلاَّ أن يكون لحناً، فتتعيَّن الحكايةُ بالمعنى، مع التنبيه على اللحن .

فحكايةُ الكلمة كأنْ يقالَ: «كتبتُ: يعلمُ»، أي: كتبتُ هذه الكلمةَ فـ «يعلمُ» ـ في الأصل ـ فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لتجرُّده من الناصب والجازم، وهو هنا محكيٌّ، فيكون مفعولاً به لِـ «كتبت»، ويكون إعرابه تقديريًّا منعَ من ظهوره حركةُ الحكاية .

وإذا قلتَ: «كتبَ فعلٌ ماضٍ»، فـ «كتب» هنا محكيّة . وهي مبتدأ مرفوعٌ بضمةٍ مُقدَّرةٍ منعَ من ظهورها حركةُ الحكاية .

وإذا قيلَ لك: أعربْ «سعيداً» من قولك: «رأيتُ سعيداً»، فتقول: «سعيداً: مفعول به»،

---

(١) صدر عن مؤسسة الإيمان ببيروت، وعن غيرها .
(٢) صدر بتحقيق حاتم صالح الضامن عن مؤسسة الرسالة في بيروت، ط ٣، ١٩٨٧ م .
(٣) صدر بتحقيق علي محمد البجاوي عن مؤسسة عيسى البابي الحلبي وشركاه في مصر .
(٤) صدر عن دار الإرشاد بحمص .
(٥) صدر عن منشورات دار الحكمة في دمشق وبيروت .
(٦) صدر عن دار الفكر في عمان .

تحكي اللفظ وتأتي به منصوباً، مع أن «سعيداً» في كلامك واقعٌ مبتدأ، وخبرُه قولُكَ: «مفعولٌ به»، إلاّ أنه مرفوعٌ بضمةٍ مقدَّرةٍ على آخره، منعَ من ظهورها حركةُ الحكاية، أي: حكايتُكَ اللفظَ الواقعَ في الكلام كما هو واقعٌ.

وقد يُحكى العَلَمُ بعدَ «من» الاستفهاميّة، إن لم يُسبَق بحرف عطف، كأنك تقول: «رأيتُ خالداً»، فيقول القائلُ: «مَنْ خالداً». فإن سبقهُ حرفُ عطف لم تُجزْ حكايتُه، بل تقول: «ومَنْ خالدٌ؟».

وحكاية الجملة كأن تقول: «قلتُ: لا إلـٰه إلاّ اللّٰهُ»، و«سمعتُ: حيّ على الصلاة»، «وقرأتُ: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحدٌ»، و«كتبتُ: استقِمْ كما أُمِرْتَ». فهذه الجمَلُ محكيّةٌ، ومحلُّها النصبُ بالفعل قبلها، فإعرابُها محليٌّ.

وحكمُ الجملة أن تكونَ مبنيةً. فإن سُلطَ عليها عاملٌ، كان محلها الرفعَ أو النصبَ أو الجر على حسب العامل. وإلا كانت لا محل لها من الإعراب.

الإعراب المحلّيّ

انظر: الإعراب، الرقم ٧، الفقرة ج.

إعراب المُسمّى به

انظر: الإعراب، الرقم ٤، الفقرة ب (سادساً).

إعراب المسند

حكم المسنَد، إن كان اسماً، أن يكون مرفوعاً، نحو: «الصِّدْقُ فضيلة». إلاّ إن وقع بعد «كان» أو إحدى أخواتها، فحكمه النصب، نحو: «كان زيد شاعراً».

وإذا كان المسند فعلاً، يكون مبنيًّا غالباً، إلاّ إذا كان مضارعاً غير متصل بنون التوكيد أو بنون الإناث اتصالاً مباشراً.

انظر: فعل الأمر، والفعل الماضي، والفعل المضارع.

إعراب المسْنَد إليه

حكمُ المُسْنَد إليه أن يكون مرفوعاً دائماً، نحو: «نجحَ المجتهِدُ»، و«سُرقَ البيتُ»، و«الكذبُ رذيلة»، إلاّ إذا وقع بعد «إنّ» أو إحدى أخواتها (فحكمه حينئذٍ أنّه منصوب)، أو بعد «لا» النافية للجنس (فحكمه حينئذٍ النصب أو البناء).

إعراب مشكل البخاري

انظر: شواهد التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

إعراب المضارع

انظر: الفعل المضارع، ٤.

إعراب المضاف إلى ياء المتكلِّم

جاء في «جامع الدروس العربية»:

«يُعربُ الاسمُ المضاف إلى ياء المتكلم (إن لم يكن مقصوراً، أو منقوصاً، أو مُثنى، أو جمع مُذكر سالماً) ـ في حالتي الرفع والنصب ـ بضمةٍ وفتحة مقدَّرتين على آخره يمنع من ظهورهما كسرةُ المناسبة[1]، مثل:

(١) يكسر ما قبل ياء المتكلم ليناسب الياء، فالكسرة التي يؤتى بها لمناسبة الياء تسمى حركة المناسبة أو كسرة المناسبة، وهي تمنع من ظهور ضمة الإعراب وفتحته على آخر الكلمة، فتكون حينئذ معربة بضمة أو =

«رَبِّيَ اللَّهُ»، و«أطعتُ ربِّي».

أما في حالة الجر فيُعربُ بالكسرة الظاهرة على آخره، على الأصحّ، نحو: «الزِمتُ طاعةَ ربِّي».

(هذا رأي جماعة من المحققين، منهم ابن مالك. والجمهور على أنه معرب، في حالة الجر أيضاً، بكسرة مقدرة على آخره؛ لأنهم يرون أن الكسرة الموجودة ليست علامة الجر، وإنما هي الكسرة التي اقتضتها ياء المتكلم عند اتصالها بالاسم، وكسرة الجر مقدرة. ولا داعي إلى هذا التكلف).

فإن كان المضاف إلى ياء المتكلم مقصوراً، فإنّ ألفه تبقى على حالها، ويُعربُ بحركاتٍ مقدَّرة على الألف، كما كان يعرب قبل اتصاله بياء المتكلم، فتقولُ: «هذا عصايَ»، و«أمسكتُ عصايَ»، و«توكأت على عصايَ».

وإن كان منقوصاً تُدغم ياؤُهُ في ياء المتكلم.

ويُعرب في حالة النصب بفتحةٍ مُقدَّرة على يائه؛ يمنع من ظهورها سكون الإدغام[1]، فتقول: «حمِدتُ الله مُعطِيّ الرزقَ»[2].

ويُعرَبُ في حالتي الرفع والجرِّ بضمةٍ أو كسرةٍ مُقدَّرتين على يائه، يمنعُ من ظهورهما الثقل أولاً، وسكونُ الإدغام ثانياً[3]، فتقول: «اللَّهُ معطِيّ الرزقَ»[4] و«شكرت لِمُعطيّ الرزقَ».

(ويرى بعض المحققين أن المانع من ظهور الضمة والكسرة على المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم، إنما هو سكون الإدغام ـ كما هو الحال وهو منصوب ـ قال الصبان في باب المضاف إلى ياء المتكلم عند قول الشارح: ـ «هذا راميّ»: «فراميّ: مرفوع» بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الإدغام، لا الاستثقال ـ كما هو الحال في غير هذه الحالة ـ لعروض وجوب السكون في هذه الحالة[5] بأقوى من الاستثقال، وهو الإدغام).

وإن كانَ مُثنى، تبقَ ألفهُ على حالها، مثل: «هذانِ كتابايَ». وأما ياؤُهُ فتُدغَمُ في ياء المتكلم، مثل: «عَلَّمْتُ وَلديَّ».

وإن كانَ جمعَ مذكر سالماً، تنقلب واوُه، وتُدغَمُ في ياء المتكلم، مثل: «مُعَلِّميَّ يُحبّون

= فتحة مقدرتين على آخرها منع من ظهورهما حركة المناسبة.

(١) الفتحة تظهر على ياء المنقوص لخفتها، وإنما تسكن إذا اتصلت بها ياء المتكلم؛ لأنه يجب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين ليدغم في الثاني، فالسكون الذي يقتضيه الإدغام يمنع من ظهور الفتحة على الياء.

(٢) معطي: نعت لله، تابع له في نصبه، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره ـ أي: على الياء المدغمة في ياء المتكلم ـ منع ظهورها سكون الإدغام، أي: السكون الذي اقتضاه إدغام ياء المنقوص في ياء المتكلم.

(٣) المنقوص تقدر على آخره الضمة والكسرة لثقل ظهورهما، فالثقل هنا سبب أول لاختفائهما، ووجوب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين المتحركين للإدغام سبب ثان له.

(٤) الله: مبتدأ، ومعطي: خبره، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها الثقل أولاً، وسكون الإدغام ثانياً.

(٥) أي: حالة اتصال المنقوص بياء المتكلم.

أدبي»[١]. وأما ياؤه فتُدغمُ في ياء المتكلّم أيضاً، مثل: «أكرمْتُ مُعلميَّ»[٢].

ويُعرَبُ المثنى وجمعُ المذكر السالمُ ـ المضافان إلى ياء المتكلم ـ بالحروف، كما كانا يُعربان قبلَ الإضافة إليها، كما رأيت».

إعراب المُعْتَلّ الآخر

«الألف تُقَدَّرُ عليها الحركاتُ الثلاث للتعذُّر، نحو: «يَهوَى الفتى الهدَى للعُلى».

أما في حالة الجزم، فتُحذَفُ الألفُ للجازم، نحو: «لم نخشَ إلا الله».

ومعنى التعذر: أنه لا يُستطاع أبداً إظهار علامات الإعراب.

والواوُ والياءُ تُقَدَّرُ عليهما الضمةُ والكسرةُ للثِّقَل، مثل: «يَقضي القاضي على الجاني»، و«يدعو الداعي إلى النادي».

أما في حالة النصب، فإن الفتحة تظهرُ عليهما لخفتها، مثل: «لن أعصِيَ القاضيَ»، و«لن أدعوَ إلى غير الحق».

وأما في حالة الجزم، فالواوُ والياءُ تُحذفانِ بسبب الجازم؛ مثل: «لم أقضِ بغير الحق»، و«لا تَدْعُ إلا الله».

ومعنى الثقلِ أنّ ظهور الضمة والكسرة على الواو والياء ممكن، فتقول: «يقضيُ القاضيُ على الجانِيِ»، و«يَدعُو الداعيُ إلى النادي»، لكنّ ذلك ثَقيل مُستبشَع، فلهذا تحذَفان وتقدّران، أي: تكونان ملحوظتين في الذهن»[٣].

الإعراب المُقَدَّر

هو الإعراب التقديري.

انظر: الإعراب، الرقم ٧، الفقرة ب.

إعراب الممنوع من الصرف

انظر: الممنوع من الصرف.

الإعراب النّحويّ

هو الإعراب.

انظر: الإعراب.

الإعرابيّ

= أحمد بن إبراهيم (.../....ـ..../...)

ابن الأعرابيّ

= محمد بن زياد (١٥٠ هـ/ ٧٦٧ م ـ ٢٣١هـ/ ٨٤٥ م)

الأعْرج

الأعْرَج، في اللغة، من كان في رجله إصابة أو علّة، فهو يمشي ويميل جسده من جهة أكثر من الأخرى، وهو، في الشعر العربي، نوع من أنواع المواليا.

انظر: «المواليا».

الأعرجيّ

= صادق بن علي بن الحسين (ت ٨٥٥ هـ/ ١٤٥١ م).

---

(١) معلمي: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء للإدغام، والأصل: معلموي.

(٢) معلميّ: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء ـ أي: ياء جمع المذكر السالم ـ المدغمة في ياء المتكلم.

(٣) عن «جامع الدروس العربية».

أعرفُ المعارف

انظر: المعرفة.

الأعشى النحويّ الأندلسيّ

(... / ... - ... / ...)

لم يُعرف اسمه الحقيقيّ، إنّما غلب عليه لقبه «الأعشى». وكنيته أبو محمد، وهو من أهل الأندلس. كان نحويًّا بارعاً، لذلك وُصِف بـ «النحويّ». وله شعر.

أعْضاء النُّطق

هي الأعضاء التي تُسهم في عمليّة النطق، وهي: الرئتان، والحَنْجرة، والحلق، والفم، واللسان، والأسنان، والشَّفتان، والغار (أي: الحنك الصلب)، والطَّبق (أي: الحنك اللَّيِّن)، واللهاة، والأنف.

الأَعْضَب

الأعْضَب، في اللغة، هو المشقوق الأذن من الجِمال وغيرها، أو المكسور الأذن من الغنم ونحوها.

وهو، في علم العروض، الجزء (التفعيلة) الذي أصابه العَضْب، وهو حذف الحرف الأوّل من «مُفاعَلَتُن» السالمة، فتصبح «فاعلَتُنْ»، وتُنقل إلى «مُفْتَعِلُنْ»، وذلك في بحر الوافر، وسمِّي بذلك تشبيهاً له بالأعْضَب من المعَز، وهو المكسور القرن.

انظر: «الخرم»، و«بحر الوافر».

أَعْطى

من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، وأحدهما فاعل في المعنى، نحو: «أعطيتُ الفقيرَ قميصاً»، فـ «الفقير» مفعول أوّل، وهو فاعل في المعنى؛ لأن العطاءَ تام به. والأصل تقديم ما كان فاعلاً في المعنى. وهذا التقديم واجب في ثلاثة مواضع:

١ - عند حصول اللَّبْس، نحو: «أعطيتُ زيداً سالماً».

٢ - عند حَصْر المفعول الثاني، نحو: «ما أعطيتُ خالداً إلاّ ثوباً».

٣ - أن يكون المفعول الثاني اسماً ظاهراً، والأوّل، ضميراً متصلاً، نحو الآية: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]. ويجب تأخيره في ثلاثة مواضيع:

١ - عند حصره، نحو: «ما أعطيتُ الثوبَ إلاّ زيداً».

٢ - إذا كان اسماً ظاهراً، والمفعول الثاني ضميراً متصلاً، نحو: «الدرهَمَ أعطيته سعيداً».

٣ - أن يكون مشتمِلاً على ضمير يعود على الثاني، نحو: «أعطيتُ الجائزة مستحقَّها».

أَعْطى وأخواتها

هي أفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبراً، وهي: أعْطى، سأَلَ، مَنَحَ، مَنَعَ، كسا، أَلْبَسَ، وَهَبَ.

انظر كلّ فعل في مادّته.

الإعطاء

الإعْطاء، في اللغة، مصدر «أعْطى».
وأعطاه الشَّيءَ: ناوَله إيّاه، أو وهَبَه إيّاه.

والإعطاء، عند بعض علماء العروض، هو الإجازة، أي: اختلاف حروف الرويّ مع

تباعد مخارجها.

انظر: القافية، الرقم ٦، الفقرة أ.

الأَعْقَص

الأعقص، في اللغة، الذي تلوَّتْ أصابعُه بعضُها على بعض، أو الذي دخلت أسنانه الأمامية في فمه.

وهو، في علم العروض، الجزء (التفعيلة) الذي أصابه العَقْص، وهو حذف الحرف الأوّل من «مفاعَلَتُن» المنقوصة[1]، فتصبح «فاعَلْتُ»، وتُنْقَل إلى «مَفْعُولُ»، وذلك في بحر الوافر. انظر: «بحر الوافر». وسمِّي بذلك تشبيهاً له بالأَعْقَص من المعز، وهو الذي فقد أحد قرنيه مائلاً.

انظر: «الخَرْم»، و«بحر الوافر».

الإِعلال

هو تغيير يطرأ على أحد الحروف الأربعة: و، ا، ي، أ، طلباً للتخفيف، وذلك إمّا بقلبه إلى حرف علّة آخر. أو بنقل حركته إلى الحرف الصحيح الساكن قبله، أو بإسكانه، أو بحذفه، وهو سبعة أنواع:

١ - **إعلال بالقلب**، نحو قلب الواو ياء في «دُليّ» تصغير «دَلْو»، إذ الأصل «دُلَيْوٌ». انظر: القلب.

٢ - **إعلال بالنقل**، وهو نقل الحركة من حرف علّة متحرِّك إلى حرف صحيح ساكن قبله، وهو خاص بالواو والياء؛ لأنّهما يتحرَّكان بخلاف الألف، نحو: «يَقُولُ»، أصلهما «يَقْوُل»، انتقلت حركة الواو إلى ما قبلها، فأصبحت «يقُول»، وهكذا في نحو: «يبيع، يعود».

ويأتي الإعلال بالنقل في أربعة مواضع، يكون حرفة العلة في كل منها عين الكلمة، وهي:

أ - إذا كانت الواو أو الياء عيناً لفعل، شرطَ أن يكون الساكن قبل حرف العلة صحيحاً، وأن يكون الفعل غير مضعَّف اللاّم، ولا معتلّها، ولا مصوغاً للتعجُّب[2]، نحو: «يبيع، يصول»، وأصلهما: «يَبْيِعُ، يَصْوُلُ».

ب - إذا كانت الواو أو الياء عيناً لمصدر على وزن «إفعال» أو «استفعال»، نحو: «إقامة، إبانة»، وأصلهما «إقْوام، إبْيان». نُقلت فتحة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت «إقَوْام، إبَيْان»، ثم قُلبت الواو والياء ألفاً لمجانسة الفتحة «إقاام. إباان» ثم حُذفت الألف، وعُوِّض منها بتاء التأنيث «إقامة، إبانة»، ومثلهما «استقامة، استبانة».

ج - إذا كانت الواو أو الياء عيناً لصيغة «مَفْعُول» المشتقّة من فعل ثلاثيّ أجوف، نحو: «مَصُون، مَبيع»، وأصلهما «مَصْوُون، مَبْيُوع».

د - إذا كانت الواو أو الياء عيناً في اسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته، نحو: «مَقام»، وأصله «مَقْوَم» على وزن «يَعْلَم»، أو

---

(١) أي: التي أصابها النقص، وهو تسكين الخامس وحذف السابع الساكن.

(٢) لذلك لا إعلال بالنقل في نحو: «بايع، عوّق»؛ لأن الساكن قبل الياء والواو غير صحيح، ولا في نحو: «ابيضّ. اسودّ»؛ لاعتلال العين، ولا في نحو: «أهوى، أحيا»؛ لاعتلال اللام، ولا في نحو: «ما أَقْوَمَه، ما أَبْيَنَه، أَقْوِمْ به، أَبْيِنْ به»؛ لأن هذه الأفعال مصوغة للتعجّب، ولا في نحو: «أَقْوَم، أَبْيَن» وهما اسما تفضيل؛ لأن التفضيل كالتعجّب.

في زيادته دون وزنه، كبناء صيغة على وزن «تِحْلِيء» (القشر الذي يظهر على الجلد حول منابت الشعر)، فتقول: «تِبِيْع، تِقِيْل» وأصلهما: «تِبْيِع تِقْوِل»[1].

٣ ـ الإعلال بالحذف[2]، الحذف قسمان: قياسيّ، وغير قياسيّ، أما القياسيّ فنجده في الحالات التالية:

أ ـ في مضارع الفعل الماضي المزيد بالهمزة على وزن «أَفْعَلَ»، وكذلك في اسم فاعله واسم مفعوله، نحو: «يُعلِم، مُعلِمٌ، مُعْلَمٌ». وأصلها: «يُؤَعْلِمُ، مُؤَعْلِمٌ، مُؤَعْلَمٌ».

ب ـ في اسم المفعول من الفعل الأجوف، نحو: «مَقُول، مبيع». وأصلهما «مَقْوُول، مَبْيُوع».

ج ـ في الفعل الماضي الثلاثيّ المضعَّف (أي: الذي عينه ولامه من جنس واحد) المكسور العين[3]، المسند إلى ضمير رفع متحرِّك. وهنا يجوز ثلاثة أوجه:

ـ حذف العين، نحو: «ظَلْتُ، ظَلْتَ، ظَلْتُما».

ـ إبقاء الفعل دون حذف، وفكّ الإدغام، نحو: «ظَلَلْتُ، ظَلَلْتَ، ظَلَلْتما».

ـ حذف عينه ونقل حركتها إلى الفاء، نحو: «ظِلْتُ، ظِلْتَ، ظِلْتِ».

أمّا مضارع هذا الفعل وأمره اللّذان اتصلت بهما نون النسوة، فيجوز فيهما وجهان: أوّلهما إبقاؤهما دون تغيير وفكّ الإدغام، نحو: «يَظْلِلْنَ، اظْلِلْنَ». وثانيهما حذف العين منهما ونقل كسرتها إلى الفاء، نحو: «يظِلْنَ ظِلْنَ».

د ـ في المضارع ذي الياء من الفعل الثلاثيّ، الواويّ الفاء، المفتوح العين في الماضي، والمسكور العين في المضارع، بشرط أن تكون ياؤه مفتوحة، وكذلك يجري الإعلال بالحذف في أمر هذا الفعل ومصدره، نحو: «يصِفُ، صِفْ، صِفَةً ـ يعِدُ، عِدْ، عِدَةً».

أمّا الإعلال بالحذف غير القياسيّ، فلا يجري على قاعدة صرفيّة محدّدة، ومنه حذف الياء في نحو: «يَدٌ، دَمٌ»، وأصلهما «يَدْيٌ، دَمْيٌ»، وحذف الواو في نحو: «اسم، ابن»، وأصلهما «سِمْوٌ، بَنَوٌ»، ونحو حذف الواو أو الهاء في نحو: «شفة»، وأصلهما «شَفَوٌ» أو «شَفَهٌ».

٤ ـ الإعلال بالتسكين: هو حذف حركة حرف العلّة دفعاً للثقل، ثمَّ نقل حركته إلى السّاكن قبله، ونجده:

أ ـ في الكلمة المنتهية بواو، أو ياء، غير

---

(١) أما إذا اختلف الاسم عن المضارع في الأمرين معاً (الوزن والزيادة)، أو شابَهَهُ فيهما معاً، فيجب التصحيح، ومثال الأوّل «مِخْيَط»؛ لأن المضارع لا يكون ـ في الغالب ـ مكسور الأوّل، ولا مبدوءاً بميم زائدة، ومثال الثاني «أَقْوَم، أَبْيَن» وهما شبيهان بالمضارع الذي على وزن «أفْعَل» في الوزن والزيادة.

(٢) نستعمل مصطلح «الإعلال» هنا مع بعض التجوُّز؛ لأن الحذف قد يكون في غير حروف العلّة. لذلك لا إعلال بالحذف في نحو: «أَعْدَدْتُ»؛ لأنّ الفعل مؤلَّف من أكثر من ثلاثة أحرف، ولا في نحو: «حَلَلْتُ»؛ لأن الفعل مفتوح العين.

(٣) لذلك لا إعلال بالحذف في نحو: «يَيْنعُ»؛ لأن الفعل يائيّ الفاء، ولا في نحو: «يُوعد» مضارع «أوعد»؛ لأنّ الياء مضمومة، ولا في نحو: يَوْضُؤُ» مضارع «وَضُؤَ»؛ لأنّ العين غير مفتوحة في الماضي.

مفتوحتين[١]، وقبلهما حرف متحرِّك[٢]، نحو: «يدعُوْ الدّاعِيْ إلى النادِيْ»، والأصل: «يَدْعُوُ الدّاعِيُ إلى النادِيِ».

ب ـ في الكلمة التي عينها واو أو ياء متحرِّكتان، وما قبلهما حرف ساكن صحيح، نحو: «يَقُوْمُ، يَبِيْنُ»، والأصل: يَقْوُمُ، يَبْيِنُ، ويُستثنى من ذلك:

ـ أفعل التّفضيل، نحو: «ما أقوَمَهُ! ما أبْيَنَهُ! أقْوِمْ بِهِ! أبْيِنْ بهِ!».

ـ ما كان على وزن «أَفْعَل»، نحو: «هو أبْيَضُ وأحْوَلُ وأقْوَمُ منه وأبْيَن».

ـ ما كان على وزن «مِفْعَل»، أو «مِفْعَلة»، أو «مِفْعال»، نحو: «مِقْوَل، مِرْوَحَة، مِقْوال، مِكْيال».

ـ ما كان بعد واوه أو يائه ألف، نحو: «تِجْوال، تِهيام».

ـ ما كان مُضَعَّفاً، نحو: «ابيضّ، اسوَدَّ».

ـ ما أُعِلَّت لامُه، نحو: «أهْوى، أحيا».

ـ ما صَحَّت عين ماضيه المجرَّد، نحو: «يَعْوَرُ، يَصْيَدُ» (يصيَدُ: يرفع رأسه كِبراً).

٥ ـ **الإعلال بالنَّقْل والحَذْف**: يكون بنقل حركة الواو أو الياء إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما، ثم حذف الواو أو الياء منعاً لالتقاء الساكنين، نحو: «أنال ← أنيلْ ← أنِلْ» (الأمر من «أنال»)، و«لم يَبْيِعْ ←لم يَبِيْعْ ← لم يَبِعْ»، و«مَقْوُول ←مَقُوْوْل ←مَقُولْ».

٦ ـ **الإعلال بالنَّقْل والقَلْب**: ويكون بنقل حركة الواو أو الياء إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما، ثمّ تحويل الواو أو الياء إلى حرف علّة مُجانِس لهذه الحركة، فالمفتوح يصير ألفاً، والمكسور ياءً، نحو: «أَبْيَنَ ←أَبَيْنَ ←أبانَ»، و«أقامَ ←يُقْوِمُ ←يُقِوْمُ ←يُقيمُ».

٧ ـ **الإعلال بالنَّقْل والقلب والحَذْف**: ويكون بِنَقْل حركة الواو أو الياء إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما، وتحويل الواو أو الياء إلى حرف عِلّة آخر مُجانِس لهذه الحركة، وحَذْف الحرف المقلوب مَنْعاً لالتقاء الساكنين، نحو الأمر من «أقامَ»: أَقْوِمْ ←أقِوْمْ ←أقيمْ ←أقِمْ»، ونحو المصدر من «أبانَ»: إبْيان ← إباان ← إبان ← إبانة» (بزيادة التاء تعويضاً عن الألف المحذوفة).

إعلال الألف

انظر: الألف.

الإعلال بالتسكين

انظر: الإعلال، الرقم ٤.

الإعلال بالحذف

انظر، الإعلال، الرقم ٣.

الإعلال بالقلب

انظر: الإعلال، الرقم ١.

الإعلال بالنقل

انظر: الإعلال، الرقم ٢.

الإعلال بالنَّقْل والحَذْف

انظر: الإعلال، الرقم ٥.

(١) فإن كانا مفتوحين، فلا إعلال بالتسكين، نحو: «لنْ أدْعُو المحامِيَ اليومَ».
(٢) فإن كان الحرف قبلهما ساكناً، فلا إعلال بالتسكين، نحو: «هذا ظَبْيٌ ودَلْوٌ».

الإعلال بالنَّقْل والقلب

انظر: الإعلال، الرقم ٦.

الإعلال بالنَّقْل والقلْب والحَذْف

انظر: الإعلال، الرقم ٧.

الإعلال الصرفي

هو الإعلال.

انظر: الإعلال.

إعلال الهمزة

انظر: قلب الهمزة واواً أو ياءً.

إعلال الواو

انظر: قلب الواو.

إعلال الياء

انظر: قلب الياء.

أَعْلَمَ

فعل ماضٍ ينصب ثلاثة مفاعيل، أصل الأوّل اسم ظاهر أو ضمير، والثاني والثالث مبتدأ وخبر، نحو: «أعلمتُ زيداً الحادثةَ كاملةً».

وانظر: «أعلم وأرى وأخواتهما».

أعْلَمَ وأرى وأخواتهما

هي: أعْلَمَ، أرى، نبَّأ، أنبأَ، خبَّرَ، أخْبَرَ، حَدَّث. وهي أفعال تنصب ثلاثة مفاعيل، نحو: «أَعْلَمْتُ المعَلِّمَ الخبرَ صحيحاً»، ونحو الآية: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]. وأصل «أَعْلَمَ» و«أرى»: علم، ورأى، المتعدِّيان لاثنين، ثم تعدَّيا لثالث بالهمزة؛ أمّا الأفعال الباقية، فقد تضمَّنت معناهما.

ويجري على هذه الأفعال ما يجري على أفعال القلوب من تعليق وإلغاء، وحذف اختصاراً لدليل... (انظر: أفعال القلوب). فمن أمثلة التعليق الآية: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧][1]، ونحو: «أعلمتُ الطالبَ لَخدمةُ الوطن واجبةٌ». ومن أمثلة الإلغاء وعدمه قولك: «النخيلُ أعلمتُ الطلابَ أنسبُ للصحراء»[2]، أو «أنسبُ للصحراءِ أعلمتُ الطلابَ النخيلُ».

ومن أمثلة الإلغاء، قولك: «النجاحُ ـ أعْلمنا المعلِّمُ ـ بالدرس»، ومن أمثلة حذف المفعول الأوّل قولك: «أعلمتُ الخبرَ صحيحاً»، والأصل: أعلمتُكَ، أو أعلمته، الخبرَ صحيحاً. ومن أمثلة حذف المفعول به الثاني لدليلٍ قولك لمن سألك: هل عرفت أخبارَ الوطن؟ «أعلمني زيدٌ جيِّدَةً»، أي: أعلمني زيدٌ الأخبارَ جَيِّدَةً. ومن أمثلة حذف المفعول الثاني والثالث قولك لمن سألك: من أَعْلمك أخبار الوطن جيِّدةً؟ «أعلمني زيدٌ»، أي: أعلمني زيد أخبارَ الوطن جيِّدةً.

ملحوظة: إذا كانت «أرى» و«أعلم»

---

(١) «كم» في «يُنَبِّئكم» مفعول أوّل. وجملة: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧] في محل نصب سدّت مسدّ المفعول الثاني والثالث، والفعل معلّق عن الجملة باللام.

(٢) يجوز في «النخيل» الرفع على أنها مبتدأ، والنصب على أنها مفعول به ثان لـ«أعلمت»، ويجوز في «أنسب» الرفع على أنها خبر المبتدأ، والنصب على أنها مفعول به ثالث لـ«أعلمت».

منقولتين من «رأى» البَصريَّة و«عَلِمَ» العرفانيَّة، المتعدِّي كلٌّ منهما إلى واحد، تعدَّيا إلى مفعولين فقط، نحو: «أريتُ زيداً السيارةَ»، أي: أبصرتُهُ إياها، ونحو: «أعلمتُ أخي الخبرَ»، أي: عرَّفتُه إياه. ويجوز فيهما التعليق، نحو الآية: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[1] [البقرة: ٢٦٠].

الأَعْلَم

= إبراهيم بن قاسم (.../...-٦٤٦ هـ/ ١٢٤٨ م)

الأَعْلم الشَّنْتَمريّ

= يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦ هـ/ ١٠٨٤ م).

أَعْلَنَ كذا

لا تقلْ: «أَعْلَنَ عن كذا»، بل قل: «أَعْلَنَ كذا أو لكذا»؛ لأنّ الفعل «أعلن» يتعدّى بنفسه أو باللام لا بـ«عَنْ».

الإعمال

الإعمال، في اللغة، مصدر الفعل «أَعْمَلَ». وأَعْمَلَ فلاناً: جعله يعمل. وهو، في النحو، جَعْل اللفظ عاملاً فيما بعده رفعاً، أو نصباً، أو جرًّا، أو جَزْماً.

وانظر: العامِل.

إعمال اسم الفاعل

انظر: اسم الفاعِل.

إعمال اسم المفعول

انظر: اسم المفعول.

إعمال أفْعل التفضيل

انظر: أفعل التفضيل.

إعمال الصِّفة المُشَبَّهة

انظر: الصِّفة المُشَبَّهة.

إعمال صِيَغ المبالغة

انظر: صِيَغ المبالغة.

إعمال المصدر

انظر: المصدر.

الإعنات

الإعْنات، في اللغة، مصدر الفعل «أعْنَتَ». وأَعْنَتَ فلانٌ فُلاناً: أَدْخَلَ عليه عَنَتاً، أي: مَشقَّة.

وهو، في علم العَروض، لزوم ما لا يلزم.

انظر: لزوم ما لا يلزم.

أَعْني التفسيريَّة

تُعرب إعراب الفعل المضارع المجرَّد، وما بعدها مفعول به، والفرق بينها وبين «أي» التفسيريَّة، أنها تأتي لدفع السؤال وإزالة الإبهام، أمّا «أي»، فتأتي للإيضاح والبيان.

الإغارة

الإغارة، في اللغة، مصدر الفعل «أغارَ». وأغارَ على القوم: هجم عليهم وأوقع بهم. وهي، في علم البلاغة، نوع من السرقات الشعريّة.

انظر: السرقات الشعريَة، الرقم ٢.

---

(١) «أرني»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة، والنون للوقاية. والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

ابن الأُغْبَس

= أحمد بن إسماعيل بن بشر (ت ٣٢٦ هـ/ ٩٣٧ م).

الاغْتِفار

الاغتفار، في اللغة، مصدر الفعل «اغْتَفَرَ». واغْتَفَرَ لفلان ذنبَه: غَفَرَه له.

وهو، في النحو، أن يُتَوَسَّع ويُتَسامَح في التَّوابع ما لا يُغْتَفَرَ في متبوعاتها، فإذا امتنَعَ أن يقع الاسم الظاهِرُ فاعِلاً لفعل الأمر مباشَرَةً، فلا يمتنع أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسماً ظاهراً، بدون تقدير فعل محذوف، نحو الآيـــة: ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]. ويُعَبِّر النحاة عن مسألة الاغتفار بقولهم: «يُغْتَفَر في الثواني ما لا يُغْتَفَر في الأوائل».

الإغراء

١ ـ تعريفه: الإغراء، في اللغة، مصدر الفعل «أغرى». وأغراه بالشيء: حَمَله على فعله. وهو، في علم النحو، تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله، مثل: «الزكاة الزكاة»(١). فالمتكلم هو المُغْري، والمخاطب هو المُغرى، والأمر المحبوب هو المُغْرى به.

٢ ـ حكمه: يكون الاسم في الإغراء منصوباً باعتباره مفعولاً به للفعل المحذوف(٢) المناسب للمعنى، ويكون مفرداً (غير مكرَّر)، أو مكرَّراً، أو معطوفاً عليه بالواو، نحو: «النجدةَ»، و«النَّجدةَ النجْدَةَ»، و«الزكاةَ والصومَ»(٣).

٣ ـ ملاحظات: أ ـ قد تكون «الواو» لغير العطف، فتأتي للمعية، مثل: «العملَ والمثابرةَ كي تنجح»(٤). وقد تفيد العطف والمعيّة معاً.

ب ـ أُلْحِق بالإغراء وجوب إضمار الناصب في الأمثال المأثورة أو شبهها، مثل: «كليهما وتمراً»(٥)، ومثل: «الكلابَ على البقر»(٦)، ومثل: «أحشفاً وسوء كيلة»(٧)، ومثل: «هذا ولا زعماتك»(٨)، ومثل: «أن تأتِ فأهلَ الليل وأهلَ النهار»(٩).

ج ـ إذا كان المُغْرى به غير مكرَّر، جاز ذكر فعل الإغراء وإضماره، نحو: «الزم النجدةَ»، أو «النجدَةَ»، أما إذا كان مكرَّراً أو معطوفاً عليه، فيجب إضمار الفعل.

د ـ يصح القول: «النجدةُ النجدةُ» باعتبارها مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: «النجدة مطلوبة». وفي هذه الحالة، كما في حالة ظهور

(١) «الزكاة»: مفعول به لفعل الإغراء المحذوف تقديره: الزم. «الزكاة» الثانية توكيد منصوب.

(٢) قد يذكر فعل الإغراء فيكون الاسم المنصوب مفعولاً به، وعند ذلك لا يكون الأسلوب من أساليب الإغراء.

(٣) «والصوم»: معطوف على «الزكاة».

(٤) والتقدير: الزم العمل مع المثابرة لتنجح.

(٥) مثل يقال لمن يطلب شيئين خُيِّر بينهما، فطلبهما مع زيادة عليهما، والتقدير: أعطني كليهما وزدني تمراً.

(٦) مثل يضرب لترك الخير لشر يصطرعان بغية السلامة، والتقدير: أطلق الكلاب على البقر وانجُ بنفسك.

(٧) مثل يضرب لمن يجمع بين إساءتين: والتقدير، أتبيع حشفاً وتزيد سوء كيلة؟ والحشف: هو رديء التمر.

(٨) شبه مثل، والتقدير: أرتضي هذا ولا أتوهم زعماتك.

(٩) أي: إن تأتِ تجد أهل الليل وأهل النهار في خدمتك بدل أهلك.

الفعل المحذوف، لا يكون الأسلوب إغراءً بالمعنى الاصطلاحيّ.

«أَغْراب» بمعنى «غُرباء»

يُخطِّىء بعض الباحثين استخدام كلمة «أَغْراب» في جمع «غريب»، بحجّة أنَّ هذه الكلمة تُجمع على «غُرباء»(١).

ولكن في اللغة كلمة «غُرُب» بمعنى «الغريب»، والوزان «فُعُل» يُجمع جمعاً قياسيًّا على «أفْعال»، نحو: «عُنُق أعْناق»، و«خُلُق أخْلاق»، و«طُنُب أَطْناب»، لذلك يُجْمع «غُرب» على «أَغْراب» بمعنى «غُرَباء».

الإغراب

١ ـ في اللغة: مصدر الفعل «أَغْرَبَ». وأَغْرَبَ الرجل: أتى بشيء غريب. وأغرب في كلامه: أتى بالغريب البعيد عن الفهم. وأغربَ في الضحك ونحوه: بالغَ فيه.

٢ ـ في علم المعاني: انظر: الاستغْراب.

٣ ـ في النقد الأدبي: مصطلح معاصر، لم يتحدّد مدلوله بدقّة بعد في أقلام أهل الفكر ونقّاد الأدب. فبعضهم يستعمله في مقابل المصطلح الأجنبيّ (Exotisme) بمعنى النزعة إلى البحث عن كلّ ما هو غريب، وغير مألوف، من المشاهد، والمشاعر، والعادات، والتقاليد، وسوى ذلك، مما هو من مُناخات نائية عن مناخ البيئة المحيطة، للتعبير عنها في آثار أدبيّة وفنّية. وهي نزعة سادت في أوساط فريق من الرومنطيقيّين الأوروبيّين، في القرن الماضي، وسعوا فيها إلى الترحال بحثاً عن الغريب واللامألوف، مادّةً تُوفّر لهم المتعة الشخصيّة، وتقدّم لجمهورهم الأدبيّ والفنيّ آثاراً غريبة (غير مألوفة). ومن هؤلاء نذكر جيرار دي نرڤال (١٨٠٨ـ ١٨٥٥) (Gérard de Nerval)، الأديب الفرنسيّ، الذي كتب «رحلة إلى الشرق» بعد زيارته له، في منتصف القرن التاسع عشر، كما نذكر أيضاً الشاعر الفرنسيّ لامارتين (١٧٩٠ـ ١٨٦٩) (Lamartine)، الذي زار لبنان، وبلاد الشرق، وكتب عن رحلته الإغرابيّة صفحات تاريخيَّة رائعة. ومن هذا القبيل تُعتبر رحلة ابن بطوطة من الآثار الإغرابيّة في التراث العربيّ.

على أن بعض الأقلام تستخدم مصطلح الإغراب، في مقابل المصطلح الأجنبيّ (Aliénation) بمعنى الاغتراب عن الذات، وفقدان الجوهر الإنسانيّ، والانسحاق تحت وطأة إيديولوجيا مناقضة لواقع فردٍ ما، أو جماعةٍ ما، ومتعارضة مع المصلحة الحقيقيَّة لذلك الفرد، أو تلك الجماعة. والإغراب، بمعنى الاستلاب، وفقدان الجوهر، والعبوديّة لإيديولوجيا مناقضة، مقولة أساسيّة في جدليّة الفيلسوف الألماني هيغل (١٧٧٠ـ ١٨٣١) (Hegel)، كما في فلسفة ماركس (١٨١٨ـ ١٨٨٣) (Marx)، وإنجلز (١٨٢٠ـ ١٨٩٥) (Engels). وهي سمة مميّزة لشخصيّات الروائيّ الألمانيّ فرانز كافكا (١٨٨٣ـ ١٩٢٤) (Franz Kafka)، وغيره من المفكّرين والكتاب، الذين تصدّوا لقضية الحريّة في العالم.

أغْراض التشبيه

انظر: التشبيه، الرقم ٢.

(١) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

الإغراق

الإغراق، في اللغة، مصدر الفعل «أَغْرَقَ». وأَغْرَقَ في الأمر: بالَغَ فيه.

وهو، في علم البديع، نوع من أنواع المبالغة.

انظر: المبالغة، الرقم ٢.

الإغرام

الإغرام، في اللغة، مصدر «أَغْرَمَ». وأغرمَه الدَّينَ أو الدِّيةَ ونحوهما: ألزمه تأديتها.

والإغرام، في علم العروض، له معنيان:

١ ـ أنْ يُتِمَّ الشّاعِرُ وزن البيت دون أن يُتِمّ كلمة الرّويّ، نحو قول الشاعر (من الهزج):

أبا بكْرٍ، لقدْ جاءَتْـ
ـكَ مِنْ يحيى بنِ مَنْصُو
رِ الكاسُ فخُذْها مِنْـ
ـهُ صِرْفاً غيرَ مَمْزُوْ
جَةٍ جَنَّبَكَ اللَّه
أبا بَكْرٍ منَ السُّو

ولم يُعرف الإغرام في شعر العرب الذين يُحتَجّ بهم، وإنّما تعمَّده بعضُ المحدَثين.

٢ ـ التعليق المعنويّ. انظر: «التعليق المعنويّ».

أغْرِبَة العرب

تسمية تُطلق على المبعَدين عن الانتساب إلى قبائلهم الجاهليّة، من الشُّذّاذ، وصعاليك الشعراء، بسبب ولادتهم من أُمّهات غير عربيّات، خصوصاً الحبشيّات، وبسبب سواد لونهم المتأتّي من عار هذه الولادة.

الأغريّ

= إبراهيم بن لاجين بن عبد الله (ت ٧٤٩ هـ/ ١٣٤٨ م).

الإغلاق

الإغلاق، في اللغة، مصدر الفعل «أَغْلَقَ». وأغلَقَ البابَ أو نحوَه: أطبَقه. وأغلق عليه الأمر: لم يستطع فهمه وحلّه.

والإغلاق، في البلاغة، هو التعقيد.

انظر: العقْدة.

الأغْلب

الأغلب، في اللغة، اسم تفضيل من «غَلَبَ». وغلبه أو غَلَبَ عليه: قهرَه وتفوَّق عليه. وغلب عليه الكرمُ أو غيرُه: كان أكبر خصاله أو أكثرها شهرة.

وهو، في النحو، المقيس عليه.

انظر: المقيس عليه.

أفّ

اسم فعل مضارع بمعنى: أتضجَّر وأتكرَّه، نحو الآية: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] («أُفٍّ»: اسم فعل مضارع مبني على الكسر الظاهر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت). و«أف» دون تنوين تعني: أتضجَّر من شيء معيَّن، ومع التنوين تعني: أتضجَّر من كل شيء.

وفي «أف» عشر لغات، وهي: أُفَّ، أُفًّا، أُفٌّ، أُفٍّ، أُفُّ، أُفِّ، أُفَّى، أُفّي، أُفْ، أُفَّةً. وقد جمعها بعضُهم في قوله (من البسيط):

فَأُفَّ ثَلِّثْ ونَوِّنْ، إنْ أَرَدْتَ، وقُلْ
أُفَّى وأُفِّي وأُفْ وأُفَّةً تُصِبِ

وجاء في «شرح المفصَّل»:

«قال صاحب الكتاب: «أُفَّ»، يُفْتَح،

ويُضَمّ، ويُكسَر، وينوَّن في أحواله، وتُلحَق به التاء منوَّناً، فيقال: «أُفَّةٌ».

* * *

قال الشارح: قد تقدم القول: إنّ «أُفَّ» مبنيّةٌ، ومعناها أتَضَجَّرُ ونحوه، وحقُّها السكون على أصل البناء، والحركةُ فيه لالتقاء الساكنين، وهما الفاءان، وفيها لغاتٌ عِدّةٌ. قالوا: «أُفَّ» مفتوحة غيرَ منوَّنة، و«أُفًّا» مفتوحةً منوَّنةً، و«أُفُّ» مضمومةً من غير تنوين، و«أُفٌّ» مضمومةً منونةً، و«أُفِّ» بالكسر من غير تنوين، و«أُفٍّ» بالكسر مع التنوين، وتُخفَّف، فيقال: «أُفْ» ساكنة الفاء، وتُمال فيقال: «أُفّي»، وهي التي تُخلِّصها العامّةُ ياء، فتقول: «أُفّي».

فأمّا الفتح فيها فلِكَراهِيَة الكسر فيها مع ثِقَل التضعيف، فعدلوا إلى الفتح، إذ كان أخفّ الحركات. ومن ضمّ، أتبع الفاء ضمّةَ الهمزة، كما قالوا: «مُنْذُ»، و«شُدُّ»، و«مُدُّ». ومن كسر، فعلى أصل التقاء الساكنين، ولم يُبال الثِّقَلَ. ومن لم يُنوّن، أراد التعريف، أي: التضجُّرَ المعروفَ. ومن نوّن، أراد النكرة، أي: تضجُّراً. ومن أمال، أدخل فيه ألف التأنيث، وبناءه على «فُعْلَى»، وجاز دخولُ ألف التأنيث مع البناء كما جاءت تاؤه معه في «ذَيّة»، و«كَيَّة».

وقد قالوا: «هَنَّا» في المكان، فادخلوا فيه عَلَم التأنيث مع البناء، فعلى هذا لا يكون من لفظِ «هُنَا»؛ لأنّ «هُنَا» من لفظ معتل اللام، فهو من بابِ «هُدًى»، و«ضُحًى»، و«هَنَّا» صحيحُ اللام من المضاعَف، فهو من باب «حَبٍّ»، و«دَرٍّ». ولا يبعد ان يكون من لفظه، ويكون وزنُه، «فَنْعَلاً» كـ«عَنْبَس»، فتكون النونُ الأولى زائدة، والألفُ أصلاً.

وأمّا «أُف» الخفيفة، فإنّهم استثقلوا التضعيفَ، فحذفوا إحدى الفاءَيْن تخفيفاً، فصارت «أُفْ» ساكنةً؛ لأنّها إنّما كانت متحرّكة للساكنَيْن، وقد زال المقتضي للحركة، وهو ذَهابُ أحد الساكنين.

ومنهم من قال: «أُفَ» بفتح الفاء مع تخفيفها، وقد قرأ بها ابن عبّاس. ووجهُ ذلك أنّهم أبقوا الحركة مع التخفيف أمارةً على أنّها قد كانت مثقَّلةً مفتوحة، كما قالوا: «رُبَ» فخفّفوها، وأبقوا الفتحةَ فيها دلالةً على أصلها، كما قالوا: «لا أُكلِّمك حَيْرِيْ دهْرٍ»، فأسكن الياء في موضع النصب، في غير الشعر؛ لأنّه أراد التضعيف في «حَيْرِيَّ دَهْرٍ». فكما أنّه لو ادّغم الياء الأُولى في الثانية، لم تكن إلّا ساكنة، فكذلك إذا حُذفت الثانية تخفيفاً، أُقِرّت الأولى على سكونها، لتكون أمارةً، وتنبيهاً على إرادة الادّغام، إذ مع الادّغام لا تكون الأولى إلّا ساكنةً، كذلك هٰهنا، وقد ذكرنا طَرَفاً من ذلك في شرح المُلوكيّ.

وأمّا «أُفَّة» بتاء التأنيث، فلا أعرفُها، وإن كانت قد وردتْ، فما أقَلَّها! وإن كان القياسُ لا يأباها كلَّ الإباء؛ لأنّه إذا جاز أن يدخلها ألفُ التأنيث، فيقال: «أُفّى»؛ جاز أن يدخلها تاؤه، لا فرقَ بينهما، فاعرفه»[1].

(١) شرح المفصل ٣/ ٧٨ ـ ٧٩.

أَفاعِل

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولا يكون إلاّ صِيغَةً من صِيَغ مُنْتَهى الجموع، ويكون اسماً، نحو: «أَجادِل»، وصفةً، نحو: «أكارِم»، ويَطَّرِد في مواضع فصَّلْناها في جمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة ص. وهو ممنوع من الصرف.

انظر: جمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة ص، وصِيَغ منتهى الجموع، والاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

أُفاعِل

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفَين، ويكون اسماً، نحو: «أُحامِر» (اسم موضع)، وصفةً، نحو: «رجل أُحامِر» (أي: يقطع رحمه)، وقيل: لا تُعْلَم صفة إلاّ هذه)، وهو ممنوع من الصرف.

أَفاعِيل

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، ولا يكون إلاّ صيغَةً من صيَغ منتهى الجموع، نحو: «أساليب»، ويطَّرِد في مواضع فصَّلناها في جمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة ص. وهو ممنوع من الصرف.

انظر: جمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة ص، وصِيَغ منتهى الجموع، والاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

إفالَة

وزن مصدر الفعل الثّلاثي المزيد بحرف «أَفْعَلَ» المعتلّ العين، نحو: «أَقامَ إقامةً»، و«أَعانَ إعانةً»، و«أَبانَ إبانةً».

انظر: المصدر، والفعل الثّلاثيّ المزيد بحرف.

افْتِتاحات الكلام

هي الابتداء، أو حسن الابتداء، أو حسن الافتتاح. قال التنوخي: «وأمّا افتتاحات الكلام وخواتمه، فينبغي لمن نظم شعراً، أو ألّف خطبةً أو كتاباً أن يفتتحه بما يدلّ على مقصوده منه، ويختمه بما يشعره بانقضائه، وأن يقصِدَ ما يروق من الألفاظ والمعاني لاستمالة سامعيه إليه».

الافتتاحيّة

مقال قصير عادةً يكتبه في الصحيفة أو الدوريَّة رئيس تحريرها في كل عدد من أعدادها، ليعبِّر فيه عن رأي، أو للتعليق على خبر أو حدث.

اِفْتَدِ مَخْنوقُ

الأصل: اِفْتَدِ يا مَخْنوقُ («مخنوق: نكرة مقصودة مبنية على الضمّ في محلّ نصب»). وهذا القول مَثَل يُضْرَب لمن وقع في خطر، وهو يبخل أن يفديَ نفسه بماله.

اِفْتَعْأَل

وزن من أوزان الفعل الماضي الملحق بالرّباعيّ المزيد فيه حرفان، نحو: «اِسْتَلأَمَ» («استَلأَمَ: لغة في «اِسْتَلَمَ»، واستلم الحجر: لمسه إمّا بالقُبلة، أو باليد).

انظر: الملحق بالرّباعيّ المزيد في حرفان.

اِفْتِعْآل

وزن مصدر الفعل الملحق بالرّباعي المزيد بحرفين «اِفْتَعْأَلَ»، نحو: «اسْتِلْأَمَ اِسْتِلْآماً»

(اسْتَلأَمَ: لغة في «استَلَمَ»، واستلم الحجر: لمسه إمّا القُبلة، وإمّا باليد).

انظر: المصدر، والملحق بالرّباعيّ المزيد فيه حرفان.

افْتَعْئِلْ

فعل الأمر من الملحق بالرّباعيّ المزيد فيه حرفان «إفْتَعْأَلَ»، نحو: «اسْتَلْئِمْ» (استَلأَمَ: لغة في «اسْتَلَمَ»، واستلم الحجر: لمسه إمّا بالقُبلة، أو باليد).

انظر: فعل الأمر، والملحق بالرّباعيّ المزيد فيه حرفان.

أُفْتُعْئِلَ

وزن من أوزان الفعل الماضي المبنيّ للمجهول الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «إفْتَعْأَل»، نحو: «أُسْتُلْئِمَ» (اسْتَلأَم: لغة في «إسْتَلَمَ»، واسْتَلم الحجر: لمسه إمّا بالقُبلة، أو باليد).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، والملحق بالرّباعيّ المزيد فيه حرفان.

إفْتِعال

وزن مصدر الفعل الثّلاثيّ المزيد بحرفين «افْتَعَلَ»، نحو: «اسْتَمَعَ إسْتماعاً».

انظر: المصدر، والفعل الثّلاثي المزيد بحرفين.

الافْتِعال في معنى المطاوعة للإصابة بالالتهاب

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال صيغة الافتعال مشتَقّةً من العضو في معنى المطاوعة للإصابة بالالتهاب[1].

أُفْتُعِلَ

وزن من أوزان الفعل الماضي المبنيّ للمجهول الثّلاثيّ المزيد بحرفين، نحو: «أُسْتُمِعَ».

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، والفعل الثّلاثيّ المزيد بحرفين، و«افْتَعَلَ».

إفْتَعْلِ

وزن فعل الأمر من الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «إفْتَعْلَى»، نحو: «إسْتَلْقِ».

انظر: فعل الأمر، والملحق بالرّباعيّ المزيد فيه حرفان.

إفْتَعَلَ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثّلاثيّ المزيد فيه حرفان، وأهم معانيه:

١ ـ المطاوعة، نحو: «جمعتُه فاجتَمَعَ».

٢ ـ اتخاذ الفعل من الاسم، نحو: «اختبَزَ»، أي: اتخذ الخُبْزَ.

٣ ـ المبالغة، نحو: «اقتَدَرَ»، أي: بالغ في القُدرة.

٤ ـ الإظهار، نحو: «اعتَذَرَ»، أي: أظهر العُذْر.

٥ ـ التسبّب في الشيء والسعي فيه، نحو: «اكتسبتُ المال»، أي: حصلت عليه بسعي وقصد.

٦ ـ الاشتراك، نحو: «اقتَتلوا».

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٢.

٧ ـ وجود الشيء على صفة معيَّنة، نحو: «اعتظم الأمر»، أي: وجده عظيماً.

٨ ـ بمعنى أصل الفعل لعدم ورود الأصل، نحو: «التحى»، أي: طلعت لحيته، ونحو: «ارتجل الخطبة».

ومصدر «افتعل» هو «افتعال»، نحو: «اجتمع اجتماعاً، اقتتل اقتتالاً»، فإن كان معتلّ الآخر، قُلِبَ آخره همزة، نحو: «ارتدى ارتداء، التحى التحاء».

افْتَعَلَ و«تَفَاعَلَ» (إسنادهما)

أجاز مجمع اللغة العربيّة في القاهرة إسناد «افْتَعَل» إلى معمولهما باستعمال «مَعَ» أو بالباءِ، وإسناد «تفاعَل» باستعمال «مَعَ» بدل العطف بالواو، وجاء في قراره:

«ويجوز ـ فيما يدلّ على الاشتراك من الأفعال التي على صيغة «افْتَعَلَ»، أن يُجاءَ بـ «مَعَ» أو بالباءِ بدل واو العطف.

كما يجوز في الأفعال التي على صيغة «تَفاعَلَ» ـ ممّا يدلّ على الاشتراك ـ أن يُؤتى بـ «مَعَ» بدل العطف بالواو، بناءً على أنّ «مَعَ» والباء تُفيدان معنى المعيَّة والمصاحبة والاشتراك في الحكم، ممّا يُدَلُّ عليه بالحرف العاطف»[١].

اِفْتَعِلْ

وزن فعل الأمر من الثّلاثيّ المزيد بحرفين «افْتَعَلَ»، نحو: «اسْتَمِعْ».

انظر: فعل الأمر، والفعل الثّلاثيّ المزيد بحرفين، و«افْتَعَلَ».

اِفْتَعْلَى

وزن من أوزان الفعل الملحق بالرّباعيّ المزيد فيه حرفان، نحو: «اسْتَلْقَى».

انظر: الملحق بالرّباعيّ المزيد في حرفان.

اِفْتِعْلاء

وزن مصدر الفعل الملحق بالرّباعيّ المزيد فيه حرفان «اِفْتَعْلَى»، نحو: «اسْتَلْقَى اسْتِلْقَاءً».

انظر: المصدر، والملحق بالرّباعيّ المزيد فيه حرفان.

الافْتِقار

الافْتِقار، في اللغة، مصدر الفعل «افْتَقَرَ». وافْتَقَرَ إلى الشيء: احتاجَ إليه.

وهو، في النحو، طلبُ الشيء على وجه الحاجة. وهو نوعان:

١ ـ الافتقار العارِض: كحاجة الأسماء الموصولة إلى جملة هي الصِّلة المُعَرِّفة لها.

٢ ـ الافْتقار اللازم: كعَدَم وجود قرينة في أسماء الإشارة ترفَع ما فيها من إبهام.

الافْتِقار العارِض

انظر: الافتقار، الرقم ١.

الافْتِقار اللازم

انظر: الافتقار، الرقم ٢.

الافْتِنان

الافْتِنان، في اللغة، مصدر «افْتَنَّ». وافْتَنَّ في الكلام أو العمل: سلك فيه فنوناً وأساليب

---

(١) في أصول اللغة ٢/ ١٩٢.

حسنة. وافْتَنَّ في الخصومة: توسَّعَ فيها.

والافْتِنان، في علم البَديع، إتيان المتكلِّم بفَنَّين مُتضادَّين من فنون الشعر في بيت واحد وأكثر، مثل النسيب والحماسة، والمديح والهجاء، والتَّهْنئة والعزاء.

ومنه قول عنترة (من الكامل):

إنْ تُغدفي دوني القِناعَ فإنّني
طَبٌّ بأخْذِ الفارسِ المُستلْئِمِ

فأوّلُ البيت نسيب وآخره حماسة. ومنه قول عبد الله بن همام السلولي ليزيد بن معاوية حين دفن أباه وجلس للتعزية (من البسيط):

اِصْبِرْ يَزيدُ فقَدْ فارقْتَ ذا ثِقَةٍ
واشْكُرْ حِباءَ الذي بالمُلْكِ أصْفاكا
لا رُزْءَ أصْبَحَ في الإسلامِ نَعْلَمُه
كما رُزِئْتَ ولا عُقْبى كَعُقْباكا

حيث جمع بين التهنئة والتعزية.

وممّا يُسْتَطْرَفُ به في هذا الباب قول ابن الحجّاج جامعاً بين التعزية والمدح المؤدِّي إلى التهكُّم في تعزية أحد الرؤساء بأبيه (من السريع):

أَبوكَ قَدْ جَمَّلَ أهْلَ الثَّرى
فَجَمَّلَ اللَّهُ بِهِ المَقْبَرَهْ

ومن أجمل ما قيل فيه قول عنترة (من الكامل):

ولقَدْ ذَكَرْتُكِ والرِّماحُ نَواهِلٌ
منّي وبيضُ الهِنْدِ تَقْطُرُ مِنْ دمي
فوَدَدْتُ تَقْبيلَ السُّيوفِ لأنَّها
لَمَعَتْ كَبارِقِ ثَغْرِكِ المُتَبَسِّمِ

حيث جمع بين الغزل والحماسة.

الإفراد

الإفْراد، في اللغة، مصدر الفعل «أفْرَدَ». وأَفْرَدَ الشَّيءَ: عَزَله، فَصَله. وأفْرَد بالأمر: عمله وحده.

وله، في النحو، معنيان:

١ - الدلالة على الواحد من الناس أو الحيوانات أو الأشياء. وتقابله التثنية والجمع.

٢ - عدَمُ الإضافة، وذلك في باب الإضافة.

إفْرَاد الفِعْل

المقصود به أن يكون الفعل مُفْرداً ولو كان الفاعل أو نائبه اسماً ظاهراً مثنًّى أو جمعاً، نحو: «جاء المعلِّمان»، «نجح المجتهدون». وهو، اليوم، قاعدة مطَّردة في اللغة العربية. وكانت قبيلة بلحارث بن كعب تثنِّي الفعل مع المثنَّى وتجمعه مع الجمع، وعُرفت لغتها بلغة «أكلوني البراغيث»، ومن هذه اللغة: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣].

وانظر: الفاعل، الرقم ٥.

الإفراط

الإفراط، في اللغة، مصدر «أفْرَطَ». وأَفْرَطَ في الشيءَ: أسْرَفَ وتجاوَزَ الحَدَّ فيه.

وهو، في البلاغة، الغلوّ في الصِّفة، فيُخْرَج بها عن حدّ الإمكان إلى الامتناع والاستحالة.

ووقف البلاغيون منه موقفين مختلفين، فبعضُهم جوّزه، وقال: «أَحْسَنُ الشِّعرِ أَكْذَبُه». ومنعه بعضُهم زاعماً أنَّ للأمرِ حدوداً ونهايات ممّا يدخل تحت الإمكان، فأمّا ما كان من الأمور ممّا لا يدخل تحت الإمكان، ولا يعقل وجوده، فلا وجْهَ له.

ومن الإفراط قول عنترة (من الكامل):

وأنا المَنِيَّةُ في المواطِنِ كُلِّها
والطَّعْنُ مِنِّي سائِقُ الآجالِ

وقول أبي نواس (من الكامل):

وأَخَفْتَ أَهْلَ الشِّرْكِ حتَّى إنَّه
لَتَخافُكَ النُّطَفُ التي لَمْ تُخْلَقِ

وقول آخر (من الطويل):

فلَوْ أنَّ ما أَبْقَيْتِ مِنِّي مُعَلَّقٌ
بِعودِ ثُمامٍ ما تَأَوَّدَ عُودُها

أَفْسَحَ المجالَ

يُخطِّىء بعض اللغويين من يقول: «أَفْسح له المجال» (بمعنى: وسَّعَ له المجال)، بحجّة أنّ الصواب: «فَسَحَ له المجال»[١].

ولكنّ بعض المعاجم العربيّة أثبتت الفعل «أَفْسَحَ» بمعنى «فَسَحَ»[٢].

الأفشين

= محمد بن موسى بن هاشم (.../... ـ ٣٠٩ هـ/ ٩٢١ م)

الأَفْعال

انظر: الفِعل.

أَفْعال

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد فيه حرفان، ولا يكون إلاّ جمع تكسير للقِلّة، اسماً، نحو: «أبيات»، وصفةً، نحو: «أبْطال». وهو يَطَّرد في جمع الأسماء الثلاثيَّة على أيِّ وزن كانت إلاّ التي على وزن «فُعَل»[٣]، والتي يطّرد فيها وزن «أَفْعل»[٤]، نحو: «بيت أبيات ـ جسم أجسام ـ بُرج أبراج ـ صَنَم أصنام ـ عُنق أعناق ـ كَبد أكباد ـ عِنَب أعناب ـ عضُد أعضاد ـ إبل آبال».

وممّا سُمِعَ على هذا البناء، فحُفظ دون أن يُقاس عليه، جمع «شاهد، صاحب، يتيم، شريف، أصيل، جَنان (أي: القلب)، شيعة، ميِّت، حرّ» على «أشهاد، أصحاب، أيتام، أشراف، آصال، أجنان، أشياع، أموات، أحرار».

الأفعال (كتاب)

معجم للأفعال التي على صيغتي «فَعل» و«أفْعَل» وضعه أبو بكر محمد بن عمر، المعروف بـ«ابن القوطية» (ت ٣٦٧هـ/ ٩٧٧م). رُتِّبت فيه الأفعال على حروف الهجاء بحسب النظام الذي وضعه سيبويه لهذه الحروف بحسب مخارجها، وقد شُرِحت شروحاً مختصرة. وقد ألحق محقِّقُه به كشافاً هجائيًا بالأفعال الواردة فيه.

---

(١) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ٢١١.

(٢) انظر مادة (ف س ح) في لسان العرب، والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط.

(٣) يُجمع «فُعَل» على «فِعْلان»، وقد شذَّ «أرطاب، أرباع» جمع «رُطب، رُبَع» (وهو الفصيل ينتج في الربيع أول النتاج).

(٤) يمنع أكثر النحاة جمع «فَعْل» الصحيح العين قياساً على «أفعال»، لكنّ الأب أنستاس الكرملي أظهر أنّ ما سُمِع عن الفُصحاء من جموع «فَعْل» على «أفعال» أكثر مما سُمِع من جموعه المطَّردة على «أَفْعُل» أو «فِعال» أو «فُعول»، ومنها «بحث أبحاث ـ سجْع أسجاع ـ شكْل أشكال ـ فَرْخ أفراخ ـ زند أزناد ـ شخص أشخاص ـ لفظ ألفاظ ـ لحْظ ألحاظ...). وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة جمع «فَعْل» على «أفعال».

وقد صدر الكتاب في القاهرة سنة ١٩٥٢م بتحقيق علي فودة، وإشراف وتوجيه السيد علي راتب.

الأفعال الأربعة

هي صِيَغ المضارع الأربع التي تُظهِر حروف المضارَعة، نحو: أكتبُ، تكتُبُ، نَكْتُب، يكتب.

أفعال الإنشاء

هي أفعال الشروع.

انظر: أفعال الشروع.

الأفعال التامّة

انظر: الفعل التامّ.

أفعال التحويل

هي الأفعال التي تدلّ على انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى تخالفها، وهي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، ولا تدخل على مصدر مؤوَّل من «أَنَّ» مع معموليها، أو «أَنْ» والفعل والفاعل، وأشهرها سبعة، وهي: صَيَّرَ، جَعَلَ، اتَّخَذَ، تَخِذَ، تَرَكَ، رَدَّ، وهَبَ.

انظر كلّ فعل في مادّته.

أفعال التصْيير

هي أفعال التَّقريب.

انظر: أفعال التقريب.

الأفعال الثلاثة

هي الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر.

انظر كلّ فعل في مادّته.

أَفعال الجوارِح

هي أفعال الحواسّ الظاهرة وما يتَّصل بها، كالقراءة، والكتابة، والقعود، والقيام، والوقوف، والجلوس، والمشي، والنوم، واليقظة، ونحوها.

الأفعال الخمسة

هي كل فعل مضارع اتصلت به ألف التثنية، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، نحو: «يكتبان، تكتبان، يكتبون، تكتبون، تكتبين»، وهذه الأفعال تُرفع بثبوت النون، وتُنصب وتجزم بحذفها، نحو: «المواطنون الشرفاء يدافعون عن وطنهم، ولنْ يتوانوا عن التضحية في سبيله» («يدافعون»: فِعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. وجملة «يدافعون» في محل رفع خبر المبتدأ «المواطنون»).

ويلحق بها فعل الأمر المتصل بألف الاثنين، وبياء المخاطبة، وبواو الجماعة، نحو: «اكتبا، اكتبي، اكتبوا». ويُقال في إعرابه: إنه مبنيّ على حذف النون؛ لأنّه ملحق بالأفعال الخمسة، أو: إنه مبنيّ على حذف النون لاتصاله بألف الاثنين، أو بياء المخاطبة، أو بواو الجماعة. وتُعرب الألف والواو والياء ضمائر متصلة مبنيّة على السكون في محل رفع فاعل، إذا اتصلت بفعل معلوم، ونائب فاعل إذا اتصلت بفعل للمجهول.

الأفعال الداخلة على المبتدأ والخَبَر

هي الأفعال الناقصة.

انظر: الأفعال الناقصة.

أَفعال الذَّمّ

هي أفعال لإنشاء الذّمّ على سبيل المبالغة، وهي: بِئسَ، ساءَ، لا حَبَّذا، نحو: «بِئْسَ الشَّرابُ الخَمْرُ».

وانظر: أفعال المدْح والذَّمّ.

أفعال الرَّجاء

انظر: «كاد» وأخواتها، الرقم ٢.

أفعال الرُّجحان

انظر: ظَنَّ وأخواتها، الرقم ٢.

الأفعال السِّتَّة

هي الأفعال الخمسة نفسها، ولكنَّ بعضهم جعلها ستّة باعتبار أنّ «تَفْعلان» تُسْتَعْمَل للمذكَّر وللمُؤنَّث.

انظر: الأفعال الخمسة.

أفعال الشُّروع

انظر: «كاد» وأخواتها، الرقم ٢.

الأفعال الصَّحيحة

انظر: الفعل الصَّحيح.

أفعال الظَّنّ

هي أفعال الرُّجحان.

انظر: «ظنَّ» وأخواتها، الرقم ٢.

أفعال العبارة

هي الأفعال الناقصة، وسُمِّيت بذلك لعدم دلالتها على الحَدَث.

انظر: الأفعال الناقصة.

الأفعال غير التامّة

هي الأفعال الناقصة.

انظر: الأفعال الناقصة.

أفعال القلوب

انظر: «ظنَّ» وأخواتها، الرقم ٢.

الأفعال اللازمة

انظر: الفعل اللازم.

الأفعال المَبْنِيَّة

انظر: الفعل المبنيّ.

الأفعال المُتَعَدِّية

انظر: الفعل المتعدِّي.

الأفعال المُجَرَّدة

انظر: الفعل المُجَرَّد.

أفعال المَدْح

انظر: أفعال المَدْح والذَّمّ.

أفعال المدح والذَّمّ

١ ـ تعدادها: هي: نِعْمَ، وحَبَّ، وحبَّذا (للمدح)، بِئْسَ، وساءَ، ولا حبَّذا (للذم)، ويلحق بهذه الأفعال كلّ فعل ثلاثيّ مجرَّد على وزن «فَعُلَ» بشرط أن يكون صالحاً لأن يُبنى منه فعل التعجُّب، نحو: «كَرُم الفتى زيدٌ»، و«لَؤُمَ الخائنُ فلانٌ».

انظر كل فعل في مادَّته. وانظر: «فَعُلَ».

وجملة أفعال المدح والذم جملة إنشائيَّة غير طلبيَّة، ولا خبريَّة. ولا بُدَّ لها من فاعل ومخصوص بالمدح أو الذم.

٢ ـ أحكام «نِعْمَ» و«بِئْسَ» وساءَ»: تتلَخَّص هذه الأحكام بما يلي:

أولاً: دلالة «نعْمَ» على المدح العامّ،

و«بئْسَ» و«ساءَ» على الذم العام، وكونها أفعالاً ماضية لازمة جامدة مجَرَّدة من الدلالة الزمنيَّة. وتلحقها تاء التأنيث جوازاً إذا كان فاعلها اسماً ظاهراً مؤنثاً، نحو: «نِعْمَ أو نعْمَتِ المجتهدة زينبُ»، أو إذا كان المخصوص مؤنَّثاً، نحو: «نِعْمَ أو نِعْمَتِ الشريكُ الزوجةُ».

ثانياً: قَصْر فاعلها على أنواع معيَّنة، أشهرها:

أ ـ المعرَّف بـ «أل» الجنسيَّة[1]، أو العهديَّة[2]، نحو: «بئسَ الولدُ العاقُّ»، أو مُضافاً إلى المعرَّف بها، نحو: «نِعْمَ رجلُ السياسةِ زيدٌ»، أو مضافاً إلى المضاف إلى المعرَّف بها، نحو: «بئسَ مهملُ قواعدِ النحوِ».

ب ـ الضمير المستتر وجوباً، بشرط التزامه الإفراد والتذكير، وعودته على تمييز بعده يُفسِّر ما في هذا الضمير من غموض وإبهام، نحو: «نِعْمَ طلاباً المجتهدون»[3]. ولا بدّ هنا من مطابقة التمييز للمخصوص بالمدح والذم، في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، نحو: «نِعْمَ طالباً المجتهدُ»، و«نِعْمَتْ طالبتين المجتهدتان». ويجوز اجتماع الفاعل الظاهر والتمييز، نحو: «نِعْمَ المواطنُ رجلاً يدافع عن وطنه».

ج ـ كلمة «مَنْ» أو «ما»، نحو: «نِعْمَ مَنْ تصادقُه كريماً»، و«بئْسَ ما يقولُه الجاهِلُ». وقيل: «ما» و«مَنْ» هنا تمييزان، والفاعل ضمير مستتر.

د ـ اسم موصول، نحو: «بئْسَ الذي لا يجتهِدُ».

ثالثاً: عدم نصبها المفعول به، مع صحَّة زيادة «كاف الخطاب» الحرفيَّة في آخرها، نحو: «نِعْمَك المجتهدُ زيادٌ».

رابعاً: حاجتها غالباً إلى اسم مرفوع بعدها، هو المقصود بالمدح أو الذم، ويُسمّى «المخصوص بالمدح والذم».

ويُشترط في هذا المخصوص أن يكون معرفة كالأمثلة السابقة، أو نكرة مفيدة[4]، نحو: «نِعْمَ الرجلُ رجلٌ يُؤدِّبُ نفسَه». وهذا المخصوص مرفوع إمّا على الابتداء، والجملة قبلَهُ خبره، وإمّا على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، ويكون التقدير في نحو: «نعْم الرجلُ زيدٌ»: نعْمَ الرجل هو زيدٌ؛ وإما على أنه مبتدأ خبره محذوف وتقديره: الممدوح أو المذموم. ومنهم من أجاز إعرابه بدلاً من الفاعل.

ومن شروطه أيضاً أن يكون أخصّ من الفاعل لا مُساوياً له، ولا أعمّ منه، وأن يكون متأخِّراً عن الفاعل، فلا يتوسّط بينه وبين فعله، ويجوز تقدّمه على الفعل والفاعل معاً، كما

---

(١) قد يُراد بـ «أل» الجنسيَّة الدلالة على الجنس حقيقةً، أو مجازاً، ففي قولك: «نِعْمَ الوالدُ أبي»، قد تقصد الجنس حقيقةً، فكأنك تمدح كل والد، وتدخل أباك في هذا التعميم، ثم تذكره بعد ذلك خاصة، فكأنك مدحته مرَّتين، وقد تقصد الجنس مجازاً، فكأنك جعلت أباك بمنزلة جنس الآباء كله للمبالغة في المدح.

(٢) تكون للعهد الذهنيّ أو الذكريّ.

(٣) «نعمَ»: فعل ماض جامد لإنشاء المدح مبنيّ على الفتح الظاهر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً على خلاف الأصل تقديره: هو. «طلاباً» تمييز منصوب بالفتحة. وجملة «نعم طلاباً» في محل رفع خبر مقدَّم. «المجتهدون»: مبتدأ مؤخَّر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم.

(٤) أفادت النكرة «رجل» هنا؛ لأنَّها وُصِفَتْ بالجملة «يؤدّب نفسه». انظر متى تفيد النكرة في «المبتدأ والخبر».

يجب تأخره عن التمييز إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً[(١)] له تمييز، نحو: «نعْم طالباً المجتهدُ».

وقد يُحذف المخصوص إذا دلَّ عليه دليل، نحو الآية: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠]، أي: نِعْمَ العبدُ أيوبُ، وقد عُلِم من ذكرِه قبلُ.

ومن حقِّ المخصوص أن يُجانس الفاعل، فإن لم يكن من جنسه، كان في الكلام حذْف، نحو: «نِعْمَ اجتهاداً زيدٌ»، أي: نِعْمَ اجتهاداً اجتهادُ زيد.

ويجوز أن يباشر المخصوصَ نواسخُ المبتدأ والخبر سواءٌ أتقدَّم المخصوص، نحو: «كانَ زيْدٌ نِعْمَ الطالبُ»، أم تأخَّر، نحو: «نِعْمَ الطالِبُ ظننتُ زيداً»[(٢)].

٣ ـ أحكام «حَبَّذا» و«لاحَبَّذا». انظر: حَبَّذا.

٤ ـ الملحق بـ «نِعْمَ» و«بِئْسَ»: هو كل فِعْل ثلاثيّ مجرَّد على وزن «فَعُلَ» المضموم العين، بشرط أن يكون صالحاً لأن يُبنى منه فعلُ التعجّب، نحو: «كَرُمَ المواطنُ زيدٌ».

فإن لم يكن في الأصل على وزن «فَعُلَ»، نُحوِّله إليه، فنقول في المدح من «كتب»: «كَتُبَ الطالبُ زيدٌ»، ونقول في الذم من «كذب»: «كذُب الرجلُ سعيدٌ». فإن كان معتلّ الآخر (نحو: قضى، غزا)، فإنّنا نقلب آخره واواً، نحو: «قَضُوَ القاضي فلانٌ».

وللملحق بـ «نعم» و«بِئسَ» أحكامهما، غير أنّ فاعله الظاهر يخالف فاعلهما الظاهر في أمرين: أولهما جواز خلوِّه من «أل»، نحو: «شَرُف زيدٌ»، وثانيهما جواز جرّه بالباء الزائدة، نحو: «شجُع بزيدٍ». أما فاعله المضمَر، فيخالف فاعل «نِعْم» و«بِئْسَ» في أمر واحد، هو جواز أن يكون وفقَ ما قبله من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، نحو: «المجتهدُ حَسُنَ طالباً»، و«المجتهدات حَسُنَّ طالباتٍ»، و«المجتهدون حَسُنوا طلاّباً»[(٣)]. ولا يجوز في فاعل «نِعْمَ» و«بِئْسَ» المضمَر إلاّ أن يكون مفرداً مع جواز تأنيثه إذا عاد على مؤنَّث.

واختلف الكوفيون والبصريون في «نِعْمَ»، و«بِئْسَ»[(٤)]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أن

---

(١) أمّا إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً، فيجوز تقديم المخصوص على التمييز، نحو: «نعمَ العالمُ رجلاً زيدٌ»، أو «نعم العالمُ زيدٌ رجلاً».

(٢) «زيداً» مفعول به أوّل لـ «ظننت»، والمفعول الثاني هو جملة «نعمَ الطالب».

(٣) فاعل «حَسُن» في المثل الأوّل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. وفاعل «حَسُنا» الألف فيها، وفاعل «حَسُنَّ» نون الإناث المدغَمة في نون «حَسُنَ». وفاعل «حَسُنوا» الواو فيها. وتُلاحظ المطابقة بين فاعل «حَسُن» والاسم الذي قبلها. ويجوز عدم المطابقة، فتقول: «المجتهدتان حَسُنَ طالبتين».

(٤) انظر هذه المسألة في:
- المسألة الرابعة عشرة من مسائل الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.
- شرح التصريح على التوضيح ١/ ١١٧.
- حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢٣.
- شرح المفصل ٧/ ١٢٧.
- أسرار العربية. ص ٩٦.
- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك. ص ٤٥٣.

«نِعْمَ»، و«بِئْسَ» اسمان مُبْتَدآن. وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرَّفانِ، وإليه ذهب عليّ بن حمزة الكسائيّ من الكوفيين.

أما الكوفيون فاحْتَجُّوا بأن قالوا: الدليلُ على أنهما اسمان دخولُ حرف الخفض عليهما؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول: «ما زيدٌ بِنِعْمَ الرجُلُ»، قال حسان بن ثابت (من الطويل):

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ
أَخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِمَا[1]

وحُكِي عن بعض فُصَحَاء العرب أنه قال: «نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ». وحكى أبو بكر بن الأنباريّ عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابيًّا بُشِّرَ بمولودة، فقيل له: «نِعْم المولودةُ مولودتُك»! فقال: «والله ما هي بنعم المولودة: نُصْرَتُهَا بكاء، وبِرُّها سرقة». فأدخلوا عليهما حرف الخفض، ودُخُولُ حرفِ الْخَفْضِ يدلّ على أنهما اسمان؛ لأنه من خصائص الأسماء.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول: «يا نِعْمَ المولى، ويا نِعْمَ النصير»، فنداؤهم «نِعْم» يدلّ على الاسميّة؛ لأن النداء من خصائص الأسماء. ولو كان فعلاً، لما توَجَّه نحوهُ النداء. قالوا: ولا يجوز أن يقال: إن المقصود بالنداء محذوف للعِلْم به ـ والتقدير فيه: يا ألله، نِعْم المولى ونعم النصير أنت ـ فحُذِف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حُذِفَ حرف النداء لدلالة المنادى عليه؛ لأنا نقول: الجواب عن هذا أنّ المنادى إنما يقدر محذوفاً، إذا ولي حرفَ النداء فعلُ أمرٍ وما جرى مَجْرَاه، كقراءة الكسائيّ وأبي جعفر المدنيّ ويعقوب الحضرميّ وأبي عبد الرحمٰن السلميّ والحسن البصريّ وحميد الأعرج: ﴿أَلَا يا اسجدوا لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥]، أراد: يا هؤلاء اسجدوا، وكما قال الأخطل (من الطويل):

ألا يا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ
وَإنْ كَانَ حَيَّانا عِدًى آخِرَ الدَّهْرِ[2]

وقال الآخر، وهو ذو الرُّمَّةِ (من الطويل):

ألا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى
وَلا زَالَ مُنْهَلاً بِجِرْعائِكِ الْقَطْرُ[3]

---

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٩؛ وشرح المفصل ٧/ ١٢٧؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٧.
اللغة: يؤلفه: يجعله يألف ويعتاد. أخو قلّة: المقلّ، الفقير. المصرم: المقطوع، المعدم؛ وأصلها من الناقة المصرمة: التي انقطع لبنها وجفّ ضرعها.
المعنى: ألست خير من ينعم على الفقراء والمحتاجين، وقد جعلتهم يألفون زيارتي ببذل مالي لهم، ولقائي بهم باشًا ضاحكاً.

(٢) البيت للأخطل في ديوانه ص ١٥٠؛ والأغاني ٨/ ٢٩٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٦ (عدا)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٤٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٢٤؛ واللامات ص ٣٦.
اللغة: العدى: التباعد؛ وقوم عدًى: إذا كانوا متباعدين لا أرحام بينهم ولا حلف.
المعنى: يدعو لهند التي هي من بني بدر بالسلامة، ويعتب عليها عدم تحيّتها له، مع أن أقواماً لا صلة لهم به يحيّونه إلى آخر الزمان.

(٣) البيت لذي الرمّة في ديوانه ص ٥٥٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٣١، ٢٣٢؛ والخصائص ٢/ ٢٧٨؛ =

وقال الآخر، وهو المرقِّش (من الطويل):

أَلا يا اسْلَمِي لا صَرْمَ لي اليَوْمَ فَاطِما
وَلا أَبَداً مَا دامَ وَصْلُكِ دَائِما[(١)]

وقال الآخر (من الطويل):

أَلا يَا اسْلَمِي قَبْلَ الفِرَاقِ ظَعِينا
تَحِيَّةَ مَنْ أَمْسَى إِلَيْكِ حَزِينا[(٢)]

وقال الآخر، وهو الكُمَيْتُ (من الطويل):

أَلا يَا اسْلَمِي يَا تِرْبَ أَسْمَاءَ مِنْ تِرْبِ
أَلاَ يا اسْلَمي حُيِّيتِ عَنِّي وَعَنْ صَحْبِي[(٣)]

وقال الآخر، وهو العَجَّاجُ (من الرجز):

يَا دَارَ سَلْمَى يا اسْلمي يا اسْلمي ثُمَّ اسْلَمِي
بِسَمْسَمٍ وَعَنْ يَمِينِ سَمْسَمِ[(٤)]

وقال الآخر (من الطويل):

أَمَسْلَمَ يَا اسْمَعْ يَا ابْنَ كُلِّ خَلِيفَةٍ
وَيَا سَائِسَ الدُّنْيَا وَيَا جَبَلَ الأَرْضِ[(٥)]

أراد «يا هذا اسمع». وقال الآخر (من الطويل):

= والدرر ٢/ ٤٤، ٦١؛ وشرح التصريح ١/ ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٣٢؛ واللامات ص ٣٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٩٤ (يا)؛ ومجالس ثعلب ١/ ٤٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٦، ٤/ ٢٨٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٣٥.
اللغة: البِلى: الاهتراء والفناء. منهلًا: منسكباً. الجرعاء: الرملة المستوية التي لا تنبت شيئاً. القطر: المطر.
المعنى: يدعو الشاعر لدار حبيبته بالسلامة من عوادي الزمان، ودوام هطول المطر لترطيب أجوائها، وإضفاء الحياة عليها.

(١) البيت للمرقش الأصغر في شرح اختيارات المفضل ص ١٠٩٠؛ والشعر والشعراء ص ٢٢٠.
اللغة: لا صرم: لا قطع ولا هجران. وصلك: دوام محبّتك ووِدادك.
المعنى: يدعو بالسلامة لفاطمة، ويطمئنها أنه لن يهجرها اليوم ولا أبداً، ما دامت محبّتها له دائمة.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٠١.
اللغة: الظعينة: المرأة في هودجها.
المعنى: يدعو لهذه المرأة المسافرة بالسلامة، ويحيّيها تحيّة من سهر حزيناً لأجلها، قبل مفارقتها.

(٣) البيت للكميت في ديوانه ١/ ١٢٦.
اللغة: تربك: الذي يماثلك في عمرك.
المعنى: يدعو بالسلامة لصاحبة «أسماء» ورفيقتها، ويحيّيها بالأصالة عن نفسه، وبالنِّيابة عن أصحابه.

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٤٢؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٤٥؛ وجمهرة اللغة ص ٢٠٤، ٦٤٩؛ والخصائص ٢/ ١٩٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٠٥ (سمم)؛ ولرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٧٩.
اللغة: سمسم: موضع، أو رملة معروفة.
المعنى: يدعو لديار سلمى التي هي في «سمسم»، وعن يمينها، بالسلامة.

(٥) البيت لأبي نخيلة في الأغاني ١/ ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٠/ ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٧١؛ والحماسة الشجرية ١/ ٤٠٨؛ وزهر الآداب ٢/ ٩٢٥؛ وطبقات الشعراء ص ٦٤؛ ولسان العرب ٧/ ٢٤١ (نفض).
اللغة: مسلم: اسم ترخيم لـ «مسلمة». السائس: المؤدّب والآمر الناهي.
المعنى: اسمع يا مسلمة فأنت خليفة كلّ خليفة، وأنت قائد لهذه الدّنيا، وأنت حافظ توازن الأرض كي لا تميد بنا.

وَقَالَتْ: أَلا يا اسْمَعْ نَعِظْكَ بخُطَّةٍ
فَقُلْتُ: سَمِيعاً فَانْطِقِي وَأَصِيبي (١)

أراد: «وقالت يا هذا اسمع»، فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه.

وإنما اختص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر؛ لأن المنادَى مخاطَبٌ، والمأمور مخاطَبٌ، فحذفوا الأول من المخاطَبَيْنِ اكتفاء بالثاني عنه.

وإذا كان هذا المنادى إنما يقّدر محذوفاً فيما إذا وليَ حرفَ النداء فعلُ أمرٍ، فلا خلاف أن «نِعْمَ المولى» خبر؛ فيجب أن لا يقدَّر المنادى فيه محذوفاً، يدل عليه أن النداء لا يكاد ينفكُّ عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهي، ولذلك لا يكادُ يُوجَدُ في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر، أو نهي، ولهذا لما جاء بعده الخبر في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣]، شَفَعه الأمرَ في قوله: ﴿فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ﴾ [الحج: ٧٣]، فلما كان النداء لا يكاد ينفكُّ عن الأمر، وهما جملتا خطاب، جاز أن يحذف المنادى من الجملة الأولى، وليس كذلك «يا نعم المولى ونعم النصير»؛ لأن «نِعْمَ» خَبَر؛ فلا يجوز أن يقدَّر المنادى فيه محذوفاً.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول: «نِعْمَ الرجلُ أمْسِ»، ولا «نِعْم الرجل غداً»، وكذلك أيضاً لا تقول: «بِئْسَ الرجلُ أمس»، ولا «بئس الرجل غداً»؟ فلمّا لم يحسن اقتران الزمان بهما، عُلم أنهما ليسا بفعلين.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليلُ على أنهما ليسا بفعلين أنهما غيرُ متصرِّفين؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال؛ فلمّا يتصرَّفا، دلّ على أنهما ليسا بفعلين.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد جاء عن العرب: «نَعِيمَ الرجُلُ زيدٌ»، وليس في أمثلة الأفعال «فَعِيلٌ» ألبتة، فَدَلَّ على أنهما اسمان، وليسا بفعلين.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليلُ على أنهما فعلان اتصالُ الضمير المرفوع بهما على حَدِّ اتصاله بالفعل المتصرِّف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: «نِعْمَا رجلين»، و«نِعْمُوا رجالاً». وحكى ذلك الكسائيّ، وقد رفعا مع ذلك المُظْهَرَ في نحو: «نعم الرجلُ»، و«بئس الغلامُ»، والمضمر في نحو: «نِعْم رجلاً زيد»، و«بئس غلاماً عَمْرٌو»، فدلَّ على أنهما فعلان.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أَحَدٌ من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو:

«رحمة» و«سنة» و«شجرة»، وذلك قولهم: «نعمتِ المرأة»، و«بئْسَتِ الجارية»؛ لأن هذه التاء يختص بها الفعلُ الماضي لا تتعَدَّاه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به.

اعترضوا على هذا بأن قالوا: قولكم: «إن

---

(١) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٣٥؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٢.
اللغة: نعظك: ننصحك. الخطة: الأمر، وما يشبه القِصّة.
المعنى: قالت لي: اسمع ما ننصحك به من الأمور. فقلت: ستجدينني منصتاً، فقولي ما عندك من صواب.

هذه التاء يختص بها الفعلُ» ليس بصحيح؛ لأنّها قد اتصلت بالحرف في قولهم: «رُبَّتَ»، و«ثُمَّتَ»، و«لاتَ» في قوله تعالى: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، قال الشاعر (من السريع):

مَـاوِيَّ بَـلْ رُبَّـتَـمَـا غَـارَةٍ
شَـعْـوَاءَ كـالـلَّـذْعَـةِ بـالْـمِـيـسَـمِ[١]

وقال الآخر (من البسيط):

ثُـمَّـتَ قُـمْـنـا إلـى جُـرْدٍ مُـسَـوَّمَـةٍ
أَعْـرَافُـهُـنَّ لأيْـدِيـنَـا مَـنَـادِيـلُ[٢]

فلحاقها بالحرف يُبْطِل ما ادعيتموه من اختصاص الفعل بها، وإذا بطل الاختصاص، جاز أن تكون «نِعْم» و«بِئْس» اسمين لحقتهما هذه التاء كما لحقت «رُبَّتَ» و«ثُمَّتَ». هذا على أنّ «نِعْم» و«بِئْسَ» لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعال، ألا ترى أن قولك: «قام المرأة»، و«قعد الجارية» لا يجوز في سَعَة الكلام، بخلاف قولك: «نِعْمَ المرأة»، و«بئس الجارية»، فإنه حَسَن في سَعَة الكلام؟ فبان الفرق بينهما.

وهذا الاعتراض الذي ذكروه ساقط، وأما التاء التي اتّصلت بـ«رُبَّت و«ثُمَّت»، وإن كانت للتأنيث، إلا أنها ليست التاء في «نِعْمَتْ» و«بِئْسَتْ»، والدليل على ذلك من وجهين:

أحدهما: أنّ التاء في «نعمت المرأة»، و«بئستِ الجارية» لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعلُ، كما لحقت في قولهم: «قامَت المرأة»، لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعلُ، والتاء في «رُبَّت» و«ثُمَّتَ» لحقت لتأنيث الحرف؛ لا لتأنيث شيء آخر، ألا ترى أنك تقول: «رُبَّتَ رجلٍ أهنْتُ»، كما تقول: «رُبَّتَ امرأة أكرمْتُ». ولو كانت كالتاء في «نِعْمَت» و«بئسَت»، لما جاز أن تثبت مع المذكَّر، كما لا يجوز أن تثبت مع المذكَّر في قولك: «نعمتِ الرجل»، و«بئسَتِ الغلام». فلما جاز أن تثبت التاء في «رُبَّتَ» مع المذكَّر، دلّ على الفرق بينهما.

والوجه الآخر: أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة، وهذه التاء التي تلحق هذين الحرفين تكون متحرِّكة، فبان الفرق بينهما، وأمّا «لاتَ» فلا نسلم أنّ التاء مزيدة فيها، بل هي كلمة على حيالها، وإنْ سلّمنا أن التاء مزيدة فيها، فالجواب من أربعة أوجه: وجهان ذكرناهما في «ربت» و«ثمت»، ووجهان نذكرهما الآن.

أحدهما: أنّ الكسائيّ كان يقف عليها

---

(١) البيت لضمرة بن ضمرة في الأزهية ص ٢٦٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٤؛ والدرر ٤/ ٢٠٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٠؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٣٩، ١١/ ١٩٦؛ ولسان العرب ١/ ٤٠٩ (ريب).
اللغة: الشعواء: المتفرّقة. الميسم: ما يوسم به الدواب.

(٢) البيت لعبدة بن الطبيب في ديوانه ص ٧٤.
اللغة: جرد: جمع أجرد، وهو من الخيل القصير الشعر. المسوّمة: المعلّمة بعلامة تعرف بها. الأعراف: جمع عرف، وهو شعر عنق الفرس. المناديل: جمع منديل، وهو ما تمسح به يديك.
المعنى: لم يكن لدينا الوقت الكافي، فأكلنا ثم ركبنا خيولنا التي نعرفها بعلامات خاصة، ومسحنا أيدينا من أثر الطعام بشعر رقابها.

بالهاء؛ فاحتجَّ بأنه سأل أبا فَقْعَس الأسديَّ عنها، فقال: «وَلاهْ»، فإذاً لا تكون بمنزلة التاء في «رُبَّتَ» و«ثُمتَ»، ولا بمنزلة التاء في «نعمت» و«بئست».

والوجه الثاني: أن تكون التاء في «لات حين» متصلة بـ «حين»، لا بـ «لا»، كذلك ذكره أبو عُبَيْدٍ القاسمُ بن سَلاَّم، وحكى أنهم يزيدون التاء على «حين» و«أوان» و«الآن»؛ فيقولون: «فعلت هذا تَحِينَ كذا، وتأوَانَ كذا، وتالآنَ»، أي: حين كذا، وأوان كذا، والآن. وقال الشاعر وهو أبو وَجْزَةَ السعدي (من الكامل):

العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ
وَالمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ المُطْعِمُ[1]

وقال أبو زبيد الطائي (من الخفيف):

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلا تَأَوَانٍ
فَأَجَبْنَا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ[2]

وقال الآخر (من الخفيف):

نَوِّلِي قَبْلَ يَوْمِ نَأْتِي جُمَانَا
وَصِلِينَا كَمَا زَعَمْتِ تَلاَنَا[3]

واحتجَّ بحديث ابن عمر حين ذكر لرجل مَنَاقِبَ عثمان، فقال له: «اذهب بها تَالآنَ إلى أصحابك»، واحتجَّ بأنه وجدها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام «تَحِينَ»، فدلَّ على ما قلناه.

وقولهم: «إن التاء لا تلزم «نِعْم» و«بِئْس» إذا وقع المؤنث بعدهما»، فليس بصحيح؛ لأن التاء تلزمهما في لغة شَطْرِ العرب، كما تلزم في «قام». ولا فرق عندهم بين «نِعْمت المرأة»، و«قامت المرأة». وإنما جاز عند الذين قالوا: «نعم المرأة»، ولم يجز عندهم «قام المرأة»؛ لأن «المرأة» في قولهم: «نعم المرأة هند» واقعة على الجنس، كقولهم: «الرجل أفضل من المرأة»، أي: جنسُ الرجال أفضلُ من جنس النساء، وكقولهم: «أهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهم»، أي: الدراهم والدنانير، وكوقوع

---

(١) البيت لأبي وجزة السعدي في الأزهية ص ٢٦٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠؛ والدرر ٢/ ١١٥، ١١٦؛ ولسان العرب ٢/ ٨٧ (ليت)، ٩/ ٢٥١ (عطف)، ١٣/ ٤٣ (أين)، ١٣٤ (حين)، ١٥/ ٤٧٢ (ما)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٨٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٣.
اللغة: العاطف: الذي يميل في الكرِّ والحمل على الأعداء.
المعنى: هم الشجعان الذي يكرون على الأعداء في الوقت الذي يحجم فيه الآخرون عن الإقدام، والذي يطعمون الناس في وقت العسر.

(٢) البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٣٠؛ وتخليص الشواهد ص ٢٩٥؛ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٨٣، ١٨٥، ١٩٠؛ والدرر ٢/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤٠، ٩٦٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٥٦.
اللغة: لا تأوان، أو لات أوان: ليس زمان.
المعنى: لقد طلبوا مصالحتنا ولكن الزمان ليس زمان صلح، فأجبناهم لا يكون الصلح وقت النزاع على الاستمرار والبقاء.

(٣) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٩٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٧٤ (تلن)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٣٥؛ والجنى الداني ص ٤٨٧؛ ورصف المباني ص ١٧٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٦٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٣ (أين)، ١٣٤ (حين)؛ والممتع في التصريف ١/ ٢٧٣ =

«الإنسان» على «الناس»، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، أراد «الناس». وإذا كان المراد بالمرأة استغراق الجنس، فلا خلاف أن أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكيرُ أفعالها وتأنيثُها؛ فلهذا المعنى حَذَفَ تاء التأنيث مَنْ حذفها من «نعم المرأة». وإذا كانوا قد حذفوها في حال السعة من فعل المؤنث الحقيقيّ من قولهم: «حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ»، فلا يبعد أن يحذفوها من فعل المؤنث الواقع على الجنس. وقد قالوا: «ما قعد إلا المرأة»، و«ما قام إلا الجارية»، فحذفوا تاء التأنيث ألبتة، ولم تأتِ مثبتة إلا في ضرورة.

فإن قالوا: إنما حذفت تاء التأنيث ها هنا تنبيهاً على المعنى؛ لأن التقدير: ما قعد أحد إلا المرأة، وما قام أحد إلا الجارية، قلنا: هذا مُسَلَّم، ولكن اللفظ يدل على أن «المرأة» و«الجارية» غير بدل من «أحد»، وإن كان المعنى يدلّ على أنهما بدل، كما أن اللفظ يدل على أنّ «شَحماً» في قولك: «تَفَقَّأ الكبشُ شَحْماً» غيرُ فاعلٍ، وإن كان المعنى يدل على أنه فاعل، فكما أنهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم: «ما قَعَدَ إلا المرأة» تنبيهاً على المعنى، فكذلك حذفوها من قولهم: «نعم المرأة»، تنبيهاً على أن الاسم يراد به الجنس.

ومنهم من تمسَّكَ بأن قال: الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيّان على الفتح، ولو كانا اسمين، لما كان لبنائهما وجه؛ إذ لا علةَّ ها هنا توجب بناءهما. وهذا تمسكٌ باسْتِصْحابِ الحال، وهو من أضعف الأدلّة، والمعتمد عليه ما قدمناه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «الدليل على أنهما اسمان دخولُ حرف الجر عليهما في قوله» (من الطويل):

* ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ *

وقول بعض العرب: «نِعْمِ السير على بئْسَ العير»، وقول الآخر: «والله ما هي بنعم المولودة»، فنقول: دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة؛ لأن الحكاية فيه مقدَّرة، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شُبْهة في فعليَّته، قال الراجز:

وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ
ولا مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ[1]

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لِـ«نام» بالاسمية؛ لدخول الباء عليه، وإذا لم يجز أن يحكم له بالاسمية لتقدير الحكاية، فكذلك ها هنا لا يجوز أن يحكم لـ«نِعْم»

= اللغة: نوّلي: امنحي وصِلي. نأيي: فراقي وبعادي. جمانا: ترخيم لاسم «جمانة». صلينا: امنحينا الوداد. تلانا: في هذا الوقت.

المعنى: يطلب من «جمانة» أن تمنحه ودادها قبل يوم فراقهما، وأن تديم ودادها ومحبّتها الآن كما قالت له ذات يوم.

(١) الرجز للقناني (أبي خالد) في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤١٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربيَّة ص ٩٩، ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٨، ٣٨٩؛ والخصائص ٢/ ٣٦٦؛ والدرر ١/ ٧٦، ٦/ ٢٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٧١.

اللغة: المخالط: المعاشر. الليان: ضدّ الخشونة.

المعنى: يقسم بأنّه لم يعرف النوم في هذه الليلة، وجانبه لم يعرف اللّين أيضاً.

و«بئس» بالاسمية لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكاية، والتقدير في قولك (من الطويل):

* أَلَسْتُ بِنِعْمَ الْجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ *

ألستُ بجارٍ مقولٍ فيه: نِعْم الجار. وكذلك التقدير في قول بعض العرب: «نِعْمَ السيرُ على بئسَ العير»: [نعم السير على عَيْرٍ مقولٍ فيه: بئس العير]. وكذلك التقدير في قول الآخر: «والله ما هي بنعم المولودة»: والله ما هي بمولودةٍ مقولٍ فيها: نِعْم المولودة. وكذلك أيضاً التقدير في البيت الذي ذكرناه: «والله ما ليلي بليل مقول فيه: نام صاحبه»، إلا أنهم حذفوا منها الموصوفَ، وأقاموا الصفة مُقامه، كقوله تعالى: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١]، أي: دُروعاً سابغاتٍ، وكقوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]، أي الملَّة القيمة. فصار التقدير فيها: ألست بمقولٍ فيه: نِعْم الجار، ونعم السير على مقول فيه: بئس العير، وما هي بمقول فيها: نعم المولودة، وما ليلي بمقول فيه: نام صاحبه، ثم حذفوا الصفة التي هي «مقول»، وأقاموا المحكيَّ بها مُقَامها؛ لأن القول يحذف كثيراً كما يذكر كثيراً. قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣]، أي: يقولون: ما نعبدهم، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، أي يقولون: ربنا، وقال تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤]، أي: يقولون: سلام عليكم، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧]، أي: يقولون: ربَّنا؛ وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أي: يقال لهم: أكفرتم، وقال تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥-٦٦]، أي: تقولون: إنا لمغرمون.

وهذا في كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جدًّا؛ فلما كثر حَذْفه لكثرة ذكره، حذفوا الصفة التي هي مقول؛ فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داخلاً على غيره تقديراً، كما دخلت الإضافة على الفعل لفظاً، وإن كانت داخلةً على غيره تقديراً في قوله (من الرجز):

ما لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ
وَغَيْرُ كَبْداءَ شَديدَةِ الوَتَرْ
* جَادَتْ بِكَفَّيْ كانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ[1] *

أي: بِكَفَّيْ رَجُلٍ كان من أرمى البشر، فحذف الموصوف الذي هو «رجل»، وأقام

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٦٥؛ والخصائص ٢/ ٣٦٧؛ والدرر ٦/ ٢٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦١.
اللغة: الكبداء: القوس الواسعة المقبض. الوتر: مجرى السهم من القوس. أرمى: أفعل تفضيل من رمى يرمي، أي: الأشد رماية وإصابة.
المعنى: يهدّد أحدهم بقوله: ليس لك عندي خير، بل سهم مصيب، وحجر قاتل، وقوس شديدة، تعطي أفضل ما لديها عندما يستخدمها من كان أفضل الرّماة.

الجملة مقامه، فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظاً، وإن كانت داخلة على غيره تقديراً، فكذلك ها هنا: دخل حرفُ الجر على الفعل لفظاً، وإن كان داخلاً على غيره تقديراً.

ونحو هذا من الاتّساع مجيء الجملة الاستفهامية وَصْفاً في نحو قوله (من الرجز):

حتّى إذا جنَّ الظلامُ واختَلَطْ
جاؤوا بِضَيْحٍ هَلْ رَأيْتَ الذِّئبَ قَطّ (١)

فقوله: «هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قط» جملةٌ استفهاميَّة في موضع وَصْفٍ لـ «ضيح»، وإن كانت لا تحتمل صدقاً ولا كذباً، ولكنه كأنه قال: جاؤوا بضَيْحٍ يقولُ مَنْ رآه: هل رأيت الذئب قط، فإنه يشبهه.

ونحو ذلك أيضاً من الاتساع مجيء الجملة الأمرية حالاً في قوله (من الرجز):

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أمْرِسْ أمْرِسِ
إمَّا عَلَى قَعْوٍ، وإمَّا اقْعَنْسِسِ (٢)

أراد: بئس مقام الشيخ مقولاً فيه: أمرس أمرس، ذَمَّ مقاماً يقال له ذلك فيه، و«أمرس» أعِدِ الحبل إلى موضعه من البكرة.

وإنما جاءت هذه الأشياء في غير أماكنها؛ لسَعَةِ اللغة. وحَسَّنَ ذلك ما ذكرناه من إضمار القول؛ فدلَّ على أن ما تمسَّكوا به من دخول حرف الجر عليهما ليس بحجة يُسْتند إليها، ولا يعتمد عليها.

وأما قولهم: «إن العرب تقول: يا نِعْم المولى ويا نِعْم النصير»، فنقول: المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير فيه: يا ألله، نعْم المولى، ونعم النصير أنت.

وأما قولهم: «إن المنادى إنما يقدَّر محذوفاً إذا ولي حرفَ النداء فعلُ أمر»، فليس بصحيح؛ لأنه لا فرق بين الفعل الأمريّ والخبريِّ في امتناع مجيء كلّ واحد منهما بعد حرف النداء، إلا أن يقدَّر بينهما اسمٌ يتوجه النداء إليه. والذي يدلُّ على أنه لا فرق بينهما مجيءُ الجملةِ الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى كما تجيء الجملة الأمريَّة بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى، قال

(١) الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٠٩؛ والدرر ٦/ ١٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٦١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٣٠، ٥/ ٢٤، ٤٦٨، ٦/ ١٣٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٧٧.
اللغة: جنّ الظلام: اشتدّ سواده. اختلط: اعتكر. الضيح: اللبن المخلوط بالماء.
المعنى: يقول هاجياً قوماً بخلاء: لما حلّ الظلام قدّموا لنا لبناً ممزوجاً بالماء فصار شبيهاً بلون الذئب في كدرته.

(٢) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٨٢، ١٩٧؛ والدرر ٥/ ٢١٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٨٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٩٦؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢٥٦؛ والمنصف ٣/ ١٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٧.
اللغة: مقامه: موضع إقامته. أمرس حبلك: أعده إلى مجراه؛ ويقال: مرس الحبل إذا وقع في أحد جانبي البكرة على محورها. القعو: البكرة من خشب، أو المحور من حديد. اقعنسس: تأخّر، ورجع إلى الخلف.
المعنى: يذم الشيخ الفاني الذي يحاول ما لا يقدر عليه، فيزجره بقوله: أعد حبلك إلى مجراه، أو عد إلى الخلف فأنت لا تحسن استخراج الدلو.

الشاعر (من البسيط):

يَـا لَـعْـنَـةُ الله والأقْـوام كـلِّـهِـمُ
وَالصَّالِحينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ (١)

أراد: يا هؤلاء لعنة الله على سمعان، وقال الآخر (من الرجز):

يَـا لَـعْـنَـةُ الله عَـلَـى أهـلِ الـرَّقَـمْ
أهْلِ الـحَـمِـيرِ والـوَقِـيرِ والـخُـزُمْ (٢)

وقال الآخر (من الرجز):

يـا لَـعَـنَ الله بَـنِـي الـسِّـعْـلاتِ
عَـمْـرَو بنَ مَـيْـمُـونَ شِـرَارَ الـنَّـاتِ (٣)

أراد بـ«النات» «الناسَ»، فحوَّل السين تاء، وقال الآخر (من البسيط):

يَـا قَـاتَـلَ الله صِـبْـيـانـاً تَـجـيءُ بِـهِـمْ
أُمُّ الـهُـنَـيْـبِـرِ مِـنْ زَنْـدٍ لـهـا وارِي (٤)

وهي جملة خبرية، فدلَّ على أنه لا فرق في ذلك بين الجملة الأمريَّة والخبريَّة، فوجب أن يكون المنادى محذوفاً في قولهم: «يا نِعْمَ المَوْلَى، وَيَا نِعْمَ النَّصِيرُ».

والذي يدلُّ على فساد ما ذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجُمَلَ لا تُنَادى؛ وأجمعنا على أن «نِعْمَ الرَّجُلُ» جملة. وإن وقع الخلاف في «نِعْم» هل هي اسم أو فعل، وإذا امتنع للإجماع قولُنا: «يا زيد منطلق»، فكذلك يجب أن يمتنع «يا نعم الرجل»، إلا على تقدير حذف

---

(١) البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤٨؛ والجنى الداني ص ٣٥٦؛ وجواهر الأدب ص ٢٩٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٩٧؛ والدرر ٣/ ٢٥، ٥/ ١١٨؛ ورصف المباني ص ٣، ٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٦؛ وشرح المفصل ٢/ ٢٤، ٤٠؛ والكتاب ٢/ ٢١٩؛ واللامات ص ٣٧؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤، ٢/ ٧٠.
المعنى: يطلب من الله ـ جلّ وعزّ ـ أن يصيب بلعنته جاره سمعان، ولا يكتفي بطلب لعنة الله، بل يضيف إليها طلب لعنة الصالحين والأقوام كلّهم.

(٢) البيت لابن دارة في لسان العرب ١٢/ ١٧٦ (خزم).
اللغة: الرقم: جمع رقمة وهي نوع من النبات لا تأكلها الدواب إلا من حاجة. الوقير: القطيع من الغنم، أو صغارها. الخزم: جمع خزمة، وهي البقرة.
المعنى: يطلب حلول لعنة الله ـ عزَّ وجل ـ على أصحاب الحمير والشاء والبقر والأعشاب.

(٣) الرجز لعلباء بن أرقم في لسان العرب ٢/ ١٠١ (نوت)، ١٣/ ٢٢٩ (سين)، ١٥/ ٤٤٥ (تا)؛ ونوادر أبي زيد ص ١٠٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٤٢؛ والحيوان ١/ ١٨٧، ٦/ ١٦١؛ والخصائص ٢/ ٥٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٥٥؛ وسمط اللآلي ص ٧٠٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢١؛ وشرح المفصل ١٠/ ٣٦، ٤١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٩؛ ولسان العرب ٦/ ١١ (أنس)؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٨٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٤٧.
اللغة: السعلاة: أنثى الغول. عمرو بن ميمون: هو من تقول الرواية إنه تزوّج السعلاة وأنجب منها أولاداً. النات: الناس.
المعنى: يدعو بلعنة الله ـ جلّ وعزّ ـ أن تنصبّ على بني السعلاة، وهم أكثر الناس شرًّا.

(٤) البيت للقتال الكلابي في ديوانه ص ٥٩؛ ولسان العرب ٥/ ٢٦٧ (هنبر).
اللغة: الهنيبر تصغير الهِنْبِر وهو الحمار الصغير، أو الضبع الصغير، فأمّ الهنبر هي الأتان، أو الضبع في لغة بني فزارة. الزند: موصل طرف الذراع في الكفّ. الواري: السمين.
المعنى: يدعو الله ـ جلّ وعزّ ـ لإهلاك أبناء الضبع التي تتميّز بزندين سمينتين.

المنادى على ما بيّنّا.

وأما قولهم: «إن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهي»، قلنا: لا نسلم، بل يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرةَ الأمر والنهي، أما الخبر فقد قال الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ [الزخرف: ٦٨]، وقال تعالى في موضع آخر: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [مريم: ٤٥]، وقال تعالى في موضع آخر: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وقال تعالى في موضع آخر: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وقال تعالى في موضع آخر: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ [يونس: ٢٣]، وقال تعالى في موضع آخر: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ١٥] إلى غير ذلك من المواضع.

وأما الاستفهام، فقد قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١]، وقال تعالى في موضع آخر: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]، وقال تعالى في موضع آخر: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم: ٤٢]، وقال تعالى في موضع آخر: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَا لِىٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِىٓ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٤١]، إلى غير ذلك من المواضع. فإذا كثر مجيء الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهي، فقد تكافآ؛ فلا مزيَّة لأحدهما عن الآخر.

وأما قولهم: «إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما؛ فلا يقال: «نِعْمَ الرجلُ أمس»، ولا «بئس الغلام غداً»، ولا يجوز تصرفهما»، فنقول: إنما امتنعا من اقترانهما بالزمان الماضي، وما جاء التصرف؛ لأن «نعم» موضوع لغاية المدح، و«بئس» موضوع لغاية الذم؛ فجعل دلالتهما مقصورة على الآن؛ لأنك إنما تمدح وتذمّ بما هو موجود في الممدوح أو المذموم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع.

وأما قولهم: «إنه قد جاء عن العرب «نَعِيم الرَّجُلُ»، فهذا مما ينفرد بروايته أبو علي قُطْرُبٌ، وهي رواية شاذة. ولئن صحت، فليس فيها حجة؛ لأن «نِعْمَ» أصله «نَعِمَ» على وزن «فَعِلَ» ـ بكسر العين ـ فأشبع الكسرة، فنشأت الياء، كما قال الشاعر (من البسيط):

تَنْفِي يَدَاها الْحَصى في كُلِّ هاجِرَةٍ
نَفْيَ الدَّراهِيمِ تَنْقادُ الصَّيارِيفِ[1]

أراد «الدراهِمَ» و«الصيارِفَ».

والذي يدلُّ على أنَّ أصل «نِعْمَ» «نَعِمَ» أنه يجوز فيها أربع لغات: «نَعِمَ» ـ بفتح النون

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٥٧٠ (طبعة الصاوي)؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٢٤، ٤٢٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٧١؛ والكتاب ١/ ٢٨؛ ولسان العرب ٩/ ١٩٠ (صرف)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢١.
شرح المفردات: تنفي: تفرّق، تدفع. الحصى: الحجارة الصغيرة. الهاجرة: اشتداد الحرّ عند الظهيرة. تنقاد: من نقد الدراهم، أي: النظر فيها لتميز جيّدها من رديئها. الصياريف: جمع صيرفيّ.
المعنى: إنّ ناقة الشاعر تفرّق الحصى بيديها عند اشتداد الحر كما يفرّق الصيرفيّ الدّنانير.

وكسر العين ـ على الأصل، و«نَعْمَ» ـ بفتح النون وسكون العين ـ و«نِعِمَ» ـ بكسر النون والعين ـ و«نِعْمَ» ـ بكسر النون وسكون العين.

فمن قال: «نَعِمَ» ـ بفتح وكسر العين ـ أتى بها على الأصل، كقراءة ابن عامر وحمزة والكسائيّ والأعمش وخلف (فَنَعِمَّا) ـ بفتح النون وكسر العين ـ وكما قال طرفة (من الرمل):

مَا أقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا
نَعِمَ السَّاعُونَ في الأمْرِ الْمُبِرّْ [(١)]

ومن قال: «نَعْمَ» ـ بفتح النون وسكون العين ـ حذف كسرة العين، كقراءة يحيى بن وثّاب ﴿فَنَعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٤]، بفتح النون وسكون العين، وكما قال الشاعر (من الطويل):

فإنْ أهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بَازِلٌ
مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهْ [(٢)]

أراد: «ضَجِرَ، وَدَبِرَت»، فحذف. وقال الآخر (من الوافر):

إذَا هَدَرَتْ شَقَاشِقُهُ وَنَشْبَتْ
لَهُ الأظْفَارُ تُرْكَ لَهُ الْمَدَارُ [(٣)]

أراد: «نَشِبَتْ، وتُرِكَ». وقال الآخر، وهو أبو النجم (من الرجز):

هَيَّجَها نَضْحٌ مِنَ الطّلِّ سَحَرْ
وَهَزَّتِ الرِّيحُ النَّدَى حِينَ قَطَرْ
لَوْ عُصْرَ مِنْهَا البَانُ وَالمِسْكُ انْعَصَرْ [(٤)]

---

(١) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٨ (مع اختلاف كبير في الرواية)؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٦، ٣٧٧؛ والدرر ٥/ ١٩٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٨٧ (نعم)؛ والمحتسب ١/ ٣٤٢، ٣٥٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٢٨؛ والمقتضب ٢/ ١٤٠.
اللغة: أقلّت: حملت. الناعل: لابس النعل. الأمر الميرّ: هو الأمر الذي يعجز الناس عن دفعه وإبطاله.
المعنى: ما أحسن الذين يسعون في تخفيف ما يزعج الناس، ويعجزهم، هذا التفضيل يبقى ما بقيت أقدام الناس تحملهم.

(٢) البيت للأخطل في لسان العرب ٤/ ٤٨١ (ضجر)، ١٢/ ١٢ (أدم)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٧/ ١٢٩؛ والمصنف ١/ ٢١.
اللغة: أهجه: أسبُّه. البازل: هو البعير الذي بزغت نابه في نحو عامه التاسع. الأدم: جمع آدم وأدماء، الآدم: الأسمر اللون. دبرت: أصابها الدبر، وهي قرحة الدابّة. الصفحتان: الجانبان. الغارب: الكاهل، أو ما بين السنام والعنق.
المعنى: فإذا ما قلت شعراً أعدّد مساوئه وعيوبه يتبرّم وتضيق نفسه، كما يضيق البعير الفتي الأسمر عندما يتقرح جسمه من الأعلى ومن الجانبين.

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٢٠.
اللغة: هدر البعير: ردّد صوته في حنجرته. الشقاشق: جمع شقشقة، وهي شيء كالرّئة يخرجه البعير من فمه إذا هاج؛ ويقال للبليغ الفصيح إذا أجاد: هدرت شقاشقه. نشبت: علقت. مدار الأمر: ما يجرى عليه غالباً.
المعنى: يصف خطيباً بليغاً، فإذا ما أجاد كلامه وارتفعت الأصابع تشير إليه بالمتابعة، كأنها معلّقة، تركت له الأمور ليقوم بما اعتاد فعله في مثلها.

(٤) الرجز لأبي النجم في أدب الكاتب ص ٥٣٨؛ وإصلاح المنطق ص ٣٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٤٣؛ والكتاب ٤/ ١١٤؛ ولسان العرب ٤/ ٥٨١ (عصر)؛ والمنصف ١/ ٢٤؛ وبلا نسبة في شرح =

أراد: «عُصِرَ». وقال الآخر (من الرجز):

* رُجْمَ بِهِ الشَّيْطَانُ مِنْ هَوَائِهِ [١] *

أراد «رُجِمَ». وقال الآخر (من الوافر):

أَلَمْ يُخْزِ التفرُّقُ جيشَ كِسْرَى
وَنُفْخُوا في مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا [٢]

أراد: «ونُفِخُوا».

ومن قال: «نِعِمَ» ـ بكسر النون والعين ـ كسر النون إتباعاً لكسرة العين، كقراءة زيد بن علي والحسن البصريّ ورؤبة «الحمدِ لِلَّهِ»، بكسر الدَّال إتباعاً لكسرة اللام، وكقراءة إبراهيم بن أبي عبلة «الحمدُ لُلَّهِ» بضم اللام إتباعاً لضمة الدال، وكقولهم: «مِنْتِنٍ» بكسر الميم إتباعاً لكسرة التاء، وكقولهم أيضاً: «مُنْتُن» بضم التاء إتباعاً لضمة الميم.

ومن قال: «نِعْمَ» ـ بكسر النون وسكون العين ـ نقل كسرة العين من «نَعِمَ» ـ بفتح النون وكسْر العين ـ إلى النون، وعليها أكثر القراء.

فلما جاز فيها هذه الأربع اللغات دلَّ على أن أصلها «نَعِم» عَلَى وزن «فَعِل»؛ لأن ما كان على وزن «فَعِلَ» من الاسم والفعل وعينُه حرفٌ من حروف الحلق، فإنه يجوز فيه أربع لغات، فالاسم نحو: «فَخِذ» و«فِخِذ» و«فَخْذ» و«فِخْذ»؛ والفعل، نحو: «شَهِدَ وشِهِدَ وشَهْدَ وشِهْدَ»، على ما بينا في «نِعْم». وإذا ثبت أنَّ الأصل في: «نِعْمَ»: «نَعِمَ»، كانت الياء في «نَعِيمَ الرجلُ» إشباعاً؛ فلا يكون فيه دليل على الاسميَّة؛ فدلّ على أنّهما فعلان لا اسمان، والله أعلم» [٣].

* * *

قال ابن مالك في ألفيّته:

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ
نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ ٱسْمَيْنِ
مُقَارِنَيْ أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا
قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى ٱلْكُرَمَا
وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ
مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ
وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ
فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ ٱشْتَهَرْ
وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلُ
فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ ٱلْفَاضِلُ

= التصريح ١/ ٢٩٤؛ واللامات ص ٣٦؛ والمنصف ٢/ ١٢٤.
اللغة: هيّجها: أثارها. النضح: رشاش الماء. الطل: المطر الضعيف. البان: نوع من الشجر له زهرة طيبة الريح.
المعنى: أثارها رشاش الماء من المطر في وقت السحر، وهزّت الريح قطرات الماء عندما هطلت في الصباح، فكأنّها مصنوعة مما طابت رائحته وضاع شذاه، حتى لو أنّك عصرت ثيابها لسال المسك من قدودها الجميلة كغصون البان.

(١) الرجز لأبي النجم في إصلاح المنطق ص ٣٦.
اللغة: رُجم: رمي بالحجارة.
المعنى: ألقيت الحجارة في وجه الشيطان من جوّه.

(٢) البيت للقطامي في ديوانه ص ١٤٣؛ والخصائص ٢/ ٢٦٩؛ ولسان العرب ٣/ ٦٣ (نفخ)؛ والمنصف ١/ ٢٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ١٤٤.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٩٨ ـ ١٢٢.

وَيُذْكَرُ ٱلْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدا
أَوْ خَبَرَ ٱسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدا
وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى
كَٱلْعِلْمُ نِعْمَ ٱلْمُقْتَنَى وَٱلْمُقْتَفَى
وَٱجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَٱجْعَلْ فَعُلا
مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلا
وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا ٱلْفَاعِلُ ذَا
وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لا حَبَّذا
وَأَوْلِ ذَا ٱلْمَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لا
تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي ٱلْمَثَلا
وَمَا سِوَى ذَا ٱرْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرّْ
بِٱلْبَا وَدُونَ ذَا ٱنْضِمَامُ ٱلْحَا كَثُرْ

الأفعال المَزيدة

انظر: الفعل المزيد.

الأفعال المُعْتَلّة

انظر: الفعل المُعتلّ.

أفعال المُقاربة

انظر: «كاد» وأخواتها، الرقم ٢.

أفعال المُقاربة والشّروع والرجاء

هي «كاد» وأخواتها.

انظر: «كاد» وأخواتها.

الأفعال الناسخة

هي الأفعال الناقصة، وسُمِّيت بذلك لأنّها تنسخ الحكم الإعرابيّ للمُبْتَدأ والخَبَر، إذ ترفع المبتدأ على أنّه اسم لها، وتنصب الخبر على أنّه خبر لها. وكذلك تدخل «ظَنَّ وأخواتها» ضمن الأفعال الناسخة؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر، فتجعلهما مفعولين لها، نحو: «زيد ناجحٌ ← ظننْتُ زيداً ناجحاً».

الأفعال الناقصة

هي أفعال ناسخة تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع الأوّل اسماً لها وتنصب الثاني خبراً لها. وسُمِّيت بذلك لأنَّها لا تكتفي بمرفوعها في تأدية المعنى الأساسيّ للجملة، وإنَّما تحتاج معه لمنصوب لفظاً أو محلاًّ، بخلاف الفعل التامّ الذي يتمّ المعنى به وبمرفوعه.

والأفعال الناقصة قسمان: «كان» وأخواتها، و«كاد» وأخواتها. وهي تُسمّى أيضاً «الأفعال غير التامّة»، و«الأفعال الناسخة»، و«أفعال العبارة»، و«الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر».

انظر: «كاد» وأخواتها، و«كان» وأخواتها.

أفعال اليقين

انظر: «ظنّ» وأخواتها، الرقم ٢.

أَفْعالّ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، نحو: «أَسْحارّ».

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

أُفْعُلِلَّ

وزن الماضي المجهول من الفعل الملحق بالرّباعي المزيد فيه حرفان: «اِفْعَأَلَّ»، نحو: «أُزْلُئِمَّ» (ازْلأَمَّ النهار: طلع).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، والملحق بـ «اِفْعَلَلَّ».

إِفْعال

وزن مصدر الفعل الثّلاثيّ المزيد بحرف، الصّحيح العين «أَفْعَلَ»، نحو: «أَكْرَمَ إكراماً»،

و«أَعْرَبَ إِعْراباً».

انظر: المصدر، والفعل الثلاثي المزيد بحرف.

وهو، أيضاً، وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «إِغْصار»، وصفة، نحو: «إِسْكاف». وقيل: لم يجئ صفة غيرها.

انظر: المصدر، والاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

اِفْعالَّ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، نحو: «اِحْمَارَّ» (احْمَرَّ احمراراً شديداً)، و«اِنْقاضَّ» (اِنْكَسَرَ). وصيغة «افعالَّ» مشتركة بين الماضي والأمر لفظاً. فإن كان للماضي، فأصلها «افعالَلَ»، وإن كان للأمر، فأصلها «افعالِلْ».

وهذا الوزن يدلّ على قوّة المعنى في الألوان والعيوب غالباً، ويُبنى المصدر منه على وزن «افْعيلال»، نحو: «احمارّ احميراراً». وأفعاله لازمة ونادرة الاستعمال اليوم.

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

اِفْعالٌّ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، نحو: «إِسْحارّ» (بقلة حارّة)، وقيل: لا يُحفظ غيره.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

اِفْعَأَلَّ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد فيه حرفان، نحو: «اِزْلَأَمَّ» (ازْلَأَمَّ النهار: طلع).

انظر: الملحق بـ«اِفْعَلَلَّ».

اِفْعَئِلَّ

وزن من فعل الأمر للفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد فيه حرفان «افْعَأَلَّ»، نحو: «اِزْلَئِمَّ» (اِزْلَأَمَّ النهار: طلع).

انظر: فعل الأمر، والملحق بـ«اِفْعَلَلَّ».

اِفْعِئْلال

وزن مصدر الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد فيه حرفان «اِفْعَأَلَّ»، نحو: «اِزْلَأَمَّ اِزْلِئْمَاماً» (اِزْلَأَمَّ النهار: طلع)، ووزن مصدر الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد فيه حرفان «اِفْعَأْلَلَ»، نحو: «اِبْرأْلَلَ اِبْرِئْلالاً» (ابرألل الطائر: نفش ريشه).

انظر: المصدر، والملحق بـ«اِفْعَنْلَلَ».

اِفْعالِلْ

فعل الأمر من الفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف «اِفْعالَّ»، نحو: «اِحْمارِرْ».

انظر: فعل الأمر، والفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

اِفْعَأْلَلَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد فيه حرفان، نحو: «اِبْرَأْلَلَ». (ابرألل الدِّيك: نفش ريشه).

انظر: الملحق بـ«اِفْعَنْلَلَ».

اِفْعُؤْلِلَ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثّلاثيّ المبني للمجهول الملحق بالرّباعيّ المزيد فيه حرفان، نحو: «اُبْرُؤْلِلَ» (ابرألل الدِّيك: نفش ريشه).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ».

أَفْعَلَ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثلاثيّ المزيد فيه حرف واحد، ومن معانيه:

١ ـ التعدية، نحو: «أجلَسْتُ الطفلَ»، وقد تكون التعدية إلى مفعولين فيما كان متعدياً إلى مفعول واحد، نحو: «أركبتك فرساً»، وإلى ثلاثة فيما كان متعدِّياً إلى مفعولين، نحو: «أريتك القمرَ طالعاً».

٢ ـ الدُّخول في الشيء، نحو: «أمسى الشتاء»، أي: دخل في المساء.

٣ ـ وجدان المفعول به متَّصفاً بصفة الفعل، نحو: «أعظمتُ فلاناً»، أي: وجدتُه عظيماً.

٤ ـ الصَّيرورة، نحو: «أقْفَرَ البلَدُ»، أي: صار قَفْراً.

٥ ـ العَرْض، نحو: «أباعَ الفرسَ»، أي: عَرَضه للبيع.

٦ ـ وجود الشيء على صفته، نحو: «أحمدته» و«أبخلته»، أي: وجدته محموداً وبخيلاً.

٧ ـ الإعانة على ما اشتُق الفعل منه، نحو: «أحلبتُ فلاناً»، أي: أعنته في الحلب.

٨ ـ الدخول في الزمان، نحو: «أسحر» و«أصبح»، أي: دخل في السَّحَر، والصباح.

٩ ـ سَلْب الفعل، نحو: «أشكيتُ زيداً»، أي: أزلت شكايته.

١٠ ـ الدخول في المكان، نحو: «أنجدَ» و«أشأمَ»، أي: أتى نجداً، والشام.

١١ ـ البلوغ، نحو: «أومَأتِ الدراهم»، أي: صارت مئة، ونحو: «أنجدَ فلان»، أي: بلغ نجداً.

١٢ ـ الاستحقاق، نحو: «أَحْصَدَ الزرعُ»، أي: استحقَّ الزرعُ الحصادَ.

١٣ ـ المطاوعة لـ «فَعَّل»، نحو: «فَطَّرتُه فأفْطَرَ»، أو لـ «فَعَلَ»، نحو: «كببتُ الرجل فأكبَّ».

١٤ ـ بمعنى أَصْلها، نحو: «سَرَى وأسْرى». وقد تُغني «أفْعَل» عن أصلها لعدم ورود هذا الأصل، نحو: «أَفْلَحَ» بمعنى فاز؛ لأنَّه لم يرد في العربيّة «فَلَحَ» بهذا المعنى.

ومصدر «أفْعَل» هو:

١ ـ إفْعال، إذا كان صحيح العين، نحو: «أكرم إكراماً»، و«أسلم إسلاماً».

٢ ـ إفالة، إذا كان معتل العين، نحو: «أقام إقامة»، و«أعان إعانة»، وقد تُحذف التاء، نحو الآية: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

٣ ـ إفْعاء، إذا كان معتلّ اللام، نحو: «أعطى إعطاءً»، و«أهدى إهداءً». أمّا «عَطاء» (من «أعطى»)، و«ثناء» (من «أثنى») وأمثالها، فأسماء مصادر، وليست مصادر، لنقصانها عن أحرف أفعالها.

ويأتي «أفعل» للتفضيل. (انظر: أفعل التفضيل). وقد ترد أفعال التفضيل عارية من معنى التفضيل، فَتَتَضَمَّن حينئذٍ معنى اسم الفاعل، نحو الآية: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]، أي: عالِم بكم؛ أو معنى الصفة المشبَّهة، نحو الآية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، أي: هو هَيِّنٌ عليه.

ملحوظة: أجاز مجمع اللغة العربية في

القاهرة استعمال «أَفْعَلَ» و«اسْتَفْعَلَ» لمعنى الحينونة والدنوّ. وجاء في قراره:

«يُجاز استعمال «أفْعَلَ» و«اسْتَفْعَلَ» لمعنى الحينونة والدنوّ، وهو داخل في معنى الطلب، ولو على سبيل المجاز»[١].

كما أجاز استعمال «أفْعل» في معنى الطلب، ولو على سبيل المجاز[٢].

أَفْعَلُ

وزن للصّفة المُشَبَّهة المشتقّة من «فَعِل» الدالّ على لون، نحو: «زَرِقَ»، فهو «أَزْرَق»، أو عيب، نحو: «عوِرَ»، فهو «أعْور»، أو حِلْية، نحو: «حَوِرَ»، فهو «أحْوَر»[٣]، وللصفة المُشَبَّهة المُشْتَقَّة من «فَعَل»، نحو: «شاب»، فهو «أشْيَب»، وهذا نادر.

وهو، أيضاً، وزنٌ لأَفعل التفضيل، نحو: «زيدٌ أكْبَرُ من زيادٍ»، ووزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، نحو: «أَفْكَل» (أي: الرعدة): ووزن من أوزان الاسم المقصور، نحو: «أَعْمَى».

انظر: الصّفة المُشَبَّهَة، وأفعل التفضيل، والاسم الثلاثي المزيد بحرف، والاسم المقصور.

أَفْعَلُ التَّفْضيل

١ ـ تعريفه: هو صفة تُؤخذ من الفعل لتدلّ على أنّ شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، نحو: «زيدٌ أعلمُ من سعيدٍ».

٢ ـ وزنه: لاسم التفضيل وزن واحد هو «أَفْعَل»، ومُؤنَّثه «فُعْلَى»، نحو: «أكْبَر كُبْرى»، و«أَفْضَل فُضْلَى». وقد حُذفت همزة «أَفْعَل» في «خَيْر» و«شَرّ»، و«حَبّ»، وأصلها: «أَخْيَر»، و«أَشَرّ»، و«أحَبّ»، ويجوز إثباتها على الأصل، وهذا قليل في «خير» و«شرّ»، وكثير في «حبّ».

٣ ـ شروط صياغته: لا يُصاغ اسم التَّفْضيل إلّا من:

ـ الفعل الثّلاثيّ، وقد ورد شذوذاً قولهم: «هو أَعْطَى منك» من: «أَعْطَى»، وقولهم: «هو أَوْلَى منك بالمعروف»، من «أَوْلَى».

ـ مُثْبَت، أي: غير منفيّ، فلا يُصاغ من «ما كتبَ» مَثَلاً.

ـ متصَرِّف، فلا يشتقّ من الجامد، نحو: «ليس» و«بئْسَ».

ـ معلوم، فلا يُصاغ من الفعل المجهول، وقد ورد شذوذاً: «هذا الكتاب أَخْصَرُ من ذاك» (من «اخْتُصِر»)، وقولهم: «عُدنا والعَوْدُ أحمدُ» (من «يُحمد العَوْدُ»).

ـ تامّ، فلا يُصاغ من الفعل الناقص، نحو: «كان» و«كاد».

ـ قابل للتفاضل، فلا يُصاغ من «مات»[٤].

ـ غير دالّ على لون، أو عيب، أو حلية، نحو:

---

(١) في أصول اللغة ٢/١٩٦.

(٢) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٩.

(٣) الحَوَر: شدّة بياض العينين وشدة سوادهما.

(٤) أمّا إذا أُريد بالموت الضعف أو البلادة على سبيل المجاز، فإنّه يجوز اشتقاق اسم التفضيل منه، نحو: «فلان أموت من فلان»، أي: أضعف، أو أبلد منه.

«سَودَ» و«عَوِرَ» و«كَحلَ»، وهذا عند البصريِّين، أمّا الكوفيّون فيُجيزون التفضيل من البياض والسَّواد خاصَّة، ومذهبهم هو الصَّحيح.

وإذا أُريد صوغ اسم التفضيل ممّا لم يستوفِ الشروط، يُؤتَى بمصدره منصوباً بعد «أَشَدّ»، أو «أكثر»، أو نحوهما، نحو: «سعيد أَشَدُّ إيماناً من زُهير».

وقد رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة أن يُخفَّف من شروط صوغ أفعل التفضيل، وجاء في قراره:

«١ ـ بين التعجّب والتفضيل وحدة في المعنى واللفظ، أوجبت اشتراكهما في شروط الصوغ، وليس أحدهما في ذلك مقيساً على الآخر.

٢ ـ ناقشت اللجنة الأمثلة التي أوردها صاحب البحث المحال من المؤتمر إلى اللجنة، مناقضة لبعض الشروط، وعددها أربعون. ردّت اللجنة منها إلى الشروط المتّفق عليها أو المختلف فيها بين النحاة تسعة وعشرين مثالاً، وهي في مذكرة الأستاذ الخولي.

٣ ـ اختلاف النحاة في بعض الشروط لصوغ أفعل التفضيل يتيح للجنة أن تقرر ما يأتي:

أ ـ التخفّف من شرط تجرّد الفعل الثلاثي، وفاقاً لسيبويه والأخفش (انظر: ابن يعيش: ج ٦، ص ٩٢). وتشترط اللجنة أمن اللبس.

ب ـ التخفّف من شرط البناء للمعلوم، أخذاً بقول ابن مالك في صوغه من المبنيّ للمجهول إذا أُمن اللبس (انظر: التسهيل. ص ٤٠؛ وجمع الجوامع ج ٢. ص١٦٦).

ج ـ التخفّف من شرط كون الفعل تامًّا، أخذاً بقول الكوفيِّين في صوغ التعجّب من الناقص (انظر: ابن عقيل على الألفية وجمع الجوامع. ج ٢، ص ١٦٦).

د ـ التخفّف من شرط ألاّ يكون الوصف منه على «أَفْعَلَ فَعْلاء»، وهو ما يكون في الألوان والعيوب، أخذاً بقول الكوفيين والكسائيّ وهشام والأخفش (انظر: جمع الجوامع. ج ٢ ص ١٦٦).

هـ ـ التخفّف من شرط عدم الاستغناء عنه بمصوغ من مرادفه؛ لأنّ من النحاة من تركه، ومن ذكره لم يورد له إلاّ مثالاً واحداً.

وبذلك يتمّ التخفّف من أكثر الشروط، فلا يبقى منها إلاّ ما اتفق عليه النحاة وهو:

أ ـ أن يكون فعلاً ثلاثيّ الأصول، مجرّداً أو مزيداً، سواء أكان هذا الفعل مسموعاً، أم صِيغَ بمقتضى قرار المجمع في تكملة مادة لغويّة، وفي الاشتقاق من أسماء الأعيان.

ب ـ أن يقبل التفاضل.

ج ـ أن يكون مثبتاً.

د ـ أن يكون متصرّفاً»[1].

٤ ـ أحوال اسم التفضيل: لاسم التفضيل حالات أربع: ١ـ تجرّده من «أل» والإضافة. ٢ـ اقترانه بـ«أل». ٣ـ إضافته إلى معرفة. ٤ـ إضافته إلى نكرة.

أـ تجرده من «أل»: في هذه الحالة يَلتزم الإفراد

---

(١) في أصول اللغة ١/ ١٢١ ـ ١٢٢؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٦.

والتذكير[١]، وتدخل «مِن» على المفضّل عليه وجوباً، نحو: «زيد أجمل من سعيد»، و«زينب أفضل من فاطمة»، و«المجتهدون أفضل من الكسالى». ويجوز حذف «مِنْ» مع المفضَّل عليه لفظاً لا معنًى، نحو الآية: ﴿وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧]، أي: خيرٌ من الحياة الدنيا، وأبقى منها. ويجب هنا تأخير «مِنْ» ومجرورها على «أفعل التفضيل»، فلا يجوز: «من زيدٍ سميرٌ أفضل»؛ أمّا إذا كان المفضّل عليه اسم استفهام، أو مُضافاً إلى اسم استفهام، فتقديم «مِنْ» ومجرورها واجب، وذلك لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام، نحو: «مِمَّن أنت أفضل»؟ و«فلان مِن ابنِ مَنْ أفضل»؟ وقد ورد التقديم شذوذاً في الشّعر، نحو قول الشاعر (من الطويل):

وإنَّ عَنـاءً أنْ تُـنَـاظِـرَ جـاهـلاً
فَيَحْسَبَ ـ جَهْلاً ـ أنَّه منك أعْلَمُ

والأصل: أنَّه أَعْلَم منك.

ب ـ المقترن بـ «ألْ»: وحكمه المطابقة لِما قبله إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، وامتناع وَصْلِهِ بـ «مِنْ»[٢] الجارَّة للمُفضَّل عليه[٣]، نحو: «هو الأفضل»، و«هما الأفضلان»، و«هم الأفضلون، أو الأفاضل»[٤]، و«هي الفُضلى»، و«هُنَّ الفُضْلَيات».

ج ـ المضاف إلى نكرة: وحكمه الإفراد والتذكير في جميع الحالات، ووجوب حذف «مِن» الجارَّة للمفضَّل عليه[٥] مع مجرورها، نحو: «هذا أجْمَلُ رجلٍ»، و«هذان أجمل رجلين»، و«هؤلاء أجمَلُ رجالٍ»، و«هذه أجمل امرأةٍ»، وهاتان أجملُ امرأتين». ويُشترط هنا أن يكون «المفضَّل» جزءاً من المفضَّل عليه، فلا يجوز نحو: «زيد أفضل النساءِ».

د ـ المضاف إلى معرفة: حكمه حذف «مِن» الجارة للمفضّل عليه مع مجرورها، وجواز إفراده وتذكيره كالمضاف إلى نكرة، أو مطابقته لما قبله إفراداً وتثنيةً وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، كالمقترن بـ «ألْ». وقد اجتمع الاستعمالان في الحديث الشريف: «ألا أخبرُكُم بأحبِّكم إليّ، وأقربكم منِّي مجالسَ يومَ القيامةِ، أحاسنُكم أخلاقاً، الموطّئون أكنافاً، الذين يألفون ويُؤلفون». والأفصح التزام الإفراد والتذكير.

ويُشترط هنا أن يكون «المفضَّل» بعضاً من

(١) أمّا إذا لم تكن الغاية من استعمال «اسم التفضيل» المفاضلة، فإنّه يجوز تأنيثه مع المؤنّث، نحو قول العروضيّين: «فاصلة صُغرى وكُبرى»، أي: صغيرة وكبيرة.

(٢) وقد شذّ وصله بـ «من» في قول الشاعر (من السريع):

ولَسْتُ بالأكْثَرِ منهم حصًى وإنَّما العِزَّةُ للكاثِرِ

(٣) أمّا «منْ» الجارة لغير المفضّل عليه، فتجيء، نحو قول الشاعر (من الخفيف):

فهُمُ الأقْربونَ مِنْ كُلِّ خيرٍ وَهُمُ الأبْعَدونَ عَنْ كُلِّ ذمِّ

فـ «مِنْ» هنا للتعدية؛ لأنّ «الأقرب»، و«الأبعد» يحتاجان إلى معمول مجرور بـ «من» أو «عن» كفعلهما: «قُرب» و«بُعد».

(٤) يجوز جمع «أفعل» على «أفاعل» كما قرّر مجمع اللغة العربية القاهري.

(٥) أمّا «مِنْ» التي للتعدية، فتُذكَر، نحو: «أبي أقربُ الناس منّي».

«المفضَّل عليه». أمّا إذا كان اسم التفضيل عارياً من معنى المفاضلة، فإن مطابقته تصبح واجبة، وعندئذٍ يجوز ألاّ يكون المفضَّل بعضاً من «المفضَّل عليه»، نحو: «يوسف أفضل إخوتِه» (بمعنى أنه فاضلٌ فيهم، لا أنه يزيد عليه في الفضل)، فـ «يوسف» ليس جزءاً من إخوته.

٥ ـ ملحوظة: قد يأتي اسم التفضيل عارياً من معنى التفضيل، فيتضمَّن عندئذٍ معنى اسم الفاعل، نحو الآية: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]، أي: عالم بكم، أو معنى الصِّفَة المشبَّهة، نحو الآية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، أي: هو هَيِّنٌ عليه.

٦ ـ عمله: يرفع أفعل التفضيل الفاعل. وأكثر ما يرفع الضمير المستتر، نحو: «زيدُ أشْجَعُ من زِيادٍ»[١]، ولا يرفع الاسم الظاهر، إلاّ إذا صلح وقوع فعلٍ بمعناه موقعه، نحو: «ما رأيتُ طالباً أوقَعَ في نفسه النصيحةُ[٢] منها في نفس زيدٌ»، ونحو: «ما رأيتُ طالباً أوقَعَ في نفسه النصيحة[٢] كزيد»، ونحو: «ما رأيتُ كنَفْس زيد أوقَعَ فيها النصيحةُ»، ونحو: «ما طالبٌ أحْسَنَ به المعروفُ كزيدٍ»، فإنّه يصحّ القول: «ما رأيتُ طالباً تقعُ النصيحةُ في نفسه كزيد»، و«ما طالب يحسُنُ به المعروفُ كزيد».

وقد يرفَعُ أفعلُ التفضيل الاسم الظاهر، وإنْ لم يصلح وقوع فعل موقعه، وذلك في لغة قليلة، فتقول على هذه اللغة: «مررتُ برجلٍ أكْرَمَ منه أبوهُ». والأفضل أن يُرفع «أكرم» على أنّه خبر مقدَّم، و«أبوه» مبتدأ مؤخَّر. وتكون جملة المبتدأ والخبر صفةً لِـ «رجل».

وقد قرَّر مجمع اللغة العربية في القاهرة بشأن عَمَل أفعل التفضيل ما يلي:

«أ ـ يعمل اسم التفضيل في الظرف والجار والمجرور والحال والتمييز باطّراد اتفاقاً مع جمهرة النحاة.

ب ـ يرفع الضمير المستتر اتفاقاً مع جمهرتهم أيضاً.

ج ـ يرفع الضمير البارز والاسم الظاهر، جَرْياً مع ما حكاه سيبويه من قولهم: «مررتُ برجلٍ أفْضَلَ منه أبوه»[٣].

٧ ـ جمعه وتأنيثه: قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة جواز جمع أفعل التفضيل المقترن بالألف واللام على الأفاعِل، وكذلك المضاف إلى المعرفة، وجواز تأنيثهما أيضاً. وجاء في قراره:

«يختلف النحاة في جمع التفضيل المقترن بالألف واللام على الأفاعل، وفي تأنيثه على الفُعْلى، فمنهم من ذهب إلى أن جمعه على الأفاعل وتأنيثه على الفُعْلى مقصوران على السماع، ومنهم من ذهب إلى أن ذلك قياسيّ، مستندين إلى أنّ اقترانه بـ «أل» يبعده عن الفعلية، من حيث إنّ الأفعال لا تدخلها الألف واللام، وذلك يدنيه من الاسمية.

ولما كان هذا الرأي أقرب إلى التيسير، فإنّ اللجنة تقرّر أنه يجوز جمع أفعل التفضيل

(١) فاعل «أشجع» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو» يعود إلى «زيد».
(٢) «النصيحةُ»: فاعل اسم التفضيل «أوقع».
(٣) في أصول اللغة ١/ ١٣٤؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٧.

المقترن بالألف واللام على الأفاعل، ويلحق به في ذلك المضاف إلى المعرفة، وأنه يجوز تأنيثهما على الفعلى»(١).

٨ ـ صَرْفه في ضرورة الشعر: اختلف الكوفيون والبصريون في جواز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر(٢)، فقد «ذهب الكوفيون إلى أن «أَفْعَلَ مِنْكَ» لا يجوز صَرْفُه في ضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه في ضرورة الشعر.

أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن «مِنْ»، لما اتصلت به، منعت من صرفه لقوة اتصالها به، ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظٍ واحدٍ، نحو: «زَيْدٌ أفضلُ من عَمرٍو»، و«هِنْدٌ أفضلُ مِن دعدٍ»، و«الزيدَان أفضلُ مِنَ العَمْرَين»، و«الزَّيدُونَ أفضلُ مِنَ العَمْرِينَ»، وما أشبه ذلك؛ فدلّ على قوة اتصالها به؛ فلهذا قلنا: لا يجوز صرفه.

ومنهم من تمسَّك بأن قال: إنما قلنا ذلك، لأن «مِنْ» تقوم مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة؛ فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة. وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة؛ لأنهما دليلان من دلائل الأسماء، فاستغني بأحدهما عن الآخر.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنه يجوز صرفه؛ لأن الأصل في الأسماء كلّها الصرف، وإنما يُمْنَع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل. فإذا اضطر الشاعر، رَدَّها إلى الأصل، ولم يعتبر تلك الأسبابَ العارضة التي دخلت عليها، قال أبو كبيرٍ الهذليّ (من الكامل):

مِمَّن حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ
حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ(٣)

فصرف «عَواقِد» وهي لا تنصرف؛ لأنه ردها إلى الأصل. وقال النابغة (من الكامل):

---

(١) في أصول اللغة ١/ ١٥١؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٢، ٣٠٧.

(٢) انظر في هذه المسألة:
ـ المسألة التاسعة والستين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف».
ـ شرح الأشموني مع حاشية الصبان عليه ٣/ ٢٣٣.
ـ شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٨٦.
ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي في خزانة الأدب ٨/ ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٢٧، ٢/ ٩٦٣؛ وشرح المفصل ٦/ ٧٤؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٧٥؛ والكتاب ١/ ١٠٩؛ ولسان العرب ١١/ ٦٨٨ (هبل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٥٨؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٦.
اللغة: حملن: الضمير يعود إلى النساء وإن لم يجر لهن ذكر. الْحُبُك: الطرائق. النطاق: الإزار، ما تشده المرأة في حقوها. شَبَّ: قوي وترعرع. المُهَبَّل: المدعو عليه بالهبل، وهو الثكل، وقيل: هو المعتوه الذي لا يتماسك.
المعنى: إن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم وهن غير مستعدات للفراش فنشأ محموداً مرضيًّا.

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ ولَيَدْفَعَنْ
جَيْشٌ إليكَ قَوَادِمَ الأَكْوارِ[1]

فصرف «قصائد» وهي لا تنصرف؛ لأنه ردها إلى الأصل، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرةً في أشعارهم.

والذي يدلّ على هذا أنّ ما لا أصل له في الصَّرْف ودخول التنوين لا يجوز للشاعر أن ينوّنه للضرورة؛ لأنّه لا أصل له في ذلك، فيرده إلى حالة قد كانت له. فإذا ثبت هذا، فنقول: «أفعل منك» اسمٌ، والأصلُ فيه الصرفُ، وإنما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف، فصار بمنزلة «أحمر». وكما وقع الإجماع على أنّ «أَحْمَرَ» يجوز صَرْفه في ضرورة الشعر ردًّا إلى الأصل، فكذلك «أفعل منك»، ثم إذا جاز عندكم في ضرورة الشعر تركُ صَرْفِ ما أصله الصرفُ ـ وهو عدولٌ عن الأصل إلى غير أصل ـ فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف، وهو رجوع عن غير أصل إلى أصْلٍ؟ وهل مَنْعُ ذلك إلا رفض القياس، وبناء على غير أساس؟

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا قولهم: إنّ «مِنْ»، لما اتصلت به، منعت من صرفه»، قلنا: هذا باطل؛ لأن اتصال «مِنْ» ليس له تأثير في منع الصرف، وإنما المؤثّر في منع الصرف وَزْنُ الفعل والوَصْفُ. والذي يدلّ على ذلك أنهم قد قالوا: «زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ، وشرّ مِنْكَ»، فيصرفون مع اتصال «مِنْ» به، ولم يمنعوهما الصرفَ مع دخول «مِنْ» عليهما واتصالهما بهما. ولو كان كما زعموا، لوجب أن لا ينصرفا لاتصال «مِنْ» بهما. فلما انصرفا مع اتصال «من» بهما، دلّ على أن اتصالها بهما لا أثر له في منع الصرف، وإنما المؤثّر في منع الصرف وَزْنُ الفعل والوصفُ.

والذي يدلّ على صحّة هذا أنه لما زَال وزنُ الفعل من «خَير مِنْكَ»، و«شرّ مِنْكَ»، انصرف؛ لأن الأصل: «أَخْيَرُ منك»، و«أَشْرَرُ منك»؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة منهما لكثرة الاستعمال، وأدغموا إحدى الراءين في الأخرى من قولهم: «شَرٌّ مِنْكَ»؛ لئلاّ يجتمع حرفان متحرِّكان من جنس واحد في كلمة واحدة؛ لأن ذلك مما يستثقل في كلامهم. فلما نقصا عن وزن الفعل، بقي فيهما علّة واحدة، وهي الوصف، فَرُدَّا إلى الأصل، وهو الصرف؛ لأنّ العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف الذي هو الأصل.

وأما قولهم: «إنه لا يثنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنَّث؛ لاتصال «مِنْ» به»، قلنا: إنما لم يُثَنَّ ولم يجمع ولم يؤنَّث لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه لم يُثَنَّ ولم يجمع ولم يؤنَّث، لأنه تضمَّن معنى المصدر؛ لأنك إذا قلت: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ»، كان معناه: فضلُ زيدٍ يزيدُ عَلى فضلك؛ فجعل موضع «يزيدُ فضله» «أَفْضَلُ»، فتضمن معنى المصدر والفعل معاً، والفعل والمصدر مذكران، ولا تدخلهما تثنية ولا جمع، فكذلك ما تضمنهما.

والوجه الثاني: أنه لم يثنَّ ولم يجمع ولم

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٩؛ والكتاب ٣/ ٥١١؛ والمنصف ٢/ ٧٩؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٤٧؛ والمقتضب ١/ ١٤٣، ٣/ ٣٥٤.
المعنى: وستأتيك قصائدي كوابل من سماءٍ لن تجد بها إلا الإساءة والاستخفاف.

يؤنَّث، لأنه مضارع للبعض الذي يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد.

والوجه الثالث: إنما لم يثنَّ ولم يجمع، لأن التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني، و«أَفْعَلُ» اسم مركَّب يدلّ عَلى فعل وغيره، فلم يجز تثنيته ولا جمعه، كما لم يجز تثنية الفعل ولا جَمْعُه، لما كان مركَّباً يدلُّ على معنى وزمان، وإنما فعلت العرب ذلك اختصاراً للكلام، واستغناءً بقليل الكلام عن كثيره، ولم يجز تأنيثه لما ذكرنا من تضمّنه معنى المصدر، والمصدر مذكَّر، ثم على أصلكم إنما وُحِّد «أَفْعَلُ»، لأنه جرى مجرى الفعل؛ ولهذا كانت إضافته غير حقيقية.

وأما قولهم: «إنَّ «مِنْ» تقوم مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة»، قلنا: لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يدخله الجر في موضع الجرّ، كما إذا دخلته الإضافة، فلما أجمعنا على أنه لا ينصرف، ويكون في موضع الجرّ مفتوحاً كسائر ما لا ينصرف، دلّ على فساد ما ذهبتم إليه.

وأما قولهم: «إنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء»، قلنا: لا نسلّم أنه إنّما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء، وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لوجهين:

أحدهما: أن الإضافة تدلّ على التعريف، والتنوين يدلّ على التنكير، فلو جوَّزنا الجمع بينهما، لأدّى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير في كلمة واحدة، وهما ضدّان، والضدّان لا يجتمعان.

والوجه الثاني: أنّ الإضافة علامة الوصل، والتنوين علامة الفصل؛ فلو جوَّزنا الجمع بينهما، لأدّى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل في كلمة واحدة، وهما ضدّان لا يجتمعان.

وما ذهبوا إليه من التعليل يبطل بحرف الجرّ مع لام التعريف؛ فإنهما يجوز اجتماعهما، نحو: «مررت بالرجل»، وإن كانا دليلين من دلائل الأسماء، إلى غير هذين الدليلين من دلائل الأسماء، والله أعلم»[1].

* * *

قال ابن مالك في ألفيّته:

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ... أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ ... لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا ... تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا

وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ ... أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ ... لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَدِّمَا

كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى ... إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٥ ـ ٢٩.

وَرَفْـعُـهُ الـظَّـاهِـرَ نَـزْرٌ وَمَـتَـى
عَـاقَـبَ فِـعْـلاً فَـكَـثِـيـراً ثَـبَـتَـا
كَـلَـنْ تَـرَى فِـي الـنَّـاسِ مِـنْ رَفِـيـقِ
أَوْلَـى بِـهِ الْـفَـضْـلُ مِـنَ الـصِّـدِّيـقِ

* * *

للتوسُّع انظر:

- «في أفعل التفضيل». أمين الخولي. البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثانية والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٥ م). ص ٢٢٧ـ ٢٤٤.
- «في صوغ أفعل التفضيل». محمد شوقي أمين. البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثانية والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٥ م). ص ٨٢ـ ٩٤.
- «إحدى مسائل اسم التفضيل». عطية الصوالحي. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ج ٢١ (١٩٦٦ م). ص ٦٩ـ ٧١.
- «تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحويّ فاسد». البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثلاثين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٦٣ـ ١٩٦٤). ص ٥٧ـ ٧٨.

أَفْعُل

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، وأحد أوزان جمع التكسير التي للقلّة، ويطّرد في:

١ ـ الاسم (أي: ما ليس بوصف) الثلاثيّ الذي على وزن «فَعْل» الصحيح الفاء والعين غير المضاعف، نحو: «بحْر أبحر ـ نفْس أنفُس ـ ظبْي أظْبِ». وقد شذَّ «أوجه، أعين، أكفّ» جمع «وجه، عين، كفّ».

٢ ـ الاسم (أي: ما ليس بوصف) الرباعيّ المؤنّث تأنيثاً معنوياً (أي: بغير علامة تأنيث ظاهرة)، وقبل آخره حرف مدّ، نحو: «ذراع أذرُع ـ يمين أيمُن». وقد شذَّ مجيئه من المذكَّر في «أشهُب، أغرُب، أجنُن، أعتُد» جمع «شهاب، غُراب، جنين، عتاد».

أَفْعِلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الثّلاثيّ المزيد بحرف «أَفْعَلَ»، نحو: «أكرِمْ».

انظر: فعل الأمر، والفعل الثّلاثيّ المزيد بحرف.

أَفْعِلْ به

هي الصِّيغة الثانية لإنشاء التعجُّب.

انظر: التعجّب، الرقم ٢.

أَفْعِلٌ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد بحرف، نحو: «أَصْبِع»، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

أُفْعُلْ

وزن فعل الأمر للمضارع «يَفْعُلُ»، نحو: «كَتَبَ، يَكْتُبُ، أُكْتُبْ».

انظر: فعل الأمر، والفعل المضارع

أُفْعُلَّ

وزن الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الثّلاثيّ المزيد بحرفين «اِفْعَلَّ»، نحو: «أُسْوُدَّ».

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، والفعل الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

أُفْعُلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجئ إلاّ اسماً، نحو: أُبْلُمٌ

(خوص المقل)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

أُفْعُلٌّ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجىء إلاّ اسماً نحو: «أُتْرُجٌّ» (ثمر يشبه الليمون).

أُفْعِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الثّلاثيّ المزيد بحرف «أَفْعَلَ»، نحو: «أُكْرِمَ».

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، والفعل الثلاثيّ المزيد بحرف، و«أَفْعَلَ».

اِفْعَلْ

وزن فعل الأمر من الفعل المضارع «يَفْعَلُ»، نحو: «اِشْرَبْ».

انظر: فعل الأمر، والفعل المضارع.

اِفْعَلَّ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثلاثيّ المزيد فيه حرفان، ومن معانيه:

١ ـ الدلالة على الدخول في الصِّفة، نحو: «احمرَّ»، أي: دخل في الحُمْرة.

٢ ـ المبالغة، نحو: «اسودَّ الليلُ»، أي: اشتدَّ سوادُه.

ومصدره «افعلال»، نحو: «احمرَّ احمراراً». ويأتي غالباً للدلالة على قوة اللون أو العيب، ولا يكون إلا لازماً (غير متعدٍّ).

وهو أيضاً وزن فعل الأمر من «افْعَلَّ»، نحو: «احْمَرَّ».

وانظر: الفعل الماضي، وفعل الأمر، والفعل الثلاثيّ المزيد بحرفين.

إِفْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجئ إلاّ اسماً؛ نحو: «إِصْبَعٌ».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

إِفْعَلٌّ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «إِزْفَلَّة» (الخفّة)، وصفةً، نحو: «إِرْزَبٌّ» (القصير).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

اِفْعِلْ

وزن فعل الأمر من المضارع «يَفْعِل»، نحو: «اِجْلِسْ».

انظر: فعل الأمر، والفعل المضارع.

إِفْعِلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحَرف، ولم يجِيء إلاّ اسماً، نحو: «إِصْبِعٌ».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

أَفْعَلَى

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، ويكون اسماً، نحو: «أَجْفَلَى» (الدعوة العامّة إلى الطعام)، وقيل: لا يُحفَظ غيره.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث المقصورة.

أُفْعَلَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد

بحرفين، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: «أُرْبَعَى» (الأربعاء).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث المقصورة.

إِفْعَلَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة. ولم يَجِيءْ إلاّ اسماً، نحو: «إِيجَلَى» (اسم موضع).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث المقصورة.

إِفْعِلَّى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: «إِيجِلَّى» (اسم موضع).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث المقصورة.

أَفْعَلاء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، نحو: «أَرْبَعاء»، وقيل: لم يُسمَع غيره.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث الممدودة.

أَفْعُلاء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، نحو: «أَرْبُعاء»، وقيل: لم يُسمع غيره.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث الممدودة.

أَفْعِلاء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، نحو: «أَرْبِعَاء»، والغالب فيه أن يأتي وزناً من أوزان جمع التكسير الذي للكثرة، نحو: «أَصْدِقاء».

ويَطَّرد في الوصف الذي على وزن «فَعيل» المعتلّ اللام، أو المضاعَف، نحو: «غنيّ أغنياء ـ نبيٌّ أنبياء ـ شديد أشدَّاء».

وممّا سُمِع على هذا الوزن جمع «نصيب، عشير (أي: العشر)، خميس، ربيع»، فقيل: «أَنْصِباء، أَعْشِراء، أخمساء، أربعاء».

وانظر: الاسم الثُّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة «ع»، وألف التأنيث الممدودة.

اِفْعِلال

وزن مصدر الفعل الثّلاثيّ المزيد بحرفين «اِفْعَلّ»، نحو: «اسْوَدَّ اسْوِداداً».

انظر: المصدر، والفعل الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

اِفْعِلاّل

وزن مصدر الفعل الرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَلَلَّ»، نحو: «اطمَأَنَّ اِطمِئْناناً»، والفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَلَلّ»، نحو: «اِبْيَضَضَّ اِبْيِضاضاً»[1]،

(١) الفرق بين «ابيضَضَّ» و«اطمأنَّ» أنَّ لامين من لامات «ابْيَضَضَّ» زائدتان في حين أنَّ لاماً واحدة من «اِطْمَأَنَّ» زائدة.

وللفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَلَّلَ»، نحو: «اِخْرَمَّسَ اِخْرِمّاساً» (سكت).

أَفْعَلان

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولم يجِيء إلاّ صفةً، نحو: «أَنْبَخان» (أي: مُسْتَرْخٍ)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

أُفْعُلان

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ويكون اسماً، نحو: «أُرْجُوان»، وصفةً، نحو: «أُلْعُبان» (الكثير اللعب).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

إِفْعِلان

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ويكون اسماً، نحو: «إِسْحِمان» (اسم جبل)، وصفةً، نحو: «ليلَة إِضْحِيانَةٌ» (أي: لا غيم فيها)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

أَفْعِلاوَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة نحو: «أَرْبِعاوَى» (ضرب من مشي الأرنب).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، وألف التأنيث المقصورة.

أُفْعُلاوَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، نحو: «أُرْبُعاوَى» (ضرب من الجلوس).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف.

أَفْعِلَة

وزن من أوزان جمع التكسير الذي للقلّة.

انظر: جمع التكسير، الرقم ٤، الفقرة «ب».

أُفْعُلِلَّ

وزن الماضي المجهول من الفعل الرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَلَلَّ»، نحو: «اُطْمُئِنَّ»، وللماضي المجهول من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «افْعَلَلَّ»، نحو: «اُبْيُضِضَّ»[1].

انظر: الفعل الماضي المبني للمجهول، والفعل الرّباعيّ المزيد بحرفين، والملحق بـ «اِفْعَلَلَّ».

أُفْعُلِّلَ

وزن الماضي المجهول من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَلَّلَ»، نحو: «اُخْرُمِّسَ» (سُكِتَ).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، والملحق بـ «افْعَنْلَلَ».

اِفْعَلَلَّ

وزن من وزني الفعل الرّباعيّ المزيد

---

(١) الفرق بين وزني «اِطْمَأَنَّ» و«اِبْيَضَضَّ» أنّ لامين من لامات «اِبْيَضَضَّ» مزيدتان في حين أنّ لاماً واحدة من «اِطْمَأَنَّ» مزيدة.

بحرفين، نحو: «اِطْمَأَنَّ»، ووزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، نحو: «اِبْيَضَضَّ». ويبنى للمبالغة، نحو: «اقشعرَّ»، و«اكفهرَّ»، أو للمطاوعة، نحو: «طَمْأَنْتُه فاطمأنَّ». ويُبنى المصدر منه على وزن «افْعلاّل»، نحو: «اطمأنّ اطمِئناناً».

وانظر: الفعل الرّباعيّ المزيد بحرفين، والملحق بـ «افْعَنْلَلَ».

اِفْعَلَّلَ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، نحو: «اِخْرَمَّسَ» (سكتَ).

انظر: الفعل الماضي، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ».

اِفْعَلِّلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الماضي الثّلاثيّ الملحق بالرُّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَلَّلَ»، نحو: «اِخْرَمِّسْ» (اسكتْ).

انظر: فعل الأمر، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ».

اِفْعَلِلَّ

وزن فعل الأمر من الفعل الماضي الرُّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَلَلَّ»، نحو: «اِطْمَئِنَّ»، ومن الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرُّباعي المزيد بحرفين «اِفْعَلَلَّ»، نحو: «اِبْيَضِضَّ»[1].

انظر: الفعل الرُّباعي المزيد بحرفين، والملحق بـ «اِفْعَلَلَّ».

«أَفْعَلَه» و«فَعَّلَه» بمعنى «فَعَلَه»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة مجيء «أَفْعَلَه» و«فَعَّلَه» بمعنى «فَعَلَه»، وجاء في قراره:

أ ـ في مجيء الهمزة مع الفعل المتعدّي بمعناه: «يرى المجلس أن الصرفيين يقولون: إن «أَفْعَلَه» قد يكون بمعنى «فَعَلَه»، وقد علَّلَ الرضيّ الزيادة بأنها لمعنى، وإن لم يكن إلا التأكيد، وفي اللغة عشرات من الأفعال المتعدِّية بنفسها داخلة عليها الهمزة، دون أن يتغير أصل المعنى في الفعل. ولذلك يُجيز المجلس ما يشيع استعماله من ذلك، على أن تكون الهمزة لتقوية المعنى، وإفادة التأكيد».

ب ـ في مجيء التضعيف مع الفعل المتعدي بمعناه: «ينصّ الصرفيون على أن «فَعَّله» المضعَّف يجيء بمعنى «فَعَله»، مثل «قَطَّب وجهه» و«قَطَبَه»، و«قدّر الشيء» و«قَدَره»، و«زان البيتَ»، و«زيَّنَه»، ونظراً لهذا، ولأن المعجمات تذكر أفعالاً مضعَّفة، يقول اللغويون إن دلالتها، وهي مضعفة، كدلالتها وهي مجردة، يجيز المجلس ما يشيع استعماله من ذلك»[2].

اِفْعِمّال

وزن مصدر الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَمَّلَ»، نحو: «اِهْرَمَّعَ اهْرِمّاعاً» (أسرع).

انظر: المصدر، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ».

---

(١) انظر الهامش السابق.

(٢) في أصول اللغة ٣/ ٣١٣.

أُفْعُمِّلَ

وزن الفعل الماضي المبني للمجهول من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين: «اِفْعَمَّل»، نحو: «أُهْرُمِّعَ» (أُسْرِعَ).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، والملحق بـ«اِفْعَنْلَلَ».

اِفْعَمَّلَ

وزن من أوزان الفعل الثلاثيّ الملحق بالرباعيّ المزيد بحرفين، نحو: «اهْرَمَّعَ».

انظر: الملحق بـ«افْعَنْلَلَ».

اِفْعَمِّلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَمَّلَ»، نحو: «اِهْرَمِّعْ» (أسرعْ في المشي). انظر: الملحق بـ«اِفْعَنْلَلَ».

اِفْعَنْلِ

وزن فعل الأمر من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَنْلَى»، نحو: «اِحْرَنْبِ» (اِحْرَنْبَى الدِّيك: نفش ريشه، وتَهَيَّأَ للقتال).

انظر: فعل الأمر، والملحق بـ«اِفْعَنْلَلَ».

اِفْعَنْلَى

وزن من أوزان الفعل الماضي الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، نحو: «اِحْرَنْبَى» (اِحْرَنْبَى الدِّيك: نفش ريشه، وتَهَيَّأَ للقتال).

انظر: الفعل الماضي، والملحق بـ«اِفْعَنْلَلَ».

اِفْعِنْلاء

وزن مصدر الفعل الماضي الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، نحو: «اِحْرَنْبَى اِحْرِنْباءً» (اِحْرَنْبَى الدِّيك: نفش ريشه، وتَهَيَّأَ للقتال).

اِفْعِنْلال

وزن مصدر الفعل الرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَنْلَلَ»، نحو: «اِحْرَنْجَمَ اِحْرِنْجاماً» (ازدحم ازدحاماً)، وللفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، «اِفْعَنْلَلَ»، نحو: «اِقْعَنْسَسَ اِقْعِنْساساً»[1].

أُفْعُنْلِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَنْلَلَ»، نحو: أُحْرُنْجِمَ (أُزْدُحِمَ)، ومن الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، «افْعَنْلَلَ»، نحو: «أُقْعُنْسِسَ»[1] (تُؤُخِّرَ ورُجِعَ إلى الخلف).

اِفْعَنْلَلَ

وزن من وزني الفعل الماضي الرّباعيّ المزيد بحرفين، نحو: «اِحْرَنْجَمَ» (اِزْدَحَمَ)، ووزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، نحو: «اِقْعَنْسَسَ»[1] (تأخَّرَ ورجع).

وهذا الوزن يُبنى للمطاوعة، نحو: «حرجمتُ الإبل فاحرنجمتْ» (اجتمعت متراكمة)، وقد يكون للمبالغة والتوكيد، نحو:

(١) الفرق بين وزني «اِحْرَنْجَمَ» و«اِقْعَنْسَسَ» أنَّ إحدى لامي «اِقْعَنْسَسَ» مزيدة للإلحاق بخلاف «اِحْرَنْجَمَ» فإنّهما فيه أصليّتان.

«افْرنقَعَ القومُ» بمعنى: تفرَّقوا. وهذا الميزان نادر الاستعمال في لغتنا الحاضرة، ومصدره «افعِنْلال».

انظر: الفعل الرباعي المزيد بحرفين، والملحق بـ «افْعَنْلَلَ».

اِفْعَنْلِلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَنْلَلَ»، نحو: «اِحْرَنْجِمْ» (ازْدَحِمْ)، ومن الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، «اِفْعَنْلَلَ»، نحو: «اِفْعَنْلَلَ»، نحو: «اِقْعَنْسِسْ»[1] (تَأَخَّرْ وارجِعْ إلى الخلف).

انظر: فعل الأمر، والفعل الرّباعيّ المزيد بحرفين، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ».

أُفْعُنْلِيَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَنْلَى»، نحو: «أُسْتُلْقِيَ».

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ».

اِفْعِنْمال

وزن مصدر الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَنْمَلَ»، نحو: «اِهْرَنْمَعَ اِهْرِنْماعاً» (أسرع إسراعاً).

انظر: المصدر، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ».

أُفْعُنْمِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، «اِفْعَنْمَلَ» نحو: «أُهْرُنْمِعَ» (أُسْرِع في المشي).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ».

اِفْعَنْمَلَ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، نحو: «اِهْرَنْمَعَ» (أسرع في مشيه).

انظر: الفعل الماضي، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ».

اِفْعَنْمِلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الماضي الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، «اِفْعَنْمَلَ»، نحو: «اِهْرَنْمِعْ» (أَسْرِعْ).

انظر: فعل الأمر، والملحق بـ «افْعَنْلَلَ».

أُفْعُهِلَّ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، «اِفْعَهَلَّ»، نحو: «أُقْمُهِدَّ» (رُفِع رأسه).

انظر: الفعل الماضي المبني للمجهول، والملحق بـ «اِفْعَلَلَّ».

اِفْعَهَلَّ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، نحو: «اِقْمَهَدَّ» (رفع رأسه).

(١) انظر الهامش السابق.

انظر: الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين.

اِفْعَهِلَّ

وزن فعل الأمر من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَهَلَّ»، نحو: «اِقْعَهِدَّ» (ارفعْ رأسك).

انظر: فعل الأمر، والملحق بـ «اِفْعَلَلَّ».

اِفْعِهْلال

وزن مصدر الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَهَلَّ»، نحو: «اِقْمَهَدَّ اِقْمِهْداداً» (رفع رأسه).

انظر: المصدر، والملحق بـ «اِفْعَلَلَّ».

اِفْعِوّال

وزن مصدر الفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف «اِفْعَوَّل»، نحو «اجْلَوَّذَ اِجْلِوّاذاً» (اِجْلَوَّذَ البعير: أسرع).

انظر: المصدر، والفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

أُفْعُوعِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الثّلاثي المزيد بثلاثة أحرف «اِفْعَوْعَلَ»، نحو: «أُعْشُوشِبَ».

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، والفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

اِفْعَوْعَل

وزن من أوزان الفعل الماضي الثلاثيّ المزيد فيه ثلاثة أحرف، ويأتي لمعانٍ، منها:

١ ـ المبالغة والتوكيد، نحو: «اِخْشَوْشَنَ الشَّعْرُ»، أي: اشتدّت خشونته، ونحو: «اعشوشب المكان»، أي: كَثُرَ عشبُه.

٢ ـ الصَّيرورة، نحو: «احلولى الشيء»، أي: صار حُلْواً.

ويُبنى مصدره على وزن «افعيلال»، نحو: «اخشوشن اخشيشاناً». وإذا كان معتلّ الآخر، قُلبَ آخِره همزة، نحو: «احْلوْلى احْليلاءً».

وانظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

اِفْعَوْعِلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، نحو: «اِعْشَوْشِبْ».

وانظر: فعل الأمر، والفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

أُفْعُول

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «أُسلُوب»، وصفةً، نحو: «أُسْكُوب» (المسكوب).

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرفين.

أُفْعُوِلَّ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَوَلَّ»، نحو: «أُهْرُوِزَّ» (اِهْرَوَزَّ: ماتَ).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، والملحق بـ «اِفْعَلَلَّ».

أُفْعُوِّلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف «اِفْعَوَّل»، نحو: «اِجْلُوِّذَ» (اجْلَوَّذَ البعير: أسرع).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول،

والفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

إِفْعَوْلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «إِدْرَوْن» (المَغْلف)، وصفةً، ونحو: «أَزْمَوْل» (المُصَوِّت من الوعول وغيرها).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

اِفْعَوْلَّ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، نحو: «اِهْرَوْزَّ» (مات).

انظر: الفعل الماضي، والملحق بـ «اِفْعَلَلَّ».

اِفْعَوَّلَ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، نحو: «اِجْلَوَّذَ» (اِجْلَوَّذَ البعير: أسرع).

انظر: الفعل الماضي، والفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

اِفْعَوِّلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف «اِفْعَوَّلَ»، نحو: «اِجْلَوِّذْ» (أسْرِعْ).

انظر: فعل الأمر، والفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

اِفْعَوِلَّ

وزن فعل الأمر من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَوَلَّ»، نحو: «اِهْرَوِزَّ» (مُتْ).

ومصدره «اِفْعِوالّ». وأفعال هذا الوزن غير مستعملة اليوم.

وانظر: فعل الأمر، والملحق بـ «فَعْلَلَّ».

أُفْعولة

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، نحو: «أُكْذوبة».

للتوسُّع انظر:

«وزن أفعولة هل يتَّخذ أمثولة للقياس عليه؟». صلاح الدين الكواكبي. مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد ٤٦ (١٩٤٦ م)، ج ٣، ص ٥٩٩ـ ٦١٠.

اِفْعِيَّالٌ

وزن مصدر الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَيَّلَ»، نحو: «اِهْبَيَّخَ اِهْبِيّاخاً» (مشى مشيةً فيها تبختر).

انظر: المصدر، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ».

اِفْعِيعالٌ

وزن مصدر الفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف «اِفْعَوْعَلَ»، نحو: «اعْشَوْشَبَ إعْشِيشاباً».

انظر: المصدر، والفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

أُفْعُيِّلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَيَّل»، نحو: «أُهْبُيِّخ» (مُشِي مشيةً فيها تبختر).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ».

اِفْعَيَّلَ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين نحو: «اِهْبَيَّخَ» (مشى مشيةً فيها تبختر).

انظر: الفعل الماضي، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ».

اِفْعَيَّلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، «اِفْعَيَّلَ»، نحو: «اِهْبَيَّخْ» (امشِ مشيةً فيها تبختر).

انظر: فعل الأمر، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ».

إِفْعِيلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «إِكْلِيل»، وصفةً، نحو: «إِصْلِيت» (الشجاع الماضي في الحوائج).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

إِفْعِيلَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يجئ إلاّ اسماً، نحو: «إِهْجِيرَى» (الدَّأب والعادة)، و«إِجْرِيّا» (الخلق والطبيعة)، وقيل: لا يُحفظ غير هذين الاسمين.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث المقصورة.

إِفْعِيلاء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، نحو: «إِهجيراء» (الدَّأب والعادة).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، وألف التأنيث الممدودة.

اِفْعِيلال

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، ولم يجِيءْ إلاّ مصدراً، وهو مصدر للفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف «اِفْعالَّ»، نحو: «اِحْمارَّ اِحْمِيراراً»، وللفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْعَوَلَّ»، نحو: «اِهْرَوَزَّ اِهْرِيزازاً» (الأصل: اِهْرِوْزازاً، فقُلبت الواو ياءً لوقوعها بعد كسرة).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، والمصدر، والفعل الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين.

أَفَلا

لفظ مركّب من حرف الاستفهام (الهمزة)، وحرف الاستئناف (الفاء)، وحرف النفي («لا»).

انظر كلّ حرف في مادّته.

أُفْلُعِلَّ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْلَعَلَّ»، نحو: «أُزْلُعِبَّ» (ازلعبَّ السّحاب: كَثُف).

انظر: الفعْل الماضي المبنيّ للمجهول، والملحق بـ «اِفْعَلَلَّ».

اِفْلَعَلَ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، نحو:

«اِزْلَعَبَّ» («اِزْلَعَبَّ السَّحاب: كثُف»).

انظر: الفعل الماضي، والملحق بـ «اِفْعَلَّلَ».

إِفْلَعِلَّ

وزن فعل الأمر من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْلَعَلَّ»، نحو: «اِزْلَعِبَّ» (اِزْلَعَبَّ السحاب: كثُفَ).

انظر: فعل الأمر، والملحق بـ «اِفْعَلَّلَ».

إِفْلِعْلال

وزن مصدر الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْلَعَلَّ»، نحو: «اِزْلَعَبَّ اِزْلِعْباباً» (اِزْلَعَبَّ السَّحاب: كَثُف).

انظر: المصدر، والملحق بـ «اِفْعَلَّلَ».

الإفليليّ

= إبراهيم بن محمد بن زكريا (٤٤١ هـ/ ١٠٤٩ م).

أُفْمُعِلَّ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «افْمَعَلَّ»، نحو: «أُسْمُقِرَّ» (اسمَقرَّ اليوم: كان شديد الحرّ).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، والملحق بـ «اِفْعَلَّلَ».

إِفْمَعَلَّ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، نحو: «اِسْمَقَرَّ» (اِسْمَقرَّ اليوم: كان شديد الحرّ).

انظر: الفعل الماضي، والملحق بـ «اِفْعَلَّلَ».

إِفْمَعِلَّ

وزن فعل الأمر من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْمَعَلَّ»، نحو: «اِسْمَقِرَّ» («اسمَقرَّ اليوم: كان شديد الحرّ»).

انظر: فعل الأمر، والملحق بـ «اِفْعَلَّلَ».

إِفْمِعْلال

وزن مصدر الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْمَعَلَّ»، نحو: «اِسْمَقَرَّ اِسْمِقْراراً» (اِسمقرَّ اليوم: كان شديد الحرّ).

انظر: المصدر، والملحق بـ «اِفْعَلَّلَ».

أَفْنَعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «أَلَنْجَج» (عود البخور)، وصفةً، نحو: «أَلَنْدَد» (الألدّ)، وهو قليل فيهما.

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين.

أُفْوُعِلَّ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْوَعَلَّ»، نحو: «أُكْوُهِدَّ» (اِكْوَهَدَّ الفرخ: أصابه مثل الارتعاد، وذلك إذا زقَّه أبواه).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، والملحق بـ «اِفْعَلَّلَ».

إِفْوَعَلَّ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، نحو: «اكْوَهَدَّ» (اِكْوَهَدَّ الفرخ: أصابه مثل الارتعاد، وذلك إذا زَقَّه أبواه).

انظر: الفعل الماضي، والملحق بـ «اِفْعَلَّلَ».

إِفْوَعِلَّ

وزن فعل الأمر من الفعل الثّلاثيّ الملحق

بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْوَعَلَّ»، نحو: «اِكْوَهِدَّ» (اِكوَهَدَّ الفرخ: أصابه مثل الارتعاد، وذلك إذا زَقَّه أبواه).

انظر: فعل الأمر، والملحق بـ «اِفْعَلَلَّ».

اِفْوِعْلالٌ

وزن مصدر الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْوَعَلَّ»، نحو: «اِكْوَهَدَّ اِكْوِهْداداً» (اِكْوَهَدَّ الفرخ: أصابه مثل الارتعاد، وذلك إذا زَقَّه أبواه).

انظر: المصدر، والملحق بـ «اِفْعَلَلَّ».

اِفْوِنْعالٌ

وزن مصدر الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْوَنْعَلَ»، نحو: «اِحْوَنْصَلَ اِحْوِنْصالاً» (ثنى عنقه وأخرج حوصلته).

انظر: المصدر، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ».

اُفْوُنْعِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْوَنْعَلَ»، نحو: «اُحْوُنْصِلَ» (اِحْوَنْصَلَ الطائر: ثنى عنقه وأخرج حوصلته).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ».

اِفْوَنْعَلَ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين، نحو: «اِحْوَنْصَلَ» (احونصل الطائر: ثنى عنقه وأخرج حوصلته).

انظر: الفعل الماضي، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ».

اِفْوَنْعِلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين «اِفْوَنْعَلَ»، نحو: «اِحْوَنْصِلْ» (اِحْوَنْصَلَ الطائر: ثنى عنقه، وأخرج حوصلته).

انظر: فعل الأمر، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ».

الاقْتِباس

١ ـ في اللغة: مصدر الفعل «اقتَبَسَ». واقتَبَسَه ناراً، أو اقتَبس منه النار: أخذها منه. واقتَبَسَ منه العلم: أَخَذَه واستفاده.

٢ ـ في علم البديع: أن يُضَمِّن المتكلِّمُ كلامَه شيئاً من الكلام المقدّس، كالقرآن والحديث، والأسفار، نحو: لا تَطمعوا بالنزر من نيل البخيل «هيهاتَ هيهاتَ لِما تُوعَدون»، نحو: لن تنال مبتغاك «حتى يدخُلَ الجملُ في خرم الإبرة».

ومن أمثلته الشعريّة قول الحماسيّ (من الطويل):

إذا رُمْتُ عنها سلْوةً قالَ شافعٌ
من الحبِّ: ميعادُ السُّلُوِّ المقابرُ
سيبقَى لها في مُضْمَرِ القلْبِ والحشا
سَرائرُ وُدٍّ ﴿يوم تبلى السرائر﴾[1]

ومنه (من البسيط):

أَهْدَى إليكُمْ على بُعْدٍ تَحِيَّتَهُ
حَيُّوا بأحْسَنَ منها أو فَرِدُّوها

ومن لطائف هذا الباب، قول القاضي محيي

(١) [الطارق: ٩].

الدين بن عبد الظاهر في معشوقه المسمّى بـ «النسيم» (من الكامل):

إن كانَتِ العشّاقُ مِنْ أشْواقِهِمْ
جعلُوا النسيمَ إلى الحبيبِ رسولا
فأنا الّذي أتلو لهمْ ﴿يَـٰلَيۡتَنِي﴾
كنتُ ﴿ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا﴾

ومثله في الحسن قول شيخ شيوخ حماة المحروسة (من البسيط):

يا نَظْرَةً ما جلتْ لحُسْنِ طَلْعَتِه
حتّى انْقَضَتْ وأدامَتْني على وَجَلِ
عاتَبْتُ إنسانَ عَيْنِي في تَسَرُّعِهِ
فَقَالَ لي: ﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖۚ﴾

ومثله قوله (من السريع):

إنْ دمَّعتْ عيني فمنْ أجْلِها
بكَى على حاليَ مَنْ لا بكَى
أوقعَني إنسانُها في الهوَى
يا أيّها الإنسانُ ما غرَّكا[1]

ومنه قول القاضي محيي الدّين بن قرناص (من مجزوء الكامل):

إنَّ الّذين ترَحّلوا
نَزَلُوا بعينٍ باصِرَهْ
أنْزَلْتُهُمْ في مُقْلتي
﴿فإذا هُمُ بالسَّاهِره﴾

ومنه قول الشيخ جمال الدين بن نباتة (من الطويل):

وأغْيَدَ جارَتْ في القلوبِ لحاظُهُ
وأسْهَرَتِ الأجْفانَ أجفانُه الوَسْنَى
أجِلْ نظراً في حاجبَيْهِ وطرْفِهِ
تَرى السّحْرَ منْهُ ﴿قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ﴾

ومنه قول الشيخ زين الدين بن الوردي (من مجزوء الرمل):

رُبَّ فلاَّحٍ مليحٍ
قال: يا أهْلَ الفُتوَّهْ
كَفَلِي أضْعَفَ خَصْرِي
﴿فأعينوني بقوَّهْ﴾

ومنه قول الشيخ برهان الدين المعمار (من مخلع البسيط):

ابْنُ الجماليِّ ماتَ حقًّا
بَرَّحَ بي مَوْتُهُ وآذى
وَرُحْتُ أقرا عَلَيْهِ جَهْراً
﴿يَـٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا﴾

٣ ـ في الترجمة: النقل غير الحرفي.

٤ ـ في المسرحيَّة: تعديل أثر أدبيّ ليصبح صالحاً للمسرح أو السينما.

٥ ـ في الأدب: له عدّة معانٍ، منها:

١ ـ أن يُدخِل المؤلِّف كلاماً منسوباً لغيره وبنصِّه، وذلك للاستدلال أو لغيره، ويوضَع الكلام المُقْتَبَسُ عادةً بين علامتي التنصيص.

ب ـ تحديث أثر قديم، بتبسيط مفرداته وعباراته، أو بغير ذلك.

الاقتباس الاستهلاليّ

هو أن يضع المؤلِّف كلاماً مُقْتَبساً أو شعاراً قصيراً في صدر كتابه، أو في أول كل فصل من فصوله. وذلك كما فعلنا في كتابنا «فقه اللغة العربية وخصائصها» (بيروت، دار العلم للملايين. ط ٢، ١٩٨٧ م).

الاِقتدار

الاقتدار، في اللغة، مصدر الفعل «اقْتَدَرَ».

---

(١) ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]

واقْتَدَر على الشيء: قويَ عليه.

وهو، في علوم البلاغة: «أن يبرز المتكلم المعنى الواحد في عدة صور، اقتداراً منه على نظم الكلام وتركيبه، وعلى صياغة قوالب المعاني والأغراض، فتارة يأتي به لفظ الاستعارة، وطوراً يبرزه في صورة الإرداف، وآونة يخرجه مخرج الإيجاز، وحيناً يأتي به في ألفاظ الحقيقة». كقول امرئ القيس يصف الليل (من الطويل):

وليلٍ كَموج البحْرِ أرخى سدولَه
علَيَّ بأنواعِ الهمومِ ليبتلي
فقلْتُ له لمَّا تمطَّى بصُلْبه
وأرْدَفَ أعجازاً وناءَ بكَلْكَلِ

فإنه أبرز هذا المعنى في لفظ الاستعارة ثم تصرف فيه، فأتى به بلفظ الإيجاز، فقال (من الطويل):

فيا لكَ من ليلٍ كأنَّ نجومَه
بكلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

ثم تصرّف فيه، فأخرجه بلفظ الإرداف، فقال (من الطويل):

كأنَّ الثُّريّا عُلِّقَتْ في مَصَامِها
بأمراسِ كَتَّانٍ إلى صُمِّ جَنْدَلِ

ثم تصرف فيه فعبر عنه بلفظ الحقيقة، فقال (من الطويل):

ألا أيُّها اللَّيلُ الطَّويلُ ألا انْجلِ
بصبحٍ وما الإصباحُ منك بأمثلِ

الاقتراح في علم أصول النحو

كتاب في النحو للإمام جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السّيوطيّ (٨٤٩ هـ/ ١٤٤٥م - ٩١١ هـ/ ١٥٠٥ م)

وهو كتاب صغير في النحو، استمدّ موادّه إجمالاً من كتاب «الخصائص لابن جني»، كما يعترف المؤلّف في مقدّمة هذا الكتاب.

يتألّف الكتاب من مقدّمات وسبعة كتب (أبواب) على النحو التالي:

الكلام في المقدمات.
أصول النحو.
حدود النحو.
حد اللغة.
في مناسبة الألفاظ للمعاني.
الدلالات النحوية.
أقسام الحكم النحوي.
الرخصة وغيرها من أقسام الحكم النحوي.
قد يتعلق الحكم بشيئين.
هل بين العربي والعجمي واسطة؟
أقسام الألفاظ.
الكتاب الأول: في السّماع.
الاستدلال بالقرآن.
فيما عيب من قراءة حمزة وغيره.
الاحتجاج بالحديث النبوي.
ما يحتج به من كلام العرب.
السّماع مطّرد وشاذ.
الاحتجاج بأقوال الكفّار.
المسموع الفرد.
اللغات كلها حجّة.
علّة امتناع الأخذ عن أهل المدر.
العربي الفصيح يتنقل لسانه.
تداخل اللغات.
لا يحتجّ بكلام المولّدين.
الاحتجاج بشعر أو بنثر لم يعرف قائله.
إذا قال: حدثني الثقة.
الشاذ لا يهتم بتأويله.
لا يتأول ما كان لغة طائفة.

خاتمة: في اجتماع الأدلة.
الكتاب الرابع: في الاستصحاب
الكتاب الخامس: في أدلّة شتّى
الاستدلال بالعكس.
الاستدلال ببيان العلّة.
الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه.
الاستدلال بالأصول.
الاستدلال بعدم النظير.
الاستحسان.
الاستقراء.
الدليل المسمّى بالباقي.
الكتاب السادس: في التعارض والترجيح.
إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما.
ترجيح لغة على أخرى.
إذا تعارض شذوذ ولغة ضعيفة.
إذا تعارض قياسان.
إذا تعارض القياس والسّماع.
إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال.
في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر.
في تعارض الأصل والغالب.
في تعارض أصلين.
تعارض الاستصحاب مع دليل آخر.
في تعارض قبيحين.
إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه.
إذا تعارض المانع والمقتضى.
في القولين لعالم واحد.
فيما رجّحت به لغة قريش على غيرها.
في الترجيح بين مذهبي البصريين والكوفيين.
الكتاب السابع: في أوّل من وضع النحو.
في أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه.
شرط المستنبط.
طريقة ابن مالك.
إذا أدّاك القياس إلى شيء ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر.

* * *

والكتاب طُبع طبعات عِدَّة، منها:

- طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن. سنة ١٣١٠ هـ.
- طبعة دار المعارف بحلب بعناية وتصحيح عبد الرحمٰن يحيى اليماني، وسعيد عبد الله العمودي، وأحمد بن محمد اليمني.
- طبعة جروس برس، طرابلس (لبنان)، بعناية أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم. ط ١، ١٩٨٨ م.
- طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، بتحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي.

الاقْتراض

الاقتراض، في اللغة، مصدر الفعل «اقتَرَضَ». واقترض الشيء من فلان: أَخَذَ منه مالاً أو غيرَه على أن يرُدَّه إليه.

والاقتراض، في علوم اللغة، أن تتأثَّر لغةٌ بأخرى فتأخذ منها ألفاظاً، أو دلالات، أو تراكيب، أو أصوات، أو نحو ذلك. وغالباً ما يعود هذا التأثير إلى التجاور الجغرافيّ، أو الامتداد الثقافي، أو الغزو السياسيّ، أو التبادل الاقتصادي.

والاقتراض ظاهرة لغوية عامّة، إذ لا تكاد تخلو لغة من ألفاظ اقتَرَضَتْها من غيرها.

ومنهم من يقسم الاقتراض إلى قسمين: الاقتراض الداخلي، ويكون بفعل تأثُّر قبيلة بأخرى داخل لغة واحدة، كالتأثُّر والتأثير بين اللهجات العربية، والاقتراض الخارجي، ويكون بين لغتين مختلفتي الأرومة، كما بين العربية والفارسية.

الاقتراض اللغوي

انظر: الاقتراض.

اقتران اسمين

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة اقتران اسمين في تعبيرات محدثة، وجاء في قراره:

«١ ـ «مباحثات السادات حسين».

٢ ـ «طيران مصر السودان».

٣ ـ «قطار مصر اسكندرية».

درس المجمع هذه التعبيرات، ورأى أنّ النمط الأوّل منها ما فيه المفاعلية لا يحتاج إلى تأويل، لأنه مكوَّن من جملة فيها عامل ومعمول.

أما النمط الثاني والثالث ففي تخريجهما وجهان:

الوجه الأول: أنهما على تقدير حرف العطف.

الثاني: أن الاسمين المقترنين متضايفان»[1].

اقتران جواب الشرط بـ «إذا»

انظر: الشرط، الرقم ٣ (آخر الفقرة).

اقتران جواب الشرط بالفاء

انظر: الشروط، الرقم ٣.

الاقتِسام

انظر: القَسَم.

الاقتصاد

الاقتصاد، في اللغة، مصدر الفعل «اقتَصَدَ». واقْتَصَدَ في النَّفقة: توسَّط بين التَّقتير والتبذير. واقتصَدَ في أمره: استقامَ واعتدَلَ.

والاقتصاد، في علم المعاني، أنْ يكون المعنى المتدرج تحت العبارة على حسب ما يقتضيه المعبَّر عنه مساوياً له من غير زيادة، فيكون إفراطاً، ولا نقصان فيكون تفريطاً». كقوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٢ ـ ٥].

فهذه الأوصاف على نهاية الاقتصاد والتوسط من غير إفراط ولا تفريط.

ومنه قول الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين (من البسيط):

هذا الذي تَعْرِفُ البطحاءُ وَطْأَتَهُ ... والبيْتُ يَعْرِفُهُ والحِلُّ والحَرَمُ

هذا ابنُ خيرِ عِبادِ اللّه كلّهم ... هذا التَّقيُّ النقيُّ الطاهِرُ العَلَمُ

يكادُ يُمْسِكُهُ عِرفانَ راحته ... ركنُ الحطيمِ إذا ما جاء يَسْتَلِمُ

وقول البحتري (من الكامل):

فلَوَ انَّ مُشتاقاً تكلَّف فَوْقَ ما ... في وِسْعِه لَسَعى إليك المِنْبَرُ

---

(١) في أصول اللغة ٣/ ١٦١؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية في القاهرة. ص ٣٤٠.

الاقْتِصار

الاقتصار، في اللغة، مصدر الفعل «اقتصَرَ». واقتصَرَ على الشيء: اكْتَفَى به ولم يجاوِزه.

وهو، في علم النحو، الحَذْف اقتصاراً.

انظر: الحذف اقتصاراً.

الاقتصاص

الاقتصاص، في اللغة، مصدر الفعل «اقتَصَّ». واقتَصَّ أثَرَه: تَتَبَّعَه. واقتَصَّ عليه الحديث: رواه بدِقَّة.

وهو، في علم المعاني، «أنْ يقتصّ المتكلم قصة بحيث لا يغادر منها شيئاً في ألفاظ قليلة موجزة جداً، بحيث لو اقتصها غيره ممن لم يكن في مثل طبقته من البلاغة، أتى بها في أكثر من تلك الألفاظ. وأكثر قصص الكتاب العزيز من هذا القبيل، كقصة موسى ـ عليه السلام ـ في طه، فإن معانيها أتت بألفاظ الحقيقة تامة غير محذوفة، وهي مستوعبة في تلك الألفاظ. وقد رأت أكثر العلماء على تقديم الأعشى في اقتصاصه قصة السموأل في أدرع امرىء القيس الشاعر التي أودعها عنده، لما قصد قيصر، ووفاء السَّمَوْأل بها، حتى سلمها لأهل امرىء القيس، وبذل دونها دم ولده وهو يشاهده». (ابن أبي الإصبع: تحرير التحبير. ص ٤٥٩ ـ ٤٦٠).

ومن ذلك قول النابغة في اقتصاصه قصة الزرقاء للنعمان والتي منها (من البسيط):

فاحْكُمْ كَحُكْمِ فتاةِ الحيِّ إذْ نَظَرَتْ
إلى حمامٍ شراعٍ واردِ الثَّمَدِ

الاقْتِضاء

الاقتضاء، في اللغة، مصدر الفعل «اقتضى». واقتَضَى الأمرَ: استلزمه. واقتضى الحالُ كذا: استدعاه واستوجَبَه.

وهو، في فقه اللغة، دليلٌ استعان به علماؤنا القدامى في تحديد الدلالات المتقاربة، ويُراد به ما وضّحه أبو هلال العسكري في كتابه «الفروق اللغوية»، حيث ذهب إلى أنَّ كل اسمين يجريان على معنى من المعاني في لغة واحدة لا بُدَّ أن يكون كلٌّ منهما يقتضي ما لا يقتضيه الآخر، وإلاّ كان الثاني منهما فضلة لا حاجة إليه.

ومنه قول أبي العباس المبرد في تفسيره للآية الكريمة: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة: ٤٨]، «إنه عطف «شرعة» على «منهاج»؛ لأنَّ الشرعة لأوّل الشيء، والمنهاج لمعظمه ومتّسعه».

وانظر: الترادف.

الاقتضاب

الاقتضاب، في اللغة، مصدر الفعل «اقتَضَبَ». واقْتَضَبَ الشيءَ: قَطَعَه. واقْتَضَبَ الكلام: ارتَجَلَه.

وهو، في علم المعاني، وكما قال ابن الأثير «أن يقطع الشاعرُ كلامَه الذي فيه، ويستأنف كلاماً آخر غيره من مديح أو هجاء، أو غير ذلك، ولا يكون للثاني علاقة بالأول. وهو مذهب العرب ومن يليهم من المخضرمين، وأمّا المحدثون فإنّهم تصرّفوا في التخلّص، فأبدعوا فيه، وأظهروا منه كلّ غريبه».

وقال التنوخي: «وأمّا الاقتضاب، فالانتقال

من كلام إلى غيره بكلمة تدلّ على الانتقال من غير أن يُعلّق بعض الكلام ببعض، وهو غالباً بقولهم: «أمّا بعد»، وقولهم: «بعد»، وبكلمات كثيرة غيرهما. وقد سُمّي هذا «فصل الخطاب»، وفصْل الخطاب حقيقته هو تخليص المعاني بعضها من بعض، والإتيان بكل شيءٍ في موضعه ومع ما يناسبه، ولعله خلاصة علم البيان».

ومن بديع ما جاء في الاقتضاب قول البحتري يمدح الفتح بن خاقان بعد انخساف الجسر به في قصيدته التي مطلعها (من الطويل):

متى لاحَ بَرْقٌ أو بدا طَلَلٌ قَفْرُ
جَرى مستهلٌّ لا بكيءٌ ولا نَزْرُ

وبعده:

فَتًى لا يزالُ، الدهْرُ، بين رِباعه
أيادٍ له بيضٌ وأفنيةٌ خُضْرُ

فبينا هو في غزلها، إذ خرج إلى المدْيح على جهة الاقتضاب بقوله (من الطويل):

لَعَمْرُكَ ما الدنيا بناقصةِ الجَدا
إذا بقيَ الفتْحُ بنُ خاقانَ والقَطْرُ

فخرج إلى المديح من غير أنْ يكون هناك له سبب من الأسباب.

ومن ذلك ما قاله أبو نواس في قصيدته التي مطلعها (من المديد):

يا كثيرَ النوْحِ في الدِّمَنِ
لا عليها بل على السَّكَنِ

فضمنها غزلاً كثيراً، ثم قال بعد ذلك (من المديد):

تَضْحَكُ الدُّنيا إلى مَلِكٍ
قامَ بالآثارِ والسُّنَنِ

سَنَّ للنَّاس النَّدى فَندوا
فكأنَّ المَحْلَ لم يَكُنِ

الاقتضاب في شرح أدب الكاتب

كتاب لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيِّد البطليوسي (٤٤٤ هـ/ ١٠٥٢ م - ٥٢١هـ/ ١١٢٧ م) شرح فيه كتاب «أدب الكاتب» لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قُتيبة (٢١٣ هـ/ ٨٢٨ م - ٢٧٦ هـ/ ٨٨٩ م)

وهو أهمّ شروح هذا الكتاب، وقد ذكر فيه أنّ غرضه تفسير خطبة الكتاب، وذِكْر أصناف الكَتَبة ومراتبهم، وجملة ما يحتاجون إليه في صناعتهم، ثمَّ الكلام على نُكَته، والتنبيه على غَلَطه، وشرح أبياته.

وقد قَسَّمَ كتابه ثلاثة أجزاء: الأول في شرح خطبة الكتاب، والثاني في التنبيه على الغَلَط، والثالث في شرح أبياته.

وقد طُبع الكتاب طبعات عدّة، منها طبعة دار الكتب العلمية ببيروت بتحقيق محمد باسل عيون السود، وطبعة مطبعة قلفاط ببيروت سنة ١٩٠١ م.

الإقْحام

الإقْحام، في اللغة، مصدر الفعل «أقْحَمَ». وأقْحَمَ فلاناً في الأمر: أدخَلَه فيه بغير روِيَّة.

وهو، في النحو، الحَشْو.

انظر: الحَشْو.

الإقرار

الإقرار، في اللغة، مصدر الفعل «أقَرَّ»، وأقَرَّ له أو به: اعتَرَفَ به وأثْبَتَه. وهو، في النحو، الإثبات.

انظر: الإثبات.

أقرب الموارد في فصيح العربيّة والشوارد

هو قاموس للغة العربية وضعه سعيد بن عبد الله بن ميخائيل الشرتوني (١٢٦٥ هـ/ ١٨٤٩ م ـ ١٣٣٠ هـ/ ١٩١٢ م). وهو قاموس موجَّه للطلبة. وقد رجع فيه مؤلِّفه، كما صرّح في مقدّمته، إلى لسان العرب لابن منظور، وأساس البلاغة للزمخشري، والصحاح للجوهري، والقاموس المحيط للفيروزبادي، وتاج العروس للزبيدي، وغيرها.

وقد قسَّم معجمه إلى قسمين: الأوّل في مفردات اللغة الصرفة، والثاني في المصطلحات العلمية والكَلِم المولَّد والأعلام.

كما ألحق به ذيلاً ضمَّنه ثلاثة أمور: الأول ما تركه عمداً في القسم الأول من الكتاب أو ما فاته سهواً. والثاني ما استدركه على اللسان والتاج ممّا أخذه من كتب الثقات أو من المعجمين نفسهما وارداً في غير مظانّه. والثالث ذكْر ما وقع في معجمه من أخطاء.

وأورد الألفاظ باعتبار أوائل أصولها، بادئاً كلّ باب بكلمة عن الحرف المعقود له الباب، معالجاً فيها أقسامه وقدره في حساب الجُمَّل، ومعانيه، واستعمالاته، وموقعه من الألفباء، وتغيير العامّة لنطقه.

وضَبَطَ الألفاظ بالنّصّ على حركاتها، مشيراً إلى باب كلّ فعل ليُبَيِّن تصرّف ماضيهِ ومضارعه، مقدِّماً في كلّ مادّة الأفعال على الأسماء والصفات، مصدِّراً الأفعال بالماضي المجرَّد من الثلاثي أو الرباعيّ، ثمَّ يُثْبِت الصِّيغ المزيدة: «فَعَّلَ»، فـ «فاعَلَ»، فـ «أَفْعَلَ»، فـ «تَفَعَّلَ»، و«تَفَاعَلَ»، فـ «افْتَعَلَ»، فـ «انْفَعَلَ»، فـ «اسْتَفْعَلَ».

ووضع المادة التي يعالجها أوّلاً بين نجمتين صغيرتين، ووضع مشتقاتها بين قوسين، وتجنَّب تكرير اللفظ، بوضع خطّ أفقيّ مكانه.

وقد تتبَّع أخطاء هذا المعجم أحمد رضا في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق[1].

أقسام الفعل

انظر: الفعل، الرقم ٣.

أقسام الكلمة

تنقسم الكلمة إلى ثلاثة أقسام: ١ ـ اسم. ٢ ـ فعل. ٣ ـ حرف. ومنهم من يعتبر «اسم الفعل» قسماً رابعاً. والأصحّ اعتباره داخلاً في «الاسم».

انظر كلّ قسم في مادَّته.

أَقْسَمَ

لا تقلْ: «أَقْسَمَ بأن يفعل كذا»، بل قُلْ: «أقْسَم بالله على أن يفعل كذا»، أو «أَقْسَمَ على أن يفعل كذا»؛ لأن الباء تدخل على ما تجعله مورداً لقسمك، وأمّا الشيء الذي يُجعل القَسَمُ توكيداً له، فيُجَرّ بالباء.

الإقصاء

الإقصاء، في اللغة، مصدر الفعل «أقصى». وأقصى الشيءَ: أبعده، أو بَلَغَ أقصاه.

---

(١) انظر: المجلد ٢١ (١٩٤٦م)، ج ٣ و٤، ص ١١٨ ـ ١٢٥؛ وج٥ و٦، ص ٢١٨ ـ ٢٢٦؛ وج ٧ و٨، ص ٣١٧ ـ ٣٢٨؛ والمجلد ٢٢ (١٩٤٧م)، ج ٧و٨، ص ٣٤٥ ـ ٣٥١.

وهو، في علم العَروض، اختلاف أعاريض القصيدة، وهو عيب من عيوب القافية الموسيقيّة.

انظر: القافية، الرقم ٦، الفقرة «ز».

الأقصبيّ

= محمد بن عبد المجيد (.../... - ١٣٦٤ هـ/ ١٩٤٥ م)

الأَقْصَم

الأَقْصَم، في اللغة، المُنكَسِر السِّنّ في الوسط. وهو، في علم العَروض، الجزء (التفعيلة) الذي أصابه القَصْم، وهو حذف الحرف الأوّل من «مُفاعَلَتُن» المعْصوبة[1]، فتصبح «فَاعَلْتُنْ»، وتُنْقل إلى «مَفْعُولُنْ»، وذلك في بحر «الوافر»، وسُمِّي بذلك تشبيهاً له بالأقصم من المعز، وهو الذي انكسر قرناه من طرفيهما.

انظر: «بحر الوافر»، و«الخَرْم».

«الأُقْصوصة» بمعنى القصة القصيرة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال «الأقصوصة» بمعنى القصّة القصيرة، وجاء في قراره:

«شاعت كلمة «الأقصوصة» مفرداً لأقاصيص في معنى القصّة القصيرة.

وترى اللجنة ـ بعد البحث والدراسة ـ أنها كلمة مقبولة، على الرغم من أنها لفظة مولدة، وتوصي بأن تضاف إلى معجمنا الحديث بمعناها الذي يستعملها المعاصرون فيه»[2].

الإقْعاد

الإقعاد، في اللغة، مصدر الفعل «أَقْعَدَ». وأَقْعَدَ فلاناً: جعله يقعد. وأقعده عن الأمر: حَبَسه عنه. وأقعد بالمكان: أقام به.

والإقعاد، في عِلْم العروض، اختلاف أعاريض القصيدة، وأكثر ما يقع في البحر الكامل. ومنه ما وقع في قصيدة المخبَّل السعدي، وأوّلها (من الكامل):

ذَكَرَ الرَّبابَ وذِكْرُها سُقْمُ ... وَصَبا وَليسَ لِمَن صَبا حِلْمُ

وإذا أَلَمَّ خيالُها طُرِفَتْ ... عَيْني فَماءُ شؤونِها سَجْمُ

حيث جاء بعروض حذّاء في البيت الثاني (الحذّ هو حذف الوتد المجموع من «متفاعِلُن»، وبه تصبح «مُتَفا» فَتُنْقَل إلى «فَعِلُن»)، ثم قال في البيت الثامن عشر (من الكامل):

ويضمُّها دونَ الجَناحِ بِدَفِّهِ ... وَتَحُفُّهُنَّ قوادِمٌ قُتْمُ

حيث جاء بعروضه سالمة «مُتَفَاعِلُنْ»، مخالفاً بها أعاريض القصيدة.

الأَقَلّ

الأَقَلّ، في اللغة، اسم تفضيل من «قَلّ»: ضِدّ كَثُرَ. وهو، في علم النحو، السَّماعيّ غير القياسيّ.

---

(١) أي: التي أصابها العضب، وهو تسكين الخامس المتحرِّك.

(٢) القرارات المجمعيّة. ص ١٣٤؛ والألفاظ والأساليب. ص ١٥٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٦.

انظر: السَّماعيّ.

الإقْلاب

١ - في اللغة: مصدر الفعل «أقْلَبَ». وأقلبَ الخُبْزُ: نضُجَ وجه منه، وحان له أن يُقلب. وأقلبَ الخُبْزَ: حَوَّله عن وجهه الذي نَضَجَ لِيُنْضِجَ الآخر.

٢ - في النطق: جعل حرف مكان آخر.

٣ - في التجويد: قلب النون الساكنة أو التنوين ميماً مُخْفاةً، إذا جاء بعدهما حرف الباء، وذلك لتقارب المخارج بينهما، مثل: ﴿يَنْبَغِي﴾ [مريم: ٩٢]، ويُنطق بها في التجويد: «يمْبغي»، ومثل: ﴿مِنْ بَعْدِهِم﴾ [البقرة: ٢٥٣]، يُنطبق بها في التجويد: «مِمْ بَعْدهم».

الأُقليشيّ

= أحمد بن معدّ (٥٥٠ هـ/ ١١٥٥ م).

إقليمس

= يوسف بن داود بن بنهام (١٣٠٧ هـ/ ١٨٩٠ م).

الإقواء

الإقواء، في اللغة، مصدر الفعل «أَقْوَى». وأقوتِ الدار: خلت من سكانها. وأقوى الرجل: افتقَرَ، أو فني زادُه.

وهو، في علم العَروض، اختلاف حركة الرَّويّ بالضم والكسر، وهو من عيوب القافية، ومنه قول حسّان بن ثابت (من البسيط):

لا بَأسَ بالقَوْمِ مِنْ طُولٍ ومنْ قِصَرٍ
جِسْمُ البِغَالِ وأحْلامُ العَصَافِيرِ
كَأَنَّهُمْ قَصَبٌ جُوفٌ أسافِلُهُ
مُثَقَّبٌ نَفَخَتْ فيهِ الأعاصِيرُ

وانظر: القافية، الرقم ٦، الفقرة «د».

وانظر للتوسع: الإقواء في الشعر الجاهلي. نوري حمودي القيسي. بغداد، ١٩٦٥ م.

أَكُ

فعل مضارع ناقص مجزوم يرفع المبتدأ وينصب الخبر، أصله «أكُنْ» حذِفت نونه للتخفيف، نحو قول الشاعر (من الطويل):

فإنْ أَكُ قَدْ أُوتِيتُ مالاً فلَمْ أكُنْ
بهِ بَطِراً، فالحالُ قد يَتَحَوَّلُ

ونحو الآية: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] (اسم «أكُ» ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا «بغيًا»: خبر «أكُ» منصوب بالفتحة الظاهرة).

وحذف نون «أكُنْ» في حالة الجزم جائز بشرط ألا يقع بعدها همزة وصل إلّا في الضرورة الشعريّة، ولا ضمير نصب، وألاّ يوقَف عليها، وقد تُحذف بدون أن يكون الفعل مجزوماً، وذلك في الضرورة الشعريّة.

أكاديميّ

صفة للكاتب الذي يتميَّز بالعِلْم، وجِدِّيَّة البحث، والمنهجيَّة العلميَّة، أو وصف للبحث العلمي الجامعيّ، كرسائل الماجستير، وأطروحات الدكتوراه في الجامعات.

أكانت كذا أم لا

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة هذا التعبير، وجاء في قراره:

«يُخطِّىء بعض الباحثين مثل قولهم: «أكانت صالحة أم لا؟» يرون أنّ الصواب أن يقال: «أكانت صالحة أو غير صالحة؟» بحجّة أنّ «أم» متصلة»، ويُطلب بها وبالهمزة التعيين لأحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت، فيجب ذكر المعادل بعدها.

درست اللجنة هذا التعبير، ورأت أنه جائز مقبول، فقد قالت العرب (من الطويل):

أتعرفُ أم لا رَسْمَ دارٍ مُعَطَّلا
من العامِ يَغْشَاهُ ومِنْ عامِ أوَّلا
قِطارٌ وتاراتٌ خريقٌ كأنّها
مُضِلَّةُ بَوٍّ في رَعيلٍ تَعَجَّلا[1]

اكْتَشَفَ

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استخدام الفعل «اكتشفَ» بمعنى «كَشَفَ»[2].

أكْتَع

تُستعمل استعمال «أبتع»، ولها أحكامها (انظر: أبتع)، نحو: «حضَرَ المعلّمون كلُّهم أجْمَعُ أكتَعُ».

أكْتَعُون

تستعمل استعمال «أبتعون»، ولها أحكامها (انظر: أبتعون)، نحو: «جاء القوم كلُّهم أجمعون أكتعون».

الاكْتِفاء

الاكتفاء، في اللغة، مصدر الفعل «اكتَفَى». واكتفى بالشيء: استغنى واقتنع به.

وهو، في علم العروض والبديع، أن يكتفي الشاعر اضطراراً ببعض الجملة في قافيته، تاركاً بعضها الآخر، لأنّه مفهوم من سياق الكلام، وقد يكون المحذوف كلمة، كقول ابن مطروح (من الكامل):

لا أنْتهي لا أنْثَني لا أرْعَوي
ما دُمْتُ في قَيْدِ الحياةِ ولا إذا

أي: ولا إذا مُتُّ.

وكقول الصاحب بهاء الدين زهير (من مجزوء الكامل):

يا حُسْنَ بعضِ الناسِ مَهْلا
صَيَّرْتَ كلَّ الناسِ قَتْلى
أَمَرَتْ جفونُكَ بالهوى
من كان يَعْرِفُه ومن لا
لم تُبْقِ غيرَ حُشاشَةٍ
في مُهْجَتي وأخافُ أنْ لا

أي: «ومن لا يعرفه»، و«أن لا تُبقي شيئاً».

وقد يكون المحذوف جزءاً من كلمة، كقول ابن سناء الملك (من الكامل):

أهْوَى الغزالةَ والغَزال وإنّما
نَهْنَهْتُ نَفْسي عِفّةً وتَدَيُّنا
ولقد كَفَفْتُ عِنانَ عيني جاهداً
حتى إذا أَعْيَيْتُ اطْلَقْتُ العِنا

والمقصود «العِنان»، وسياق الكلام يدل على ذلك، لذلك حذف الشاعر نون «العنان».

الإكثار

الإكثار، في اللغة، مصدر الفعل «أكثر». وأكْثَرَ الشيءَ: جَعَلَه كثيراً.

وهو، في علم المعاني، نقيض الإيجاز، أي: الإتيان بالكلام الكثير للمعنى القليل. ومن المعروف أنَّ البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ولذلك كان استعمال الإكثار في مكانه من أسباب البلاغة، أي: أنه ليس

---

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ٨٥. والبيتان للقحيف العقيلي في خزانة الأدب ٥/ ١٣١؛ ولسان العرب ١١/ ٢٨٧ (رعل)؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٠٨؛ وتاج العروس (رعل).

(٢) المعجم الوسيط، مادة (ك ش ف).

عيباً في موضعه. ولكن إذا كان الإيجاز كافياً، كان الإكثار عيًّا. قال جعفر البرمكي: «إذا كان الإكثار أبلغ، كان الإيجاز تقصيراً، وإذا كان الإيجاز كافياً، كان الإكثار عيًّا»[1].

الأَكْثَر

الأكْثَر، في اللغة، اسم تَفْضيل من كَثُرَ الشيء: توافَرَ.

وهو، في علم النحو، المقيس عليه.

انظر: المقيس عليه.

أكثر من واحد

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال عبارة «أكثر من واحد»، وجاء في قراره:

«ترى اللجنة جواز قول الكتاب: «فعل كذا أكثر من واحد»، وما أشبهه، لأن أفعل التفضيل قد يخرج عن الدلالة على المشاركة بين أمرين في أصل المعنى مع زيادة أحدهما على الآخر فيه، فيدلّ على مجرد الوصف بأصل المعنى. وقد جاءَ أفعل التفضيل على هذا الوجه في آيات من القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ﴾ [يونس: ٣٥].

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [فصلت: ٤٠].

كذلك ورد التعبير بالأكثر من واحد في فصيح الكلام؛ مثل ما جاءَ في قصة الغزو من كتاب الاشتقاق لابن دريد: «جدع الله أنف رجل أخذ أكثر من شاة»، وما جاءَ في مادة «خضر» من صحاح الجوهري: «كره بعضهم بيع الرطاب أكثر من جزة واحدة».

وعليه قوله تعالى: ﴿. . . فَإِن كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢].

فإن معناه: «فإن كانوا أَكْثَرَ من أخ واحد، أو أكثر من أخت واحدة. وعلى هذا المعنى كان الحكم الشرعي في التوريث»[2].

أَكَّدَ على . . .

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة تعدية الفعل «أكَّد» بـ«على» في نحو: «أكَّد الخبير على أنّ التوقيع مفتعل»، و«أكدت المدرسة على المواظبة»[3].

الأكديّة

لغة ساميَّة تفرَّعت إلى فرعين رئيسيَّين هما: اللغة البابليّة، واللغة الآشورية. وقد وصل إلينا من هذه اللغة نقوش عديدة.

الأكْروفوني

كلمة يونانيّة الأصل مؤلَّفة من كلمتين:

١ ـ Acros بمعنى البدء.

٢ ـ phone بمعنى الصوت.

ويُشار بهذه الكلمة إلى مبدأ اتِّخاذ الصورة رمزاً للهجاء الأوَّل في الكتابة، أي: مرحلة

---

(١) عيون الأخبار ٢/ ١٧٤.

(٢) القرارات المجمعيّة. ص ١١٦؛ والألفاظ والأساليب. ص ٥٢؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٣.

(٣) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٢.

التطوّر الصوتيّ.

الإكْفاء

الإكفاء، في اللغة، مصدر الفعل «أكْفَأ». وأكْفَأ في السير أو غيره: مال عن القصد. وأكْفَأ الإناء: قَلَبه ليصبَّ ما فيه.

وهو، في علم العَروض، اختلاف الرّويّ بحروفٍ متقاربةٍ في المخرج الصوتي، كالراء واللام، أو كالميم والنون، أو كالنون واللام. وهو من عيوب القافية، ومنه قول الشاعر (من الطويل):

إذا زُفَّ أحْـمَـالٌ وفـارقَ جـيـرَةٌ
وصَـاحَ غُـرابُ الـبَـيْـن: أنـتَ حـزيـنُ
تـنـادَوا بـأعْـلـى صَـخْـرَةٍ وَتَـجَـاوَبَـتْ
هـوازِنُ فـي حـافـاتِـهـم وصَـهـيـلُ

أكلوني البراغيث

ثمَّة لغة في العربية تُلحق علامات التثنية والجمع بالفعل الذي فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر مثنى أو مجموع، وقد رأت لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية في القاهرة أنه لا مانع من هذا الإلحاق، لكنّ المجمع لم يوافق على رأي اللجنة، وفيما يلي تقرير اللجنة: «لا مانع من لحوق علامات التثنية والجمع بالفعل الذي فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر مثنى أو مجموع، وذلك استناداً إلى ما ورد في القرآن الكريم مما ظاهره إجازة ذلك، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]»، وقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، وفي قوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»[1]، وسَمَّى ابن مالك هذه اللغة لغة «يتعاقبون فيكم».

والتأويل في الآيتين الكريمتين وفي الحديث الشريف خلاف الأصل، ولا مقتضى له، وقد ثبت أن هذه لغة جمع من قبائل العرب، منهم طَيِّىء وأَزد شنوءَة. وقد ورد هذا كثيراً في الشعر العربيّ المحتج به، كما ورد في شعر فحول الشعراءِ في العصر العباسي، كأبي تمام، وأبي نواس، والبحتريّ، والشريف الرضيّ، والمتنبي، وأبي العلاءِ، وأبي فراس. وقد احتج بكلامهم الرضيّ في شرح الكافية، وكذلك احتج به غيره من علماءِ العربية. وأما التأويل بجعل الاسم الظاهر بدلاً أو مبتدأ مؤخَّراً، فإنه يخرج الأسلوب عن كونه لغة قوم بأعيانهم؛ لأن بدل الاسم الظاهر من الضمير، وتأخير المبتدأ عن خبره لا يختص بلغة قوم معينين، وقد نصَّ العلماءُ على أن ذلك الأُسلوب لغة قوم بأعيانهم. أما تأويل الحديث بأنه قطعة مختصرة من حديث مطول رواها مالك في «الموطإ» والمطول هو: «أن لله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»، فتأويل غير مستساغ؛ لأنّ العلماءَ أجازوا للمتمكن من اللغة أن يروي الحديث بالمعنى.

لذلك تقرر اللجنة ما يأتي:

«يجوز إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مثنى أو مجموعاً جمعاً لمذكر أو مؤنث، أو ما يدل على أحدهما، أن تلحق الفعل المسند إلى أحدهما علامة التثنية أو علامة الجمع، كما

(١) ورد الحديث في تفسير القرطبي ٣/ ٢١١، ٩/ ٢٩٣، ١٠/ ٣٠٧؛ وغيره. انظر: موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ١١/ ٢٧٠.

ألحق جميع العرب علامة التأنيث بالفعل المسند إلى المؤنث»[١].

أمّا الشواهد على هذه اللغة فهي:

«أ ـ من القرآن الكريم:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣].

٢ ـ قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١].

ب ـ في الحديث النبوي الشريف:

١ ـ قوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

٢ ـ في صفة سجود النبيّ ﷺ عن وائل بن حجر «فوقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه».

٣ ـ قوله ﷺ: «يخرجن العواتق وربات الخدور».

(نقل الحديثين الآخرين أبو القاسم السهيلي على أنهما يرويان في الصحاح).

ج ـ في الشعر:

١ ـ الجاهلي: قول عمرو بن ملقط (من السريع):

أُلْفِيَتا عيناكَ عِنْدَ القَفا
أَوْلى فَأَولى لكَ ذا واقِيَهْ

٢ ـ الأموي (من الخفيف):

نُسِيا حاتِمٌ وأوس لَدن فا
ضَتْ عطاياكَ يا ابنَ عَبْدِ العَزِيزِ

وقول الآخر (من المتقارب):

يَلومُونَني في اشْتِراءِ النَّخِيـ
ـلِ أَهْلي، فكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وقول يزيد بن معاوية (من الطويل):

يدورون لي في ظِلِّ كُلِّ كَنيسة
فينْسَونني قومي، وأهوى الكَنائِسا

وقول عبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات (من الطويل):

فإنْ نَفْنَ لا يبقوا أُولئِكَ بعدَنا
لذي حُرْمةٍ في المسلمينَ حَريمُ

وقول الآخر (من الكامل):

نَصَرُوك قومي، فاعْتَزَزْتَ بنَصْرهم
ولَوَ انهم خَذَلُوك كُنْتَ ذليلا

وقول العتبي (من الطويل):

رَأَيْنَ الغَواني الشَّيْبَ لاحَ بعارِضي
فأَعْرَضْنَ عَنّي بالخُدودِ النَّواضِرِ

وقول الفرزدق (من الطويل):

ولكنْ ديافيٌّ أبوه وأُمه
بِحَوْران، يَعْصِرْنَ السَّليطَ أقاربُه

وقول أعرابي (من الطويل):

لئِنْ طُلْنَ أيامي بحَزْوى لَقَدْ أَتَتْ
عليَّ ليالٍ بالعقيقِ قصارى

وقول عمرو بن مبرد العبدي (من الطويل):

وأدْرَكْنَهُ جَدّاتُهُ فَخَلَجْنَهُ
ألا إنّ عِرقَ السُّوءِ لا بُدَّ مُدْرِكُ

٣ ـ في شعر العباسيِّين قول أبي فراسٍ الحمداني (من مجزوء الكامل):

نَتَجَ الرّبيعُ محاسِنًا
أَلْقَحْنَها غُرُّ السَّحائبْ

وقول أبي تمام (من الكامل):

أغرت همومي، فاسْتَلَبْنَ فضولها
نومي، ونِمْنَ على فضول وسادي

---

(١) في أصول اللغة ٢/ ٢٠٩ ـ ٢١٠.

وقوله أيضاً (من الكامل):

وغداً تَبيَّنُ كيفَ غب مدائحي
إنْ مِلْنَ بي هِمَمي إلى بغدادِ

وقول أبي نواس (من الكامل):

وَكَأَنَّ سعدى إذْ تُودِّعُنا
وقَدِ اشْرَأَبَّ الدَّمْعُ أنْ يَكِفا
رَشَأٌ تَواصَيْنَ القِيانُ بِهِ
حتَّى عَقَدْنَ بأُذْنِهِ شُنُفا

وقوله أيضاً (من المنسرح):

الحَمْدُ للَّهِ، لَيْسَ لي نَشَبٌ
قَدْ خَفَّ ظَهْرِي وقَلَّ زُوّاري
وأحسن نفس التعزي عن
شيء تولى، وبِتْنَ أوْطاري

وقول الشّريف الرضيّ (من الوافر):

نَهَضْتُ وَقَدْ قَعَدْنَ بي اللَّيالي
فلا خَيْلٌ أَعَنّ ولا ركابُ

وقوله أيضاً (من الكامل):

أَوْرَدْنَه أطرافَ كُلِّ فَضيلَةٍ
شِيَمٌ تُسانِدها عُلاً ومَناقِبُ

وكثرة مجيء ذلك في شعر فحول البلغاءِ من المحدثين، يدل على أن هذه اللغة لم تكن مهجورة في الاستعمال ولا بعيدة من الفصاحة»[1].

الإكمال

الإكمال، في اللغة، مصدر الفعل «أكْمَلَ». وأكْمَلَ الشيءَ: أتَمَّه.

وهو، في علم المعاني، أن يذكر المتكلّم شيئاً من أفانين الكلام، فيرى في إفادته المدح كأنه ناقص لكونه موهِماً بعيب من جهة دلالة مفهومه، فيأتي بجملة تكمله، وتكون رافعة لذلك العيب المُتَوَهَّم، ومنه قول كعب بن سعد الغنوي (من الطويل):

حَليمٌ إذا ما الحِلْمُ زَيَّنَ أَهْلَه
مَعَ الحِلْمِ في عينِ العَدُوِّ مَهيبُ

فلو اقتصر الشاعر على قوله: «حليم إذا ما الحلم زيّن أهله»، لأوهَمَ السامع أنّه غير وافٍ بالمدح، لأنّ كلّ من لا يُعرَف منه إلاّ الحلم، رُبَّما طمع فيه عدوُّه.

أكمل الدين الحنفيّ

= محمد بن محمود بن أحمد (بعد ٧١٠ هـ/ بعد ١٣١٠ م ـ ٧٨٦ هـ/ ١٣٨٤ م).

أَكُنْ

فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون، يَرفع الاسم وينصب الخبر، نحو الآية: ﴿قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٢].

أَكْوام

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «أكوام» جمعاً لِـ «كَوْم»، وجاء في قراره:

كلمة «أكوام» صحيحة جمعاً لِـ «كَوْم»، فقد ورد في اللغة ما يدلّ على أنّ «الكَوْم» اسم جنس جمعيّ يُطلق على أكثر من واحد، وأنّ مفرده «كومة». وورد فيها ما يُؤخذ منه أنّ «الكوم» قد يُطلق ويراد منه الشيء الواحد،

---

(١) في أصول اللغة ٢/ ٢١١ ـ ٢١٣.

وجمعه «أكوام». وفي الحديث: «حتى رأيت كومين من طعام وثياب»، وهذا دليل على صحّة «كوم»، وجمعه «أكوام»»[1].

أَلْ

سنتناولها كما يأتي: ١ـ «أل» التي للتعريف. ٢ـ «أل» التي للحضور. ٣ـ «أل» التي للغلبة. ٤ـ «أل» التي للمْح الصِّفة. ٥ـ «أل» الزائدة اللازمة. ٦ـ «أل» الزائدة غير اللازمة. ٧ـ «أل» التي هي عِوَض من الضمير. ٨ـ «أل» التي هي عِوَض من الهمزة. ٩ـ «أل» التي للتعظيم والتفخيم. ١٠ـ «أل» التي هي بقيَّة من «الذي». ١١ـ «أل» الاستفهاميّة. ١٢ـ «أل» الموصولة. ١٣ـ همزة «أل». ١٤ـ من قرارات مجمع اللغة العربية في «ألْ». ١٥ـ من ألفية ابن مالك في باب «ألْ».

١ـ «أل» التي للتعريف: وذلك على مذهب من يقول إن حرف التعريف هو الهمزة واللام معاً، أو «ألْ». وهي نوعان:

أ ـ «أَل» العهديَّة: أو التي للعَهْد، وهي التي تدخل على النكرة، فتفيدها درجةً من التعريف تجعل مدلولها فرداً معيَّناً بعد أن كان مُبْهماً شائعاً، ويكون مصحوبها:

معهوداً ذِكْريًّا، أي: مذكوراً قبلها في الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ ـ ١٦]، فـ «أل» في «الرسول» للعهد الذِّكريّ، لأنه تَقَدَّم لفظ «الرسول»، ونحو: «اشتريتُ حقلاً ثم بعتُ الحقلَ».

أو معهوداً ذهنيًّا، أي: معهوداً في الذِّهن، كأن يسأل طالِبٌ زميلَه: «ما أخبارُ الجامعةِ؟» وهل كتبتُ الفرض؟» فـ «الجامعة»، و«الفرض» معهودان لدى المتكلِّم والسّامع معاً. ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

أو معهوداً حضوريًّا، أي: معهوداً حاضراً وقت التكلُّم يَعيه المتكلِّم والسّامع معاً. نحو: «اليوم تُعلَنُ نتائج الامتحان»، و«يبدأ عملي السّاعةَ»، و«ستُمطرُ الليلةَ»، و«جاءَني هذا الرَّجُل».

ب ـ «أَل الجنسيَّة»، تأتي إمّا:

لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها «كلّ» حقيقةً، نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أي: خلِقَ كل إنسان ضعيفاً.

وإمّا لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها «كلّ» مجازاً، وتفيد الإحاطة والشمول لا بجميع الأفراد، ولكن بصفة واحدة من الصِّفات الشّائعة بين تلك الأفراد، وذلك على سبيل المبالغة والمجاز، لا على سبيل الحقيقة والواقع، نحو: «زيد هو الرجلُ عِلْماً»، أي: زيد كلُّ الرجال من ناحية العلم، أو: بمنزلتهم جميعاً من هذه الناحية وحدها، ونحو: «محمّدٌ هو الرَّجلُ شجاعَةً»، أي: هو كلُّ الرجال في الشجاعة، أو بمنزلتهم جميعاً في هذه الناحية.

(١) القرارات المجمعية. ص ٤.

وإمّا لتعريف الماهيّة[1]، وهي التي لا تخلفها «كلّ» لا حقيقةً ولا مجازاً، ولا «تفيد نوعاً من نوعَي الإحاطة والشمول السّابقين، وإنّما تُفيد أنَّ الجنس يُراد منه حقيقته القائمة في الذّهن، ومادّته التي تكوَّن منها في العقل، بغير نظر إلى ما ينطبق عليه من أفراد قليلة أو كثيرة، ومن غير اعتبارٍ لعددها، أو لصِفة طارئة عليها. وقد يكون بين تلك الأفراد ما لا يَصدق عليه الحكْم، نحو: «الحديدُ أَصْلَبُ من الذهب ـ الذَّهبُ أنْفَسُ من النّحاس». تريد: حقيقة الحديد (أي: مادَّته وطبيعته) أصلب من حقيقة الذّهب (أي: من مادَّته وعنصره)، من غير نظر لشيء مُعيَّن من هذا أو ذاك، كمفتاح من حديد، أو خاتم من ذهب. فقد توجد أداة من نوع الذَّهب هي أصلب من أداة مصنوعة من أحد أنواع الحديد؛ فلا يمنع هذا من صدق الحكم السّالف الذي ينصّ على أن الحديد، في حقيقته، أصلب من الذَّهب في حقيقته، من غير نظر إلى أفراد كلٍّ منهما»[2].

ومن شواهد «أل» هذه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]. واختُلف في هذا القسم، فقيل: هو راجع إلى العهديَّة. وقيل: راجع إلى الجنسيَّة. وقيل: قسم برأسه.

٢ـ «أَل» التي للحضور: هي الواقعة بعد اسم الإِشارة غالباً، نحو قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، وبعد «أيّ» في النّداء، نحو: «يا أيُّها الرجل». و«أل» هذه قسم من «أل» العهديَّة التي للتعريف كما سبق القول، لكن بعضهم أرجعها إلى «أل» الجنسيَّة.

٣ ـ «أَل» التي للغَلَبَة: نحو: «البيت» للكعبة، و«المدينة» لِطيبة، و«النجم» للثُّرَيّا. «وهذه هي، في الأصل، التي للعهد. ولكنّ مصحوبها لمّا غلب على بعض ما له معناه صار عَلَماً بالغلبة، وصارت «أل» لازمة له، وسُلِبَت التعريف. ولا تُحذف منه إلاّ في نداء، أو إضافة، أو نادر من الكلام»[3]. و«أل» هذه قسم من «أل» الزائدة التي ستأتي.

٤ ـ «أَل» التي للَمْح الأصل: هي التي في نحو: «الحارث»، و«العبّاس» و«الضحّاك»، و«الفضل»، و«النعمان». و«أل» هذه قسم من «أل» الزائدة غير اللازمة التي ستجيء، وفائدتها التنبيه إلى الأصل.

٥ ـ «أَل» الزائدة اللازمة: هي التي تقترن باسم معرفة، ولا تفارقه بعد اقترانها به، دون أن تزيده تعريفاً، وذلك كالتي في الأسماء الموصولة: «الذي»، و«التي»، وفروعهما من الموصولات، على القول بأن تعريفها بالصِّلة، وكالواقعة في نحو «ألّلات»[4]، و«ألْعُزَّى»، و«الآن». وإنّما حُكِم على «أَلْ» في هذه الألفاظ بالزِّيادة، لأن تعريفها بغير «أَلْ»، فالموصولات معرَّفَة بالعهد الذي في صلاتها، على الأرجح، و«اللات» و«العُزّى» مُعَرَّفان بالعلميَّة، أمّا «الآن» فقيل: إنّها معرَّفة بلام

(١) أو للحقيقة، أو للطَّبيعة.
(٢) عباس حسن: النحو الوافي. ج ١، ص ٤٢٧.
(٣) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في حروف المعاني. ص ١٩٦.
(٤) همزة «ألّات» كذلك «ألعُزّى» همزة قطع على الرأي الرّاجح، راجع همزة «أل» في الرقم ١٣.

مقدَّرة ضمن معناها، ولذلك بُنيت. وقيل: تعريفها بحضور مُسمّاها كتعريف اسم الإشارة.

٦ ـ «أَل» الزائدة غير اللاّزمة: هي التي تدخل على المعرفة أو النكرة، فلا تُغيِّر التعريف، أو التنكير. وزيادتها غير لازمة، فحيناً توجد، وحيناً آخر لا تُوجد. وهي نوعان: نوع يأتي للَمْحِ الأصل. ونوع آخر يُزاد في النثر شذوذاً، أو في الشِّعر ضرورةً. أمّا النوع الأوَّل، فنحو: «المنصور»، و«الحارث»، و«النصر»، و«النعمان». وفائدته التنبيه إلى أصل العلم. وتفصيل ذلك أنَّ أكثر الأعلام منقول عن معنى سابق كان يؤدِّيه قبل أن يصير عَلَماً، ثمَّ انتقل إلى العلميَّة، نحو «منصور»، فقد كان المعنى الأصليّ لهذا الاسم الدلالة على أمرين معاً: ١ ـ ذات، أي إنسان. ٢ ـ صفة «النصر» التي اتّصف بها. فلمّا صار «منصور» عَلَماً، صارت اللّفظة لا تدلّ إلاّ على العلميَّة، وانقطعت صلتها بالوصف السابق الذي يدلّ على النّصر. فإذا أردنا ألاّ تنقطع تلك الصِّلة المعنويَّة، وأن تبقى الكلمة المنقولة التي صارت عَلَماً تدلّ على الأمرين معاً (أي: على المعنى الأصليّ السابق، والدلالة الجديدة)، فإنّنا نزيد في أوّلها «أل»، لتكون رمزاً دالاً على المعنى القديم تلميحاً، ولذلك سُمِّيت «أل» التي للَمْح الأصل. ومنها قول أبي النجم (من الرجز):

باعَدَ أمَّ العَمْرو مِنْ أسيرِها
حرّاسُ أبوابٍ على قصورِها[1]

وقول الرماح بن ميّادة[2] (من الطويل):

رأيْتُ الوليدَ بْنَ اليزيدِ مباركاً
شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهِلُهْ

أمّا النوع الثاني الذي يُزاد في النَّثر شذوذاً، فنحو قول العرب: «الخمسَةَ العَشَرَ الدرهم»، كما روى الكوفيّون، وكالواقعة في قولهم: «ادخلوا الأوَّل فالأوَّل»، و«جاؤوا الجَمّاءَ الغَفيرَ»؛ وذلك لأنَّ «الأوَّل» في «ادخلوا الأوَّل فالأوَّل» حال، وكذلك «الجمّاء» في «جاؤوا الجمَّاءَ الغفير»، والحال واجبة التنكير. وأمّا الزائدة زيادة غير لازمة للضَّرورة الشِّعرية، فنحو قول راشد بن شهاب (من الطويل):

رأيتُكَ لَمّا أنْ عَرَفْتَ وجوهَنا
صَدَدْتَ، وطِبْتَ النّفسَ يا قيسُ عَن عَمرو[3]

حيث أدخل الشاعر «أل» على كلمة «النفس» التي هي تمييز والتمييز نكرة لا تدخله «أل»، وكان الأصل أن يقول: «طبتَ نفساً»، ولكنّ الضرورة الشّعريّة قهرتْه، فأدْخَلَ «أل».

٧ ـ «أَل» التي هي بدل من الضَّمير: قال بها الكوفيّون، وتبعهم ابن مالك وكثير من النحاة المتأخِّرين. ومن أمثلتها، عندهم، قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]، أي: أبوابها، وقوله: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]، أي: مأواه، ونحو: «مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهُ»، أي: وجهه،

(١) أسيرها: أي: أسير حبّها.
(٢) أثبتنا همزة «ابن» هنا لأن العلم الثاني «ميّادة» ليس والد العلم الأوّل «الرماح» بل أمّه، ووالده هو «ابرد» وذلك على مذهب من يُثبت همزة «ابن» إذا كانت بين علمين ثانيهما أُمّ الأوّل.
(٣) صَدَدْتَ: أعرَضْتَ ونَأيْتَ. طبتَ النفسَ: رضيتَ.

ونحو: «ضُرِبَ زيدٌ الظهْرُ والبَطْنُ»، أي: ظهره وبَطنُهُ. وقال بعضُهم إنَّ «أَل» لا تأتي بدلاً من الضّمير، وأوّلوا ما أتى به الكوفيّون شواهد على مذهبهم، فالتقدير عندهم في الآية: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]: هي المأوى له، والتقدير في نحو: «مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهُ»: حسن الوجه منه.

٨ ـ «أَل» التي هي بدل من الهمزة: كما في لفظ الجلالة: «الله»، على مذهب الخليل الذي جعل أصله: «إلٰهاً»، وقال: إنَّ الهمزة التي هي فاء الكلمة حُذفت اعتباطاً لا للنقل. قال الزّمخشريّ: ولذلك قيل في النِّداء: يا أَلله، بقطع الهمزة كما يُقال: يا إلٰه. و«أَل» في لفظ الجلالة للتعظيم والتفخيم عند بعد الكوفيِّين.

٩ ـ «أَل» التي للتعظيم والتفخيم: قال بها بعض الكوفيِّين في لفظ الجلالة «الله». واعتُرِضَ بأنه ليس في العربيَّة اسم عُظِّم وفُخِّم بدخول «أَل».

١٠ ـ «أَل» التي هي بقيَّة من «الذي»: قال بها بعض النحويِّين في قول الشاعر (من الوافر):

مِنَ القوم، الرسولُ اللهِ مِنْهُم
لَهُمْ دانَتْ رِقابُ بَنِي قَعَدٍّ

وفي قول الفرزدق (من البسيط):

ما أَنْتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حكومَتُهُ
ولا الأصيل ولا ذي الرّأْيِ، والجَدَلِ

وقال بعضُهم إن «أَل» في «الرسول» في البيت الأوّل زائدة، ومذهب الجمهور أنها اسم موصول في البيتين.

١١ ـ «أَل» الاستفهاميّة: قال بها قُطرب، فقد حكى أنّ بعض العرب يقول: «أَلْ فَعَلْتَ؟» بمعنى: هَلْ فَعَلْتَ، وذلك بإبدال هاء «هلْ» همزة.

١٢ ـ «أَل» الموصولة: هي الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول(١)، نحو: «جاء الضاربُ زيداً». وفيها ثلاثة مذاهب:

أوّلها: أنها اسم موصول للعاقل وغيره، ومفرداً وغير مفرد، وهو مذهب الجمهور، واستدلّ على مذهبه بدلائل، منها وجود ضمير بعدها لا مرجع له سواها، والضمير لا يعود إلاّ على اسم، نحو: «قد أَفْلَحَ المجتهِدُ»، ففي كلمة «المجتهد» ضمير تقديره: هو، لا مرجع له إلاّ «أَل» التي بمعنى «الذي» هُنا. ومنها أيضاً أنّ الأسماء التي تدخل عليها «أَل» قد يُعطف عليها الفعل أحياناً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: ١٨]، فالفعل «أقرضَ» معطوف على «المصدّقين»، والفعل لا يُعطف إلاّ على فعلٍ مثله، أو على ما يُشبه الفعل. والمعطوف عليه، هنا، ليس فعلاً، فلم يَبْقَ إلاّ أنّه يُشبه الفعل، لأنّه أحد مشتقّاته. ومن ثَمَّ كانت «أَل» الدّاخلة على اسم الفاعل «المصدّقين» اسماً موصولاً، ليعود عليها الضمير من المشتقّ، وليست حرفاً، فيمتنع

(١) واختلف النّحاة في «أل» الداخلة على الصّفة المشبَّهة، فقال بعضهم: إنّها اسم موصول لأن الصّفة المشبَّهة، كالفعل، ترفع الاسم الظاهر، وقال غيرهم: إنّها حرف تعريف؛ لأنّ الصّفة المشبَّهة لا تؤوَّل بالفعل كاسم الفاعل والمفعول؛ لأنّها للثّبوت، والفعل للتجدّد والحدوث. وأمّا «أل» الداخلة على أفعل التفضيل وباقي المشتقّات فهي للعهد، وليست موصولة.

العطف عليه.

وثانيها: أنّها حرف موصول لا اسم موصول، وهو مذهب المازنيّ. وضُعِّف هذا المذهب، لأنّها لا تُؤَوَّل مع ما بعدها بمصدر، ولأنَّها قد تدخل قليلاً على الجملة.

وثالثها: أنّها حرف تعريف، وهو مذهب الأخفش، وضعِّف، لأنَّها تدخل على الفعل المضارع كما سيجيء، ولأنَّها لو كانت للتعريف، لَمَنَعَتْ من إعمال اسمي الفاعل والمفعول إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال، إذا تُبعدهما عن شبه الفعل.

وهي تُوصل باسم الفاعل واسم المفعول، وشَذَّ[1] وصلها بالمضارع في قول الفرزدق (من البسيط):

من أَنتَ بالحَكمِ التُّرْضَى حكومَتُهُ
ولا الأصيلِ، ولا ذي الرأي والجَدَلِ

أي: الذي تُرضى، كما شَذَّ وصلها بالظَّرف في قول الراجز:

من لا يَزالُ شاكِراً على المَعَهْ
فَهْوَ حَرٍ بِعيشَةٍ ذاتِ سَعَهْ

أي: على الذي معه. وكذلك شَذَّ وصلها بالجملة الاسميّة في قول الشاعر (من الوافر):

من القومِ الرّسولُ اللّهِ مِنْهُم
لَهُمْ دانَتْ رِقابُ بني مَعَدِّ

أي: الذي رسولُ الله منهم.

و«أطال النحاةُ القول في إعراب «أل» الموصولة التي هي اسم مستقلّ؛ أتكون مبنيَّة على السّكون في محلّ رفع، أو نصب، أو جَرّ على حسب جملتها؟ أم تكون «أل» مُعْرَبَة بحركات مُقدَّرة وليست مبْنِيَّة؟ وما إعراب الصِّفة الصَّريحة بعدها في الحالتين؟ وما نوع الصِّلة كذلك؟... وخير ما انتهوا إليه أنَّها مع الصِّفة التي بعدها بمنزلة الشيء الواحد، فكأنَّهما المركَّب المزجيّ يظهر إعرابه على الجزء الأخير منه... أمّا صلتها، فقد اختاروا إدخالها في نوع «الشّبيه بالجملة»، واعتبارها منه، وليست من نوع الجملة. وبهذا الرأي يوجد نوع جديد من شبه الجملة، خاصّ بصلة «أل» وحدها، إذ المعروف أنَّ شبه الجملة نوعان فقط، هما: الظّرف، والجارّ مع مجروره. فهذا الرأي يُحدث قسماً ثالثاً لشبه الجملة. وهو، على ما به، أيسر الآراء، وأنسبها وأقلّها مغامز»[2].

ولا تكون «أل» اسماً موصولاً، إذا وُجد في الكلام ما يدلّ على أنها للعهد، فتكون حرف تعريف لا اسماً موصولاً، نحو: «شاهدْتُ عامِلاً مُبدِعاً، فأَكْبَرْتُ العامِلَ المبدعَ».

واختلف الكوفيون والبصريون فيما إذا كان للاسم المحلّى بـ«أل» صلة كصلة الاسم الموصول، فقد «ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وُصِل كما يوصل «الذي». وذهب البصريون إلى أنه لا يوصل.

أما الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك، لأنه قد جاء ذلك في كلامهم واستعمالهم، قال الشاعر (من الطويل):

(١) ذهب ابن مالك إلى جواز ذلك في الاختيار وفاقاً لبعض الكوفيِّين.
(٢) عبّاس حسن: النحو الوافي. ج ١، ص ٣٥٧، الهامش.

لَعَمْري لأنْتَ الْبَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ
وَأَقْعُدُ في أَفْيَائِهِ بالأَصَائِلِ[1]

فقوله: «لأنتَ» مبتدأ، و«البيت» خبرهُ، و«أكرم» صلة الخبر الذي هو «البيت»، وهذا كثير في استعمالهم.

وأما البصريون، فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنه لا يجوز ذلك، لأن الاسم الظاهر يدلّ على معنى مخصوص في نفسه، وليس كـ «الذي»؛ لأنه لا يدل على معنى مخصوص، إلا بصلة تُوَضّحه؛ لأنه مبهم، وإذا لم يكن في معناه، فلا يجوز أن يُقَام مُقَامه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله (من الطويل):

* لَعَمْرِي لأنْتَ الْبَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ *

فلا حجة لهم فيه من وجهين:

أحدهما: أن يكون «البيت» خبر المبتدأ الذي هو «أنتَ»، و«أكرِم» خبر آخر، كما تقول: «هذا حلوٌ حامض»، فـ«حلو»: خبر المبتدأ الذي هو «هذا»، و«حامض»: خبر آخر، والمعنى أنه قد جمع الطَّعْمين، ونحوه قول الشاعر (من الرجز):

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهذا بَتِّي
مُصَيِّفٌ مُقَيِّظٌ مُشَتِّي
تَخِذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتِّ
سُودٍ جِعَادٍ مِنْ نِعَاجِ الدَّشْتِ[2]

فـ«بتّي»: خبر المبتدأ الذي هو «هذا»، و«مصيف»: خبر ثان، و«مقيظ»: خبر ثالث، و«مشتي»: خبر رابع، وإذا جاز أن يكون له أَرْبَعَةُ أخبار، جاز أن يكون له خَبَران.

والوجه الثاني: أن يكون «البيت» مبهماً لا يدلّ على معهود، و«أكرم» وَصْفٌ له؛ فكأنه قال: «لأنت بيتٌ أكرم أهله»، كما يقال: «إني لآمر بالرجل غيرك، ومثلك، وخير منك»، فيكون «غيرك»، و«مثلك»، و«خير منك» - وهي نكرات - أوصافاً للرجل؛ لأنه لما كان مبهماً لا يدل على معهود، فكأنه قال: «إني لآمر برجل غيرك، ومثلك، وخيرٍ منك»، كما قال الشاعر (من الكامل):

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[3]

أراد «بنات أوبر»، وهي ضَرْبٌ من الكَمْأة، وقد جاء هذا النَّحْوُ في كلامهم وأشعارهم.

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في إصلاح المنطق ص ٣٢٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٧؛ والدرر ١/ ٢٧٣؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٤٢.
اللغة: الأفياء: جمع فَيْء، وهو الظل. الأصائل: جمع أصيل، وهي الوقت الذي قبل غروب الشمس.
المعنى: أقسم لعمري أنك البيت الجامع لكلّ الصفات المحببة في البيوت، فأنا أكرم أهله وأحبّ الجلوس قربه عند الغروب.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٩؛ وجمهرة اللغة ص ٦٢؛ والدرر ٢/ ٣٣؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٦١.
اللغة: البتّ: الكساء، أو طيلسان من خزّ. المقيّظ: الذي يكفي للقيظ، أي: الحرّ. المصيّف: الذي يكفي للصيف. المشتّي: الذي يكفي للشتاء.
المعنى: يقول: إذا كان لامرىء كساءٌ، فإن لي كساء يكفيني لجميع الفصول.

(٣) البيت بلا نسبة في الاشتقاق ص ٤٠٢؛ وأوضح المسالك ١/ ١٨٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٨٥.

ويحتمل أيضاً أن يكون التقدير فيه: لأنت البيت الذي أكرم أهله، فحذف الاسم الموصول للضرورة، على ما بيّنا قبلُ.

وإذا كان يحتمل هذه الوجوه من الاحتمالات، بطل الاحتجاج به؛ فلا يكون فيه حجة، والله أعلم»[1].

١٣ ـ همزة «أَل»: إذا كانت «أل» مستقلّة بنفسها، كما في هذا العنوان والعناوين السابقة، كانت همزتها همزة قطع باتّفاق، ولذلك يجب إظهارها نُطقاً وكتابةً. أمّا إذا اتّصلت بلفظ ولازمته، بحيث أصبح هذا اللفظ عَلَماً، ولو كان هذا العلم منقولاً عن لفظ آخر، فإنّ همزتها همزة قطع، في الرأي الراجح، نحو: «ألعُزّى»، «أللات»، «ألرجل المسافِر» (علم على رجل). وفيما عدا هاتين الحالتين، تكون همزة «أل» همزة وصل، نحو: «حضَر ٱلمعلّمُ إلى ٱلجامعة»[2].

١٤ ـ من مقرَّرات مجمع اللغة العربية في «أل»: أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة دخول «أل» على العدد المضاف دون المضاف إليه، وجاء في قراره:

«يجوز إدخال «أل» على العدد المضاف إليه، مثل «الخمسة كتب»، و«المائة صفحة»، و«الثلاثمائة دينار»، و«الألف كتاب»، استئناساً بورود مثله في الحديث، كما في صحيح البخاري، وبإجازة بعض النحاة لذلك كابن عصفور، وإن عدَّه الشهاب الخفاجيّ قبيحاً»[3].

كما أجاز دخولها على «لا»[4]، وعلى «غير»[5].

قال ابن مالك في ألفيَّته في باب «المعرَّف بأداة التعريف»:

١٥ ـ من ألفيّة ابن مالك في باب «أَلْ»:

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ ٱللَّامُ فَقَطْ
فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ ٱلنَّمَطْ
وَقَدْ تُزَادُ لَازِماً كَٱللَّاتِ
وَٱلآنَ وَٱلَّذِينَ ثُمَّ ٱللَّاتِ
وَلِٱضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ ٱلأَوْبَرِ
كَذَا وَطِبْتَ ٱلنَّفْسَ يَا قَيْسُ ٱلسَّرِي
وَبَعْضُ ٱلأَعْلامِ عَلَيْهِ دَخَلا
لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلا
كَٱلْفَضْلِ وَٱلْحَارِثِ وَٱلنُّعْمَانِ
فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ
وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِٱلْغَلَبَهْ
مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَٱلْعَقَبَهْ
وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ
أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ كاشف الظلام عما يتعلّق بالألف واللام. محمد سعد الله. الهند، طبعة حجر، ١٢٩٠هـ.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٢٢٨ ـ ٢٣٠.
(٢) انظر همزة الوصل، وهمزة القطع في الهمزة.
(٣) في أصول اللغة ٢/ ١٨٢؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٧، ٣١٩.
(٤) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٧.
(٥) القرارات المجمعيّة. ص ٢٩.

«أَل» الاستغْراقيّة

انظر: «أل»، الرقم ١، الفقرة «ب».

«أَل» الاستفهاميّة

انظر: «أل»، الرقم ١١.

«أَل» التي للتعظيم والتفخيم

انظر: «أل»، الرقم ٩.

«أَل» التي للحضور

انظر: «أل»، الرقم ٢.

«أَل» التي للحقيقة

هي «أل» التي للماهيّة.
انظر: «أل»، الرقم ١، الفقرة «ب».

«أَل» التي للطبيعة

هي «أل» التي للماهيّة.
انظر: «أل»، الرقم ١، الفقرة «ب».

«أَل» التي للغَلَبة

انظر: «أل»، الرقم ٣.

«أَل» التي للماهيّة

انظر: «أل»، الرقم ١، الفقرة «ب».

«أَل» التي لِلَمْح الأصل

انظر: «أل»، الرقم ٤.

«أَل» التي هي بَدَل من الضمير

انظر: «أل»، الرقم ٧.

«أَلْ» التي هي بدل من الهمزة

انظر: الهمزة، الرقم ٨.

«أَل» التي هي بقيَّة من «الذي»

انظر: «أل»، الرقم ١٠.

«أَل» البيانيّة

هي «أل» التي للماهيّة.
انظر: «أل»، الرقم ١، الفقرة «ب».

«أَل» التَّبْجيل

هي «أل» التي للمْح الأصل.
انظر: «أل»، الرقم ٤.

«أَل» التعريف

انظر: «أل»، الرقم ١.

«أَل» التعريفيّة

انظر: «أل»، الرقم ١.

«أَل» الجِنْسيَّة

انظر: «أل»، الرقم ١، الفقرة «ب».

«أَل» الزائدة غير اللازمة

انظر: «أل»، الرقم ٦.

«أَل» الزائدة اللازمة

انظر: «أل»، الرقم ٥.

«أَل» العارضة

هي «أل» الزائدة غير اللازمة.
انظر: «أل»، الرقم ٦.

«أَل» العهديّة

انظر: «أل»، الرقم ١، الفقرة «أ».

«أَل» الكماليّة

هي «أل» الاستغراقيّة.
انظر: «أل»، الرقم ١، الفقرة «ب».

«أَل» اللازمة

هي «أل» الزائدة اللازمة.

انظر: «أَل»، الرقم ٥.

«أَل» المُعَرِّفة

انظر: «أَل»، الرقم ١.

«أَل» الموصولة

انظر: «أَل»، الرقم ١٢.

«أَل» الموصولية

انظر: «أَل»، الرقم ١٢.

أَلا

تأتي بستّة أوجه: ١ـ حرف استفتاح وتنبيه. ٢ـ حرف توبيخ وإنكار. ٣ـ حرف تحضيض. ٤ـ حرف عَرْض. ٥ـ حرف جواب. ٦ـ حرف مركَّب من همزة الاستفهام و«لا» النافية للجنس.

١ـ «ألا» الاستفتاحيّة التَّنبيهيّة: تأتي «ألا» حرفاً لتنبيه المخاطَب، لئلاّ يفوته المقصود بغَفْلته عنه. وتأتي حرف استفتاح إذا كان الغرض من استخدامها مجرَّد تأكيد مضمون الجملة وتحقيقه. وهي، في الحالتين، تدخل على الجملة الاسميّة، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢]، والفعليّة، نحو: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

واختُلِف فيها، فقال الزّمخشري: إنها مركّبة من همزة الاستفهام و«لا» النافية، وقال ابن مالك: إنها بسيطة. وضُعِّف المذهب القائل بتركيبها، بأنّ الأصل عدم التركيب، وبأنّها قد وقعت قبل «إنّ»، و«رُبَّ»، و«ليت»، والنداء، ولا يصلح النفي قبل شيء من ذلك ما بعدها[1]، وهي حرف لا يعمل، يدخل على الجملة الاسميّة، نحو الآية: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢]، وعلى الجملة الفعليّة، نحو: «ألا يا خالدُ انتبه» (جملة النداء جملة فعليّة لأنّنا نقدّر فيها فعلاً محذوفاً تقديره: أدعو).

٢ـ «ألا» التوبيخيّة الإنكاريّة: حرف مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب، يختصّ بالدخول على جملة فعليّة فعلها ماضٍ، نحو: «ألا درستَ جيِّداً».

وانظر: التنديم.

٣ـ «ألا» التحضيضيّة: حرف مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب، يُفيد التحضيض، أي: الطلب بِحَثٍّ، لا يعمل، ويختصّ بالدخول على جملة فعليّة فعلها مضارع، نحو الآية: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣]. وانظر: التحضيض.

٤ـ «ألا» التي للعرْض: حرف مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب، يُفيد العرض، أي: الطلب برفق ولين، ويختصّ بالدخول على جملة فعليّة، نحو الآية: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

ملحوظتان: أ ـ إذا دخلتْ «ألا» أو «ألاّ» أو «هلاّ»، أو «لوما» أو «لولا» على الفعل الماضي، أفادت اللوم والتوبيخ والإنكار، وإذا دخلت على الفعل المضارع، أفادت الحثّ والحضّ على الفعل.

ب ـ اختُلِف في «ألا» التي للتوبيخ أو للعرض

(١) وذلك لأنها مركبّة في الأصل من همزة الإنكار الإبطاليّ، و«لا» النافية. ونفي النفي إثبات.

أو للتحضيض، فقال ابن مالك: إنّها مركَّبة من همزة الاستفهام، و«لا» النافية، بخلاف «ألا» التي للاستفتاح. وقال أبو حيّان: إنّها بسيطة.

٥ـ «ألا» التي هي حرف جواب: بمعنى «بلى»، نحو: «ألَمْ تَقُمْ؟ ـ ألا». ذَكَرَ ذلك المالقي في «رصف المباني». وقال: إنَّه قليل شاذ. و«ألا» في الأوجه الثلاثة السابقة لا عمل لها.

٦ـ «ألا» المركَّبة من همزة الاستفهام و«لا» النافية للجنس: تُفيد:

ـ مجرّد الاستفهام عن النفي، نحو قول قيس بن الملوَّح (من البسيط):

ألا اصطبارَ لِسَلْمَى، أمْ لها جَلَدٌ
إذا أُلاقي الذي لاقاهُ أمْثالي

ـ التوبيخ والإنكار، نحو قول الشاعر (من البسيط):

ألا طِعانَ ألا فرسانَ عاديةٌ
إلاّ تَجَشُّؤُكُمْ حولَ التَّنانِيرِ[1]

ـ التمنّي، نحو قول الشاعر (من الطويل):

ألا عُمْرَ ولَّى مُسْتَطاعٌ رجوعُهُ
فَيَرْأَبَ ما أثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ[2]

وانظر: «لا» النافية للجنس.

ألّا

تأتي في خمسة أوجه: ١ـ حرف توبيخ وإنكار. ٢ـ حرف عرض. ٣ـ حرف تحضيض. ٤ـ مركَّبة من «أن» المخفَّفة من «أنَّ» و«لا» النافية للجنس[3]. ٥ـ مركَّبة من «أن» المصدريّة و«لا» النافية. ٦ـ «ألاَّ» المُرَكَّبة من «أن» المفسِّرة و«لا» الناهية.

أ ـ «ألاَّ» التوبيخيّة الإنكاريّة: مثل «ألا» التوبيخيّة الإنكاريّة، فانظرها.

ب ـ «ألاَّ» التحضيضيّة: مثل «ألا» التحضيضيّة، فانظرها، وانظر: التحضيض.

ج ـ «ألاَّ» التي للعَرْض: مثل «ألا» التي للعرض، فانظرها.

د ـ «ألاّ» المركَّبة من «أن» المخفَّفة من «أنَّ» و«لا» النافية للجنس: وذلك، إن أتى بعدها اسم، وسُبقت بفعل متعَدٍّ، نحو: «علمتُ ألاَّ بُدَّ من السفر» (علمتُ: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرِّك، والتاء ضمير متَّصل مبنيّ على الضم في محل رفع فاعل. «ألاَّ»: أنْ: مخفَّفة من «أنَّ» المشبَّهة بالفعل، حرف مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب، واسمه ضمير الشأن محذوف في محل نصب. «لا» حرف لنفي الجنس مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «بُدَّ»: اسم «لا» مبنيّ على الفتح في محل نصب. «مِن»: حرف جرّ مبنيّ على السكون، وقد بُني على الفتح منعاً من التقاء ساكنين، متعلِّق بخبر «لا» المحذوف، وتقديره: موجود. «السفر» اسم مجرور بالكسرة الظاهرة. وجملة «لا بُدَّ من السفر» في محل رفع خبر «أنْ»، وجملة

---

(١) يُنسب البيت إلى حسّان بن ثابت، وإلى خداش بن زهير.

(٢) وَلّى: أدْبَر، وذَهَب. يرأب: يُجبر ويُصلح. أثْأت: أفْسَدت. ولاحظْ نصب الفعل «يرأب» بعد الفاء السَّبَبِيَّة؛ لأنَّها بعد التمنّي.

(٣) على مذهب من يجوّز إدغام «أن» المخفَّفة من الثقيلة بـ «لا» النافية للجنس. ولعلَّ الفصل «أنْ لا» هو الأصَح، وذلك على مذهب جمهور النحاة.

«ألاّ بدّ من السفر» سادّة مسدّ مفعول «علمت»).

هـ ـ «أَلاَّ» المركَّبة من «أَن» الناصبة و«لا» النافية: وذلك حين يأتي بعدها فعل مضارع منصوب، نحو: «أريدُ ألاّ تتكاسلَ» («أريدُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «ألاّ»: أنْ: حرف مصدريّ ونصب واستقبال مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «لا»: حرف نفي مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «تتكاسَلَ»: فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. والمصدر المؤوَّل من «ألاّ تتكاسل» في محل نصب مفعول به).

و ـ «أَلاّ» المركّبة من «أن» المفسِّرة، و«لا» الناهية: نحو: ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾ [النمل: ٢٩ـ٣١]. وقد أُجيز في هذه الآية أن تكون «أَنْ» مفسِّرة، والمفسَّر «كتاب» لتضمّنه معنى القول دون حروفه، و«لا» ناهية، أو «أَنْ» مصدريَّة ناصبة، و«لا» نافية، و«أَنْ» وما في حيِّزها مصدر مؤوّل في محلّ رفع بدل من «كتاب» أو خبر لمبتدأ محذوف (أي: مضمونه ألاّ تعلوا): أو في محلّ نصب بنزع الخافض، أي: بألاّ تعلوا.

ومذهب الجمهور وجوب الفصل بين «أن» التفسيريَّة، و«لا» الناهية، نحو: «بشِّرْ نَفْسَكَ أن لا تَخَفْ، ولا تَحْزَنْ». راجع وصل «أنْ» في «أنْ».

الأُلى

اسم موصول للجمع مطلقاً، سواء أكان مُذكَّراً أو مُؤنَّثاً، عاقلاً أو غير عاقل، وأكثر ما يُستعمل لجمع الذكور العقلاء مبنيّ على السكون، ويُعرب بحسب موقعه في الجملة، نحو قول الشاعر (من البسيط):

هُمُ الأُلى وَهَبوا للمجدِ أنفسَهم
فما يُبالون ما لاقَوا إذا حُمِدوا

(«الأُلى»: اسم موصول مبنيّ على السكون في محل رفع خبر).

إلى

حرف جرّ أصليّ يجرّ الاسم الظاهر والضّمير، ومن معانيه:

١ ـ انتهاء الغاية في الزّمان، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وفي المكان، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]. وفي دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ثلاثة مذاهب: أوّلها دخوله في الحكم، وثانيها عدم دخوله فيه، وثالثها إن كان من جنس الأوّل دخل، وإلاّ فلا. ومذهب أكثر المحقِّقين أنه لا يدخل، إنْ لم توجد وُجدت قرينة تُوجب الدخول. أمّا إذا وُجدت قرينة على دخول ما بعدها، نحو: «قرأتُ القرآنَ منْ أوّلِهِ إلى آخره»، أو خروجه، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فإنّها تكون بحسب هذه القرينة.

وهذا المعنى لِـ «إلى» هو أصل معانيها، ولم يُثْبت البصريّون غيرَه.

٢ ـ المصاحبة، أو المعيَّة، وذلك إذا ضَمَمْتَ

شيئاً إلى شيء، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]، أي: مع الله، ونحو قول العرب: «الذَّودُ إلى الذَّود إبِل»(١). وتأوّل بعضهم ما ورد من ذلك على تضمين العامل، وإبقاء «إلى» على معناها الأصليّ، وهو انتهاء الغاية، والمعنى في الآية السّابقة، من يُضيف نُصرتَه إلى نُصرة الله؟

٣ ـ **التبْيين**، أي: تُبيِّن أنَّ الاسم المجرور بها فاعل في المعنى لا في الصِّناعة النَّحويَّة (الإعراب)، وما قبلها مفعول به في المعنى لا في الإعراب. وذلك بشرط أن تقع بعد اسم التفضيل أو فعل التعجُّب المشتقّين من لفْظ يدلّ على الحبّ، أو البغض، وما معناهما، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ﴾ [يوسف: ٣٣]، فياء المتكلّم في «إليّ»، فاعل في المعنى، لأنَّ المتكلّم هو الذي يحبّ، و«السِّجنُ» مفعول به في المعنى (لا في الإعراب)، لأنه هو المحبوب، ونحو: «الصَّبْرُ أَحبُّ إلى النفسِ الكريمةِ مِنْ ذُلِّ السُّؤال».

٤ ـ **موافقة اللام**، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ [النمل: ٣٣]، وقوله: ﴿وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥]. وقال بعضُهم: «إلى» في قوله تعالى: ﴿والأمرُ إليكِ﴾ [النمل: ٣٣] على معناها الأصليّ، أي: لانتهاء الغاية، والمعنى: والأمرُ مُنْتَهٍ إليكِ.

٥ ـ **الظَّرفيَّة**، أي: موافقة «في». قال بهذا المعنى ابن مالك وغيره، ومنه قول النابغة الذّبيانيّ (من الطويل):

فلا تَتْرُكَنِّي بالوعيدِ كأنَّني
إلى النَّاسِ مطْلِيٌّ بِهِ القارُ أجْرَبُ

أي: في الناس. قال ابن مالك: ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنعام: ١٢]. وردَّ ابن عصفور «إلى» بمعنى «في» بأنَّها لو كانت بمعنى «في» لجاز القول: «زَيْد إلى الكوفة»، بمعنى: زيد في الكوفة. وأوّل ما أوهم ذلك، فتأوّل البيت السابق على أنَّ قوله: «مَطْليّ» ضُمِّن معنى: «مُبغَّض». وأوّله غيره على تقدير: كأنّني مُضافاً إلى الناس. فـ «إلى» تتعلّق بمحذوف دلَّ عليه الكلام.

٦ ـ **موافقة «مِنْ»**، قال به الكوفيّون، والقُتبيّ، وابن مالك، واستدلّوا بقول عمرو بن الأحمر (من الطويل):

تقولُ وقَدْ عالَيْتُ بالكورِ فوقَها
أَيُسْقَى فَلا يَروَى إليَّ ابنُ أَحْمَرا(٢)

أي: مِنّي. وتأوّل بعضهم البيت على التَّضمين، أي: فلا تأتي إليَّ الرّواء.

٧ ـ **موافقة «عند»**، كقول أبي كبير الهُذليّ (من الكامل):

أَمْ لا سبيلَ إلى الشَّبابِ، وذِكْرُهُ
أَشْهى إليَّ مِنَ الرَّحيقِ السَّلْسَلِ

أي: عندي.

٨ ـ **التوكيد**، وهي الزائدة، أثبت ذلك الفرّاء مستدلاً بقراءة من قرأ: ﴿فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] بفتح الواو. وخَرَّج الجمهور هذه القراءة على تضمين الفعل

---

(١) الذَّود: من ثلاثة إلى عشرة.

(٢) فاعل «تقول» يعود على النّاقة، و«السّقي»، هنا، بمعنى الرّكوب مجازاً.

«تَهْوَى» معنى الفعل «تميل». وقال ابن مالك: الأَوْلى من القول بزيادتها أن يكون الأصل: «تهوِي» بكسر الواو، فَجُعِل موضع الكسر فتحة، كما يُقال في «رَضِيَ»: رَضَى، وفي «ناصية»: ناصَاة. وهي لغة طائيَّة. واعتُرض عليه بأنَّ شرط هذه اللّغة تحرّك الياء في الأصل.

ملاحظة: تُقلب ألف «إلى» ياءً، إذا كان المجرور بها ضميراً، نحو: «وَصَلت إلينا، في الأسبوع الماضي، مساعدة اقتصاديَّة»، فإن كان الضمير ياء المتكلِّم، أُدْغِمت الياءان، نحو: «إليّ يتّجه طالبُ المساعدة».

إلّا

بحثها النحاة في سبعة مباحث: ١ـ حرف استثناء. ٢ـ بمعنى «غير». ٣ـ بمعنى الواو تُشرك في اللَّفظ والمعنى. ٤ـ عاطفة تُشرك في الإعراب لا في الحكم. ٥ـ زائدة. ٦ـ «إلاّ» التي بمعنى «قَدْ». ٧ـ مركّبة من «إن» الشَّرطيّة و«لا» النافية.

١ـ «إلّا» الاستِثْنائيَّة: حرف، للمستثنى به ثلاثة أحكام إذا لم يتكرَّر، وهي:

١ ـ وجوب نصب المستثنى، غالباً[١]، بشرط أن يكون الاستثناء تامّاً[٢] موجباً[٣]، سواءٌ أكان المستثنى بعد المستثنى منه، نحو: «نجحَ الطلابُ إلّا زيداً»، أم قبله، نحو: «نجحَ إلّا زيداً الطلابُ»، وسواء كان الاستثناء متّصلاً[٤]، كالمثلين السابقين، أم منقطعاً، نحو: «تناولتُ الطعامَ إلّا الماءَ»، و«تناولت إلّا الماءَ الطعامَ».

٢ ـ نصب المستثنى كالحالة السابقة، أو ضبطه على حسب حركة المستثنى منه، وإعرابه بدلاً من المستثنى منه، وذلك إذا كان الاستثناء تامّاً غير موجب[٥]، سواءٌ أكان متَّصِلاً، نحو: «ما نجح الطلابُ إلّا زيداً، أو إلّا زيد»[٦]، أم منقطِعاً، نحو: «لم أَلْتَقِ بالصيّادين إلّا كلابَهم أو كلابِهم»[٧]. ويجوز أن يتقدَّم المستثنى مسبوقاً بـ«إلّا»، وهو منصوب، على المستثنى منه مباشَرَةً، ويبقى كل شيء كما كان، فلا يتغيَّر الإعراب، نحو: «ما نجَحَ إلّا زيداً الطلابُ». أمّا لو تقدَّم، وهو بَدَل في الأصل، فيُعرب بحسب موقعه في الجملة، ويزول عنه اسمه: «المستثنى»، وكذلك يزول عن «المستثنى منه» اسمه، ويُعرب بَدَلاً من الاسم الذي تقدّم، وتابعاً له في حركة إعرابه، وتُصبح «إلّا» ملغاة،

(١) ولغة بعضهم الرفع، ومنها قول الرسول ﷺ: «مَن كان يُؤْمِنُ باللهِ واليومِ الآخرِ فَعَليه الجمعة إلّا امرأةٌ، أو مُسَافِرٌ، أو مريضٌ». وأوّل بعضُهم هذا القول ونحوه تأويلاً فيه الكثير مِنَ التعسُّف.

(٢) الاستثناء التامّ هو ما ذُكِرَ فيه المستثنى منه، نحو: «نجح الطلابُ إلّا زيداً».

(٣) أي: غير منفيّ بإحدى أدوات النفي أو شبهها.

(٤) الاستثناء المتَّصل هو ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه، نَحْو: «خاطتِ الخيّاطةُ الثّوبَ إلّا أَكْمَامَه». وعكس ذلك المنقطع.

(٥) الاستثناء غير الموجب هو ما تضمَّنت جملته النفي أو شبهه.

(٦) «زيداً» بالنَّصب مستثنى منصوب. و«زيدٌ» بالرفع بدل من «الطلاب» مرفوع.

(٧) «كلابَهم» بالنصب مستثنى منصوب، و«كلابهم» بالجرّ بدل من «الصيّادين».

نحو: «ما نجحَ إلّا واحدُ الطلابُ»[١]، و«هل مررتُ إلّا بواحدِ الفلاّحين»[٢].

٣ ـ أن يُعرب ما بعد «إلّا» على حسب العوامل قبلها، بشرط أن يكون الكلام مفرَّغاً[٣]. وهذا الأسلوب ليس من أساليب الاستثناء، لعدم وجود المستثنى منه؛ وتكون «إلّا» ملغاة فكأنّها غير موجودة من ناحية الإعراب. ويُسَمَّى هذا الكلام «مُفَرَّغاً»؛ لأنَّ ما قبل «إلّا» تفرَّغ للعمل الإعرابيّ فيما بعدها، ولم يشتغل بالعمل في غيره، نحو: «ما أخطأ إلّا المتسرِّعُ»[٤]، أو «لا يطلب الحرُّ إلّا السُّؤْدُدَ»[٥].

ومن الأساليب التي تحوي نوعاً من التفريغ، أن يكون الكلام مشتملاً على جملة قَسَميَّة، ظاهرها مُثْبَت، ولكنّ معناها منفيّ، وجواب القَسَم جملة فعليَّة ماضويَّة لفظاً، مستقبلة معنًى، مُصدَّرة بـ «إلّا»، نحو: «سألْتُك باللّهِ إلّا نَصَرْتَ المظلومَ»، و«ناشدْتُكَ الله إلّا تركْتَ الإساءَة»، والمراد: ما سألتُك بالله إلّا نصْرَكَ المظلوم، وما ناشدْتُك الله إلّا تركَكَ الإساءَة.

وتتكرّر «إلّا» لفظاً، إمّا:

ـ للتوكيد اللّفظيّ المحض، وذلك إذا كانت بعد حرف العطف «الواو»، دون غيرها من أحرف العطف، والمستثنى يكون بسبب العطف لا بسبب تكرار «إلّا»، نحو: «أحبُّ ركوبَ السّيارةَ إلّا الكبيرةَ وإلّا السريعة»[٦].

ـ للتكرار المَحْض، فيكون الاسم بعدها مُماثلاً لما قبلها من دون اعتبار «إلّا»، نحو: «قرأتُ دواوين الشُّعراء إلّا ديوانَ مجنونِ ليلى إلّا ديوانَ قيسِ بنِ الملوّح»[٧].

وتتكرّر «إلّا» معنًى، أي: لاستثناء جديد، ويكون لحكم المستثنى بعدها مسائل عدَّة، منها:

١ ـ إذا كان الاستثناء تامّاً موجباً، فالمُسْتَثْنَيات بعد «إلّا» كلّها منصوبة، نحو: «نجحَ الطّلابُ إلّا زيداً إلّا سالِماً»[٨].

٢ ـ إذا كان الاستثناء تامّاً غير موجِب، وجب نصب المستَثْنَيات المتقدِّمة على المستثنى منه، نحو: «ما نجحَ إلّا زيداً إلّا سالِماً الطلاّبُ». أمّا إذا تأخرَّت، فالأوَّل منها يكون مستثنى منصوباً، أو بَدَلاً من المستثنى منه، نحو: «ما

---

(١) «واحد» فاعل «نجحَ»، مرفوع بالضمّة. «الطلابُ» بدل من «واحد» مرفوع بالضمَّة.

(٢) «بواحد»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مررت». «الفلاّحين»: بدل من «واحد» مجرور بالياء؛ لأنّه جمع مذكَّر سالم.

(٣) الاستثناء المفرَّغ هو ما حُذِف منه المستثنى منه، ويكون فيه الاستثناء غير مُوجِب، نحو: «لا يكتُمُ السّرّ إلّا الصديقُ الوفيُّ».

(٤) «المتسرِّعُ»: فاعل «أخطأ» مرفوع بالضمَّة.

(٥) «السُّؤدُدَ»: مفعول به منصوب بالفتحة.

(٦) «إلّا» الثانية حرف زائد للتوكيد. «السّريعة»: اسم معطوف على «الكبيرة» بسبب العطف لا بسبب «إلاّ» المكرَّرة التي لا يُستفاد منها إلّا معناها.

(٧) «إلاّ» الثانية حرف زائد للتوكيد. «ديوان» الثانية بدل كل من «ديوان» الأولى.

(٨) «زيداً» مستثنى منصوب. «سالِماً»: مستثنى منصوب.

نَجَحَ الطلاّبُ إلّا زيدٌ (أو زيداً) إلّا سالِماً»[١].

٣ ـ إذا كان الاستثناء مُفَرَّغاً، وجب في المستثنى الأوَّل أن يخضع لحكم العامِلِ قبل «إلّا»، وتُنصب المستثنيات الباقية، نحو: «ما نَجَحَ إلّا زيدٌ إلّا محمّداً»[٢].

واختلف النحاة في عامِلِ النّصب في المستثنى، على ثمانية أقوال.

«أحدها أنّ ناصِبَهُ «إلّا». واختاره ابن مالك. قال: وهو مذهب سيبويه، والمبرِّد، والجرجانيّ. وقد خَفِيَ كونُ هذا مذهب سيبويه على كثير من شرّاح كتابه.

وثانيها أنّ الناصب ما قبل «إلّا» من فعل أو غيره بتعدية «إلّا». قال ابن عصفور: وهو مذهب سيبويه، والفارسيّ، وجماعة. وقال الشلوبين: هو مذهب المحقّقين.

وثالثها أنَّ الناصبَ ما قبل «إلّا» مستقلاً. وهو مذهب ابن خروف. واستدلَّ على ما ذهب إليه بما فهمه من كتاب سيبويه.

ورابعها أنَّ الناصب «أستثني» مُضمَراً بعد «إلّا». حكاه السِّيرافيّ عن المبرِّد، والزّجّاج.

وخامسها أنَّ الناصب «أنَّ» مقدَّرةً بعد «إلّا». والتقدير: إلّا أنَّ زيداً لم يَقُمْ. حكاه السِّيرافيّ عن الكِسَائيّ.

وسادسها أنَّ الناصب «إنَّ» المكسورة المخفَّفة مركّباً منها ومن «لا»: «إلّا». حكاه السِّيرافيّ أيضاً عن الفرّاء.

وسابعها أنَّ الناصب له مخالفته الأوَّل. ونُقِل عن الكسائيّ»[٣].

وثامنها أنَّ المستثنى ينتصب عن تمام الكلام، فالعامل فيه ما قبله من الكلام، بدليل قول العرب: «القومُ إخوَتُك إلّا زيداً». وليس ها هنا فعل، ولا ما يعمل عمله. قيل: وهو مذهب سيبويه. ولكلّ مذهب حجج ورُدود أكثرها فلسفيّ منطقيّ، ويطول الكلام في ذكرها.

واختلف الكوفيّون والبصريّون في إجازة تقديم حرف الاستثناء في أوّل الكلام، فأجاز ذلك الكوفيّون ومنعه البصريُّون. واحتجَّ الكوفيّون بأنَّ العرب قد استعملَتْه مُقدَّماً، نحو قول العجاج (من الرجز):

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيُّ
ولا خَلا الجِنِّ بِهَا إنْسِيُّ[٤]

وقال البصريُّون: إنّ تقديم حرف الاستثناء يُؤدِّي إلى أن يعمل ما بعده فيما قبله، وهذا لا يجوز، لأنَّه حرف نفي يليه الاسم والفعل كحرف الاستفهام، وكما أنَّه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستثناء فيما قبله. وأمّا قول العجاج، فالتقدير فيه: وبلدةٍ ليس بها طوريٌّ ولا أنسيٌّ خلا الجنّ، فَحَذف «أنسيّاً»، وأضمر المستثنى منه. وما أظهره (أي: كلمة «أنسيّ») تفسير لِما أضمره. وقيل: التقدير: ولا بها إنسيّ خلا الجِنّ، فـ«بها» مقدَّرة بعد «لا»، وتقديم الاستثناء فيه

---

(١) «زيداً» بالنصب مستثنى منصوب. و«زيدٌ» بالرَّفع بدل من «الطلاب» مرفوع. «سالِماً»: مستثنى منصوب.

(٢) «زيدٌ»: فاعل «نجح» مرفوع. «محمّداً»: مستثنى منصوب.

(٣) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في حروف المعاني. ص ٥١٦ ـ ٥١٧.

(٤) ليس بها طوريّ: ليس بها أحد، وقالوا: رجل طوريّ: رجل غريب.

للضرورة، فليس فيه حجّة.

ملاحظات: أ ـ إذا كان الكلام تامّاً موجباً، فلا يكون المستثنى منه، في الأفصح نكرة، إلّا إنْ أفادت[1]، فلا يُقال: «جاء أناس إلّا رجلاً»، و«نجح طلاّبٌ إلّا محمداً».

ب ـ إذا كان المستثنى المنقطع جملة، نحو قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: ٢١ـ٢٤] أُعربت في موضع نصب على الاستثناء، وتكون «إلاّ» بمعنى: لكنْ.

ج ـ إذا كان المستثنى المنقطع مفرداً منصوباً، كانت «إلّا» بمعنى «لكن» التي تفيد الابتداء والاستدراك، وتعمل عمل «إنَّ»، نحو: «جاء الصيّادون إلّا كلابَهم»، والمعنى: جاء الصيّادون لكنّ كلابَهم لم تأتِ.

د ـ في نحو: «ما أحدٌ يكذبُ إلّا الدنيءُ»، يجوز رفع «الدنيء»، على أنه بدل من «أحد»، أو من الضمير المستتر في «يكذب»، ويجوز نصبه على الاستثناء، أمّا في نحو: «ما رأيْتُ أحداً يكذبُ إلّا الدنيءُ»، فيجوز في «الدنيء» النصب على الاستثناء أو على البدليّة من «أحداً»، ويجوز فيها الرفع على البدليّة من الفاعل المستتر في «يكذب».

هـ ـ لا يجوز حذف أداة الاستثناء على الأصحّ، أمّا حذف المستثنى فجائز بثلاثة شروط:

١ـ فهم المعنى. ٢ـ أن تكون أداة الاستثناء «إلّا»، أو «غير». ٣ـ أن تسبقهما كلمة «ليس»، نحو: «قبضْتُ خمسَ ليراتٍ ليس إلّا، أو ليس غير»، أي: ليس المقبوض إلّا، أو غير الخمس. ومن القليل حذف المستثنى بعد «لا يكون» بشرط فهم المعنى أيضاً، نحو: «قبضْتُ خمسَ ليراتٍ لا يكونُ»، أي: لا يكون غيرها، أو لا يكون المقبوض غيرها.

و ـ يُخطِّىء الحريري[2]، وأسعد داغر[3] من يقول: «جاءني القومُ إلّاك وإلّاهُ»، بحجّة أنَّ الضمير بعد «إلّا» لا يكون إلّا منفَصِلاً، استناداً إلى الآية: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، والآية: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧] وقد خطّأ الحريريُّ أبا الطيّب المتنبّي في قوله (من الخفيف):

لـيـس إلّاك يـا عَـلـيٌّ هُـمـامُ
سـيْـفُـهُ دونَ عِـرْضِـهِ مَـسْـلـولُ[4]

ولكن وَقَعَ الضمير متَّصِلاً بعد «إلّا» في قول الشاعر (من البسيط):

فَـمـا نُـبـالـي إذا مـا كـنْـتِ جـارَتَـنـا
ألاّ يُـجـاورَنـا إلّاكِ دَيّـارُ[5]

وقول آخر (من الطويل):

---

(١) تفيد النكرة بالوصف، أو الإضافة، أو غيرها مِمّا يفيدها تخصيصاً.
(٢) الحريري: درّة الغوّاص. ص ١٤٧ ـ ١٤٨.
(٣) أسعد داغر: تذكرة الكاتب. ص ١٤٨.
(٤) العكبري: شرح ديوان المتنبّي. ج ٣، ص ١٥٦.
(٥) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك. ج ١، ص٩٠.

أعوذُ بربِّ العَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ
عَلَيَّ فَما لي عَوْضُ إلّاهُ ناصِرُ[1]

وقد نقل السّيوطيّ أنَّ جماعةً من اللّغويّين، ومنهم ابن الأنباري وابن مالك قد أجازوا وقوع الضمير المتَّصِل بعد «إلّا»[2].

ز ـ اختلف الكوفيّون والبصريّون في جواز تقديم معمول الفعل المقصور عليه[3]، فقد «ذهب الكوفيّون إلى أنه لا يجوز «ماَ طَعامَكَ أَكَلَ إلا زَيْدٌ».

وذهب البصريون إلى أنه يجوز، وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين.

أما الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في «زيد» أن لا يكون هو الفاعل، وإنّما الفاعل في الأصل محذوف قبل «إلّا»؛ لأن التقدير فيه: «ما أَكَلَ أَحَدٌ طعامَكَ إلا زيدٌ»، والذي يدلّ على ذلك قولهم: «مَا خَرَجَ إلاَّ هِنْدٌ»، و«مَا ذَهَبَ إلا دَعْدٌ»، ولو كان الفعل لـ «دعد» و«هند» في الحقيقة، لأثبتوا فيه علامَةَ التأنيث؛ لأن الفاعل مؤنّث حقيقيّ، فلمّا لم يثبتوا في الفعل علامةً، دلّ على أن الفاعل هو «أحد» المحذوف.

ويدلّ عليه أيضاً أن «إلّا» بابُهَا الاستثناء، والاستثناء يجب أن يكون من الجملة، ولا بد أن يقدر قبلها ما يصح أن يكون الذي بعدها مستثنى منه؛ فوجب أن يكون التقدير: ما أكل أحدٌ طَعَامَكَ إلا زيد، إلا أنه اكتفي بالفعل من «أحد»، فصار بمنزلته، والاسم لا يتقدم صِلته عليه، ولا يفرق بينها وبينه، فكذلك الفعل الذي قام مقامه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا ذلك لأنّ «زيد» مرفوع بالفعل، والفعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه، كقولهم: «عَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ»، وكذلك سائر الأفعال المتصرفة.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنّ الأصل ألا يكون «زيد» هو الفاعل؛ لأن التقدير: ما أكلَ أحَدٌ طَعامَكَ إلا زَيْدٌ» قلنا: لا نسلم أن «أحداً» مقدَّر من جهة اللفظ، وإنما هو مقدر من جهة المعنى، كما أن المعنى يدلّ على أن «عَرَقاً» في قولهم: «تَصبَّبَ زيد عَرَقاً» فاعلٌ معنًى، وإن لم يكن فاعلاً لفظاً، ولهذا لم تثبت علامة التأنيث في قولهم: «ما خَرج إلا هند»، و«ما ذَهَبَ إلا دعد»، وما أشبه ذلك، على أنه قد حذف علامة التأنيث الحقيقي مع الفَصْل في قولهم: «حَضَرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ»، وقال الشاعر (من البسيط):

إنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ
بَعْدِي وَبعْدَكِ في الدُّنْيا لَمَغْرُورُ[4]

---

(١) المصدر السابق. ص ٨٩.

(٢) عن محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة. ص ٢٧.

(٣) انظر في هذه المسألة:
ـ شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٤٢.
ـ حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٤٤.
ـ المسألة الحادية والعشرين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف».

(٤) البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٨١؛ والخصائص ٢/ ٤١٤؛ والدرر ٦/ ٢٧١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٣.

وقال الآخر (من الوافر):

لَـقَـدْ وَلَـدَ الأخَـيْـطِـلَ أُمُّ سَـوْءٍ
عَـلَى قِمْعِ أَسْتِـهَا صُلُـبٌ وَشَـامُ[1]

فقال «وَلَدَ»، ولم يقل «ولدت».

وأما قولهم: «إنه اكتفي بالفعل من أحَد»، قلنا: لا نسلم أن الفعل اكتفي به من الاسم؛ لأن الفعل لا بُدَّ له من فاعل، وإنما الاسم بعد «إلّا» قام مقامه واكتفي به منه؛ لأنه لما حذف المستثنى منه قبل «إلّا»، قام ما بعد «إلّا» حين حذفته مَقَامَه، كما يقوم المفعول مقام الفاعل إذا حذف، نحو: «ضُرِبَ زَيْدٌ»، و«أُعْطِيَ عَمْرو درهَماً»، و«كُسِيَ عَمْرو قميصاً»، وما أشبه ذلك. وهذا لا يوجب أن يجري الفعلُ مَجْرَى الاسم في امتناع تقديم معموله عليه، ألا ترى أنك تقول: «دِرهَماً أعْطِيَ زَيْد»، و«قميصاً كُسِيَ عمرو».

ثم لو سلّمنا أن الأمر على ما زعمتم، فالفعل إنما جاز تقديم معموله عليه لتصرفه في نفسه، وهذا المعنى الذي ادعيتموه لم يوجب تغيّر الفعل عن تصرفه في نفسه؛ فينبغي أن يجوز تقديمُ معموله عليه، كسائر الأفعال المتصرّفة، والله أعلم»[2].

٢ـ «إلّا» التي بمعنى «غير»: صفة يُوصَف بها بشرطين:

أ ـ أن يكون الموصوف نكرة أو ما يُشبهها من معرفة يُراد بها الجنس، مثل المعرَّف بـ «أل» الجنسيَّة.

ب ـ أن يكون الموصوف جمعاً، أو شبه جمع[3]، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ[4] ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فلو كانت «إلّا» هنا حرف استثناء، لكان المعنى: لو كان في السماء والأرض آلهة ليس من ضمنها الله لَفَسَدَتا، وهذا المعنى باطل. وموصوف «إلّا» في هذه الآية جمع حقيقيّ، وهو نكرة حقيقيّة. ومثالها نعتاً لشبه الجمع، وهو نكرة حقيقية: «غيرُكَ إلّا الكاذِبُ يستحقُّ العِقابَ»[5]، ومثالها نعتاً للجمع الحقيقيّ الشَّبيه بالنكرة: «يَخْشى عقابَ اللّهِ العُصاةُ إلّا الصّالحون»[6]. ومثالها نعتاً لشبه الجمع الشبيه بالنكرة: «الرجل إلّا القويّ خُلِق للعَمَل والصَّبْرِ»[7].

واختُلِفَ في إعراب «إلّا» الاسميَّة هذه، فقيل: إنَّها تُرفَع، وتُنصب، وتُجَرُّ بحسب موقع منعوتها الإعرابيّ بحَركات مقدَّرة على آخرها

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٢٩٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٨، ٤٠٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٩؛ وشرح المفصل ٥/ ٩٢؛ ولسان العرب ١/ ٢٥٩ (صلب).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٦٤ ـ ١٦٦.

(٣) أي ما كان مفرداً في اللفظ، دالّاً على متعدِّد في المعنى، مثل كلمة «غير» في قولك: «جاء غيرُ الأطفال».

(٤) أي: في الأرض والسّماء.

(٥) لا تصلح «إلّا» هنا، أن تكون هنا للاستثناء، لئلاّ يكون المعنى: غيرك يستحقُّ العِقاب، إلّا الكاذِب.

(٦) لا تصلح «إلّا» هنا أن تكون للاستثناء لئلاّ يكون المعنى: يخشَى العصاةُ عقابَ اللّهِ، والصّالحون لا يخشونه.

(٧) لا تصلح «إلّا»، هنا، للاستثناء لئلاّ يكون المعنى: خلِق الرجل للعمل والصَّبر ما عدا القويّ.

للتعذُّر، ويكون ما بعدها مجروراً بإضافتها إليه. وقيل إنّ الحركات لا تُقدَّر عليها، وإنّما تنتقل إلى المُضاف إليه الذي بعدها مباشَرَةً، فتكون «إلّا» نعتاً مُضافاً. واللفظ بعدها مُضاف إلى مجرور بكسرة مقدَّرة مَنَع من ظهورها الحركة المنقولة إليه من «إلّا».

وتُفارق «إلّا» هذه «غير» من وجهين:

أحدهما أنّه لا يجوز حذف موصوفها، فلا يُقال: «جاءني إلّا زيدٌ»، ويُقال: «جاءني غيرُ زيدٍ». ونظيرها في ذلك الجمل والظّروف، فإنّها تقع صفات، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها.

وثانيهما أنّه لا يُوصَف بها إلّا حيث يصحّ الاستثناء، فيجوز «عندي درهمٌ إلّا دانقٌ»؛ لأنّه يجوز: «إلّا دانقاً»، ولا يجوز: «عندي درهمٌ إلّا جيِّد»؛ لأنّه يمتنع: «إلّا جيِّداً».

٢ـ «إلّا» التي بمعنى الواو: اختلف الكوفيّون والبصريون في مجيء «إلا» بمعنى الواو[١]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أن «إلّا» تكون بمعنى الواو. وذهب البصريّون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو.

أما الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لمجيئه كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، أي: ولا الذين ظلموا، يعني والذين ظلموا لا يكون لهم أيضاً حُجّة. ويؤيّد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنه قال: «إلى الَّذِينَ ظَلَمُوا» مخفَّفاً، يعني مع الذين ظلموا منهم، كما قال تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] أي: مع المرافق ومع الكعبين، وكما قال تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢؛ والصف: ١٤] أي: مع الله، وكما قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢]، أي: مع أموالكم. وكقولهم في المثل: «الذَّودُ إلى الذَّودِ إبلٌ»[٢]، أي: مع الذود، وكقول ابن مُفَرِّغ (من الخفيف):

شَدَخَتْ غُرَّةُ السَّوَابِقِ فِيهِمْ
فِي وُجُوهٍ إِلَى اللَّمَامِ الْجِعَادِ[٣]

---

(١) انظر في هذه المسألة:
ـ المسألة الخامسة والثلاثين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف».
ـ مغني اللبيب. ص ٧٣.
ـ حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ١٢٧.
ـ شرح التصريح على التوضيح ١/ ٤٢٢.

(٢) ورد المثل في تمثال الأمثال ١/ ٢٦٦؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٤٦٢؛ وجمهرة اللغة ص ٦٢٧؛ وزهر الأكم ٣/ ١٩؛ وفصل المقال ص ٢٨٢؛ وكتاب الأمثال ص ١٩٠؛ ولسان العرب ٣/ ١٦٨ (ذود)، ١٥/ ٤٣٤ (إلى)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٧٧؛ والمستقصى ١/ ٣٢٢.
والذود: ما بين الثلاث إلى العشر من الإبل. يُضرب في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدّي إلى الكثير.

(٣) البيت ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص ١١٨؛ وأدب الكاتب ص ٥١٦؛ والأزهية ص ٢٧٣؛ ولسان العرب ٣/ ٢٨ (شدخ)، ١٢/ ٥٥١ (لمم)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٧٨.
اللغة: شدخت: اتسعت. الغرة: بياض في جبهة الفرس. السوابق: جمع السابق، وهو الفرس الواصل =

أي: مع اللمام، وقال ذو الرُّمَّة (من الطويل):

بِهَا كُلُّ خَوَّارٍ إلى كُلِّ صَعْلَةٍ
ضَهولٍ ورفْضُ المذْرِعاتِ القراهِبِ[1]

أي: مع كل صعلةٍ، وقال تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨]، أي: ومن ظُلِمَ لا يُحِب أيضاً الجهر بالسوء منه، إلى غير ذلك من المواضع. ثم قال الشاعر (من الوافر):

وكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ
لَعَمْرُ أبِيكَ إلاّ الفَرْقَدَانِ[2]

أي: والفرقدان، والشواهِدُ على هذا في أشعارهم كثيرةٌ جداً.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إن «إلاّ» لا تكون بمعنى الواو، لأنَّ «إلاّ» للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراجَ الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾ [البقرة: ١٥٠]، فلا حجة لهم فيه؛ لأن «إلاّ» ها هنا استثناء منقطع، والمعنى: لكن الذين ظلموا يحتجُّونَ عليكم بغير حجة، والاستثناء المنقطع كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] معناه: لكن يتبعون الظن، وقال تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ ﴿١٩﴾ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩ ـ ٢٠] معناه: لكن يبتغي وجه ربه الأعلى، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [التين: ٥ ـ ٦]، معناه: لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر، ثم قال النابغة (من البسيط):

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاناً أُسَائِلُهَا
عَيَّتْ جَوَاباً، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

= إلى خط النهاية أوّلاً. اللمام واللمم: جمع لمّة، وهو الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن. الجعاد: جمع جعد وجعدة، وهو الشعر غير المسترسل.
المعنى: يصف أناساً ببياض وجوههم إضافة إلى جعودة الشعر، وهذا دليل عروبتهم.

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٨٨؛ ولسان العرب ١١/ ٣٧٩ (صعل)، ٣٩٦ (ضهل)؛ وكتاب العين ٢/ ٩٨، ٣/ ٤٠٧؛ وتهذيب اللغة ٦/ ٩٩؛ وكتاب الجيم ١/ ٢٨٢.
اللغة: خوار: ثور يخور. الصَّعلة: النعامة. الضهول: التي ترجع إلى بيضها، والضهول كالضحول: القليل. المذرعات: الأبقار اللواتي معها أولادها. القراهب: جمع قرهب، وهو المسنّ والسيّد.
المعنى: فيها ثيران ونعام وأبقار كبيرة السنّ مع أولادها.

(٢) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٧٨؛ والكتاب ٢/ ٣٣٤؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٢ (ألا)؛ والممتع في التصريف ١/ ٥١؛ ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة ص ٩٠؛ وحماسة البحتري ص ١٥١؛ والحماسة البصرية ٢/ ٤١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٦؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٥؛ ولعمرو أو لحضرمي في خزانة الأدب ٣/ ٤٢١؛ والدرر ٣/ ١٧٠.
اللغة: الفرقدان: نجمان يهتدى بهما.
المعنى: أقسم بعمر أبيك أن لا بدّ للأخ أن يفارق أخاه يوماً، وكذلك الفرقدان سيتفارقان يوماً.

إلّا الأَوَارِيَّ لأياً مَا أُبيِّنُها
والنُّؤْيُ كالْحَوْضِ بالمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ[(١)]

وقال آخر (من الرجز):

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أنيسُ
إلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإلاَّ الْعِيسُ[(٢)]

وعلى ذلك أيضاً يحمل ما احتجوا به من قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨]؛ فإن معناه: لكن المظلوم يجهر بالسوء؛ لما يلحقه من الظلم، فيكون في ذلك أعْذَرَ ممن يبدأ بالظلم، وعلى ذلك أيضاً يحمل قول الشاعر (من الوافر):

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ
لَعَمْرُ أبِيكَ إلاَّ الْفَرْقَدَانِ

أراد: لكن الفرقدان فإنهما لا يفترقان، على زعمهم في بقاء هذه الأشياء المتأخِّرة إلى وقت الفناء، ويحتمل أن تكون «إلا» في معنى «غير»، ولذلك ارتفع ما بعدها، والمعنى: كلُّ أخ غيرُ الفرقدين مفارقُهُ أخوه، كما قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] أي: لو كان فيهما آلهة غيرُ الله، ولهذا كان ما بعدها مرفوعاً، ولا يجوز أن يكون الرفع على البدل؛ لأن البدل في الإثبات غير جائز، لأن البدل يوجب إسقاط الأول، ولا يجوز أن تكون «آلهة» في حكم الساقط؛ لأنك لو أسقطته، لكان بمنزلة قولك: لو كان فيهما إلا الله، وذلك لا يجوز، ألا ترى أنك لا تقول: «جاءني إلا زيد»، لأن الغرض في «إلاّ» - إذا جاءت قبل تمام الكلام - أن تثبت بها ما نفيته، نحو: «ما جاءني إلا زيد». وليس في قوله: «لو كان» نفي، فيفتقر إلى إثبات، ولو جاز أن يقال: «جاءني إلا زيد» على إسقاط «إلاّ» مثلاً حتى كأنه قيل: جاءني زيد و«إلاّ» مَزِيدٌ، لاستحال ذلك في الآية؛ لأنه كان يصير قولك: «لو كان فيهما إلا الله» بمنزلة: لو كان فيهما الله لفسدتا، وذلك مستحيل.

وأما قراءة من قرأ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠] بالتخفيف، فإن صحت وسُلم لكم

---

(١) البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤، ١٥؛ والأغاني ١١/ ٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٢٢، ١١/ ٣٦؛ والدرر ٣/ ١٥٩، ٦/ ٢٥٧.
اللغة: أصيلالاً: تصغير أصيل، وهو وقت ما قبل الغروب. أعيت جواباً: عجزت عنه. الأواري: جمع آريّ، وهو حبل تشدّ به الدّابة في محبسها. لأياً: بعد وقت. النؤي: ما يحفر حول الخيمة ليمنع دخول المطر إليها. المظلومة: الفلاة التي حفر فيها حوض لغير إقامة. الجلد: الصلبة.
المعنى: توقّفت أسائلها عند الغروب، ولم يكن في الدار أحد، وقد عجزت عن جوابي، أما مرابط الدوابّ فلم أتبيّنها إلا بعد وقت، والحفر التي كانت حول الخيم صارت كالحوض الذي حفر في فلاة صلبة.

(٢) الرجز لجران العود في ديوانه ص ٩٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٥ - ١٨؛ والدرر ٣/ ١٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٥٣؛ وشرح المفصل ٢/ ١١٧، ٣/ ٢٧، ٧/ ٢١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٧.
اللغة والمعنى: الأنيس: الذي يؤنس به. اليعافير: ج اليعفور، وهو ولد البقرة الوحشيّة أو الغزال. العيس: الإبل البيض.
يقول: ربّ بلدة بلغتها، فوجدتها خالية من الناس، وليس فيها إلاّ الظباء والإبل البيض.

ما ادعيتموه على أصلكم من أن «إلى» تكون بمعنى «مع»، فليس لكم فيه أيضاً حجّة تدلّ على أن «إلاّ» تكون بمعنى الواو؛ لأنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى. وإذا اعتبرتم هذا في القراءات، وجدتم الاختلاف في معانيها كثيراً جداً، وهذا ممّا لا خلاف فيه. وإذا ثبت هذا، فيجوز أن تكون قراءة من قرأ «إلى الذين» بالتخفيف بمعنى «مع»، وقراءة من قرأ «إلاّ» بالتشديد بمعنى «لكنّ»، على ما بيّنا، والله أعلم»[1].

٤ـ «إلاّ» العاطفة المُشرِكة في الإعراب لا في الحكم: قال بها الكوفيّون في نحو: «ما نجح أحَدٌ إلّا زيدٌ»، مِمّا وقع بعد نَفْيٍ وشبهه. ومذهب البصريِّين أنّ «زيد» في المثال السابق بدل من «أحد».

وليست عاطفة لأنَّها، لو كانت كذلك، لم تُباشر العامل، في نحو: «ما قام إلّا زيدٌ». وردّ ثعلب على مذهب البصريِّين، بأنَّ البدل «زيد» مُثبت، والمبدل منه «أحد منفيّ»، والبدل يكون وفْقَ المبدَل منه في المعنى. ورُدَّ على ثعلب بأنّ هذا من بدل البعض من الكلّ، وفيه يكون البدل مخالفاً للمبدَل منه في المعنى، فلو قلتَ: «رأيتُ القومَ بعضَهُم»، كان قولك أوّلاً: «رأيتُ القومَ» مجازاً، ثُمَّ بيَّنْتَ مَنْ رأيتَهُ مِنهُم.

٥ـ «إلّا» الزّائدة: قال بها الأصمعيّ وابن جنّي، وحَمَلا على ذلك قول ذي الرمّة (من الطويل):

حَـراجـيـجُ مـا تَـنْـفَـكُّ إلّا مُـنـاخَـةً
على الخَسْفِ أوْ نرمي بها بَلَداً قَفرا[2]

ووافقهما ابن مالك، مستدلاً بقول الشاعر (من الطويل):

أرى الـدَّهْـرَ إلّا مَـنْـجـنـونـاً بـأَهْـلِـهِ
وما صاحِبُ الحاجاتِ إلّا مُعَذَّبا[3]

وقيل: في بيت ذي الرمّة أقوال، منها:

ـ غَلَطٌ من الشّاعر، أو من الرّواة، والرّواية «آلاً» بالتنوين، أي: شَخصاً.

ـ إن الفعل «تنفك» تام بمعنى: تنفصل أو تخلص، و«مناخة» حال.

ـ «تنفكّ» فعل مضارع ناقص خبرُه «على الخَسْف»، و«مُناخة» حال.

وقيل: هذا التأويل فاسِد لبقاء الإشكال، إذْ لا يُقال: «جاء زيْدٌ إلّا راكِباً».

وقيل في البيت الثاني: إنّ الرواية: «وما الدَّهْرُ»، وإنْ صَحَّت روايته: «أرى الدَّهْرَ»، فتُخَرَّج على أنْ «أرى» جواب لقَسَم مُقَدَّر، وحُذِفَت «لا» كحذفها في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، ودلَّ على ذلك الاستثناء المنقطع.

٦ـ «إلّا» التي بمعنى «قَدْ»: قال بها بعضهم في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، أي: بعد الذين ظلموا منهم. ووصف المراديّ مذهب هؤلاء بأنّه من أغرب ما قيل في «إلاّ». وقد سبق

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤٨ ـ ٢٥٣.
(٢) الحراجيج: جمع «حرجوج»، وهي الناقة الطويلة، مُناخَة: اسم مفعول من «أناخ» بمعنى: أبْرَكَ. الخَسْف: الذلّ، وأراد به عدم العَلَف.
(٣) المنجنون: الدولاب الذي يُستَقى عليه.

القول[1] إنَّ الجمهور يُؤوِّل الآية السابقة على الاستثناء المنقطع.

٧ـ «إلّا» المركَّبَة من «إن» الشَّرطيَّة و«لا» النافية: نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقوله: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٣]. انظر: «إن» الشَّرطية.

إلّا و...

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة ربط الجملة الحالية الماضوية بالواو والضمير، وجاء في قراره:

«يخطِّىء بعض الباحثين مثل قولهم: «لا تجد المشرد إلاَ وقد حرم رعاية الوالدين»، ويرون أنّ الصواب أن يقال: «إلاَ قد حرم رعاية الوالدين»، بحجة أنّه يتعيّن الربط بالضمير فقط في الجملة الحاليّة الماضويّة بعد «إلاَ»، نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١]. وقد درست اللجنة هذا التعبير، ورأت أنه يصح ربط الجملة الحالية الماضوية بالواو على قلة؛ فقد ورد في الشعر (من البسيط):

نِعْمَ امرأً هرم لم تَعْرُ نائبة ... إلاَ وكان لِمُرْتاعٍ بها وَزَرا

قال بعض النحاة: إنه شاذ (ص ٢٢١، ابن عقيل: حاشية الخضري)، واللجنة لا ترى رأي هؤلاءِ، وفاقاً لمن أجازه من النحاة. وفي الصبان: وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو تمسكاً بقوله: ... وأورد البيت السابق. وفي الرضي ١/ ٢٣١: إذا كان الماضي بعد «إلاَ»، فاكتفاؤه بالضمير من دون المراد قد كثر، نحو: «ما لقيته إلا أكرمني»، لأنّ دخول «إلاَ» في الأغلب الأكثر على الأسماءِ، فهو بتأويل «إلاَ مكرماً لي». فصار كالمضارع المثبت. وقد يجيء مع «الواو» و«قد»، نحو قولك: «ما لقيته إلاَ وقد أكرمني»، لأنّ الواو مع «إلاَ» تدخل في خبر المبتدأ. فكيف بالحال كما تقدّم. ومثاله: «ما رجل إلاَ وله نفسٌ أمَّارة»[2].

الأُلاءِ

لغة في «الألى».

انظر: الأُلى.

إلامَ

مُرَكَّبة من حرف الجر «إلى» و«ما» الاستفهاميّة التي حُذِفتْ أَلِفها، نحو: «إلامَ هذا الكَسَلُ؟» («إلام»: «إلى»: حرف جرّ مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، متعلق بخبر محذوف تقديره موجود. «ما» اسم استفهام مبنيّ على السكون في محل جرّ بحرف الجر. «هذا»: «ها» حرف تنبيه مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «ذا»: اسم إشارة مبنيّ على السكون في محل رفع مبتدأ. «الكسلُ»: بدل من «هذا» مرفوع بالضَّمة الظاهرة).

الآنَ

ظرف زمان للوقت الحاضر، مبنيّ على

---

(١) انظر: «إلّا» التي بمعنى الواو.

(٢) القرارت المجمعيّة. ص ٦٠.

الفتح في محل نصب مفعول فيه، نحو: «زارني معلّمي الآنَ». وقد تدخل عليها حروف الجر: «منْ، إلى، حتّى، مذ، منذُ»، فتكون مبنيَّة على الفتح في محلّ جرّ بحرف الجرّ، نحو: «سأزورك من الآنَ فصاعداً».

واختلف الكوفيون والبصريون في علّة بناء «الآن»[1]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أن «الآن» مبنيّ؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم: «آن يَئِينُ»، أي: حَان، وبقي الفعلُ على فتحته.

وذهب البصريّون إلى أنه مبنيّ، لأنه شابه اسم الإشارة، ولهم فيه أيضاً أقوال أُخَرُ نذكرها في دليلهم.

أما الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك، لأن الألف واللام فيه بمعنى «الذي»، ألا ترى أنك إذا قلت: «الآن كان كذا»، كان المعنى: الوَقْتُ الذي آن كان كذا، وقد تُقَامُ الألفُ واللام مقام «الذي» لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف، قال الفرزدق (من البسيط):

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ
وَلا الْبَلِيغِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ والْجَدَلِ[2]

أراد: «الَّذِي تُرْضَى». وقال الآخر (من الوافر):

بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللَّهِ فِيهِمْ
هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَيِّ[3]

وقال الآخر (من الطويل):

يَقُولُ الْخَنَا وأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً
إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ
وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نافِقَائِهِ
وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيحَةِ الْيَتَقَصَّعُ[4]

---

(١) انظر في هذه المسألة:
- المسألة الحادية والسبعين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف:
- شرح الأشموني مع حاشية الصبان عليه ١/ ٥٧، ١٧٥.
- شرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٨، ١٨٠.
- شرح المفصل ٤/ ١٠٢.
- لسان العرب (أين).

(٢) البيت للفرزدق في جواهر الأدب ص ٣١٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٢؛ والدرر ١/ ٢٧٤؛ وشرح التصريح ١/ ٣٨، ١٤٢؛ ولسان العرب ٦/ ٩ (أمس)، ١٢/ ٥٦٥ (لوم)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ١١١؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٠؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٤.
اللغة والمعنى: الحكم: الذي يفصل بين المتخاصمين. الترضى: أي: الذي تُرضى. حكومته: أي: حكمه. البليغ: القادر على البيان. الجدل: مغالبة الخصم ومقارعته. يهجو الشاعر ذلك الرجل الذي فضّل جريراً عليه وعلى الأخطل في حضرة الخليفة عبد الملك بن مروان، وينعته بأنّه ليس أهلاً لأن يحكّمه الناس فيما بينهم، لأنه لا بلاغة له، وليس له رأي راجح وحجّة مقنعة.

(٣) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٣٣.
المعنى: أعظم بقريش لأنها خير القبائل فقد خرج منها رسول الإنسانية.

(٤) البيت لذي الخرق الطهوي في تلخيص الشواهد ص ١٥٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١، ٥/ ٤٨٢؛ والدرر ١/ ٢٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٢؛ ولسان العرب ٨/ ٤١ (جدع).
اللغة: الخنا: الفحش. العجم، جمع أعجم وعجماء، وهو من لا ينطق. اليجدع: الذي يجدع، أي: يقطع أنفه أو أذنه أو شفته. اليربوع: دويّبة معروفة. النافقاء: جحر اليربوع. الشيخة: رملة بيضاء ببلاد =

أراد «الذي يُجَدَّعُ»، و«الذي يَتَقَصَّعُ»، فكذلك ها هنا في «الآن»، وبقي الفعل على فتحته، كما رُوي عن النبيّ ﷺ أنه «نَهى عَنْ قِيلَ وَقَالَ»، وهما فعلان ماضيان، فأدخل عليهما حرف الخفض، وبَقَّاهما على فتحتهما، وكذلك قولهم: «مِن شَبَّ إلى دَبَّ»[1] بالفتح؛ يريدون من أن كان صغيراً إلى أن دَبَّ كبيراً، فبَقّوا الفتح فيهما، فكذلك ها هنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن سبيل الألف واللام أن يَدْخُلا لتعريف الجنس، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، وكقولهم: «الرجل خير من المرأة»، وكقولهم: «أهلك الناسَ الدِّينارُ والدرهَمُ»؛ أو لتعريف العهد، كقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ ـ ١٦]، أو يدخلا على شيء قد غَلَبَ عليه نعتُه، فعُرِفَ به، كقولك: «الحارث» و«العباس»، و«السِّمَاك»، و«الدَّبَرَان»؛ فلمّا دخلا ها هنا على غير ما ذكر ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك: «الآنَ»، كقولك: «هذا الوقت»، فشابه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبنيّ؛ فكذلك ما أشبهه، وكان الأصلُ فيه أن يُبنى على السكون، إلاّ أنه بُني على حركة لالتقاء الساكنين، وكانت الفتحة أولى لوجهين:

أحدهما: أنها أخَفُّ الحركات وأشكلها بالألف والفتحة التي قبلها، فأتبعوها الألف والفتحة التي قبلها، كما أتبعوا ضمة الذال التي في «مُنْذُ» ضَمَّةَ الميمِ، وإن كان حقُّ الذال أو تكسر لالتقاء الساكنينَ.

والوجه الثاني: أن نظائرها من الظروف المستحقَّة لبناء أواخرها على حركة «أينَ» و«أيَانَ» بنيت على الفتح؛ فكذلك «الآنَ» لمشاركتها لهما في الظرفيَّة.

ومنهم من قال، وهو أبو العباس المبرد: إنما بُني «الآنَ»، لأنه وقع في أول أحواله بالألف واللام، وسبيلُ ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكوراً أوّلاً، ثم يعرَّف بهما، فلما خالف سائر أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابه، بُنِيَ.

ومنهم من قال، وهو أبو سعيد السيرافيّ: إنّما بُني، لأنه لمّا لزم موضعاً واحداً، أشبه الحرف؛ لأنَّ الحروف تلزم مواضعها التي وُضعت فيها في أوليتها، والحروف مبنيَّة؛ فكذلك ما أشبهها.

ومنهم من قال، وهو أبو عليّ الفارسيّ: إنما بُني، لأنه حذف منه الألف واللام وضمّن

= أسد وحنظلة. اليتقصّع: الذي يدخل في القاصعاء، وهو جحر لليربوع أيضاً.
المعنى: يصف رجلاً بأنّه يقول الفحش، ثم يذكّر بالآية الكريمة: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، فيقول: إنّ أبغض أصوات الحيوانات صوت الحمار الذي يُقطع أنفه أو أذنه، ثمّ يخبرنا في البيت الثاني أنّ الرجل، لشدّة نفاقه، خبير في استخراج اليرابيع من جحورها المختلفة في الأماكن المختلفة.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة اللغة ص ٧١؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٣ (أين). ويروى: «من شُبَّ إلى دُبَّ»، كما يروى: «مِنْ شُبٍّ إلى دُبٍّ». انظر اللسان (أين).

الاسم معناهما، وزيدت فيه ألف ولام أُخْرَيَان.

وبُني على الفتح في جميع الوجوه؛ لما ذكرناه في الوجه الأول، وهو الذي عليه سيبويه وأكثر البصريين.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إن الألف واللام فيه بمعنى الذي» قلنا: هذا فاسد؛ لأن الألف واللام إنما يدخلان على الفعل وهما بمعنى «الذي» في ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات، لا في اختيار الكلام؛ فلا يكون فيه حجة.

وأما ما شبّهوه به من نهيه ﷺ عن «قِيلَ» و«قالَ»، فليس بمشبه له؛ لأنه حكاية، والحكايات تدخل عليها العواملُ فَتُحْكَى، ولا تدخل عليها الألف واللام؛ لأن العوامل لا تغير معاني ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام، ألا ترى أنك تقول: «ذهب تَأَبَّطَ شَرًّا، وذَرَّى حَبًّا، وبَرَقَ نَحْرُهُ»، و«رأيتُ تأبّط شرًّا، وذرَّى حبًّا، وبَرَقَ نحره»، و«مررتُ بتأَبَّطَ شرًّا، وذَرَّى حبًّا، وبرَق نحره»، ولا تقول: «هذا التأبط شرًّا»، ولا «الذَّرَّى حبًّا، والبَرَقَ نحرُه»، وما أشبه ذلك، وكذلك تقول: رفعنا اسمَ «كان» بـ «كان»، ونصبنا اسم «إنَّ» بـ «إنَّ»، ولا تقول: رفعناه بالكان ونصبناه بالإنَّ، فبان الفرقُ بينهما؛ وهذا هو الجواب عن قولهم: «مِن شَبَّ إلى دَبَّ»، على أنه لو أخرجت هذه الأشياء إلى الأسماء فقيل: «عن قيلٍ وقالٍ»، و«من شبٍّ إلى دبٍّ»، فأدخلت الجر والتنوين، لكان ذلك جائزاً بالإجماع، على أنه قد صحَّ عن العرب أنهم قالوا: «من شَبٍّ إلى دَبٍّ» ـ بالجر والتنوين ـ وقد حكى ذلك أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء من أصحابكم، وذلك ألزم لكم وأوفى حجةً عليكم، والله أعلم»[1].

أَلْبَتَّة

مصدر «بتَّ» بمعنى: قَطَع، تُعربُ مفعولاً مُطلقاً لفعل محذوف منصوباً بالفتحة، نحو: «لا أكذبُ أَلْبَتَّة». والمشهور أنّ همزتها همزة قطع. ومنهم من يجعلها همزة وصل.

أَلْبَسَ

فعل ماضٍ ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبراً، نحو: «أَلْبَستُ الفقيرَ معطفاً». وهي من أخوات «أَعْطى».

انظر: أعطى.

الإلبيري النحوي

= محمد بن علي (٧٥٤ هـ/ ١٣٥٣ م).

الآلة

الآلة، في اللغة، أداة العمل. وهي، في النحو، اسم الآلة.

انظر: اسم الآلة.

الالْتِئام

الالْتِئام، في اللغة، مصدر الفعل «التَأَمَ». والتأمَ الجرحُ: بَرأَ والْتَحَمَ. والتأمَ القومُ: اجتمعوا واتَّفقوا.

وهو، في البلاغة، أن تكون كلمات النظْم متناسبة، ليس فيها ما يثقل على النطق عند

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٥ ـ ٥٨.

اجتماعها، وليس فيه تنافر كلمات، كما في قول القائل (من الرجز):

وقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكانٍ قَفْرِ
وليسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرِ

حيث لا نستطيع إنشاد هذا البيت ثلاث مرّات دون تتَعْتُع أو تَلَجْلُج.

ومن الشِّعر الذي اتَّصفَتْ ألفاظُه بالالتئام قول أبي حيَّة النُّميري (من الطويل):

رَمَتْني وسِتْرُ اللَّهِ بَيْني وبَيْنَها
عَشِيَّةَ آرامِ الكِناسِ رَميمُ
رميمُ التي قالَتْ لجاراتِ بَيْتِها
ضَمِنْتُ لكُمْ ألاّ يَزالَ يَهيمُ
ألا رُبَّ يومٍ لو رَمَتْني رَمَيْتُها
ولكِنَّ عَهْدي بالنِّضالِ قَديمُ

الالْتِباس

الالْتِباس، في اللغة، مصدر الفعل «الْتَبَسَ». والتَبَسَ عليه الأمر: اخْتَلَط واشْتَبَه وأشْكَلَ.

وهو، في اللغة، نوعان:

١ ـ التباس دلاليّ، ويكون عندما يحتمل الكلام أكثر من معنى.

انظر: التعقيد.

٢ ـ التباس نحويّ، ويكون عندما يحتمل الكلام أكثر من معنى بسبب التركيب النحويّ، نحو: «أمَرَ القائِدُ جنودَه بالتوقُّف عن إطلاق النار بعد مُنْتَصَف الليل»، فقد يكون الجارّ والمجرور «عن إطلاق النار» متعلِّقين بـ «أمَرَ» فيكون المعنى أنّ أمْر القائد كان بعد منتصف الليل. وقد يكونان متعلِّقين بالمصدر «التوقُّف»، فيكون المعنى أنّ على الجنود التوقُّف عن إطلاق النار بعد منتصف الليل.

الالتباس الدَّلاليّ

انظر: الالتباس، الرقم ١.

الالتباس النحويّ

انظر: الالتباس، الرقم ٢.

الالتجاء

الالتجاء، في اللغة، مصدر الفعل «التَجَأَ». والتجَأ إلى فلان: لَجَأَ إليه.

وهو، في علم البلاغة، استعمال لفظة في غير موضعها من المعنى، أو أن يضطرّ الكاتب إلى أن يأتي بلفظة غير مستعملة في الذي هو بصدده، فيُقيمها مقام المستعملة. ومنه قول الفرزدق (من الطويل):

فلو كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قرابَتي
ولكنَّ زِنْجِيًّا عظيمَ المَشافِرِ

فاستعمال «المشافر» للإنسان، وإنّما هي للجِمال.

الالتزام

الالتزام، في اللغة، مصدر الفعل «التَزَمَ». والتَزَمَ الأمْرَ: أوجَبَه على نفسه. والتزمَ الشيءَ: اعتَنَقَه.

وهو، في علم العروض، لزوم ما لا يلزم.

انظر: لزوم ما لا يلزم.

الالْتِفات

الالتفات، في اللغة، مصدر الفعل «التَفَتَ». والتفَتَ إليه: صرفَ وجْهَه إليه. والتفَتَ بوجهه يمنةً أو يسرَةً: مالَ به، أدارَه.

وهو، في علم المعاني، الانتقال من ضمير إلى ضمير أثناء الكلام، نحو قول امرىء القيس (من المتقارب):

تَـطـاوَلَ لَـيْـلُـكَ بـالإثْـمِـدِ
ونـامَ الـخَـلِـيُّ وَلَـمْ يَـرْقُـدِ

حيث انتقل الشاعر من الغيبة في «يَرْقُدِ» إلى الخطاب في «لَيْلُكَ». ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ﴾ [يونس: ٢٢]. حيث كان الكلام بصيغة الخطاب (كنتم)، ثمّ تحوّل إلى الإخبار (جَرَيْنَ بِهِمْ).

وقال أحمد مصطفى المراغي:

«هو فن من البلاغة، ملاكه الذوق السليم، والوجدان الصادق، ويلقب بـ«بشجاعة العربية» لأن فيه ورود الموارد الصعبة واقتحام مضايق الأساليب.

وحقيقته التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة: التكلم، والخطاب، والغيبة، بعد التعبير عنه بطريق آخر منها، وذلك ست صور:

١ ـ فمن التكلم إلى الخطاب، نحو: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]. دون «أرجع».

٢ ـ ومن التكلم إلى الغيبة، نحو: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر: ١ ـ ٢] دون «لنا».

٣ ـ ومن الخطاب إلى التكلم، نحو قول علقمة بن عبدة العجلي (من الطويل):

طحا بكَ قَلْبٌ في الحِسانِ طروبٌ
بُعَيْدَ الشَّبابِ عَصْرَ حانَ مَشيبُ
تُكَلِّفُني لَيْلى وقَدْ شَطَّ وَلْيُها
وعـادَتْ عَـوادٍ بَـيْـنَنـا وخُـطـوبُ

وكان مقتضى الظاهر يكلفك أي القلب.

٤ ـ ومن الخطاب إلى الغيبة، نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢] دون «بكم».

٥ ـ ومن الغيبة إلى التكلم، نحو: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩] دون «فساقه».

٦ ـ ومن الغيبة إلى الخطاب، نحو: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤ ـ ٥] دون «إياه».

ووجه حسنه ما ذكره الزمخشري، وهو أن الكلام، إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطرية، وتجديداً لنشاط السامع، وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، ومن ثم قيل: «لكل جديد لذة»، وقد تختص مواقعه بلطائف كما في سورة الفاتحة، فإن العبد إذا افتتح، حمد مولاه الحقيق بالحمد عن قلب حاضر ونفس ذاكره، لما هو فيه بقوله: «الحمد لله» الدال على اختصاصه بالحمد، وأنه حقيق به، وجد من نفسه محرِّكاً للإقبال عليه، فإذا انتقل إلى قوله: «رب العالمين»، الدال على أنه: «مالك للعالمين»، لا يخرج منهم شيء عن ملكوته، قوي ذلك المحرِّك، وهكذا كلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام، قوي ذلك المحرك، إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتها المفيدة أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء، حينئذ يجد مِن نفسه إقبالاً عليه وتخصيصاً له بالخطاب بغاية الخضوع والاستعانة به في المهمات».

التقاء السَّاكِنين

من الأقوال المشهورة إنّه لا يجوز التقاء الساكنين، ولكن الاستقراء النحويّ للغة دلّ أنّ الساكنين يلتقيان في مواضع، منها:

١ ـ عند الوقف بالتسكين على كلمة قبل آخرها

حرف مدّ، نحو: فيْلْ، تُوْتْ، كتابْ.

٢ ـ عند التقاء حرف مدّ بحرف مُشدّد في كلمة واحدة، نحو: خاصّة، دابّة، تكتُبانّ.

٣ ـ في قوافي الشعر، نحو قول الشاعر (من الرمل):

أيـهـا الـلّـيْـلُ أتَـيْـنَـا نَـشْـتـكـي
فَاسْتَمعْ شَكْوى الحزانَى المتْعَبيْنْ

ويكون لفظاً لا خطًّا إذا كانا في كلمتين، نحو «اصنعوا المعروف»، و«اعملي الخير»، و«وكيلا المجلس»، و«موظفو الدولة». ويكون لفظاً وخطًّا في نحو: «خَفْ»، و«قُلْ»، و«بعْ».

وفيما عدا ذلك، لا يلتقي ساكنان، فإن التقيا، وجب كسر الحرف الساكن الأول، كما في الفعل المضارع المجزوم، نحو: «لم يكنِ الله بظلاّم للعبيد»، وكما في تاء التأنيث الساكنة، نحو: «نجحتِ المجتهدةُ»، وكما في فعل الأمر، نحو: «ادرسِ الدرسَ». أمّا «مِنْ» فتُحرَّك بالفتح إذا كان ما بعدها «أل»، نحو: «جئتُ مِنَ البيتِ»، وأمّا ميم الجمع فتُحرَّك بالضم[1]، نحو: «أسألُ لكُمُ السعادةَ». وفي نحو: «مدّ البساط»، و«لم يمدّ البساط» يجوز في دال «يمد» الكسر، والفتح، والضمّ.

وقرّر مجمع اللغة العربية في القاهرة إباحة المدّ عند التقاء الساكنين لدَفْع اللَّبْس. وجاء في قراره: «لا حرَجَ على من يدفع اللَّبْس بمدّ عند التقاء الساكنين في مثل قولهم: «واجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن»[2].

* * *

وجاء في «شرح المفصّل»:

قال صاحب الكتاب: تشترك فيه الأضربُ الثلاثةُ، ومتى الْتَقَيَا في الدرج على غير حدّهما، وحدُّهما أن يكون الأوّل حرفَ لين، والثاني مدّغَمًا في نحو «دابّةٍ»، و«خُوَيْصَّةٍ»، و«تُمودَّ الثوبُ»، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا﴾ [البقرة: ١٣٩]، لم يخلُ أوّلهما من أن يكون مدّةً، أو غيرَ مدّة. فإن كان مدّة، حُذف، كقولك: «لم يَقُلْ»، و«لم يَبِعْ»، و«لم يَخَفْ»، و«يَخْشَى القومُ»، و«يَغْزُو الجَيْشُ»، و«يرمي الغَرَضَ»، و«لم يضربا اليومَ»، و«لم يضربُوا الآنَ»، و«لم تضربِي ابْنَكِ»، إلاّ ما شذّ من قولهم: «آلحَسَنُ عندك؟» و«آيْمُنُ اللهِ يَمينُك؟» وما حُكي من قولهم: «حَلْقَتا البِطانِ».

* * *

قال الشارح: التقاء الساكنين ممّا يشترك فيه الأضرب الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف. فالاسمُ، نحو: «مِنَ الرَّجُلِ»، و«مُذُ اليَوْمُ»، فيمن رفع، و«زيدٌ الظَّريفُ»، والفعلُ نحو: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، و«ارْدُدِ الجَيْشَ»، والحرفُ، نحو قولك: «هَلِ الرَّجُلُ في الدار»، و«قَدِ انْطَلَقَ خالدٌ»، ونظائرُه كثيرة، فلذلك ذكره في المشترك.

واعلم أنّ التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غيرُ ممكن، وذلك من قبل أنّ الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحالٌ الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما.

وقوله: «في الدرج» تحرّزٌ من حال الوقف، لأنّه في الوقف يجوز الجمع بين ساكنين،

---

(١) أمّا إذا سُبِقت بهاء مكسورة، فالأشهر تحريكها بالكسر، نحو: «كُتِبَ عليهِمِ القتالُ».

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة. ج ٨ (١٩٥٥ م). ص ٢٤١.

فيكون الوقفُ كالسادّ مسدَّ الحركة كقولك: «قام زَيْدْ»، و«هذا بَكْرْ» وإنّما سدّ الوقفُ مَسدَّ الحركة؛ لأنّ الوقف على الحرف يُمكِّن جَرْسَ ذلك الحرف ويُوَفِّر الصوت عليه فيصير توفيرُ الصوت بمنزلة الحركة له. ألا ترى أنّك إذا قلت: «عَمْرْو» ووقفتَ عليه، وجدتَ للراء من التكرّر وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلتها بغيره؟ وذلك أنّ تحريك الحرف يُقَلْقِله قبل التمام، ويجتذبه إلى جرس الحرف الذي منه حركتُه. ويؤيّد عندك ذلك أنّ حروف القَلْقلة، وهي القاف والجيم والطاء والباء والدال، لا يستطيع الوقوفُ عليها إلّا بصوت، وذلك لشدّة الحَفْل والضَّغْطِ، وذلك نحو: «الْحَقْ» و«اذْهَبْ»، و«اخْلِطْ»، و«اخْرُجْ»، ونحو الزاي والذال والظاء والصاد. فبعضُ العرب أشدُّ تصويتاً. فجميعُ هذه لا يستطيع الوقوفُ عليها إلّا بصوت، فمتى أدرجتَها وحرّكتَها، زال ذلك الصوت، لأنّ أَخْذكَ في صوت آخرَ وحرفٍ سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرفَ الأوّل صوتاً، فبانَ لك بما ذكرتُه أنّ الحرف الموقوف عليه أتمُّ صوتاً، وأقوى جرساً من المتحرّك، فسدَّ ذلك مسدّ الحركة، فجاز اجتماعُه مع ساكن قبله.

وقوله: «على غير حدّهما»، يريد أن يُوجَد شرطاهما. والشرطان المرعيّان في اجتماع ساكنين أن يكون الساكن الأوّل حرفَ مدّ ولين، والثاني مدّغماً، كـ«دابّةٍ»، و«شابّةٍ»، و«خُوَيْصَّةٍ» تصغيرِ «خاصّةٍ». قلبتَ الألف واواً، وجئت بياء التصغير ساكنةً، وبعدها الصادُ مضاعفةً، و«تُمُودَّ الثَّوْبُ»، وهو بناءٌ لما لم يُسمّ فاعله من «تَمادَّ الزيدان الثوبَ». وذلك أنّ «فَاعَلَ» يكون من اثنين يفعل كلُّ واحد منهما بصاحبه مثلَ ما يفعل به الآخرُ، إلّا أنّك تُسْنِد الفعل إلى أحدهما كما أنّه له دون الآخر، وتنصب الآخرَ على أنّه مفعولٌ، وتُعرِّيه في اللفظ من الفاعليّة، وإن لم يَعْرَ من جهة المعنى، وذلك نحو: «ضاربتُ زيداً» و«قاتلتُ بكراً». فإذا أدخلتَ تاء المطاوعة، أسندتَ الفعل إليهما على حكم الأصل، وصار الفعل من قبيل الأفعال اللازمة، نحو: «تضارب الزيدان»، و«تقاتل البكران». وهذا النوعُ هو الاكثرُ في الاستعمال، ويجوز أن يكون متعدّياً إلى مفعول ثان غير الذي يفعل بك مثل فَعْلك، نحو: «عاطيتُ بكراً الكأسَ»، أي: أعطاني كأساً وأعطيتُه مثلها، و«فاوَضْتُه الحديثَ»، فيتعدّى إلى المفعوليْن كما ترى. فإذا أدخلتَ تاء المطاوعة، أسندت الفعل إلى الفاعل والمفعول الأوّل، لأنّ الفعل لهما في الحقيقة، وبقي المفعول الثاني منصوباً على حاله، لا حَظَّ له في الفاعليّة، نحو قولك: «تَعاطَينا الكأسَ»، و«تَفاوضنا الحديثَ». قال الشاعر (من الطويل):

ولـمّا تَفاوَضْنا الحَدَيثَ وأَسْفَرَتْ
وُجُوهٌ زَهاها الحُسْنُ أن تَتَقَنَّعا

وإذا عُرفت هذه القاعدة، وتَمهّد الأصلُ، كان قولهم: «تُمُودَّ الثوبُ» من «ماددتُ زيداً الثوبَ»، أي: كلٌّ منهما مَدَّه، ثمّ دخلت تاء المطاوعة، فأُسند الفعل إليهما، وبقي «الثوبُ» منصوباً على ما تقدّم، وصار الفعل من قبيل الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد. فلمّا بُني لِما لم يسمّ فاعلُه، أُسند الفعل إلى الثوب فقيل: «تُمُودَّ الثوبُ»، كما تقول: «ضُرب زيدٌ»، و«شُتم خالدٌ».

وإنّما ساغ الجمعُ بين ساكنَيْن عند وجود

الشرطَيْن، وذلك من قبل أنّ المدّ الذي في حروف المدّ يقوم مقام الحركة، والساكنُ إذا كان مدْغماً يجري مجرى المتحرّك؛ لأنّ اللسان يرتفع بهما دفعةً واحدةً، فلذلك لا يجوز اجتماعُ الساكنين، إلّا إذا كانا على الشرط المذكور.

فإن لم يكونا على الشرط المذكور، فلا بدّ من تحريك أحدهما، أو حَذْفِه، فإن كان الساكن الأوّل حرفَ مدّ ولين ـ وهو أن يكون ألفاً أو ياءً ساكنةً قبلها كسرةٌ أو واواً ساكنةً قبلها ضمّةٌ ـ فإنّه، إذا لقيها ساكنٌ بعدها، حذفتَها.

فأمّا حذفُ الألف، فقولُك: «لم يَخَفْ»، و«لم يَهَبْ»، والأصلُ: «يَخَافُ»، و«يَهَابُ». فلمّا دخل الجازمُ، أُسْكِن اللام التي هي الفاء والباء، فاجتمعت مع الألف قبلها، فحُذفت لالتقاء الساكنين، إذ لا سبيل إلى تحريكها؛ لأنّ تحريكها يؤدّي إلى ردّها إلى أصلها الذي هو الواو والياء، وردُّها إلى أصلها يؤدّي إلى ثقل استعمالها.

ومن ذلك قولك: «هذه حُبْلَى الرجل»، و«مِعْزَى القوم». تحذف الألف لسكونها وسكون لام التعريف. وكان ذلك أولى من أن يقلبوها، فيصيروا إلى ما هو أثقلُ منها، وهو إمّا الواو أو الياء، فحذفوا حين أمنوا الالتباسَ.

ومن ذلك قولهم: «رَمَتْ»، سقطت الألفُ لسكونها وسكون تاء التأنيث بعدها، كما حذفوها في «حبلى الرجل».

وقالوا: «رَمَيا»، و«غَزَوَا» فقلبوا، ولم يحذفوا؛ لئلّا يلتبس الاثنان بالواحد، فكأنّ احتمال ثِقَلِ ردّهما إلى الأصل أسهلُ من اللبس. وكذلك قالوا: «حُبْلَيانِ»، و«ذِفْرَيانِ» فقلبوا لالتقاء الساكنين إذ لو حذفوا، فقالوا: «حُبْلانِ»، و«ذِفْرانِ» لالتبس بما ليس للتأنيث. وربّما التبس الاثنان بالواحد في حال الإضافة، لأنّك تحذف النون للإضافة، فتقول: «حُبْلا زيدٍ»، و«ذِفْرا البعير».

وأمّا حذف الياء، فنحو قولك: «لم يَبِعْ»، و«لم يَصِرْ» والأصلُ: «يَبِيعُ»، و«يَصِيرُ»، فحذفوا الياء لسكون اللام للجزم. وكذلك تحذفها في الوقف، نحو قولك: «بِعْ»، و«صِرْ». وقالوا في المنفصل: «هو يَرْمِي الرجلَ ويقضي الدَّيْنَ»، بحذف الياء أيضاً لسكونها وسكون لام المعرفة بعدها. ولم يحرّكوها. إذ تحريكُها لا يخلو إمّا أن يكون بالكسر، أو بالضمّ، أو بالفتح، فلا يجوز فيها الكسرُ، وهو أصل حركةِ التقاء الساكنين؛ لأنّ الكسرة تُستثقل على الياء المكسور ما قبلها، كما كرهوا ذلك في «مررت بقاضِيك»، وكذلك الضمُّ لا يسوغ فيها؛ لأنّها قد صارت بمنزلةِ «هذا قاضِيُك». ولا يجوز الفتحُ؛ لأنّه يلتبس بالنصب. فلمّا امتنعت الحركةُ فيها، وجب الحذفُ.

فأمّا حذفُ الواو المضموم ما قبلها، فنحوُ: «لم يَقُمْ»، و«لم يَقُلْ»، والأصل: «يَقُومُ»، و«يَقُولُ»، فلمّا سكنت أواخرُهما للجزم، التقى في آخِرهما ساكنان: الميم والواو قبلها في «يَقُومْ»، واللام والواو في «يَقُولْ»، فحُذفت الواو لالتقاء الساكنين على ما ذُكر في الياء. وتقول في المنفصل: «يَغْزُو الجَيْشُ»، و«يَدْعُو اللّه»، فحذفت الواو للساكنَيْن، ولم يحرّكوها: استثقلوا الكسرة فيها، كما استثقلوها في الياء المكسور ما قبلها. وكذلك

الضمّة، فلم يقولوا: «يَغْزُوُ الجَيْشُ»، و«لا يَغْزُوِ» بالكسر، كما لم يقولوا: «يَرْمِيُ الغَرَضَ»، ولا «يَرْمِي» بل هو هاهنا أَوْلى؛ لأنّ الواو أثقلُ من الياء. وكذلك «لم يضربَا القوم»، و«لم يضربوا الآن»، و«لم تضربي ابْنَك»، حُذفت النون للجزم، ثم دخل الساكنُ بعدها من كلمة أخرى، فحُذفت الألف والواو والياء لالتقاء الساكنين، وتعذُّرِ التحرّك للثقل، ولم يقع لبسٌ مع الحذف.

وقوله: «إلّا ما شذّ من قولهم: «آلحَسَنُ عندك؟»، و«آيْمُنُ الله يَمِينُك»، و«حَلْقَتَا البِطانِ»»، يريد أنّه قد التقى ساكنان فيها لا على الحدّ المذكور، فهو شاذّ في القياس. والذي سوّغ ذلك أنّهم لو حذفوا، وقالوا: «ألحسن عندك»، و«أَيْمُنُ الله»، لالتبس الاستخبارُ بالخبر. ووجهُ ذلك أنّهم استغنوا بأحد الشرطين، وهو المدّ الذي في الألف.

وأمّا «حلقتا البطان»، فالقياس حذفُ الألف لالتقاء الساكنين، كما حذفوها في قولك: «غُلاما الرجل»، وكأنّ الذي سوّغ ذلك إرادة تفظيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ. والبِطانُ للقَتَب، وهو الحِزام الذي جُعل تحت بطن البعير، وفيه حَلْقتان، فإذا التقتا دلّ على نهاية الهُزال، وهو مَثَلٌ يُضْرَب في الأمر إذا بلغ النهايةَ، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: وإن كان غير مدّة، فتحريكُه في نحو قولك: «لم أُبَلِهْ»، و«اذْهَبِ اذْهَبْ»، و«مِنِ ابْنِك»، و«مُذُ اليومُ» و﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢] و﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، و«اخْشَوا اللّهَ»، و«اخْشَيِ القومَ»، و«مُصْطَفَيِ اللّهِ» و﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢]. ومنه قولك: «الاسْمُ» و«الابْنِ» و«الانْطلاق»، و«الاستغفار»؛ أو تحريكُ أخيه في نحو قولك: «انْطَلْقَ»، و«لم يَلْدَهُ»، و«يَتَّقْهِ»، و«رُدَّ» و«لم يَرُدَّ» في لغة بني تميم. قال (من الطويل):

ألا رُبَّ مـولـودٍ ولـيـسَ لـه أبٌ
وذي وَلَـدٍ لـم يَـلْـدَه أَبَـوَانِ

* * *

قال الشارح: فإن كان الساكن الأوّل غيرَ مدّة، فإنّك لا تحذفه، بل تُحرِّك الثاني. فمنه ما يحرَّك بالكسر لا غير، ومنه ما يجوز تحريكه بغير الكسر، فممّا لا يُحرَّك إلّا بالكسر قولهم: «لم أُبَلِهْ»، فأصله: «أُبالِي»، فحُذفت الياء للجزم، فبقي «أُبالِ» بكسر اللام، ثمّ لمّا كثُر في الكلام، لم يعتدّوا بذلك المحذوف الذي هو الياء، فحُذفت الحركةُ أيضاً للجزم. ومثله (من الرجز):

قـالـت سُـلَـيْـمَـى اشْـتَـرْ لـنـا دَقِـيـقـا
[وهـاتِ خُـبْـزَ الـبُـرِّ أو سَـوِيـقـا]

فصار «لم أُبَالْ» بسكون اللام، فالتقى ساكنان: الألف، واللام، فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقي «لم أُبَلْ»، ثمّ أدخلوا هاء السكت لتوهُّم الكسرة في اللام، فالتقى ساكنان، وهما الهاء واللام، فكُسرت اللام لالتقاء الساكنين، فصار: «لم أُبَلِهْ». ولم يردّوا الألف المحذوفة؛ لأنّ الحركة عارضةٌ كالتي في «لم يَقُمِ الرجل».

وقالوا: «اذْهَبِ اذْهَبْ»، فكسروا الباء لسكونها وسكون الذال بعدها، لأنّ همزة الوصل تسقط في الوصل. ومثلُه «اضْرِبِ الرجلَ»، و«اضْرِبِ ابْنَكَ»، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٢].

وقالوا: «مِنِ ابْنكَ» فكسروا لالتقاء الساكنين. وقالوا: «مِنَ الله»، و«مِنَ الرَّسُول» ففتحوا. وذلك أنّه كثر هذا الحرفُ وما فيه الألفُ واللامُ، فكرهوا كسر النون، فتتوالى كسرتُها مع كسرة الميم فيما يكثر استعماله، فعدلوا إلى الفتح طلباً للخفّة، كما فعلوا ذلك في «أَيْنِ»، و«كَيْفَ».

والذي يدلّ على صَحّةِ ما قلنا في أنّ الفتح إنّما كان لمجموع ثقلِ توالي الكسرتين مع كثرة الاستعمال أنّهم قالوا: «انصرفتُ عَنِ الرَّجُل»، فكسروا النون، إذ لم يكن قبلها مكسورٌ، وقالوا: «إنِ اللهُ أمكنني فعلتُ»، فكسروا نونَ «إنْ»، وإن كانت على صورةِ «مِنْ» في انكسار الأوّل، ولم يبالوا الثقل لقلّةِ ذلك في الاستعمال. ومن العرب من يقول: «مِنِ الله» فيكسر، ويُجْريه على القياس، ومنهم من يقول: «مِنَ ابنِك» فيفتح النون على حدِّ «مِنَ الله» و«مِنَ المؤمنين».

قال سيبويه: وقد فتح قومٌ من الفصحاء، فقالوا: «مِنَ ابنك». والكسرُ عند سيبويه أكثرُ، لأنّ ألف الوصل في غير لام التعريف لم يكثر، فإذا الفتح في «مِنَ الرجل» شاذٌّ في القياس دون الاستعمال، وهو في «مِنَ ابنك»، و«مِنَ امْرئٍ» شاذٌ في الاستعمال والقياس جميعاً.

وقالوا: «مُذُ اليَوْمِ»، و«مُذْ» تكون اسماً، وتكون حرفاً، وقد تقدّم الكلام عليها. وهي مبنيّةٌ على السكون على أصلِ ما يقتضيه البناء، فلمّا لَقِيَه ساكنٌ بعده، وجب تحريكُه لالتقاء الساكنين، فكُسر على أصل التقاء الساكنين، ومنهم من يضمّ. وفيه وجهان: أحدهما أنّه إتباعٌ لضمّة الميم، وإذا كانوا قد قالوا: «مُنْذُ» فأتبعوا مع وجود الحاجز، فلأن يتبعوا مع عدمه كان أولى. والوجه الثاني أنّ «مُذْ» منتقصٌ من «مُنْذ»، كما كانت «رُبَ» منتقصة من «رُبَّ». وقد كانت الذال في «مُنْذُ» مضمومة، فلمّا اضطُرّ إلى تحريك الذال في «مُذْ»، حركها بالحركة التي كانت لها في الأصل، وهي الضمّة. وأمّا قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢]، فحُرّك بالفتح. شذّ هذا الحرف عن القياس، كما شذّ قولهم: «مِنَ الرجلين»، و«مِنَ المؤمنين». وكان الأخفش يجيز فيه الكسر على ما يقتضيه القياس، ولم يَره سيبويه. ووجهُ الفتح فيه التقاء الساكنين: الميم واللام الأولى «من الله». ولم يكسروا؛ لأنّ قبل الميم ياءً، وقبل الياء كسرةً، فكرهوا الكسر فيها، كما كرهوا الكسر في «أَيْنَ»، و«كَيْفَ»، والثقلُ في الميم أبلغُ لانكسارِ ما قبل الياء.

وأمّا الواو والياء إذا كان ما قبلهما مفتوحاً، فإنك لا تحذفهما للساكن بعدهما، بل تُحرّكهما. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، و«اخشوا الله» و«اخشى القوم». وإنّما لم يحذفوهما، وإن كانا حرفَيْ علّة؛ لأنّهم لو أسقطوهما لاجتماع الساكنين، لأوقع حذفُهما لَبْساً، لأنّك إذا قلت: «اخْشَوْا زيداً»، ثمّ قلت: «اخشوا القوم»، فلو أسقطت الواو للساكن بعدها، لبَقيت الشينُ مفتوحةً وحدها، فكان يلتبس خطابُ الجمع بالواحد، وكذلك تقول للواحدة المؤنّثة: «اخْشَيْ زيداً»، ثمّ تقول: «اخشي القومَ». فلو أخذتَ تحذف الياء للساكن بعدها، التبس خطابُ المؤنّث بالمذكّر. وليس الأمرُ في الواو المضموم ما قبلها والياء إذ انكسر ما قبلها كذلك، فإنّه لا يقع بحذفهما لبسٌ، مع أنّ الثقل الكائن بالحركة في الواو المضموم ما قبلها،

والياء المكسور ما قبلها أبلغ، فانضاف إلى اللبس الخفّةُ، فلذلك حُرّكت، ولم تُحذف.

فأمّا الواو المفتوح ما قبلها، فإنّها إذا كانت اسماً، ولَقِيَها ساكنٌ بعدها فإنّها تُحرّك بالضمّ، نحو: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، و«اخشَوُا الله» و«رَمَوُا ابنَكَ». وما كان من ذلك حرفاً من نفس الكلمة، فإنّه يُحرَّك بالكسر، نحو: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢]، ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى﴾ [الجن: ١٦]، وذلك للفرق بينهما. هذا نصُّ الخليل. وقال غيره: إنّما اختاروا الضمّ فيما كان اسمًا، لأنّه قد سقط من قبل الواو حرفٌ مضمومٌ كان الأصل في ﴿وَلَا تَنسَوُا۟﴾ [البقرة: ٢٣٧]؛ و«لا تنسَيُوا»، وفي «اخْشَوْا»: «اخْشَيُوا»، وفي «رَمَوْ»: «رَمَيُوا». وإنّما لمّا تحرّكت الياء، وانفتح ما قبلها، قُلِبَتْ ألفاً، ثم حُذفت الألف لسكونها وسكون واو الجمع بعدها. فلمّا احتيج إلى تحريك الواو، حرّكوها بالحركة المحذوفة، وكانت أَوْلى من اجتلابِ حركة غريبة. فأمّا إذا كانت من نفس الكلمة، حرّكوها بالكسر على أصل التقاء الساكنين، إذ لم يكن ثمّ حركةٌ محذوفةٌ تُحرَّك بها.

وقد كسر قومٌ الواو إذا كانت اسماً، فقالوا: ﴿وَلَا تَنسَوِا۟ ٱلْفَضْلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] حملاً على الحرف الأصليّ، وضمّ قومٌ الحرفَ، فقالوا: ﴿وَأَلَّوُ ٱسْتَقَامُوا۟﴾ [الجن: ١٦] تشبيهاً لها بالاسم، وذلك قليل.

وكذلك الياء المفتوحُ ما قبلها إذا كانت اسماً كُسرت، كأنّهم جعلوا حركتَها منها، كما جعلوا حركةَ الواو منها. وعلى القول الآخر حرّكوها بحركة الحرف المحذوف قبلها، إذ الأصلُ في «اخْشَيْ»: «اخْشَيِي»، كما قلناه في الواو.

فأمّا الواو في «مُصْطَفَوْنَ»، فمُشبَّهة بالواو في «اخْشَوْا»، و«رَمَوْا»؛ لأنّها زائدة مثلُها تفيد الجمعَ كما كانت في «اخشوا»، و«رموا» كذلك، فثبتت، ولم تُحذف؛ لئلّا يلتبس الجمعُ بالواحد. ألا تراك لو أخذت تحذف الواو لالتقاء الساكنين، لالتبس بالواحد في «مُصْطَفَى الله»؟ وحُرّك بالضمّ كما حرّك في «رَمَوُا القوم». وكذلك الياء تُكسر لالتقاء الساكنين، فتقول: «مصطفَيِ الله» حملاً على «اخْشَيِ الله»، فاعرفه.

قال: «ومن ذلك الابْن، والاسم، والانْطِلاق، والاسْتغفار»، يريد وممّا حُرّك الأول فيه للساكن بعده بالكسر، وذلك أنّ الأوّل من «ابن»، و«اسم» ساكنٌ، ودخلت همزةُ الوصل توصّلاً إلى النطق بالساكن. فلمّا دخلت عليه لامُ التعريف، استُغني عن همزة الوصل، فحذفوها، فالتقى ساكنان: اللام التي للتعريف وفاء الكلمة، فحُرّكت اللام بالكسر. وكذلك «الانطلاق»، و«الاستغفار».

وقوله: «أو تحريك أخيه»، يريد الساكن الثاني، فإنّ الغرض الانفصالُ من التقاء الساكنين. وكما يحسن ذلك بتحريك الأوّل، كذلك يحسن بتحريك الثاني، والأوّلُ هو الأصل، ومقتضى القياس، فلا يُعْدَل عنه إلّا لعلّةٍ. وإنّما قلنا: إنّ الأصل تحريك الأوّل من قِبَل أنّ سكون الأوّل منع من الوصول إلى الثاني، فكان تحريكه من قبيل إزالة المانع، إذ تحريكه يُتوصّل إلى النطق بالثاني، وصار بمنزلة ألفات الوصل التي تدخل متحرّكةً توصُّلاً إلى النطق بالساكن بعدها.

فأمّا قولهم: «أَيْنَ» و«كَيْفَ»، فمعدولٌ بهما عن القياس بتحريك الساكن الثاني دون الأوّل لمانع، وذلك أنّا لو حرّكنا الأوّل، وهو الياء في «أين» و«كيف»، لانقلبت ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها على حكم التصريف، إذ الحركة تقع لازمةً. ولو قُلبت ألفاً لزم تحريك النون لسكونها، وسكون الألف قبلها. فلمّا كان يؤدّي تحريكُ الأوّل إلى تغيير بعد تغيير، حرّكوا الثاني من أوّل الأمر، واستغنوا بذلك عن تحريك الأول.

وكذلك «مُنْذُ» حرّكوا الثاني منهما؛ لأنّهم لو حرّكوا الأوّل لذهب وزنُ الكلمة، فلا يُعْلَم هل هو ساكنُ الوسط، أو متحرّكٌ؟ لأنّ اجتماع الساكنين في كلمة واحدة يقع لازماً.

ومن ذلك «رجلانِ»، و«غلامانِ» و«مسلمونَ»، و«صالحون»، حرّكوا فيها الساكن الثاني دون الأول، إذ كان تحريك الأوّل منهما ممتنعاً. وكذلك عدلوا عن تحريك الأوّل فيما ذكره من قولهم في الأمر: «انْطَلْقَ يا زيدُ» والأصلُ: انْطَلِقْ فشبّهوا «طَلِقْ» منه «بكَتِفٍ»، فأسكنوا اللام على حدّ إسكان «كِتْفٍ»، فالتقى ساكنان، ففتحوا القاف، وأتبعوها حركةً أقربِ المتحرّكات إليها، وهو فتحةُ الطاء، ولم يُحرِّكوا اللام، لأنّه يكون نقضاً لغرضهم فيما اعتزموه من التخفيف، وكذلك قول الشاعر (من الطويل):

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وليس له أَبٌ
وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوانِ

والأصل: «يَلِدْهُ» بكسر اللام، فشبّهوه أيضاً بـ«كَتِف»، فأسكنوا اللام، ثمّ فتحوا الدال على ما تقدّم. ومن ذلك قوله تعالى في قراءة حفص: ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] بإسكان القاف، وكسر الهاء. وذلك أنّ الأصل: «يَتَّقِي»، فجزم بحذف الياء، ثمّ أدخلوا هاء السكت، فصار «يَتَّقِهْ» بكسر القاف، وسكون الهاء، فشُبّه «تَقِهْ» منه بـ«كتف» على ما ذكرنا، فأُسكنت القافُ، فالتقى ساكنان: القاف والهاء، فكُسرت الهاء.

ومن ذلك «رُدَّ» في الوقف، و«لم يَرُدَّ» في الجزم، فإنّ بني تميم وغيرهم من العرب ما خلا أهل الحجاز يدّغمون هذا النوع، لأنّهم شبّهوه بالمعرب المرفوع والمنصوب، نحو: «هو يَرُدُّ»، و«لن يَرُدَّ»، وكلُّ العرب تدّغم هذا المعرب. ووجهُ الشبه بينهما أنّهم رأوا آخِرَ «ارْدُدْ» ونحوه تتعاقب عليه الحركاتُ للبناء، كما تتعاقب حركاتُ الإعراب على آخِر المعرب. فلمّا رأوه مثله في التحريك، ادّغموه. وذلك قولهم: «ارْدُدِ القومَ»، و«ارْدُدِ ابنَك»، و«رُدَّنَّ زيداً»، و«رُدُّنْ يا رجال». وحيث ادُّغم، وجب تحريكُ الآخِر لالتقاء الساكنين، ولم يحرّكوا الأوّلِ، لما أرادوه من التخفيف بالادّغام، فلو حرّكوا الأوّل لبطل الادّغامُ، وانتقض الغرضُ من الادّغام.

[الأصل فيما حُرِّك من الساكنين الملتقيين]:

قال صاحب الكتاب: والأصل فيما حُرّك منهما أن يُحرَّك بالكسر، والذي حُرّك بغيره فلأمْرٍ، نحو ضَمِّهم في نحو: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١]، و﴿وَعَذَابٍ ۝٤١ ٱرْكُضْ﴾ [ص: ٤١-٤٢] ﴿وَعُيُونٍ ۝٤٥ ٱدْخُلُوهَا﴾ [الحجر: ٤٥-٤٦] للإتباع، وفي نحو: «اخْشَوُا القومَ» للفصل بين واو الضمير، وواوِ «لَوْ». وقد كسَرَها قومٌ كما ضَمَّ قوم واوَ «لَوْ» في ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة:

الآية ٤٢] تشبيهاً بها. وقرىء ﴿مُّرِيبٍ ۝٢٥ الَّذِى﴾ [ق: ٢٥ ـ ٢٦] بفتح النون هَرَباً من تَوالِي الكَسَرات.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الأصل في كلّ ساكنَيْن التقيا أن يُحرَّكَ الأوّل منهما بالكسر، نحو: «بغَتِ الأمةُ»، و«قامتِ الجاريةُ». ولا يُعْدَل عن هذا الأصل إلّا لعلّةٍ. وإنّما وجب في التقاء الساكنين التحريكُ بالكسر لأمرَيْن:

أحدهما: أنّ الكسرة لا تكون إعراباً إلّا ومعها التنوين، أو ما يقوم مقامه من ألفٍ ولامٍ أو إضافةٍ، وقد تكون الضمّة والفتحة إعرابين، ولا تنوينَ يصحبهما، فإذا اضطُررنا إلى تحريك الساكن، حرّكناه بحركةٍ لا يُتوهّم أنّها إعرابٌ، وهي الكسرة.

والأمر الثاني: أنّا رأينا الجزم مختصّاً بالإفعال، فصار الجزمُ نظيرَ الجرّ من حيث كان كلٌّ منهما مختصًّا بصاحبه، فإذا اضطُررنا إلى تحريك الساكن حرّكناه بحركة نظيره، وهي الكسر. وأيضاً فإنّا لو حرّكنا الأفعالَ المجزومةَ، أو الساكنةَ عند ساكنٍ يلقاها بالضمّ أو الفتح، لتُوهّم فيه أنّه غيرُ مجزوم؛ لأنّ الرفع والنصب من حركات إعراب الأفعال. ولا يُتوهّم ذلك إذا حُرّك بالكسر، لأنّ الجرّ ليس من إعراب الأفعال. هذا هو القياس، وربّما عدلوا عنه لأمرٍ، فمن ذلك ضمُّهم في نحو: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١]، و﴿وَعَذَابٍ ۝٤١ ارْكُضْ﴾ [ص: ٤١ ـ ٤٢] و﴿وَعُيُونٍ ۝٤٥ ادْخُلُوهَا﴾ [الحجر: ٤٥ ـ ٤٦]، و﴿قُلِ انْظُرُوا﴾ [يونس: ١٠١] كلُّ ذلك للإتباع. وذلك أنه أتبع ضمّة التاء في «قَالَتْ» ضمّةَ الراء في «اخرُجْ»، إذ ليس بينهما حاجزٌ إلاّ حرفٌ ساكنٌ وكذلك: ﴿وَعَذَابٍ ۝٤١ ارْكُضْ﴾ [ص: ٤١ ـ ٤٢] أتبع التنوين حركةَ الكاف، إذ ليس بينهما إلاّ الراء الساكنة. وكذلك: ﴿أَوِ انْقُصْ﴾ [المُزمّل: ٣] إلاّ أنّ الضم هنا من وجهَيْن أحدهما من حيث جاز: ﴿وَعَذَابٍ ۝٤١ ارْكُضْ﴾، والآخرُ التشبيهُ بواو الضمير على حدّ: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبَة: ٤٢]. ألا ترى أنّ الضمّ قد جاز في ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبَة: ٤٢] وإن كانت التاء بعد السين مفتوحة.

ويجوز في هذا كلّه الكسرُ على الأصل، وقد قُرىء به في نحو: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١]، و﴿وَعَذَابٍ ۝٤١ ارْكُضْ﴾ [ص: ٤١ ـ ٤٢]. ﴿وَعُيُونٍ ۝٤٥ ادْخُلُوهَا﴾ [الحجر: ٤٥ ـ ٤٦] وكان أبو العبّاس لا يستحسن الضمّ في هذا؛ لأنّ فيه خروجاً من كسر إلى ضمّ، وذلك مستثقلٌ في لغتهم، معدومٌ في كلامهم. وليس كذلك؟ ﴿قُلِ انْظُرُوا﴾ [يونس: ١٠١]، و﴿أَوِ انْقُصْ﴾ [المُزمّل: ٣]. فأمّا «اخشَوا القوم» فالضمُّ فيها للفصل بينها وبين الواو في «لَوْ» و«أَوْ» ونحوهما ممّا هو حرف، على ما تقدّم في هذا الفصل. وأمّا قوله تعالى: ﴿مُّرِيبٍ ۝٢٥ الَّذِى جَعَلَ﴾ [ق: ٢٥ ـ ٢٦]، فقراءةُ الجماعة بكسر التنوين لالتقاء الساكنين، وقد قرىء ﴿مُّرِيبٍ ۝٢٥ الَّذِى﴾ [ق: ٢٥ ـ ٢٦] بفتح النون كأنّه كره توالي كسرتَيْن، ففتح على حدّ ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، ومِنَ الرّسول، فاعرفه.

[تحريك المشدَّد الآخرِ عند التقاء الساكنين]: قال صاحب الكتاب: وقد حرّكوا نحو «رُدِّ»، و«لم يَرُدَّ» بالحركات الثلاث، ولزموا الضمَّ عند ضمير الغائب، والفتحَ عند ضمير الغائبة، فقالوا: «رُدُّهُ»، و«رُدَّهَا».

وسمع الأخفش ناساً من بني عُقَيْل يقولون: «مُدِّهِ»، و«عَضِّهِ» بالكسر. ولزموا فيه الكسرَ عند ساكنٍ يعقُبه، فقالوا: «رُدِّ القومَ» ومنهم من فَتَحَ، وهم بنو أَسَدٍ. قال (من الوافر):

فغُضَّ الطَّرْفَ إنّكَ من نُمَيْرٍ
[فَلا كَعْباً بَلَغْتَ وَلا كِلابا]

وقال (من الكامل):

ذُمَّ المَنازِلَ بعد منزلةِ اللِّوَى
[والعيشَ بعد أولئكَ الأيّامِ]

وليس في «هَلُمَّ» إلّا الفتحُ.

❊ ❊ ❊

قال الشارح: أمّا «رُدَّ» و«لم يَرُدَّ»، فقد اجتمع فيه ساكنان، الحرفُ الأوّلُ المدّغَمُ ساكنٌ، والثاني المدّغَمُ فيه أيضاً ساكنٌ للجزم في «لم يَرُدّ»، أو للوقف في «رُدّ»، فلمّا التقى في آخره ساكنان، وجب تحريكُ الثاني لالتقاء الساكنين، فمنهم من يُتْبع حركة المدّغَم فيه ما قبله، فيقول: «رُدُّ» بالضمّ، وكذلك تقول: «فِرِّ» بالكسر، تُتْبع الكسر الكسر، وتقول: «عَضَّ» فتُتْبع الفتح الفتح. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٣] بالفتح، أتبعوا الفتح الفتح الذي قبله وصوتَ الألف، لأنّه مجزوم بالنهي. وقُرىء: ﴿تُضَارِّ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٣] بالكسر على أصل التقاء الساكنين. وأمّا أهل الحجاز فيقولون في النهي: «ولا تُضارَرْ». فأمّا على مُخْرَج الخبر ومعنى النهي، فتستوي فيه اللغتان في الادّغام؛ نحو «لا تُضارُّ» بالرفع.

فإذا اتّصل بجميع ذلك هاء ضمير المؤنّث، فتحوا جميعاً، فقالوا: «رُدَّهَا». وكذلك ضميرُ المذكّر إذا اتّصل بشيء منه، ضمّوا فقالوا: «رُدُّهُو»؛ لأنّ الهاء خفيّةٌ، ولم يُعتدّ بوجودها، فكأنّ الدال قد ولي الألفَ والواوَ، نحو: «رُدَّا»، و«رُدُّوا». فكما أنّ الألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً، والواوُ الساكنةُ التي هي مدّةٌ لم يجز فيما قبلها إلّا الضمُّ، كذلك مع الهاء لِما ذكرناه من خفائها. قال أبو عليّ: وهذا يدلّ على أنّ قول من قال: «عليهِ مالٌ»؛ أوجهُ من قول من قال: «عليهِي مالٌ» لأنّ الهاء خفيّةٌ كالساقط، فكأنّك جمعتَ بين ساكنين، وهما الياءان.

فأمّا إذا لقيه ساكنٌ بعده، نحو: «رُدِّ الرجلَ»، و«فُلِّ الجَيْشَ»، فالكسرُ دون الوجهَيْن الآخرَيْن؛ لأنّه لمّا كان الكسر جائزاً لالتقاء الساكنين في الكلمة الواحدة، ثمّ عرض التقاؤهما من كلمتَيْن، قوي سببُ الكسر، وصار الجائز واجباً لقوّة سببه. قال جرير (من الوافر):

فَغُضِّ الطَّرْفَ إنّك من نُمَيْرٍ
فلا كَعْباً بَلَغْتَ ولا كِلابا

ومنهم من يفتحه مع الألف واللام، قال أبو عليّ: كأنّه ردّه إلى الأصل، كأنّه قال: «غُضَّ» ثمّ ألحقه الألفَ واللامَ، قال جرير (من الكامل):

ذُمَّ المَنازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوى
والعَيْشَ بعدَ أولئك الأيّامِ

الشاهد فيه الفتح مع الألف واللام، والمعنى أنّه يتأسّف على منزله باللوى وأيّام مضتْ له فيه، وأنّه لم يَهْنِئْه بعد تلك الأيّام عيشٌ، ولا راقَ له منزلٌ.

وقوله: وأمّا «هَلُمَّ» فليس فيها إلّا وجهٌ واحدٌ، وهو الفتح، وذلك قول الجميع لأنّها مركّبة من «ها»، و«لُمَّ»، وسُمّي بها الفعل، فمُنعت من صرف الأفعال، فلذلك لم يجز فيها ما جاز في غيرها من الأفعال، فاعرفه.

❊ ❊ ❊

[لغة في التخلّص من التقاء الساكنين]: قال صاحب الكتاب: ولقد جَدَّ في الهرب من التقاء الساكنين من قال «دَأَبَّة»، و«شَأَبَّة»، ومن قرأ: ﴿وَلَا ٱلضَّأَلِّينَ﴾ [الفَاتِحَة: ٧]، ﴿وَلَا جَأَنٌّ﴾ [الرَّحمٰن: ٣٩]. وهي عن عمرو بن عُبَيْدٍ، ومَن لغتُه «النَّقُرْ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ من العرب من يكره اجتماعَ الساكنين على كلّ حال، وإن كانا على الشرط الذي يجوز فيه الجمعُ بين ساكنين من نحو: «دابَّةٍ»، و«شابَّةٍ»، فيُحرِّكُ الألف لالتقاء الساكنين، فتقلَب همزةً؛ لأنّ الألف حرفٌ ضعيفٌ واسعُ المَخْرَجِ، لا يحتمل الحركةَ. فإذا اضطُرّوا إلى تحريكه، قلبوه إلى أقرب الحروف إليه، وهو الهمزة. والهمزةُ حرفٌ جَلْدٌ يقبل الحركةَ. فمن ذلك ما يُحْكَى عن أيّوب السِّختيانيّ من أنّه قرأ: ﴿وَلَا ٱلضَّأَلِّينَ﴾ [الفَاتِحَة: ٧]، فهمز الألفَ وفتحها، لأنّه كره اجتماعَ الساكنين: الألِف واللام الأولى. ومن ذلك ما حكاه أبو زيد عنه في قولهم: «شَأَبَّة»، و«دَأَبَّة». وأنشد (من الرجز):

يا عَجَباً لقد رَأَيْتُ عَجَبا

حِمارَ قَبَّانٍ يَسُوقُ أَرْنَبا

خاطِمَها زَأَمَّها أنْ تَذْهَبا

يريد: زامَّها، لكنّه لمّا حرّك الألف إذ لا يسوغ في الشعر الجمعُ بين ساكنين قلَبَها همزةً، وعن أبي زيد قال سمعتُ عمرو بن عُبَيْد يقرأ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْئَلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَأَنٌّ﴾ [الرَّحمٰن: ٣٩] فظننتُه قد لحن حتى سمعتُ العرب تقول: «شَأَبَّة». ومن ذلك قول الشاعر (من الطويل):

وبَعْدَ بَياضِ الشَّيْبِ من كلّ جانبٍ
عَلا لِمَّتِي حتّى اشْعَأَلَّ بَهِيمُهَا

يريد: «اشْعَالَّ»، وهو كثيرٌ. قال أبو العبّاس: قلتُ لأبي عُثْمان: أتَقِيسُ ذلك؟ قال: لا، ولا أقبلُه.

وقوله: «لقد جدّ في الهرب»، يريد بالَغَ في الفرار من التقاء الساكنين؛ لأنّه قلب الحرفَ الذي لا يمكن تحريكُه، إلى حرفٍ يمكن تحريكُه، ثم حَرَّكَ. وعمرو بن عُبَيْد كان من رؤساء المُعْتَزِلة، كان فصيحاً عفيفاً، وهو الذي قيل فيه (من مجزوء الرمل):

كُلُّكُمْ يَمْشِي رُوَيْدْ

كُلُّكُمْ يَطْلُبُ صَيْدْ

غَيْرَ عَمْرِو بنِ عُبَيْدْ

وقوله: «ومَنْ لغتُه «النَّقُرْ» في الوقف على «النَّقْر»»، يريد أنّ من يُحوِّل الحركة في نحو: «هذا النَّقُرْ»، و«عَمُرْو»، و«البَكُرْ» من اللام إلى العين، يفرّ من التقاء الساكنين، وإن كان جائزاً، كما يفرّ منه في ﴿وَلَا ٱلضَّأَلِّينَ﴾ [الفَاتِحَة: ٧]، و«ابْيَأَضّ» و«ادْهَأَمّ» فاعرفه.

[تحريك نون «مِنْ» و«عَنْ» إذا تلاها ساكن]: قال صاحب الكتاب: وكسروا نونَ «مِنْ» عند مُلاقاتها كلَّ ساكن سِوى لام التعريف، فهي عندها مفتوحةٌ. تقول: «مِنِ ابْنِك»، و«مِنَ الرّجل». وقد حكى سيبويه عن قوم فُصَحاء: «مِنَ ابنك» بالفتح، وحُكي في «مِنَ الرجل» الكسرُ، وهي قليلة خبيثة. وأمّا نونُ «عَنْ»، فمكسورةٌ في الموضعَيْن. وقد حُكِيَ عن الأخفش: «عَنُ الرجل» بالضمّ.

* * *

قال الشارح: أمّا نونُ «مِنْ»، فحكمها على

ما يقتضيه القياسُ، فتقول: «أخذتُ مِنِ ابنك»، و«مِنِ امْرىء القيس»، و«مِنِ اثْنَيْن»، غيرَ أنَّهم قالوا: «مِنَ الرجل»، و«مِنَ الله»، و«مِنَ الرسول»، ففتحوا مع لام المعرفة، وعدلوا عن قياس نظائره. وذلك لأنّه كثُر في كلامهم هذا الحرفُ، وما فيه الألف واللام من الأسماء كثيرٌ، لأنّ الألف واللام تدخلان على كلّ منكور، فكرهوا كسرَ النون مع كسرة الميم قبلها، فتتوالى كسرتان مع الثقل، فعدلوا إلى أخفّ الحركات، وهي الفتحة.

وممّا يؤيّد عندك أنّ الكسرة لها أثرٌ فيما ذكرناه، أنّهم كسروا ما لم يكثر ممّا هو على صورته، كقولك: «إنِ اللّهُ أمكنني من فلان فعلت»، و«عِدِ الرجلَ»، و«صِلِ ابْنَك»، فجاؤوا بذلك على الأصل، لأنّه لم يكثر في كلامهم كثرة الأوّل. وحكى سيبويه عن قوم فصحاء «مِنَ ابنك» بالفتح، كأنّهم اعتبروا ثقلَ توالي كسرتَيْن، وأجروا مجراها مع لام المعرفة. جروا في ذلك على الأصل، ولم يحفلوا بالثقل. فإذاً قولهم: «مِنَ ابنك» بالفتح شاذٌ في القياس دون الاستعمال، وقولهم: «مِنِ الرجل» بالكسر شاذٌ في الاستعمال صحيحٌ في القياس.

قال: «وهي خبيثة» لقلّة المستعملين، وثقلِ اجتماع الكسرتَيْن. وقد حكى الأخفش: «عَنُ الرجل»، كأنّه حرّك بالضمّ اتباعاً لضمّة الجيم، وشبَّهه بقولهم: ﴿قُلُ انْظُرُوا﴾ [يونس: ١٠١] و﴿أَوُ انْقُصْ﴾ [المزمّل: ٣] إذ كانت الراء في حكم الساكن، إذ المدّغمُ ساكنٌ، واللسانُ يرتفع بهما دفعةً واحدةً»[١].

للتوسُّع انظر:
مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ٨، (١٩٥٥). ص ٢٤١ـ٢٤٤.

التقاء الساكنين على حَدّ

هو اجتماع ساكنين في كلمة فيها حرف مَدّ وبعده حرف مدْغم في نظيره، نحو: «ضالّة».

الالتقاط

الالتقاط، في اللغة، مصدر الفعل «التقطَ». والتقطَ الشيءَ: أخَذَه من الأرض.

وهو، في علم البلاغة، نوع من أنواع السرقات الشعريَّة يكون في ترقيع الألفاظ وتلفيقها واجتذاب الكلام من أبيات حتى تنتظم بيتاً.

ومنه قول يزيد بن الطثريَّة (من الطويل):

إذا ما رآني مُقْبِلاً غَضَّ طَرْفَه
كَأنَّ شُعاعَ الشَّمْسِ دوني يُقابِلُه

فقوله: «إذا ما رآني مقبلاً»، من قول جميل بثينة (من الطويل):

إذا ما رأوني طالعاً من ثَنيّةٍ
يقولون مَنْ هذا وقد عَرفوني

وقولِه: «غَضَّ طرفه» من قول جرير (من الوافر):

فَغُضّ الطرف إنَّك من نُمَيْر
فلا كَعْباً بَلَغْتَ ولا كِلابا

وقوله: «كأنَّ» شعاع الشمس دوني تقابله» من قول عنترة بن عكبرة الطائي (من الوافر):

إذا أبْصرْتَني أعْرَضْتَ عني
كأنَّ الشَّمْسَ من قِبلي تدورُ

(١) شرح المفصل ٥/٢٨٦ ـ ٣٠٠.

ومن الالتقاط والترقيع قول ابن هَرْمة (من الوافر):

كأنَّكَ لم تَسِرْ بجنوب خلْصٍ
ولم تُلْمِمْ على الطَّلَلِ المحيلِ

التقطه ولفَّقَه من بيتين، أحدهما قول جرير (من الوافر):

كأنَّكَ لم تَسِرْ ببلادِ نُعْمٍ
ولم تَنْظرْ بناظره الخياما

فصدر بيت ابن هَرْمة من صدر البيت، وَعُجزُه من قول الكميت (من الوافر):

ألم تُلْمِمْ على الطَّلَلِ المحيلِ
بفيد، وما بكاؤك بالطلولِ

التقاه

لا تقل: «التقى به»، بل قل: «التقاه»، أو «لقيه»، أو «لاقاه»؛ لأنّ الفعل «التقى» يتعدّى بنفسه لا بالباء.

الالتِماس

هو، في اللغة، مصدر الفعل «التَمَسَ». والتَمَسَ الشيءَ منه: طَلَبه.

وهو، في علم النحو والمعاني، الطلب من شخص إلى نظيره. وهو من معاني الأمر والنهي.

انظر: الأمر والنهي.

التَمَسْنَ هَوايَ

انظر: سألتمونيها.

التناهي سُمُوّ

انظر: سألتمونيها.

التي

اسم موصول للمفردة المؤنّثة عاقلة أو غير عاقلة، ولجمع غير العاقل، نحو: «حضرت التي ربحت الجائزة»، و«شاهدْتُ الطائرةَ التي سقطتْ»، و«شاهدتُ السفن التي أبحرتْ». وهي مبنيّة على السكون، وتُعرب بحسب موقعها في الجملة، فهي في المثال الأوّل فاعل، وفي الثاني مفعول به، وفي الثالث نعت. ومثنّاه: «اللّتان»، رفعاً، و«اللّتَين» نصباً وجرًّا؛ وجمعها: «اللات، اللائي، واللواتي»؛ ومصغّرها: «اللّتيّا». وتُعرب إذا أتى الاسم قبلها كما في نحو: «كافأت الفتاةَ التي اجتهدتْ» نعتاً.

الإلجاء

الإلجاء، في اللغة، مصدر الفعل «ألجأ». وألجأه إلى الأمر: اضطرّه إليه، حَمَله عليه.

وهو، في علم العروض، أن تُجبر القافيةُ الشاعر أن يذكرَ أحد الأعلام لاتّفاقه مع الرّويّ، دون ميزة مُعَيَّنة فيه، نحو قول أبي تمّام (من الطويل):

محاسِنُ أصْنافِ المُغَنِّينَ جَمَّةٌ
وَما قَصَباتُ السَّبْق إلّا لِمَعْبَدِ

انظر: «القافية» الرقم ٢٦، الفقرة «يج».

إلجام الخَصْم بالحُجَّة

هو المذهب الكلاميّ.

انظر: المذهب الكلامي.

الإلْحاق

هو زيادة حرف أو حرفين على الحروف الأصليّة في الاسم أو الفعل ليصير المزيد مثل كلمة أخرى في عدد الحروف والحركات والسَّكَنات، نحو: «بَيْطَر» الملحقة بـ «فَعْلَلَ»، وقد زيدت فيها الياء.

والغرض من الإلحاق حاجة الشاعر، أو السّاجع، أو المُتَّسِع إلى إقامة الوزن، أو توازن السَّجع، أو نحو ذلك. قال: ابن جنّي: «لو شاء شاعر، أو ساجع، أو مؤشّح أن يبني بإلحاق اللاّم اسماً وفعلاً، وصفةً، لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب. وذلك نحو قولك: «خَرْجَج أكْرَمُ من دَخْلَلٍ»، و«ضَرْبَبَ زيدٌ عَمْراً»، و«مررتُ برجُلٍ ضَرْبَبٍ وكَرْمَمٍ، ونحو ذلك» (الخصائص ١/ ٣٥٨ـ ٣٥٩).

والزّيادة في الإلحاق لا تأتي بمعنى جديد عموماً، دون أن تحتّم عدم تغيّر المعنى، قال الرضي الأستراباذيّ: «ولا نحتّم بعدم تغيّر المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهَّم، كيف وإنّ معنى «حوقَلَ» مخالف لمعنى «حَقِل»، و«شَمْلَل» مخالف لِـ «شمل» معنًى، وكذلك «كَوْثر» ليس بمعنى «كَثُر»، بل يكفي أن لا تكون تلك الزّيادة في مثل ذلك الموضع مطّرِدة في إفادة معنًى، كما أنّ زيادة الهمزة في «أكبر» و«أفْضَل» للتفضيل، وزيادة ميم مَفْعَل للمصدر، أو الزّمان، أو المكان، وفي «مِفْعَل» للآلة» (شرح الشافية ١/ ٥٢ـ ٥٣).

والملحق يجب أن يُجاري الملحَق به في تصاريفه جميعاً، فإن كان فعلاً، تبعه في الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وغير ذلك. وإن كان اسماً، تبعه في التصغير وفي جمع التكسير، وغير ذلك. فالفعل «ضَرْبَبَ» الملحق بالفعل الرّباعيّ «دَحْرَجَ» يجري على تصاريف «دَحْرَجَ»، فكما نقول: «يُدحْرِج دَحْرَجَةً، ومُدَحْرِج، ومُدَحْرَج»، نقول: «يُضَرْبِب ضَرْبَبَةً، ومُضَرْبِب ومُضَرْبَب». والاسم «كوكب» ملحق بـ «جَعْفَر»، وكما نقول: «جُعَيْفِر»، و«جَعافِر» نقول: «كُوَيكِب» و«كَواكِب».

والإلحاق نوعان:

ـ مُطَّرِد، أو قياسيّ، أي: يُقاس عليه، وهو ما يكون بتكرير اللاّم الأصليَّة، نحو: «شملَلَ»، و«جَلْبَبَ».

ـ غير مُطَّرِد، أي: لا يُقاس عليه، ويكون بزيادة حرف على أحرف الكلمة الأصليّة، وليس بتكرير اللام، نحو الألف المزيدة في «أرطَى»، والواو المزيدة في «هَرْوَل»، والياء المزيدة في «بَيْطَر».

والفرق بين المُطَّرِد وغير المُطَّرِد أنَّ الشاعر أو السّاجع، إذا اضطرّ، استطاع أن يزيد في الكلمة لاماً أُخرى، لكنّه لا يستطيع أن يقول مثلاً: «جَوْلَب» و«ضَيْرَبَ» قياساً على «كوكب»، و«بَيْطَرَ».

وذهب بعض النحويِّين إلى أنَّ الإلحاق غير المُطَّرِد يُعَدّ مُطَّرِداً، واحتجّوا بأنّ العرب قد أدخلوا في كلامهم كثيراً من الألفاظ الأعجميَّة، سواء أكانت على بناء كلامهم أو لم تكن. ولذلك يجوز إدخال الألفاظ المصنوعة عن طريق الإلحاق في كلام العرب. وذهب آخرون إلى أنّه لا يجوز الإلحاق مطلقاً إلّا بسماع من العرب، ما لم يكن ذلك على جهة التدرّب والامتحان، كالأمثلة التي يتكلّم بها الصّرفيّون متضمِّنة لحروف الإلحاق على طريقة أبنية العرب، يقصدون بها تمرين المشتغل بهذا الموضوع، وإجادة فكره ونظره (همع الهوامع ٢/ ٢١٧).

ويُلحق الثّلاثيّ بالرّباعيّ المجرَّد (انظر الملحق بـ «فَعْلَلَ»، والملحق بـ «جَعْفَر»)، والثّلاثيّ بالخُماسيّ، نحو: «عَفَنْجَج» (الغليظ

الجافّ، وهو من «العفج») (وانظر: الملحق بـ «جِرْدَحْل»)، والرّباعيّ بالخُماسيّ المُجَرَّد، نحو: «سَمَيْدَع» (السَّيِّد الجميل، ووزنه «فَعَيْلَل») (وانظر: الملحق بـ «جِرْدَحْل»). وكما يُلحق بالمُجرَّد يُلحق بالمزيد. نحو: «اِقْعَنْسَسَ» الملحق بـ «اِحْرَنْجَمَ».

(انظر: الملحق بـ «تَفَعْلَلَ»، والملحق بـ «إفْعَلَلَّ»، والملحق بـ «إحْرَنْجم»).

ويمتنع الإدغام في الكلمة المُلْحَقة، لئلاّ تفوت الغاية من الإلحاق، نحو: «قُعْدُد» (الجبان الذي يقعد عن القتال).

والحرف الزائد للإلحاق يقابل حرفاً أصيلاً في الكلمة الملحق بها، ولذلك يلحق التنوين الاسم المُلْحق المنتهي بألف مزيدة، نحو: «أرْطَى» بخلاف الاسم المنتهي بألف التأنيث، ولذلك أيضاً، تقول في تصغير «أرْطَى»: «أُرَيْطٍ»، في حين تقول في تصغير «سَلْمَى»: «سُلَيْمَى».

وتُعرف الكلمات المُلْحَقة من:

١ ـ عدم الإدغام في الكلمة إذا توافرت شروطه، نحو: «قُعْدُد»، فلو لم تكن الكلمة مُلْحَقة، لجاءت بالإدغام، كما في «ألدّ» و«أصمّ».

٢ ـ المصادر، فقد عرفنا أنَّ «شَمْلَلَة» و«بَيْطَرَة»، و«حَوْقَلَة» كمصدر «دَحْرَج»: «دَحْرَجة».

ولا بدّ للمُلْحَق من مُلْحَق به يكون على وزنه، ولهذا، فإنَّ الألف في «قَبَعْثَرى» (الجمل الضّخم العظيم) للتكثير لا للإلحاق، لعدم وجود اسم على هذا الوزن.

وكلّ صيغة منتهية بالألف، وتقبل تاء التأنيث، أو التنوين، تكون صيغة مُلْحَقة، نحو: «عَلْقَى»، و«عَلْقاة» (ضرب من النبات).

وكلّ كلمتين فيهما زيادة، واتّفقتا في عدد الحروف والحركات والسّكنات، وكانت إحداهما أكثر زوائد من الثانية، تكون الكلمة الأكثر من ناحية الزيادة ملحقة بالكلمة الأخرى، نحو: «اِقْعَنْسَسَ» ملحق بـ «اِحْرَنْجَمَ».

وأثبت الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه «جامع الدروس العربية» بحثاً صغيراً بعنوان «تحقيق في معنى الإلحاق» (ج ١، ص ٢٢٨) قال فيه:

«الإلحاق أن يزاد على أحرف كلمةٍ، لتوازن كلمة أخرى. وشرط الإلحاق في الأفعال اتحاد مصدري الملحق والملحق به، كما ترى في هذه الأفعال.

والإلحاق لا يكون في أول الكلمة. وإنما يكون في وسطها، كالنون من «شنْتر»، أو في آخرها كالألف المنقلبة عن الياءِ في «سلْقى»، ولذلك لم يكن نحو: «تَمَنْطَقَ وتَمَسْكَنَ وتَمَدْرَع وتَمَنْدَل وتَمَذْهَبَ وتَمَشْيَخَ» مُلحقاً بـ «تَدَحْرَجَ»، لأن الميم ليست زائدةً بين أصول الكلمة. ومع هذا، فليست زيادتها لقصد الإلحاق، لأن هذه الأفعال مبنية على «المنطقة والمسكين والمدْرعة والمنديل والمذْهب والمشيخة»، فهي على زنة «تدحرج» أصالة لا إلحاقاً، باعتبار أن الميم كالأصل توهُّماً. فقد توهموا أصالة الميم في هذه الأسماء، فبنوا الفعل عليها. فوزنها «تَفَعْلَلَ» لا «تَمَفْعَلَ». هذا هو الحقُّ الذي عليه المحققون من العلماء.

وما يزاد للإلحاق، لا يكون مزيداً لغرض

معنوي تطّرد زيادتُه لأجله. فهو ليس كالزيادة في نحو: «أكْرَمَ وقاتل واسْتَغْفَلَ»، ممّا زيادته لغير الإلحاق، وإنما هي لمعنًى اقتضى هذه الزيادة.

وقد تُخرجُ الزيادةُ للإلحاق الفعلَ عن معناه إلى معنًى آخر، مع بقاءِ رائحةٍ من المعنى الأوّل. فمثلُ «عَيْثَرَ» معناهُ: أثار العِثْيَر (بكسر العين وهو التراب، والغبار). والمجرَّد وهو «عثر» معناه زلّ وكبا. ويقال أيضاً: «عثر على الشيءِ»: إذا وجده. ومنه: «عثر على السّر ونحوه»: إذا اطّلع عليه. ومثلُ: «حوقل» يأتي بمعنى: عَجَز، وأعيا، وضعُف، ونام، ومضى فتعب، ووضع يديه على خصره. وكلُّ ذلك راجعٌ إلى معنى الضعف. وأصله من «حَقِل الفرس» (من باب فرح): إذا أصابه وجع في بطنه من أكل التراب، وذلك ما يُضعفه ويُعييه. و«حوقل» هذه غير «حوقل» إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، فهذه منحوتة من مركّب، فهي على وزن «دَحْرَجَ» أصلاً، لا إلحاقاً كما توهّموا، لأن الواو فيها هي واو «حوْل»، فهي أصلية لا زائدة.

واعلم أنّ ما كان من الكلمات ملحقاً بغيره في الوزن لا يجري عليه إدغامٌ ولا إعلالٌ، وإنْ كان مستحقًّهما، كيلا يفوت بهما الوزن. وهذا من علامات الإلحاق أيضاً: فمثلُ: «شَمْلَلَ» و«اقْعَنْدَدَ»[1] مُستحقٌّ للإدغام، لأن فيه حرفين مُتجانسينِ مُتجاورينِ. ومثلُ: «جَهْوَرَ» مستحقٌّ للإعلال بقلبِ الواو ألفاً. لكنه لم يجرِ على ما ذكر إدغامٌ ولا إعلال، لما ذكرنا. وإنما أُعِلَّ نحو: «سلقى»؛ لأنَّ الإعلال جرى على آخر الكلمة، وذلك لا يفوتُ به الوزنُ؛ لأنَّ الآخر يُصبحُ ساكناً، فيكون كالموقوف عليه بالسكون. والوقفُ على آخر الكلمة بإسكانه لا يفوت به وزنها.

وانظر: «ألف الإلحاق» في «الألف»، الرقم ١٣.

إلحاق تاء التأنيث صيغة «مِفْعيل»، و«مِفْعَال»، و«مِفْعَل»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة أن تلحق تاء التأنيث صيغة «مِفْعيل»، و«مِفْعال»، و«مِفْعَل»، سواء ذُكِر الموصوف أم لم يُذكر، مثل: مسكين ومسكينة، ومعطار ومعطارة[2].

إلحاق الجزئيّ بالكليّ

قال ابن حجّة الحموي في كتابه «خزانة الأدب» (ج ٤، ص ٧٨-٧٩): «هذا النوع الغريب اخترعه الشيخ زكيّ الدين بن أبي الأصبع، وهو أن يأتي المتكلّم إلى نوع، فيجعله بالتعظيم له جنساً بعد حصر أقسام الأنواع منه والأجناس، كقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، فإنّه، سبحانه وتعالى، يعلم ما في البرّ والبحر من أصناف الحيوانات والجماد، حاصر الجزئيّات المولّدات، فرأى الاقتصار على ذلك لا يكمل به التمدّح لاحتمال أن يظنّ ضعيفٌ أنه، جلّ جلاله، يعلم الكليّات دون الجزئيّات، فإنّ المولّدات وإن كانت

---

(١) اقعندد بالمكان: أقام به، ووزنه: «افعنلل»، وهو ملحق باحرنجم. وأصله: «قعد».

(٢) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

جزئيّات بالنسبة إلى جملة العالم، فكلّ واحدٍ منها كليّ بالنسبة إلى ما تحته من الأجناس والأنواع والأصناف، فقال سبحانه وتعالى، لكمال التمدّح: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]، وعلم، سبحانه وتعالى، أنّ علم ذلك يشاركه فيه كل ذي إدراك، فتمدّح سبحانه وتعالى بما لا يشاركه فيه أحد، فقال عزّ من قائل: ﴿وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ثمّ ألحقَ سبحانه هذه الجزئيّات بالكليّات، حيث قال: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

ومثاله من النظم قول الشاعر (من الطويل):

إليكَ طوَى عرضَ البسيطةِ عاجلٌ ... قُصارَى المطايا أنْ يلوحَ لها القَصْرُ

فكنتُ وَعَزْمي في الظلامِ وَصارمي ... ثلاثةَ أشباهٍ كما اْجْتمعَ النَّسْرُ

فبشّرْتُ آمالي بمَلْكٍ هُوَ الوَرَى ... ودَارٍ هِيَ الدنيا ويَوْمٍ هُوَ الدَّهرُ[1]

المراد من النوع البيت الثالث، فإنّ الشاعر قصد تعظيم الممدوح وتفخيم أمر داره التي قصده فيها، ومدح يومه الذي لقيَهُ فيه، فجعل الممدوح جميع الورى، وجعل داره الدنيا ويومه الدّهر، فجعل الجزء كلّيّاً بعد حصر أقسام الجزئيّ. أمّا جعله الجزئيّ كلّيّاً، فلأنّ الممدوح جزء من الورَى، والدّار جزء من الدنيا، واليوم جزء من الدّهر. وأمّا حصر أقسام الجزئيّ، فلأنّ العالم عبارة عن أجسام وظروف زمان وظروف مكان، وقد حصر ذلك».

الإلحاق غيرُ المُطَّرِد

انظر: الإلحاق.

الإلحاق القياسيّ

انظر: الإلحاق.

الإلحاق المُطَّرِد

انظر: الإلحاق.

الذي

اسم موصول للمفرد المذكّر العاقل، يُتوصّل به إلى وصف المعارف بالجمل نحو الآية: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤]، أو غير العاقل، نحو الآية: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، مبني على السكون في محل رفعٍ، أو نصب، أو جر، بحسب موقعه في الجملة. مثنّاه: «اللذان» رفعاً، و«اللّذَين» نصباً وجرًّا.

وجمعه: «الذين» و«اللاؤون». ومصغّره: «اللّذَيّا». ويُعرب إذا أتى الاسم قبله كما في «جاء الطالب الذي فاز بالجائزة» نعتاً. وانظر: اسم الموصول.

ملحوظة: منهم من أعرب «الذي» في الآية: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩] حرفاً موصولاً مبنيًّا على السكون لا محل له من الإعراب، والجملة بعده مؤوّلة بمصدر، والتقدير: وخضتم كخوضهم. ومنهم من قال: إنها جنس، والتقدير: خوضاً كخوض الذي خاضوا.

واختلف البصريون والكوفيون في الحروف التي وُضع الاسم عليها في «الذي»، وسنفصّل

(١) الأبيات لأبي الحسن محمد بن عبد الله السلاميّ في يتيمة الدهر ٢/ ٤٧٣.

هذه المسألة في «ذا».

الذين

اسم موصول لجمع المذكّر العاقل مبنيّ على الفتح، في محل رفع، أو نصب، أو جرّ بحسب موقعه في الجملة، نحو: «جاء الذين نجحوا»، و«شاهدتُ الذين رسبوا»، و«حضر المعلِّمون الذين يعلِّموننا» («الذين»: اسم موصول مبنيّ على الفتح في محل رفع فاعل في المثال الأول، وفي محل نصب مفعول به في الثاني، وفي محلّ رفع نعت في المثال الثالث).

ملحوظة: تُعامَل «الذين» في قبيلتي هُذيل وعقيل معاملة جمع المذكّر السالم، فتُرفع بالواو، وتُنصب وتُجرّ بالياء، نحو قول الشاعر (من الرجز):

نحن اللَّذون صبَّحوا الصَّباحا
يوم النُّخيل غارةً مِلْحاحا

الألسنيّة

انظر: علم اللغة.

الإلصاق

الإلصاق، في اللغة، مصدر الفعل «أَلْصَقَ». وأَلْصَقَ الشيءَ بالشيء: أَلْزَقه به. وهذا المعنى من معاني حرفي الجر: الباء، وفي. ومعناه أنّ مجرور هذين الحرفين قد التصق حسِّيًا أو معنويًا بما قبلهما.

الإلغاء

الإلغاء، في اللغة، مصدر الفعل «ألغى»، وألغى الشَّيءَ: أَبْطَلَه. وهو، في النحو، إبطال أفعال القلوب لفظاً ومعنًى، فيعودان مرفوعين على الابتداء والخبريّة، نحو: «زيدٌ ناجح ظننتُ» (انظر: ظنَّ وأخواتها، الرقم ٣). وقد يُطلق ويُراد به كفّ عمل العامل لفظاً ومعنًى، نحو: «ما كان أحسن سالماً» («كان»: فعل ماض زائد مبني على الفتح لا فاعل له ولا اسم ولا خبر)؛ أو هو كفّ عمل العامل معنًى لا لفظاً، نحو: «كفى بالله شهيداً» (الباء حرف جرّ زائد، جرَّ لفظ الجلالة، ولا متعلَّق به).

والإلغاء جائز في أفعال القلوب، إذا لم تسبقْ مفعوليها. فإن توسَّطت بينهما، فإعمالُها وإلغاؤها سِيّان. تقول: «خليلاً ظننتُ مجتهداً»، و«خليل ظننتُ مجتهد».

وإن تأخرتْ عنهما، جاز أن تعمل، وإلغاؤها أحسن، تقول: «زيدٌ شاعرٌ ظننتُ»، و«زيداً شاعراً ظننت».

فإن تقدَّمتْ مفعوليها، فالفصيح الكثير إعمالُها، وعليه أكثر النحاة، نحو: «رأيتُ الصدقَ فضيلةً». ويجوز إهمالها على قلّة وضعف، وعليه بعضُ النحاة، ومنه قول الشاعر (من البسيط):

كَذاكَ أُدِّبْتُ حتَّى صارَ مِنْ خُلُقي
أَنِّي وجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمةِ الأدَبُ

إلغاء الفارق

أَحد أنواع القياس، وهو بَيانُ أَنَّ الفَرْع لم يُفارِق الأَصْل إلّا فيما لا يُؤثِّر، فَيَلْزَم اشتراكُهما، كَقياس الظَّرْف على المجرور في مَواقِع كثيرة بِجامِعِ أَلاّ فارِق بَيْنَهما.

الإلغاز

الإلغاز، في اللغة، مصدر الفعل «أَلْغَزَ». وأَلْغَزَ فلان: أتى باللُّغز.

وهو، في علم البديع، التعبير عن الشيء بعبارات يدلّ ظاهرها على غيره، وباطنها عليه، ومنه قول أبي العلاء المعرّي في الإبْرَة (من الطويل):

سَعَتْ ذاتُ سَمٍّ في قميصٍ فغادَرَتْ
بِهِ أَثَراً والله شافٍ مِنَ السُّمِّ

كَسَتْ قَيْصراً ثَوْبَ الجمالِ وتُبَّعاً
وكِسْرى، وعادَتْ وهِيَ عارِيَةُ الجِسْمِ

وفي ديوان الشاعر ابن عُنين باب خاص بالألغاز، وقد كَثُرَ الإلغاز في شعر الانحطاط.

وانظر: الأحاجي.

فهرس المحتويات

MAWSŪ^cAT

^cULŪM AL-LUǦAH AL-^cARABIYAH

(Encyclopedia of Arabic linguistics)

by

Dr . Emīl Badī[c] Ja[c]qūb

volume II

DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH
Beirut-Lebanon